

المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

قسم الدراسات العليا
عامة شؤون المكتبات - قسم المخطوطات
رقم التسجيل العام ٥٠٥
التاريخ / / ١٤ هـ

كتاب تهذيب أدب لفاضي

٢١٦٦
٢٥٦

للخصّاف المنوف سنة ٥٦١ هـ

تأليف

عبدالله بن الحسين الناصحى النيسابورى
المتوفى سنة ٤٤٧ هـ

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية لعالية الدكتوراه

للطالب: سعيد بن درويش بن سعيد الزهراني

إشراف

فضيلة الدكتور أحمد الحاج على الأزرق
الأستاذ المساعد بقسم الدراسات العليا بالجامعة

لعام: ١٤٠٤/٥/١٤ هـ



الجزء الثاني

١٣ - باب الحبس (١)

وإذا ثبت المال على المدعى عليه ببينة أو اقرار وطلب المدعى
حبسه تأنى القاضى فيه وأمره بأن يخرج اليه من حقه ، فان لم يفصل
وأعاده اليه يريد حبسه ، فان القاضى يحبسه له (٢) ، وإنما قلنا
أنه يتأنى لأن الحبس عقوبة ، فلا يحجل بالمقوية قبل أن يظهر
الامتناع . (٣)

ولأنه يعمل بما يريد أن يمضى عليه إن لم يؤد فلمله يؤدى من
غير حبس فيكون أحسن كما قلنا فى النكول أنه يعمل بما يريد أن يمضى
عليه .

-
- (١) الحبس : ضد التخلية . أنظر مختار الصحاح ص ٢٢٠ .
- (٢) ذهب المؤلف هنا الى التسوية بين الدين الثابت بالاقرار
والدين الثابت بالبينة ونقل ذلك عن الخفاف الا أن الصدر
الشهيد رحمه الله قال : " ان المذهب يفرق بينهما فالثابت
البينة يحبس فيه ، أما الثابت بالاقرار فلا يتحجل فى حبسه
فيه ، ونص على الفرق فقال : (والفرق أن الحبس انما يجب
باعتبار مما طلة الخنى بالنص فاذا أقر لم تظهر منه مما طلة لأن حجة
المقر أن يقول فلذنت أنك تمهلنى فان أبيت أو فيك حرك ، أما
اذا جحد الدين متى أثبت بالبينة فقد وجدت الماطلة
فاذا جاءه أو ان الحبس لا يسأل المدعى عليه الك مال " .
- راجع الصدر شرح أدب القاضى (٣٦٠ / ٢ ، ٣٦١) .
- (٣) راجع مسائل باب الحبس فى شرح الجصاص على أدب القاضى
الورقة (٦٥ / ب) وما بعدها ، والفتاوى الهندية (٤١٢ / ٣) .

فصل
متمم

فان لم يفعل وأعادته حبسه (١) .

لما روى عن النهى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((لي الواجد (٢)

يحبلى عرضه وعقوبته)) (٣) .

(١) معنى ذلك أن المدعى عليه اذا لم يسلم الدين للمدعى وعاد

المدعى يريد حبسه ، حبسه القاضى لأنه مماطل .

(٢) لي الواجد : اللى بالفتح المطل .

والواجد : الغنى من الوجد بالفتح .

• راجع فتح البارى (٦٢/٥) .

(٣) ذكره البخارى فى كتاب الاستقراض باب لصاحب الحق معلقا

• (٦٢/٥)

وأخرجه أبو داود فى الأفضية باب فى الحبس (٤٥/٤) .

• وأخرجه النسائى فى كتاب البيوع باب مطل الغنى (٣١٦/٧) .

• وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الصدقات باب الحبس فى الدين

• والملازمة (٨١١/٢) .

والحاكم فى المستدرک (١٠٢/٤) عن عمرو بن الشريد عن أبيه

وقال : صحيح الاسناد ، وقال الحافظ فى فتح البارى بمدا

عزاه الى أحمد واسحاق فى سنديهما : واسناده حسن (٦٢/٥) .

• وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى بكتاب التفليس باب حبس من

عليه الدين اذا لم يظمهر ما له وما على الغنى فى المطلل

• (٥١/٦)

وفى بعض الروايات ((مطل الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته)) (١)
وعن بهز (٢) بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم
((حبس رجلاً فى تهمة)) (٣).

(١) حديث : مطل الواجد . . . الذى قال عنه المؤلف وفى بعض
الروايات .

قلت : لم أضر عليه بهذا اللفظ ، واللى ، والمطل بمعنى
واحد . كما قال الحافظ فى الفتح (٦٢/٥) .

وقال ابن الأثير اللى ، المطل ، يقال لواه غريمه بدينه يلوييه
ليا وأصله لويأ فأدغمت الواو فى الياء .

أنظر النهاية فى غريب الحديث (٢٨٠/٤) .

ومعنى قوله : ((يحل عرضه وعقوبته)) : قال ابن الأثير :

أى لصاحب الدين أن يذمه ويصفه بسوء القضاء .

أنظر النهاية فى غريب الحديث (٢٠٦/٣) .

وقال ابن المبارك : يحل عرضه : يغلظ له وعقوبته يحبس
له .

أنظر السنن الكبرى للبيهقى (٥١/٦) .

(٢) بهز بن حكيم بن معاوية القشيري أبو عبد الطك من السادسة

مات قبل المستين ، له ترجمة فى : التاريخ الكبير (١٤٢/٢)

والجنح والتعديل (٤٣٠/٢) ، وتهذيب التهذيب (٤٩٨/١)

والتقريب (١٠٩/١) .

(٣) تقدم تخريجه فى ص ٢٥٦ .

وروى عن الحسن ((أن أناساً من أهل الحجاز اقتتلوا فقتل

بينهم قتيل فبمَث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم)) (١)

وروى أنه كان لعلى رضى الله عنه حبس بالبصرة يحبس فيه

الغصوم وسماه نافعاً ولم يكن وثيقاً فاحتالوا عليه وخرجوا منه وهربوا

فبعض حبسا آخر سماه مخيساً (٢) وذكر فيه أبياتاً (٥٨/ب)

وهى هذه : (٣)

أما ترانى كيساً مكيساً بنيت بحد نافع مخيساً

حصننا حصيننا وأميراً كيتناً (٤)

ولأن على القاضى إيصال المستحقين إلى حقوقهم فإذا امتنع من

عليه الحق وجب إجباره عليه ، ولا يجوز ذلك بالضرب فينفسى

أن يكون بالحبس .

(١) ذكره الخصاص فى كتاب أدب القاضى راجع شرحه (٣٤٣/٢) .

(٢) المخيس : هو السجن لأنه يخيس بالمحبوسين ، وهو موضع

التذليل ، وه سعى سجن الحجاج مخيسا ، وقيل هو

سجن بالكوفة بناه أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه

قال ذلك ابن منظور فى لسان العرب (٣٧٦-٣٧٧) .

(٣) قوله (وهى هذه) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٤) ذكره الخصاص أنظر شرح أدب القاضى (٣٤٥/٢) ،

والجصاص فى شرحه (٦٥/ب) ، وراجع البسوط للسرخسى

قال ابن كاس : لا يحبس الوالدان بدين المولودين ، وإن علو

ويحسان في نفقة الولد .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((أنت ومالك

لك)) (١)

وقال : ((إن أطيبت ما يأكل الرجل من كسبه وأن ولده من

كسبه)) (٢)

فثبت أن له حقاً في ماله ، وله حق في نفسه ؛ ولو قتل به

لم يقتل به ولا تقطع يده بيده ، كذلك لا يحبس في دينه ؛

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع والاجارات باب الرجل يأكل

من مال ولده (٨٠٠ / ٣) . وأخرجه ابن ماجة في كتاب

التجارات (٧٦٩ / ٢) ؛ ورواه الزيلعي في نصب الراية

(٣٣٧ / ٣ - ٣٣٩) .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب في الرجل يأكل من

مال ولده من حديث عائشة وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده

(٨٠ / ٣ - ٨١) .

وأخرجه الترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء أن الولد يأخذ

من مال ولده (٦٣٩ / ٣) من حديث عائشة وقال : هذا

حديث حسن صحيح .

وأخرجه النسائي في كتاب البيوع باب الحث على الكسب من حديث

عائشة (٢٤٠ / ٧) .

وأخرجه ابن ماجة في التجارات باب الحث على المكاسب

(٧٢٣ / ٢) .

فصل
ممن

ويثبت في ديوانه أنه حبس فلان بن فلان بدين فلان بن فلان وهو كذا في يوم كذا في شهر كذا (١).

وإنما قلنا أنه يكتب اسمهما كيلا يلتبس ، فلا يجيء أحد فيقول حبس لي وقد أطلقه غيري ، أو يقول الآخر هذا محبوس ، وقد أطلقت عنه ، وإنما يكتب التاريخ ، لأنه إذا مضى مدة (٥٩ / أ) معلومة يجب على القاضي أن يسأل عنه ، فإذا أخبر بما عساره (٢) أطلق عنه .

قال الخصاص (٣) : والصواب عندنا أن لا يحبسه حتى يسأله ألك مال ؟ فإن أقر حبسه ، وإن قال لا ، قال للطالب : ألك بينة على أن له ما لا حتى أحبسه .

قال : وهذا قول بعض أصحابنا .

وقال أبو حنيفة (٤) ، وأبو يوسف (٥) ، ومحمد (٦) ، والحسن (٧)

ابن زياد : يحبسه .

-
- (١) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضي (٣٦٦ / ٢) .
 - (٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (باعتباره) والصواب ما في الأصل .
 - (٣) أنظر ما نقله عن الخصاص في أدب القاضي له مع شرح الصدر (٣٦١ / ٢) وراجع شرح الجصاص (٦٦ / ب) .
 - (٤) أنظر قول أبي حنيفة في شرح الجصاص على أدب القاضي للخصاص الورقة (٦٦ / أ) .
 - (٥) أنظر قول أبي يوسف في المصدر السابق الورقة (٦٦ / أ) .
 - (٦) أنظر قول محمد بن الحسن في المصدر السابق الورقة (٦٦ / أ) .
 - (٧) أنظر قول الحسن في زياد في المصدر السابق الورقة (٦٦ / أ) .

قال الشيخ أبوبكر (١) الذي ذكره الخصاف أنه لا يحبس حتى يسأل عنه لا تصرفه عن أصحابنا ، والشهور من مذهبيهم حبسه قبل المسألة عن افلاسه .

والوجه فيه (٢) لأنه موسر الا في المهر والكفالة ، لأنه لم يدخل بدل متقوم في ملكه ، لأن ما يحصل بعقد المداينة أو الخصب أو القرض فهو في يده في الظاهر ، الا أن يعرف زواله ، ولم يعرف فحكم بأنه قادر على أدائه .

وأما في المهر والكفالة فلم يدخل شيء متقوم في ملكه فلم يحكم بقدرته على أدائه .

قال أبوبكر الجصاص (٣) : هذا الذي ذكره الخصاف ممن الفرق بين المهر والكفالة وسائر الديون لا تصرفه عن أصحابنا ، لأن الزوج والكفيل بالدخول في العقد مقرب قدرته على أداء ما التزمه فصار كسائر الديون في وجوب الحبس به (٤) .

(١) أبوبكر : هو الجصاص شاح كتاب أدب القاضي للخصاف ، أنظر قوله في كتابه شرح أدب القاضي الورقة (٦٥ / ب) -

(٢) بحد قوله " والوجه فيه على " وهي زائدة في النسخة الأصل

ولا توجد في النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٣) أنظر قوله في شرحه على أدب القاضي للخصاف الورقة (٦٦ / أ) .

(٤) قوله (به) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

فصل
محمم

قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف (٥٩ / ب) ، ومحمد (١) :
يحبسه شهرين أو ثلاثة ثم يسأل عنه جيرانه وأهل الخبرة به ، فان
قالوا ما له مال نصرفه ، وأنا لنعلم عسرتة وضيق معاشه فقد ثبتت
إعدامه ، فيخرجه القاضي من الحبس .
وعلى رواية محمد [رحمه الله] (٢) قدر فيه أربعة أشهر ،
وعلى رواية الحسن ستة أشهر .

لأن الرجل يَضِيقُ على نفسه مدة ويظهر الاعسار ويتحتمل
المشقة ، ولا يتحمل ذلك مدة طويلة فقد ر فيه هذه المدة من
طريق الاجتهاد ، وهذا موقوف على رأى القاضي ، فاذا ثبتت
اعساره أخرجته من الحبس ، لأن الله تعالى قال : (وإن كان
ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) (١)

(١) أنظر قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد فى الصدر شرح أدب
القاضى (٣٦٦ / ٢) وما بعدها ، وراجع الجصاص شرح
أدب القاضى الورقة (٦٦ / ب) ، وراجع الفتاوى الهندية
• (٤١٥ / ٣)

(٢) قوله (رحمه الله) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

(٣) سورة البقرة آية (٢٨٠) .

فصل

م

ولا يمنع صاحب الحق من ملازمته .

قال : وذكر ابن كاس في أدب القاضي : قال أبو يوسف

ومحمد : اذا صح أنه محسر فلا سبيل الى لزومه .

وجه ما يقول ههنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

((لصاحب الحق اليد واللسان)) (١) ، فسروا اليد فـ

الملازمة ، واللسان في التقاضي .

ولما روى عن عبد الملك بن عمير قال : كان علي بن أبي طالب

رضي الله عنه اذا أتاه رجلٌ يَرْجُلُ فقال : ان لي عليه دينًا قال له

أله مال ؟ إن كان له مال أخذته بذلك ، فان قال نعم ، ولكم مقدم

نحاه (٢) قال : أقم بينة بذلك والا حلف بالله أنه

ما نحاه (٣) ، وإن قال : أحبسه ، قال لا أعينك على

(١/٦٠) ظلمه ، قال : فان لزمته كمت ظالمًا له ولا أحول

(١) تقدم تخريجه أنظر ص ٢٦٤

(٢) قوله (نحاه) في هامش الأصل خباه وفي النسختين

(أ- ز) ، (ع) في المتن (خباه) ، وهامشها

(نحاه) والصواب ما في من الأصل .

وأنظر الصدر شرح أدب القاضي قال (قد نحاه) (٣٥٦/٢)

وكذا شرح الجصاص الورقة (١/٦٧) .

(٣) في النسختين (أ- ز) ، (ع) (خباه) والصواب ما في من الأصل .

بينك وبينه " (١) .

ولأن المال غاد ورائع فله أن يلزمه حتى إن أصاب مالا
أغذه منه .

وجه قول أبي يوسف ومحمد : لأن الله تعالى قال : (فنظرة
الى ميسرة) ، ولأنه لما لم يقدر عليه لم يلزمه الاداء في الحال
فصار كالدين المؤجل فلا يكون له أن يلزمه ، وه قال الخفاف . (٢)
وقال غيرهم : اذا فلسه دجلت بينه وبين ملازمته ، وتركته
يكتسب وقوله : غيرهم يعني غير أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

(١) ذكره الخفاف أنظر أدب القاضي له مع شرحه للصدر الشهيد

(٣٥٥ / ٢ - ٣٥٦) ، وأيضا ذكره الجصاص في شرحه

لأدب القاضي للخفاف الورقة (٦٧ / أ) .

(٢) أنظر قول الخفاف في كتابه أدب القاضي مع شرحه للصدر

• (٣٥٨ / ٢)

فصل
متممم

وإذا شهد الشهود باعدامه قبل مضي شهر أو شهرين
أخرجه من الحبس ، لأن المدّلوب في هذه الشهادة الافلاس
والافلاس مما يحكم به .

بدليل أن الحاكم يفتّس فجاز أن يقبل البينة عليه كسائر
الديون وليس كذلك إذا أقام المشهود عليه البينة أن الشاهد
أكل ربي فانه لا يقبل لأنه لا يحكم به (١) .

فان قيل لو أقام البينة على أن الشاهد غاصب ليطعن به فسق
شهادته لم يقبل أيضا ، والنصب مما يحكم به ، قيل هو ليس
بخصم في اثبات النصب وإنما حقه في اثبات فسق الشاهد ، وذلك
مما لا يحكم به .

فان قيل اذا كان باثبات النصب يصل الى الطعن في
الشهادة لم لا يجعله خصماً فيه كما لو أقام البينة أن الشاهد
محدود في قذف ، فان الخصم في اثبات (٦٠/ب)
القذف ، غير أن الشهود عليه اذا لم يصل الى اثبات الطعن
لأنه قلت بينته عليه .

(١) أنظر المسألة في المصدر السابق الورقة (٦٧/أ-ب) .

قيل له : ذكر أبو بكر الجصاص : أنه لا تقبل بينته أنه
محدود في قذف حتى يقيم البينة أن قاضي كذا حده في بلد
كذا فهو يقيم البينة على حكم الحاكم فتقبل ، وفي دعوى الغصب
يقيم البينة على^(١) فسق الشاهد ، وذلك مما لا يحكم به فلا تقبل . (٢)

(١) قوله (حكم الحاكم فتقبل وفي دعوى الغصب يقيم البينة على)

سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٦٧٠ / أ - ب) .

فصل
متمم

قال ابن كاس : ويسأل سترًا عن حاله ، لأن الحاكم

مندوب الى الستر على التحملين (١) .

وروى عن النهي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((من ستر على

أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة)) (٢)

(١) أى : التحملين للشهادة .

(٢) أخرج البخارى فى كتاب المظالم باب لا يظلم المسلم المسلم نحوه

(٩٧/٥) .

وأخرجه مسلم فى كتاب البر باب تحريم الظلم (١٩٩٦/٤) .

ولفظه : ((من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة)) .

وأخرجه فى باب بشارة من ستر الله عليه فى الدنيا والآخرة

(٢٠٠٢/٤) بلفظ آخر .

وأخرجه ابن ماجة بهذا اللفظ الذى رواه به المؤلف دينا من

حديث ابن عباس فى كتاب الحدود باب الستر على المؤمن

(٨٥٠/٢) وفى اسناده محمد بن عثمان بن صفوان وهو

ضعيف ، ورواه بسند آخر صحيح من طريق أبى صالح عن

أبى هريرة مرفوعا بلفظ : ((من ستر مسلما ستره الله فى الدنيا

والآخرة)) .

وأخرجه الترمذى فى كتاب الحدود (٣٤-٣٥/٤) وقال :

حسن صحيح غريب .

فصل

وذكر ابن كاس : أنه يقل فيه خبر عدل ثقة فسى
أنه محدم ، لأن هذا يفعله على سبيل التعرف .
وقال محمد : لا يقل فيه الا رجلين ، وهذا مثل الاختلاف
في المزكى ، والمترجم (١) .

وجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف : لأنه خبر وليس بشهادة
ان لو كانت شهادة لم تقبل لأن هذه شهادة على نفى اليسار ،
والشهادة على النفي غير مقبولة .

والشيخ أبوبكر (٢) الرازي يجريه مجرى الشهادة ، وقال :
يقبل لأن الشهادة تقع على اثبات الاعدام ، وليس في لفظ
الشهادة نفى فجاز أن تقبل .

وان تضمنت نفياً من طريق المعنى كما لو شهد على اليسار
(١ / ٦١) فانها لا تقبل ، وان كان فيه نفى الفقر .

وجه قول محمد : لأن حرية الشاهد شرط فثبت أنه شهادة فوجب

أن يكون العدد شرطاً كسائر [الشهادات] (٣)

-
- (١) سيأتي الخلاف في المزكى والمترجم في ص
وقول ابو حنيفة وأبي يوسف الذي وجهه المصنف ولم يتذكره
هو ما ذكره ابن كاس وسيأتي في ص كما أشرت آنفاً .
- (٢) أبوبكر الرازي هو الجصاص
وراجع قوله في كتابه شرح أدب القاضي للخفاف الورقة (٦٧/ب) .
- (٣) في الأصل الشهادة وما أثبت من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

فصل
متمم

وإذا قال وقد توجه الحبس عليه أنا مفلس لم تسمع بينته بسبل
يحبس شهرين أو ثلاثة .

وقال محمد (١) : هذا إذا أشكل عليه أمره فان لم يشكل يسأل
عنه عاجلاً لما بينا أن الاعسار (٢) لا يظهر الا بعد الحبس .
ان قد يضيق الرجل على نفسه مدة ويظهر الاعسار لغرض له
فيحبس مدة على ما يرى القاضى ، ثم يقل البينة عليه أو يسأل عنه
ومعنى قول محمد : اذا أشكل عليه أمره - والله أعلم - : أنه
أشكل عليه أهو يظهر اعسار وليس بمعسر ، أو هو معسر ، فان
لم يتممه بذلك جاز أن تقبل البينة فى الحال .

قال محمد : اذا قامت البينة على رجل بالمال ، فقال :
المطلوب أقيم البينة بأنى معسر ، أو قال : سل عنى .
قال أبو حنيفة رحمه الله : لا أسأل عنه وأحبسه شهرين
أو ثلاثة فلعله يكون له مال خفى فيخرجه (٣) الا أن يكون
معروفاً بالمعسر فلا أحبسه .

وقال محمد : اذا عرفته بالافلاس لم أحبسه .

وروى هذا القول عن أبى حنيفة (٤) .

-
- (١) أنظر معين الحكام ص ١٩٨ وقال : انه قول عامة الأصحاب .
(٢) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) الاعتبار والصواب ما فى الأصل .
(٣) فى النسخة (ع) (فيخرج) والصواب ما فى النسخة الأصل و (أ - ز)
(٤) أنظر قوله فى : الصدر شرح أدب القاضى (٣٧٢ / ٢)
وشرح الجصاص المبرقة (٦٧ / أ) ، والفتاوى الهندية (٤١٩ / ٣) .
وقال فيها ولكنه يستديم حبسه حتى يبيع ، ومعين الحكام ص ١٩٨ .

فان امتنع عن أداء الحق وهو موسر أودعه الحبس ولم يبيع ماله في قول أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف (٦١ / ب) ، ومحمد : يبيع (١) عليه

المقار ، وجميع أمواله ثم يخرج من الحبس .

وجه قول أبي حنيفة رحمه الله قوله تعالى : (الا أن تكون

تجارة عن تراش منكم) (٦) ولم يرض صاحب المال بهذه التجارة .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((لا يحل

(٤)

مال (٢) امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه)) (٥) .

(١) في النسخة (أ - ز) (الباقى) بعد قوله يبيع .

(٦) سورة النساء آية (٢٩) .

(٣) في النسخة الأصل (د م) وهو تحريف وما أثبت من مصادر

تخرىج الحديث كما سيأتى .

(٤) من قوله : (لا يحل مال امرئ مسلم ... الى قولـه

من نفسه) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٥) حديث لا يحل مال امرئ مسلم ... الخ :

أخرجه الامام أحمد في المسند (٧٢ / ٥) ولفظه : ((لا يحل

مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه)) .

ورواه أيضا بلفظ : ((ولا يحل لامرئ من مال أخيه الا ما

طابت به نفسه)) .

أنظر مسند الامام أحمد (١١٣ / ٥) .

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم ((عن بيع ما لم يملك)) (١)
والحاكم لا يملكه فلا يبيعه ولأنه ليس من جنس حقه ولا فسى
معناه فلم يجب حقه فيه (٢) ، ولا يقضى الحق منه كما لا يؤجره ولا يزوجها
إن كانت امرأة ، ويقضى الدين من مهرها .

(١) عن حكيم بن حزام قال : يا رسول الله يأتيني الرجل فيريد منى
البيع ليس عندى أفأبتاعه من السوق فقال : ((لا تبع ما ليس عندك))
أخرجه أبو داود فى كتاب البيوع باب الرجل يبيع ما ليس عنده
• (٧٦٨ / ٣)
وأخرجه الترمذى فى كتاب البيوع باب كراهية بيع ما ليس عندك
• (٥٣٤ / ٣) ، وقال : حسن صحيح .
وأخرجه النسائى فى كتاب البيوع باب بيع ما ليس عند البائى
• (٢٨٩ / ٧)
وأخرجه ابن ماجة فى كتاب البيوع باب بيع ما ليس عندك (٧٣٧ / ٢)
كلهم من حديث حكيم بن حزام ، وأخرجه الطحاوى فى شرح
معانى الآثار من عدة طرق (٣٨ / ٤) .
وذكره ابن حجر فى تلخيص الحبير (٥ / ٣) وقال : رواه أحمد
وأصحاب السنن .

وابن حبان فى صحيحه وقد روى من غير وجه عن حكيم بن حزام .
وأخرجه النسائى أيضا من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((ليس على رجل بيع
فيما لا يملك)) (٢٨٩ / ٧) .
(٢) قوله : (لأنه ليس من جنس حقه الى قوله يجب حقه فيه) سقط
من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

ولا يلزم عليه الدنانير .

لأنه لو كان عليه دراهم وله دنانير ، فان القاضى يصصرف

الدنانير بالدرهم (١) ، ويقضى حق الخريم منه .

وهذا استحسان على قول أبى حنيفة (٢) ، والقياس عنده

أن لا يبيع كالعروض ، وانما قلنا يبيع استحسانا لأنهما كالشئ

الواحد فى الحكم ، ان هما ثمن الأشياء .

وقيم المتلفات ويضم بعضها الى بعض فى الزكاة .

ولهذا قالوا : لو بدلت المضاربة ورأس المال دراهم وفى

يد المضارب دنانير لم يجز له أن يبيعها كما لو حصل الدراهم .

فان كانا كالشئ^{الواحد} يجب قضاء الحق منه فيبيعه بثل جنس

حقه ويقضى منه حقه .

(١) مسألة : صرف الدرهم بالدنانير الأصل فى جوازها حديث

ابن عمر رضى الله عنه حيث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال : انى أبيع الابل بالبقيع فرما أبيع بالدنانير وآخذ

مكانها الدراهم أو على عكس ذلك ، فقال صلى الله عليه وسلم :

((لا بأس بذلك اذا افرقتما وليس بينكما عمل)) .

أنظر المسألة فى المسوط (٢ / ١٤ - ٣) .

(٢) أنظر قوله فى شرح^{الصدر} أدب القاضى (٢ / ٣٧١) ، قال فى شرح

أدب القاضى (٣ / ٣٧١) : وفى القياس عند أبى حنيفة لا تصرف

الدراهم بالدنانير ولا يقضى دينه لأنهما جنسان مختلفان ، أما

فى الاستحسان فيجوز ، عنده .

ولأنه لو بيع لبيع الحق الغريم ، والبيع ليس من حقه

فلا يباع ان حقه الدراهم لا البيع .

وجه (٦٢ / ١) قول أبي يوسف ، ما روى عن

النبي صلى الله عليه وسلم : (انه باع على معاذ ماله) (١) .

قيل له يجوز أن يكون أمره ببيعه فنسب الفصل اليه

لأمره به كما قال تعالى في قصة فرعون : (يذبح أبناءهم ويستحيى

نساءهم) (٢) .

وقال عز وجل : (يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم) (٣)

أضاف الفصل الى فرعون مرة ، لأمره به واليه مرة لعاشرتهم ، ويقال

قتل الأمير كذا كذا سارقاً اليوم لأمره به .

(١) أخرجه عبدالرزاق في المصنف في كتاب الأفضية في

حديث طويل وفيه فباع النبي صلى الله عليه وسلم كل ماله

في دينه حتى قام معاذ بخيرشي . (٢٦٨ / ٨) .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب التقليل بسبب

الحجر على المفلس ويح ما له في ديونه من حديث كسب

ابن مالك عن أبيه (٤٨ / ٦) .

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٤ / ٤) وقال : رواه

الطبراني مسلاً في الكبير ورجاله رجال الصحيح .

(٢) سورة القصص آية (٤) .

(٣) سورة ابراهيم آية (٦) .

وعلى هذا يحمل خبر عمر مع أسيف (١) جهينة (٢) .
ويجوز أن يقال : باع على فلان ما له أى باع له بأمره
إذ لا يظن (٣) بمحاذ أن يمتنع من قضاء المدين حتى يباع عليه .

(١) أسيف الجهني : أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وكان يسبق

الحاج . أنظر الاصابة (١٠٦/١) القسم الثالث .

وجهينة : قبيلة عربية تنسب الى جهينة بن زيد من
قضاة من القحطانيين وهم بنو جهينة بن زيد بن ليس بن الأسود
ابن أسلم الحانفي بن قضاة ، وفي هذا الحى بطون كثيرة .
كانت ساكنهم ما بين ينبع ويثرب . أنظر معجم قبائل الصحراء
لمر كحالة (٢١٦/١) .

(٢) خبر الاسيف رواه الامام مالك في الموطأ من حديث عمر

ابن عبد الرحمن الدلاف المزني عن أبيه أن رجلا من جهينة
كان يسبق الحاج فيشترى الرواحل فيفلس بها ، ثم يسرع
السير فيسبق الحاج ، فأفلس فرفع أمره الى عمر بن الخطاب
فقال أما بعد : يا أيها الناس فان الاسيف اسيف جهينة
رضى من دينه وأمانته بأن يقال : سبق الحاج ألا والله
معرضا فأصبح قد دين به فمن كان له عليه دين بالخذاءة
تقسم ماله بينهم ، وياكم والدين فان أوله هم وآخره حرب .

• أنظر موطأ مالك مع الزرقاني (٤٩٠/٤) .

• وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب التفليس (٤٩/٦) .

• وأورده الخفاف . راجع شرح أدب القاضي (٣٨١/٢) .

• وذكره الحافظ في التلخيص (٤٠/٣) .

(٣) في النسخة (أ - ز) (نظن) .

فصل
مممم

وانا سأل القاضي عن المحبوس فوجده محمداً ، والطالب غائباً
أخذ منه كفيلاً وخلق سبيله .
لأنه علم ما يوجب اطلاقه فوجب أن يدالقه كما لو علم براءته من
الدين ، فان قيل لم يسمع البينة على افلاسه مع غيبة الطالب ، قيل
له : لأنه لا يثبت شيئاً على الطالب بهذه البينة ، وانما يثبت
فقره فجاز أن تقبل ، ويأخذ كفيلاً ، لأنه يجوز أن يحضر
الطالب ويقدم البينة على يساره ، فيأخذ الكفيل احتياطاً لــــه
والله أعلم (١) .

(١) قوله (والله أعلم) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
وراجع شرح الجصاص على أدب القاضي الورقة (ب / ٦٧) ،
(أ / ٦٨) .

فصل

مممم

وإذا كان الفريم مقراً بما عليه فأراد صاحب الحق ملازمته
وقال الفريم : أحسننى فله أن يلازمه ويحبسه .

لأن كل واحد منهما (٦٢ / ب) حق للطالب فله أن يختار
أيهما شاء .

وإذا مرض المحبوس مرضاً ، فإن كان له من يخدمه لم يخرججه
من الحبس ، وإن لم يكن له من يخدمه أخرججه من الحبس . (١)

لأنه إذا لم يكن له من يخدمه شمة فإن حبسه يؤدي الى تلفسه
ولم يفصل ما يستحق به التلف ، فلا يفصل به ما يؤدي اليه ، فإن
كان له من يخدمه فإن خدمته في الحبس والبيت سواء فلا يخرججه .

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٣٧٣ / ٢) .

• وراجع الجصاص شرح أدب القاضي (٦٨ / ١) .

فصل
متمم

وإذا أراد أن يلازم امرأة بحقه لازمها بامرأة يجعلها معها (١)
لأنه لا يجوز للرجل أن يخلو بها فيلازم بامرأة .

قال محمد (٢) : إذا خفت على المحبوس أن يفر ^{تأنيده} حولته السي
: حبس اللصوص ، لأن الحبس استيثاق فيحبس في الموضع الذي
يجعل الاستيثاق به ، وإن لم أخف عليه فلا لأنه يخاف عليه
التلف في الحبس مع اللصوص ، ولم يفعل ما يستحق به القتل فلا
يفعل به ما يؤدي إليه .

-
- (١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٣٧٥/٢) .
(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٣٧٦/٢) فقد ذكر ما نسبته
المؤلف رحمه الله الى محمد بن الحسن ولكن لم ينسب ذلك
القول لأحد وكذلك الجصاص في شرحه (١/٦٨) .
وراجع معين الحكام ص ١٩٧ وكذا الفتاوى الهندية (٤١٤/٣)
وفتاوى قاضيخان (٢٢٣/٣) .

فصل
مم

ولا أضع جارية المحنوس أن تدخل عليه ويطأها ان كان له موضع
هناك .

لأن هذا حق له ، فلا يطل عليه كما لا يمنع من الأكل

والشرب . (١)

(١) أنظر شرح أدب القاضي للجصاص الورقة (٦٨ / أ)

• وأنظر قول محمد بن الحسن في الفتاوى الهندية (٤١٨ / ٣) .

• ومعين الحكام ص ١٩٨ .

فصل

ذكر ابن كاس النخعي (١) في أدب القاضي أن المكاتب (٢)
لا يحبس بالكتابة لأنه ليس بدين صحيح ، ولو كان للمكاتب على
المولى طعام ومكاتبته دراهم فله أن يحبس المولى به ، لأنه
حق للمكاتب يصل به الى العتق فيحبس به .
وللعبيد المأذون أن يحبس مولاة بالدين اذا كان عليه
(٦٣ / أ) دين ، والغلام والتاجر الذي لم يحتلم يحبس فسى
الديون ، لأنه كالبالغ في جواز التصرف .
وانذا لم يكن الصبي مأذوناً واستهلك مالا ، فان كان
له أب أو وصى حبس الصبي لأن الايفاء ممكن ، وان لم يكن
له وصى ولا أب لم يحبس ، لأن القاضي يرى رأيه ، فان
رأى أن ينصب وكيلاً يبيع ماله فعل .
ولا يحبس العاقلة في الدية والأرض ، لأن الدين مؤجل
وانذا حل وأخذوا القبطية أعطوا منها ، فان لم يكن لهم عطية
وأعطوئنا وهل عليهم حبسوا فيه .

(١) في النسختين (أ سز) ، (ع) (النخعي) ، والصواب ما في

الأصل ومصادر ترجمته أنظر ترجمته في ص ٦٤

(٢) مكاتب : اسم مفعول بالفتح ، والكسر اسم فاعل وهذا

يدالق على العبد أو الجارية اذا كاتب سيده على مال يدفعه
في أوقات معينة يتوصل به الى عتقه . أنظر الصباح المنير

(٥٢٤ / ٢) ، ومختصر الطحاوي ص ٣٨٣ .

ذكر أبو علي بن موسى في أدب القاضي : عن محمد بن الحسن
في رجل اتهم رجلاً في سرقة فقدمه إلى الوالي فحبسه فصالحه فمضى
السجن وجاء قوم آخرون فادعوا عليه في السجن فصالحهم ، فلما خرج
أنكر وقال : ما صالحتهم إلا خوفاً على نفسي .
فإن كان حبسه والي أو صاحب شرط فالصالح باطل ، وإن
كان حبسه القاضي فصلحه جائز ، لأن القاضي لا يحبسه إلا في
حق .

وذكر أبو علي أيضاً : أنه لا ينبغي للقاضي أن يضرب محبوساً في
دين ، ولا يقيد ، ولا يؤجره ، ولا يقيمه .

وقد روى عن جويبر (١) عن الضحاك (٢) عن ابن مسمود

(١) هو : جابرو جويبر : تصغير جابر بن سميد الأزدي نزيل

الكوفة ضعيف جدا . له ترجمة في :

الميزان (٤٢٧/١) ، والتهذيب (١٢٣/٢) ،

والتقريب (١٣٦/١) .

(٢) الضحاك : هو الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم

أو أبو محمد الخراساني لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة

صدوق كثير الرسائل له ترجمة في :

الجرح والتعديل (٤٥٨/٤) ، ميزان الاعتدال (٣٢٥/٢)

والتقريب (٣٧٣/١) .

أنه قال : ((ليس في هذه الأمة صفند (١) ، ولا قيد ، ولا
غِل (٢) ، ولا تجريد (٣))) (٤) .
وذكر أبو علي عن ابن سماعة عن محمد (٥) : في رجل حبسه
القاضي ففر وطالب في ذلك حتى خرج فما أحسن أن يؤديه بأسواط
حتى ينتهي عن ذلك .

-
- (١) صفند : الصفند والصفاد : الشد وشفده يصفده صفند
أو صفودا أو شقه وشدته وقيدته في الحديد وغيره .
أنظر لسان العرب (٢٤٣ / ٤) .
- (٢) غل : قال في اللسان : الغل : توضع في العنق أو اليد
والجمع أغلال ، يقال في رقبة غل من حديد .
أنظر اللسان (١٧ / ٤) .
- (٣) التجريد : قال في اللسان : التجريد معناه التمرية من
الشياب (٨٨ / ٤) .
- (٤) ذكره السرخسي في المسوط (٩٠ / ٢٠) ، ولم أقف عليه
في كتب الحديث .
- (٥) جميع أقوال الأئمة التي نقلها المؤلف عن أبي علي بن موسى
من هنا إلى آخر باب الحبس لم أطلع عليها لعدم
وجود كتاب أبي علي المذكور .

وأما القيد (٦٣ / ب) فلا .

وذكر أبو علي أيضاً في هذا الكتاب (١) : أن الأجر إذا أقر

بدين كبير وأراد بيع المأجور فقال المستأجر انما أقر ليفسخ
الاجارة وهو كاذب .

قال محمد : قياس قول أبي حنيفة [رحمه الله] (٢) أن تنقضي

الاجارة وبيع المأجور في الدين حتى يوفى الغريم حقه .

وأما في قولنا : فان الاقرار جائز على المقر ولا يجوز على

المستأجر ولا يفسخ الاجارة ، ألا ترى أن المؤجر لو أقرب بالسدائر

المأجورة لرجل لم يصدق على نقض الاجارة وعلى قول محمد يخرج

القاضي المؤجر من الحبس .

فإذا انقضت الاجارة رده الى الحبس حتى يبيحها ويوفى

الغريم حقه .

وذكر أبو علي قال محمد بن الحسن : الزوج اذا وفى

المرأة صداقها وأراد أن ينقلها الى بلد آخر فكرهت فله أن

يخرجها ، فان أقرت بدين لبعض [اقربائها] (٣) أو لأجنبي

(١) المقصود به كتاب أبي علي بن موسى المفقود ولم يذكر هذا القول

المنسوب الى محمد الذي نقله المؤلف عن أبي علي في كتاب الصدر

شرح أدب القاضي (٣ / ٣٧٥) وما بعدها .

(٢) قوله (رحمه الله) سقط من الأصل واثباته من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

(٣) في النسخة الأصل (اقرباءا) وهو تصحيف والتصويب من

النسختين (أ- ز) ، (ع) .

فقال المقر له : أنا أحبسها ، وقال الزوج : إنما أرادت بهذا أن تتمتع ^(١) من الخروج .

فان قياس أبي حنيفة أنها تؤخذ بالذين ويمنع الزوج من الخروج بها .

قال محمد : الدين يلزمها وليس للغيرم أن يحبسها ولا يمنعها من زوجها .

والمريض اذا كان عليه دين الصحة فأقربدين في المرض فان دين الصحة مقدم عليه في قول علمائنا .

قال محمد : هذا ترك عندنا لقول أبي حنيفة [رحمه الله] ^(٢) فيما قال من هاتين السألتين وفي ابطال الحجر .

قال أبو علي : قال محمد : الملزوم في مال لا يمنع من دخول داره لغداء ، أو فاعط ، فان أعطاه الذي ألزمه (١/٦٤) الغداء وموضعا للكثيف ^(٣) فله أن يمنع من اتيان منزله .

(١) في النسختين (أ- ز) ، (ع) (يمنع) والصواب ما في النسخة الأصل .

(٢) قوله (رحمه الله) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

(٣) الكثيف : هو المرحاض ، وجمعه : كفف .

أنظر المعجم الوسيط . (٢ / ٨٠١) .

فان كان فقيراً فالملازمة تضر به ، وهو ممن يكتسب من سقى
الماء أو غيره .

قال محمد : أمر صاحب الحق أن يوكل به غلاماً يكون ممسه
ولا أمنه من دلب ما يقوته ويقوت عياله .

وإن كان الملزوم عاملاً يحمل بيده قال : ان كان عملاً يقدر
أن يحمله حيث يلزمه لازمه ويحمل هو .

وان كان لا يقدر الا على الطلب خرج يطلب على ما وصفت .

والملزوم اذا كانت امرأة : أقول للطالب ان شئت جعلتها
مع امرأة في بيت وتكون على بابه ، أو تكون المرأة في بيتها
وتكون أنت على بابه ، قيل له اذا تهرب ، قال : ليس له
الا ذلك .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((لا يَخْلُونَ رجل

بامرأة وان كان حموها ألا حموها الموت)) (١) .

وان كان منهيًا عن الخلوة بها لم يفعل .

(١) أخرج الامام البخارى نحوه في كتاب النكاح باب لا يخلون رجل

بامرأة (٣٣٠ / ٩) من حديث عقبة بن عامر ، وهذا لفظه :

عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((اياكم

والدخول على النساء ، فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله

أفرايت الحمو ؟ قال : الحمو : الموت)) .

وذكر أبو علي أن بعض أصحابنا قال : اذا لم يجد شيئاً

وضح اعدامه لم يلزمه الغريم ، لأن الملازمة أشد من الحبس .

قال أبو علي : وهذا أحسن الأقاويل عندنا .

وبالله التوفيق . . .

-
- ==
- والحمو : مفرد وجمعه الأحماء وهم أقارب الزوج .
- أنظر لسان العرب (٢١٤/١٨ - ٤١٥) ، والنهائية
- في غريب الحديث (٤٤٨/١) .
- وأخرج مسلم نحواً منه أيضاً في كتاب السلام باب تحريم
- الخلوة بالأجنبية (١٧١١/٤) .
- وكذلك الترمذي في كتاب الرضاع باب كراهية الدخول على
- المفقيات (٤٧٤/٣) وقال : حسن صحيح .
- ورواه الامام أحمد في مسنده (١٤٩/٤ و ١٥٣) .
- وأخرجه البيهقي في كتاب النكاح باب لا يخلو رجل بامرأة
- أجنبية (٩٠/٧) .

١٤ - باب الحجر (١)

كان أبو حنيفة رحمه الله لا يرى الحجر . (٢)

وقال سائر أصحابنا اذا ثبت على الرجل دين ببينة أو اقرار عند القاضي فقال الطالب للقاضي (٣) قبل أن يحبس أو يعسده

(١) الحجر في اللغة : المنع ، حجر عليه يحجر حجرا

اذا منعه القاضي من التصرف في ماله .

وفى الاصطلاح : منع نفاذ تصرف قولى لا فعلى لصفير

ورق وجنون ، أنظر لسان العرب (٢٣٩/٥) .

أنظر النتف في الفتاوى (٧٤٨/٢) ، وراجع روضة القضاة

للسمناني (٤٣٨/١) ، والفتاوى الهندية (٥٤/٥) ،

والتصريفات للجرحاني ص ٨٢ .

(٢) أبو حنيفة رحمه الله لا يرى الحجر على الحر العاقل البالغ

فيخرج بذلك الرقيق والصبي والمجنون فهؤلاء يقول بالحجر

عليهم ، وهذه هي الرواية المعتمدة عنه الا أن المؤلف أجمل

السألة ، وروى عن أبي حنيفة رواية أخرى أنه يقول بالحجر

على ثلاثة : المفتى الماجن ، والطبيب الجاهل ، والمكاري

الظلس ، وقال في شرح أدب القاضي معلقا على هذه الرواية :

" انها رواية رويت عن أبي حنيفة رحمه الله فأما في ظاهر

المذهب فلا يجوز الحجر على أحد من الأحرار العاقلين البالغين "

قلت : فالمؤلف اقتصر على ذكر المعتمد في المذهب - راجع السألة

مفصلة في : الصدر شرح أدب القاضي (٣٩٦/٢) ، وشرح الجما

(١/٧٠) ، وروضة القضاة (٤٣٩/١) ، والمبسوط للسرخسني

(١٥٦/٢٤) وما بعدها ، ومدائع الصنائع (١٦٩/٧) ، والفتاوى

الهندية (٥٤-٥٥) .

(٣) قوله (فقال الطالب للقاضي) سقط من النسختين (أ-ز) ، (ع) .

احجر لى عليه ، فان القاضى (٦٤/ب) يحجر عليه . (١)
فيقول : قد حجرت على فلان بن فلان لصلته الدين الذى
لفلان بن فلان ، وحبست عليه ما له فلا أجاز شراؤه ولا بيمنه
ولا هبته ولا صدقته ، ولا اقراره ويشهد (٦) على ذلك .
وفى كتاب أبى على قال محمد : وقال القاسم بن معن اذا
حبسته بالدين فحب اياه حجر عليه ولا يجوز ما أقر به لاحد
من الناس بعد ذلك حتى يستوفى الأول ماله .

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٣٧٨/٢) .

• وأنظر المختصر (١٦٦/ب) .

(٢) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) (تشهد) والتصويب
من الأصل .

(٣) المقصود كتاب أدب القاضى لأبى على بن موسى البستى
المفقود .

(٤) القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود

البهذلى أبو عبد الله ، ولى قضاء الكوفة وكان أروى الناس

للحديث والشعر ، كان ثقة فاضلا ، توفى فى خلافة

معاوية سنة ١٧٥ هـ - له ترجمة فى :

الجرح والتمديد (١٢٠- /٧) ، والتقريب (١٢٠/٢ - ١٢١)

وقال محمد (١) : ليس الحجر بتفليس ما لم يشهد القاضى
أنه قد قلَّسه ، وقال محمد : فأما أبو حنيفة وأبو يوسف فقد
قالا بخلاف هذا ولا يحجران على الذى حبس بالدين .
وقال محمد : وأنا أرى الحجر عليه لما وصفت ، وأن يكون
حاله فى ماله كحال المريض اذا كان عليه دين فى الصحة .
وجه قول أبى حنيفة وأبى يوسف على ما ذكره محمد ، والمشهور
أن قول أبى يوسف مثل قول محمد فى هذه المسألة . (٢)
وجه قول أبى حنيفة : ما روى عن ابراهيم أنه

-
- (١) أنظر قول محمد بن الحسن فى روضة القضاة للسمنانى (٤٤٠ / ١)
(٢) وهذا ما ذكره الخفاف حيث قال بعد هذه المسألة :
" فان القاضى لا يحجر عليه فى قول أبى حنيفة وفى قولهما :
يحجر عليه " أنظر شرح أدب القاضى (٣٨٧ / ٢) .
وقلت : ان استدراك الناصحى على أبى على فى محله فانى
لم أشر على من قال : ان قول أبى يوسف مع قول أبى حنيفة
فى حدود ما اطلعت عليه من كتب الحنفية . أنظر المسبوط
(١٦٧ / ٢٣) ، والبدائع (١٧٤ / ٧) ، والفتاوى
الهندية (٥٥ / ٥) .

قال : لا حجر على حر (١)

ولأن ما يوجب الاطلاق يبقى مع حجره وهو العقل والحريسة

والبلوغ فبقى الاطلاق .

والدليل عليه : أنه لو تزوج بمهر مثل المرأة صح وكانت

المرأة اسوة الفرما ، ولأنه يجوز اقراره بعد الحجر بالحدود

التي تسقط بالشبهات ، فان يصح اقراره بما لا يسقط بالشبهة

أولى ، واذن جاز اقراره بما يؤدي الى اتلاف نفسه (٦٥ / أ)

ولأجلها يحفظ ماله فالن يجوز بما يؤدي الى (٢) تلف ماله أولى ،

ولأن الاعسار يوجب تأخير حق الفرما واذن لم يكن لهم حق فسق

المال لم يمنع من التصرف لهم .

والدليل أنه لو كان على المأذون دين مؤجل لم يمنع المولى

من التصرف في العبد ويصح كحقهم الذي لم يجب في الحال .

وجه قولهما : ما روى كعب (٣) بن مالك أن النبي صلى الله

(١) لم أقف على قوله .

(٢) قوله (اتلاف نفسه ولأجلها . . الى قوله : بما يؤدي الى)

سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٣) هو : كعب بن مالك الأنصاري السلمي المدني صحابي مشهور

وهو أحد الثلاثة الذين خدفوا مات في خلافة علي بن أبي طالب

رضي الله عنه - له ترجمة في : التاريخ الكبير (٢١٩ / ٧) ،

وأسد الغابة (١٨٧ / ٤) ، والاصابة (٣٠٢ / ٣) ، والتهديب

عليه وسلم ((حجر على معاذ ما له وعاه في دين كان عليه)) (١)

وفي بعض روايات كتب حجر على معاذ .

والجواب أنه روى أنه حجر عليه ما له والحجر المنع ومنعه

من المال لا يوجب المنع من التصرف ، والجواب عن بيع ما له قد

مضى .

وروى عن شريح ((أنه كان يبيع ما فوق الأزار)) (٢) .

ولما روى أن عبد الله بن جعفر اشترى دارا بأربعين ألف^(٣)

درهم فأراد على بن أبي طالب أن يحجر عليه وكان جعفر أوصى

إلى على ، فأثنى عثمان رضي الله عنه (٤) وقال : يا أمير المؤمنين

انني اشتريت دارا بأربعين ألف درهم وأن عصى يريد أن يحجر

(١) تقدم أنظر ص ٣٣٤

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٣٨٠/٢) .

(٣) هو : عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي

وهو أول مولود ولد في الحبشة من المهاجرين رضي الله عنهم

مات سنة ٨٠ هـ - له ترجمة في : الجرح والتعديل

(٢١/٥) ، وأسد الخابة (٩٤/٣) ، والأصابنة

(٢٨٩/٢) ، والتهذيب (١٧٠/٥) ، والتقريب

(٤٠٦/١) .

(٤) قوله (رضي الله عنه) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

على ، فقال له عثمان أنا شريك فيها ، فبلغ ذلك علياً ، فقال

كيف أحجر على رجل شريك أمير المؤمنين . (١)

وروى هذا الحديث من وجه آخر وهو أن علياً أتى بعبدالله

ابن جعفر الى عثمان وسأله أن يحجر عليه ، فقال الزبير (٢) أنا

شريك فيها يبنى في الدار المشتراه ، فقال عثمان : كيف أحجر

على رجل شريك الزبير .

قال (٣) : (٦٥ / ب) فقد رأوا الحجر .

والجواب عن خبر علي أنه يجوز أن عبدالله بن جعفر لم يكن

بلغ خمسة عشر سنة وإذا لم يكن رشيداً لم يدفع اليه ماله ، وأن علياً

(١) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٢٦٧ / ٨ - ٢٦٨) ، وذكره

الخصاف في أدب القاضي راجع الشرح (٣٨٤ / ٢ - ٣٨٥) ،

وراجع أحكام القرآن للجصاص (٤٩٠ / ١) ، والمبسوط

• (١٥٨ / ٢٤)

(٢) هو : الهير بن الصوام بن غويلد أبو عبدالله القرشي أحد العشرة

المشرين بالجنة قتل يوم الجمل سنة ٣٦ هـ وقهره بوادي السباع

ناحية البصرة - له ترجمة في :

الاستيعاب (٥٨٠ / ١ - ٥٨٥) ، وأسد الغابة (٩٧ / ٢ -

١٠٠) ، والاصابة (٥٤٥ / ١ - ٥٤٦) ، وتقريب التهذيب

(٢٥٩ / ١) ، وتهذيب التهذيب (٣١٨ / ٣ - ٣١٩) .

(٣) قوله (قال) سقط من النسغة (ع) .

• سأل هذا النوع .

وقد روى عن ابراهيم . . وشريح جواز الحجر (١) ، وزينبا

عن ابراهيم خلفه .

(١) أنظر قولهما في المصنف لعبد الرزاق (٢٦٧/٨) .

• وراجع الصدر شرح أدب القاضي (٢٨٠/٢) .

فصل
متمم

فان أقر بعد ذلك بدين ولم يقر البينة أنه كان أقر به قبل الحجر لم أنفذ ذلك حتى أقر الدين الذي حجرت عليه لأجله ، ثم أمضى عليه هذا الدين .

لأنه حجر عليه لأجله فلا ينفذ اقراره في حقه ، كالمريض لزمه نوع حجر لحق الوارث فلا ينفذ اقراره (١) في حقهم ، كذلك هذا . ويجوز هذا الاقرار فيما يستفيدة من المال ، ولا يجوز في المال الذي حجر عليه فيه القاضي لغيره .

لأنه : خص الحجر بالمال الموجود فلا يتمداه .

(١) ابتداءً من قوله (في حقه كالمريض . . الى قوله فلا ينفذ اقراره)

سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

فصل
متمم

فان ثبت على رجل مال بمحض منه باقراره أو ببينة ثم غاب
المطلوب وامتنع من الحضور معه نصب القاضي وكيلًا وحكم عليه بالمال ،
وإن سأل الخصم الحجر عليه فعل .

وهذا قول أبي يوسف (١) على ما وصفت وقد بينا هـ

السؤال (٢) .

وان باع المحجور عليه عقارًا أو عرضًا من الذي حجر عليه لأجله
بالدين ، جاز ، لأن الحجر عليه لحقه وتحصين دينه وفي البيع
منه بالدين ابقاء حقه فلا يمنع منه فان باعه من غيره لم يجز .

لأنه : محجور عليه في حق (١/٦٦) هذا فلا يجوز

بيعه .

(١) أنظر المختصر (١٦/ب) ، وراجع شرح أدب القاضي

• (٣٩٠/٢)

(٢) ذكر هذه المسألة في ص ٣٤٩ .

فصل

وان حجر عليه لقوم فقتضى بعضهم دينه كان هو وسائر الغرماء
فيه شركاء (١) .

لأن حق الغرماء تعلق بذلك المال فهو فيما يخص به بعضهم
لقطع حق الباقي فلم يجز كالمريض اذا قضى بعض غرماء الصحة فانه
لا يجوز ، كذلك هذا .

وان استهلك شيئاً (٢) بمعاينة الشهود محاص الغرماء الذين
حجر عليه لهم ، لأن الأفعال لا حجر فيها ما لزمه به دين
اطلاق فساوى فيه الغرماء ، كالمريض اذا استهلك شيئاً
وعليه دين الصحة فانه يساوى الغرماء فيه ، كذلك هذا .

ولأن ضمان الاستهلاك يتعلق به التطليق فصار كالشراء بمثل
القيمة ، وكذلك لو تزوج امرأة بمثل مهر الثل ، لأن دخول البضع
فى ملك الزوج متقوم فقد لزمه المهر ببديل متقوم دخل فى ملكه .

(١) أنظر المسألة فى شرح الجصاص على أدب القاضى للخصصاف

(١ / ٦٩) ، وراجع المختصر (١٦ / ب) .

(٢) أى استهلك المحجور عليه مالا لانسان وكان ذلك بمعاينة

الشهود فيحاص صاحب المال المستهلك الغرماء الذين كان

حجر على المستهلك من أجلهم .

فصار كما لو اشترى قشاركت المرأة الخرماء بالمهر ، فإن
زاد على مهر المثل فالزيادة فيما [يستفيده] (١) من المال
ولا يقتضى مما فى يده .

لأن ما زاد على مهر المثل لزمه من غير بدل متقوم فلم يجز
فى حق الخرماء كالمريض .

وان اشترى جارية بمحاينة الشهود لم يجز الا أن يكون له
فيه حظ ثم يحاص البائع الخرماء . (٢)

لأنه محجور عليه فى البيع فلم يجز بيعه الا أن يكون له فيه
حظ ، لأنه جار الى نفسه منفحة فجاز ، وقد لزمه هذا الثمن
ببدل متقوم دخل فى ملكه فساوى الخرماء كالمريض اذا اشترى .

قال الشيخ أبو بكر الجصاص (٣) : إن لم يقض المشتري الثمن
(٦٦/ب) فالبائع اسوة الخرماء (٤) لما ذكرناه .

وان قضاة الثمن جاز ، لأنه لم يبطل حق الخرماء وانما
يقبل .

(١) فى النسخة الأصل (تستفيده) والتصويب من النسختين (أ - ز)
، (ع) .

(٢) أنظر المختصر (٦٦/ب) .

(٣) انظر قول الشيخ أبو بكر فى كتابه شرح أدب القاضى الورقوة
(٦٩/أ) .

(٤) أى أن البائع يكون شريكاً لمن له دين على المحجور عليه .

فصل

- الا أن تكون (١) الجارية هالكة وقد قضى البائع الثمن
فان الخرماء يشاركونه فيما في يده .
لأنه لم يحصل عوض يمكن قضاء حق الخرماء منه ، والشئ
دين اطلاق فيكون بين الخرماء بالحصص .
قال : وهذا كله يدل على صحة قول أبي حنيفة (٢) .
لأنه : لو كان الحجر لا يهطل حق الخريم لوجب أن لا
يقضى بضمان الاستهلاك ، والمهر في حقهم قال : فسي
الكتاب هو بمنزلة الميراث في جميع أفعاله . (٣)

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (يكون) والضواب ما في الأصل
(٢) أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (٧٠ / أ) .
(٣) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر الشهيد (٢ / ٣٩٤) .

فصل
متمم

فإن كان يسرف في النفقة في الحبس أمر القاضي بأن يدخل
عليه شيء بالمعروف للنفقة والكسوة . (١)
لأنه يؤدي إلى إبطال حق الزمما فيمنع من ذلك لحقهم ،
وإن أحضر المدلوب وقال أصحاب المال للقاضي يخاف (٢) أن يفسد
ماله فاحجر عليه ، حجر عليه القاضي إن كانت ديونهم ثبتت
عليه عنده ، وإن لم تثبت (٣) لم يفعل ، لأن الحجر
لحقهم فإن ثبت حقهم حجر والا فلا .

(١) أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٦٩ / ب) .

(٢) في النسخة (أ - ز) ، (يخاف) والتصويب من النسختين

الأصل ، (ع) .

(٣) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (يثبت) والتصويب من الأصل .

١٥- باب حجر الفساد (١)

وإذا بلغ الغلام هذراً مَنَعَ منه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين

سنة ثم يدفع إليه ماله (٢) .

لأن الله تعالى قال : (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي

أحسن حتى يبلغ أشده) (٣) ، ولوغ الأشد عند أبي خنيفة خمس

وعشرون سنة .

لأنه اذا بلغ هذا المبلغ يجوز أن [يكون] (٤) (١/١٧)

جداً ولا يجوز أن يكون في حد الصغير .

ولم يبلغ أشده وقد بلغ المبلغ الذي يجوز أن يكون جداً ،

وانما قلنا يجوز أن يكون جداً لأن أقل ما يبلغ فيه الغلام اثنتي

عشر سنة وقد تزوج بامرأة فيدخل بها فتليد لسته أشهر فهذا

خمس وعشرون سنة وقد صار جداً .

(١) لقد عرف المؤلف حجر الفساد أنظر ص ٣٦٢ .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٣٦٦/٢) وقارن .

• وأنظر المختصر (١٦٦/ب) ، (١/١٧) .

• وراجع مسائل الباب في كتاب الجصاص شرح أدب القاضي

الورقة (٧٠/ب) وما بعدها .

(٣) سورة الأنعام آية ١٥٢ .

(٤) قوله (يكون) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

فان قيل يجب أن يزداد مقدار مدة المقد والوطء ، قيل له هذا القدر لا يعتمد به ، ولا يتفق الدفع اليه الا بعد ساعة فلا يكون لذكره فائدة .

فان قيل : قال الله تعالى : (حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة) (١) .

قيل له : اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة فلا ينفى ما ذكرنا ولأنه اذا بلغ خمسين سنة يقال : بلغ رشديه (٢) ، واذا كان رشديه خمسون سنة كان أحد رشديه خمس وعشرون سنة .

(١) سورة الاحقاق آية (١٥) .

(٢) الرشيد : الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه .

أنظر ترتيب القاموس (٢٤١ / ٢) ، ولسان العرب (١٥٦ / ٤)

والمصباح المنير (٢٢٧ / ١) .

وقال في اللسان (١٥٦ / ٤) : الرشيد هو : الذي تنساق

تدبيراته الى غايتها على سبيل السداد من غير اشارة مشير

ولا تسديد سدد وهو نقيض الضلال .

فصل
متمم

ولو تصرف بعد بلوغه قبل أن يدفع المال إليه جاز ، سواءً

باع أو وهب أو تصدق أو حابى أو أعتق .

وهذا قول أبى حنيفة (١) [رحمه الله] (٢)

وقال أبو يوسف ، ومحمد (٣) : يحجر القاضى عليه .

والفساد الذى يَسْتَحِقُّ به الحجر أن يكون صَدْرًا ماله فيما

لا يعنيه من الفجور والملاهى لا يبالى ما صنع به ، فان كان

صاحب فجور وهو مع ذلك يحفظ ماله لم يَسْتَحِقِّ الحجر ، والحجر

على الحر باطل على قول أبى حنيفة على كل حال .

وعلى قول أبى يوسف ، ومحمد : يجوز الحجر للافلاس

والدين وقد بينا (٤) ، ويجوز الحجر (٦٧/ب) للتبذير

(١) أنظر قول أبى حنيفة فى الصدر شرح أدب القاضى (٣٨٦/٢)

والمختصر الورقة (١٦٦/ب) ، ومختصر الطحاوى ص ٩٨ .

والهدايع (١٧٠/٧) ، والمسوط (١٦١/٢٤) .

(٢) قوله (رحمه الله) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

(٣) أنظر قول أبى يوسف ومحمد فى المصادر السابقة ، وقد رجح
مختصر الطحاوى

الطحاوى قولهما فى هذه المسألة أنظر ص ٩٨ ، وراجع

فتح القدير (٥٤/٥) ، والفتاوى الهندية (٥٥/٥) .

وهاشية ابن عابدين (١٤٧/٦) ، وفتاوى قاضيخان (٦٤٣/٣) .

(٤) أنظر ص ٣٤٩

وهو : أن لا يحرف وجه التصرف ويفسح ويجوز الحجر أيضاً

للسفه ، وهو أن يسرف في ماله مع علمه بوجوه التصرف .

وجه قول أبي حنيفة : ما ذكرنا (١) في مسألة الحجر

بالدين .

ووجه قولهما قوله تعالى : (فان كان الذي عليه الحق

سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يملّ هو فليملّ وليه بالعدل) (٢)

فأثبت له ولياً ، فدل على أنه مولى عليه .

فان قيل : الله تعالى جَوَّزَ مداينته ثم أمر وليه بالاملاء

وعندهما لا تجوز مداينته فصارت الآية حجة عليهما .

ولهما قال الله تعالى : (فان آنستم منهم رشداً فادفعوا

اليهم أموالهم) (٣) .

فإذا لم يؤنس منه الرشد لم يدفع اليه ولو بلغ خصماً وعشرين

سنة . (٤)

(١) تقدم أنظر ص ٣٤٦ - ٣٥٠ .

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٢) .

(٣) سورة النساء آية (٦) .

(٤) راجع في هذه المسألة شرح أدب القاضى (٣٩٩/٢) .

والمسوط (١٦١/٢٣) .

والهداية (٢٦٢/٩) ، ولسان الحكام ص ٣١٤ ، والفتاوى

الهندية (٥٦/٥) ، وفتاوى قاضيخان (٦٣٨/٣) .

قال أبو علي بن موسى : وقد روى بعض أصحابنا عن أبي يوسف
أنه قال : إذا لم يؤنس من اليتيم الرشد لم يدفع إليه ماله حتى
يبلغ خمساً وعشرين سنة .

قال أبو علي : وأظن أن هذه الرواية غلط عن أبي يوسف
أو أنه قال : قال : بالقولين جميعاً . (١)

(١) لم أشر على هذا القول الذي نسيه أبو علي إلى أبي يوسف وظن
أنه غلط بل قد صح عن أبي يوسف ومحمد أنهما قالوا :
لم يدفع المال إليه وما لم يؤنس منه الرشد حتى ولو بلغ
خمساً وعشرين سنة .
أنظر المسوط (١٦١ / ٢٤) ، والهدائع (١٧٠ / ٧) .

(١) سأَلَةُ
م م م م م

وإذا بلغ مفسداً لم يكن محجوراً عليه حتى يحجر عليه

القاضي في قول أبي يوسف: (٢).

وقال محمد (٣) : يصير محجوراً عليه حجر القاضي عليه أولم

يحجر .

(٤) وجه قول أبي يوسف : ما روى أن رجلاً من الأنصار كان في عقده

ضمفاً فقالوا : يا رسول الله (٦٨ / أ) الله احجر عليه ، فان في عقده

ضمفاً ، فحجر عليه ، فقال : يا رسول الله اني لا أصبر على

البيع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (فصل) .

(٢) أنظر قول أبي يوسف في الصدر شرح أدب القاضي (٣٩٨ / ٢)

والجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٧١ / ب) ، وراجع

السألة في روضة القضاة للسمناني (٤٤٠ / ١) ، والبدائع

(١٦٩ / ٢) ، والفتاوى الهندية (٥٥ / ٥) .

(٣) أنظر قول محمد في الصدر شرح أدب القاضي (٣٩٨ / ٢) ،

وشرح الجصاص (٧١ / ب) .

(٤) عقد الشيء عقداً : التوى كأن فيه عقدة ، والرجل كان

في لسانه حبسة وعقدة واللسان اجتميس فهو أعقد وعقد وهي

عقدة تمنعه من الكلام . راجع المعجم الوسيط (٦١٤ / ٢) .

(٥) واسم الرجل الذي كان يخين في البيوع : حيان بن مقعد بن عمرو

أنظر فتح القدير (٢٩٩ / ٦) .

((اذا بعت فقل لا خلاية لى الخيار ثلاثاً)) (١) أى : لا تفأ بن
ولو كان محجوراً لم يكن لهجر النبي صلى اللع عليه وسلم ممنسى ،
وكذلك لو صار محجوراً عليه بالفساد لم يكن لسؤال علي الحجر على
عبدالله بن جعفر ممنى .

(٢) ولأنه مكلف بالعبادات فلا يصير محجوراً عليه حتى يحجر
دليله الحجر فى الدين ، ولا يلزم المريض لأنه يصير محجوراً عليه
بالموت ، ألا ترى أنه لو برى من مرضه كان تصرفه جائزاً .
وجه قول محمد : أن سبب الحجر وجد وهو الفساد فصار
محجوراً عليه ، ولم يقف على القضاء كالمريض ولا يلزم حجر الدين ،
لأن القاضى يأمره بأداء الحق (٣) فاذا امتنع حجر عليه ويضمنه عن
التصرف . (٤)

(١) أخرجه أبو داود فى كتاب البيوع باب : الرجل يقول فى البيع

لا خلاية نحوه عن أنس بن مالك (٧٦٧/٣) .

(٢) وأخرجه الترمذى فى كتاب البيوع باب فيمن يخذع فى البيع (٥٥٢/٣)

وقال : حديث حسن صحيح غريب .

وأخرجه النسائى فى كتاب البيوع باب الخديعة فى البيع (٢٥٢/٧) .

(٣) أى : يحجر عليه فحلا من قبل القاضى .

(٤) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) (الدين) .

(٤) أنظر المسألة فى روضة القضاة (٤٣٩/١) وما بعدها ، ودائع

الصنائع (١٧١/٧) ، والفتاوى الهندية (٦٣/٥) .

فصل

~~~~~

إذا كان محجوراً عليه ، لم يجز بيعه ولا شراؤه ولا هبته  
ولا صدقته ولا اقراره .

لأن القاضى حجر عليه فيه فلا يصح منه .

لأن القاضى ينظر فى بيعه وشراؤه فلو كانت فيه غبطة (١) له  
أجازة ، وإن كان رده خيراً رده .

---

(١) معنى قوله ( فيه غبطة ) : الغبطة هى عبارة عن تمنى حصول

النعمة لك كما كان حاصلًا لغيرك من غير تمنى زواله عنه ،

والمقصود إذا كان فى بيع ذلك الرجل نعمة يتمناها غيره .

أنظر التصريفات للجرجاني ص ١٦١ .

فصل  
مممم

والمحجور عليه والصبي سواء إلا في أشياء منها :

١ - أنه لا يجوز أمر الوصي عليه بعمد بلوغه وزوال ولاية الوصي عنه ، لأنه ولي نفسه بدليل أنه لو تزوج جاز وزالت ولاية الوصي عنه ( ٦٨ / ب ) ، ولو أعتق نفذ عتقه لأنه مكلف أعتق ملك نفسه فنفذ . ( ١ )

ولأنه لا يلحقه النقص والنسخ فلا يصير القاضي بالحجر عليه فاسخاً له ، ويسعى لأنه يريد اتلاف ماله باعتاقه فوجب رد عتقه ولا يقدر على رده فخرم قيمته .

٢ - ولو دبر ( ٢١ ) صح تدبيره ، لأنه لا يلحقه النقص فصار كالمعتق البتات ( ) .

( ١ ) أي أن السفیه اذا اعتق مملوكه نفذ العتق لأن السفیه فی معنى الهازل ، وكذلك اذا نفذ العتق وجب على العبد أن يسقى فی قيمته وردها عوضاً عن العبد لأنه لا يمكن أن يرجع السفیه عن العتق . راجع الصدر شرح أدب القاضی ( ٣٩٩ / ٢ ) .

( ٢ ) معنى قوله ( لو دبر ) صح تدبيره ( ) : مأخوذ من التدبير أى متى اعتق عن دبر وهو قسمان : مطلق ، ومقيد ، فالمطلق هو : أن يخلق عتقه بموت مطلق مثل ان مت فانت حر ، أو بموت يكون الغالب وقوعه كقوله ان مت الى مائة سنة فانت حر . والمقيد منه مثل ان يعلقه بموت مقيد مثل ان مت فى مرض هذا فانت حر .

( ٣ ) أى : العتق الذى يكون بدون تدبير وبدون سماية بمعنى أن يحتقه مرة واحدة كتركه والتخلى عنه لوجه الله تعالى أو شرائه وعتقه مرة واحدة .

فان مات قبل أن يؤنس رشده سمي المدبر في قيمته  
مدبراً ، وانما وجهت السماية (١) لما ذكرنا (٢) ، ويسمى في  
قيمه مدبراً . (٣)

لأنه بالموت حصل في يد نفسه فقد أخذ رقيته مدبراً  
فيسمى في قيمته مدبراً .

---

(١) معنى السماية : أن يكلف العبد من العمل ما يعودى به

عن نفسه اذا اعتق بفضه ليصتق به ما بقى . أنظر لسان

العرب ( ١٠٩ / ١٩ ) .

(٢) تقدم التمليل وهو قوله آنفا لأنه يريد اتلاف ماله باعتاقه . . الخ .

(٣) راجع المسألة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٤٠٠ / ٢ ) .



## فصل

ولو جاءت جاريتها بولد فقال : هذا ابني ثبت نسبه <sup>مئة</sup> وكانيت .

أم ولد له .

لأنه : استولد ملكه فصح الاستيلاء ، وان مات لم تسع

الجارية في شيء ، لأنها بالموت تحصل في يد نفسها فقد أخذت

رقبة أم ولد ولا قيمة لها ، فلم تسع (١) ، ولو كان له غلام وولد

في ملكه فقال : هذا ابني لزمه نسبه (٢) ، لأنه ادعى استيلاء في

ملكه فنقد في حق الخبر .

---

(١) لأنها صارت أم ولد فتمتق فلا تجبر على الكسب لأداء قيمتها .

(٢) أنظر المختصر ( ١/١٧ ) .

فصل  
مممم

ولو كان الفلام لم يولد في ملكه وشله يولد لشله ، فقال : هذا  
ابني لزمه نسبه ، لأنه ادعى نسباً في ملكه فعتق .  
لأن دعوى النسب صريح اعتاق بدليل أنه لا ينوي فيه  
فصار كما لو قال : أعتقك ويسعى له في جميع ( ٦٩ / أ )  
قيته فيدفعها الى الخرماء ، لما ذكرنا أن دعواه دعوى عتاق  
ولو تزوج جاز . (١)

---

(١) ذكر المؤلف بعد هذا أن المحجور عليه لا تجوز ولايته  
وعلی ذلك لا یصح أن یزوج ابنته أو اخته ، وینت فی  
الباش ان تلك مسألة متفق عليها . .  
أما هنا فيذكر المؤلف أن المحجور عليه لو تزوج جاز والفرق  
بين هذا وبين تزويجه غيره : أن تزويجه نفسه محتاج  
اليه وحاجته مستثناة . أما أن يزوج غيره فليس محتاجاً  
الى ذلك فيبقى تحت الحجر ، ولأن الصخيرة ممكن  
أن يزوجها القاضي فهو ولي من لا ولي  
له .

أنظر الصدر شرح أدب النقاضی ( ٤١٣ / ٢ - ٤١٤ )  
بتصرف .

لأنه لا يلحقه الفسخ ، إلا أنه إذا زاد على مهر الشـلـ

بدلت الزيادة ، لما ذكرنا .

قال محمد : فان زوّج ابنته أو اخته لم يجز ولا أراه ولياً (١)

لأنه : لا يجوز تصرفه مثل البيع والشراء والهبة والصدقة ، فلا يكون

ولياً في تزويج الصغيرة كالصبي والمجنون .

---

(١) مسألة سقوط ولاية السفية مسألة مجمع عليها بين الفقهاء وليس

ذلك الرأي خاصا بمحمد بن الحسن كما ذكره المؤلف

فأنظر الهدائع ( ١٤٣/٤ ) ، وتبيين الحقائق ، وشرح

كنز الدقائق ( ٥٠/٣ ) ، ونهاية المحتاج ( ٢١٨/٧ ) ،

والمهذب للشيرازي ( ١٦٩/٢ ) ، والمدونة ( ٢٥٩/٢ ) ،

والقوانين الفقهية لابن جزي ، والمغنى لابن قدامة

( ٥٢١/١١ ) ، والمحرف في الفقه ( ٣٤٦/١ ) .

فصل  
متممم

- ولو طلق امرأته وقع الطلاق (١) لأنه لا يلحقه الفسخ .
- ولو حنث فويمينه أجزاء الصوم .
- لأنه لو أعتق وجبت السعاية (٢) فلا يجزئه عن الكفارة ، لأنه يكون أخذاً عوضاً عن رقبته فلا يجزئه .
- فإذا لم يقدر على التكفير بالعتق جاز له أن يكفر بالصوم
- وكذلك الظهار فان أعتق عن كفارة يمينه وقع العتق ولم يجز
- عن الكفارة لما بينا .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٤٠٣/٢ ) حيث قال :

لأن الهزل لا يمنع وقوع الطلاق فكذا الحجر بسبب السفه .

وراجع المختصر ( ١/١٧ ) .

(٢) لأنه يشترى المبد بقيمة ثم يحتقه وهذا لا يصح لأن يبد المحجور عليه ليست مطلقة في ماله .

## فصل

ممنم

فان حج حَجَّةِ الاسلامِ وزكى ماله لم يمنع منه (١) ، لأن وجهه من قبل الله تعالى لا من قبله ، فالحجر عليه لا يسقطه عنه كالصلاة والصوم ، الا أنه يدفع نفقته الى ثقة يحج في تلك السنة فينفق عليه في الطريق ، لأنه : لا يؤمن أن يتلفه لو سلم اليه فيحطأ القاضى فيه .

فان لزمته كفارة في الحج بجنابة أو أحصار (٢) فهو فيه بمنزلة العبد . ، لأن وجوب الدم والكفارة من جهته فلا يجوز اخراج المال فيه كالهبة فانالم (٦٩/ب) . فيقرر على الكفارة بالمال أشبه العبد . (٣)

- 
- (١) أنظر هذه المسألة في الصدر شرح أدب القاضى ( ٤٠٥/٢ )  
والجصاصى شرح أدب القاضى الورقة ( ٧١/ب ) ، وراجع المختصر  
( الورقة ( ١٨/ب ) .
- (٢) الاحصار : هو المنع من الحج ، ويجب على من منعه مانع من الحج بعد احرامه أن ينحر الهدى لقوله تعالى : ( فان أحصرتم فما استيسر من الهدى ) سورة البقرة آية ١٦٦ .
- (٣) معنى قول المؤلف أشبه العبد : أى أن المحجور عليه السنذ يحج وهو فى حالة حجر عليه كالعبد الذى يحج بأمر مسواه فما يجب على العبد يجب على المحجور عليه اذا ارتكب محظورا .

فصل  
م

وان أوصى بشيء مما يتقرب به الى الله تعالى أويحج أو قربان  
جاز استحساناً .

لأنه حجر عليه لحقه ، وان لا يتلف ماله فيقتصر الى السؤال  
والموت فات هذا المعنى فجاز أن ينفذ والمرأة كالرجل .  
لأن المعنى الذي يوجب الحجر موجود وهو الاسراف  
فاستحقت الحجر عليها كالرجل غير أنها اذا اختلعت جاز الخلع  
ولم يلزمها المال .

لأن الزوج يخلق (١) الطلاق بقولها وقد وجد فوقع الطلاق  
ولم يلزمها المال ، لأن خروج البضع من ملك الزوج لا قيمة له  
فقد بذلت مالا من غير ملك متقوم دخل في ملكها فصاركما لو وهبت  
ولو أمره القاضى أن يبيع شيئاً من ماله ويشتري شيئاً فباع واشتري  
وقبض الثمن جاز وكان أمر القاضى اخراجاً له من الحجر ، لأنه  
اطلق له التصرف في المال كيف شاء ، فكان اطلاقاً كالمولى ،  
اذا أذن لعبده في بيع ماله وشراؤه ، وكذلك الأب اذا أذن  
للصبي ، لما ذكرنا . (٢)

---

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (تعلق) والصواب ما في الاصل

(٢) راجع هذه المسائل في المصدر شرح أدب القاضى (٤٠٦/٢)

فصل

م م م م م

ولو وهب أو تصدَّق ، لم يجز .

لأنه استفاد التصرف في البيع والشراء بالأذن فلا تدخل

الصدقة والهبة فيه كالمأذون ، وإنما أطلق له الأذن في التجارة

وما يوجب الحجر وهو الفساد قد بقى ، فما لا يكون منه حفظاً

لماله ، لم يكن له أن يفعله . (١)

ولو أمره ببيع عهد بمينه أو شراء شيء بمينه لم يكن هذا

( ٧٠/أ ) اخراجاً له من الحجر ، لأنه اختار عليه التصرف فيهِ

ولم يفوض الرأي والاختيار إليه فيما يرى فلم يكن ذلك اطلاقاً

كالمأذون .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٤٠٦/٢ )

وراجع الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ٧٢/أ ) .

(٢) أنظر المختصر ( ١٧/ب ) .

## فصل

ولو أذن له في شراء البز كان إطلاقاً له من الحجر (١) .  
لأنه قَوْضُ الرَّأْيِ والاشتياز إليه في المعاقدة مع من شاء في  
هذا النوع فكان إطلاقاً كالمولى إذا أذن لعبده على هذا الوجه .  
ولو قال القاضي بمحض من أهل سوقه : أذنت له في التجارة  
ولا أجزه عليه إلا ما يكون بعمارة من الشهود وما كان باقراره فانسى  
لا أجزه فهو كما قال .

لأن قول القاضي حكم فيختص بما يخصه به .  
ولأن القاضي حجر عليه صوتاً لماله ومنعاً من اتلافه فله أن يمنع  
ما يوجب اتلاف ما له وليس كذلك المأذون والصبي ، لأن الصبي  
ليس له قول صحيح ، وقول العبد لا يلزم المولى به حق ، وبالأذن  
صح (٢) قول الصبي ، والتزم المولى الحق به فإذا كان له قول  
صحيح في التجارة لم يختص ببعض دون بعض .

---

(١) أنظر شرح أدب القاضي (٤٠٨/٢) ، والمختصر (١٧/ب) .

(٢) في النسختين (أ-ز) ، (ع) زيادة (صحيح) .



فصل

مممم

وإذا اذن للصبي أبوه في التجارة ، أو أذن للغلام مـولاه  
وقالا (١) لا نجيز عليه إلا ما كان بحماية الشهود لم يكن هذا  
القول شيئاً ، ولزمه جميع ما أقر به ولا يشبه هذا المفسر لما بينا .  
ولأنه : لو أذن لهما في نوع صارا مأذونين في التجارة  
كلها فدل على أنه لا يختص بما يخص به .

---

(١) أي : أبوالصبي ومولى الغلام .

فصل  
متمم

ولوباع المحجور عليه ماله وقبض الثمن ( ٧٠/ب ) لم يكن  
للذى دفع الثمن اليه أن يرجع عليه هكذا ذكره الخفاف (١) .  
وقد فصله محمد فى كتاب الحجر ، والحاصل منه اذا باع  
المحجور وأخذ الثمن وصرفه فيما يجوز له صرفه مثل النفقة على نفسه  
بالمصروف ، أو فى الصهر أو الزكاة أو الحج ، فان القاضى ينظر  
فى البيع فان كان فيه حظ له وكان بثل الثمن ، أجاز البيع  
وأبى المشتري من الثمن ، وان كان حين قبض الثمن استهلكه فى  
وجه لا يجوز له صرفه اليه واستهلكه على وجه الفساد أو هلك  
الثمن ، فان القاضى لا يجهز ذلك البيع ، سواء كان فى البيع  
محاباة أو لم تكن ، وقبض المحجور الثمن باطل ، وليس عليه  
ضمان ما استهلكه .

قال أبو بكر الرازى (٢) : ينمى أن يكون هذا على قول محمد  
وعلى قول أبى يوسف يضمن مثل ما قبض من الثمن قياساً على الصبي  
اذا استقرض واستهلكه .

---

(١) أنظر قول الخفاف فى أدب القاضى له مع شرح الصدر (٤١١/٢)

وراجع المسألة فى المسوط ( ١٧٥/٢٣ ) ، والفتاوى الهندية

• ( ٥٧/٥ )

(٢) قوله فى شرح أدب القاضى له الورقة ( ٧٣/أ )

فانه لا يضمن على قول أبي هنيفة ومحمد ، وعلى قول أبي يوسف

يضمن (١) .

أما اذا صرفه فيما يجوز صرفه فيه مثل النفقة والحج فان القاضى  
يجب ذلك ، لأن هذا مما يجوز له فعله وليس فيه افساد المال  
وليس للقاضى منعه منه ، فوجب أن يجيز فعله فيه ويجوز بيعه اذا  
لم يكن فيه غبن ومحاباة .

لأنه : ليس فيه اتلاف ماله .

وأما اذا استهلكه في غير وجهه أو هلك لم يجز البيع .

لأنه لو جاز البيع ، جاز قبضه ، وذلك يؤدي الى اتلاف

( ١/٧١ ) ماله ، فلا يجوز ، ولا ضمان عليه في قول محمد على

ما ذكر أبو بكر .

لأنه التزم الضمان بمقده ، وضمان الصق لا يلزمه

فصار الدفع اليه اباحة ، فاذا أتلفه لم يجب عليه ضمانه ، كما

قال في الصبى المحجور .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٤١٢/٢ ) ، ولقد بسط

القول في هذه المسائل الصدر رحمه الله ، وراجع هذه المسائل

أيضا في أبواب الحجر المصوط ( ١٥٦/٢٤ ) وما بعدها

والبدائع ( ١٦٩/٧ ) وما بعدها .

ووجه قول أبي يوسف : لأن المالك لم يهب له اتلافه  
الابيدان ، فاذا أتلفه ضمنه ، وأما إذا كان الثمن قائماً بعينه  
ولم يجز القاضى البيع فللمشترى أن يأخذ الثمن لأنه عين ملكه  
فكان له أخذه . (١)

---

(١) راجع هذه المسائل في الجصاص شرح أدب القاضى الورقة

• ( ١/٧٢ )

• والمختصر ( ١٧/ب )

فصل  
مممم

(١)

وإذا حجر القاضى على رجل فجاء قاضى آخر وأطلق عنه

الحجر وأجاز ما صنع جاز ما فعل قبل الاطلاق ومعه .

لأن تلك المقود موقوفة لم تبطل .

فإذا رفع الى هذا (٢) القاضى وقف على اجتهاده ، فان

أجازه جاز وان أبطله بطل ، الا أن يكون باع شيئاً فرغ السى

القاضى الذى حجر عليه فنقضه فانه ينقض للثانى أن ينفذ ذلك .

لأنه أبطل ذلك المحقد باجتهاده فلا يجوز لقاضى آخر أن ينقض

اجتهاده باجتهاد مثله ، فان لم يفعل وأجاز ما صنع المحجور

عليه ثم رفع الى قاض آخر (٣) ، فانه ينقض للقاضى أن ينفذ ما صنع

الأول ويرد ما فعل الثانى .

لأن الأول نقض ذلك المحقد باجتهاده فنقد ، فلا يجوز للثانى

اجازته (٤) ، فإذا أجاز وقع باطلاً فينقضه هذا الآخر .

---

(١) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) (عليه) والصواب ما فى النسخة الأصل .

(٢) قوله ( هذا ) سقط من النسختين (أ- ز) ، (ع) ومضى قوله

رفع الى هذا القاضى : أى أمر المحجور عليه .

(٣) أى رفع الأمر الى قاض ثالث فانه يقوم بتنفيذ حكم القاضى الأول فى

القضية وهو نقض بيع المحجور عليه ، لأن القاضى الثانى أجاز

ذلك البيع ولم ينقضه .

(٤) أى : أجاز ما صنع المحجور عليه من قبل القاضى الثانى .

فان كان مصلحاً فتصرف ثم فسد جاز ما صنع في حال  
صلاحه ولا يجوز ما صنع بعد الفساد ( ٧١/ب ) وقد بينا الخلاف  
فيه . (١)

فان قال رجل : اشتريت منك هذا في حال صلاحك  
وقال المحجور عليه : اشتريت في حال الحجر ، فالقول قول المحجور  
عليه .

لأن المشتري يدعى تاريخاً متقدماً ، ولم يصرف ، فلا يحكم  
به ولا يقدم ، فان أقام البينة فالقول قول الآخر .  
لأنه : يدعى تاريخاً وثبته بالبينة فقبلت بينته . (٢)

- 
- (١) راجع المسائل التي أوردها في هذا الفصل في شرح أدب القاضي  
( ٤٠٩/٢ ) ، وروضة القضاة ( ٤٤٢/١ ) .
- (٢) راجع مسائل هذا الفصل مفصلة في الجصاص شرح أدب القاضي  
الورقة ( ٧٢/ب ) ، والمختصر ( ١٧/ب ) ، والصدور  
شرح أدب القاضي ( ٤٠٩/٢ ) ، وروضة القضاة ( ٤٤٢/١ )  
والفتاوى الهندية ( ٥٧/٥ ) .

فصل

مممم

وان أطلق عنه الحجر ثم اختلفا ، فقال المشتري : كنت  
اشتريت قبل الحجر ، وقال المحجور عليه : في حال الحجر  
فالقول قول المحجور عليه .

لأن المشتري يدعى تاريخاً متقدماً فلا يقدم ولا يصدّقه . (١)

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٤١٤ / ٢ ) .

والجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ٧٣ / أ ) .

## فصل

مممم

وان قال : اشتريته بعدما أطلق عنك الحجر ، وقال

المحجور عليه : اشتريته في حال الحجر ، فالقول قول المشتري .

لأنه في الساعة مطلق ، لأن الباع يدعى تاريخاً متقدماً ولم

يعلم فلا يحكم به .

قال أحمد (١) في هذه المسألة نظر (٢)

ولعل وجه نظره أنه أضاف الاقرار الى حال عرف (٣) وما يكون

---

(١) المقصود بأحمد هنا هو أحمد بن عمرو الخفاف

• • •

(٢) أنظر قوله في الصدر شرح أدب القاضى ( ٤١٥ / ٢ ) .

(٣) معنى قول المؤلف : ( انه أضاف الاقرار الى حال عرف . . ) :

تلك مسألة معروفة في الكتب . وهي اذا وقع خلاف بين الصبي

وامرأته أو أمته أو المشتري منه ، فقالت المرأة : طلقتنى

بعدما بلغت ، وقالت الأمة : اعتقنى بعدما بلغت ،

وقال المشتري : اشتريت منك بعدما بلغت ، وأجاب الصبي

على هذا كله فقال : كان ذلك منى في حال الصبا ، فان

القول في هذه الأجوال الثلاثة قول الصبي . لأنه أضاف تصرفه

الى حالة معهودة ومعروفة تتنافى جواز تصرفه فيها فكذلك

مسألة المشتري من المحجور عليه اذا أقر المشتري أنه اشترى من

الباع وهو في الحجر ، فلا يعتبر ذلك البيع ، لأن المحجور

عليه لا يجوز تصرفه في ماله ، وهذا ما علق به الصدر الشهيد

على الخفاف عند ذكره لهذه المسألة . أنظر الصدر شرح

أدب القاضى ( ٤١٥ / ٢ ) ، مروضة القضاة ( ٤٤٦ / ٤ ) .

والمسوط ( ١٧٨ / ٢٤ ) .



منه في ذلك الوقت لا يكون اقراراً ملزماً ، فالأقرار به لا يلزمه .  
قال أبو علي بن موسى في كتاب أدب القاضي : المحجور عليه  
إذا أقر أنه استهلك مال رجل وصدّقه رب المال ، فإن القاضي  
لا يصدق المحجور عليه ولا يلزمه من ذلك المال قليل ولا كثير فإن  
صالح ( ٧٢ / أ ) المحجور عليه بعد ذلك وطالبه رب المال بالمسأل  
لم يلزمه من ذلك قليل ولا كثير ، ولكنه يسأل فإن أقر أن الذي أقر  
به كان حقاً أخذ بذلك وجعل ديناً في ماله ، فإن قال : كنت  
مطلاً في ذلك الأقرار فالقول قوله .

وذكر أبو علي : إذا أذن القاضي لعبد الصغير في التجارة  
وأبوه حيٌّ كارهٌ فهو جائز ، فإن مات القاضي لم يكن موته حجراً  
وليس للأب أن يحجر على الغلام ، وإن كان هو الذي أذن للغلام ثم  
مات كان موته حجراً على الغلام ، لأنه كان من القاضي حكم فلا ينتقض  
بموته . والله التوفيق ومنه الإعانة (١) .

---

(١) قوله ( ومنه الإعانة ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

١٦ - باب المسألة عن الشهود

قال أبو حنيفة : لا أسأل عن الشهود الا بعد أن يطعن

الخصم فيهم ، الا في الحدود ، والقصاص . (١)

وقال صاحبه : يسأل عنهم وان لم يطعن فيهم . (٢)

وجه قول أبي حنيفة قوله تعالى : ( وكذلك جعلناكم أمة

وسطا لتكونوا شهداء على الناس ) (٣) جاء في التفسير يبنى :

عد ولا . (٤)

والثاني : أن الله تعالى جعله شهيدا فوجب أن تقبل

شهادته .

ولما روى أن اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم

وشهد على الهلال ، فأجاز شهادته (٥) ولم يسأل

(١) أنظر قول أبي حنيفة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٥ / ٣ ) .

(٢) أنظر قول صاحب بين في الصدر السابق ( ٢٥ / ٣ ) ،

والجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ٧٣ / ب ) وما بعدها

وراجع المسألة في الفتاوى الهندية ( ٥٢٧ / ٣ ) .

(٣) سورة البقرة آية ١٤٣ .

(٤) أنظر تفسير الآية في : فتح القدير للشوكاني ( ١٥٠ / ١ ) ،

وأضواء البيان ( ٧٥ / ١ ) .

(٥) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( بشهادته ) .

(١) عن حاله .

وروى في خبر آخر مطلقاً أن أعرابياً ( ٧٢/ب ) شهد

عنده صلى الله عليه وسلم فأجاز شهادته . (٢)

ولما روينا في خبر عمر رضى الله عنه : أنه كتب الى أبي موسى

الأشعري (( والسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلوداً فسى

حد أو مجرباً عليه شهادة زور أو ظنياً في ولائ أو قرابة )) (٣)

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصوم باب في شهادة الواحد

على رواية هلال رمضان عن ابن عباس رضى الله عنهم

• ( ٧٥٤/٢ )

وأخرجه الترمذى في كتاب الصوم باب ما جاء في الصوم بالشهادة

على هلال رمضان . . عن ابن عباس ، وقال الترمذى :

• حديث ابن عباس فيه اختلاف ( ١٧٥/٣ )

وأخرجه النسائى في كتاب الصيام باب قول شهادة الرجل

الواحد على هلال شهر رمضان ( ١٠٣٢/٤ )

وأخرجه البيهقى في السنن الكبرى في كتاب الصيام باب

الشهادة على رؤية هلال رمضان ( ٢١١/٤ - ٢١٢ )

(٢) هو نفس الحديث السابق الا أن بعض الرواة ساق الحديث

بدون لفظ الهلال .

(٣) تقدم أنظر ص ٣٨

ولأنه وَجِدَ ما يوجب العدالة وهو الاسلام مظنون<sup>(١)</sup> والفسق  
[طارىء]<sup>(٢)</sup> به فوجب<sup>(٣)</sup> أن يهتق على ذلك الأصل ما لم يعلم  
حدوثه .

وجه قولهما ما روى أن واحدا من جلساء الحسن البصرى شهد عند  
أياس<sup>(٤)</sup> بن معاوية فرد شهادته فشكى الى الحسن البصرى فجاء  
الحسن البصرى الى أياس وقال : يا لكع<sup>(٥)</sup> لم رددت شهادته  
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (( من صلى صلاتنا واستقبل

- 
- (١) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) بعد قوله ( مظنون ) به .  
(٢) فى النسخة الأصل ( طابى ) وهذا تصحيف ، والتصويب  
من النسختين (أ- ز) ، (ع) .  
(٣) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) بعد قوله ( طارىء )  
به .  
(٤) هو : أياس بن معاوية بن قره بن أياس المزنى ، البصرى  
القاضى الشهير بالذكاء - مات سنة ١٢٢ هـ له ترجمة فى :  
الجرح والتعديل ( ٢٨٢/٢ ) ، والتهذيب ( ٣٩٠/١ ) ،  
والتقريب ( ٨٧/١ ) .  
(٥) معنى لكع : اللكع عند العرب الحميد ثم استعمل فى الحمق  
والذم ، يقال للرجل لكع ، وللمرأة لكاع ويطلق أيضا على  
الصفير فى العلم والمقل .  
النهاية فى غريب الحديث ( ٢٦٨/٤ ) .

قيلتنا ، وأكل ذبيحتنا . فله ما لنا وعليه ما علينا )) (١) ، فقال أياس :  
أيها الشيخ لأنى وجدت الله تعالى يقول فى كتابه : ( ممن ترضون  
من الشهداء ) (٢) وهو ممن لا يرضى فحج الحسن .

قال القاضى : قد قال بعض مشايخنا أن لا خلاف بينهم  
فى الحاصل ، لأن : أبا حنيفة [رحمه الله] (٣) كان فى القرن  
الذين شهد لهم النبى صلى الله عليه وسلم بالعدالة ، ان روى فى  
الخير أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (( خير الناس (٤) القرن

---

(١) أخرج الترمذى نحوه فى كتاب الأيمان باب ما جاء فى

قول النبى صلى الله عليه وسلم أمرت بقتالهم حتى يشهدوا  
أن لا اله الا الله ( ٥ / ٤ ) وهذا لفظه :

عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
( أمرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله

وأن محمدا عبده ورسوله وان يستقبلوا قيلتنا ويأكلوا ذبيحتنا  
وأن يصلوا صلاتنا فاذا فعلوا ذلك حرمت علينا دماءهم وأموالهم

الا بحقها لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ) .

وقال : حسن صحيح غريب .

وأخرج النسائى أيضا قريبا منه فى كتاب تحريم الدم ( ٧٧ / ٧ ) .

وأخرجه أحمد فى المسند ( ١٩٩ / ٣ ) .

وذكره الجصاص فى شرحه على أدب القاضى أنظر الورقة ( ٧٤ / أ ) .

(٢) سورة البقرة آية ( ٢٨٢ ) .

(٣) قوله ( رحمه الله ) سقط من الأصل واشباهه من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

(٤) بعمد قوله ( الناس ) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) فى .

الذين أنا فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ثم يفشرو  
الكذب<sup>(١)</sup> ((٤٩/٧٣) ، فلذلك قال أبو حنيفة : انه لا يسأل عنهم ،  
وأما القرن الذين كانوا في زمن أبي يوسف ومحمد لم يكن لهم في<sup>(٢)</sup>  
هذا المرتبة<sup>×</sup> فلذلك قال انه يسأل عن الشهود . الا في الحدود .  
والقصاص لأنه مندوب الى درء الحد ، وفي السؤال عن  
الشهود نوع درء للحد فوجب أن يسأل .<sup>(٣)</sup>

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
(٣/٧) ، ولفظ البخاري عن عمران بن حصين قال : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( خير أمتي قرني ثم الذين  
يلونهم ثم الذين يلونهم ثم ان بعدكم قوما يشهدون  
ولا يستشهدون . . )) (٣/٧) .  
وأخرجه مسلم في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
(٤/١٩٦٤) .  
وأخرج أبو داود في كتاب السنة قريبا منه وهذا لفظه : عن  
عمران بن حصين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
(( خير أمتي القرن الذين بحثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم  
الذين يلونهم ثم يظهرون قوم لا يشهدون ولا يستشهدون ))

وأخرجه النسائي في كتاب النذور باب الوفاء بالنذور (١٦/٧-١٧) .  
(٢) في النسخة الأصل (في) وفي النسختين (أ-ز) ، (ع) (من) .  
(٣) في النسخة الأصل زيادة (لا) بعد قوله فوجب أن وهذه  
زيادة ليست موجودة في النسختين (أ-ز) ، (ع) ولأن الشهادة  
اذا كانت على حد أو قصاص فانه يسأل عنهم بالاجماع طعن فيهم  
الخصم أو لم يطعن . أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢٥/٣) .

قال : ويسأل عنهم في السر .

لأنه يجوز أن يكون الشاهد مُحَشَّمًا (١) وتكون فيه خصلة  
توجب رد شهادته فلا يمكن للمزكي أن يصرح به في العلانية فوجب  
أن يسأل عنهم في السر ، قال : وإذا سألت عنهم في السر زكيتهم  
في العلانية .

لأنه : يجوز أن تكون فيه (٢) خصلة توجب رد شهادته  
قد خفي على المزكي ، فوجب أن يعدلهم في العلانية ، احتياطاً  
قال وروى عن أبي حنيفة أنه قال : تزكية العلانية (٣) بدعة ،  
وروى عن محمد أنه قال : تزكية العلانية بلاء وظلم ومحاداة بيِّن  
الناس . (٤)

---

(١) مُحَشَّمًا : قال في المعجم الوسيط : فلان حشوما انقبض واستحيا

وتحشم منه تدمم ، واستحيا وحشم حشما خجل وغضب .

(٢) قوله ( فيه ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٣) ابتداءً من قوله ( احتياطاً ) قال وروى عن أبي حنيفة إلى قوله

.. تزكية العلانية ( سقط من النسخة ( ع ) .

(٤) قال الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٤ / ٣ ) اختلفت الروايات

عن محمد رحمه الله في تزكية العلانية ذكر في بعضها أن تزكية

العلانية حسن ، وذكر في بعض المواضع أن تزكية

العلانية بلاء وفتنة .

وأُنظر الفتاوى الهندية ( ٥٢٩ / ٣ ) .

قال : وينبغي للقاضي أن يتخير من يسأل عن أحوال الشهود  
أوثق من يقدر عليه وأكثرهم خبرة بالناس وأعلمهم بالتمييز .  
قال : (١) وذكر في موضع آخر قال : يجب أن يتخير  
أكثرهم خبرة وأعلمهم وترجع إلى صلاح وأمانة وإلى شيء من الفقه ،  
لأن فيه تنفيذ القول على الناس ، فصار كالقاضي ، ويجب أن  
يتخير من يكون بهذه الصفة ، كذلك ههنا .

فإذا قال : هو عندي ( ٧٣/ب ) عدل جائز الشهادة  
قبله القاضي ، لأنه يسأل عن عدالته وجواز شهادته ، وقد أجاب  
إليه فوجب أن يقبل ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف . (٢)  
وقال محمد : لا يقبل أقل من رجلين (٣) ، وكذلك الاختلاف  
في المترجم .

---

(١) قال : وذكر يعني قال راوي الكتاب أن الناصحى ذكر

عن الخصاص في مكان آخر من كتابه .

(٢) أنظر قول أبي حنيفة وأبي يوسف في الصدر شرح أدب القاضي

• ( ٢٦/٣ - ٢٧ )

(٣) أنظر قول محمد في الصدر السابق ( ٢٦/٣ - ٢٧ ) وروضة

القضاة ( ٢٢٨/١ ) ، والجصاص شرح أدب القاضي

• ( ١/٧٤ )

• وراجع المختصر ( ١/١٨ )



وجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف : ما روى عن شريح أنه أجاز

تزكية واحد . (١)

ولأن التزكية ليست بشهادة بدليل أنه لا يؤخذ عليه فيها

الأتيان بلفظ الشهادة ، ولأنهما لو كانت شهادة لكانت شهادة  
على الشهادة ويجب أن يؤخذ عليه فيها شروطها ، فلما لم يؤخذ  
دل على أنها ليست بشهادة ، وإنما هي خبر وخبر الواحد  
المدل في الديانة مقبول (٢) ، كما لو روى خبراً عن النبي صلى الله  
عليه وسلم فانه يقبل ، كذلك هذا والرأى للقاضي في هـ هذه

---

(١) لم أقف عليه بعد البحث والتقصي .

(٢) خبر الواحد مقبول في الفتوى والشهادة والأمور الدنيوية

وهذا باجماع العلماء ، وإنما اختلفوا في قبول خبر الواحد  
في الحدود فذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف وأبو بكر  
الرازي من الحنفية وأكثر الناس إلى قبول خبر الواحد  
في كل ما يوجب الحد ويسقط بالشبهة .

ومنهم الكرخي وأبو عبد الله البصري وأكثر الحنفية ولكل دليل  
على ما ذهب إليه .

فانظر تفصيل ذلك في الأحكام للآمدي ( ١٠٦ / ٢ ) .

والتقرير والتحبير شرح تحرير الكمال ( ٢٧٦ / ٢ ) .

ب وأنظر خبر الواحد وحججه رسالة ماجستير احمد محمود عبد الوها

الشنقيطي ص ١٧٩ وما بعدها .

المسائل ، اذا كان أتاها بشيء من الشهود دفع الى آخر أيضا  
أسماء الشهود . وأمره بالمسألة عنهم ولم يصلحه بما جاء به الأول ، لما  
بيننا انه لا يسأل عن حال الشهود وكما يخفى عن سائر الناس ، حاله  
كذلك يخفى عن المزكى .

فان أتاها بمثل ما جاء به الأول أنفذ ذلك .

لأنه : اتصل هذا القول بما يوجب قطع الحكم به فوجب  
أن ينفذ ، ويأمر الطالب أن يأتي بقوم يعدلونهم في العالانية ، فاذا  
جاء من يعدلهم علانية أحضر الطالب والمطلوب والشهود .

( ١ / ٧٤ ) لأن القضاء يقع على المطلوب للطالب ، وشهادة  
الشهود ويجب استبراء أحوالهم في العالانية ، فوجب احضارهم  
جميعا ، ثم يسأل القاضى المعدلين عن رجل من الشهود عن  
اسمه واسم أبيه وعدالته ، فاذا بين ذلك انفذ شهادته .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لواحد : (( أتعرف  
هذا ؟ قال : نعم ، فقال صلى الله عليه وسلم : ما اسمه ؟ فقال :  
لا أدري ، فقال صلى الله عليه وسلم : اذا لا تعرفه )) (١)

فوجب أن يسأل عن اسمه حتى يتبين له أنه يعرفه أولا يعرفه .

قال : وانما يحتاج الى تعديل العالانية لثلاث سبب

على اسم آخر . (٢)

(١) لم أجده .

(٢) انظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٤ / ٣ ) .

قال : فاذا عدل الشاهد واحد وجرحه آخر امتحن القاضي ذلك بنفسه .

قال : لأن أخذ الخبرين لم يتصل بما يوجب قطع الحكم به وقد تساوى الخبران فيجوز أن يكون عدلا ويجوز أن يكون غير عدل فصار كحال الابتداء .

وان عدله واحد وجرحه اثنان فالجرح أولى ، لأن أحد الخبرين اتصل بما يوجب قطع الحكم به فوجب أن يميل عليه .  
وان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى لما بيننا أن أحد الخبرين اتصل .

قال : وذكر أبو علي بن شاهوية <sup>(١)</sup> : ان القاضي يتوقف فيه وان عدله اثنان ، وجرحه اثنان فالجرح أولى <sup>(٢)</sup> ، لأن الأصل العدالة ( ب / ٢٤ ) والجرح معنى حادث ، فاذا اثبتوا معنى حادثا كانت أولى .

---

(١) هو : أبو بكر محمد بن أحمد بن علي بن شاهوية القاضي الفقيه الشاهدي الفارسي سمع أبا خليفة الجمحي و زكريا ابن يحيى وغيرهما وروى عنه الحاكم أبو عبد الله ومحمد بن ابراهيم الشاهوي السمرقندي وغيرهما ومات سنة ٢٩٧ هـ . أنظر اللباب ( ١٨١ / ٢ ) .

(٢) أنظر هذه المسائل في الصدر شرح أدب القاضي باب الصأللة عن الشهود ( ٣ / ٣ ) ، وراجع المختصر ( ١٨ / أ ) .

وان لم يكن في جيران اليهود من يصلح للسنة ؟ من أهل الشقة  
(١) وكان في أهل سوقه من يصلح سأل عنه ، لأنه يصل الى [استبراء]  
أحوالهم من هذه الجهة وأهل سوقهم أعرف بحالهم ، فجاز أن  
يسأل عنهم .

فإذا طعن في اليهود ، فإن القاضي يقول للمدعى زدنى  
شهودا ، أو يقول (٢) لم تحمد شهودك عندى .  
لأن هذا استر ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
قال : (( فليستتر بستر الله )) (٣) فكان أولى .

- 
- (١) في النسخة الأصل ( استبدال ) وما أثبتته من هامش نسخة  
الأصل ، ونسخة ( أ - ز ) ومن متن نسخة ( ع ) .
- (٢) في النسخة ( أ - ز ) ( يعول ) والصواب ما في النسختين  
الأصل ، ( ع ) .
- (٣) أخرجه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم ( ٩٦ / ٥ ) ، ولفظه :  
عن زيد بن أسلم أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بسوط فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته ، فقال :  
دون هذا ، فأتى بسوط قد ركب به ولان ، فأمر بسوطه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلد ، ثم قال : أيها الناس قد  
آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله من أصاب من هذه  
القذورات شيئا فليستتر بستر الله فإنه من يهد لنا صفحته نقم  
عليه كتاب الله . أنظر الموطأ مع شرح الزرقاني ( ٩٦ / ٥ ) .

فصل

ولو قال المدعى : أنا أتو بين يحد لهم من أهل الثقة

والأمانة ، أو قال للقاضي اسمي لك قوماً من أهل الثقة تسأل  
(١) عنهم ، فسمى قوماً فسأل القاضي عنهم فعدلواهم .

فإن القاضي يحدد المسألة على الذين طعنوا فيهم

فيسألهم (٢) بما يطعنون عليهم ، فإن قالوا : نعرفهم بكذا

وكذا ، وسما شيئاً يسقط عدالتهم أسقطهم وكان الجرح أولى من

التعديل ، هذا بعد أن لا يكون ثم عداوة ولا يعرفون بتحمل

عليهم .

وكذلك إن عدل الشهود فطعن الشهود عليه فيهم .

وقال : للقاضي أعد المسألة عنهم ، فسأل عنهم قوماً

آخرين فبينوا أمراً يسقط به عدالتهم أسقطهم .

وذلك أن الأصل هو العدالة والجرح أمراء ، فإذا

ثبت معنى حادث كان الأخذ به أولى كما لو شهد شاهدان أن

الأب ( ١/٧٥ ) مات كافراً على ما كان ، وشهد آخران أنه

أسلم قبل موته ثم مات .

(١)

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (يسأل) .

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (فَسأل) .

فصل

م م م م م

وان (١) أقام المشهود عليه البينة أن الشهود

مستأجرون على أداء هذه الشهادة ، لم يتقبل .

لأن هذا طعن في الشهادة ، والطعن يجب أن يكون

سراً لا جهرًا ، فاذا جهر به لم يقبل ولأننا لو قبلنا هذه

الشهادة لقبنا الشهادة على اجارة من غير دعوى ، وهذا

لا يجوز . (٢)

---

(١) في النسختين (أ- ز) ، (ع) ( ولو ) .

(٢) ذكر الصدر الشهيد تحليلاً أوضح مما علل به المؤلف هنا

فقال : لأن المقصود من اقامة هذه الشهادة ابطال

شهادة المدعى وفيها ، والشهادة مشروعة لاثبات الحق

لا للنفي . . ثم قال : وهذا عندنا تهاتر ، ومعنى

التهاتر هو التساقط .

أنظر الصدر الشهيد شرح أدب القاضي ( ٣٢ / ٣ ) .

والنسخة طالبة الطلبة ص ١٣٣ .

## فصل متمم

وتقبل شهادة أهل الأهواء (١) إلا الخطابية (٢) وهم :  
صنف من الروافض لقوله تعالى : ( وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا  
شهداء على الناس ) (٣) ، ولخير عمر رضى الله عنه الذى كتب السى

(١) أهل الأهواء : هم أهل القبلة الذين لا يكون معتقد هم معتقد  
أهل السنة وهم : الجبرية ، والقدرية ، والروافض ، والخوارج  
والمعتزلة ، والمشيبهة وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنتين  
وسبعين فرقة . أنظر التعريفات للجرجاني ص ٤٠ .

(٢) الخطابية : قوم ينتسبون الى أبى الخطاب : رجل كان  
بالكوفة اسمه محمد بن أبى زبيب الاسدى الأجدع قتله  
عيسى بن موسى وصلبه بالكنايس لأنه كان يزعم أن على  
ابن أبى طالب الاله الأكبر وجمفر الصادق الاله الأصغر .  
تبيين الحقائق  
أنظر شرح كنز الدقائق ( ٢٢٣/٤ ) ، وقال فى المسبوط  
( ١٣٣/١٦ ) : " انهم يستجدون أن يشهدوا للمدعى  
إذا هلف عندهم " وهم من الروافض ، وهم يرون شهادة  
الزور لموافقهم على مخالفتهم .

راجع فى تعريف : الخطابية : الفرق بين الفرق للبغدادى  
ص ٢٤٧ بتحقيق محمد محى الدين عبد الحميد .  
والمطل والنحل للشهرستانى بتحقيق عبد العزيز محمد الوكيل  
ج ١ ص ١٧٦ .

(٣) سورة البقرة آية ١٤٣ .

أبي موسى الأشعري .

وأما الخطابية فانه بلغنى أن بعضهم يصدق بعضا فيما

يدعى اذا حلف له ، ويشهد على ذلك فلهذا المعنى لم تقبل

شهادتهم .

وقال أبو يوسف : من ( ٧٥/ب ) أظهر شتيمة أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تقبل شهادته وهو أعظم من أن يشتم

غيرهم ، فانه لو أظهر شتم جيرانه لا تقبل شهادته ، فاذا كان مظهرا

(١)

شتيمة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أولى (١) أن لا تقبل .

---

(١) أنظر قول أبي يوسف في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٣/٣ )

والجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ٧٦/أ )

(٢) في النسختين ( أ-ز ) ، ( ع ) ترد ومفسرة في هامشها

بقوله ( أن لا تقبل ) .



فصل  
مم

ولا تقبل شهادة أهل المصيبة .

قال أبو علي بن موسى : إذا كانت العداوة سبباً في الشيء الذي وقعت فيه الشهادة لم تقبل شهادته [ ولا ]<sup>(١)</sup> تجوز شهادة الرجل إذا كانت بينهما عداوة .

لما روى عبدالرحمن<sup>(٢)</sup> الأعرج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا تجوز شهادة ذى الظنة والحنة<sup>(٣)</sup> . وهذا إذا كانت الحنة في تلك الشهادة .

---

(١) قوله ( ولا ) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين

( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) هو : عبدالرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني مولد ربيعة ابن الحارث ثقة ثبت عالم مات سنة ١١٧ هـ له ترجمة في : الجرح والتعديل ( ٢٩٧/٥ ) ، التقريب ( ٥٠١/١ ) ، والتهذيب ( ٢٩٠/٦ ) .

(٣) الحنة : الحنة العداوة . أنظر النهاية في غريب الحديث ( ٤٥٣/١ )

(٤) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ( ٣٢٠/٨ ) بمعناه عن أبي هريرة وفيه قيل وما الظنين ؟ قال : المتهم في دينه

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الشهادات باب لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة ( ٢٠١/١٠ ) عن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة ذى الحنة والظنة ، وهذا الرحمن الأعرج تابمسي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم فالحديث منقطع مرسل . أنظر مصادر تخريج الحديث المذكورة آنفاً .

## فصل

مممم

ولا تجوز شهادة قطاع الطريق واللصوص وأصحاب الفجور  
بالنساء ومن يعمل عمل قوم لوط ، ومن يشرب الخمر ومن سكر من  
النبذ .

لأن هؤلاء فساق (١) ، وقد قال الله تعالى : ( يا أيها  
الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) (٢)

ولا تقبل شهادة من يجلس مجالس الفجور والنجاة<sup>(٣)</sup> على الشرب  
وان لم يسكر ، لأن اغتلاطه بهم وتركه الأمر بالمحروف يوجب سقوط  
عدالته ، وان لم يكن نفس الجلوس فسقا فلا تقبل شهادته . (٤)

---

(١) هذا النص ابتداءً من قوله ( ولا تجوز شهادة قطاع الطريق  
الى قوله . . لأن هؤلاء فساق ) نقله أحمد شلبي في حاشيته  
على الكنز ( ٢٢١ / ٤ ) حيث قال : وقال الناصحى ( ولا تجوز  
شهادة . . الخ ) ، وراجع المختصر ( ١ / ١٩ ) .

(٢) سورة الحجرات آية ( ٦ ) .  
وأنظر تفسير الآية في تفسير الشوكاني ( ٦٠ / ٥ ) ، وتفسير  
ابن كثير ( ٢٠٩ / ٤ ) .

(٣) المجانة : من مجن الشيء مجونا صلب وغلظ وفلان مجونا  
ومجانة قل حياؤه فهو ماجن ، قال ذلك في المعجم الوسيط  
( ٨٥٥ / ٢ ) .

(٤) هذا النص ابتداءً من قوله ( ولا تقبل شهادة من يجلس مجالس  
الفجور . . الى قوله فلا تقبل شهادته ) نقله أحمد شلبي في  
حاشيته على الكنز ( ٢٢١ / ٤ ) فقال : قال الناصحى ( ولا تقبل  
شهادة . . الخ ) .

فصل  
مممم

- (١) ولا تقبل شهادة المغنى والمغنية والنائج والنائجة .  
لأنه محرم ( ٧٦/أ ) فعله ، وان كان نفس ذلك الفصل  
لا يوجب الفسق فلا تقبل شهادة فاعله .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٥/٣ ) .

• وراجع المختصر ( ١٦/أ ) .

فصل  
مممم

وكذلك ان كانت أخلاقه سالحة غير أن فيه خلقا واحدا

ما يجب الحد به مثل الزنا وما أشبهه لانها كبيرة ، يصير (١)  
بها فاسقا ، فلا تقبل شهادته . (٢)

---

(١) في النسختين (أ- ز) ، (ع) (تصير) والصواب ما في

الأصل .

(٢) . أنظر المسألة في الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١/٣٦)

فصل  
مممم

ولا ثقيل شهادة من يلعب بالحمام <sup>(١)</sup> ويظيره .

ذكر أبو علي بن موسى في أدب القاضي عن أبي عنيقة في رجل

قطع الرحم ولا يؤدي الزكاة أو يهق والديه أو شاتم الناس أو أكل

الرهى أو من يبيع الخمر أو هو أكلف <sup>(٢)</sup> أو ولد زانية أو يلعب

بالشطرنج <sup>(٣)</sup> أو بالنرد <sup>(٤)</sup> أو بالحمام أو يؤذى الجيران أو هو

فاحش .

---

(١) لأنه إنما يلعب به ليوقف على عورات النساء .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٥ / ٣ ) .

(٢) قلف : قلفا : أى لم يختن أو عظمتمت قلفته فهو أكلف .

• أنظر المعجم الوسيط ( ٧٥٦ / ٢ ) .

(٣) الشطرنج : لعبة قديمة يلعبها شخصان على رقعة مرسومة بها

٦٤ مربعا ذات لونين مختلفين أحدهما فاتح والآخر غامق

وتوضع الرقعة بشكل يجعل اللون الفاتح الى يمين اللاعب ولكل

لاعب ١٦ قطعة يلعب بها . أنظر الصحاح في اللغة والعلوم

ص ٥٥٢ .

(٤) النرد : قال في اللسان : معروف شىء يلعب به فارسي مصرب

وهو النرد شير . أنظر لسان العرب ( ٤٣١ / ٤ ) .

وفي الصحاح قال : والنرد لعبة ذات صندوق وحجارة وفصين

تعتمد على الحظ وتنقل فيها الحجارة على حسب ما يأتى بسه

الفض ، وتصرف عند العامة بالطاولة .

• أنظر الصحاح في اللغة والعلوم ص ١١٥٥ .

قال : فاذا كان فيه شيء من ذلك وكان عفيفا فيما سوى

ذلك جازت شهادته ما خلا بائع الخمر وأكل الربى .

وجه ما يقول لا تقبل : لأن هذا سخف وشهادة السخيف

لا تقبل .

وحكى عن أبي الحسن<sup>(١)</sup> أنه قال : ألا ترى أن شيئا

لو صار الاحداث في الجامع لم تقبل شهادته .<sup>(٢)</sup>

لأن هذا سخف وان لم يحكمم بنفسه بذلك ، وكذلك

الذي يلعب بالشطرنج اذا قام<sup>(٣)</sup> عليها أو شغلته عن الصلوات

(٤)

أو أكر الحلف عليها بالكذب والباطل فلا تجوز شهادته

لأن القمار عليه محظور ، وترك الصلاة كبير فتسقط به

الشهادة .

---

(١) في النسخة الأصل ( الحسين ) والصواب ما في النسختين

( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) هذا النص ابتداءً من قوله ( وحكى عن أبي الحسن الى قوله

لم تقبل شهادته ) نقله أحمد شلبي في حاشيته على تبیین الحقائق شرح

كنز الدقائق ( ٢٢٢/٤ ) فقال : قال الناصح في تهذيب أدب القاضي

حكى عن أبي الحسن أن شيئا . . الى قوله لم تقبل شهادته .

(٣) قمار : من قامره مقامرة وقمارا أى راهنه فغلبه .

أنظر ترتيب القاموس ( ٦٨٧/٣ ) .

(٤) في النسخة ( أ - ز ) يجوز والصواب ما في النسخة الأصل

والنسخة ( ع ) .

وانما شرط هذا وفيه دليل أنه اذا لم يفعل شيئا منها فلا  
تسقط شهادته باللحيب بالشرطي ، لأن الناس لا يمدونه من الذنب  
العظيم ولا يستخفون صاحبه فلا تترد شهادته .

وإنما شرط هذا وفيه دليل أنه اذا لم يفعل شيئا منها فلا  
تسقط شهادته باللحيب بالشرطي ، لأن الناس لا يمدونه من الذنب  
العظيم ولا يستخفون صاحبه فلا تترد شهادته .

تو ان شرط ( ) ما را ما  
( )  
فقط ( )  
( )

فصل  
م

(١) (٧٦/ب) وإذا سَلِمَ الرجل من الفواحش [التي] <sup>(١)</sup> يجب فيها الحدود وما يشبه ذلك من المعظائم <sup>(٢)</sup> ، نظرنا في معاصيه وفي طاعته .

فإن كان يؤدي الفرائض ، وأخلاق البر فيه أكثر من المعاصي الصفار قلنا شهادته ، أن لا يسلم عبد من ذنب .  
وإن كانت <sup>(٣)</sup> المعاصي أكثر من أخلاق البر ردت شهادته وإذا كان الخير عليه غالبًا ، وصغير الذنب ، مع ظاهر الصلاح لا يوجب رد الشهادة

---

(١) في النسخة الأصل ( الذي ) والصواب ما أثبت من النسختين

( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) أنظر المختصر ( ١٩ / أ ) .

(٣) جميع النسخ ( وإن كان ) والاضافة يقتضيها السياق .



فصل  
مممم

وإذا ترك الرجل الصلاة في الجماعة استخفافاً أو تجانناً  
لم تقبل شهادته (١) .

قال أبو بكر : لم يرد بالاستخفاف الاستهزاء (٢) .

لأن الاستهزاء بالشرائع كفر ، وإنما أراد به التواني  
والتكاسل .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (( من رغب  
عن سنتي فليس مني )) (٣) .

- 
- (١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٧/٣ )  
وراجع المختصر ( ١/١٩ ) .
- (٢) أنظر قول أبي بكر الجصاص في شرحه على أدب القاضي للخصاف  
الورقة ( ٧٦/ب ، ٧٧/أ ) .
- (٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب الترفيب في النكاح عن  
أنس رضي الله عنه ( ١٠٤/٩ ) .  
وأخرجه مسلم في كتاب النكاح باب استحباب النكاح ( ١٠٢٧/٢ ) .  
وأخرجه النسائي في كتاب النكاح باب النهي عن التبتل ( ٦٠/٦ )  
وأخرجه أحمد في المسند ( ٢٤١/٣ ) .
- وجه الاستدلال من الحديث أن من ترك صلاة الجماعة فقد ترك  
واجباً وسنة مؤكدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن التواني  
والتكاسل عن أداء الصلاة في أوقاتها ترك لسنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فإن من أفضل الأعمال أداء الصلاة في  
أوقاتها .

فصل

ممممم

فان تركها على تأويل (١) وكان عدلاً فيما سوى ذلك

قلت شهادته .

لأنه ليس بذنب ، فلا يوجب رد الشهادة .

---

(١) المقصود بالتأويل بأن كان الامام فاسقا يكره الاقتداء به ولا يمكنه منعه فيصلى في بيته وحده من أجل ذلك ، أو كان مـمن يضل الامام ولا يرى الاقتداء به جائزا ، فهذا مما لا يسقط عدالته .

• أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٧ / ٣ ) .

فصل

مممم

ولا تقبل شهادة آكل الربى الذى لا يبالي من أين كسب  
الدرهم . (١)

لأنَّ الله تعالى قال : ( فان لم تفعلوا فأنزونا بحرب مسن  
الله ورسوله ) (٢)

ولأنَّه فاسق فلا تقبل (٣) شهادته .

---

(١) أنظر المختصر ( ١٩ / أ ) .

(٢) سورة البقرة آية ( ٢٧٩ ) .

(٣) فى النسخة (ع) ( يقبل ) .

فصل  
مصم

وان كان يلعب شيئاً (١) من الملهى المستثمنة  
لم تقبل شهادته .  
وعن ابراهيم (٢) أنه قال : (( المدل في المسلمين من لم  
تظهر منه ريبة )) (٣)  
وَسَيْلٌ وَكَيْحٌ (٤) عن تفسير ( ١/٧٧ ) الريبة فقال : اذا لم  
يشرب الخمر ولم يقامر ولم يؤذ الجيران ولم يلعب بالحمام ، لأن  
منها ما هو فسق ، ومنها ما هو كفر (٥) ، وكلاهما يوجبان رد

- 
- (١) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( بشى \* ) .  
(٢) تقدمت ترجمته أنظر ص ٢٣٢  
(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٣١٩/٨ ) .  
والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الشهادات باب لا يقبل  
الجرح فيمن ثبتت عدالته . . الخ ( ١٠٠/١٢٤ ) .  
وذكره الخفاف في أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٣/١٦ ) .  
(٤) هو : وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ( بضم الراء وهمزة ثم مهملة )  
أبوسفيان الكوفي ثقة حافظ عابد مات سنة ١٩٧ هـ له ترجمة  
في : التاريخ الكبير ( ١٧٩/٨ ) ، والجرح والتعديل  
( ٣٧/٩ ) ، وتاريخ بغداد ( ٤١٦/١٣ ) ، وسير أعلام النبلاء  
( ١٤٠/٩ ) .  
(٥) يعنى بقوله ( ومنها ما هو كفر ) المستحل لشرب الخمر وفيه  
ذلك مما يكون استحلاله كفر .

- الشهادة ، وان لم تكن مستثناة لم ترد شهادته لما بينا .  
وان كان معروفاً بالكذب الفاحش لم تقبل شهادته . (١)  
وعن موسى (٢) بن شيبة قال : رد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم شهادة رجل في كذبه كذبها . (٣)  
فدل على أن الكذب في الجملة قد ترد به الشهادة .

- 
- (١) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر ( ٣٧/٣ ) ،  
وراجع المختصر ( ١/١٩ ) .  
(٢) موسى بن أبي شيبة ويقال : ابن أبي شيبة روى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مرسلًا وأخرج معمر عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أبطل شهادة رجل في كذبه ، قال  
الامام أحمد يروى عنه معمر مناكير ، وقال الحافظ مجهول  
وله مراسيل - أنظر : ميزان الاعتدال ( ٢٠٧/٤ ) ،  
والتهذيب ( ٣٤٨/١٠ ) ، والتقريب ( ٢٨٤/٢ ) .  
(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ( ١٩٦/١٠ ) ، باللفظ  
المذكور ثم رواه بلفظ جرح شهادة رجل في كذبه كذبها  
وقال : وهذا أصح وهو مرسل .

فصل

ممنوع

- وان لم يكن معروفًا وربما ابتلى به قبلت شهادته .  
لأنه لا يوجب الحكم بفسقه فلا ترد الشهادة به . (١)

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٨/٣ ) ، وقال :

( لأنه لا يسلم أحد من الكذب ) .

فصل

م

- وإذا زكى الشاهد واحد وجرحه آخر أعاد سألته .  
فان اجتمع رجالان على تزكيته أضى ذلك ولا يأخذ بقول  
الواحد على الفساد .  
وان زكاه جماعة واجتمع رجالان على فساده أخذ بقولهما بعد  
أن يكونا عدلين .  
هذا اذا بينا شيئا تسقط به العدالة ، فأما ان قال :  
ليس بمدل ، فلا تقبل اذا كان قد (١) عدله غيرهما . (٢)  
لأنه : تثبت عدالته فلا بد من ذكر معنى تسقط به  
العدالة .

---

(١) قوله ( قد ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٨ / ٣ ) .

والمختصر ( ١ / ١٩ ) .

فصل

ممنم

وإذا قال الشهود عليه : الشاهدان عدان ، كلفهما  
القاضي أن يقيما البينة على حريرتهما .  
لأن الظاهر الحرية ، والظاهر لا يستحق ولا يستحق به  
الحق على الخير ، فإذا أراد المتحقق الحق على غيره لم يجز  
كما لو كان في ( ٧٧/ب ) يده دار فأراد استحقاق الشفعة به  
فانه <sup>(١)</sup> لا يوجب له ، حتى يقيم البينة أن الدار التي في يده  
ملكه <sup>(٢)</sup> ، فان سأل فأخبر بأنهما حران فقبل شهادتهما كان  
ذلك حسنا <sup>(٣)</sup> ، والأول أحب الي .  
لأن هذا تزكية ، والخبر في التزكية يقبل ، والأول أحب  
الي يعني أن يقيم البينة على الحرية ، لأنه أوثق ، ولأنه  
لا يلزم القاضي قبول الخير ، ويلزمه قبول الشهادة .

- 
- (١) أي : ظاهر الاستحقاق لا يوجب للمدعي تملك الدار .  
(٢) أنظر الخصاف أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٣٩/٣ ) ،  
والجصاص شرح أدب القاضي ( ٧٧/أ ) .  
(٣) يعني المؤلف رحمه الله أن القاضي إذا سأل عن حرية الشهود  
فأخبر بحريتهما أن ذلك أمر مستحسن إلا أنه رحمه الله  
يرى أن الأفضل والأولى إقامة البينة على حريرتهما ولا يكفى  
مجرد الاخبار .



وقال أبو يوسف : أقبل في التزكية سراً . تزكية العبد والمرأة

والمحدود في القذف ، والأعمى إذا كانوا عدولا . (١)

قال أبو علي في أدب القاضي : روى محمد عن أبي حنيفة أنه

قال : يقبل تعديل العبد والمرأة ، والأمة ، والأعمى . (٢)

وقال محمد : لا أجيز تعديل الأعمى ، ولا المرأة ، ولا

العبد .

وجه قول أبي حنيفة : لأن هذا خير ، والعدد ليس فيه

بشرط ، فصار كإخبار النبي صلى الله عليه وسلم وتقبل رواية هؤلاء

فكذلك تقبل تزكيتهم .

ولأنه يحتاج إلى علم القاضي بصلاحتهم وذلك يحصل بخبر هؤلاء .

وجه قول محمد ، لأن عنده العدد شرط فصار كالشهادة .

ولا تقبل شهادة هؤلاء ، كذلك هذا .

---

(١) أنظر قول أبي يوسف رحمه الله في الصدر شرح أدب القاضي

• ( ٤٠ / ٣ )

والجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ١ / ٧٤ ، ١ / ٧٧ ) .

• وروضة القضاة ( ١٢٥ / ١ )

وراجع الفتاوى الهندية ( ٥٢٨ / ٣ ) وذكر فيها أن قول

أبي حنيفة رحمه الله كقول أبي يوسف .

(٢) أنظر قول محمد رحمه الله في المصادر السابقة .

وقال أبو يوسف : ولا تقبل في تزكية العلانية تزكية المبيد ،  
والمرأة ، والمحدود ، والأعمى ، ولا يقبل الا ممن تقبل شهادته . (١)  
قال أبو علي عن أبي يوسف (٢) : وأقبل شهادة امرأتين  
ورجل في تزكية العلانية في غير ( ٧٨ / أ ) المحدود ، وكذلك  
روى عن محمد .

وجه قوله : لأن شهود العلانية يشهدون بذلك ظاهراً  
والقاضي يحكم بعد التهم ، فأشبهه سائر (٣) ما يقضى بسبه  
فلا يقبل فيه الا قول من تقبل شهادته .

- 
- (١) أنظر الخشاف أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٤٠ / ٣ ) .  
وراجع الفتاوى الهندية ( ٥٢٨ / ٣ ) قال : وأجمعوا على  
أن ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ ، والحريسة ،  
والبصر ، يشترط ذلك في المزكى في تزكية العلانية .  
(٢) أنظر قول أبي يوسف في الصدر شرح أدب القاضي ( ٤٠ / ٣ ) .  
(٣) قوله ( سائر ) مكررة في النسخة الأصل وهو خطأ من الناسخ .

فصل  
متممم

ويوقع القاضي عند اسم كل شاهد اسم من عدله ليصرف ذلك  
إذا احتاج إلى معرفة من عدله ، والوجه فيه ما ذكره .  
ويجدد المسألة عند كل ستة أشهر إذا تكررت شهادتهم (١)  
فإن الحوادث لا تؤمن ، لأنه يجوز أن يكون أحدث في هذه  
الأشهر ما يوجب سقوط شهادته ، فتجدد المسألة احتياطاً  
لحقوق الناس .

---

(١) أنظر الخفاف في أدب القاضي مع شرح الصدر (٣/٤٠-٤١)

• وانظر المختصر (١٩/ب) .

## فصل

مممم

فان أقام الشهود عليه البينة أن الشاهد عبد أو محدود  
في قذف أو شهدوا بأنهم سمعوه (١) يقذف أو رأوه سكراناً  
أو نحو ذلك مما تسقط به الدالة ، وذلك ليس بمتقادم قبل ،  
وبطلت شهادتهم (٢) ، وقد قال (٣) في مواضع وحكاية ابن كاس  
عن أصحابنا وهو المشهور من مذهبتنا : أنهم اذا شهدوا على رجل  
بمال أو بالزنا ، فادعى الشهود عليه أنهم جميعاً أكلة الربى  
أو شراب خمر أو هم مستأجرون على هذه الشهادة ، وجاء على  
ذلك ببينة فاني لا أقبل ذلك منه . (٤)

---

(١) أى : الشاهد .

(٢) أى الشهود الذين طعن فيهم لأن هذه كبيرة توجب الحد  
فكانت هذه الشهادة قائمة على اثبات حد لا على جرح مفسرد  
فقلت وبشرط أن تكون هذه الشهادة من وقت قريب وليس ببعيد  
هذا هو رأى الخفاف هنا في هذا الموطان نقله الناصحى ، وراجع  
الخفاف أدب القاضى مع شرح الصدر الشهيد (٣ / ٤٢ - ٤٣) .

(٣) أى الخفاف .

(٤) تقدم نقله عن الخفاف فيما يخص الشهود المستأجرين أنظر ص  
وسياتى التحليل قريباً الذى لأجله لا تقبل شهادة من يدعى  
الشهود عليه ببينة أنهم أكلة الربى أو شراب خمر .

وكذلك لو أقام البينة أنه رجع عن هذه الشهادة أو شهده  
على اقرار الشاهدين (٧٨٤/ب) بأنه لا شهادة عنده أو هو  
ستأجر على هذه الشهادة .

فإنها لا تقبل ، وإنما تقبل إذا أقام الشهود عليه البينة  
أن الشاهد عيب ، أو محدود في قذف ، أو كانت الشهادة بمال  
فيقيم البينة أنه شريكه فإنها تقبل .

أما وجه ما قال (١) : لأن هذه المعاني تسقط العدالة  
فتقبل البينة عليها كالرق .

أما وجه ما قاله (٢) في سائر المواضع ، لأن قوله بأنه  
فاسق أو ستأجر طعن في الشهادة ، والطعن يجب أن يكون  
سرًا ، فإذا كان في العلانية لم يقبل فصارت شهادتهم بأنه ليس  
عليه شيء ، فإنه لا يقبل كذلك هذا ، ولأن الفسق معنى غير  
محكوم به ، والقاضي لا يحكم بالفسق وهو مأور بالستر فلا يسقط

---

(١) هذا توجيه يذكره الناصحى لقول الخفاف الذي بدأ به

أول الفصل وهو قوله ( فان أقام الشهود عليه البينة  
أن الشاهد عيب . . الى قوله أو نحو ذلك مما تسقط به  
العدالة ) .

(٢) هذا توجيه لقول الخفاف الذي نقله الناصحى بقوله : (وقد

قال في مواضع وحكاة ابن كاس . . الى قوله فاني لا أهمل  
ذلك منه ) .

(١) البينة عليه .

وأما الرجوع عن الشهادة فلأن الرجوع لا يصح عند غير  
القاضي ، لأن الشهادة لا تسمع عند غير القاضي ، فكذلك الرجوع  
عنها .

وقول الشاهد لا شهادة عندي ، يجوز أن يكون لشك وظن  
فلا تقبل الشهادة عليه .

فأما في الرق وحد القذف والشركة في المال ، فالشهود  
عليه يبين بينته أن لا شهادة له فتقبل البينة عليه ، لأن هذه  
المحاني محكوم بها ، ان الرق والشركة محكوم به .

وشهادة القاذف مردودة مع التوبة فليس فيه هتك ستر فيحكم  
به فإذا كانت ( ١/٧٩ ) محكوماً بها جاز قبول الشهادة عليها .

---

(١) وصحارة أوضح : لأن البينة التي أقامها الشهود عليه لا بطال  
شهادة شهود المدعى قامت على طعن وجرح محلن على  
تلك البينة بالفسق ، والقاضي لا يحكم بفسق أحد بل هو  
مأمور بالستر .

لذلك لا تقبل خلاف المسألة السابقة فان البينة قامت على  
أن أولئك الشهود قد ارتكبوا حدودا يجب أن تقام عليهم .

فصل

متمم

ولو كان متقدماً منذ سنة أو أكثر لم يلتفت اليه ،  
لما أشار اليه في الكتاب أنهما يشوان في مقدار هذه المدة  
(١)  
وإذا كانا يشوان في مقدار هذه المدة لم تسقط العدالة به

---

(١) من قوله ( وإذا كان يشوان .. الى قوله هذه المدة ) سقط

من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

## فصل

م م م م م

ولا ينبغي أن يُعتدّل الرجل الا أن يكون قد عرفه واختبر أمره . (١)

لأن القاضي لا يسأل عن ظاهر أمره ، ان القاضي يصرف من طريق الظاهر ما يصرف المزكي ، وانما يسأله عما عنده ممن باطن أمره ، فان كان قد خبره وعرفه بالعدالة أخبر به ، فان عرف بالعدالة صح به .

ولأنه من أمور الدين فليس فيه هتك ستر فيجب أن يخبر به ، وان عرفه بخير ذلك لم يهتك ستره ، وعارض في أمره ، وقال : الله أعلم .

لما روى أنه سُئِلَ الحسن في رجل يكره أن يقول في الرجل ما فيه . قال : فليقل الله أعلم فاذا عقل فانه سيعلم .

(٢)  
وروى أن يزيد اليماني أبو حمزة قال : قلت للشهبي :  
أُسْقِلَ عن الرجل لا أرضاه أي شيء أقول فيه قال : قل الله أعلم . (٣)

---

(١) أنظر مسائل هذا الفصل في أدب القاضي للخصاف وشرحه للصدر

( ٤٢ / ٣ ) ، وشرح الجصاص الورقة ( ٧٧ / ب ) .

(٢) لم أقف على ترجمته .

(٣) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر ( ٤٤ / ٣ ) فقد

ذكر هذا الأثر المروى عن يزيد .



فصل

مممم

الا أن يكون عدلا عند القاضي فخاف أن يقضى بشهادته  
وقد عرفه بأمر تسقط به المدالة فحينئذ يشهر بالذى عنده من أمره .  
لأنه : لو سكت ذهب حق المشهود عليه فلا بد من اظهاره .  
قال ( ٢٩ / ب ) أبو بكر الرازي : هذا اذا لم يكن ظاهرا  
الفسق ، فأما اذا كان فسقا ظاهرا لم يكن باظهار ذلك بأس  
كي يحذره الناس . (١)

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (( اذكروا الفاجر  
بما فيه كي يحذره الناس )) (٢)

---

(١) أنظر قول أبي بكر الرازي وهو الجصاص نفسه في شرحه على  
أدب القاضي للخفاف الورقة ( ٧٨ / أ ) .  
(٢) ذكر الصنعاني في سبل السلام ( ١٨٨ / ٤ ) وقال : " وهو حديث  
ضعيف وأنكره أحمد وقال البيهقي ليس بشي " فان صح حمل على  
فاجر معلن بفجور أو يأتي بشهادة أو يعتمد عليه فيحتاج الى بيان  
حاله لئلا يقع الاعتماد عليه انتهى كلام البيهقي " .  
ولكنه أخرجه الطبراني في الأوسط الصغير باسناد حسن رجاله  
موثوقون وأخرجه في الكبير أيضا من حديث معاوية ابن هبيرة قال :  
خطبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال " حتى متى ترعون عن  
ذكر الفاجر اهتكوه حتى يحذره الناس " .

فصل

متممم

وإذا أقام الرجل بين قوم لا يعرفونه ستة أشهر فلم يظهِر

لهم منه إلا الصلاح وسعهم أن يعتدّوه (١)

ثم قال أبو يوسف بعد ذلك : حتى يقيم سنة .

وتذكر أبو علي بن موسى في أدب القاضي عن محمد بن الحسين

أنه ينظر فيه إلى ما يقع في القلب ولا ينظر إلى الشهود .

وقيل لأبي يوسف في هذه المسألة أن بعض أصحابنا يقول سنة

فقال : ستة أشهر كبير .

لأنهم بهذه المدة يتبين خيره من شره ، فوجب أن يقف تعديله

على انقضاء ستة أشهر ، وهذا وجه من يقول سنة أيضاً .

وجه قول محمد : لأنه يظهر له في أقل من هذه المدة

حاله فوجب أن يقف ذلك على ما يقع في القلب .

---

(١) وهذا قول أبي يوسف رحمه الله ، أنظر الصدر شرح أدب

القاضي ( ٥١ / ٣ ) وروضة القضاة ( ٢٣٢ / ١ ) ، وراجع

السئلة في الفتاوى الهندية ( ٣٧٤ / ٣ ) .

فصل

~~~~~

ولو أن رجلين عدلين لهما معرفة وتمييز عدلاً رجلاً عند رجل
فينفى (١) لذلك الرجل أن يعدله أيضاً ، إذا وقع في قلبه
أن أمره على ما قالوه . (٢)

ألا ترى أن القاضى إذا عدل عنده رجل وسمه أن يقول هو
عدل ، لأنه تثبت عدالته بقول عدلين ، فكان له أن يطلق القول
(١/٨٠) بعدالته كالقاضى ، وكذلك إذا عدل عنده رجل وامرأتان .

(١) فى النسخة (ع) (كذلك) وفى هامش نسخة الأصل (قال)

وفى نسخة (أ - ز) . (وسع) .

(٢) أنظر المسألة فى الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١/٧٨) .

وأنظر الصدر شرح أدب القاضى (٥٢/٣) .

وراجع المختصر الورقة (١/٢٠) .

فصل

متممم

- ولا تُسأل (١) امرأة عن حال الشهود الا أن تكون امرأة
برزة كبيرة (٢) مميزة خالطت الناس وعاملتهم . (٣)
لأنها لا تقف على احوال الناس فلا تسأل عنها .
وان كانت برزة فقد عرفت احوال الناس فصارت كالرجل .

(١) في النسخة (ع) (يسأل) .

(٢) معنى برزة : أى عفيفة تبرز للرجال وتتحدث معهم وهى

المرأة التى اسنت وخرجت عن حد المحجوات .

أنظر المصباح المنير (٤٤/١) .

(٣) أنظر مسائل هذا الفصل في الجصاص شرح أدب القاضى الورقة

(٢٨/ب) .

والصدر شرح أدب القاضى (٥٢/٣ - ٥٣) .

فصل متمم

قال أبو يوسف ^(١) : إذا كان أكثر أمور الانسان حسنة فهو عدل ، وإذا كان الذي يكون منه من القبيح ليس من الكبائر .
لأن أحدا لا يخلو عن زلة ، فإذا كان غالب أمره الصلاح قبلت شهادته ، وإن كان صاحب كبيرة فاستغفر الله منها وتساب وظهرت توبته وأصلح فهو عدل .
قال أبو علي : قال محمد : فيمن علم منه ريبه من الشهود فقال : قد ثبت فيها ، وكانت تلك الريبة من الفسق الذي لا تقبل معه الشهادة فليس ينهض للقاضي أن يقبل ^(٢) شهادته بقوله : قد ثبت حتى يجيء من ذلك أمر ظاهر من التوبة ففى القول والفعل ويقع فى قلب المزكى .
أما إذا ظهرت توبته فهو عدل ، إذ التائب من الذنب كمن لا ذنب له فقبلت شهادته .

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٤٨/٣) والجصاص شرح

أدب القاضى الورقة (٧٨/أ) .

(٢) فى النسخة (أ-ز) (تقبل) .

فصل

مممممم

(١) قال أبو يوسف : إن قال المزكي : أتتهم هذا الشاهد
بشتم أصحاب النبي صلى [الله] (١) (٨٠/ب) عليه وسلم لم أقبل
هذا حتى يقول سمعته يشتم . (٢)

وان قال : اتهمه بالفسق قبلت ذلك وردت شهادته ،
لأنهم إذا قالوا نتهمه بالفسق لم يشبوا الصلاح له ، وأما في الشتم
لما قالوا : لا نتهمه الا بالشتم فقد أثبتوا له الصلاح فلا ترد شهادته
بالتهمة .

وإذا اتهموه بالفسق فلم يشبوا الصلاح له ، فلا يحكم بحدالته
ولا تقبل شهادته .

-
- (١) أنظر قوله في الصدر شرح أدب القاضي (٥٣/٣) ،
والفتاوى الهندية (٤٦٨/٣) ، وروضة القضاة (٢٣٧/١) ،
والجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٢٨/ب) .
- (٢) لفظ الجلالة سقط من الأصل وإثباته من النسخة (ع) والنسخة
(أ - ز) .
- (٣) أنظر الخصاف أدب القاضي مع شرح الصدر (٥٣/٣) .

فصل
م

وان عدلهم المشهود عليه لم يجتز به (١) في قول من

يرى السألة عن الشهود .

لأن المزكى يجب أن يكون على صفات من الأمانة ~~وغيره~~

ولم يوجد هذا في المشهود عليه فلا يكتفى بتزكيته .

(١) في النسخة (ع) والنسخة (أ-ز) (لم يجز به) .

فصل

متمم

وقال : عن أبي حنيفة ^(١) : ان عدلهم بعد ما شهدوا بالحق عليه فقال هم عدول فيما شهدوا به علي ، أو قال جائز شهادتهم لي وعلي أمضاه الحكم وأنفذ عليه .
لأنه لا يكون عدلاً فيما يشهد الا أن يكون الشهود به ثابتاً عليه ، وانما تجوز شهادته اذا كان الشهود به حقاً فانظم هذا القول للاقرار بالحق فنفذ عليه ، فان قال : هم عدول قبل أن يشهدوا عليه ، فلما أن ^(٢) شهدوا عليه أنكر ما شهدوا به ، وقال للحاكم سل عنهم فانه يسأل عنهم ولا ينفذ شهادتهم الا أن يعدلوا .
لأن هذا مجرد تعديل لا يتضمن اقراراً فلا يكتفى به .

(١) أنظر قول أبي حنيفة في الصدر شرح أدب القاضى (٥٦/٣)

والجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١/٧٩) .

• وروضة القضاة (٢٣٣/١) .

(٢) قول (ان) سقط من النسخة (ع) ، والنسخة (أ-ز) .

فصل

~~~~~

وان عدل ( ٨١/أ ) أحدهما بعدما شهد وأعليه ، وقال :

قد غلط الآخر ، سأل القاضي عن الآخر لما ذكرناه . (١)

وان قال : الذي شهد على فلان لأحدهما هو الحق أضي

القضاء ولم يسأل عن الآخر .

لأن ما شهد به اذا كان حقا كان ثابتا فانظم هـذا

اللفظ للاقرار فالتزم .

---

(١) أنظر هذه المسألة في الجصاص شرح أدب القاضي الورقة

فصل  
متممم

وان قال قبل أن يشهدا الذي يشهدان به على حـق  
فلما أن (١) شهدا قال : ما كنت أظنهما يشهدان على بذلك  
فسل عنهما . (٢)

• فان القاضي يسأل عنهما ولا يلزمه المال .

لأنه علق الاقرار بالشهادة ، وتحليق الاقرار بالحظر  
لا يجوز ، كما لو علقه بقدوم فلان ، وأما اذا قال بعد الشهادة فقد  
علقه بموجود ، فكان تحقيقاً ولم يكن تحليقاً .

وان شهدا عليه ثم قال : هما عدلان جائزا الشهادة لي

وعلي (٣) ، فان القاضي ينفذ شهادتهما ولا يسأل .

قال أبو يوسف (٤) : اذا قال بعد ما شهدا عليه هما  
عدلان لم يجتزأ به حتى يسأل عنهما ، ولو قال : شهدا علي بالحق  
أو قال : صدقا فيما شهدا به قضى عليه ولم يحتج الى المسألة وقد  
بيننا .

---

(١) قوله ( ان ) سقط من النسخة (ع) ، والنسخة (أ- ز) .

(٢) أنظر المسألة في الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٧٩/ب) .

(٣) المصدر السابق الورقة (٧٩/ب) .

(٤) أنظر قوله في الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٨٠/ب) .

• وروضة القضاة - (١/٢٣٤) .

قال القاضي : ذكر أبو علي بن موسى في كتاب أدب القاضي

قال محمد بن الحسن : امرأة ماتت وتركت زوجها وأختها (١)

فيسأل الأخوة القاضي أن يهت أمينا ليحضر ( ٨١ / ب ) مالها  
لأن : زوجها متهم .

وقال الزوج : جميع ما في البيت لي لم يتعرض القاضي

بشيء من مثل هذا ، لأن يد الميتة انقطعت وفق الزوج  
مفرداً باليد ، فلا يتعرض لما في يده بدعوى غيره .

وكذلك لو مات الزوج وقال أولياؤه مثل ذلك .

وكذلك لو مات رجل وخلف امرأة وأولاداً صغاراً ، وسأل

الجيران القاضي ، ختم الأبواب لمكان الصغار ، وقالت المرأة  
جميع ما في البيت لي لم يتعرض القاضي لشيء من ذلك لما ذكرنا .

ولا يهت القاضي في أشباه ذلك ، إلا في رجل يموت

ويترك أولاداً صغاراً ولم يكن أحد يدعى شيئاً [ ما ] (٢) في

البيت فيهمت في ذلك أمينا لحال الصغار ، لأن الأولاد الصغار  
خلفوه في الملك ، وللقاضي ولاية عليهم في الحفظ فله أن يفصل

ما يؤدي إلى الحفظ .

---

(١) في النسخة (ع) ( فالأخوة ) .

(٢) في النسخ : الأصل (أ - ز) ، (ع) ( فيما الذي ) والصواب

ما أثبت من النسخة (هـ) .

فصل  
مممم

(١) قال محمد بن الحسين : اذا أخبرني رجلان عدلان عنى  
أن فلانا عدل لم يسمنى أن أقول هو عدل ، ولكن أقول :  
أخبرني رجلان عدلان عنى أن فلانا عدل ، فاذا وجد القاضى  
من يعدله ممن يعرفه بصينه ، والا أمضى تعديل هذا (٢)  
وقد ذكرنا قبل هذا فى كتاب الخصاص (٣) أنه يسميه  
أن يعدله من غير ذكر غلاف ومينا وجهه .

وجه ( ٨٢ / أ ) قول محمد : لأن الحق بالشهادة  
لا يثبت الا عند القاضى فلم يقطع القول على عدالته بل حكاه كما  
سمع ، والقطع بعدالته أكد من الحكاية فاذا قدر القاضى على  
التسبب السببين عمل به والا عدل الى الآخر .

---

(١) لم أجد قول محمد بن الحسن بل الذى عثرت عليه هو :  
أن العدل اذا كان لا يعرف الشاهد فعده شاهدان  
وسمه أن يقول هو عندى عدل مرضى جائز الشهادة .  
أنظر شرح أدب القاضى ( ٦١ / ٣ ) ، والفتاوى الهندية  
( ٥٢٩ / ٣ ) .

(٢) أى تعديل ذلك الرجل .

(٣) المقصود بكتاب الخصاص هنا هو أدب القاضى الذى هو أصل  
لكتاب الناصحى هذا وما يشير المؤلف الى أنه تقدم أنظره

(١) مسألة

~~~~~

إذا زكى المزكى رجلين ثم ظهر عند القاضى أن المزكى
شارب خمر أو زان لم ترد (٢) تزكيته فى غير هذا الشاهد .
لأنه إنما أخبر أنه لا يعلم إلا خيرا لأنه يجوز أن يكون
فاسقا ولا يعلمه المزكى فلم يتبين كذب المزكى فقبل قوله فى
غيره .

(١) فى النسخة (ع) (فصل) .

(٢) فى النسخة (ع) (يرد) .

فصل

~~~~~

وإذا رجع الشاهدان بعد التزكية لم يقض بشهادتهما

لأن الشهادة بطلت قبل القضاء بها ، فلم يقض .

~~~~~

~~~~~

~~~~~

~~~~~

فصل

مممم

قال محمد : المغفل الذى يلقن فيتلقن ، أو يخبر  
بصلاح واحد ليس من أهل الصلاح لا تقبل شهادته ، ولا تزكيته<sup>(١)</sup>  
لأن : الظاهر منه الفلظ فلا<sup>(٢)</sup> يقبل قوله .

---

(١) أنظر قول محمد فى الفتاوى الهندية ( ٤٦٨/٣ ) .

(٢) فى النسختين (ع) ، (أ-ز) ( فلم ) .

فصل

م م م م م

في رجل يشهد ( ٨٢/ب ) على نفسه أنه خان في التزكية  
وأنه قد تاب ، لم تقبل <sup>(١)</sup> تزكيته ، إلا أن يجيء بأمر  
من الخبر مشهور غير ما كان عليه مما يحرف به فيقبل حينئذ .  
لأن : تلك الامانة قد بطلت فوجب أن يشتهد بالأمانة  
بعده .

سئل أبو يوسف عن رجلين شهدا ثم ماتا أو غابا ثم عدلا  
فأخبر أن أبا حنيفة قال : أمضى الحق ، وكذلك . قول أبي يوسف .  
وقال أبو يوسف : فان عميا قبل أن يقضى لم تجز شهادتهما <sup>(٢)</sup>  
وان كان زكيا .

وكذلك لو زكيا ثم ارتدا ، قال : لا أمضى القضاء .  
وروى عن محمد عن أبي حنيفة [ رحمه الله ] <sup>(٣)</sup> في الشاهدين  
إذا عدلا ثم عميا ، قال : لا تجوز شهادتهما ، وكذلك قول  
محمد .

- 
- (١) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( يقبل ) .  
(٢) راجع هذه الصألة في المبسوط ( ١٢٩/١٦ ) .  
والبدائع ( ٢٦٨/٦ ) ، والفتاوى الهندية ( ٤٦٥/٣ - ٤٦٧ ) .  
(٣) قوله ( رحمه الله ) سقط من النسخة الأصل واثباته من  
النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .



وقال أبو يوسف <sup>(١)</sup> : اذا كانا تحملنا الشهادة وهما بصيران  
ثم عميا فشهدا ، وقالا اشهدنا فلان بن فلان الفلاني ثم جاء  
قوم آخرون فقالوا : هذا فلان بن فلان الفلاني فان شهادتهما  
جائزة ، وقال محمد : لا تجوز .  
أما في النية والموت ، لأن الشهادة قد تمت بالسماع  
والموت والنية ليس بطعن في الشهادة فلا يمنع القضاء بها ،  
وبالصحة خرج من أن يكون شاهداً فهو طعن في الشهادة .  
والارتداد طعن في الشهادة .

وأما قول أبي يوسف في جواز شهادة الأعميين فحين فسي  
كتاب الشهادات فقد ثبت اقرار فلان بشهادته ، وتمييز فلان  
بشهادة الآخرين .

(٦)

وقال أبو يوسف : لا تشهد على نسب غريب  
حتى يشهد عندك عدلان ، فان أقام الغريب معك سنة ووقع فسي  
نفسك صحة نسبه فاشهد به ، وان وقع في نفسك قبل سنة أو مضت

---

(١) أنظر قول أبي يوسف في الصدر شرح أدب القاضي ( ٤٤٠/٤ )

وراجع المسوط ( ١٢٩/١٦ ) ، والبدائع ( ٢٦٨/٦ ) ،

(٢) ذكر هذه المسألة الصدر في شرح أدب القاضي وقال : " قال

أبو يوسف قدره بستة أشهر وهذا بخلاف ما نسبه اليه المؤلف "

وأيضاً ذكر ذلك القول في المسوط ( ١٥٠/١٦ ) ،

والفتاوى الهندية ( ٤٥٨/٣ ) ولم ينسب القول لأحد .

سنة ولم يقع في قلبك فلا تشهد به .

وقال أبو حنيفة : اذا سمعت من العامة نسبه وسمك أن

تشهد على ذلك .

وقال محمد : لا ينهى أن يجعل في التزكية رجل يحسب

أنه يزكي . الناس بل يسئل في السر عن الثقات .

لأنه اذا علم قصد بالرشوة فأفسد .

قال : وينهى للمعدل اذا كان مشهورا أن لا يقبل الهدية

ولا يجيب دعوة الخاص ، ولا يستقرض من بعض الخصوم الا من

خليط لم يزل خليطاً<sup>(١)</sup> قبل أن يصير معدلا ، ويتنزه عما

يتنزه عنه القاضى ، لأنه يقوم مقام القاضى فوجب أن يتنزه مما يتنزه

عنه القاضى ، قال : ولا بأس بذلك لمعدل السر .

لأنه ليس برشوة اذا كان لا يحسب فلم يكن به بأس .

قال محمد : اذا علم القاضى أن للمزكى شركة في تلك

الخصومة فانه يحيد المسألة لأنه يثبت لنفسه حقا ، وشركة بتزكيتـه

ولو شهد فيما هو شريك لم يقبل ، كذلك اذا زكى .

قال أبو يوسف : اذا شهد مع الشاهد العدل أحد

لا يعرفه القاضى فزكاه المعروف الذى شهد معه ، لم تقبل<sup>(٢)</sup>

---

(١) أى شريك في المال .

(٢) في النسختين (أ- ز) ، (ع) ( يقبل ) .

( ٨٣ / ب ) تركيته حتى يحدله غيره ، لأنه يصح بهذه التركيبة شهادته ، فلم تقبل .

وقال محمد في ثلاثة شهداء ثم شهد واحد منهم بشهادة أخرى فزكاه الاثنان : فاني أقبل ذلك ولا أقبله في هذه .

قال محمد : اذا شهد صاحب بدعة وهدته تخرجه عن الاسلام نظرا فيها هل يستحل بها رماء المسلمين وأموالهم والشهادة بالزور فان كان يستحل بطلت شهادته ، وان كان لا يستحل لم تبطل . (١)

(٢) لأنه اذا استحل ذلك استحل شهادة الزور فلم تقبل شهادته .

وقال محمد : اذا عرف المزكي أن الشهود عدول (٣) وقد وهموا في هذه الشهادة ، فانه لا يقف في شهادتهم ، ولكنه يخبر أنهم عدول غير أنهم وهموا في كذا .

لأنه : لو وقف في تعديلهم توهم الجرح فلا يفعل . (٤)

---

(١) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( يبطل ) .

(٢) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( يقبل ) .

(٣) الواو ساقطة من النسخة ( ع ) في قوله ( عدول ) .

(٤) هذه المسائل التي نسبها المؤلف الى الامام محمد بن الحسن

رحمه الله أنظرها في الصدر شرح أدب القاضي ( ٥٩ / ٣ ) ،

ولا حظ أنه لم ينسبها لأحد بخلاف عمل المؤلف هنا .

وإذا سئل المزكي عن واحد فقال : لم أخالطه ، ثم  
قال بعد ذلك : وقد ذكرت اني خالطته وهو عدل ، لأنه يجوز  
أن يكون نسي ثم تذكر .

قال أحمد بن عمر <sup>(١)</sup> وإذا بعث القاضي الى المزكي ليحضره  
ويسأله عن الشاهد في السر فهو أحوط وأولى أن لا يقع فيسه  
تحريف وقلط .

قال محمد : إذا كان للرجل شهود <sup>(٢)</sup> فعدا واحدا  
الى اقامة الشهادة وسمعه أن لا يجيب ان كان غيره يجيب .

وقال محمد : ان كانت عنده شهادة لا يرى امضاء الحكم  
بها والقاضي بها ( ١٤٤ / أ ) يرى امضاءها ، فأحب الى أن لا يشهد  
بها وان شهد بها فلا بأس .

أما الأول : لأن امتناعه عن أداء تلك الشهادة لا يؤدي الى  
ابطال حقه ، اذا كان غيره يقوم بها فوسمه أن لا يجيب .

وأما هذا فان امضاء الحكم بها باطل عند الشاهد فلا  
يتمين عليه ، وان فعل فلا بأس ، لأنه يؤدي ما سمع ثم يقف  
ذلك على اجتهاد القاضي ، فما يلحقه أثم بامضائه .

---

(١) أحمد بن عمر هو الخفاف .

وألف                      قوله في كتابه أدب القاضي مع شرح الصدر

الشهيد عليه ( ٢٦ / ٣ ) .

(٢) في الأصل والنسخة (ع) ( كثيرة ) وما أثبت من النسخة ( أ - ز ) .

قال عبدالله بن المبارك (١) : تقبل شهادة أهل الأهواء (٢)

ولا ينصبون معدلين ، لأن في ذلك صرف وجوه الناس اليهم  
فلا يؤمن أن يميل الى هواهم .

قال محمد : الخوارج (٣) تقبل شهادتهم اذا لم يخرجوا

على الامام في الولاية ، ولم ينصبوا الحرب فاذا فعلوا لـ

---

(١) سبقت ترجمته أنظر ص ٢٣٠

(٢) تقدم تعريفهم أنظر ص ٤٠١

وراجع مسألة شهادة أهل الأهواء في الصدر شرح أدب القاضي

( ٣٣/٣ ) ، والفتاوى الهندية ( ٤٦٨/٣ ) ، والصسوط

( ١٣٣\*١٣٢/١٦ ) ، والبدائع ( ٢٦٩/٦ ) ، وفتح

القدر ( ٤١٥/٧ - ٤١٦ ) .

(٣) الخوارج : كل من خرج على الامام الحق الذي اتفقت الجماعة

عليه ، ويسمى خارجيا سواء كان الخروج في أيام الصحابة

على الأئمة الراشدين أو كان على من جاء بعدهم .

وأما الأشعري فقد ذكر أن الخوارج اسم على طائفة معينة وهم

الخارجون على الامام على ، فقال : ان السبب الذي سماه

خوارج خروجهم على الامام على بن أبي طالب .

والخوارج كانوا من أنصار على رضى الله عنه وبعد التحكيم الذى

أصروا عليه انشقوا عليه وأنكروا أن يحكم الرجال في كتاب الله

وقالوا : لا حكم الا لله ثم اعتبروا ذلك التحكيم معصية وكفرا .

تقبل شهادتهم (١) ، لأنهم صاروا حربنا لنا .

=== ولقد حاول الامام على رضى الله عنه اقناعهم فأرسل ابن عباس رضى الله عنه فناظرهم فامتنع فريق منهم ورجعوا وأصبر الآخرون جهادا واعتزلوا عليا وحاربه ثم بدأ<sup>ت</sup> الفرقة فسى صفوفهم وكلما حدثت قضية اختلفت فيها أراؤهم لجهلهم وقال ابن حزم : كانوا اعرابا قرأوا القرآن ولم يتفقهوا فى السنن وذلك تعددت طوائفهم .

ولهم أسماء منها :

الخواج ، والحرورية ، والشراة ، والمارقة ، والمحكمة .

• وأنظر الطلل والنحل للشهرستاني ( ١١٤/١ - ١١٥ ) .

• الفصل فى الطلل والنحل لابن حزم ( ١٦٨/٤ ) .

• مقالات الاسلاميين ( ٢٠٧/١ - ٢١٧ ) .

• الفرق بين الفرق للبهمدادى ( ص ٧٢ ) .

(١) أنظر قول محمد فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٨/٣ ) .

• ( ٤١٥/٤ )

• وراجع المسألة فى فتح القدير ( ٤١٦/٧ ) .

قال محمد في الكذاب: [أنه] <sup>(١)</sup> إذا لم يتهم أنه يكذب فسي  
شهادته ، وإنما يكذب في حديثه ، فشهادته جائزة ، لأنفسه  
لا يتهم فيما يقع القضاء به .  
وقال محمد : إذا كان الرجل لا يصل في الجماعة ولا يشهد  
الجمعة ولا العيد وهو في المصر ، أو كان لا يؤدي الزكاة  
فشهادته جائزة ، فإن كان يحلف على الكذب على وجه الفسوق  
لم تقبل . <sup>(٢)</sup>

فإن هذا يوجب الحكم بتفسيقه فيمنع قبول شهادته .

قال أبو يوسف : لا أقبل شهادة ( ٨٤ / ب ) من يسكر <sup>(٣)</sup>  
من النبيذ ، ولا شهادة اللاعب بالحمام ، ولا شهادة المخنث ،  
ولا شهادة تارك الصلاة في الجماعة متهاوئاً بها ، ولا شهادة من  
يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .  
وأقبل شهادة الشاعر إذا لم يقذف في شعره المخصنات <sup>(٤)</sup>  
وشهادة من يتبع المخنث إذا لم يجلس فتغنى له .

---

(١) قوله ( أنه سقط من النسخة الأصل وإثباته من النسختين

(أ- ز) ، (ع) .

(٢) راجع هذه المسائل في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٣ / ٣ ) ،

وروضة القضاة ( ٢٤٠ / ١ ) ، والبدائع ( ٢٦٩ / ٦ ) ، والفتاوى

الهندية ( ٤٦٧ / ٣ ) .

(٣) في النسخة الأصل ( سكر ) والتصويب من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

(٤) قال السرخسي : ولا تقبل شهادة صاحب الفناء يخادع عليه

أنظر المسوط ( ١٣٢ / ١٦ ) .

سئل محمد عن تصد النظر الى الفرج في حال الزنا لتحصيل الشهادة ، قال : كان <sup>(١)</sup> أبو حنيفة [رحمه الله] <sup>(٢)</sup> يبطل الشهادة بذلك ، ثم رجع عن ذلك وقال : شهادته جائزة وهو قول أبي يوسف ، ومحمد .

وجه القول الأول : لأن تصد النظر الى الفرج محظور وفسق فطمع به في شهادته .

وجه قوله الآخر : لأنه نذر لتصحيح شهادته ، فجاز .

وقال أبو يوسف : من قعد على مائدة يدار عليها النبيذ فلا بأس به لأن جمعهم لم يكن للنبيذ <sup>(٣)</sup> ولا بأس بأن يجيب تلك الدعوة ، وان كان هو يحرم النبيذ ولا تسقط به شهادته ، وكذلك ان وجد فيها اللعب فجلس وأكل الطعام <sup>(٤)</sup> . لأنه قصد بذلك اجابة الدعوة ، ولم يقصد اللعب ، فأما من قصد اللعاب وهو مولىع به غير متأول فيه فان ذلك فيه جرح فلا تقبل شهادته .

---

(١) قوله ( كان ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) قوله ( رحمه الله ) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين

( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٣) قوله لأن جمعهم لم يكن للنبيذ مكرر في الأصل وهو خطأ من

الناسخ .

(٤) أنظر هذه المسألة في الهدائع ( ٢٦٩ / ٦ ) ، وقال : لا عدالة

لمن يحضر مجلس الشرب ويجلس بينهم وان كان لا يشرب لأن حضور

مجلس الفسق فسق .



فان قيل لم أبحتم (١) وقد كنتم تقولون لا شهادة لمن يحضر

مجلسا اجتمعوا ( ٨٥ / أ ) فيه على شرب النبيذ ؟

قيل له : انما نقول ذلك اذا كان اجتماعهم على الشرب

خاصة دون ما سواه واجتماع هؤلاء لم يكن للشرب خاصة بل كان

للطعام وغيره .

والوجه فيه ما أشار اليه في الكتاب ، لأن حضوره لاجابة

الدعوة باح فلم يحضر به مطعون في شهادته ، والاجتماع للسمرور

والمعب واللهم محظور فصار به طاعنا في عدالته .

وقال أبو يوسف في شارب النبيذ : اذا كان شرب على قدر

طاقته جازت شهادته اذا كان ممن يحل ، لأنه لم يرتكب ما يمتقد

حظره .

فان كان ممن (١) يحرم النبيذ ، وشرب قدر العاقبة أو أكثر

---

(١) هنا كلام محذوف تقديره لم أبحتم شهادة من يجلس على

مائدة يدار عليها النبيذ اذا كان قاصدا اجابة الدعوة .

(٢) النبيذ عند الشافعية كالخمر في التحريم والحد ، وعند المالكية

انه كبيرة موجب للحد ، وعند الحنابلة باح ما لم يفل أو تأتى

عليه ثلاثة أيام ، وعند الحنفية يجوز شربه .

قال السرخسي : وكذلك النبيذ لا بأس بأن يشربه على طعام

ولا خير في المسكر منه لأنه اسراف فاذا جاء السكر فليدع الشرب .

أنظر هذه المسألة في معنى المحتاج ١٨٦ / ٤ ، وهاشية الدسوقي

(٤ / ٣٥) ، والمعنى لابن قدامة ٣١٢ / ٨ ، والبسوط ٩ / ٢٤ .

لم تجز شهادته ، لأنه من الكبائر عنده ، فإذا لم يحتج منسبه

لم يؤمن ارتكابه سائر الكبائر فيتوقف في شهادته : (١)

قال محمد : ما ليس له وقت مثل الحج والزكاة إذا أخره

قبلت شهادته ، وما له وقت مثل الصلاة إذا أخره لم أقبل شهادته . (٢)

قال محمد : من لعب بالشطرنج على وجه التدبير قبلت

شهادته . (٣)

---

(١) أنظر في روضة القضاة ( ٢٤٣/١ ) .

وراجع المسألة في البدائع ( ٢٦٨/٦ - ٢٦٩ ) حيث قال فيها : " ان من شرب النبيذ لا تسقط عدالته بنفس الشرب لأن شربه للثقوى دون التلمهي حلال ، وأما السكر منه فإن كان وقع منه مرة وهو لا يدري أو وقع سهوا لا تسقط عدالته وان كان يمتاد السكر منه تسقط عدالته لأن السكر منه حرام " ولم أطلع على من ذكر قول أبي يوسف .

(٢) أنظر قول محمد رحمه الله في الفتاوى الهندية ( ٤٦٦/٣ ) .

(٣) أنظر مسألة اللعب بالشطرنج وهل تقبل شهادة من يلعب به أم لا في : الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٥/٣ ) ، والبدائع ( ٢٦٩/٦ ) ، وقد نص على الخلاف في شهادة من يلعب به فقال : " من يلعب بالشطرنج ويحتاده فلا عدالة له ، وان أبا حنيفة يعض الناس لتشجيعه الغادر وتعلم أمر الحرب ولم يمز هذا القول لأحد " وقد ذكر هذه المسألة في

الفتاوى الهندية ( ٤٦٧/٣ ) .

روى لنا أن سعيد<sup>(١)</sup> بن جبير ، ومحمد بن سيرين<sup>(٢)</sup>  
كان يلعبان به ويجيزان ذلك .<sup>(٣)</sup>

وروى عن حسان<sup>(٤)</sup> بن ابراهيم أنه قال في رجل من أصحاب  
القبالات<sup>(٥)</sup> يتقبل بالقرية فيها النخيل والرؤوس والكرم<sup>(٦)</sup> من

---

(١) سعيد بن جبير بن هشام الكوفي أبو عبد الله ثقة ثبت فقيه قتل

بين يدي الحجاج سنة ٩٥ هـ ولم يكمل الخصين - له ترجمة في :

التاريخ الكبير ( ٤٦٠ / ٣ ) ، وتذكرة الحفاظ ( ٧٦ / ١ ) ،

والتهذيب ( ١١ / ٤ ) ، والتقريب ( ٢٩٢ / ١ ) .

(٢) محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة

ثبت عابد مات سنة ١١٠ هـ ، له ترجمة في :

الجرح والتمديد ، وتذكرة الحفاظ ( ٧٧ / ١ ) ، والتهذيب

( ٢١٤ / ١ ) ، والتقريب ( ١٦٤ / ٢ ) .

(٣) لم أجده  
(٤) هو حسان بن ابراهيم بن عبد الله الكرمانى أبو هاشم القاضى الكوفى

صدوق يخطى\* ولد سنة ٨٦ هـ ، ومات سنة ١٨٦ هـ ، له

ترجمة في : الجرح والتمديد ( ٢٣٨ / ٣ ) ، والتهذيب

( ٢٤٥ / ٢ ) ، والتقريب ( ١٦١ / ١ ) .

(٥) القبالات : مفردها القبالة بالفتح وهى الكفالة وهى فى الأصل

صدر قبل اذا كفل وقيل بالضم أو صار قبيلاً أى كفيلاً .

أنظر النهاية فى غريب الحديث ( ١٠ / ٤ ) والمراد هنا استقبالة

الصروض المبروضة للبيع وغيرها مما يباع .

(٦) الكرم : هو العنب وجمعه كروم . أنظر المعجم الوسيط ( ٧٨٤ / ٢ ) .

السلطان ، ويتقبل برستاق <sup>(١)</sup> من الحامل ، وفيه ( ٨٥ / ب ) ما سميت وهو يظلم أهل الأرض أو يعمل للسلطان على المعونة أو هو عون للحامل ، أو يبعثونه أميئًا على شرط ينبغى للقاضي أن يجيز شهادة أحد من هؤلاء ، ومنهم من هو حسن التخلق <sup>(٢)</sup> فيما سوى ذلك في صلاة أو صدقة .

قال حسان : قال أبو حنيفة [ رحمه الله ] <sup>(٣)</sup> تجوز شهادتهم ما لم يقل أحد منهم أو يعلم منه فيما سوى ما ذكرت الا خيرا .  
وقال أبو حنيفة : تجوز شهادة الحمال . <sup>(٤)</sup>  
لأن كتابته <sup>(٥)</sup> لغيره لا توجب الحكم بتفسيقه فتقبل شهادته .  
قال محمد : لا بأس بأن يخبر المزكى بفسق الشهود وفجورهم حتى ترد شهادتهم ، لأنه ان لم يخبر بذلك زكاهم غيره فلا بأس أن يخبر بهم .

وسأل محمدًا بحض أصحابه فقال : أشهدني رجل على

- 
- (١) الرستاق : كلمة فارسية مصرية وجمعه رساتيق وتستعمل فسى الناحية التي هي طرف الاقليم .  
وقال في اللسان : هي البيوت المجتمعة . الصباح النير ( ٢٢٦ / ١ ) ، وانظر لسان العرب ( ٤٠٧ / ١ ) .  
(٢) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( التخلو ) والصواب ما في الأصل .  
(٣) قوله ( رحمه الله ) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .  
(٤) المراد من الحمال هنا : عمال السلطان كما في الهداية وفتح القدير ( ٤٢٢ / ٧ ) .  
(٥) أي ما يكتبه للوالي النذالم بأمره له من الظلم .

وشهادته بشيء وهو ممن لا شهادة له بجرح فيه هو (١) قد دعيت (٢)

(٣) أن أقيم شهادتي عليه فما ترى ؟

قال محمد : لا تؤدها لأنى لا آمن أن يزكيه غيرك (٤) .

لأنه لا يؤمن أن يزكى غيره شهادته ، فيؤدى الى الحكم بشهادة  
الفاسق فوجب أن يذكر ما فيه .

سئل محمد عن رجل اتفق مع انسان بأن يشهد له بالزور  
على كذا أو استزاده الشاهد ، واتفقا على شيء ، وثبت عند  
القاضى فهل يفعل به ما يفعل بشاهد الزور ، قال : لا ولكن  
أسأل عنه فان عدل أمضيت شهادته .

قال بعض أصحابنا غير محمد : اذا ( ٠٩ / ٨٦ ) ثبتت

(٥) عند القاضى بشهادة عدول فعل به ما يفعل بشاهد الزور .

- 
- (١) قوله ( هو ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .
- (٢) فى النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) قبل قوله ( قد ) ( واو )  
ومن الأصل ساقطة .
- (٣) فى النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( الى ) ومن الأصل ساقطة .
- (٤) أنظر المسألة مفصلة فى شرح<sup>الصدر</sup> أدب القاضى ( ٣٢ / ٣ ) ،  
والهداية ( ٢٢٧ / ٧ ) ، والعناية ( ٢٢٧ / ٧ - ٢٢٨ ) .
- والفتاوى الهندية ( ٥٣٢ / ٣ ) .
- (٥) أنظر الخصاص أدب القاضى مع شرح الصدر ( ٥٣٣ / ٣ ) .

قال محمد : اذا أقام المشهود عليه البينة أن هذا الشاهد يدعى ما شهد به فهو جرح ، لأنه لو قال : أنا شريك المدعى أبطلت شهادته ، فانه لا شهادة للمدعى والشريك فقد ثبت ببينة أنه لا شهادة له فيقبل (١) .

وقال محمد : اذا عدل الشاهد ثم شهد من الفساد فقال المدعى عليه للقاضي : سل عن الشاهد ، قال في القياس أن يسأل عنه ولكن لا يسأل حتى يأتي على ذلك قدر ما يمتحن فيه الرجل خمسة أشهر . (٢)

وجه القياس : لأن السؤال عنه حق المشهود عليه فله أن يطالب به .

وجه الاستحسان : لأنه ثبتت عدالته فلا يسأل عنه ما لم يمض من المدة ما يتغير في مثلها .

قال محمد في غريب شهد عند القاضي فلا يعرف اذا سئل عنه في السر فان القاضي يسأل عن معارفه ، فاذا سألهم يسأل (٣) عن معارفه في السر فاذا عدلوا قبل ذلك وقضى به . (٤) لأنه لا يوصل الى تعديله الا من هذه الجهة فيقبل ذلك .

(١) أي ما ثبته بالبينة .

(٢) راجع ما نقله المؤلف عن محمد بن الحسن في الخصاف أدب القاضي

مع شرح المصدر (٣/٥٣٣) ، والفتاوى الهندية (٣/٤١-٤٢) .

(٣) قوله ( يسأل ) سقط من النسخة (ع) .

(٤) انظر المسألة في الفتاوى الهندية (٣/٥٣٠) .

فصل  
م

قال محمد : اذا ادعى المشهود عليه أن الشاهد عهد  
وقال الشاهد : أنا حر الأصل ، سألت عنه في السّر ، فان قالوا :  
هو حر الأصل أجزت شهادته .

وروى محمد عن أبي حنيفة هذا .

( ٨٦ / ب ) وإن قالوا قد جرى عليه الرّق ، لم أقبل  
شهادته حتى يقيم البينة أنه حر .

وأما في القصاص في النفس وما دونها وفي القذف لا أقبل حتى  
يقيم البينة أنه حر ، أما في حرية الأصل فانه سؤال عن عدالته فيكتفى  
فيه بالخبر ، فان أقر بالرق فقد ثبت أنه كان رقيقاً فلا يحكم بزواله  
الا بما تزال الحقوق به ، وأما في القصاص والقذف فانه عهد  
فيحتاج فيه زيادة احتياط .

قيل لمحمد فان سألت عنه في السّر ثم جاء من (١) أقام  
البينة أنهما مملوكان أبطلت القضية وتردهما رقيقين ؟ قال : نعم .  
قال محمد : اذا سألت عن الشاهد من يوثق بفضله وعقله  
فقال : لا أعلم الا خيرا وهو خبير بأمره فاني أقبل تزكيته وأقبل  
شهادة الشاهد .

---

(١) قوله ( جاء من ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

فان قال : هو عدل مرضى فهو أجود .  
وان قال : هو جازز الشهادة على ولى فاني أقبل ذلك  
وكذلك لو قال هو عدل قبلت شهادته .  
فان وصفه المزكى بصفة جميلة ، وقال : لا أعرفه بغير ذلك  
لم تقبل شهادته ، ولو قال : لا أعرف منه الا خصلة من أنواع  
الخير أو البر فليس هذا بشيء حتى يحمل فيقول : لا أعلم  
الا خَيْرًا .

لما روى عن حبيب <sup>(١)</sup> بن أبي ثابت : قال : سألت  
عمر رضى الله عنه رجلاً عن رجل فقال : لا نعلم الا خيرا ، فقال  
عمر : حسبك . <sup>(٢)</sup>  
وعن يحيى <sup>(٣)</sup> بن أبي كثير قال : كان عمر اذا هم أن  
يمدح ( ١/٨٧ ) الرجل فقال : ما علمناه الا خَيْرًا .  
وعن يزيد بن أبي حمزة النخعي <sup>(٤)</sup> وكان من اشياخنا قال  
سألت الحسن عن الرجل الذى أتى به قال : قل الله أعلم فانه  
ان كان له عقل فسيملم ما أردت .

- 
- (١) فى النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( حسن ) وحبيب بن أبى  
ثابت لم أجده .  
(٢) ذكره السنناني فى روضة القضاة عن عمر رضى الله عنه ( ٢٥٥ / ١ )  
وانظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٤٥ / ٣ ) .  
(٣) يحيى بن أبى كثير ثقة ثبت ولكنه كان يرسل ويدلس مات سنة  
١٣٢ هـ وقيل قبل ذلك له ترجمة فى التهذيب ( ٢٦٨ / ١١ ) ،  
والتقريب ( ٣٥٦ / ٢ ) .  
(٤) لم أقف على ترجمته .



وأما إذا قال : عدل فقد أثبت العدالة وشهادة المسدل  
تقبل ، وإن أثبت له خصلة واحدة وقال : لا أعرفه بغير ذلك فقد  
أثبت له وصفاً واحداً من الخير وأشار إليه وهذا لا يوجب قبول  
شهادته . والله التوفيق . (١)

---

(١) قوله ( والله التوفيق ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، (ع) .

(١)

١٧- باب الملازمة

الملازمة لصاحب الحق أن يلزم غريمه فيحبسه عن منزله

وعن الاكساب ولا يضاره .

وروى عن كعب <sup>(٢)</sup> بن مالك أنه تقاضى ديناً لله على عبد الله <sup>(٣)</sup>

ابن [أبي] <sup>(٤)</sup> حدرد الأشلي فمر بهما النبي صلى الله عليه وسلم

وهو ملازمه في المسجد فقال : مالك يا كعب ؟

(١) الملازمة معناها في اللغة : من لازمه ملازمة ولزما اذا داوم

عليه ، ويقال : لازم الضريم تعلق به . أنظر المعجم

الوسيط ( ٨٢٣/٢ ) .

(٢) كعب بن مالك بن أبي كعب الأنصاري السلمى صحابي مشهور

وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا حتى ضاقت عليهم الأرض بما

رحبت ، توفي في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه

له ترجمة في : الاستيعاب ( ٢٨٦/٣ ) ، أسد الغابة

( ١٨٢/٤ ) ، الاصابة ( ٣٠٢/٣ ) ، التقريب

( ١٣٥/٢ ) .

(٣) هو عبد الله بن أبي حدرد واسمه سلامة بن عمير بن أبي سلامة

ابن سعد الأشلي .

له ترجمة في : الاستيعاب ( ٢٨٨/٢ ) ، وأسد الغابة

( ١٠٦/٣ ) ، والاصابة ( ٢٩٤/٢ ) .

(٤) قوله ( أبي ) سقط من الأصل واثباتها من مصادر ترجمته

كما تقدم .

فقال : يا رسول الله دين لي على هذا ، فأشار النبي صلى الله عليه وسلم إليه أن ضع عنه الشطر ، قال : قلت فقد فعلت (١)  
يا رسول الله ، قال : فقم فأد إليه حقه . (٢)

- 
- (١) في النسخة الأصل بحد قوله ( فعلت ) زيادة ( فقلت )  
وهذه لا توجد في بقية النسخ ولا مصادر التخریج كما يأتي .
- (٢) أخرجه البخاري في كتاب الخصومات باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ( ٧٣/٥ ) .  
وأخرجه الامام مسلم في كتاب الساقاة باب استحباب الوضع من الدين ( ١١٦٢/٣ ) .  
وأخرجه أبو داود في كتاب الأفضية باب الصلح ( ٢٠/٤ - ٢١ )  
وأخرجه النسائي في كتاب آداب القضاة باب حكم الحاكم في داره ( ٢٣٦/٨ ) .  
وأخرجه ابن ماجه في كتاب الصدقات باب الحبس في الدين والملازمة ( ٨١١/٢ ) .  
كلهم أخرجه من رواية عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه وهذا لفظ مسلم : قال : انه تقاضى ابن أبي حدر دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج اليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كشف سجف حجرته ونادى كعب بن مالك فقال : لبيك يا رسول الله ، فأشار اليه بيده أن ضع الشطر من دينك ، قال كعب : قد فعلت يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه .  
ومعنى سجف حجرته : أي سترها وقيل لا يسمى سجفا إلا أن يكون مشقوق الوسط. كما لصواعين . من هامش صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٢٩٢/١ ) .

فلما لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ملازمته دل على جواز

الملازمة بالدين ، ودل على أن الملازمة جائزة في المسجد ، ان

النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكره .

ودل على أن الإشارة تقوم مقام النطق في الإفتاهم ان هو فهم

بإشارة ( ٨٧ / ب ) النبي صلى الله عليه وسلم أنه يريد الخط .

ودل أيضا أن قوله قد فعلت اذا خرج مخرج الجواب يتضمن

ما وقع السؤال عنه ، وهذا جملة النبي صلى الله عليه وسلم كأنه قد

قال : قد برئت اليه منه .

ودل أيضا على <sup>(١)</sup> أن البراءة تصح من غير قول ، ان لم

يرد في الخبر ، انه قال : قلت . <sup>(٢)</sup>

---

(١) قوله ( على ) لا توجد في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) أقول : هذا الحديث الذي استدل به أبو محمد الناصبي

رحمه الله على الملازمة وذكر أنه روى عن كعب بن مالك

أورده كذلك الصدر الشهيد في شرحه لكتاب أدب القاضي

للغصاف نقلا عنه ثم شرحه شرحا يختلف عما شرحه به

هنا أبو محمد ، فراجع شرح أدب القاضي ( ٦٢ / ٣ ) وما

بعدها ، . . .

ولما روى عن [حسيل] <sup>(١)</sup> بن خارجة الأشجعي قال :  
لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرزو خيبر <sup>(٢)</sup> لم يسبق  
أحد من يهود المدينة له دين على أحد من المسلمين الا لزمه وكان  
لأبي سحيم <sup>(٣)</sup> اليهودي على درهمان فاستمدى على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال : (( الزمه حتى يؤدي اليك حقلك ))

- 
- (١) جميع النسخ ( حسان ) وما أثبتته هو الصواب أخذنا من مصادر  
ترجمته وهو حسيل : بالتصغير ويقال بالتكبير وقيل حسييل  
ابن نويرة . له ترجمة في : الجرح والتصديل ( ٣ / ٣١٣ )  
الاستيعاب ( ١ / ٣٦٦ ) ، وأسد الغابة ( ١ / ٤٨٧ ) ،  
والاصابة ( ١ / ٣٣٢ ) .
- (٢) ~~خيبر~~ : هي الموضع المذكور في غزوة المصطفى صلى الله  
عليه وسلم وكانت هذه الغزوة في المحرم سنة سبع من الهجرة  
وقيل في آخر سنة ست وتقع شمال المدينة المنورة وتبعد  
عنها بحوالي ١٦٥ كيلا وهي منطقة زراعية بها نخل ومزارع  
كبيرة . أنظر معجم البلدان ( ٢ / ٤٠٩ ) ، والموسوعة  
المصرية الميسرة ص ٧٧٠ ، وراجع مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم
- (٣) جميع النسخ سحيم والصحيح ما أثبتت من الطبقات الكبرى  
لابن سعد ( ١ / ٤٨٨ ) .

فهدت الى شقيقة (١) شملة (٢) كانت على سنبلانية (٤)

فأدخلتها السوق فبعتها بستة دراهم فقضيتها درهمين وخلفت  
عند أهلي درهماً وتزودت بدرهم واشترت شملة بدرهمين فليستها  
فبينما نحن نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة مقمرة وهو  
خلفي يسير وأنا لا أعلم إذ نظر الى ضوء القمر على الشملة كأنه  
شمس ، فقال : ما هذا يا حسيل ؟ فقلت : يا رسول الله  
(٥)

- 
- (١) قال ابن الأثير الشقة : جنس من الثياب وتصغيرها شقيقسة  
وقيل هي نصف ثوب . أنظر النهاية في غريب الحديث (٤٩٢/٢) .
- (٢) الشملة : شقة من الثياب ذات خمل يتوشح بها ويتلفع وكساء  
من صوف أو شمر يتغطى به ويتلفف به . أنظر المعجم الوسيط  
( ٤٩٥/١ ) .
- (٣) التاء ساقطة من جميع النسخ وضافتها يقتضيه السياق .
- (٤) سنبلانية : قال ابن الأثير في حديث عثمان أنه أرسل الى امرأة  
بشقيقة سنبلانية أي بفسة الطول ، يقال : ثوب سنبلانسي  
وسنبل ثوبه اذا أسبله وجره من خلفه أو أمامه وقال نقل عن  
الهروي أنه يحتمل أن يكون منسوبا الى موضع من المواضع .  
أنظر النهاية في غريب الحديث ( ٤٠٦٠ / ٢ - ٤٠٧ ) .
- (٥) جميع النسخ ( حسان ) ، والصواب حسيل كما سبق تصويبه  
ونذكره في ص

شملة اشتربتها فأخبرته بخبري ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
( أنت والله وأصحابك من الفقراء المهاجرين الذين يحسبهم  
(٨٨/أ) الجاهل أغنياً من التصدق ))<sup>(١)</sup> ثم قال : (( اللهم  
انهم عالة فاغنهم وحفاة فاحملهم وعراة فاكسهم ))<sup>(٢)</sup> ، فما رجع منا

---

(١) يشير بذلك النبي صلى الله عليه وسلم الى الآية وهى قوله تعالى  
( للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضرباً فى  
الأرض يحسبهم الجاهل أغنياً من التصدق تعرفهم بسيماهم  
لا يسئلون الناس الحافا وما تنفقوا من خير فان الله به عليم )  
سورة البقرة آية ( ٢٧٣ ) .

(٢) هذا الحديث ذكره الخفاف فى أدب القاضى أنظره مع شرحه  
( ٦٤/٣ ) مثل ما ذكره أبو محمد الناصحى ، وأخرج الامام أحمد  
فى السند ما يشبهه من حديث أبى حذرر الأسلمى رضى الله عنه  
( ٤٢٣/٣ ) الا أنه لم يذكر الدعاء ( اللهم أنهم عالة . . ألخ )  
وأما الدعاء فقد أخرجه أبو داود فى كتاب الجهاد باب فى نقل  
السرية تخرج من المسكر من حديث عبد الله بن عمر ولكنه يتعلق  
بفزوة بدر لا بخيبر ( ١٨١/٣ ) . وهذا لفظه : قال عن عبد الله  
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم بدر فى ثلاثمائة  
وخمسة عشر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم حفاة  
فاحملهم ، اللهم انهم عراة فاكسهم اللهم انهم جياع فاشبعهم  
ففتح الله يوم بدر فانقلبوا حين انقلبوا وما منهم الا رجل وقد رجع  
بجمل أو جملين واكتسوا وشبموا .  
فأقول لا أدرى كيف خصه المؤلف بفزوة خيبر فلمله وهم والله أعلم  
بالصواب .

أحد الا معه بصيران أو ثلاثة ومن الطعام (١) والتمر حمـلان  
أو ثلاثة ومن الكسوة والأثاث [والخرنقى] (٢) شىء كثير ببركته .  
ولما روى أن الهرماس (٣) بن حبيب رجل من أهل البادية  
روى عن أبيه عن جده قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بفريسم  
لي فقال : (( الزمه )) ثم قال لي (( يا أخا بنى تميم (٤) ما  
تريد أن تفعل بأسيرك )) (٥) .

- 
- (١) بيد وأن المقصود بالطعام هنا : الهر والذرة والشعير أو غير ذلك من العبوب .
- (٢) فى النسخة الأصل ( الحرى ) وهو تصحيف والتصويب من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ، والخرنى : هو أثاث البيت ومثاقه . أنظر النهاية فى فريب الحديث ( ١٩ / ٢ ) .
- (٣) هو : الهرماس بن حبيب التميمى الصنبرى قال أبو حاتم شيخ اعرابى لم يرو عنه الا النضر - له ترجمة فى : التقريب ( ٣١٦ / ٢ ) الجرح والتعديل ( ١١٨ / ٩ ) ، وميزان الاعتدال ( ٢٩٥ / ٤ ) ، والتهذيب ( ٢٧ / ١١ ) ، والتقريب ( ٣١٦ / ٢ ) .
- (٤) تميم قبيلة عربية أصبح أفرادها من حاضرة نجد وجبل شمر تحوى عناصر من تميم . أنظر معجم القبائل العربية ( ١٢٥ / ١ ) .
- (٥) هذا الحديث أخرجه أبو داود فى كتاب الأفضية باب فى الحبس فى الدين وغيره ( ٤٦ / ٤ ) . وأخرجه ابن ماجة فى كتاب الصدقات باب الحبس فى الدين والملازمة ( ٨١١ / ٢ ) . وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى كتاب التفليس باب ما جاء فى الملازمة ( ٥٢ / ٦ ) ، وذكره ابن أبى حاتم فى الحلل قال : سألت عنه أبى فقال : لم يرو هذا الحديث غير النضر عن الهرماس والهرماس شيخ اعرابى لا يعرف أبوه ولا جده . أنظر علل الحديث لابن أبى حاتم رقم الصألة ( ١٤٢٤ ) .



فان ثبت عليه <sup>(١)</sup> : **الْحَقُّ** عند القاضي . فقال صاحب الحق  
ألزمه والا فاحبسه فله ذلك لما بينا أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال : (( لي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته )) <sup>(٢)</sup> وعقوبته : حبسه  
فان كان في الملازمة ضرر عليه في وضوئه وأكله وأموره التي يحتاج  
الانسان فيها الى الخلوة فقال الضريم الحبس أرفق بي <sup>(٣)</sup> نظر  
القاضي الى أصلح ذلك لأن القاضي ناظر محتاط فيفعل ما هو  
الأحوط ، ولأنه ليس له الأضرار به ، فاذا أدى الى الأضرار لم  
يفعله .

وإن فلسه القاضي ثم خلّى عنه لم يخلّ بين صاحب  
الحق وملازمته .

وقال بعض أصحابنا **يَحَالُ** بينه وبينه <sup>(٤)</sup> وقد بينا الخلاف  
في هذه المسألة . <sup>(٥)</sup> **وَاللَّهُ** التوفيق <sup>(٦)</sup>

- 
- (١) قوله ( عليه ) سقط من النسخة (ع) .  
(٢) سبق ذكره أنظر ص ٣١٦ .  
(٣) في النسخة (ع) ( ف ) .  
(٤) في النسخة ( أ - ز ) ، (ع) وبينها بهاء التأنيث والصواب ما  
في الأصل .  
(٥) سبق ذكره في ص  
(٦) قوله ( والله التوفيق ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، (ع) .

١٨ - باب : ما ينهض للقاضي أن يعمل به

وينهض للقاضي أن يشرف على كاتبه ( ٨٨/ب ) وأصحاب  
مسائله وأمنائه (١) ، لأن ذلك أحوط ، إذ الأمين قد يتفيسر  
فيشرف عليه .

ويحاسب الأمانة على ما يجرى على أيديهم لأنه أبعد من  
الضياع (٢) ، ويقتصد في اجراء الرزق عليهم ، لأنه أبلغ في الحفظ . (٣)  
وإن كان لليتيم وصي أقر المال في يده ، لأن وصي الأب  
قائم مقام الأب فكان له حق في حفظ ماله فقيره في يده ، فان لم

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٧٣/٣ ) وقال فيه : " لينظر  
هل خانوه في شيء " .

وأنظر المسألة في شرح البصائر ( ٨٠/أ - ب ) .

(٢) أنظر الخصاص أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٧٣/٣ ) .

وراجع المختصر ( ٢٠/ب ) .

(٣) أنظر الصدر الشهيد حيث قال : " وأما اجراء الرزق فلأنهم

فرغوا أنفسهم لاقامة هذه الأعمال وهم محتاجون الى الكفاية

فتكون كفايتهم في ما فيه كفاية القاضي وهو مال بيت المال " .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٧٣/٣ ) ، وعلل كذلك

للاقتصاد في رزق الأمانة فقال : " وأما الاقتصاد فلأن الاسراف

يؤدي الى الاجحاف ببيت المال ، والقاضي نصب ناظرا

للمسلمين " الصدر السابق ( ٧٣/٣ ) .

يكن له وصي اختار من قرابة اليتيم وأهل بيته من يوثق بدينه وأمانته فوضاه عليه وأمره بالقيام لامره ، لأن له ولاية عليه فصار كالأب ، وللاب أن ينصب وصياً كذلك للقاضي ويختار من قرابة اليتيم فانهم أشفق ، فان لم يكن من أهل اليتيم من يصلح فمن جيراته ، فان لم يجد فيهم اختار من غيرهم من يثق به .  
لأن القاضي يفعل ما هو الأصلح فينتظر فيه وأشهد له بذلك .

(١) لأنه يجوز أن ينكر الغلام بعد بلوغه وعزل القاضي الوصية ويضمن الوصي ما تصرف فيه فيشهد على أن القاضي نصبه ليتحسرس به من الضمان ، فان أجرى له رزقاً أشهد له بالرزق والذي يجزيه عليه .

لأن للقاضي أن يستأجر لحفظ مال اليتيم فله أن ينصب له وكياً ويجرى عليه .

وإنما قال : يشهد عليه لأنه لو بلغ وأنكر اجراء القاضي عليه ولم يكن له بينة وكان القاضي معزولاً فله أن يضمه فيشهد عليه احترازاً من الضمان .

فان نصبه القاضي وصياً جاز له أن يفعل ( ١٨٩ / أ ) في مال

(٢) اليتيم ما يفعله الوصي .

(١) قوله ( وعزل القاضي الوصية ) سقط من النسختين (أ ز) ، (ع) .

(٢) أنظر هذه المسائل في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٧٥ ) .

لأنه نصبه وصياً فصار كما لو نصبه الأب وصياً فيجوز له ما كان  
يجوز لو وصى الأب .

(١)  
وإن نصبه قيمياً لم يجز له في مال اليتيم إلا ما وكله به  
القاضي لأنه نصبه وكيلاً وقيمياً بدليل أنه يتصرف مع حياة الأمر  
فوجب أن يختص بما يخصه به .

وينبغي للقاضي أن يقرض مال اليتيم .

لأنه لو أودع مال اليتيم انساناً جاز ، فإذا جعله مضموناً  
على المستقرض أولى ، ويقبل قول القاضي عليه بأن عليه للصبي كذا  
وكذا لأنه إذا فعل فقد جرّ إليه نفعاً فجاز .

ولا يلزم على هذا الأب (٢) والوصي والمكاتب والمأذون

لهم أن يودعوا وليس لهم أن يقرضوا .

لأن قول هؤلاء لا يقبل على المستقرض إلا ببينة فهو يضر

من هذا الوجه فلم يجز .

فإن احتل حال المستقرض أخذ المال منه ودفعه السي

---

(١) تقدم تعريف القيم والوصي والفرق بينهما أنظر ص ٤٤

(٢) اقراض مال الصغير من جهة الأب فيه روايتان : أحدهما

له ذلك ، والأخرى ليس له ذلك .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٧٧/٣ ) .

واحد من أهل النبل<sup>(١)</sup> ، لأن الاحتياط فيه هذا <sup>(٢)</sup> ، وإذا ثبت الحق على واحد عند القاضي ، فإنه ينبغي للقاضي أن يعلم المدعى عليه ، فإن أتى بمخرج قبل ذلك منه ، لأنه يجوز أن تكون له حجة يدلي بها يدفع بها ذلك عن نفسه فيعلم ذلك .

يدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي : (( لا تقض لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر )) <sup>(٣)</sup> فإن أتى بمخرج قبل ذلك لأن اعلامه <sup>(٤)</sup> لهذا المعنى .  
فإن أتى به قبل منه ، وإن لم يأت بمخرج وسأل الطالب أن يحكم عليه ( ٨٩/ب ) ويستجل به سجلاً فعل ، لأن فيـه

---

(١) الطي : هو كثير المال . راجع المعجم الوسيط ( ٢/٨٨٦ )  
والمعنى : أن الغنى وصاحب المال الكثير يستبسط  
اضرارهم بالمال المدفوع اليهم الخاص باليتيم .  
(٢) توضيح ذلك أن القاضي لا يمكنه استرداد مال اليتيم من  
المفلس ومن الفقير ، فوجب عليه أن يحتاط في حفظ أموال  
اليتامى .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣/٧٨ ) .

(٣) سبق تخريجه أنظر ص ٦٣ .

(٤) لاجل أن يأتى بمخرج .

احتياطاً لحق الطالب ، وبين أن المحكوم عليه على حجته متى جاء ،  
به ، فوجب أن يفعله ، ويكتب السَّجِلَ نسختين يضع احدهما فى  
الديوان ، ويمطى الأخرى الى الطالب ، لأن الطالب يريسه  
أن يكون فى يده نسخة حجة ، ويضع القاضى واحدة فى ديوانه  
ليذكر قضاءه اذا احتاج اليه (١) .

ويكون وضعه فى الديوان أولى من وضعه فى يد عدل ، لأنه  
اذا وضعه عند عدل يجوز أن يتمذّر الوصول اليه بموت العدل  
أو غيبته فيتمذّر الوصول اليه وقت الحاجة فيضعه فى الديوان .

قال : كان الشيخ أبو الحسن (٢) يقول : وضعها اليوم على  
يد عدل أولى ، لأنه بلغنى أن القضاة يهيمون السجلات والصكوك .  
فتقول : هذا المعنى موهوم أيضا فى العدل فيراعى الحال  
وإن ثبت باقرار المطالب أعلمه القاضى أيضا أنه يحكم عليه ، فان أتى

- 
- (١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٨٠ / ٣ ) .  
(٢) المراد منه هنا أبو الحسن الكرخى سبق ذكره وترجمته فى ص ١٦٥  
والمراد بقوله ( قال ) فى الجصاص ، وما نقله عنه الناصحى  
هنا ذكره الجصاص فى شرح أدب القاضى للخفاف الورقنة  
( ٨١ / ب ) بقوله : " قال الشيخ رحمه الله أما اليوم  
فكونها فى يدى العدل أولى من كونها فى ديوان القاضى  
... الخ " .

بمخلص والا أمضى الحكم عليه لما قلنا ، وكل حق ثبت عند القاضي  
فانه ينهض له أن يشهد على ذلك فانه أحوط للمقضى له فيفعله  
لأنه يجوز أن ينكر المقضى عليه عند قاضي ثان فلا يقبل قول القاضي  
المعزول فيشهد على قضائه ليكون حجة عند الثاني .

وان رأى أن يسمى الشهود في القضية سماهم (١) ، لأنه أنفسى  
للتهمة عن القاضي وأكثر الناس لا يرون تسمية الشهود في السجل ،  
لأن القاضي أمين ، فاذا قال ( ٩٠ / أ ) قضيت بشهادة شهود  
مرضيين كفى .

واذا قضى على واحد بحد أو قود فانه يشهد أنه ثبت عنده  
ببينة عدلت سراً وعلانية ، وأنه قبل شهادتهم ، وأنه قضى بذلك  
ثم ينفذ ذلك الحكم ، لأن ثبوتة بالقضاء فما لم ينحكم بثبوتسه  
لم ينفذ .

وان ثبت باقرار نسبة عند الاشهاد الى الاقرار أنه قضى بذلك  
ثم يختم لأنه لا يأمن أن يصرل فيدعى المطلوب أنه فعل بغير  
حق فيرفعه الى قاض لا يرى قبول قوله ، فيحترز من هذا الوجه  
وهو قاض احتياطاً .

وانما قلنا اذا قضى بالاقرار أنه ينسب الحكم اليه ، لأنه  
هكذا فعل فهكذا (٢) يكتب في السجل .

---

(١) انظر المختصر ( ٢١ / أ ) .

(٢) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( فكذا ) .

وان أراد القاضي أن يسجل لواحد بما ثبت عنده أخرج محضه ان كان بيينة أو اقرار ثم أنشأ السجل على المحضر وحكى في السجل ما ثبت عنده للطالب ، وما أدلى به المطلوب من حجته إن كان أدلى بها ويتدبر نسخة السجل مرة بعد أخرى حتى لا يكون في سجله خلل ، لأنه كتب في المحضر ما جرى من دعوى وسماع بيينة أو اقرار فيكتب السجل عليه ويتدبره لما ذكرنا .

فاذا قال القاضي : ان هذا الرجل أقر لفلان بحق أو قصاص أو بطلاق أو عتاق ، أو قامت عندي بيينة ، فالقاضي مصدق فيسه وله أن يحكم به .

(١) وذكر أبو بكر الجصاص أن هذا قول أبي عنيقة رحمه الله وأبي يوسف ، وأما قول محمد لا يقبل قول القاضي حتى يشهد مفسه غيره . (٢)

وجه قول أبي يوسف : لأنه لو (٣) لم يجز قول قول القاضي ( ٩٠ / ب ) لم يكف قاضي واحد كالشاهد ، فلما اقتصر على قاض واحد دل على أن قوله مقبول ألا ترى أنه يسجل وحده وينفذ القضاء وحده .

- 
- (١) قوله ( رحمه الله ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .  
(٢) أنظر قول أبي بكر الجصاص في شرحه على أدب القاضي للخصاف الورقة ( ٨٢ / أ ) .  
(٣) قوله ( لو ) سقط من النسخة ( ع ) .



وجه قول محمد : لأن قول الواحد لا يقبل الا بحجة (١) ،

وانما كان ذلك للنهي صلى الله عليه وسلم .

(٢) قال أبو بكر : وجه الحقوق على هذا الاختلاف غير المحدود

فان قال : أقر عندي بحد مثل الزنا والسرقه وشرب الخمر ، ثم رجوع

المقر عن ذلك وقال لم أقر تركه ولم يحده (٣) .

لما روى أن ماعزاً (٤) لما لحقه حر الحجارة جمل يشتد

فلحقه رجل بلحي جمل فقتله فاخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

(( هَيْلًا تَرَكَتُمْوه )) (٥)

---

(١) أي : ببينة .

(٢) المقصود بأبي بكر هنا هو الجصاص . أنظر قولهم في كتابه

شرح أدب القاضي الورقة ( ١ / ٨٢ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٨٥ - ٨٦ ) .

(٤) هو : ماعز بن مالك الأسلمي ، قال ابن حبان له صحبه وهو

الذي رجم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويقال إن اسمه غريب

وماعز لقب . له ترجمة في : الاستيعاب ( ٣ / ٤٣٨ ) ، وأسند

الغاية ( ٤ / ٢٣٢ ) ، والاصابة ( ٣ / ٣٣٧ ) .

(٥) هذا الحديث قطعه من حديث طويل أخرجه أبو داود في

كتاب الحدود باب رجم ماعز ابن مالك ( ٤ / ٥٧٦ - ٥٧٧ ) .

وأخرجه الترمذى في كتاب الحدود باب ما جاء في درء الحد

عن المعترف اذا رجع ( ٢ / ٣٦ ) .

وقال الترمذى : حديث حسن .

فدل على أن رجوعه يقبل .

ولأن الحد يوجب ايجاباً ويمضى امضاءً ولورجع قبل القضاء

لم يقض فكذلك اذا رجع قبل الامضاء وجب أن لا يمضى .

وان كان ببينة حكم عليه ونفذه ويحد بقول القاضى .

قال أبو بكر الجصاص : هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف (١)

لأن الشهادة تقبل عليه مع جرده فجمده لا يمنع القضاء

بشهادتهم .

والأخرس اذا أقر بطلاق بالاشارة وتلك الاشارة معلومة منه

مجزئة قضى بذلك عليه .

وقال بعض الفقهاء : لا ينفذ على الأخرس الحكم باشارته

لأن اشارته تقوم مقام الكلام ، ويفهم بها ، وهذه الاشياء يقضى

فيها بما يقوم مقام الخير فجاز أن يقضى فيها باشارته كما تجوز

بياعته ( ١ / ٩١ ) وعقوده بالاشارة وليس كذلك الحدود ، لأنه

لا يقام بما يقوم مقام الخير فلا يقام (٢) باشارته التى تقوم مقام

الاقرار .

---

(١) أنظر قول أبي بكر الجصاص فى كتابه شن أدب القاضى الورقة

( ١ / ٨٢ ) .

(٢) هكذا فى جميع النسخ ولعل الصواب لا يقضى .

(٣) هكذا فى جميع النسخ ولعل الصواب فلا يقضى .

فصل

~~~~~

وإذا أودع القاضى مال اليتيم صيرفيًا (١) أو تاجرًا فجحدته
أو توي (٢) فلا شيء عليه (٣) ، لأن للقاضى أن يودع فإذا لم
يتحد بالایداع لم يضمن .

وإذا شهد شاهدان عند القاضى أنه قضى لفلان على فلان
بكذا ، والقاضى لا يذكره لم يقض بذلك عند أبى يوسف . (٤)
ولا يشبه هذا قضية قاضى (٥) ، ولا ما يجد فى ديوانه تحت
غتمه ، لأن قضاءه بمنزلة الشهادة لا يقوم بذلك الا أن يذكره .

-
- (١) الصيرفي : هو صراف الدراهم ويطلق أيضا على الرجل
المتصرف فى الأمور المجرى لها . المعجم الوسيط (٥١٣/١)
- (٢) توى : توى كرض أى هلك .
- أنظر ترتيب القاموس (٣٨٨/١) .
- (٣) أنظر المختصر الورقة (٢١ / ب) .
- (٤) أنظر شرح الجصاص الورقة (٨٣ / ب) .
- (٥) بيان ذلك كما لو قال : دفعت اليه قضية قاضى آخر
فشهد بها شاهدان على امضاءها ، فان لهذا
القاضى أن ينفذ ذلك وان لم يعرف القضية الا بشهادة
هذين الشاهدين .
- راجع شرح الجصاص الورقة (٨٣ / ب) .

وقال اسماعيل بن حماد وابن سماعة : يقضى به ولا يكون

هذا أقل من قضية قاضى آخر . (١)

وإذا قامت البينة أن قاضى بلد كذا قضى به ، فإنه ينفذ

ذلك ويقضى به كذلك هذا .

قال أبو بكر الرازى : قول أبى يوسف رواه الحسن بن زياد

وشرب بن الوليد ، قال : والظاهر من مذهب أبى حنيفة أنه

لا يحكم بذلك ما لم يحلم (٢) .

وإن شهد عنده الشهود كما قالوا فى الشهادة إذا نسى

الشاهد شهادته فشهد شاهدان أن فلاناً أقر عندك بكذا أو أشهدك

على اقراره لم يسعه أن يشهد بذلك ما لم يذكر هو بنفسه الاقرار .

وجه قول أبى حنيفة وأبى يوسف لأنه شهادة على فعله وهو

لا يذكره فلا يحمل عليه كما قلنا فى الشهادة .

(١) قال الجصاص وقال اسماعيل بن حماد عن أبى حنيفة أما أنا

فأرى قبول الشهادة وأنفذها وأجيز تلك القضية ووافقته

ابن سماعة . أنظر شرح الجصاص الورقة (٨٣ / ب) .

(٢) أنظر قول أبى بكر الرازى فى شرحه الورقة (٨٣ / ب) .

وأنظر المسألة فى : شرح أدب القاضى

(٩٦ / ٣) .

وأكد مذهب أبى حنيفة فقال : " عند أبى حنيفة لا يمضى ذلك

حتى يتذكر " .

وراجع الفتاوى الهندية (٩٧ / ٣) .

وانما قلنا ذلك في الشهادة لقوله تعالى : (الا من شهد

(٩١ / ب) بالحق وهم يعلمون) (١) ، وهو لا يعلم فلا يشهد

به .

ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((اذا

رأيت مثل الشمس فاشهد والا فلا تشهد)) (٢) .

ولا يشبه هذا على قول أبي يوسف ما يجده في ديوانه تحت

ختمه فانه يقضى به عنده ، وان لم يذكره لأنه أمن التفسير فيه . (٣)

ووجه قول اسماعيل وابن سماعة : لأنه لو شهد شاهدان على

قضاء قاضى آخر بهذا يحكم به ، وان لم يعلم كذلك اذا شهد على

قضائه .

(١) سورة الزخرف آية (٨٦) .

(٢) هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک عن ابن عباس

وصححه (٩٨ / ٤) .

قال الذهبي : واه فحمر قال ابن عدى كان يسرق الحديث

وابن شمول ضعفه غير واحد .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الشهادات باب

التحفظ في الشهادة والعلم بها (١٥٦ / ١٠) وقال البيهقي

محمد بن شمول هذا تكلم فيه الحميدى ولم يرو من وجه يعتمد

عليه . والله أعلم .

وأورد هذا الحديث أيضا ابن حجر في تلخيص الحبير (١٦٨ / ٤)

(٣) أنظر قول أبي يوسف في شرح الجصاص الورقة (٨٤ / أ) وأنه

قول محمد أيضا .

قال أبو حنيفة : لا يقضى القاضى بطلمه الذى علمه قبل
أن يولى القضاء ، ولا بما علمه فى غير المصر الذى يقضى فيه . (١)
ولو خرج الى ضيعة أو الى تشييع جنازة فملم شيئاً لم يقضى
به وهو بمنزلة الشاهد فيه .

وقال أبو يوسف ، ومحمد : يقضى بما علمه قبل القضاء وبما
علمه فى غير المصر الذى هو قاضى فيه ، لأنه لو لم يكن قاضياً ورأى
رجلاً يفتصب شيئاً وقدر على منعه وجب عليه منعه ، فإذا كان
قاضياً أولى (٢) أن يرد ذلك المال الى صاحبه . (٣)

-
- (١) سيذكر المؤلف قريباً أن رأى الصاحبين خلاف رأى الامام
أبى حنيفة وهى مسألة خلافية فى المذهب راجع تفصيلها
فى شرح الجصاص الورقة (٨٤ / ١) ، والصدر شرح
أدب القاضى للخفاف (١٠٠ / ٣) وما بعدها ،
، والفتاوى الهندية (٣٣٩ / ٣) ،
وراجع المختصر الورقة (٢١ / ب) .
- (٢) قال فى هامش الأصل معلقاً على قوله (أولى) ما نصه :
” بل اذا لم يكن قاضياً ورأى رجلاً غصب شيئاً وقدر على
منعه وجب عليه منعه ” .
- (٣) أنظر قول أبى يوسف ، ومحمد فى شرح أدب القاضى (١٠٠ / ٣)
وشرح الجصاص الورقة (٨٤ / ب) .
وروضة القضاة (٣١٥ / ١) .
والفتاوى الهندية (٣٣٩ / ٣) .

- وروى أبو يوسف في الأمالي (١) عن أبي حنيفة أنه لو سمع (٢)
رجلاً يطلق امرأته أو يمتق أمته ثم استتقى فخصمت إليه فانه
يحول بينه وبينها ، ولا يفرق بينهما ويحول بين المولى وأمته
ولا يمتقها وقد بينا هذا (٣) ، وما يجوز أن يقضى فيه بخلصه
وما لا يجوز والخلاف فيه .
فأما الذي ذكر (٤) أنه اذا شيع جنازة أو خرج الى ضيعة
فعلم شيئاً فانه لا يقضى به ، فهذا بمنزلة الشاهد . (٥)

-
- (١) كتاب الأمالي : هو كتاب أبي يوسف بن يعقوب بن ابراهيم
الأنصاري الحنفي صاحب الامام أبي حنيفة وسبقت ترجمته في ص ٧١
وكتاب الأمالي يقال انه اكثر من ثلاثمائة مجلد . أنظر كشف
الظنون (١٦٤/١) .
(٢) هذا مما يحتج به أبو يوسف ومحمد علي أبي حنيفة .
(٣) سبق ذكر هذه المسألة في ص ١٢٨ .
ومما يوجه به قول أبي حنيفة في هذه المسألة أن الذي يفعله
القاضي على وجه الحسبة والأمر بالمصروف لا على سبيل القضاء
أنظر الصدر شرح أدب القاضي (١٠٤/٣) .
(٤) أي أبو حنيفة .
(٥) أنظر المختصر الورقة (٢٢ / أ) .
أي : هذا وجه قول أبي حنيفة أعاده المؤلف هنا وسيذكر
تعليلاً له مما نقله عن علي بن موسى سيأتي قريباً .

(١/٩٢) وذكر أبو علي بن موسى في كتاب أدب القاضي قال :
أبو حنيفة : اذا كان القاضي في عيد أضحى أو فطر في جماعة من
الناس عند الوالى فسمع انسا ناً يقر لاحد بمال أو يشتري منه شيئاً
أو يتزوج أو يقذف أو يقتل أو يطلق فذلك بمنزلة ما سمعه نفسى
مجلس القضاء فينبغى له أن ينفذ ذلك بعلمه اذا اختصم اليه فيسه
فلا يسألهم بيينة .

وكذلك لو سمع شيئاً من ذلك أو رآه وهو في دعوة في المصر
الذى يجوز فيه قضاؤه ، أو في طريقه ، أو في مسجد يصلى فيه
أو في منزل رجل زائراً ، أو عائداً مريضاً أو في جنازة (١) أو ملاك (٢)
أو جالساً في موضع يتحدث ، أو في حاجة ثم اختصم اليه
انفذ ذلك بعلمه .

فالقاضي صدق فيما زعم أنه رآه ، مقبول قوله في ذلك غير
مكلف على ذلك ببيينة ولا يستحلف عليه .

قال : أما اذا شَهِجَ جنازة ، أو كان في ضيعة ، لأنه
خص تنفيذ القضاء بالبلدان ألا ترى أن القاضي لا يقعد مجلس قضاء
ولا يقضى الا في المصر ، فاذا علم في موضع لم يجصل اليه عقود
المجلس وتنفيذ القضاء فيه لم يقض .

(١) أى في عزاء لأهل الميت .

(٢) أى عقد زواج .

والدليل عليه ما روى عن زيد بن عبد السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((الحكم في الأمصار يحضى القضاء)) (١) ذكر هذا الحديث أبو علي بن موسى .

وأما إذا كان في دعوة في المصر أو فيما ذكره فالمصر مجسول لتنفيذ الأحكام ، فما علمه في الأمصار قضى فيه بعلمه .

قال (٩٢ / ب) أبو علي : قال إذا علم القاضي بموت انسان ببلوغ خبر يظهر ذلك فله أن يقضى بعلمه فيه بموته .

قال بعض أصحابنا : إذا كان ما يسمع (٢) الشاهد أن يشهد بموته فللقاضي أن يقضى بعلمه .

قال أبو بكر الرازي : قد ذكر الخصاص قول أبي يوسف مع قول محمد في جواز القضاء بالحلم ، ومن مذهب محمد أنه لا يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه وحده ، ولا يصدق على ذلك . (٣)

والذي ذكره الخصاص هو قوله الأول ، ثم رجع وقال : لا يجوز أن يقضى بعلمه وحده بحال (٤) ، لأن ذلك كان للنبي صلى الله عليه وسلم فأما غيره فلا يصدق ، لأنه لا يؤمن فيه بالخيانة .

(١) لم أقف على هذا الحديث ، وكتاب أبي علي بن موسى الذي ذكره

المؤلف لم أضر عليه .

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (يسمع) .

(٣) أنظر قول أبي بكر الرازي في شرحه الورقة (٨٤ / أ) .

(٤) أنظر قول الخصاص في أدب القاضي له مع شرح الصدر (٩٥ / ٣) (٩٧) .

وقد ذكرنا هذا فيما حكيناه عن ابن كاس (١) ، اذا وجد
القاضي في ديوانه اقراراً من رجل بحق أو الشهادة على حـق
وهو لا يذكره ، لم يقض به ، وقالوا يقضى به اذا كان تحت
خاتمه محفوظاً (٢) .

وجه قول أبي حنيفة : لأن الله تعالى قال : (الا من شهد
بالحق وهم يعلمون) (٣) ، فلا يجوز أن يشهد بما لا يعلمه والقضاء
أكد من الشهادة ، لأنه يستحق الحق بالقضاء ، ولا يستحقه
بالشهادة حتى يحكم به .

فانما لم يجوز للشاهد أن يشهد بما لا يعلمه بظاهر الآية
فكذلك لا يجوز أن يحكم .
وجه قولهما :

لأنه أمن التزوير فيه وأنه خطأ كتبه في حال يجوز قضاؤه
فصار هذا قضاء بالعلم فجاز .

قال أبو علي : فان كان القاضي يحفظ جميع ما في (١٩٣ / أ)
الديوان فما معنى الكتابة ، وان ضاع محضر من ديوان القاضي

(١) سبق ذكره في ص

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخفاف (١٠٥ / ٣) .

(٣) سورة الزخرف آية (٨٦) .

وفيه شهادة شهود شهدوا له بحق ، والقاضي لا يذكره فشهد
كاتبه القاضي أن شهود هذا الرجل شهدوا بكذا وكذا لم يقبل
لأنهما لم يشهدا بالحق ولا على الشهادة . (١)

لأن الشهادة على الشهادة أن يشهدا على شهادتهما
أولا ولم يوجد ولم يشهدا بالحق فلم يقبل وليس كذلك
شهادتهما على سجل القاضي بالحكم . لأن السجل يجب الحق
به فصار كالشهادة على اقرار المقر فينفذ ولو كان المحضر باقرار فشهد
الكتبان أن هذا اقرار عندك بكذا وهو لا يذكر حكم بشهادتهما
على الاقرار ، لأنهما شهدا باقراره ، ولو تحملا الشهادة فسي
غير مجلس الحكم ثم شهدا به جاز ، كذلك اذا تحملا في مجلس
الحكم .

وإذا وجد في ديوان قاض كان قبله اقراراً أو شهادة لم
يقض به حتى يستقبلوا الخصومة عنده ، لأنه لا يأمن التزوير فيه
فلا يحكم به . وإذا عَزِلَ عن القضاء ثم وُلِيَ ثانياً لم يقض بشيء مما
كان في ديوانه .

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (١٠٥ / ٣) .

فلقد ذكر قول أبي علي بمعناه ونسبه الى محمد بن الحسن .

- (١) قال أبو يوسف : ان كان يذكر اقرار رجل لرجل قضى به
لأن الاقرار يثبت حكمه بنفسه ، فقد علم ما دل القضاء به ومسبب
مذهبه أن يقضى بما علمه قبل أن استقصى فوجب أن يقضى به .
ولا يقضى بالبينة وان كان يذكرها حتى يعيدها ، لأن أمر
الديوان الأول قد بطل ، لأنه خرج من أن يكون قاضياً بمسند
سماه فصار كما لو أقيمت البينة (٩٣ / ب) عنده وهو غير قاض
ثم ولي المقدم فانه لا يقضى به كذلك هذا .
لأن البينة لا حكم لها اذا أقيمت عند غير قاض .
مسائل ذكرها أبو علي (١) في أدب القاضى .

-
- (١) أنظر مسألة قضاء القاضى بعد عزله ثم توليته اذا قضى
باقرار رجل لرجل . أنظر هذه المسألة فى :
الصدر الشهيد شرح أدب القاضى (١٠٧ / ٣) ، ومختصر
الطحاوى ص ٣٤٣ ، وروضة القضاة (٣١٨ / ١) ، والبدائع
(٢٧٣ / ٦) ، والفتاوى الهندية (٣٤ / ٣) .
(٢) قال فى النسخة (هـ) الورقة (٤٥ / أ) قال الشيخ الامام
رحمه الله مسائل ليست فى الكتاب نقلتها من أدب القاضى
لأبى على بن موسى .
(٣) المقصود بأبى على : هو على بن موسى البستى .

سئل محمد بن الحسن عن القاضى اذا خرج من بلده ولم

يخلف عيالا هل يترك قمطر الأحكام عند من يشق به ؟

فاذا رجع تحمل بما فيها اذا أصاب القمطر بغاتمه والكسب

فى جوف القمطر مختمة أيضا أو غير مختمة ، والقاضى لا يذكر

قضاياها كلها .

قال : لا بأس بهذا ، ولا يقدر على مخالفه ، ولو لم

يجز فى هذا لم يجز مما يضع بيديه . (١)

لأنه لا يأمن أن يخسر شيئا من ذلك بعض أهله .

وقال محمد فى قاضى قضى بقضية فنسيها فشهد شاهسدان

أن ذلك الحاكم أشهدهما أنه قضى بذلك الشيء لفلان على فلان ،

فإن القاضى ينفذ الشهادة على ما شهدا به إن لم يحفظها القاضى .

وقال أبو يوسف : إذا شهد رجلان عند القاضى أنه قضى

لفلان بكذا وهو لا يحفظ ذلك فإن أبا حنيفة قال : لا يقبل ذلك

(١) ذكر الجصاص هذه المسألة - مسألة قضاء القاضى بما فى القمطر

بعد عودته اذا أودعه عند من يشق به فقال الجصاص :

لا ينفذ قضاؤه بخلاف ما ذكر المؤلف هنا .

وراجع فى المسألة الصدر شرح أدب القاضى (٩٦/٣) .

وروضة القضاة (٣١٧/١) .

والمختصر الورقة (٢٢/ب) .

ولا يقضى الا بما حفظ ، وكذلك لا يقضى بما فى ديوانه الا أن يحفظه .

وقال أبو يوسف (١) : أقتضى بالشهادة على القضاة وما أجيد

فى الديوان مختوماً بخاتمي .

وقال أبو يوسف : فى شاهدين شهدا أن القاضى قضى لفلان

على فلان بألف درهم أو بخير ذلك فقال : القاضى (١/٩٤)

لم أقتضى عليه بشىء (٢) .

فإن هذه الشهادة باطلة لا تجوز بمنزلة شاهدين شهدا

على شهادة آخرين فقال الشهود على شهادتهما لم أشهدهما

بهذا فلا تجوز شهادتهما .

(١) أنظر قوله فى الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (٩٦/٣) ،

والجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١/٨٥) ، وفتح

القدر (٢٦٨/٧) ، والفتاوى الهندية (٣٤٠/٣) .

(٢) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) (شىء) بحذف الباء .

فدل أن القاضى الذى تجوز قضايه اذا قضى بالاجتهاد فى
موضع الاجتهاد لم ينقض قضاؤه ، الا ما كان جوراً أو خلاف
الكتاب والسنة وفيه خلاف اجماع الفقهاء ، فانه لا ينفذ هذا (١)
القضاء لأنه قضى بما لا يسوغ الاجتهاد فيه ، فلم ينفذ قضاؤه
(٢) كما لو حكم بخلاف النص بغير اجتهاد .
وما ذكر أنه خلاف الكتاب يعنى خلاف النص الذى لم يختلف
فى تأويله السلف (٣) ، مثل قول الله تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح
آباؤكم من النساء) (٤) الآية .

-
- (١) قوله (هذا) سقط من النسخة (ع) .
(٢) قوله (كما لو حكم بخلاف) تكرر فى الأصل .
(٣) السلف فى اللغة : الجماعة المتقدمون ، وسلف الرجل آباؤه المتقدمون .
وفى الاصطلاح : اختلف العلماء فى تعريفهم : منهم من قال :
هم الصحابة ، ومنهم من قال : هم الصحابة والتابعون
وتابعيهم خصوصاً الأئمة الأربعة .
والذى يهدولى أن السلف هم كما جاء فى الحديث خير القرون
ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم . . الحديث . والله أعلم .
أنظر لسان العرب (٥٨ / ١١ - ٥٩) .
تحرير المقالة فى شرح الرسالة ص ٢٣٦ مخطوط بالجامعة
الاسلامية رقم (٦٠٤) ، والقصور الموالي من رسائل الامام
الغزالي ص ٦٢ .
(٤) سورة النساء آية (٢٢) .

اتفق الناس أنه لا يجوز له امرأة الأب ولا جاريتته ولا يوطأ
واحدة منهما ، فلو حكم بجواز نكاح امرأة الأب كان للثاني فسخه .
وقوله خلاف السنة أى السنة المتواترة التى لا يجوز الاجتهاد
فيها ، فان كان القاضى الذى قضى به فاسقاً أو محدوداً ، أو ممن
لا تجوز شهادته لو شهد فانه لا ينفذ هذا القضاء (١) .
فانه لا يجوز أن يكون شاهداً ، فلا يجوز أن يكون قاضياً .
كالعبد ، ألا ترى أن قضاءه لنفسه لا يجوز ، كما لا تجوز
شهادته لنفسه .

(١) القاضى الفاسق ليس أهلاً للقضاء عند الامام أبى حنيفة وصاحبيه
لذلك لا ينفذ قضاؤه .
وهذا ما أخذ به الخفاف واختاره الطحاوى ومضى عليه المؤلف
الا أن بعض مشائخ الحنفية يرى أن القاضى الفاسق أهل
للقضاء وينفذ قضاؤه ، الا أن لقاض آخر أن يبطل قضاءه
ولا ينفذه .

راجع فى هذه المسألة :

الصدر شرح أدب القاضى (١١١ / ٣) ، وروضة القضاة
(٥٣ / ١) ، وتبيين الحقائق شرح كنز المدائى
(١٧٥ / ٤) ، والفتاوى الهندية (٣٠٧ / ٣) .

ولهذا قلنا أن المرأة يجوز أن تكون قاضية فيما عدا الحدود (١) ، لأنه يجوز أن تكون شاهدة فيه .
فإن رفع اليه قضاء يختلف فيه الفقهاء (٢) فإنه يجب أن ينفذه . فإن أبطله ثم رفع إلى قاض آخر نفذ الأول ونقضه .
إبطال الثاني ، لأن الأول قضى باجتهاده في موضع الاجتهاد فنفذ ، ولم يكن للثاني نقضه ، فإذا نقضه كان نقضه منقوضاً .

-
- (١) مسألة قضاء المرأة ولايتها له : ذلك جائز في المذهب الحنفي للنساء أن يلين القضاء فيما يجوز أن تقبل فيه شهادتهن .
أما الشافعية والمالكية والحنابلة فانهم يقولون : لا مدخل للنساء في ولاية القضاء .
أنظر هذه المسألة مع أدلتها في :
روضه القضاة (٥٣/١) ، البحر الرائق (ج ٧ ص ٥) .
أدب القضاء للماورودي (٦٢٥/١) .
أدب القاضي لابن أبي الدم (ص ٢١)
المهذب (٢٩١/٢) .
المغنى لابن قدامة (٩٩/٩) .
- (٢) هذه المسألة : مسألة قضاء القاضي فيما يختلف فيه الفقهاء
تقدم الكلام عليها في أول الكتاب أنظر ص ١٤

ولو أن رجلاً وطئ أم امرأته ففرض ببقاء النكاح بينهما ثم
رفع إلى قاض آخر يرى بطلان ذلك القضاء (أ / ١٥) لم يكن
له أن يبطل القضاء الأول لما ذكرنا .

فأما الزوج فإن كان جاهلاً يسمه المقام معها وإن كان عالماً
يرى أن ذلك يحرمها عليه لم يحل له المقام معها ^(١) وكذلك
الزوجة .

ذكر أبو بكر الرازي أن هذا قول أبو يوسف . ^(٢)

و أ ^(٣) ما قول محمد فهو في سعة من المقام معها .

(١) من قوله (وإن كان عالماً يرى أن ذلك . . إلى قوله لم يحل له

المقام معها) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر قول أبي بكر الرازي في شرحه على الخفاف الورقة (أ / ٨٦)

وقال معللاً لذلك : " أما إذا كان جاهلاً بالحكم فلم
يختلفوا أنه في وسعه من المقام معها ، لأن القاضي
قد حكم بذلك ، وهو في موضع جاز له التقليد عن الفقيه
لأنه جاهل فقضاء القاضي عليه أخرى أن يجوز ، وأما إذا
كان عالماً لم يسع له المقام معها في قول أبي يوسف رحمه الله
هو في وسعه من المقام معها إن كان عالماً . أهـ

ولمزيد من الاطلاع راجع في المسألة : شرح أدب القاضي

(٣ / ١١٣ - ١١٤) ، والفتاوى الهندية (٣ / ٣٥٤) ،

ومعين الحكام ص ٣٢١ .

(٣) الألف ساقطة من الأصل واثباتها من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

أما اذا كان جاهلاً فانه لا اجتهاد له فوجب أن يقفد القاضي فيما يأمره به ويلتزمه .

وأما اذا كان عالماً فوجه قول أبي يوسف ، لأن له رأياً واجتهاداً فلا يدع اجتهاده لاجتهاد غيره كأحد الفقهاء لا يدع اجتهاده لاجتهاد غيره ولا يقلده .

وجه قول محمد : لأن هذا حكم عليه فلزمه اتباعه والانقياد له ، كما لو حكم عليه بصحة النكاح ثم ولي المقضى عليه القضاة لم يجز له أن يفسخ قضاء القاضي الذي حكم عليه ، فكذلك لو رفع الى قاض آخر لم يجز له فسخه .

والجواب عنه أن قضاء القاضي لازم ، ولكن في التنزه لا يقيم معها ، وهذا كما لو قال لامرأته إن كان أول ولد تلدينه جارياً فانت طالق اثنتين ، وان كان غلاماً فانت طالق ثلاثاً . (١)
فولدت غلاماً وجارية لا يدري أيهما (٢) أول فانه في الحكم يقع تطليقتان ، وفي التنزه يقع ثلاثاً ، ولا يسمه المقام معها فيما بينه وبين الله تعالى .

(١) أنظر المسألة في الاختيار بتعميل المختار (٢٠٢/٣) .

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (بهما) والصحيح ما فسق

وكذلك الطلاق المضاف الى الملك (١) ، وطلاق المكسره
وما أشبهه ليس هذا (٩٥/ب) من السبع (٢) التي ترد
ولو قضى القاضى بشاهد ويمين ثم رفع الى قاض يرى بطلانه
فانه ينقض ذلك ولا ينفذه . (٤)

(١) أى تطليق المرأة الطلاق وتطليق المرأة الطلاق على عشرة أوجه :

أحدهما : أن يقول الرجل لامرأته أنت طالق ان شئت .

والثانى : أن يقول أنت طالق ان أردت .

والثالث : أن يقول أنت طالق ان تمنيت .

والرابع : أن يقول أنت طالق ان هويت .

والخامس : أن يقول أنت طالق ان رضيت .

والسادس : أن يقول أنت طالق ان أحببت .

والسابع : أن يقول أنت طالق ان فعلت كذا .

والثامن : أن يقول طلق نفسك ان شئت .

والتاسع : أن يقول اختارى .

والعاشر : أن يقول أمرك بيدك .

أنظر النتف فى الفتاوى (٣٦٣/١) .

(٢) تقدم شرحه فى ص

(٣) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) (يرد) .

(٤) مسألة القضاء بشاهد ويمين مختلف فيها بين الأئمة كما اشار

الى ذلك المؤلف بقوله : " الى قاض يرى بطلانه " فيجوز القضاء

بيمين وشاهد عند الأئمة الثلاثة مالك وأحمد والشافعى خلافا

لأبى حنيفة . أنظر تفصيل المسألة فى المننى لابن قدامة

(٩ / ١٥١ - ١٥٢) ، وقوانين الأحكام الشرعية ص ٣٢٩ ،

وكتاب أدب القضاء لابن أبى الدم ص ٣٩٥ .

لأن القضاء بالشاهد واليمين خلاف القرآن ، لأن الله تعالى

قال : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) (١) .

فمن جوز بشاهد ويمين فقد خالف النص ، فينقض .

وكذلك لو قضى بالقتل بالقسامة (٢) ثم رفع الي قاض آخر

فانه يبطله ، لأن الله تعالى قال : (الا من شهد بالحق وهم

يعلمون) .

والقاضي لا يعلم أنه قاتل ولا الحالف يعلمه ، فلا يقبل ،

ولقوله صلى الله عليه وسلم : ((لو أعطى الناس يدعوا وبهم الخير)) (٣)

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

(٢) القسامة هي ايمان تقسيم على المتهمين في الدم .

التعريفات للجرجاني ص ١٧٥ .

(٣) أخرجه الامام مسلم في كتاب الأفضية باب اليمين على المدعى

عليه (١٣٣٦/٣) عن ابن عباس مرفوعا الى النبي صلى الله

عليه وسلم ، ولفظه :

((لو يمطى الناس بدعواهم لأدعى ناس دماء رجال وأموالهم

ولكن اليمين على المدعى عليه)) .

وأخرجه البيهقي عن ابن عباس أيضا في كتاب الدعوة والبيِّنات

باب البينة على المدعى (٢٥٢/١٠) .

وذكر الخفاف أن القتل بالقسامة قضاء معاوية لم يختلف

(١) أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيه .

وكذلك لو قضى ببيع أم الطرد ، فان القاضي الثاني ينقضه

(٢) وذكر أبو بكر الرازي أن هذا مذهب محمد ، فأما مذهب أبي حنيفة

(٣) وأبي يوسف فيجوز ولا يفسخ .

وجه قولهما في ذلك لأنه : ليس فيه نص في الكتاب والسنة .

وقد روى عن علي جواز بيعهن (٤) فلا يفسخ قضاء القاضي

فيه .

ووجه قول محمد أنه روى عن علي أنه قال : كان رأيي ورأي

عمر أنهم لا يبعن (٥) فانعقد الاجماع . (٦)

(١) أنظر ما نقله عن الخفاف في أدب القاضي للخفاف مع شرح

الصدر (١٢٥ / ٣) .

(٢) قوله (محمد فأما مذهب) سقط من النسخة (ع) .

(٣) انظر قول الشيخ أبي بكر الجصاص في كتابه : شرح أدب

القاضي الورقة ٨٧ / ١) .

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب عتق أمهات الأولاد

باب الرجل يطلأ أمته بالملك (٣٤٣ / ١٠) .

وتقدم لفظه أنظر ص ٢١

(٥) تقدم ما روى عن علي فانما ترتمة الأثر في ص

(٦) لم ينعقد الاجماع كما ذكر محمد بن الحسن بل أن الثابت ===

.....
====
عن علي رضي الله عنه أنه قال : ثم رأيت أن بيهمسن ،
فهذا خلاف ما رأى عمر رضي الله عنه ، ولقد مر تخريب
هذا الأثر كما أشرنا آنفاً في ص ٢١ .
ومسألة بيع أمهات الأولاد مسألة خلافية ، وسبب هذا
الغلاف حديثان :

وهما : ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى عمر
عن بيع أمهات الأولاد فقال : لا تباع ولا توهب ولا تسورث
يستمتع بها ما بدا له فإذا مات فهي حرة .
وما روى عن جابر رضي الله عنها قال : كنا نبيع سراريننا
أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك
بأساً .

وقد ذهب العلماء رحمهم الله إلى الجمع بين الحديثين ،
فمنهم من قال يحتمل أن حديث جابر كان في أول الأمر وأن ما
ذكرنا سخر ، كما ذكر ذلك الصنعاني إلى أن قال : وليس
في منع بيعها إلا رأى عمر رضي الله عنه لا غيره ومن شاوره من
الصحابة وليس باجماع فليس بحجة على أنه لو كان في المسألة نص
لما احتاج عمر والصحابة إلى رأي .

قلت : وهذا ما يرجح ما ذهب إليه الامام أبو حنيفة وأبو يوسف
راجع المسألة مفصلة في سبل السلام ٣ / ٢ - ١٣ ، ونيل الأوطار
قال
٢٢٣ / ٦ - ٢٢٤ حيث قام الامام الشوكاني وقد ادعى بعض المتأخرين
الاجماع على تحريم بيع أم الولد مطلقاً وهو مجازفة ظاهرة . .

وقول علي ثم رأيت أني أرقهن لا يقتضى جواز بيعهن لأنهن
أرقاء ولا يهمن . (١)

وكذلك ان قضى القاضى بمال بقسامة (٢) (١/٩٦) لأنه
لو ادعى مالا وحلف خمسين يمينا لم يجز له أخذ المال .

(١) روى عن علي رضي الله عنه أنه أجمع مع عمر وغيره من الصحابة

على عدم جواز بيع أمهات الأولاد لكن هذا لم يثبت .

بل روى عنه أنه قال : ثم رأيت أن أرقهن ، إلا أن هذا

القول لا يعنى أن عليا رضي الله عنه يمنع بيعهن كما فهم
وأدى الاجماع على ذلك

منه محمد بن الحسن ^{وأنما الصواب أن الامام علي رضي الله} ×

عنه قد استقر اجتهاده على أن أمهات الأولاد يهمن

ولقد سبق ذكر ما روى عنه في ذلك في أول الكتاب عند

سألة أن الاجتهاد لا ينقضى بالاجتهاد في ص ١٨

وأنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١٧ / أ - ب)

ونيل الأوطار (٢٢٤ / ٦) .

(٢) الهاء ساقطة من قوله (بقسامة) والاضافة يقضيها

السياق .

وأنظر الصدر الشهيد شرح أدب القاضى (٣ / ١٢٦ - ١٢٧)

وفيه بمال بقسامة .

فإذا استحقاق المال باليمين لا يجوز اجماعاً فينقضى قضاؤه

وكذلك إن قضى بتمتة (١) النساء في النكاح إلى أجل (٢) .

لأنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أبطل تمتة النساء بمسند

(٣) الإباحة

-
- (١) الباء ساقطة من قوله (بتمتة النساء) من النسخة (أ - ز) .
(٢) النكاح إلى أجل : هو نكاح التمتع وهو أن يتزوج الرجل المرأة إلى أجل محدود فإذا انقضى وقعت الفرقة وصورته أن يقول الرجل للمرأة خذي هذه العشرة مثلاً واتمعيك مدة معلومة فتقبل المرأة ذلك .

أنظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٢/٩) وشرح صحيح مسلم للنووي (١٨١/٩) ، وانظر التعريفات للجرجاني ص ٢٤٦ .

- (٣) الحديث الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في إبطال نكاح التمتع بعد الإباحة هو ما أخرجه مسلم في كتاب النكاح باب نكاح التمتع ويان أنه أبيع ثم نسخ ثم أبيع ثم نسخ واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ، وهذا لفظه : عن أياس ابن سلمة عن أبيه قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في التمتع ثلاثاً ثم نهى عنه ، وأوطاس واد بالطائف . وأخرج أبو داود عن ربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم تمتة النساء .

- أنظر سنن أبي داود (٥٥٩/٢ - ٥٦٠) .
• وأنظر النسائي باب تحريم التمتع (١٢٦/٦)
• وابن ماجه في النكاح باب النهي عن نكاح التمتع (٦٣١/١) .
• وأحمد في المسند (٤٠٤/٣ - ٤٠٥) .
• والبيهقي (٢٠٢/٧) .
• كلهم أخرجه من حديث ربيع بن سبرة .

وأجمع أصحاب النبی صلی اللہ علیہ وسلم علی بطلان المتعة غیر

ابن عباس ثم رجع ابن عباس الی قول الصحابة . (١)

وروی جابر^(٢) بن زید أن ابن عباس رجع عن

(١) یقول الامام النووی : الصواب المختار أن التحريم والاباحة كانا

مرتين ، وكانت حلالا قبل خیبر ثم حرمت یوم خیبر ثم

أبیحت یوم فتح مكة وهو یوم أوطاس لاتصالهما ، ثم حرمت

یومئذ بعد ثلاثة أيام تحریما مؤثدا الی یوم القيامة واستمر

التحريم .

قال القاضي : وافق العلماء علی أن هذه المتعة كانت نکاحا

الی أجل لا میراث فیها وفراقها یحصل بانقضاء الأجل من غیر

طلاق ووقع الاجتماع بعد ذلك علی تحريمها من جمیع العلماء

الا الروافض . أنظر صحیح مسلم بشرح النووی (١٨١ / ٩)

وراجع کتاب نکاح المتعة عبر التاريخ وفيه الزام الشيعة بتحريمها

فی الشريعة تألیف أبی الفتح نصر بن ابراهيم المقدسی التوفی

سنة ٤٩٠ هـ ، قدم له عطیه محمد سالم وحقق نصه الشيخ /

حماد الأنصاری ، وراجع نکاح المتعة دراسة وتحقیق

محمد عبدالرحمن شميلة الأهدل .

(٢) جابر بن زید أبو الشمشاء الأزدي البصري ثقة فقیه له ترجمة فی :

الجرح والتعديل (٤٩٤ / ٢) ، وتذكرة الحفاظ . (٧٢ / ١)

والتهدیب (٣٨ / ٢) ، والتقريب (١٢٢ / ١) .

متعة النساء (١) ، وعن الصَّرفِ (٢) ، وكذلك إن أعتق نصف عبده
أو نصف عهد مشترك فقتضى بجواز بيع النصف الآخر فإنه ينقض .

(١) الأدلة عن رجوع ابن عباس عن متعة النساء منها :
ما أخرجه الترمذى عن محمد بن كعب عن ابن عباس في كتاب النكاح
باب ما جاء في تحريم نكاح المتعة (٣/٤٢٩-٤٣٠) بلفظ :
: إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس
له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه
وتصلح له شئته حتى إذا نزلت الآية : (الاعلى أزواجهم أو ما ملكت
أيمانهم) سورة المؤمنون آية (٦) قال ابن عباس : ((فكل فرج
سوى هذين فهو حرام)) .
وأخرجه البيهقي في كتاب النكاح باب نكاح المتعة (٢/٢٠٥)
وروى الطبراني (٦/١٤٦) عن سهل بن سعيد بلفظ :
((رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتعة لحاجة
كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها بعد ذلك))
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/٢٦٦) وفيه يحيى بن عثمان
وأبى لهيعة وكلاهما حديثه حسن وفيه كلام وثيقة رجاله رجال
الصحيح .

وذكره الخطابي في معالم السنن على حاشية أبى داود (٢/٥٥٩) .
(٢) الصرف في اللغة هو الدفع والرد .
وفي الشريعة : جادلة الاثمان بعضها ببعض .
أنظر التصريفات للجرجاني ص ١٣٢ ، واليسوط ١٤٠/٣ .

لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((ولا استسمى
المبد غير مشقوق عليه)) (١) ، وجواز بيعه يبطل هذا الحكم .

وكذلك لو قضى بالخلاص في دار استحقت فأخذ القاضى البائع
بدار مثلها (٢) ، لأن المسلمين اتفقوا على أن الدار لا مثل لها
وأن على مستهلكها القيمة .

وأیضا فقد أجمعوا أنه لا يستحق بالمقد الا ما وقع المقدم عليه
أو قيمته ، فاذا استحقت الدار الهیمة فقضى على البائع بدار
مثلها فقد خالف الاجماع ، فنقض ، والخلاص في الدين جائز مثل
الوكيل يقض الدين يشترط عليه الخلاص .

فان جاء الموكل وأنكر التوكل رجع على الوكيل بما قضى ، لأنسه
شرط الخلاص (٩٦ / ب) فاذا لم يخلصه من ذلك ضمن مثله وكذلك
اذا قضى واحدا دينا ثم جاء آخر وأقام البينة أنه كان قد أقر لمبسه
وقد شرط الخلاص على القاضى فانه يرجع عليه .

وكذلك ان قضى بإبطال حقه في دار لأنه أقام [سنتين] (٣)
لا يطلب فيها ، لأن هذا خلاف السنة والاجماع .

(١) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤٠ وهذا نصه :
عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من أعتق
نصيبا له في عهد أو شقيقا فخلاصه عليه في ماله ان كان له مال والا
قوم المبد قسيمة عدل ثم استسمى في قيمته غير مشقوق عليه)) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (٣ / ١٢٩ - ١٣٠) .

(٣) قوله (سنتين) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

(١) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((البينة على المدعى)) ولم يخصه بوقت دون وقت .

واتفق المسلمون أن امتناعه من إقامة البينة لا يبطل حقه ،

فاذا قضى بخلاف الاجماع نقض قضاؤه . (٢)

وكذلك زوجة رجل أو ابنته عفت عن دم عمد وهي وارثة فأبطل

القاضي عفوها وقال : لا عفو للنساء ، فان القاضي الثاني يبطل هذا

القضاء كله اذا كان يرى خلاف ذلك . (٣)

لأن الله تعالى قال : (ولهن الربع مما تركتم) (٤) ، ولم

يخصه بالمال فقد قضى بخلاف القرآن فينقض .

فان كان في هذه المسألة قد أبطل العفو وأقيد فانه يتركه على

حاله (٥) لأن القتل لا يمكن فسخه فلا يتعرض له .

(١) تقدم تخريجه أنظر ص ٥ .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٣ / ١٣١) .

(٣) أنظر المصدر السابق (٣ / ١٣٢) .

(٤) سورة النساء آية (١٢) .

(٥) توضيح ذلك أن القاتل اذا كان قد حكم عليه بالقتل فقتل قصاصا

ولم ينظر الى عفو زوجته أو ابنته فان القاضي الثاني يستترك

القضية ولا ينظر اليها لأن القاتل الذي يتعلق به الحكم قد

قتل وانتهى فلا فائدة من إعادة القضية مع أن القاضي الأول حكم

بخلاف النص .

• أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر (٣ / ١٣٣) .

وكذلك لو قضى برد عبد أو أمة على البائع قد أصابه للمم (١)
عند المشتري في غير اقرار من البائع ولا بينة تقوم عليه ثم يرفع القاضى
قاض آخر فانه يبطله . (٢)

لأنه خلاف الاجماع ، لأنه لا يقضى على الغائب بتغير بينة
أو اقرار أو ايباء يمين ، وما خالف الاجماع ينقض .
وكذلك (١/٩٧) امرأة بلغت فاعتقت رقيقاً وأقرت بدين
وأوصت بوصايا فأبطلها الزوج ، ورفعت الى قاض فأجاز ابطال الزوج ،
ثم رفع الى قاض آخر فانه يبطل قضاءه . (٣)

لأن الله تعالى قال : (من بعد وصيه يوصي بها أو دين) (٤)
قال أبو بكر (٥) : أظن أن هذا مذهب مالك رضى الله عنه
يقول : المرأة إن بلغت لا يجوز تصرفها ما لم تنقل الى بيت زوجها .

-
- (١) اللمم : طرف من الجنون يلم بالانسان أى يقرب منه ويعتريه .
• أنظر النهاية فى غريب الحديث (٢٧٢/٤) .
(٢) أنظر السألة فى الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (١٣٣/٣) .
(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (١٣٤/٣) .
(٤) سورة النساء آية (١٢) ، ووجه الاستدلال من الآية أن الله أجاز
وصيتها على العموم ولم يفرق بين موتها قبل انتقالها الى بيت الزوج
أو بعده ولا خلاف بين السلف فى جواز تصرفها فى مالها .
• أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (٨٨/أ) .
(٥) هو الجصاص وأنظر مذهب مالك فى المئونة (٢٨٦/٤) .

وهذا خلاف الكتاب ، لأن الله تعالى قال : (من بعد وصية يوصين بها أو دين) ، ولم يفصل بين التي نقلت وبين التي لسم تنقل ، وكذلك قال الله تعالى : (فلا جناح عليهما فيما أفقتت به)^(١) وكذلك لو قضى بشهادة رجل ^{شاهد} على خطأ أو أبطل مهرًا ^(٢) بخير بينة ولا اقرار .^(٣)

فان الثاني ينقض هذا القضاء ويبطله ، لأن الله تعالى قال : (الا من شهد بالحق وهم يعلمون) ، وهذا لا يحلم فهو خلاف النص وابطال المهر خلاف الاجماع .

ذكر أبو بكر الخفاف قال : وكذلك امرأة طلقها زوجها قبل الدخول وقد كانت قبضت المهر من الزوج وتجهزت به ، فقضى القاضي بنصف الجهاز للزوج ، فان القاضي الثاني يبطل قضاء الأول .

وهذا أيضا مذهب مالك وهو شنيع .^(٤)

-
- (١) سورة البقرة آية (٢٢٩) .
 - (٢) أى بعد فسخ العقد لأن المهر أثر من آثار العقد .
 - (٣) أنظر أدب القاضي للخفاف مع شرح الصدر (١٣٥ / ٣) .
 - (٤) أنظر ما نقله عن أبي بكر الخفاف في أدب القاضي له مع شرح الصدر (١٣٥ / ٣) ولم يذكر الخفاف مذهب مالك وذكر المسألة أبو بكر الجصاص الورقة (٨٨ / أ) وقال : (ان هذا باطل) وأنظر روضة القضاة (٣٢٥ / ١) .

لأنها اشترت لنفسها بمالها فلا يستحق عليها بوجوب دين

عليها .

واستدل الخصاف بقوله تعالى : (فنصف ما فرضتم) (١) فإذا

قضى بغيره فقد خالف القرآن ، فينقض قضاؤه .

وكذلك لو قضى بإبطال الطلاق (٩٧/ب) الثلاث أو الطلاق

في الحيض ، أو الطلاق الثلاث قبل الدخول أو في الحمل ، فان

الثاني ينقضه ، لأن السلف اتفقوا على وقوعه ، فمن حكم ببطلانه

فقد خالف الاجماع فينقض (٢) .

وكذلك لو أن قاضياً قضى بالحد في تعريض نقض قضاؤه (٣) .

لأن التعريض بالقذف ليس بقذف كما أن التعريض بالكذب

ليس بكذب والله تعالى أوجب الحد في القذف فلا يجوز اثبات

الحد بالقياس فلم يجز ايجاب الحد فينقض .

(١) سورة البقرة آية (٢٣٧) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (١٣٧/٣) .

(٣) أنظر الصدر السابق (١٣٨/٣) وسألة التعريض بالقذف

مختلف فيها بين عمر وعلي رضي الله عنهما وصورتها :

لوتخاصما رجلان فقال أحدهما : أما أنا فلست بزان ،

فمعد عمر رضي الله عنه يحد ، وعند علي رضي الله عنه لا يحد

هذا . معنى ما ذكره في شرح أدب القاضي .

وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بدرء الحد بالشبهة^(١) فأجابه

في : هذا المحل يخالف السنة .

وعن علي أنه قال : ((ليس في التمريض حد))^(٢) .

وعن معاوية^(٣) أنه قال : ((لا يجب الحد الا في القذف

الصريح))^(٤) فينقض هذا .

وكذلك لو قضى في المنين^(٥) بأنه لا يؤجل فإنه ينقض قضاؤه

لأن السلف أجمعوا على تأجيله .

(١) ذكره السيوطي في الجامع الكبير من حديث ابن عباس (٢٩ / ١)

وقال رواه مسدد عن ابن مسعود موقوفا وأبو مسلم عن عمر بن عبدالمزيز مرسلا .

(٢) هذا الأثر المذكور عن علي رضي الله عنه روى ابن حزم في المحلى

ما يؤدي الى معناه (٢٦٩ / ١٣) فقال : عن علي أنه قال :

((اذا بلغ الحد لعلَّ وعسى فالحد محطل)) .

(٣) في الأصل وجميع النسخ معاوية وفي هامش الأصل (معان)

(٤) أخرج البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الحدود باب ممن

قال لا حد الا في القذف الصريح (٢٥١ / ٨ - ٢٥٢) ما يؤدي

الى معناه وهذا لفظه : عن القاسم بن محمد قال : ما كنا

نرى الجلد الا في القذف البين والنفي البين :

(٥) معنى المنين : هو الذي لا يقدر على الجماع لمرض أو كبر سن

أو يصل الى الشيب دون البكر .

• أنظر التمرينات للجرجاني ص ١٥٨ .

فهذا القضاء بخلاف (١) الاجماع فينقض (٢) .
وكما كان من الأمور المستثناة عند الناس فانه ينقض ويبطل
وان قضي بقضية خالف فيها أقاويل العلماء المتقدمين وكان خطأ عند
علماء زمانه نقض (٣) ، لأنه خلاف الاجماع ، وان كان صواباً عند
علماء زمانه لم ينقض .

قال أبو بكر : كان الشيخ أبو الحسن ينكر هذا القول (٤)
لأن الصحابة اذا اجتمعت على قول فليس لاحد من المتأخرين مخالفة
اجماعهم ، (١/٩٨) وليس لاهل عصر أن يجمعوا على مخالفتهم .
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((خير الناس التورن
الذي أنا فيهم)) (٥) ، فاذا اتفقوا على صواب لم يجز مخالفتهم .

-
- (١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (يخالف) .
 - (٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (١/١٣٩) .
 - (٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٣/١٤٠ - ١٤١)
وأنظر المختصر للورقة (١/٢٣) .
 - (٤) المقصود بأبي بكر : هو الجصاص ، وأبو الحسن : هو الكرخي
وتقدمت ترجمتهما . أنظر ص ١٨٩ ، ١٦٥ .
أما ما نسبته اليه الجصاص فانظره في شرح كتاب أدب القاضي
له الورقة (٨٨/ب) .
 - (٥) تقدم تخريجه أنظر ص ٣٩٠ .

وكذلك لو قال لأبي الفائب على هذا دين ويريد أن يفتب
فنب القاضى وكيلًا عن أبيه ، وسمح بينته وحكم بالمال فانى لا أجز
هذا (١) ، لأنه حر ، عاقل ، بالغ ، فلا ينصب عنه ، كما لو كان
حاضرًا .

(٢) قال : وإنما أَسْتَحْسِنُ فى المولود خاصة اذا نصب الأب
وكيلًا فى طلب حقوق ابنه ، لأنه انقطع نظره فاحتاج الى حفظ
ماله عليه ، فكان للقاضى أن يحفظ ماله عليه ، وينصب له (٢)
وكيلًا فى حفظه عليه فصار كالميت الذى يحتاج الى حفظ ماله
فيكون للقاضى أن ينصب قيمًا ، كذلك هذا . (٤)

(٥) ولو قضى زمانًا ثم علم أنه محدود فى قذف أو عهد أو فاسق

-
- (١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (١٤٣ / ٣) .
(٢) قوله (الأب) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
(٣) قوله (له) سقط من النسخة (ع) .
(٤) أنظر المسألة فى المختصر الورقة (٢٣ / ب) .
(٥) مسألة قضاء القاضى الفاسق اختلف فيها فقهاء الحنفية فقال
الطحاوى : لا يصير قاضيا ولو فسق بعدما يلي القضاء
يحزل ، وقال بعضهم : اذا ولي القضاء يصير قاضيًا
وانا فسق لا ينحزل ، وروى عن أبى حنيفة ، وأبى يوسف ،
ومحمد : أن القاضى اذا فسق يحزل .
راجع المسألة مفصلة فى شرح الصدر
أدب القاضى (١٤٩ / ٣) .

أو مرتش منذ ولي الحكم ، فان قضاءه يرد ، لأن شهادة هؤلاء
لا تجوز (٧٩٨ / ب) فلا يجوز قضاؤهم ، وقد بيناه .

ولو كان عدلاً ثم فسق ، نقض من قضاءه ما كان بعمد فسقه

لأنه لما فسق خرج من أن يكون شاهداً فينقض قضاؤه (١) .

ولو استقضيت امرأة نفذ قضاؤها ، الا في الحدود والقصاص (٢)

لأن ما عدا الحدود ، والقصاص يجوز أن تكون شاهدة فيه فجاز أن
تكون قاضية .

قال أبو علي بن موسى في أدب القاضي : قال أبو يوسف : اذا

كان الجور الغالب على القاضي ردت قضاؤه ، وان كان الخير
لم أرده .

وسئل محمد عن رجل عنده شهادة لرجل وهو محدود في قذف

أو عهد أيسعه أن يشهد ويحكم ، أنه عبد أو محدود حتى يقضى

للمشهود له بالألف التي يدعيها ؟

قال : نعم .

فقيل له : لو كان القاضي محدوداً هل يسعه أن يقضى ويحكم ؟

قال : لا يسعه أن يقضى على وجه الحكم ، ولكنه يرتجعها

من الفاضب والمطلوب حتى يدفنها الى الطالب بمنزلة من ليس بقاض

(١) الصدر شرح أدب القاضي (٣ / ١٤٧) .

(٢) سبق الكلام على مسألة قضاء المرأة ص

فيكون مميناً للطالب يأخذه ويدفعه إليه ، لأن القضاء يجب الحق به
وهومن لا يجب الحق بقضائه فلا يقضى ، والشهادة لا يجب الحق
بها وهو يعلم ما شهد به ، فجاز .

قال الخفاف : اذا مات الخليفة ، أو خلع لم يمسزل
قضائه ، لأنهم قوام ^(١) المسلمين ، لأنه نصبهم للمسلمين لا لنفسه
فموته ^(٢) لا يوجب (١/٩٩) عزلهم كوكيل المؤجر والمستأجر اذا مات
فان الاجارة لا تهطل ، لأن عقده وقع لغيره ، كذلك هذا .

ولو عزل قاضياً ، ففرض قبل أن يتصل العزل به ، جاز
قضائه ، الا ترى أن الوالى يجمع ^(٣) بالناس ما لم يقدم الوالى الآخر

(١) قوام : كل شيء عماده ونظما مه وما يقيم الانسان من القوت
وقوام الأمر ما يقوم به وهو قوام أهل بيته أى يقيم شأنهم .
المعجم الوسيط (٢/٧٦٨) .

(٢) أنظر ما نقله المؤلف عن الخفاف فى كتاب أدب القاضى للخفاف

مع شرح الصدر (٣/١٥١) .

وأنظر شرح الجصاص الورقة (٨٩/أ) .

وأنظر المختصر الورقة (٢٣/ب) .

وراجع بدائع الصنائع (٧/١٠٦) .

(٣) معنى قوله : يجمع بالناس : أى يولى بهم صلاة الجمعة .

لأنه يتصرف بالأمر فيميتق على الأمر الأول ما لم يتصل العزل به
كالوكيل (١) .

والدليل عليه خبر قها (٢) والله أعلم (٣)

-
- (١) أنظر المسألة في شرح أدب القاضي (١٥٢/٣ - ١٥٣)
وروضة القضاة للسفاني (١٥٥/١) .
- (٢) خبر قها : يحنى قصة تحول القبلة من استقبال الشام إلى
الكعبة الشرفة ، والخبر أخرجه البخارى في كتاب الصلاة
باب التوجه نحو القبلة حيث كان (٥٠٢/١) أى حيث وجد
الشخص في سفر أو حضر .
وأخرجه الامام مسلم في كتاب الصلاة باب تحويل القبلة من القدس
إلى الكعبة (٣٧٥/١) .
من حديث ابن عمر .
قال : بينما الناس في صلاة الصبح بقها اذا جاءهم آت فقال :
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة وقد أمر
أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام
فاستداروا إلى الكعبة .
- (٣) قوله (والله أعلم) سقتل من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

٢٠ - باب : الخواج يولون قاضيًا

قاضي أهل البقي والخواج اذا كان منهم فقضى بشي * ثم
رفع الي قاضي أهل العدل لم يجزه وأبطله . (١)
لأن الخواج اذا خرجوا على أهل العدل بالسلاح فإنهم
يستحلون أموالهم فلا تجوز شهادتهم ، واذا لم تجز شهادتهم لم
يجز قضاؤهم فينقض ، وهذا قول ابراهيم النخعي ، ولا يعمل على كتابه
أيضًا لأنه لا يجوز قضاؤه فلا يعمل على كتابه . (٢)

(١) مسألة الخواج يولون قاضيًا ذكرها الجصاص في شرحه الورقــة
(١ / ٨٩) ، والخصاف في أدب القاضي أنظر أدب القاضي
مع شرح الصدر (٣ / ١٥٥) .

(٢) ابتدا^١ من قوله (قاضي أهل البقي والخواج اذا كان منهم . .
الي قوله لا يجوز قضاؤه فلا يعمل على كتابه) هذا النص نقله
الكفوي في كتابه أعلام الأعيان في طبقات الحنفية الورقة (٥٥ / أ)
قال الكفوي بعدما ترجم للناصحى ما نصه : " وله تهذيب
أدب القضاء للخصاف رأيت في شرح كزالدقائق للمولى القاضي
أبي محمد محمود العيني في مسألة يجوز تقلد القضاء من السلطان
العاذل والجائر في كتاب القضاء أنه قال فيه : قال الامام أبو محمد
الناصحى في تهذيب أدب القضاء للخصاف قاضي أهل البقي . .
ألح النص الذي اسلفنا الاشارة اليه " ، وذكرت هذا في
المقدمة عند نسبة الكتاب الي مؤلفه في ص

وان كان قاضي الخوارج من أهل الجماعة والمدل فليس بموقوف
الى قاضي أهل المدل أمضاه ، ويجوز قضاؤه بين الناس (١) .
روى أن شريحاً كان يتولى القضاء من جهة معاوية ، ومن بعده
من بني أمية (٢) ، وكانوا خوارج على امام الحق (٣) ولم يرو عن أهل
المدل أنه فسخ قضاؤه ، وكذلك عن شريح تولى لهم ، ولم يرو عن
أحد من الأئمة نقض قضاؤهم .

(١) أنظر شرح أدب القاضي (١٥٥/٢) ، وشرح الجصاص

الورقة (٨٩/ب) .

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر وغيره أن شريحاً كان قاضياً لعمرو ومن

بعده الى زمن الحجاج ، قال شريح : **وَلَيْتُ الْقَضَاءُ**

لعمرو وعثمان وعلى ، فمن بعدهم الى أن استمفيت ممن

الحجاج . أنظر تهذيب التهذيب (٣٢٧/٤) .

(٣) المقصود بامام الحق : هو على بن أبي طالب رضي الله عنه .

وأما قول المؤلف : القاضي الناصحى رحمه الله (وكانوا

خوارج على امام الحق) فانه يعنى : معاوية رضي الله عنه

ومن شارك معه من بني أمية فى الأحداث التى حدثت بينه

وبين على بن أبي طالب رضي الله عنهما وقضية التحكيم ، وفى

الحقيقة أن المؤلف هنا قد جانبه الصواب وقد خالف سلف

الأمة وما ذهبوا اليه فى شأن هذه المسألة ، فبنو أمية

فدل على أن القاضي إذا كان عدلاً في نفسه ^(١) ، فإنه لا يعتبر فسق من ولاة ، (ب / ٩٩) ولأن على هذا الحولى أن يقوم بحق الله تعالى فإذا قام ببعضه جاز ، وليس كذلك إذا كان عبداً أو كافراً ، لأنه لا يدل على المسلمين ولا يقبل هذا القاضي شهادة الخوارج لما بينا والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ^(٢) .

=== لم يكونوا جميعاً فاسقاً وان كان بعضهم فاسقاً ، وثبت فسقهم إلا أن منهم من خدم الاسلام والمسلمين خدمة عظيمة لم يقدمها بنو العباس الذين كانوا أقرب الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشواهد التاريخ حافلة بذلك ، وكان على القاضي الناصح أن يلتزم ما التزمه سلف الأمة في هذه القضية وغيرها مما شجر بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو القول في الجميع بالحسنى ، وأن نسأل الله أن يصون ألسنتنا كما صان أيدينا عن ذلك بمنه وكرمه (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم) الحشر آية ١٠ .

• وراجع شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٤٧ .

وقد سبق التمرير بالخوارج وسبب تسميتهم ومنشأ فتنتهم

• أنظر ص ٤٤٨ .

===

-
-
- (١) === من قوله : (وان كان قاضي الخوارج من أهل الجماعة
والمدل . . الي قوله فانه لا يعتبر فسق من ولاه) هذا
النص نقله أحمد شلبي في حاشيته على تبيين الحقائق شرح
كنز الدقائق (١٧٧/٤) .
- (٢) قوله (والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب) سقط
من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

باب : القاضى يستخلف (١) غيره

ولا يجوز للقاضى أن يستخلف غيره حال اقامته وغيبته ،
لأن القضاء لا يفترق الى الاستخلاف فلم يكن له أن يفعله ما لم
يجعل ذلك اليه (٢) ، كالوكيل ليس له أن يوكل غيره ، وليس كذلك
الامامة لأنها لا [تتم] (٣) الا بالاستخلاف فجاز أن يقال أنها
[تتضمنه] (٤) .

(٥)
فان قضى الخليفة بشئ فأجازه جاز وكأنه قضى به
اذا كان الخليفة من لو كان قاضياً جاز قضاؤه .
ولأن حق القضاء اليه فاذا فعله غيره وقف القضاء على
اجازته كما لو باع غيره ملكه .

-
- (١) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) (يستخلفه) .
(٢) أنظر شرح أدب القاضى (١٥٧/٣) ، وأنظر المختصر
الورقة (٢٤ / أ) .
(٣) الأصل وجميع النسخ يتم والصواب (تتم) كما أثبت .
(٤) فى الأصل وجميع النسخ يتضمنه والصواب (تتضمنه) كما أثبت .
(٥) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) (جعل) .

فصل

متمتمتمتم

وإن كان الخليفة أذن له في الاستخلاف جاز له أن يستخلف
ويجوز حكم خليفته ، لأنه يتصرف من قبل الامام بأمره فأشبهه
الوكيل . (١)

ولو نصب الوكيل وكيلاً باذن الموكل جاز ، كذلك همنا .
فان أمره الخليفة أن يستخلف خليفة يسمع الاقرار والبينة
ولا يقضى به ، ولا يقطع حكماً ويرفضه الى القاضى ولم يجاوز فيه
أمر الخليفة ، لأنه يجوز استخلافه بأمره ، ويستفيد ذلك ممن
قبله ، فلا يتمدى ما أمر به .
فان قال الخليفة للقاضى : (١٠٠ / أ) أن هذا أقر عندى
لفلان بكذا والمقر يجحد ، أو قال الخليفة : شهد الشهبود
عندى بكذا ، لم يقبله القاضى حتى يمينه الاقرار وتعاد الشهادة (٢) .
لأنه لا يجوز له تنفيذ القضاء ، فلا يصح منه سماع البينة ، وسماع
الاقرار على وجه اثبات الحكم ، فإذا لم يقع ذلك موقعه وجب
أن يحاد .

(١) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر (١٥٧ / ٣)
ومعنى قوله : أشبه الوكيل : مثل أن يقول الموكل لوكيله أى
شىء تصنعه فهو جائز لك من قبلى فان الموكل يجوز حينئذ
أن يوكل غيره .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (١٥٨ / ٣) .

وفائدة سماع الخليفة : أن يتبين أنه هل له شهود أم لا ؟

والخليفة في هذا شاهد ، فإن شهد مع آخر حكم به .

لأن قوله لا ينفذ ، فصار كرجل من عَرَضٍ (١) الناس فلا تقبل

شهادته الا مع آخر .

(١) عرض الناس : يفتح العين يمنون في عرض بضمعين أى فسو :

• أوساطهم ، وقيل في اطرافهم

• أنظر الصباح الضير (٤٠٤/٢)

٢٢ - باب القاضى يمزول فيطالب بشىء مما كان فعله

(١) [واذا] قال القاضى بعدما عزل : كتبت قضيت على أبى
هذا بالعود باقراره ، أو ببينة ، أو قضيت عليه بالقتل لردته ،
أو قضيت على هذا الرجل بطلاق ، أو عتاق ، أو بدين لهذا ،
أو بملك عقار ، أو عرض لهذا باقراره ، أو ببينة (٢) ، فقال
المقضى عليه فعلت ذلك ظلماً ، فالقاضى صدق فيه لا تسمح عليه
ببينته ولا يستحلف على ذلك .

لأن القاضى أمين فيصدق على براءة نفسه ، وبراءة المقضى له
كالمودع اذا قال : رددت الوديعة أو هلك ، أو كالوكيل اذا قال
بعت وهلك الثمن فى يدي ، وهلك الصبيح فى يد المشتري (٣) فانه
لا يلزمه ولا المشتري ضمان ، كذلك هذا ، ولا يلزمه يمين
لأنه (١٠٠ / ب) أقر بانفاد حكم وأضافه الى حال ، عُرِفَ ، وما يكون
فى ذلك الوقت لا يلزمه اليمين ، لأنه لو لزمه اليمين لكان خصماً
وقضاء الخصم لا ينفذ ، فالأقرار به لا يلزم اليمين

-
- (١) فى الأصل (أو) وما أثبت من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
(٢) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر (١٦١ / ٣) .
وشرح الجصاص الورقة (٩٠ / أ) ، وراجع المختصر الورقصة
(٢٤ / أ) .
(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (١٦١ / ٣) .

أيضاً (١) وليس كذلك المودع .

وإن كان مؤتمناً فانه يحلف ، لأن القول قوله في براءته
والخصومة لا تقطع بقوله فحلف لقطع الخصومة ، وقول القاضى يقطع
الخصومة كما لو قاله في حال قضائه .

فإن قال المقض له أيضاً ما أقر لي بذلك ولا أقمت عليه
بينة ، أو قال : مثل ذلك في الأموال ، لم يصدق على القاضى
وكان القاضى مصدقاً على ما بينا (٢) لما بينا (٣) .

(١) قوله (أيضاً) سقط من النسخة (ع) .

(٢) أنظر معناه في أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر (١٦٢/٣) .

(٣) قوله (لما بينا) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

فصل

~~~~~

وان كان المال قائماً في يد المقضى له عرضاً أو عقاراً فقال

القاضي : كنت قضيت له صدقه الذي في يده المال ، أخذه  
المقضى عليه . (١)

لأنه ثبت الملك للأول ، وهذا يستفيد الملك من جهته ،  
وليس للقاضي أن يبدأ ، ويقضى ، فلم يكن له أن يقطع الملك عن  
الفيسر باقراره ، كالوكيل اذا عزل ثم قال : بعث من هذا المشتري  
والمشتري يدعى الشراء فانه لا يصدق .

ولو قال المودع وهبتها مني ، فانه لا يصدق ، كذلك هذا .  
الا أن يقيم المدعى البينة [أنه] <sup>(٢)</sup> قضى له به وهو قاض يومئذ ،  
لأنه ادعى القضاء في ذلك وثبته بالبينة .

وما يكون في ذلك الوقت يكون نافذاً ( ١٠٦ / أ ) كذلك اذا

ثبته .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ١٦٢ / ٣ ) .

وشرح الجصاص الورقة ( ٩٠ / ب - ٩١ / أ ) .

وأنظر المختصر الورقة ( ٢٤ / ب ) .

(٢) في النسخة الأصل ( اذا ) والصواب ما أثبت من النسختين

( أ - ز ) ، ( ع ) .

فصل

~~~~~

ولو قال المدعى : الشئ^١ لى وفى ملكى ولم يقضى القاضى
به ، والقول قوله ولم يخرج منه (١) .
لأن قول القاضى لا يقبل عليه فلا يزال ملكه الا ببينة ولا ضمان
على القاضى فى شئ^٢ من ذلك لما بينا .
وان كان الذى يخاصم فيه سْتَهْلَكَ فالقول قول القاضى والمقضى
له ، ولا ضمان على واحد منهما ، وقد بينا

(١) أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (٩١ / أ) .
وأنظر المختصر الورقة (٢٤ / أ) ، (٢٤ / ب) .

فصل
مممم

وإذا قضى القاضى بشىء ثم بان أنه أخطأ ، أو كان
الشهود عبيداً أو كفاراً أو محدودين فى قذف ، فإن كان قضى
بحق الله تعالى مثل الحدود والرَّجْم ، فالضمان فى بيت المال (١)
لأنه استوفى الحق لله تعالى .

فإن بان الخداً وجب أن يكون غرمه فى بيت المال ، ولأن
القاضى يتصرف لحامة المسلمين ، لأن نفعه يعم الجميع ، وقد لزمهم
إقامة حق الله تعالى ، وقد أقاموا القاضى مقامهم ، فإذا أخطأ
ووجب غرم ، وجب أن يكون على الكافة وما يلزم الكافة يقضى من بيت
المال .

وإن كان حقاً للناس مثل الديون والتضام ، فالضمان
والدينية على المقضى له ، ولا شىء على القاضى فى جميع ذلك .
لأن القضاء وقع له ، فإذا بان الفلظ وجب أن يكون
الضمان عليه . (٢)

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (١٦٣/٣ - ١٦٤) .

(٢) الصدر السابق (١٦٤/٣) .

فصل

م م م م م

فان كان الشئ قائماً بعينه رد على المقضى عليه لما ذكرنا .
وان كان الحكم على هذا الوجه في (١٠١ / ب) طلاق (١)
أو عتاق أبطل الطلاق والعتاق ، لأن ذلك الحكم وقع خطأً فصار
كأن لم يكن ، ولو لم يقض كان الطلاق والعتاق غير واقعين كذلك
هذا . (٦)

وان أقر القاضى أنه قضى بجمور متعمداً لذلك عرّم ذلك
من ماله وعزل عن القضاء وأدب . (٣)

لأنه أقر أنه تعدى ، وأنه فسق ، وخرج من أن يكون عدلاً
فوجب أن يَمزَل ولا يصدق على المقضى له ، ولا ينقض تلك القضية
لأن قول الانسان يقبل في حقه ولا يقبل في حق غيره ، فلا ينقض
القضاء برجوعه . (٤)

واذا قضى القاضى برأيه ، ولم يأت به كتاب ولا سنة ثم رأى
خلاف ذلك آخر (٥) فانه يحضى الأول ولا ينقضه ، ويقضى فيما يستقبل
بما رآه آخر .

-
- (١) من قوله : (طلاق . . الى قوله : فله أن يتزوجها فوس
سقط من النسخة الأصل بنقدها ورقة والتمتة من النسخة (أ - ز)
من الورقة ٧٢ / ب و ٧٣ / أ .
(٢) انظر الصدر شرح أدب القاضى (١٦٤ / ٣) .
(٣) انظر المصدر السابق (١٦٥ / ٣) .
(٤) انظر المختصر الورقة (٢٤ / ب) .
(٥) أى قاض آخر .

لما روى عن الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم : ((كان يقضى
بالقضاء فينزل القرآن بخير الذي قضاه)) (١) فلا يرد قضاء ويستأنف.
ولما روينا عن عمر أنه قال : ((ذاك على ما قضينا وهذا على
ما قضينا)) (٢) ، ولأنه حكم باجتهاده ، فلا ينقض ذلك الاجتهاد
باجتهاد مثله ، لأنه يؤدي أن لا يستقر قضاء في الدنيا (٣) .
فإن كان قضى في الأول وذلك عنده صواب ، ثم بان أنه خطأ
وأنه خلاف الكتاب والسنة فإنه ينقض ذلك القضاء ، وقد بينا (٤)
وإن كان قد نسي مذهبه ، وقضى بخلافه ، ثم ذكر
ذلك ، فإن كان الذي قضى به قد قاله بعض العلماء لم
ينقضه في قول أبي حنيفة . (٥)

(١) ذكره الخصاص في أدب القاضي فانظره مع شرح الصدر (٢٤١ / ٣)

• (٢٤١ / ٣)

• وذكره السرخسي في البسوط (٨٥ / ١٦)

(٢) سبق ذكره أنظر ص ١

(٣) مسألة تقضى الاجتهاد باجتهاد مثله سبق الكلام عليها أنظر ص ١٨

(٤) يشير بذلك الى ما ذكرنا آنفا .

(٥) أنظر قول أبي حنيفة رحمه الله في أدب القاضي مع شرح الصدر

• (١٦٩ / ٣)

• وأنظر شرح الجصاص الورقة (٩١ / ب)

وقال أبو يوسف : ينقضه (١) ، لأن من مذهبه أن المجتهد
إذا قلّد غيره جاز ، فإذا جاز هذا في حال الذكر فمع النسيان
أولى .

ومن مذهب أبي يوسف : أنه لا يجوز تقليده ، فإذا لم يجز
في حال الذكر ، لم يجز في حال النسيان . (٢)

(١) أنظر قول أبي يوسف في أدب القاضي مع شرح الصدر (٣/١٦٩ -

١٧٠) .

وقال الصدر الشهيد رحمه الله : ان قول محمد مع قول أبي يوسف
ونسب ذلك الى الامام أبو الحسن علي بن الحسين السفدي
والشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي في شرحهما لكتاب أدب
القاضي للخصاف ، أما الناصح فإنه كما ترى لم يذكر
الا قول أبي يوسف ، وتبع الخصاف في ذلك ، فراجع أدب
القاضي للخصاف مع شرحه للصدر الشهيد (٣/١٦٩ - ١٧٠) .
وراجع كذلك الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٩١/ب) .

(٢) أنظر المختصر الورقة (٢٥/أ) .

٢٣ - باب ما يحلُّه قضاء القاضي وما لا يحلُّه

وإذا شهد شاهدان بالزور أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً وفسق
القاضي بينهما ، ثم تزوجها أحد الشاهدين بعد انقضاء عدتها
جاز النكاح وحل له وطئها وجاز للزوج أن يتزوج أختها وأربعا
سواها ^(١) ، وقد أثنى الشاهدان اثماً عظيماً ^(٢) .
وقال أبو يوسف ، ومحمد ^(٣) : لا يسع للمرأة أن تتزوج
بزوج آخر ^(٤) أبداً إذا علمت أنهم شهود زور .

ولا يحل للشاهد أن يتزوجها ولا يجوز للزوج أن يتزوج أختها
وأربعا سواها ، ولا تدع المرأة زوجها الذي فارقها أن يطأها ، لأن
من مذهب أبي حنيفة أن القضاء ينفذ في الظاهر والباطن ^(٥) ومن

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٣ / ١٧٧ / ١٧٨) .

(٢) جاء في حاشيتي النسختين (أ - ز) ، (ع) مانصه : " أما الأثم

الخطيم فلأن شهادة الزور نظير اليمين الكاذبة لأن بقول أشهد

ينعقد اليمين واليمين الكاذبة من أعظم الكبائر فكذا شهادة

الزور فتكون اثماً عظيماً . شرح " .

(٣) أنظر قولهما في الصدر شرح أدب القاضي (٣ / ١٧٩) وذكر أنه أبي حنيفة
قول

(٤) قوله (بزوج آخر) سقط من نسخة (ع) .

(٥) أنظر تفصيل مسألة نفوذ القضاء في الظاهر والباطن واختلاف

الامام وصاحبه في المسألة في المراجع الآتية : في الصدر شرح

أدب القاضي للخصاف (٣ / ١٧٨) ، والجصاص شرح أدب القاضي

الورقة (١ / ٩٢) ، وروضة القضاة (١ / ٣٢٢) ، والفتاوى

الهندية (٣ / ٣٥١) .

مذهبهما أنه ينفذ في الظاهر ، ولا ينفذ في الباطن ، وقد سبق
ذكر هذه المسألة في كتاب الشهادات ^(١) فلا نعيدها .

ثم على قول أبي يوسف ومحمد إذا تزوجها رجل وهو جاهل
بامرها حل وطؤها ، لأنه وجد سبب الإباحة وهو تفريق القاضي
ولم يعلم بطلانه فحل له ، فان دخل بها وطلقها وانقضت
عدتها حل للأول أن يتزوجها ، لأن المانع من تزوج الأول بها
ارتفع فله أن يتزوجها . ^(٢)

(١) أنظر كتاب الشهادات ص ٣٨٧

(٢) قوله (فله أن يتزوجها) نهاية السقط من النسخة الأصل

الذي أشرنا إليه في هامش ص ٥٢٨ .

فصل (١٠٢ / ب)

فان شهد شاهدا زور أن الثاني طلقها ثلاثاً ففرق القاضي .
بينهما حل للزوج الأول أن يتزوجها عند أبي يوسف . (١)
لأنها في الباطن باقية على ملك الزوج الأول ، وفي الظاهر قد
ارتفع المانع أيضاً فَحَلَّ له .

فان كان القاضي فرق بينها وبين الزوج الأول بشهادة زور
على ما (٢) وصفنا ، ثم قالت المرأة تزوجت بزوج آخر ودخل
[بي] (٣) ، ثم طلقني وانقضت عدتي ، والزوج يحلم أنها كاذبة
لم يتزوجها . (٤)

لأن هذا القول كذب وماطل فلا يدفع الظاهر ، وان لم
يحلم أنها كاذبة وسمعه أن يتزوجها ، لأنها تخبر بتَحْلِيلِ في الظاهر
ولا ظاهر يكذبه فيكون القول قولها .

وكذلك الخلاف في العتاق والنكاح والشراء والبيع اذا قضى
القاضي بشيء من هذه بشهادة شاهدين وهما شاهدا زور نفذ
ذلك القضاء في الظاهر والباطن وحل للمشتري وطؤها ، وللزوج

-
- (١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (١٧٩ / ٣ - ١٨٠) .
• وأنظر المختصر الورقة (٢٥ / ب) .
(٢) قوله (ما) سقط من النسخة (ع) .
(٣) قوله (بي) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين (أ - ز) .
• (ع)
الصدر
(٤) أنظر شرح أدب القاضي (١٨١ / ٣) .

وطؤها ، وجاز للأمة الممتقة أن تتزوج عند أبي حنيفة ، وعندهما
لا ينفذ في الباطن . (١)

ولا يحل للمشتري وللزوج الوطء ، لأننا بينا ان ابتداء
العقد والفسخ داخل في ولاية القاضي ، فينفذ قضاءه فيه ظاهراً
وطائناً عند أبي حنيفة ، كما قالوا في الطلاق وعندهما لا ينفذ في
الباطن .

ولو أن رجلاً باع من رجل أمة بيعاً صحيحاً ، فجدد المشتري
ذلك وحلف فردّها القاضي على الباع .

فان أبا حنيفة قال : ان أجمع (٢) الباع (٣٠٣ / أ) على ترك الخصومة
حلّ له وطؤها (٣) ، وان كان من رأيه الخصومة وطلب البينة عليه
لم يحلّ له وطؤها (٤) .

(١) أنظر المصدر السابق (٣ / ١٨١ - ٣٨٢) ، وأنظر المختصر

الورقة (٢٥ / ب) .

(٢) أي أجمع على ترك الخصومة .

(٣) أي حل له وطأ الجارية وبيعها ، وان كان طعاماً أكله

وان كان ثوباً لبسه .

(٤) أي لم يحل له وطؤها ولا يأكل الطعام ولا يلبس الثوب لأن

المشتري لما جحد صار فاسخاً للعقد من جانبه .

قلت : هذه التعليقات : (٢) ، (٣) ، (٤) من هامش

النسخة (أ - ز) وهي موجودة في شرح الصدر الشهيد على

أدب القاضي للخصاف (٣ / ١٨٣) .

قال أبو يوسف : أجماعه على ترك الخصومة مع يمين المشتري
فسخ للعقد بمنزلة الاقالة (١) .

وانما قلنا أنه ان اجمع رأيه على ترك الخصومة حل لـه
وطؤها ، لأن المشتري بالجهد واليمين قايض للعقد من قبله
فانفسخ ، وتوقف على رضا البائع ، فاذا اجمع رأيه على ترك
الخصومة فقد وجد منه ما يدل على الرضا بالفسخ فصار كما لو رضى
به نطقاً فانه يحل له وطؤها ، كذلك هذا .

وان لم يجمع رأيه ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بالفسخ
فيبقى على ملك المشتري ، فلم يحل له وطؤها .

وان ردها المشتري بحسب بهينة زور أو ابا يمين من البائع
والمشتري ظالم فيه فردها القاضي حل له وطؤها (٢) .

وقال أبو يوسف ، ومحمد : اذا رضى بذلك المردود عليه
حل ، وكذلك الاقالة (٣) .

أما أبو حنيفة فانما فرق بين الرد باليمين ، وبين المسألة
الأولى اذا جحد المشتري البيع وحلف على دعواه .

(١) أنظر قوله في الصدر شرح أدب القاضي للخفاف (١٨٤/٣)

وسبق تعريف الاقالة في ص ١٣٧ .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (١٨٤/٣) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (١٨٤/٣) وما قبلها .

وأنظر المختصر الورقة (٢٥/ب) .

لأن القاضى قد قضى بفسخ البيع فنقد قضاؤه فى الظاهر
والباطن عنده ، فحل له وطؤها والتصرف فيها رضى البائع بذلك
أو لم يرضى .

وأما فى السألة الأولى : فان القاضى لم يقضى بفسخ العقد
عليه ، لأن البيع لم يثبت عنده حتى يحكم عليه بالفسخ ، وانما حلف
المشتري (١٨٠٣) على نفي العقد ^(١) فبقى العقد كما كان ، ثم متى قدر
على اقامة البينة فلا يحل له وطؤها ، فاذا رضى بذلك ، وأجمع رأيه
على ترك الخصومة صار كأنه أقاله فجاز له وطؤها .

فأما على قول أبى يوسف ، ومحمد فهذا أو ذاك سواء .

لأن قضاء القاضى لا يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى ففى
تفسير الحكم ، فاذا كان عالما بأن الرد لم يكن يجوز لم يقع الفسخ
عنده ، فلا يحل له وطء الجارية ما لم يرضى بالرد ، فاذا رضى
بالرد فقد تم الفسخ فجاز له وطؤها ، وكذلك الاقالة ^(٢) لما بينا ^(٣) .

(١) ابتداء من قوله على نفي العقد . . الى قوله الأول الى قاض آخر فى ص ٥٣٩

بمقدار ورقة سقط من النسخة الأصل والتتمة من النسخة (أ - ز) من الورقة

(١٧٤ / ب) .

(٢) جاء فى حاشيتى النسختين (أ - ز) ، (ع) قوله : " أى

أن أقام البينة بزور أنه أقال البيع " .

(٣) أنظر ص ١٣٧ .

فصل
متمم

ولو أن رجلاً قال لامرأته : أنت طالق البتة ، وهو ينسوي
واحدة فتزوجها بعد ذلك ، فرجع الى قاض يراه ثلاثاً ففرق بينهما
لم يسمع الزوج أن يقربها ، ويجوز للزوج أن يتزوج أختها وأرمها
سواها عند انقضاء عدتها ، وهذا في قولهم جميعاً . (١)

لأن هذا مما اختلف الفقهاء فيه .

قال القاضى : هذا على قول أبى حنيفة .

أما على قولهما يسميه فيما بينه وبين الله تعالى قريبها ، لأن
من مذهب أبى حنيفة أن قضاءه ينفذ ظاهراً وباطناً ، فإذا نفذ
فى الظاهر والباطن لم يسمه المقام معها .
وأما على قولهما لا ينفذ فى الباطن فوسعه ذلك .

(١) هذا قول الخصاص كما سينص عليه المؤلف ، والقضاء نفسى

هذه المسألة حصل فى محل الاجتهاد ، فان المسألة
وقع الخلاف فيها بين الصحابة رضوان الله عليهم منهم من
يجعلها طالقة واحدة ، ومنهم من يجعلها ثلاثاً .

أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاص (١٨٥ / ٣) .

وراجع شرح الجصاص الورقة (١ / ٩٣) .

وروضة القضاة (٣٢٠ / ١) .

والمختصر الورقة (٢٥ / ب) ، (١ / ٢٦) .

وان أجريناه على الوفاق ، فالمعنى فيه ما أشار اليه الخصاص (١) ، فاذا قضى بالاجتهاد في موضع الاجتهاد نفذ ذلك ظاهراً وباطناً ، وان قال لها : أنت باين ورفع الى قاض يرى ذلك تطليقة رجعية ، وقد كان الزوج لاسمها بعد ذلك بشهوة فقضى القاضي بأنه رجعة وجعلها امرأته ، والزوج يرى ذلك تطليقة باينة ، أو يراه ثلاثاً وهو يتصر بذلك ويعرفه لم يسمه المقام معها . وذكر أبو بكر الرازي : أن هذا قول أبي يوسف ، ومحمد . فأما على قول أبي حنيفة : وسمه المقام معها ، لأن من أصل أبي حنيفة أن للانسان أن يقلد من هو أعلم منه ، ويترك اجتهاده وعلى قولهما ليس له ذلك ، فاذا كان من مذهبه أنه يقلد غيره ويترك قول نفسه ، ويأخذ بقوله وسمه المقام معها ، ومن أصلهما ليس له ذلك .

(١) يعنى قول الخصاص : " هذا قولهم جميعا " : لأن السألة اجتهادية كما سبق التعليل على ذلك ، فالأئمة متفقون على وقوع الخلاف فيها بين الصحابة رضى الله عنهم ، وأنها سألة اجتهادية ، أما الخلاف بين الامام وصاحبيه فهو في سألة هل ينفذ القضاء في الظاهر ، والباطن ، أم أنه ينفذ في الباطن فقط ، فعند أبي حنيفة ينفذ ظاهراً وباطناً ، وقال صاحبه ينفذ في الظاهر فقط .

راجع الصدر شرح أدب القاضي للخصاص (١٨٥/٣) ، وروضة

وانما عليه أن يعمل بما يؤدي إليه اجتهاده ، ومن قال انه
بائن أو ثلاث فلا يسمه المقام معها .

ولو أجريناه على الوفاق فالفرق بين هذه المسألة والمسألة
الأولى أن الطلاق الرجعي قد ينقلب بائناً ، وينقلب ثلاثاً ، والبائن
لا ينقلب رجعيّاً ، وكذلك التطبيقات الثلاث لا ينقلب رجعيّاً .

وفي المسألة الأولى : اعتقاده فيه أنه رجعي ، الا أنه
ينقلب بائناً فجاز أن ينقلب بحكم الحاكم بائناً .

وفي هذه المسألة اعتقاده فيه أنه بائن ، والبائن لا ينقلب
رجعيّاً بحكم الحاكم ، فلا يسمه المقام معها ، وكذلك لورفع قضاء
القاضي (١/١٤٠) الأول الى قاض آخر فامضاه لم يسع الزوج المقام معها
ولا يحل له قضاء القاضيين ويجزيه قضاء القاضي ، كما بينا في المسألة
الأولى .

فان كان جاهلاً بذلك وسمه المقام ، لأنه ليس هناك علم
بكونها محرمة عليه ، فحل له وظؤها . (٢)

وانا فرق القاضي بلعمان نفذ في الظاهر والباطن ففسى
قولهم جميعاً وان كان يعلم أن أحدهما كاذب . (٣)

(١) قوله : (الأول الى قاض آخر) هو نهاية السقط من الأصل

الذي أشرت إليه في هامش ص ٥٣٦ .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٣ / ١٨٧ - ١٨٨) .

(٣) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر (٣ / ١٨٨) .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا عن بين العجلاني (١)
وبين امرأته ، ثم قال : ((انى لأعلم أن أحدكما كاذب فهل من
تائب)) (٢) .

فالنبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما مع علمه بكذب أحدهما
فدل على أنه ينفذ .

(١) هو : عويمر بن أبيض العجلاني ، وقيل هو : عويمر بن
الحارث بن زيد بن جابر بن الجد بن العجلان ، وأبيض
لقب لأحد آباءه .

وهو الذى جاء الى عاصم فسأله عن رجل وجد مع امرأته رجلا
فنزلة آية اللعان . له ترجمة فى : أسد الغابة (٤/١٧)
والإصابة (٣/٤٥) .

(٢) هذا الحديث تقدمت الإشارة الى تخريجه ص ١٥٩ .

فصل
م

وإذا شهد له شاهدا زور بحال فقضى القاضى له بذلك
لم يحل له ، فان كانت أمة لم يطأها ، وان كان طعاماً لم يأكله
لأن قضاء القاضى فى الأموال ينفذ فى الظاهر ، ولا ينفذ فى الباطن (١)
فاذا لم ينفذ فى الباطن بقى على ملك المقضى عليه ، فلا يحل له
أخذه وتناوله ، وللمقضى عليه أن يأخذ بمينها ويأكل إن كان
طعاماً لأنه بقى على ملكه فحل له ذلك .

وان كانت جارية لم يطأها كيلا يمرض نفسه للحد ، لأن
قضاء القاضى ينفذ ظاهراً ولا ينفذ باطناً ، فمن حيث أنه ينفذ
فى الظاهر لا يحل له وطؤها ، لأنه يؤخذ فيقام عليه الحد
ومن حيث أنه لم ينفذ فى الباطن كان له ذلك بينه وبين
الله تعالى . (٢)

فان باعها (١٨٠٥) المقضى له من آخر وهو يملك الحال (٣) لم يحل
له أيضا ، لأنه علم السبب الموجب للتحريم ، فلا يحل له ذلك (٤) .

(١) أنظر المسألة فى شرح أدب القاضى (٣/١٨٩-١٩٠) .
صدر

(٢) أنظر هذه التحليلات فى الصدر شرح أدب القاضى للخصاص

(٣/١٨٩-١٩٠)

(٣) كان : يبيع المقضى له من الشاهدين أو أحدهما لا يحل لهم
ذلك لأنهم يملكون كيفية دخولها على البائع . أنظر الصدر

شرح أدب القاضى (٣/١٩٠) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاص (٣/١٩٠) .

فان كان لا يعلم ذلك فهذه الجهالة الموضوعية ، لأن
ظاهر الشرى يوجب له الملك والاباحة ولم يعلم السبب الموجب
للتحريم فكان في وسعه ان شاء الله . (١)

وكذلك الهيئة ان اقام عليها بيعة أو صدقة شهد عليها
شهود زور فهو مثل ذلك لما بينا (٢) أن قضاء القاضى في الأموال
ينفذ في الظاهر ولا ينفذ في الباطن وانما لم ينفذ لم يحل له ذلك .

وانما قلنا ذلك لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

((انكم لتختصمون ولعمل بعضكم الحن بحجته من بعض فمن قضيت له

بشيء من مال أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار)) (٣)

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٣/١٩٠-١٩١) .

(٢) أنظر ص ٥٤١

(٣) الراوى لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هسى

أم سلمة كما في مسلم فان الثبت هو ما أخرجه مسلم .

وأخرجه البخارى في كتاب الشهادات باب من أقام البيعة بمسد

اليمين (٢٨٨/٥) .

وأخرجه مسلم في كتاب الأفضية باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة

(١٣٣٧/٣) .

وأخرجه الترمذى في كتاب الأحكام باب ما جاء في التشديد على من

يقضى له بشيء ليس له أن يأخذه (٦٢٤/٣) .

وأخرجه النسائى في كتاب القضاء باب الحكم بالظاهر (٢٣٣/٨) .

وأخرجه ابن ماجة في كتاب الأحكام باب قضية الحاكم لا يحل

حراما (٧٧٧/٢) .

وأخرجه الامام أحمد في السنن (٢٠٣/٦) .

ولأن ابتداءً هذا العقد غير داخل في ولاية القاضي إذ ليس للقاضي أن يعقد على الناس في أموالهم فلا ينفذ باطلاً ، وإن كان الشهود شهدوا أنه باع هذه الأمة بألف درهم فقضى القاضي به حل للمشتري وطؤها عند أبي حنيفة . (١)

وقال أبو يوسف ، ومحمد : لا يحل إذا كان الشهود شهود زور (٢) لما بينا .

وكذلك لو كان المشتري هو الحاضر غير أن أبا يوسف قال : لورضى به المشتري حل له وطؤها . (٣)

لأن البائع بالجحد صار ناقضاً للعقد من قبله فوقف على رضائه الآخر وقد وجد ما يدل على الرضا به فصار كما لورضى به نطقاً فإنه يحل له ذلك كذلك هذا .

(١) أنظر قول أبي حنيفة في أدب القاضي مع شرح الصدر (١٩٢/٣) وهذا شرط المسألة الأول ، وسيأتى شرطها الثاني ، وذكر قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة بأن المشتري يسمع أن يطلأ الأمة مع علم البائع أنه لم يسمه وقضه الثمن ، وراجع المسألة في الفتاوى الهندية (٣٥٢/٣) .

(٢) أنظر قول أبي يوسف ، ومحمد في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (١٩٢/٣) حيث ذكر أن هذا قول أبي يوسف الآخر وله قول مع أبي حنيفة كما سبق ذكره ، وراجع الفتاوى الهندية (٣٥٢/٣) .

(٣) هذا شرط المسألة الآخر وهو : أن يكون البائع هو المدعى للبيع وهذا ما يمينه المؤلف بقوله : " ولو كان المشتري هو الحاضر " ففي هذه الحالة المشتري هو المدعى عليه وقد قامت

ولو أن هذا المشتري وطى^١ وهو مَجْمَعٌ عَلَى الخصومة^(١)
(١٠٥/ب)
ونقض البيع ان قدر عليه ، فان ذلك رضا^x بالبيع فلا يسمه الخصومة
في نقضه ، لأنه وجد منه ما يدل على الرضا به فصار كما لو رضى به
نطقاً ، ولو رضى به نطقاً فانه يصير به راضياً ولا يسمه الخصومة في
نقضه بعد ذلك ، كذلك هذا .

==
البينة عليه مع انكاره شراء الأمة ، وأنفذ القضاء في حقه
والشهود شهود زور وهو يعلم ومتيقن أنه لم يشتر الأمة
فهل يحل له وطؤها ، أبو حنيفة ، وأبو يوسف قالوا :
ينفذ هذا القضاء ظاهراً وباطناً ويحل للمشتري غشيان
الأمة ، وفي قول آخر لأبي يوسف ، ومحمد لا يحل له وطأ
الأمة الا اذا رضى بذلك البيع ، أما اذا لم يرض أغنى
المشتري وكان عازماً على الخصومة فلا يحل له غشيان تلك
الأمة لأن العقد لم يتم الا من طرف واحد وهو البائع ، وهذا
ممنى ما ذكره الصدر في شرح أدب القاضي للخفاف (١٩٣/٣)
أما كلام الناصح عن هذه المسألة ففيه نوع من الضموض . يابتداءً
من قوله (وكذلك لو كان المشتري . . الى قوله ولا يسمه
الخصومة في نقضه بعد ذلك ، كذلك هذا) .

(١) ممنى قوله (وهو مَجْمَعٌ عَلَى الخصومة) أى عازم عليها .

٢٤ - باب (١) ما يضعه القاضى على يد عدل وما لا يضعه (٢)

رجل ادعى جارية فى يد رجل وأقام شاهدين ، والسدى
فى يده ينكر ، والقاضى لا يعترف بالشهود ، فانه يضع الجارية على
يد امرأة ثقة تحفظها حتى يسأل عن الشهود (٣) ، لأنه وجد ما يوجب
امضاء الحكم بدليل أن القاضى لو أمضاه كان ممضياً ، ولا يؤمن أن يواقمها
المدعى عليه بعد الجحد والأبضاع ما يحتاط عليها فوجب أن يفعل
ما ذكرنا احتياطاً .

وكذلك اذا ادعت أنها حرة الأصل وأقامت شاهدين لما بينا .
وكذلك امرأة ادعت أن زوجها طلقها ثلاثاً والزوج ينكر ،
وأقامت شاهدين ، قال القاضى : لا يخرجها من منزل زوجها
ولكن يجعل معها امرأة ثقة تمنع الزوج منها ، لأنها لا يخلو أما
أن تكون زوجة أو مطلقة ، فان كانت زوجة وجب أن لا تخرج من
منزل زوجها ، وان كانت مطلقة وجب أن تعتمد فى منزل (٤) زوجها (٥) .

(١) فى النسخة (ع) (فصل) .

(٢) قوله (ما يضعه القاضى على يد عدل وما لا يضعه) سقط من

النسخة (ع) .

(٣) أنظر الصدر أدب القاضى (٣/ ١٩٥) ، والجصاص شرح أدب

القاضى الورقة (٩٣/ ب) .

(٤) سقط اللام فى قوله (منزل) من النسخة (ع) .

(٥) أنظر أصل المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى (٣/ ١٩٧) .

الا أن الزوج إذا كان منكراً للطلاق ، فانه لا يؤمن أن

يطأها بعد ذلك فوجب أن يفعل (٦-١/أ) كما بينا احتياطاً .

وليس هذه كالأمة في هذا الموضع ، لأنها ان كانت معتقة

في هذا الموضع فالواجب اخراجها من منزل معتقها ، وان كانت غير

معتقة فالواجب أن لا تخرج . (١)

فإذا كان كذلك وقد وجد السبب الذي تستحق بسببه

اخراجها من منزله ، وهي البينة فوجب أن تخرج .

فان لم تعدل بينها وقالت لي شهود آخرون وحضرت

بهم فشهدوا لها بالطلاق فانها تترك على حالها الى أن يستبين

أمرها .

(١) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضي للخفاف (٣/١٩٧-)

(١٩٨) والفرق بين المرأة المطلقة والأمة : أن الزوجية

لا يجوز اخراجها من منزل زوجها لأنها بين أمرين : اما أن

تكون زوجة ، أو تكون معتدة ، وفي كلا الحالتين لها البقاء

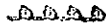
في بيت زوجها لا تخرج منه ، أما الأمة فيجوز اخراجها

إذا ثبت عتقها ، لأنها تصير حرة ، وإذا لم يثبت عتقها

فلها الخروج ، وتوضع على يد عدل خارج بيتها ، وهذا

خلاف ما ذكر المؤلف أنها لا تخرج .

لأن هذه البينة لو قامت ابتداءً فإنها توضح على يد عدل
فكذلك إذا أقامتها بعد البينة الأولى ، وكذلك لو أقامت البينة
أنها حرمت على زوجها بوجه من الوجوه لما بينا .
ولو لم يقم واحد منهم البينة ، ولكن قال : لى شهيد
حضور وسألت أن يعدلها فان القاضى لا يعدلها حتى يشهد
الشهود عليه ، لأنه لم يوجد ما يوجب ازالة يده عنها ، فلا تزال .



فصل
ممنه

ولو ادعى على رجل أنه اشترى منه هذه الأمة ، أو وهبها منه ، أو
أن أباه أوصى له بها وأقام على ذلك شاهدين . (١)
فإن القاضي ينبغي أن يضمها على يد عدل لما بينا (٢) ، فإن
زكيت الشهود دفع المشتري الثمن وأخذها (٣) ، لأنه ادعى الحقد وثبته بالبينة
فثبت .
ولو ادعى بستانا فيه نخل وشجر ثمرة وأقام البينة وقال : لا آمن
أن يستهلك الذي (١٠٦ / ب) في (٤) يده الفلة ، ثم يحلف لسي
أو ينقص من قيمته وسأل وضعه على يد عدل .
فإن القاضي يضمه على يد عدل (٥) ، لأن القاضي ناظر محتاط
فإذا رأى من الاحتياط أن يضعه على يد عدل فعل (٦) .
وكذلك لو ادعى على امرأة أنها امرأته وهي في يد رجل يزعم أنه
زوجها ، وأقام البينة أنه زوجها (٧) لما بينا .

-
- (١) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر (٢٠٠ / ٣ - ٢٠١) ، وأنظر
المختصر (٢٦ / ب) .
(٢) أنظر تعليقه لذلك في ص
(٣) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر (٢٠١ / ٣) .
(٤) ابتداءً من قوله : (الذي في يده الفلة . . .) إلى قوله من يد الذي
في ص ٥٥١ سقط من الأصل بمقدار ورقة واحدة والتتمة من النسخة
(أ - ز) من الورقة (٧٦ / أ و ٧٦ / ب) .
(٥) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للمخفاف (٢٠٠ / ٣) ، وأنظر
المختصر الورقة (٢٦ / ب) .
(٦) أنظر الصدر السابق (٢٠٢ / ٣) .
(٧) أنظر الصدر السابق (٢٠٢ / ٣ - ٢٠٣) .

سؤال

قال الشيخ أبوبكر: شرط ههنا المدعى في تمديدها ولم يشترط في دعواها الطلاق إذا قامت بينة على طلاقها ثلاثاً .
والفرق بينهما : أن المتق والطلاق يوجبان فسخ الملك الصحيح للوطء ، بدليل أنهما لو تراضيا على البقاء على النكاح بمسند إقامة البينة على الطلاق لا يجوز ، إذا المنع من وطئها حقوق الله تعالى ، فلذلك لم يرجع في الحيلولة الى قولها .

وأما في سألنا فان القاضي لا يحكم بفسخ النكاح وإنما يترك أمره على ما كان بدليل أن صاحب اليد لو أقام البينة أنه تزوجها قبل الخانج ، فان القاضي يبطل بينة الخانج وترد المرأة على صاحب اليد ، فقد بان أن وجوب الحيلولة ههنا لحق الخانج فوجب أن يرجع اليه فيه . (١)

(١) أنظر ما نقله المؤلف عن الشيخ أبي بكر الجصاص في كتابه

شرح أدب القاضي الورقة (١/٩٤) .

فصل

~~~~~

ولو أقامت المرأة البينة أنه تزوجها نكاحاً فاسداً ويزعم  
الزوج أن النكاح صحيح ، فانه يمزلها (١) لما بينا أنه وجد  
ما يوجب امضاء الحكم (٢) .

فان ادعى انه اشترى منه شياً أو عرضاً مما ينقل ، وأقام  
البينة ، وسأل أن يمزل حتى يعدل الشهود (٣) ، فان  
القاضي لا يمزله ، ولكن يأخذ من المدعى عليه كفيلاً بنفسه  
وهذاك الشيء ، لأن عليه أن يَحْضَرَ وَيَحْضِرَ ذلك الشيء ، والقاضي  
ناظر محتاط ، فاذا رأى أن يجعله في ثقة فعل ، ولا يمزل  
اذا كان صاحب اليد مأموناً عليه ، لأنه ليس هناك معنى يتعلق  
به حق الله تعالى ، وانما هو حق بني آدم فما لم يستحق اخراجه  
من يده لا يخرج . (٤)

- 
- (١) أي بحول بينها ومن زوجها حتى يفصل في القضية .  
(٢) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٠٤ / ٣ ) ،  
وتوضيح المسألة أن القاضي يمزل هذه المرأة عن زوجها الذي  
أقامت البينة أنه تزوجها في نكاح فاسد . وراجع المختصر  
الورقة ( ٢٦ / ب ) .  
(٣) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٢٠٥ / ٣ ) ، وراجع  
المختصر الورقة ( ٢٦ / ب - ٢٧ / أ ) ، ومعنى قول المؤلف  
( وسأل أن يمزل حتى يعدل الشهود ) أي طلب المدعى  
عزل المدعى به وأخذه من يد المدعى عليه ووضعه على يده  
عدل .  
(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٠٥ / ٣ ) .

فان كان الذى فى يده فاسقاً مخوفاً عليه أن يستهلك ما فى  
يده فيصير غريباً لهذا المدعى ، ورأى القاضى أن يضعه على يده  
عدل فعل (١) لما بينا أن القاضى ناظر محتاط .

وكذلك ان لم يكن فاسقاً ولكنه أبى أن يعطى كفيلاً  
بذلك الشئ<sup>٢</sup> ونفسه ، فان القاضى يأمره أن يلزمه ويلزم ذلك  
الشئ<sup>(٢)</sup> .

فان ضعف عن ملازمته ، ورأى القاضى أن يضعه على يده  
عدل فعل لما ذكرنا (٣) أنه ناظر محتاط .

رجل ادعى نصف جارية فى يده رجل وأقام البينة عليه  
وأراد أن يمزولها حتى يعدل الشهود ، لم يفعله القاضى ولم  
يخرجها من يده (٤) الذى ( ١٠٧ / ب ) هى فى يده ولكنه  
يأخذ منه كفيلاً بنفسه ، وكفيلاً بذلك الشئ<sup>٢</sup> طيباً ثقة ، لأنه  
لم يوجد ما يوجب ازالة يده عنها ، لأنه لو زكيت الشهود فانها

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٢٠٦ / ٣ ) .

(٢) أنظر المصدر السابق ( ٢٠٦ / ٣ ) .

(٣) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٠٦ / ٣ ) .

(٤) قوله من يد الذى هو نهاية السقط الذى أشرت اليه فى ص ٥٤٨

لا تزال يده عنهما وإنما يتهايان<sup>(١)</sup> فيها تخدم كل واحد منهما  
يوماً فإذا لم تنزل مع ثبوت المدالة يده عنهما ، فلأن لا تزال  
قبل الثبوت أولى ، فان قال المدعى : لا آمن أن يستهلك الشيء  
قبل لك في الكفيل ثقة .

---

(١) المهايأة : قال الجرجاني هي قسمة المنافع على التعاقب  
والتناوب . أنظر التصريفات ص ١٣٧ .  
وعرفها نجم الدين النسفي بما هو أشمل فقال : المهايأة :  
بالهمزة في الدار ونحوها . مقاسمة المنافع وهي أن يستراض  
الشريكان أن ينتفع هذا بهذا النصف المفسرز وذاك بذاك  
النصف أو هذا بكله في كذا من الزمان وذاك بكله في  
كذا من الزمان بقدر مدة الأول وقد تهايا أي فعلا ذلك  
وهايأه فلان فلانا وأصله من قولك هيأته فتهيأ : أي  
أعدته فاستعد وهاء يهيء إذا تهيأ وهيئته الشيء قريبته  
من هذا .

أنظر طلبه الطلبة ص ١٢٧ .

فصل

وان تنازعا في جارية في أيديهما وكل واحد منهما يزعم أنها له ، فان القاضي يدعها في أيديهما ويسألها البينة (١) .  
لأنه لم يوجد ما يوجب ازالة يد أحدهما عنها فوجب أن يترك في أيديهما ، فان تنازعا فيها أمرهما القاضي أن يجمعا على رجل فيضعانها على يده ، لأنهما لما اختصما وجب قطع الحكم بينهما ولا يتصلان الى قطع الخصومة بينهما الا بهذا الوجه . (٢)  
فان أقام أحدهما البينة ، ولم يقم الآخر ، وضعهما القاضي على يد عدل لما بينه أنه وجد ما يوجب ازالة يده عنهما لعله .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٠٧/٣ ) ، وأنظر

السألة كذلك في شرح الجصاص الورقة ( ٩٤/ب ) .

(٢) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٠٨/٣-٢٠٩ ) .

فصل  
متمم

ولو ادعى نكاح امرأة كبيرة أو بكر في بيت أبيها فأقام  
البينة عليه ، وسأل أن يضمها على يد عدل حتى يسأل عن  
الشهود لم يفعل القاضي ، ولكن يأخذ منه كفيلا (١) .  
يطؤها  
وانما يعزل التي معها رجل لأنها محفوظة بمنزل أبيها آمن  
من أن يطأها الزوج فوجب أن لا توضع على يد عدل ، ويأخذ  
منها كفيلا ، لأن عليها أن تحضر وتخاصم ( ١٠٨ / أ ) فوجب  
أن تجعل في ثقة .

---

(١) أنظر أدب القاضي للخفاف مع شرح الصدر ( ٢٠٩ / ٣ ) .

• وراجع المختصر الورقة ( ٢٧ / أ ) .

٢٥ - باب : الرجل يدعي الشيء في يد الرجل  
من الرقيق والمتاع والعقار وله عليه بينة (١)

وإذا ادعى عبداً في يد رجل أو ثوباً أو شيئاً مما ينقل  
وأراد استحلاف المدعى عليه ، أمر القاضى المدعى عليه باحضار  
ذلك الشيء ثم يحلفه عليه (٢) .  
لأن المدعى به مجهول عند القاضى ، فوجب اعلامه (٣) ،  
واعلامه باحضاره ، فوجب أن يحضر ثم يحلفه عليه .  
لأنه يدعى عليه الحق ، وهو ينكر فوجب أن يحلف .  
وكذلك لو كانت له بينة وأحضره ليشهد الشهود على ذلك  
الشيء وهو حاضر ، لأن شهادة الشهود بالمجهول لا تقبل فوجب

- 
- (١) قوله ( وله عليه بينة ) سقذ من النسخة ( أ - ز ) .  
(٢) أنظر المسألة في أدب القاضى مع شرح الصدر ( ٢١٠ / ٣ )  
وقد علق لها بقوله " لأن المدعى يحتاج في الدعوى السى  
الإشارة الى ذلك الشيء " ، ولا يمكنه الإشارة اليه الا أن  
يكون حاضراً في مجلس القاضى فيكلف احضاره "  
وأنظر شرح الجصاص الورقة ( ٩٤ / ب ) ، وراجع المختصر  
الورقة ( ٢٢ / أ - ب ) ، والصسوط ( ١٥٩ / ١٦ ) .  
(٣) يقال علمه علماً : أى . وسمه بعلامة يعرف بها .  
راجع المعجم الوسيط ( ٦٢٤ / ٢ ) .

اعلامه ، واعلامه باحضاره ، فوجب أن يحضره حتى يشهد الشهود عليه (١) ، فان شهد الشهود أنه لهذا المدعى وشهدا أنه مالك له ، وشهدا على اقرار الذى فى يديه أنه اقر أنه لهذا المدعى أو شهدوا بأنه يملكه منذ كذا سنة حكم به للمدعى (٢) .

لأنه ادعى الملك فيه وثبته بالبينة فثبت ولا يحتاج الشاهد أن يقول لا أعلمه باع ، لأنه اذا كان مالكا له منذ سنة أو أقل أو أكثر فانه يستدام ذلك الملك الى أن يعرف زواله ، ولم يعرف ، ولأن قوله : " لا أعلم " هذا نفى والشهادة على النفسى لا تقبل ، وأما الشهادة باثبات الوارث اذا قالوا لا نعلم لسه وارثا غيره ، لم يقع قولهم لا نعلم له وارثا آخر على وجه ( ١٠٨ / ب ) الشهادة ، وانما يقع لقطع التلوم (٣) القاضى ان لولم يقولوا ذلك للقاضى كان له أن يتلوم وينظر فى ذلك .

فان ظهر له وارث غيره ، والا سلم المال اليه .

وان كانت الشهادة على عقار فحدده الشهود بحدود أربعة

---

(١) أنظر أدب القاضى مع شرح الصدر ( ٢١٢ / ٣ ) .

(٢) أنظر الصدر السابق ( ٢١٢ / ٣ ) .

(٣) التلوم : هو الانتظار والتمكث . أنظر الصحاح تاج اللغفة وصحاح الحربية للجوهري بتحقيق أحمد عبدالخفور عطار ( ٢٠٣٤ / ٥ ) .



وشهدوا أن ذلك في يد المدعى عليه ، قبل (١) ، لأن تعريف المقار  
بالتحديد كما أن تعريف الغائب بالنسبة .

ولو شهدوا على غائب ونسبوه إلى أبيه وجده قبلت شهادتهم  
وان لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه ولم يعلم الحاكم ذلك ، لم  
يحكم به .

وان اتفق المدعى ، والمدعى عليه أنه في يده ، لأنه يجوز  
أن تكون اليد فيه لغائب ، ويكون تصادقهما حيلة منهما على مالك  
العقار في استحقاقه عليه ، فأقر المدعى عليه بأن الشيء في يده حتى  
يقضى القاضى به عليه للمدعى ، ويكون استحقاقاً عليه .

فإذا كان كذلك لم يقض القاضى بتلك البيئة حتى يثبت  
كون العقار في يد المدعى عليه كي يقع الاستحلاف عليه وليس

---

(١) أنظر أدب القاضى مع شرح الصدر ( ٢١٥ / ٣ ) ، وقال

معللاً لذلك :

" لأن اعلام المدعى به في الدعوى ، والمشهود به نفسى  
الشهادة شرط صحة القضاء ، والاعلام بأقصى ما يمكن نفسى  
المقار انما يكون بالتحديد ، لأن النقل فيـــــــــــــــــه  
لا يتصور " .

وأنظر المختصر الورقة ( ٢٧ / ب ) .

كذلك المَرَوِّضَ (١) ، لأنه لا يقضى بها على المدعى عليه الا بحسب  
احضارها عنده ، فيقع الاستحلاف على عينها من يد المدعى عليه .  
فان قال المدعى : أنا أقيم الهيئة غير هؤلاء ، بأن الشىء  
فى يدى المدعى عليه ، قبل ذلك كما قبلنا شهادة الشهود

---

(١) أنظر المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (٣/١٦٦)

وقال الصدر الشهيد : " ان اشتراط المدعى به فى يـيد  
المدعى عليه وقيام الشهادة على ذلك ذكره الخصاف ، وأن  
السرخسى فى المسوط توسع فى المسألة ولم يذكر ذلك الشرط  
.. أه بالمعنى " .

وبين الصدر رحمه الله الفرق بين الحقار والضقول فقال :  
" ان المنقول لا يخلو أما أن يكون قائما أو مستهلكا فى يد المدعى  
عليه ، فان كان قائما فلا بد من احضاره متى أحضر فالقاضى  
يعاين انه فى يديه ، وان كان مضيئا وقال المدعى عليه  
هلك فى يدى ، أو استهلك فى يدى فقد أقر بوجود  
الضمان على نفسه .

وأما الحقار فانه تتمكن فيه تهمة المواضعة وهو أن المدعى  
ربما واضع رجلا ليقر بذلك فيقضى القاضى عليه ويكـون  
ذلك استحقاقا عليه ، وعلى غيره ، والحقار فى الحقيقة  
فى يد غيره ، فيثبت الاستحقاق على صاحب اليد  
فلا بد أن يشهدوا أن ذلك فى يده " .

والذين شهدوا بالملك للمدعى ، لأن البينة على اثبات ( أ/١٠٩ )  
اليد تصحح القضاء عليه بالملك وينفى أن يكون ذلك حيلة منهما  
على الغير (١) .

وان شهدوا على ثلاثة حدود ، قبل لأن الدار قد تكون  
ثلثا فيحيط (٢) بها حدود ثلاثة ، فاذا شهدوا بما يحيط  
بالدار قبلت شهادتهم (٣) ، ولأنهم شهدوا بمعظم الحدود فصار  
كما لو شهدوا بجمعه ، ولأنه قل ما يتفق داران في حدود ثلاثة  
في محلة واحدة ، كما يقل اتفقا في حدود أربعة ، فاذا شهدوا  
بحدود ثلاثة فقد شهدوا بما تقع المحرفة به ، وتبغى الجهالة  
فجاز أن يقل .

ولهذا المصنف جَوِّزَنا الاقتصار على ذكر الأب والجدة ففى  
معرفة الهائج والمشتري ، لأنه قل ما يتفق في قبيلة واحدة اثنان  
على اسم واحد ونسب واحد الى الأب والجدة .  
فدل على أنه يقع به التصريف ، واذا وقع به التصريف وجب  
أن يقل ، كما لو ذكروا حدوداً أربعة .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (٢١٧/٣) .

(٢) فى النسختين (أ-ز) ، (ع) (فيحاط) .

(٣) أنظر أدب القاضى مع شرح الصدر (٢١٧/٣) ، وقال الصدر

الشهيد : " ان هذا استحسان أخذ به علماءنا ، والقياس

أن لا يقل وهو أخذ زفر رحمه الله " أنظر أيضا المختصر الورقة

• ( ب/٢٧ )

ولو حددوا بحديين لم تقبل شهادتهم لاشتراك الدور الكبيرة  
واتفاقهما في الحدين ، ولهذا المعنى لم يقتصر على اسم البائع  
واسم والده في تعريفه (١) .

ولو قال الشاهدان : نشهد أن الدار في موضع كذا وتعرف  
حدودها ونقف عليها ، ولا نعرف أسماء الحدود قبل القاضي  
شهادتهما ، ويبحث مع الشاهدين جماعة ليقف الشهود على  
الحدود بحضرتهم ، ويقولون هذه الدار التي شهدنا بها لهذا

---

(١) وروى عن أبي يوسف أنه <sup>قال</sup> يقبل ويحكم به ، وحكي الصدر رحمه الله

خلافًا للمشايع في المسألة توضيحه : " أن الامام أبو الحسن  
على بن الحسين السفدي في شرحه لكتاب أدب القاضي  
للخفاف ذكر أن مشايخ بلخ كانوا يقبلون الشهادة على  
حدين متقابلين كشهادتهم على حد اليمين واليسار ، أما  
إذا شهدوا على حدى اليمين والمغرب ، أو حد اليسار  
والمشرق فأنها لا تقبل عند أبي يوسف " .

والسرخسي ذكر عن أبي يوسف عكس ما قال السفدي أنهم  
إذا شهدوا على حدين أحدهما طولاً ، والآخر عرضاً  
فهذا هو المروى عن أبي يوسف .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخفاف ( ٢١٨/٣ )

بتصرف .

المدعى ، وهذه حدودها ، ثم يأتون القاضى فيشهد (١٠٩/ب) أولئك الذين حضروا مع الشاهدين ، فان القاضى يقضى به للشهود له (١) .

لأنهم عرفوا حدودها وجعلوا الاسم فلا يمنع قبول شهادتهم لأن تعريف المقار بالتحديد كما أن تعريف الحاضر بالإشارة ، ولو أشاروا الى عبد وجعلوا اسمه فانه تقبل شهادتهم ، كذلك هذا الا أن القاضى لا يجوز له أن يقضى بمجهول عنده ، فلهذا يبحث بالشهود على ما ذكرنا .

ولولم يسم الشهود الحدود [وكانت] (٢) الدار مصروفة مثل دار عمرو (٣) بن حريث (٤) بالكوفة ، قبلت الشهادة عند أبى يوسف ومحمد

- 
- (١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (٢١٨/٣) .  
(٢) فى جميع النسخ ( وكان ) والاضافة يقضيها السياق .  
(٣) هو : عمرو بن حريث بن عمرو بن عثمان أبو سعيد القرشى المخزومي صحابي صغير ، قال ابن سعد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمره اثنتى عشرة سنة ولى الكوفة لزياد ولابنه صهيبا لله توفى بالكوفة سنة ٨٥ هـ - له ترجمة فى : الطبقات لابن سعد ( ٢٣/٦ ) ، واسد النابة ( ٧١٠/٣ ) ، وتهذيب التهذيب ( ١٧/٨ ) ، والاصابة " ( ٥٣١/٢ ) .  
(٤) فى النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( حرث ) ووقع خطأ فى كتاب الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٢٠/٣ ) فقال : عمرو بن الحارث ولم يستدرك المحقق هذا الخطأ ، والصواب ما أثبت استنادا الى مصادر ترجمته المذكورة آنفا .

وعند أبي حنيفة لا تقبل (١) .

وكذلك الضيحة ، والقرية اذا كانت شهيرتها شهرة قد بانست وظهرت عند الناس .

وجه قول أبي حنيفة : لأنه يجوز أن يزداد في تلك الدار وينقص منها أو تنتقل الى من تنسب اليه ، ومع ذلك فالنسبة باقية عليها في الأحوال الثلاثة ، فاذا كان كذلك لم يقع بها التعريف فلم يجز .

وجه قولهما (٢) : لأن الدار اذا كانت معروفة صارت مثل الحد لها ، فكان معلوماً فجاز أن يقبل .

ولو قال : نشهد أن الدار التي في يد فلان هذا لفلان هذا وهي دار بين دار فلان وفلان ولا نعرف حدودها ولا نعرف عليها ، وقال الشهود له : آتى بشهود آخرين يصرفون حدود هذه الدار لم يقبل ذلك القاضي كذلك سائر العقار (٣) ، لأنهما لما شهدا بأن هذه الدار بين ( ١١٠ / أ ) دار فلان ، وفلان فقد شهدا بحددين ، وقد بينا أن هذه الشهادة لا تقبل .

---

(١) أنظر قول الامام وصاحبيه في أدب القاضي مع شرح الصدر

( ٢٢٠ / ٣ ) وراجع المختصر الورقة ( ٢٧ / ب ) .

(٢) أى : أبو يوسف ومحمد .

(٣) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٢٢٠ / ٣ ) - ( ٢٢١ ) .

ولأنه يجوز أن تكون بين دار فلان ، وفلان دور كبيرة  
والشهود به أحدها ، وهي مجهولة ، والشهادة بالمجهول  
لا تقبل .

~~~~~

~~~~~

~~~~~

~~~~~

فصل

متمم

ولو ادعى شيئاً مما ينقل ، أو عقاراً ، فشهد الشهود

أن ذلك الشيء كان في يد المدعى أمس لم تقبل (١) .

وروى عن أبي يوسف أنه قال : تقبل (٢) .

لأنهم شهدوا بيد عرف زوالها فصار كما لو شهدوا بملك

عرف زواله ، فإنه لا تقبل ، كذلك هذا .

ولأنهم أثبتوا له اليد ، والأيدى تختلف : يد أمانة ، ويد

ضمان ، ويد ملك ، والشهود شهدوا بأحدها ، وهي مجهولة

فلم تقبل .

ولأن يد (٣) المدعى عليه شاهدة متيقنة فلا يجوز

ازالتها بيد يراد اثباتها من طريق الحكم ، وليس كذلك إذا

شهدوا على الاقرار ، لأن الاقرار بالمجهول جائز (٤) .

---

(١) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٢٢١ / ٣ ) وقال :

وهذا ظاهر الرواية .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٢٢ / ٣ ) ، وأنظر

السألة في المختصر الورقة ( ٢٨ / أ ) .

(٣) قوله ( يد ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٤) الاقرار بالمجهول مثل أن يقول لفلان على شيء أو حـق

ويصح لأن جهالة المقر به لا تمنع صحة الاقرار ، لأن :



وجه قول أبي يوسف ، لأنهم شهدوا باليد له ، فوجب  
أن تستدام تلك اليد الى أن يمصرف زوالها ، كما لو شهدوا  
بالمك له .

---

=== الاقرار اخبار عن كائن ، وذلك قد يكون معلوما ، وقد  
يكون مجهولا بأن أتلف على آخر شيئا ليس من ذوات  
الأشال فوجبت عليه قيمته أو جرح آخر جراحة ليس لها  
في الشرع أرش مقدر ، فأقر بالقيمة والارش فكان الاقرار  
بالمجهول اخبارا عن المخبر ، على ما هو به وهو حـ  
الصدق .

• أنظر بدائع الصنائع ( ٢١٤ / ٧ ) .

فصل  
م

ولو شهدوا أن الذي في يده أقر أنه كان في يده أمس  
قبل وسَلَّمَ اليه عند أبي يوسف ، ومحمد <sup>(١)</sup> ، لأنهم نقلوا  
قوله فصار كما لو سمع منه ، ولو سمع منه يقر بذلك أمر بالتسليم  
اليه ، كذلك هذا .

ولو شهدوا أن هذا المدعى عليه أخذ من هذا المدعى  
هذا العبد أو هذه الدار أو غصبها أو انتزعه منه أو غلبه  
فأخرجه من الدار .

أو قالوا أبق العبد من هذا المدعى وأخذه هذا وأرسله  
في حاجة ( ١١٠/ب ) فاعرضه هذا في الطريق فأخذه ، فان  
القاضي يقبل ذلك كله ويحكم به للمدعى .

وكذلك لو قالوا : كان في يد هذا المدعى أودعه هذا  
المدعى عليه ، أو أعاره إياه فانه يقبل .

وان لم يشهدوا على ملك <sup>(٢)</sup> ، لأنهم قد أثبتوا له اليد  
وأنه صار في يد المدعى عليه من قبل المدعى فوجب أن يرد عليه .

---

(١) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٢٣/٣ ) .

الا أنه لم ينسب القول الى أحد .

(٢) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٢٣/٣ ) .

لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( على اليد ما أخذت حتى ترد )) (١) .

وكل من فو يده شيء يزعم أنه له فهو خصم لمن يدعيه ، لأنه  
يسكه لنفسه فكان خصماً لمن يدعيه . (٢)

ولمن ادعى أنه اشترى داراً من فلان ولم يحدد لها أو شهيد  
الشهود على اقرار البائع والمشتري ، ولم يسموا حدودها ، نفسد  
ذلك عليهما .

لأن الاقرار ما يجب الحق بنفسه فيجب امضاء الحكم به ،  
فإذا أقر به صحَّ اقراره ، وإذا صحَّ اقراره ألزمَ حكم اقراره .

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع والاجارات باب في تضمين العارية  
(٢/٨٢٢) .

وأخرجه الترمذي في كتاب البيوع باب العارية مودة (٣/٥٦٦) .  
وقال : حسن صحيح .

وأخرجه ابن ماجة في الصدقات باب العارية (٢/٨٠٢) ،  
وقال : في الفتح الرباني أخرجه الأربعة وكلهم روه من حديث  
الحسن بن سمرة وفي سماع الحسن منه خلاف وزاد أكثرهم ثم نسي  
فقال هو أمين لا ضمان عليه ، وقال في تحفة الأحوزي أخرجه  
الخمسة الا النسائي وصححه الحاكم .

ومعنى الحديث : أي من غير نقى عين ولا صفه . . والاسناد السي  
اليد على المبالغة لأنها هي المتصرفه فمن أخذ مال غيره بفضب أو  
غيره لزمه رده . راجع الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد  
ابن حنبل الشيباني (١٥/٩٠-٩١) . وتحفة الأحوزي (٢/٢٥٣) .  
(٢) أنظر شرح أدب القاضي (٣/٢٢٣) وقارن فهو لم يورد هذا  
التوجيه الذي وجه به المؤلف الأقوال ولم يذكر الحديث ، وهذا  
يدل على دقة المؤلف " الناصحي " .

ويقال له بين الحدود حتى لا يقع القضاء على مجهول وليس كذلك البينة ، لأن البينة لا يثبت حكمها بنفسها ما لم يحكم القاضي بذلك ، والقضاء على مجهول لا يصح <sup>(١)</sup> فما لم يحد لا يجوز أن يقبل ولأن البينة على المجهول لا تصح ، والاقرار بالمجهول يصح ، فلذلك افترقا .

فان اختلفا وليس المشتري بشهور تحالفا ، لأن العقار يختلف باختلاف الحدود ، وقد اختلفا في المحقود عليه ، والمحقود عليه بحاله فوجب أن يتحالفا ، ولا ينتقض ( ١١١ / أ ) البيع الا أن يشاء المشتري ذلك ، لأنه ان رجع الى تصديق البائع فسي الحدود أخذ ذلك ، لأن العقد باق فيما بينهما بدليل أن أحدهما لو أقام البينة على ما ادعاه فانه يحكم له به ، وكذلك لو صدق أحدهما صاحبه فانه يحكم ، فدل أن العقد قائم بينهما ، والقاضي انما نصب لقطع الخصومات بين الناس .

فان اختلفا اليه كان له أن ينقض البيع بينهما ، والا فلا فان لم يرجع الى تصديق البائع ، وطلب البائع نقض البيع تأنسي فيه القاضي ، فان لم يكن للمشتري حجة نقض البيع ، لأنه يجوز أن يكون للمشتري حجة فيه ، فوجب أن يتأنى فيه الا أن للبائع فيه

---

(١) في النسخة الأصل ( يوجد ) والتصويب من النسختين ( أ - ز )

حقاً ، فإذا طلب نقض البيع ، ولم يكن للشترى حجة ، وجب  
أن ينقض العقد بينهما .

عهد ، أو دابة في يد رجل ، ادعاها رجلان ، وأقام  
كل واحد منهما البينة ، قضى به بينهما نصفين . (١)

لما روى جابر<sup>(٢)</sup> بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم :

(( أن رجلين اختصما في ناقة ليست في يد واحد منهما فأقام كل

واحد منهما البينة أنها ناقته قضى بها بينهما نصفين )) (٣)

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٢٦/٣ )

(٢) هو جابر بن سمرة بن جندب بن جندب بن حجير صحابي ابن

صحابي نزل الكوفة ومات بها بعد سنة السبعين

الهجرة له ترجمة في : الاستيعاب ( ٢٢٥/١ ) ، وأمسد

الغاية ( ٦٣٨/١ ) ، والاصابة ( ٢١٢/١ ) .

(٣) هذا الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية بسباب

الرجلين يدعيان شيئاً وليس لهما بينة ( ٣٧/٤ ) .

وأخرجه النسائي في كتاب القضاء باب القضاء فيمن لم يكن

له بينة ( ٣١١/٢ ) .

وأخرجه البيهقي في كتاب الدعوى والبيئات باب المتداعيين

يتنازعان المال ( ٢٥٤/١ - ٢٥٥ ) .

ورواه كلهم عن أبي موسى .

ولأنهما استويا في الاستحقاق فوجب أن يستويا فسي

السُّتَحَقَّ فكان بينهما نصفين .

وكذلك إن أقام البينة على النَّتَاجِ (١) لما بينا .

وان أقام أحدهما البينة أنه نتج في ملكه وأقام ( ١١١/ب )

الآخر البينة أنه له ، فالنتاج أولى . (٢)

لأن صاحب النتاج ادعى انه أول مالك له مفتوحا ، والا لا يستحق

الا من قبله ، وثبته بالبينة ، والآخر لا يدعى الاستحقاق من قبله

فكان هو أولى به .

وان أقام أحدهما البينة أنه له ولد في ملكه منذ ثلاث سنين

---

== وذكره الحافظ بن حجر في تلخيص الحبير ( ٢٠٩/٤ ) فقال

رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي وقال هو

محلول .

أما رواية جابر بن سمرة فرواها الطبراني في المعجم الكبير

( ٢٢٤/٢ ) من طريق ياسين الزيات وقال في المعجم

( ٢٠٣/٤ ) وهو متروك ، ومن طريق حجاج بن أرطاه

وهو كبير الخطأ والتدليس وأيضا فيه سويد بن عبد العزيز

وهو ضعيف .

أنظر تفصيل ذلك في تلخيص الحبير ( ٢١٠/٤ ) .

---

(١) النتاج : هوشمة الشس . أنظر المعجم الوسيط ( ٨٩٦/٢ ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٣٧/٣ ) .

وأقام الآخر البينة أنه له ولد في ملكه منذ سنتين (١) ، نظر القاض  
فيه ، فان كان على سن أحدهما حكم له وأبطل بينة الآخر ، لأنه  
إذا كان على سن أحدهما فقد اقترن بالبينة الثانية ما يوجب  
ردها ، فرئت وقيت بينة الآخر ، فوجب أن يقضى له به ، فان  
كان شكلاً قضى به بينهما نصفان ، لأنهما استويا في الاستحقاق  
فاستويا في السُّتَق ، فكان بينهما نصفين كالابنين إذا مات  
أبوهما فان التركة بينهما نصفين ، كذلك هذا .

فان أقام أحدهما البينة أنه له وفي ملكه منذ عشر سنين  
وأقام الآخر البينة أنه له وفي ملكه منذ ثمان سنين ، فهو لصاحب  
الوقت الأول ، لأنه ادعى الملك في وقت لا ينازع فيه وثبته بالبينة  
وبين بينته أنه لا يستحق الا من قبله ، وهذا لا يدعى الاستحقاق من  
قبله فكان هو أولى به .

رجلان ا في أيديهما دابة ، وأقام كل واحد منهما البينة

---

(١) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاض للخصاف (٣/٢٢٧)

فان الصدر الشهيد رحمه الله ترك تفصيل

المسألة واكتفى بالإشارة الى أن موضعها هو كتاب الدعوى  
بينما الناصحى فصل المسألة وبينها بوضوح وذكر التعليلات  
وتوجيهات لما يقوله في المسألة تخفى عن مراجعة كتساب  
الدعوى .

أنها له ، قضى بها لهما نصفين <sup>(١)</sup> ، لما بينا .  
وان لم تقم لهما بينة ترك في أيديهما <sup>(٢)</sup> .  
لأن الظاهر أن ما في يده ملك له ، ولم يتصل دعوى  
أحدهما بما يجب به الحكم فوجب أن يترك في أيديهما .  
فان أقام أحدهما البينة قضى بها له ، لأنه لا يدعى ما في  
يد نفسه وانما يدعى ما في يد شريكه فقد ادعى استحقاق ما في يده  
شريكه وشتمه بالبينة فقلبت بينته وحكم له به .

ولأن في يده النصف ، وفي يد شريكه النصف ، والظاهر  
أن ما في يد كل واحد منهما ملك له ، وقد أقام هذا البينة على  
ما في يد صاحبه ، والظواهر تزال بالبينات كالذمة ، والظاهر  
أنها فارغة ، ثم لو أقام البينة على أنها مشغولة فانه يقبل ، كذلك  
هذا . <sup>(٣)</sup>

---

(١) أي تقوم وتقسم القيمة بينهما أو ينتفعان بها جميعا بحسب  
ما يحكم القاضى ، وراجع بدائع الصنائع ( ٢٠ / ٧ ) ،  
وما ذكره في باب القسمة عن قسمة الدواب وغيرها ما هو في  
حكمها .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٢٣٦ / ٣ ) .

(٣) أنظر السألة في الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٢٣٦ / ٣ )

فقد ذكرها الصدر مختصرة ، أما الناصحى فانه قد ذكر

السألة بوضوح وعلل لسبب الاستحقاق .



وان أقام كل واحد منهما البينة أنه نتج<sup>(١)</sup> في ملكه فهو  
بينهما ، لأنهما استويا في الاستحقاق ، فاستويا في المستحق  
فكان بينهما<sup>(٢)</sup> .

وان أقام أحدهما البينة أنه له ولد في ملكه ، وأقام الآخر البينة  
أنه له فهو لصاحب الولد ، لأن أحدهما نتج والآخر عارف<sup>(٣)</sup> .  
وقد روى عن شريح أنه قال : (( الناتج أولى من العارف ))<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) نتج الناقة نتجا وقتاجا أولدها فهو ناتج والناقة منتوجة وللولد  
نتاج ونتيجة والشيء : تولاه حتى أتى نتاجه .  
أنظر المعجم الوسيط ( ٨٩٩ / ٢ ) .
- (٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٣٧ / ٣ ) فتعميل  
الناصحى للسألة يختلف عما علل به .
- (٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٣٧ / ٣ ) وما بعدها  
فانه لم يذكر هذا التعميل .
- (٤) أنظر قول شريح في السنن الكبرى في كتاب الدعوى والبيئات  
باب التداعيين يتنازعان ( ٢٥٧ / ١٠ ) وهذا نصه :  
" عن شريح أن رجلين ادعى دابة فأقام أحدهما البينة  
وهي في يده أنه نتجها وأقام الآخر بينته أنها دابته  
عرفها ، فقال شريح الناتج أحق من العارف " .  
وتقدم معنى الناتج آنفا .

وان أقام أحدهما البينة أنه له منذ سنة ، وأقام الآخر البينة أنه له ملكه منذ سنتين ، فهو لصاحب السنتين <sup>(١)</sup> ، لما بينا <sup>(٢)</sup> .  
وان أقام أحدهما البينة أنه له ، وأقام الآخر البينة على نصفه ، والشئ في أيديهما فهو لصاحب الجميع ، لأنه أقام البينة على ما في يد الآخر ، لأنه لا يكون مدعياً ما في يده ، وانما يكون مدعياً ما في يد صاحبه ( ١١٢ / ب ) فقد ادعى ما في يد صاحبه وثبته بالبينة فقبلت بينته .

ولأن صاحب النصف لما لم يشهد له الشهود الا بالنصف وفي يده النصف ، والآخر أقام البينة على الكل فصار بمنزلة الخان وصاحب اليد اذا أقام البينة <sup>(٣)</sup> على استحقاق الشئ أنه يحكم به للخارج فقط . فكذاك هذا . <sup>(٤)</sup>

---

(١) أنظر هذه الصألة في شرح الجصاص الورقة ( ٩٥ / ب ) وما بعدها

(٢) أنظر ص ٥٧٣ .

(٣) من قوله ( فصار بمنزلة الخان الى قوله اذا أقام البينة ) سقط

من النسخة الأصل واثباته من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٣٧ / ٣ ) .

فصل

م

ولو أقام أحدهما البينة أن له خمسة أسداسه <sup>(١)</sup> ، وأقام  
الآخر البينة أن له ثلثيه .  
فإنه يكون لصاحب الخمسة الأسداس ثلثا ذلك ، ولصاحب  
الثلثين ثلث ذلك ، لأن صاحب الخمسة الأسداس استحق  
ثلثا ما في يد الآخر ، والآخر استحق سدسا ما في يده .  
وذلك لأن صاحب الخمسة الأسداس في يده نصف  
العبد ، وادعى زيادة ثلث العبد من النصف الذي في يده  
صاحبه ، فصار له هذا الثلث والنصف الذي كان في يده  
فلما <sup>(٢)</sup> أقام صاحب الثلثين البينة على أن له الثلثين وكان في  
يد العبد النصف ، فقد ادعى زيادة سدس آخر وثبته بالبينة فقبلت  
بينته على استحقاقه من يد صاحبه ، فيأخذ منه السدس ، وقد <sup>(٣)</sup>  
كان بقي في يده سدس العبد ، فصار الجميع ثلث العبد  
ويبقى في يد صاحبه الخمسة الأسداس ثلثا العبد لأنه قد استحق  
عليه ثلث ما كان في يده في الأصل .

(١) أنظر أصل المسألة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٣/٢٢٨)

(٢) في النسختين (أ-ز) ، (ع) (فان) .

(٣) ابتداء من قوله ( يد صاحبه ) . إلى قوله اليد فيه إلى الابن (

في ص سقط من النسخة (أ-ز) بمقدار ورقة .

قال الشيخ أبو بكر <sup>(١)</sup> : وفي هذا الضرب من الصائل  
(١/١١٣)  
يعتبر فيها زيادة ما ادعى كل واحد منهما على ما في يده فيستحق  
ببينته تلك الزيادة من النصف الذي في يد صاحبه ، والباقي حكمه  
على ما ذكرنا .

عد في يد رجل أقام الآخر أنه له وفي ملكه ، وأقام  
صاحب اليد البينة أنه له ، فالبينة بينة المدعى ، وذلك لأن بينة  
صاحب اليد تنهى عما تنهى عنه ظاهر يده وهو الملك ، ثم  
بظاهر يده لا يدفع خصومة صاحبه كذلك بينته وجب أن لا يدفع .  
ولو أقام الخارج البينة أنه له ولد في ملكه وأقام صاحب  
اليد البينة على مثله قضى به للذي هو في يده .

لأن بينته لا تنهى عما تنهى عنه ظاهر يده .

لأن بينته ثبتت النتاج وظاهر يده يوجب الملك ففسد  
ادعى معنى زائداً وثبتته بالبينة وبين بينته أنه أول مالك له منذ جاء  
وأنه لا يستحق إلا من جهته وهذا لا يدعى الاستحقاق من جهته  
فكان أولى به .

---

(١) المقصود بالشيخ أبي بكر هنا هو الجصاص . أنظر ما نقله

عنه المؤلف في شرح الجصاص على أدب القاضي للخصاف

الورقة ( ١/٩٦ ) .

ولو أقام المدعى البينة أنه له ولد في ملكه منذ سنتين ،  
وأقام صاحب اليد البينة أنه له ولد في ملكه منذ سنتين فهو للذي فسي  
يده .

لأنه ادعى الملك في وقت لا يناع [لعله] (١) .

ولو أقام المدعى البينة أنه له منذ خمسين سنة وأقام صاحب

اليد البينة أنه له ولم يوقت شهوده قضي به للمدعى (٢) .

لأنه لا يقبل منه بينة صاحب اليد إلا ما يكون مخلصا عن

بينة الخارج ، ولم يأت بالمخلص ، لأنه لا يخرج بالايهام عن

(٣)

الترتيب والتوقيت ، ولا بالتوقيت عن الايهام ، فلا تقبل (١١٣/ب) بينته

ويكون الخارج أولى ، وكذلك لو وقت بينته ووقت بينته صاحب اليد

فانه يقضى به للخارج لما بينا (٤) والله التوفيق . (٥)

---

(١) في الأصل (السألة) وما أثبت من النسخة (ع) .

(٢) أنظر السألة في أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر الشهيد

عليه (٢٤٥/٣) ، وأنظر الجصاص شرح أدب القاضى

الورقة (١/٩٦) .

(٣) في النسخة (ع) (عن التوقيت) بدل من قوله (عن الترتيب) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ، والجصاص شرح أدب

القاضى ، وذكر الصدر رواية عن أبى يوسف أن بينة ذو اليد

أولى (٢٤٥/٣ - ٢٤٦) الورقة (١/٩٦) .

(٥) قوله (والله التوفيق) سقط من النسخة (ع) .

٢٦ - باب الرجل يدعى الشيء \* وأنَّ أباه مات وتركه ميراثاً له

دار في يد رجل أقام الهيئة أن الدار كانت لأبيه مات وتركها ميراثاً له وأنه وارثه لا يحملون وارثاً غيره والذي في يده ينكر ، قضى بها للذي أقام الهيئة .

لأنه ادعى الملك في الدار وبين جهته فقبلت بينته . (١)

وكذلك إن شهدوا أنَّ أباه مات ، وهذه الدار في يده لأن ما كان في يده فان الموت يوجب نقل اليد فيه الى الوارث فقد شهدوا بانتقال اليد فيه اليه (٢) على سبب يوجب نقل الملك فصاروا شاهدين بالملك له كما لو شهدوا بالبيع والتسليم .

وكذلك لو شهدوا أن أباه مات وهو ساكن فيها فانه يقتضى بها له ، لأن سكناه في الدار تصرف فيها ، والتصرف يد ، فصار كما لو شهدوا أن أباه مات وهذه الدار في يده .

ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار أو (٣)

شهدوا أن أباه كان في هذه الدار حتى مات لم يقبل الحاكم .

---

(١) أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١/٩٦) وقال :

" لأن الطك في هذا أكد من اثبات اليد " ، وأنظر الصدر شرح أدب القاضى (٢٤٧/٣) حيث نقل نص الخصاص ثم بدأ بشرح المسألة وتفصيلها .

(٢) قوله ( اليه ) سقط من الأصل واثباته من النسخة (ع) .

(٣) الألف ساقطة في قوله ( أو ) من النسخة الأصل واثباتها من

النسخة (ع) .

لأنهم لم يثبتوا له فيها يدًا (١) ، لأنه لم يتصرف فيها فلم يشهدوا باليد له في الدار فلم يقبل الحاكم ذلك منه . (٢)

---

(١) أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١ / ٩٦ ) وقال :  
" لأن الكون في الدار لا يوجد اليد لأن ذلك قد يكون على وجه لا يدل على ثبوت الملك " .

(٢) وعلى لذلك الصدر رحمه الله فقال : " لأن اليد على السدار لا تثبت بالكنونة فيها ، ولا بالدخول فيها ألا ترى أنه لو دخل الدار ملتجئًا أو لدفع أذى الحر أو البرد لا يصير مثبتًا يده على الدار فما قامت الشهادة على اليد بالملك فلم تقسم الشهادة على الملك ولا على سبب الملك ، ألا ترى أن ذا اليد إذا أقر للمدعى أنه كان فيها أو كان داخلًا فيها لا يكون إقرارًا له بها فكذا الشهادة " .

أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٢٥٠ ) .

## فصل

م م م م م

ولو شهدوا أن أباه مات وهو لابس هذا الثوب ، أو لابس .  
( ١ / ١١٤ )  
هذا الخاتم ، أو شهدوا أن أباه مات وهو راكب هذه الدابة ،

أو قالوا مات وهو حامل لهذا المتاع ، قضى له به .

لأن اللبس والركوب والحمل تصرف ، بدليل أن رجلين لسو

تنازعا في ثوب وأحدهما لابس له أو حامل لذلك ، والأخر متعلق  
به ، فانه يقضى به لمن هو لابس له .

وكذلك لو تنازعا في دابة وأحدهما راكب لها ، فانه ينقضى

بها للراكب ، والتصرف يد وما كان في يد أبيه فان الموت يوجب

نقل <sup>(١)</sup> اليد فيه الى الابن ، فقد شهدوا بانتقال اليد فيه

الى الوارث على سبب يوجب نقل الملك فيه ، وصاروا شاهدين

بالمك له كما لو شهدوا بالبيع والتسليم ، فانهم يكونوا

شاهدين بالمك ، كذلك هذا .

ولو شهدوا أن أباه مات وهو قاعد على هذا البساط ، وهذا

الفرش ، أو نائم عليه لم يستحق به شيئاً ، لأنه صرف نفسه

ولم يتصرف فيه ، فلم يشهدوا باليد له فيه فلا يستحق به شيئاً . <sup>(٢)</sup>

---

(١) قوله ( يوجب نقل ) نهاية السقط الذي أشرت اليه في ص ٥٢٥

(٢) قال الجصاص : " لأن هذه الوجوه كلها توجب اثبات المضاف

اليه خلاف بينه وبين قوله مات وهو في يده "

أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ١ / ٩٦ ) .

وأنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٥٠ / ٣ ) وما بعدها .



(١) سأَلِيَّة

دار في يد رجل يدعيها لنفسه ، جاء آخر ، وأقام  
البينة أن أباه مات وتركها مراثياً له ولأخيه فلان الفاعب . (٢)  
فانه يقضى بالدار لأبيه ، ويدفع الى الحاضر حصته ، واذ  
حضر الفاعب أخذ حصته ، ولم يكلف إعادة البينة في قول أبي حنيفة .  
وقال أبو يوسف ، ومحمد : <sup>(٣)</sup> ينزع نصيب الفاعب من يده  
هذا (٤) ، لأنه جاهد ويوضع على يد عدل .

وجه قول أبي حنيفة : لأن أحد الورثة (١١٤/ب) خصم فيما يجب  
للميت بدليل أنه لو ادعى دين عليه أوله ، فان أحد الورثة  
يكون خصماً فيه ، واذ كان أحد الورثة خصماً فيه ، وأقام  
البينة على ذلك ، وجب أن تقبل بينته ، ويقضى بجميع ذلك  
إثراً ، الا أن هذا الحاضر خصم في قبض نصيبه وليس بخصم في  
قبض نصيب الفاعب فوجب أن يسلم نصيبه له ولا يتعرض لنصيب الفاعب  
ويترك في يد من في يده ، ولأنه يجوز أن يقدم الفاعب فيجهد المالك  
فيجب رده على صاحب اليد فوجب أن لا يتعرض لنصيبه .

- 
- (١) في النسخة (ع) (فصل) .  
(٢) أنظر أدب القاضى للخفاف مع شرح الصدر (٢٥٠/٣) .  
(٣) أنظر قول أبي يوسف ، ومحمد في الصدر السابق (٢٥٠/٣) .  
(٤) وقوله (من يد هذا) : أى من يدعيها لنفسه .

وجه قولهما : لأن أحد الورثة خصم فيما يجب للميت ، وعليه  
فوجب أن يقضى بالجميع ارثا ، والغائب انقاع عن حفظ ماله ،  
فوجب على القاضى أن يحتاط ، ويضعه على يد عدل لجواز أن  
يموت هذا القاضى ، أو يمرض ، ويجهد صاحب اليد البينة فيحتاج  
الغائب إذا حضر الى إعادة البينة ، فوجب أن يحتاط وينزع من  
يده ، ويوضع على يد عدل ، احتياطا لحق الغائب . (١)

---

(١) هذا التوجيه الذى وجه به الناصحى أقوال الأئمة الثلاثة

فى غاية الدقة والوضوح .

(١) سأَلِيَّة  
مَمَمَمَم

دار في يد رجل أقام آخر البينة أنها لأبيه مات وتركها ميراثاً له ، ولم يقم البينة على عدد الورثة ، لم يدفع إليه شيء لجواز أن يكون للميت وارث آخر .

فان لم يقم بينة على عدد الورثة احتاط القاضي فيه على قدر ما يرى ، ثم دفع إليه ، ولم يأخذ منه كفيلاً عند أبي حنيفة . (٢)  
(١١٥) وعندهما يؤخذ منه كفيل . (٣)

وجه قول أبي حنيفة : لأن الدفع وجب إليه بحق ، فلا يؤخذ منه كفيل (٤) ، وان كان من الجائز أن يظلم مستحق في باقى المال كما لو اشترى شيئاً ونقد الثمن ، فان المبيع يتسلم إليه ، ولا يؤخذ منه كفيل ، وان كان من الجائز أن يظلم له مستحق ، كذلك هذا .

---

(١) في النسخة (ع) ( فصل ) .

(٢) أنظر قول أبي حنيفة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٥٢/٣ ) .

(٣) أنظر قول أبي يوسف ، ومحمد في المصدر السابق ( ٢٥٢/٣ ) وستلاحظ أن المسألة ذكرت ونسبت الأقوال الا أن التوجيه الذي ذكره الناصحى ابتداءً من قوله : وجه قول أبي حنيفة لأن الدفع الى قوله ويأخذ منه كفيلاً لم يذكر في شرح أدب القاضي .

(٤) في النسختين (أ- ز) ، (ع) ( الكفيل ) .

وجه قولهما : لأنه يجوز أن يكون له وارث آخر <sup>مستحق</sup> غائب وقد انقطع عن حفظ ماله ، والقاضي نصب لحفظ أموال الغيب واليتامى ، فوجب أن يجعله في ثقة ، ويأخذ منه كفيلاً .

فان كان الذي أقام البينة على هذه الجملة <sup>(١)</sup> امرأة الميت <sup>يسلم</sup> اليها الربع عند أبي حنيفة أكثر أنصائها وهو قول محمد .  
وروى عن أبي حنيفة <sup>(٢)</sup> في رواية أخرى يدفع اليها أقل أنصائها ربع الثمن وهو قول أبي يوسف . <sup>(٣)</sup>

وقال الحسن بن زياد : يدفع اليها ربع التسع <sup>(٤)</sup> .

وجه قول أبي حنيفة : لأن ما يوجب استحقاق الأكر قد وجد ، وإنما يرد الى البعض للمزاومة ، ولم يحرف مزاحم فوجب أن يدفع اليها الأكر .

---

(١) أى على هذه المسألة امرأة الميت بأن كان الميت زوجاً والمدعيـة هى امرأته بخلاف المسألة السابقة المدعى والمدعى عليه كلاهما رجالان ، والارث بينهما بسبب النسب ، أما هذه المسألة التى عبر عنها المؤلف بقوله هذه الجملة فسبب الأرت هو الزوجية .

وراجع الصدر شرح أدب القاضي (٢٥٥/٣) .

(٢) فى الأصل أبو يوسف والصواب ما أثبتته .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢٥٥/٣) .

(٤) أنظر قول الحسن بن زياد فى الصدر السابق (٢٢٥/٣) وهى رواية رواها الطحاوى فى المذهب مع قول الحسن .

وجه ما يقول يدفع اليها ربع الثمن : لأن السبب الذي توث  
المرأة به منقطع في الحال ، لأن الزوجية مرتفعة بالموت فالأقل  
متيقن ، وما زاد عليه مشكوك فيه ، فلا يدفع اليها بالشك  
وليس كذلك النسب ، لأنه لم يرتفع بالموت فما يستحق (١٥/ب) به  
موجود في الحالين جميعاً قبل الموت وبعده ، وقد تيقنا وجود  
الأكثر وشكنا في السقوط فلا يسقط بالشك .

وجه قول ابن زياد : أنه يجوز (١) أن تكون المسألة عائلية (٢)  
وهي أن يموت الرجل ويخلف ابنتين ، وأبوين ، وأربع نسوة  
فيكون للواحدة ربع التسع فيدفع اليها هذا القدر . (٣)

- 
- (١) قوله (يجوز) سقط من النسختين (أ-ز) ، (ع) .  
(٢) المول في اللغة : الميل إلى الجور والرفع .  
وهي الشرع : زيادة السهام على الفريضة فتحول المسألة إلى  
سهام الفريضة فيدخل النقصان عليهم بقدر حصصهم .  
أنظر المحجم الوسيط (٢/٦٢٧) ، والتصريفات للجرجاني  
ص ١٥٩ ، وطلبة الطلبة ص ١٧٠-١٧١ .  
(٣) وتفصيل المسألة كالآتي : للأبوين : السدسان وهو ثمانية  
من أصل المسألة أربعة وعشرون ، وللبننتين الثلثان وهو ستة  
عشر من أربعة وعشرين ، وللنسوة الثمن وهو ثلاثة ، فعالست  
الفريضة إلى سبعة وعشرين ، وثلاثة من سبعة وعشرين تكون  
تسعها ، وهذه الثلاثة تقسم بين أربع نسوة ، فيكون لكل  
واحدة ربع التسع ، كما قال المؤلف .  
أنظر المصدر شرح أدب القاضي للخشاف (٣/٣٥٦) .

(١) سألته  
مممم

فان خَلَفَ الميت امرأة حبلَى وورثة ، وأراد الورثة أخذ

حقوقهم ، وقف للحمل نصيب ابن عند أبي يوسف . (٢)

وقال الحسن : يوقف نصيب ابنين . (٣)

وجه قول أبي يوسف : لأن النساء في العادة يلدن ولدًا

واحدًا فيوقف نصيب ابن واحد .

وجه قول الحسن : لأن المرأة قد تلد ولدين في

بطن واحد ، والوقف للاحتياط فوجب أن يوقف نصيب ابنين

احتياطًا .

وإن كان هذا زوجًا دفع إليه عند أبي حنيفة النصف (٤) ،

وعند أبي يوسف الربع (٥) وقد بينا وجهه .

- 
- (١) قوله ( مسألة ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .
- (٢) أنظر قول أبي يوسف في الجصاص الورقة ( ١ / ٩٧ ) وذكر أن قول الامام أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف . وأنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٥٦ / ٣ ) ، وذكر أن أبا يوسف له رواية أخرى أنه يوقف نصيب ابنين كقول محمد بن الحسن .
- (٣) أنظر قول الحسن بن زياد في شرح الجصاص الورقة ( ١ / ٩٧ ) وقال : ( وهو قول محمد ) .
- (٤) أنظر قول الامام أبو حنيفة في الصدر شرح أدب القاضي للخفاف ( ٢٥٧ / ٣ ) وذكر قولى : أبي يوسف ، ومحمد مع قول أبي حنيفة . وأنظر شرح الجصاص الورقة ( ٩٧ / ب ) .
- (٥) أنظر قول أبي يوسف في الصادر السابقة .

(١)  
سألة  
مم

وان أقام الوارث البينة أن هذه (١) الدار كانت لأبيه  
ولم يشهدوا أن أباه مات وتركها ميراثاً لم يحكم به عند أبي حنيفة  
وعند أبي يوسف يحكم به ميراثاً بين ورثة الأب .  
وجه قول أبي حنيفة : لأنهم شهدوا بيد عريف زوالها فصار  
كما لو شهدوا بملك عرف زواله فلم يقبل ، كذلك هذا .  
وجه قول أبي يوسف : لأنهم أثبتوا اليد في الدار لسأب  
فوجب أن يستدام ذلك اليد الى وقت الموت اذا لم يعلم زواله  
فصار كما لو شهدوا أن أباه مات وكانت الدار في يده ، فانه  
يحكم بها للورثة ، كذلك هذا .  
وكذلك لو أقاموا البينة أن جددهم مات وتركها ميراثاً لم  
يحكم بها للجد ، ولأنهم حتى يجروا الميراث فيقولون مات  
جددهم فلان وتركها ميراثاً لفلان وهو ولده ، ثم مات وتركها  
ميراثاً لولده فلان . (٢)  
وقال أبو يوسف : أحكم للجد ثم لمن بعده . (٤)

- 
- (١) قوله (سألة) سقط من النسختين (أ- ز) زه (ع) .  
(٢) الهاء ساقطة من قوله (هذه) في النسختين (أ- ز) ، (ع) .  
(٣) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٥٨/٣) .  
(٤) أنظر قول أبي يوسف في شرح الجصاص الورقة (٩٧/ب) ،  
وراجع الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٥٨/٣) ولم يذكر  
توجيهها لقول الامام وصاحبه كما صنع الشيخ الناصح .

وجه قول أبي حنيفة : لأنهم شهدوا بيد عرف زوالها .  
ولأن المدعى يدعى الملك لنفسه ، والشهود شهدوا بالملك  
للغير فقد شهدوا بغير ما ادعى فلا يقبل .

وجه قول أبي يوسف : لأنهم لما شهدوا أن الجد مات وتركها  
مراثياً فقد اثبتوا اليد فيها للأب ، وما يكون في يد الأب فإنه  
بالموت ينتقل اليد فيه إلى الوارث ، فقد شهدوا بانتقال اليد  
فيها إلى الوارث على سبب يوجب نقل الملك فصاروا شاهدين  
بالملك له كما لو جروا الميراث .

وان شهدت البينة على اقرار الذى فى يده أنها دار جد هم  
جازت الشهادة وقضى للجد ثم لورثة الجد ثم لهم ، وهذا نفسى  
قولهم جميعاً . (١)

لأنهم نقلوا اقراره فصاركما لو سمع منه ، ولو سمع منه يقر فأنه  
يقضى به لهم كذلك هذا ، والمعنى فيه : أنه اقر بالملك (بغيره) فيه  
للغير وأخرج نفسه عن ذلك ، والاقرار معنى يوجب الحق بنفسه ،  
فاذا وجد ذلك وجب أن يقضى به للجد ثم لورثته .

---

(١) أنظر المسألة فى شرح الجصاص الورقة ( ٩٨ / ب ) ، وذكر  
المسألة الصدر الشهيد بعبارة أخرى تؤدى الى نفس المعنى  
أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٢٥٨ / ٣ ) .



(١)  
سأـلـة  
مـمـمـمـم

وإذا أقام رجل البينة أن أباه مات يوم كذا وترك هذا  
الشيء ميراثاً ، وأقامت المرأة البينة أنه تزوجها ذلك اليوم  
وأنه مات بعده ، قُلت بينة المرأة وحكم لها بالمهر والميراث (١) .  
لأن الابن لا يدعى بموت أبيه في ذلك اليوم حقاً (٢)  
فلم يكن خصماً في إقامة البينة ، فهذه بينة أقيمت من غير خصم  
فلا تقبل بينته ، والمرأة ادعت استحقاق المهر ، والميراث وثبته  
بالبينة فقبلت بينتها .

وان أقام الابن البينة أن أباه قتل يوم كذا ، وقضى بذلك  
ثم أقامت امرأة البينة أنه تزوجها بعد ذلك لم تقبل بينتها .  
لأن الابن ادعى أن أباه صار مقتولاً يوم كذا وله فيه حق  
فقبلنا بينته ، وقضينا بأنه صار مقتولاً في ذلك اليوم .

- 
- (١) قوله ( مسألة ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .  
(٢) أنظر المسألة بحمناها في أدب القاضي للخصاف مع شرح  
الصدر ( ٢٥٩ / ٣ ) .  
(٣) من قول المؤلف : ( لأن الابن لا يدعى بموت أبيه في ذلك  
اليوم حقاً ) ذكره الصدر الشهيد بمعناه ، ولكن عبارة  
المؤلف أدق وأدل على المراد ولك أن تراجع الصدر  
شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٥٩ / ٣ ) .

وفي القضاء بأنه صار مقولاً في ذلك اليوم قضاءً بأنه لم

يتزوج بعد ذلك ، فقد اقترن ببينتها ما يوجب ردها فردت . (١)

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٢٦٠ / ٣ )

فالمبارة تختلف والمعنى واحد .

فصل  
مممم

ولو أقامت امرأة البينة أنه تزوجها يوم النحر بمكة ، فقتضى  
بها ، ثم أقامت امرأة أخرى البينة أنه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان  
لم تقبل بينة المرأة الأخيرة . (١)

لأنها ادعت أنه تزوجها يوم النحر بمكة ، ولها فيها حق (١١٧/١)  
فقلنا بينتها وقضينا بأنه تزوجها يوم النحر بمكة ، وفي القضاء أنه  
تزوجها يوم النحر بمكة قضاء أنه لم يكن في ذلك اليوم بخراسان  
فقد اقترن بالبينة الثانية ما يوجب ردها فردت . (٢)

---

(١) انظر المسألة في أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر (٢٦٠/٣)

(٢) وقد علق الصدر بقوله : " لأن يوم النكاح يدخل تحت القضاء "

فاعتبر ذلك التاريخ فاذا ادعت المرأة بعد ذلك التاريخ

بتاريخ يخالف ذلك اليوم لم تقبل دعواها . "

راجع الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٦٠/٣ ) .

### فصل مهم

ولو أقام البينة أن هذا الشيء كان لأبيه وأنه مات وهو  
في يده حكم بذلك الشيء لهذا في قولهم جميعاً (١) .  
لأنهم شهدوا باليد للأب وما كان في يده وقت الموت فإنه  
بالموت تنتقل اليد فيه إلى الوارث فقد شهدوا بانتقال اليد فيه  
إلى الوارث ، والوارث على سبب يوجب نقل الملك فيه إليه  
فصاروا شاهدين بالملك له ، كما لو شهدوا بالبيع والتسليم .  
ولو شهدوا بذلك لرجل فقالوا : نشهد أن هذا الشيء  
كان في يد هذا منذ شهر ، أو منذ سنة كان باطلاً ، لأنهم  
شهدوا بيد عرف زوالها فصار كما لو شهدوا بملك عرف زواله  
وبالله التوفيق . (٢)

---

(١) أنظر المسألة في أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر (٣/٢٦١)

والتعليل الذي ذكره المؤلف بعد ذكره المسألة هنا لم  
يذكر في شرح أدب القاضي .  
الصدر

(٢) قوله : ( وبالله التوفيق ) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

٢٧ - باب : القاضى لمن يجوز قضاؤه ولمن لا يجوز قضاؤه (١)

إذا قضى القاضى للإمام الذى ولاه ، أو قضى عليه جاز (٢) .  
لما روى أن علياً رضى الله عنه وجد يَرْعَاً (٣) لرجل من قريش  
قتل يوم الجمل (٤) مع رجل فقال : هات الدرع فانها لرجل من  
قريش قتل يوم الجمل فقال الرجل : اشتريتها بأربعة آلاف درهم  
وقال : بينى وبينك شريح (١١٧/ب) فقال شريح لعلى رضى الله عنه (٥)  
بينتك ؟ ، فجاء بحديد (٦) الله بن جعفر ، ومولى لعلى ، وكان  
شريح اتهم المولى ، فلم يقبل شهادته ، فغضب على وأخذ

- 
- (١) قوله ( قضاؤه سقط من النسخة (ع) ) .  
(٢) ذكر الجصاص مسائل هذا الباب فى كتابه شرح أدب القاضى  
الورقة ( ٩٨ / ب ) وما بعدها .  
(٣) الدرع : هو قميص من حلقات من الحديد متشابكة يلبس  
وقاية من السلاح ، ويذكر ويؤنث ، أنظر المعجم الوسيط  
( ٢٨٠ / ١ ) .  
(٤) يوم الجمل : هو اليوم الذى حصل فيه القتال بين على  
وعائشة رضى الله عنهم .  
أنظر البداية والنهاية ( ٢٢٩ / ٧ - ٢٣٠ ) .  
(٥) قوله ( رضى الله عنه ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، (ع) .  
(٦) الباء فى قوله ( بحديد الله ) ساقطة من النسخة (ع) .

الدرع ، وقال للرجل : أَتَتَّعُ بِبِعْمِكَ <sup>(١)</sup> ، وعزل شريحاً عن القضاة  
ثم أعاده . <sup>(٢)</sup>

فيقال : إن صاحب الدرع طلحة <sup>(٣)</sup> بن عبيد الله .

(١) معنى قوله : اتبع بيعك أى عليك أن تطالب الشخص الذى باع عليك .

(٢) هذا الاثر رواه وكيع فى أخبار القضاة ( ٢٠٠ / ٢ ) وفيه أن

الرجل الذى أخذ الدرع كان يهودياً ، وأن شريحاً رد

شهادة ابنه وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى كتاب أدب

القاضى باب انصاف الخصمين ، ( ١٣٦ / ١٠ ) وفيه :

أن الرجل كان نصرانياً وليس فيه ذكر شهادة ابنه .

وقد رواه وكيع والبيهقى بلفظ غير اللفظ الذى أورده به المؤلف

هنا .

وقال الحافظ بن حجر فى تلخيص الحبير ( ١٩٤ / ٤ ) : " وذكره

ابن الجوزى فى الملل المتناهية ، وقال : لا يصح ، وقال

ابن عساكر اسناده مجهول " .

وذكره الجصاص فى شرح أدب القاضى الورقة ( ٩٨ / ب ) .

وذكره أبو ليلى فى الأحكام السلطانية ص ٦٦ / ٦٧ .

(٣) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو أبو محمد المدنى

التميمى أحد العشرة المشيرين بالجنة ، أستشهد يوم

الجملة سنة ٣٦ هـ ، له ترجمة فى :

الاستيعاب ( ٢١٩ / ٢ ) ، واسد الغاية ( ٤٦٧ / ٢ ) ،

والاصابة ( ٢٢٩ / ٢ ) ، والتقريب ( ٣٧٩ / ١ ) .

ففي الخبر دليل أن قضاء القاضي للامام الذي وُلِّه جَائِزٌ

لأن علياً لم يخاصم اليه الا وقضاؤه له وعليه جائز .

وفي الخبر دليل أيضاً أن للامام أن يقتض بمعلمه .

لما روى في الخبر أن علياً أخذ الدرع منه وقال له : **أَتَبِعَ**

**بِعَمَلِكَ .**

~~~~~

~~~~~

~~~~~

~~~~~

فصل  
مممم

ولو قضى القاضى لآخى نفسه ، أو لعمه ، أو لخاله ،  
أو لخالته ، أو لعمته ، جاز لأن شهادته لهؤلاء جائزة ، فيجوز  
قضاؤه لهم كالأجانب .

وكذلك قاضى القضاة إذا ولي رجلاً ثم خاصم الپي من ولاءه  
فقضى له أو عليه جاز ، لما ذكرنا فى الامام (١) .

ولو قضى القاضى لولده ، أو لولد ولده ، وان سفلوا ممن  
قبل الرجال والنساء ، وقضى لأبويه ، أو لأجداده ، أو لجداته  
من قبل أبيه وأمه وان بحدوا لم يجز قضاؤه .

وكذلك لو قضى لزوجته أو لمكاتبه ، أو لعبده (٢) ، لأنه

لا تجوز شهادته لهم فلم يجز قضاؤه لهم .

والمعنى فيه أن القضاء أمانة ، كما أن الشهادة أمانة فمسا

لحقت التهمة فيه لم يجز .

ولو قضى لأب امرأته أو لأمها وهما حيان جاز (٣) .

---

(١) أنظر المسألة فى أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر (٣/٢٦٥) .

وروضة القضاة (١/٢٢٧) ، والفتاوى الهندية (٣/٣١٩) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (٣/٢٦٧) ، وروضة

القضاة (١/٣٢٧) ، والفتاوى الهندية (٣/٣١٩) .

(٣) أنظر المسألة فى أدب القاضى مع شرح الصدر (٣/٢٦٧) فقد ذكر  
المسألة وحلل لها بتحليل غير تحليل المؤلف فقال : " لأنه لو شهد  
لها فى هذه الصورة لم يجز فكذا إذا قضى لها " .



(١/١١٨)

لأنه لا حق له في مالهما  $\times$  فهو بهذا القضاء لا يثبت لنفسه حقاً ، فجاز ، فان كانا ميتين لم يجر اذا كانت امرأته تسرت منه شيئاً ، لأنه بهذا القضاء يثبت لنفسه حقاً فلم يجر كما لو أثبت لنفسه ملكاً .

وانا قدّم الى القاضي من لا يجوز قضاؤه له مثل ابنه لم ينظر فيما بينه وبين خصمه .

فان نظر فحكم على ابنه جاز ، لأنه لو شهد عليه جاز

فاذا قضى عليه جاز ، وان حكم له لم يجر . (١)

لأنه لو شهد له لم يجر ، فلا يجوز قضاؤه له .

---

(١) أنظر المسألة في أدب القاضي للخصاف مع شن الصدر

( ٢٦٨/٣ )

وأنظر روضة القضاء للسبكي ( ٣٢٧/١ ) انه قال :

" يجوز قضاءه لكل من تجوز شهادته له " ، وراجع

المسألة في الفتاوى الهندية ( ٣١٩/٣ ) فانه قال : " فان

توجه القضاء على ابنه يقضى على ابنه ، وان توجه لابنائه

يتركها ويقول لهما اختصاصا الى غيرى " .

فصل  
متمم

وان شهد عند القاضي شاهدان فحكم بينهما <sup>(١)</sup> ، أولم يحكم ثم عزل ، ومات الشاهدان ، أو غابا فأراد المدعى أن يشهد المعزول على شهادتهما ، لا يبينفى له أن يفعل <sup>(٢)</sup> ، فان فعل لم ينفذ القضاء بشهادته <sup>(٣)</sup> .

لأن جواز الشهادة على الشهادة بالتحمل ، فان لم يحمله الشاهد الأول لم يكن له أن يحمله غيره ، فان فعل لا يصح الاشهاد ، ولا يجوز تنفيذ القضاء بها .

وان كان أقر عنده رجل فشهد القاضي عند الثاني بذلك الاقرار قيل وينفى له أن يشهد به <sup>(٤)</sup> .

لأنه ليس من شرط نقل الاقرار بالتحميل ، فاذا سمع اقراره جاز له أن يشهد به .

- 
- (١) قال في شرح أدب القاضي : " وان شهد عند القاضي شاهدان لرجل فحكم بشهادتهما . الخ " ، أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر الشهيد ( ٢٦٨/٣ ) .
- (٢) هكذا في جميع النسخ : ( لم يبينفى له أن يفعل ) ولعل صحة العبارة ( لا يبينفى له أن يفعل ) كما في شرح أدب القاضي ( ٢٦٨/٣ ) .
- (٣) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٦٨/٣ ) فقد عله بقوله : " لأن الفراء نائب عن الأصل " .
- (٤) أنظر المسألة في أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٢٦٩/٣ ) ولقد ذكرها بعبارة مطولة ، أما الناصحى فلقد هذب المسألة وبينها بأوضح أسلوب . وأنظر شرح الجماص الورقة ( ١٩/ب ) ، وروضة القضاة ( ٣٢٨/١ ) .

باب ما يكون فيه خصماً وما لا يكون

رجل ادعى داراً في يد رجل فقال المدعى عليه : هذه

(١) الدار لفلان أودعنيها ، أو أجرنيها ، أو أعارنيها ، أو رهنيها  
وأقام البينة عليه .

دفع الخصومة عن نفسه ، ولا خصومة للمدعى معه حتى يحضر [١١٨/ب]

الغائب (٢) ، لأنه يكون خصماً فيه بظاهر يده ، وقد ثبت ببينة  
أن اليد فيه لغيره فدفع الخصومة عن نفسه .

ويجوز أن تقبل بينته لما له (٣) فيه من الحق وهو دفع

الخصومة عن نفسه ، ويجوز أن تقبل بينته وإن لم يكن خصماً في اثبات  
الملك للغائب .

كما لو أقام البينة على عبد فلان وأن مولاه وكله بنقله إليه ، فانه

تقبل بينته وإن لم يكن خصماً في اثبات الملك للغائب ، كذلك هذا .

---

(١) في النسخة (أ-ز) ( أو أرهنيها ) .

(٢) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٧٠ / ٣ ) فقد ذكر

المسألة وقال الصدر الشهيد رحمه الله : " ان في المسألة خلافاً

فأبن أبي ليلى يقول تندفع الخصومة بدون البينة ، وقال

ابن شبرمة لا تندفع الخصومة منه وإن أقام البينة " .

وراجع المسألة في الجامع الكبير في كتاب الدعوى ( ١٠٩ / ١١٠ )

كما أحال اليد الصدر .

(٣) قوله ( له ) سقط من النسخة (ع) .

ولو أقام البينة <sup>(١)</sup> أن المدعى أقر أنها لفلان الضائب ، وقال هو أودعها فلان .

فلا خصومة بينهما حتى يحضر الضائب <sup>(٢)</sup> .

لأنهما تصادقا على أن اليد فيه لغيره فلم يكن بينهما خصومة كما لو تصادقا أن الملك فيه لغيره .

ولو قال : لا بينة لي فاستحلفه ما يحلم أن فلانا أودعني ، حلفه على ذلك ، لأنه لو أقر به جاز ، وبيراً هو عن الخصومة فإذا جحد جاز أن يستحلف عليه ، دليله سائر الحقوق .

فإن حلف فالذي في يديه خصم ، لأنه لما حلف برى عن دعواه وصاحب اليد إنما يكون خصماً لظاهر يده ، وظاهر اليد له . فإذا أراد أن يحول الخصومة عن نفسه بقوله لم تقبل منه ، كما لو كان عليه دين فأراد أن يحيل على غيره لم يجز إلا برضا صاحب الحق ، كذلك هذا .

وإن نكل فلا خصومة بينهما حتى يحضر الضائب ، لأنه بالنكول مقر فلم يكن بينهما خصومة .

وكذلك لو أقام صاحب اليد البينة أنها لفلان سرقته (٢٧٥/١) منه أو انتزعت منه ، أو وصل إلى من قبل فلان وهو على ملكه فلا خصومة

---

(١) أي : ولو أقام المدعى عليه البينة . . الخ .

(٢) أنظر المسألة في أدب القاضي مع شن الصدر ( ٢٧٥ / ٣ ) .

بينهما حتى يحضر الغائب <sup>(١)</sup> ، لأنه يكون خصماً لظاهر يده  
وقد بين ببيئته أن اليد فيه لغيره فدفع الخصومة عن نفسه .  
وكذلك لو قال الشهود : دفعها فلان اليه وديعة ،  
أو خصبها هو أو سرق هذا من فلان فلا يدري هو لفلان أم لا ؟  
فلا خصومة بينهما <sup>(٢)</sup> ، لما ذكرنا أنه بين بينته أن اليد فيه  
لغيره ، فدفع الخصومة عن نفسه .

ولو أقام الهيئة أن الدار التي في يديه لفلان الغائب ولم يشهدوا  
على عارية ، ولا شيء مما ذكرنا لم يدفع الخصومة عن نفسه وهو

---

(١) أنظر السألة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٧٢ / ٣ ) .

(٢) هذه السألة ذكرها الخصاف في أدب القاضي ( ٢٧٤ / ٣ )

وفصلها الصدر الشهيد فقال : " لا تندفع الخصومة بينهما  
معللاً ذلك بأن المدعى يدعى على المدعى عليه فصلاً ،  
والمدعى عليه لم يحل بذلك الفعل على غيره فبقي خصماً  
له ، ولأن المدعى به في يد المدعى " .

وأقول : ان ما قاله الناصحى وحل به للسألة من أن المدعى  
عليه أثبت بالشهود أن ما يملكه ويطالبه به المدعى هو ملك  
للغير ، فانه قد دفع الخصومة عن نفسه ، ولم يمسد  
لذلك المدعى الحق في مطالبته ، وليس شرطاً كما قال  
الصدر أن يحيل المدعى عليه الملك على غيره .

خصم<sup>(١)</sup> ، لأنه ثبت الملك فيه للغائب ، وهو ليس بخصم عنه ،  
فلا تقبل : بينته ، وإنما يكون خصماً فيه لظاهر يده ، وتقيست  
اليـد فيه له ، وكان خصماً لمن يدعيه .

ولو قال المشتري : اشتريته من فلان الغائب ، وقال  
صاحب اليد : أودعني ذلك الذي يدعى الشراء من قبله ، فلا  
خصومة بينهما .

لأنهما اتفقا على أن اليد فيه لخيره ، فلا يكون بينهما  
خصومة ، إلا أن يقيم المشتري البينة أن البائع وكله يقبض ذلك من  
هذا الذي في يديه فيكون له قبضه منه ، لأنه ادعى حق القبض  
لنفسه وثبته بالبينة فقبلت بينته فوجب أن يسلم اليه .

( ١١٩ / ب )  
ولو أقام المدعى البينة أنها دابته غصبت منه ، أو سرقت  
وأقام صاحب اليد البينة على الوديعة لم يدفع الخصومة عن نفسه فسوى  
السرقه ، ودفع في الغصب عند أبي حنيفة .

وقال محمد : لا خصومة بينهما . ( ٢ )

وجه قول أبي حنيفة في السرقة : أن الشيء لما ظهر فسوى  
يده فالظاهر أنه هو السارق فصارت تجهيل الشاهد السارق لسدره

---

( ١ ) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للشافع ( ٢٧٣ / ٣ - ٢٧٤ )

فالمؤلف ذكر المسألة واضحة وعلل لها .

( ٢ ) أنظر المسألة في شرح الجصاص الورقة ( ١٩ / أ ) .

الحد ، وهو مندوب اليه ، فجعل كأنه شهد أن هذا هو السارق ولو شهد بهذا فانه يكون خصماً ، كذلك هذا ، وليس كذلك الخصب ، لأن تجهيل الغاصب يؤدي الى ابطال حقه ، لأنه ما لم يبين لا يحكم به له وهو مندوب اليه ، فلا يقبل بينته ، وصاحب اليد بين بينته أن اليد فيه لغيره فدفع الخصومة عن نفسه .

وجه قول محمد : لأن هذه شهادة على مجهول فلا تقبل

وصاحب اليد بين بينته أن اليد فيه لغيره فدفع الخصومة عن نفسه .

فان قال الشاهدان : أودعه رجل لا نعرفه ولم يدفع الخصومة

عن نفسه (١) .

لأنهما يشتان أن اليد فيه للمجهول ، فلا يقبل قولهما ،

فبقي ظاهر اليد فيه فكان خصماً .

فان قالوا : نعرفه بوجهه ولا نسميه باسمه دفع الخصومة

(٢)

عن نفسه عند أبي حنيفة ، وعند محمد لا يدفع .

وجه قول أبي حنيفة في ذلك : لأنهم شهدوا باليد فيه

لغيره وهو معروف عندهم ، فجاز أن يقبل ، وان كان القاضي  
(١/١٢٠)

لا يعرفه كما لو شهدوا لحاضر وأشاروا اليه ، والقاضي لا يعرفه

فانه يقبل ، كذلك هذا .

---

(١) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر (٢٧٥/٣) .

(٢) أنظر قول أبي حنيفة ، ومحمد في المصدر السابق (٢٧٥/٣) .

وجه قول محمد : لأن تصريف الغائب بالنسبة كما أن تصريف

الحاضر بالاشارة .

(١) ولو كان حاضراً ، ولم يشيروا اليه لم تقبل ، ولا تدفع هذه

الخصومة عن نفسه ، كذلك هذا .

وقال أبو يوسف في الجملة : اذا اتهمته جملته خصماً ، لأن

الرجل قد يكون خصماً فيظهر أن اليد فيه (٢) لغيره ، ليدفع

الخصومة عن نفسه ، وتكون اليد في الحقيقة له ، فلذلك جعله خصماً .

(٣) قال القاضي : ورأيت عن زفر في بعض المواضع أنه قال :

ان اقام البينة على وكالة قديمة فانه يقبل ذلك ولا خصومة بينه وبين

المدعى .

وان قامت البينة على وكالة حديثة لم تقبل ، ويجعله خصماً

وهذا يرجع الى معنى قول أبي يوسف أنه اذا اتهم فانه يكون خصماً .

ولو قال أودعني رجل لا أعرفه وقال الشهود أودعه فلان ، لم

ينتفع بشهادتهم ، لأنه لم توافق الشهادة الدعوى فلا تقبل بينته . (٤)

---

(١) في النسخة (ع) (لم) .

(٢) قوله (فيه) سقط من النسخة (ع) .

(٣) هو : زفر الهذيل بن قيس البصرى الصبرى صاب الامام ولسد

سنة عشر ومائة وكان ثقة مأمونا توفى بالبصرة سنة ١٥٨ هـ - له

ترجمة في : الجرح والتعديل (٦٠٨/٣) ، وميزان الاعتدال

(٢٣/٢) ، والجواهر الضبية (٢٠٩/٢) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للمصنف (٢٧٦/٣) .



فصل  
متمم

وإذا اشترى الرجل داراً شراءً فاسداً وقبضها ، كان  
خصماً لمن يدعيها . (١)

لأن الشراء الفاسد إذا اتصل به القبض يوجب الطك  
فإذا قبضها فالشيء في يده وهو يصكه لنفسه ، فكان خصماً لمن  
يدّعيه ، فإذا استحقّ عليه رجع على البائع بما نفذه من الثمن  
لأن الصبيح لم يسلم له فرجع بالثمن عليه (٢) وبالله التوفيق . (٣)

---

(١) أنظر هذه المسألة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف

• ( ٢٧٧ / ٣ )

(٢) قوله ( عليه ) سقط من النسخة (ع) .

(٣) قوله ( وبالله التوفيق ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، (ع) .

(١)  
٢٩ - [باب] (١٢٠/ب) كتاب القاضي الى القاضي

- وكتاب القاضي الى القاضي جاز .
- لما روى عن ابراهيم <sup>(٢)</sup> أنه كان يجيز كتاب القاضي الى  
القاضي . <sup>(٣)</sup>
- وروى عن سَرَّار <sup>(٤)</sup> أنه قال : أوردت على الحسن كتاباً من  
قاضي فأجازه بخير بينة .
- وعن الشعبي أنه كان يجيز كتاب القاضي الى القاضي . <sup>(٥)</sup>
- إذا سأل الرجل القاضي أن يقبل بينته على رجل في بلد  
آخر ليكتب له كتاباً الى قاضي ذلك البلد . <sup>(٦)</sup>

- 
- (١) قوله ( باب ) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين
- (أ - ز) ، (ع) .
- (٢) هو ابراهيم النخعي سبقت ترجمته ص ٢٣٢
- (٣) أنظر مسألة كتاب القاضي الى القاضي في المراجع الآتية :
- شرح الجصاص الورقة ( ٩٩ / ب ) وما بعدها ، المختصر الورقة  
( ٢٨ / أ ) ، والمبسوط ( ٩٥ / ١٦ ) ، حاشية ابن عابدين  
( ٤٣٢ / ٥ ) ، شرح كنز الدقائق ( ٤ / ١٨٢ - ١٨٥ ) .
- (٤) سبقت ترجمته أنظر ص
- (٥) أنظر قوله في أخبار القضاة ( ٤١٦ / ٢ ) ، وأنظره في الصدر شرح  
أدب القاضي ( ٢٧٧ / ٣ ) .
- (٦) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخفاف ( ٣ / ٢٨٢ ) .

فإن القاضي يسمع من شهوده لما بينا من الأخبار ، ولأن  
القاضي يسمعه للنقل لا للقضاء ، فجاز أن يسمع من غير حضور  
المدعى عليه .

دليله الشهادة على الشهادة ، لما كان يسمعها للنقل جاز  
مع غيبة المدعى عليه ، كذلك هذا .

فإن عرف الرجل الذي يريد التثاب ونسبه والا سأل الشهود  
عن اسمه ونسبه الى جده ، لأنه يجوز أن يسمى باسم الغير ليستحق  
به حق الغير فوجب أن يسأل عن اسمه ليؤمن من هذا المعنى ،  
وإن كان يعرفه لا يسأل ، لأنه أمن هذا المعنى فلا يسأل  
ويكتب حلته (١) ، لأنه أوثق فكان أولى .

قال : وذكر في موضع آخر هو بالخيار ان شاء كتب  
وان شاء لم يكتب ، لأن الحلية توافق الحلية فلا يقع بها التعريف  
فكان بالاختيار ان شاء كتب للاحتياط ، وان شاء لم يكتب ، وليس  
كذلك الحرفة (٢) لأنه يقع بها التعريف .

---

(١) أنظر المسألة مفصلة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف

• (٢٨٤/٣)

• وراجع روضة القضاة ( ٣٣١ / ١ )

• والفتاوى الهندية ( ٣٨١ / ٣ )

(٢) أنظر شرح أدب القاضي ( ٢٨٢ / ٣ )

قال القاضي : فان ذكر المدعى أن من مذهب ( ٢١ / أ ) للمكتوب اليه

أن لا يقبل الكتاب الا بعد كتبه الحلية ، فانه يكتب حليته لأنسه  
أوثق ، ويسأل الشهود عن نسب المدعى عليه وقبيلته وهناعتهم  
ان لم يكن من العرب (١) ، لأن عليه أن يعرفه عند القاضي المكتوب  
اليه ، فوجب أن يسأل عنه كي يمكنه التحريف ، ويعرفه بنسبه السى  
أبيه وجده وما يتميز به عن غيره . (٢)

وانما قلنا أنه يجب تحريفه الى القاضي المكتوب اليه ، لأنسه  
يستعدى عليه ويحضره مجلس الحاكم ، فاذا لم يكن معروفاً لا يمكنه  
احضاره ، فوجب أن يعرفه .

قال : وذكر أبو علي البستي عن محمد أنه قال : لو أن واحدا

من أهل العراق تقدم الى قاضي الكوفة وقال : ضيعة لى بخراسان (٣)

---

(١) لأن العرب أصحاب خيرة ومعرفة بالانساب .

(٢) أنظر السألة فى الصدر شح أدب القاضي للخصاف ( ٢٨٤ / ٣ )

وراجع روضة القضاة ( ٣٣١ / ١ ) .

(٣) خراسان : بلاد واسعة أول حدودها ما يلي العراق

قضية جوين وبيهق ، وآخر حدودها ما يلي الهند  
طخارستان وقرزنة وسجستان وكرمان وليس ذلك منها ، انما  
هو أطراف حدودها .

هكذا قال ياقوت . أنظر معجم البلدان ( ٣٥٠ / ٢ ) .

وهين حدودها ، وقد غصبتها غاصب ولا أعرفه .

فانه يكتب به كتاباً الى قاضي مرو (١) ، فاذا أورد عليه الكتاب

فانه يقضى على من كانت الضيقة في يده ، وهذا يدل على أن

تسمية المدعى عليه ليس بشرط .

وان كان يُعزفُ بشيء فنسبوه الى ما يصرفه جاز لما بينا أنه

وجب تعريفه ، والتعريف يقع بما يتميز به عن غيره ، فاذا عرفوه

بشيء يتميز به عن غيره جاز .

قال أبو حنيفة : لا أكتب على غائب حتى ينسبوه الى أبيه

وجده (٢) لما بينا .

وان لم ينسبوه الى قبيلته جاز (٣)

وان لم ينسبوه الى أبيه وجده لم يجوز (٤) ، لأنه يشاركه (١٤١/ب) في

هذا الاسم غيره فلا يتميز به عن غيره فلم يجوز .

---

(١) شى أكبر مدينة في خراسان وبينها وبين نيسابور ثلاثون فرسخاً .

أنظر معجم البلدان ( ١١٢/٥ ) .

(٢) أنظر شرح أدب القاضي ( ٢٨٤/٣ ) ، وأنظر مختصر الطحاوى

ص ٣٣ ، والصسوط ( ٩٨/١٦ ) ، والفتاوى الهندية

( ٣٨٢/٣ ) ، وفتاوى قاضيخان ( ١٨١/٥ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٨٤/٣ ) .

(٤) أنظر روضة القضاة ( ٣٣١/١ ) قال : " وان لم يذكروا القبيلة

وذكروا الأب والجد قبل ذلك أيضا " ، وأنظر الفتاوى الهندية

( ٣٨٤/٣ ) ، فانه قال فيها : " فان كان أدنى القائل

والأفخاذ الذي يصرف بذلك فقد كفى بلا خلاف . . وان نسبه

الى . أعلى الافخاذ لا يكفى به . "

وان عرف الشهود بالعدالة كتب له بحقه .  
قال : معنى قوله كتب له بحقه ، يعنى بما جرى عنده ولا  
يحكم بالمال على الغائب<sup>(١)</sup> ، لأنه لا يقضى على الغائب ، وانما ينقل  
تلك الشهادة الى القاضى الثانى ، فوجب أن يكتب بذلك ، والقاضى  
أمين ثقة ، فاذا قال : هم عدول عندى ، اكتفى به القاضى  
المكتوب اليه ، وان لم يعرفهم يسأل عنهم ، لأنه يسممه للنقل  
لا للقضاء به ، فصار كالشهادة على الشهادة ، ثم على الشاهد  
الفرع أن يقول أشهدنى فلان وهو عدل كذلك على القاضى أن يقول هما  
عدلان ولا يمكنه الاخبار به الا بعد السؤال عنهم فوجب أن يسأل  
ويثبت أسماء الشهود الذين شهدوا عنده وأنسابهم وحلاهم  
ومواضعهم .

لأنه يجوز أن يكون عند المدعى عليه أو عند القاضى طمئن فى  
شهادتهم فوجب أن يعرفهم اليه<sup>(٢)</sup> ، والتصريف يقع بهذا ، ولأنه  
يسمعه للنقل ، فصار كالشهادة على الشهادة ، ثم على شاهد  
الفرع أن يسمى شهود الأصل كذلك هذا .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٢٩٣ / ٣ ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٠٥ / ٣ ) .

• وراجع روضة القضاة ( ١ / ٣٣١ - ٣٣٢ ) .

ويكتب أنه قد سأل عنهم فعدّوا عنده وعرفوا بخير ، لأنّسه  
كذا جرى فكذا يكتب .

ويقرأ الكتاب على الشهود الذين يشهدهم على الكتاب ويدفع  
اليهم نسخة تكون معهم ؛ ويختم الكتاب بحضرتهم ، ويشهدهم  
أن هذا كتابه الى فلان بن فلان قاضي بلد كذا وهذا خاتمه (أ/١٢٤)  
فيدفع الكتاب الى الطالب .

لأن عليهم أن يشهدوا أن هذا كتاب فلان قاضي بلد كذا وخاتمه  
فوجب أن يشهدهم عليه .

وان قرأ الكتاب عليهم ولا يحيطون بما فيه وليس نسخته معهم  
ولم يختم بحضرتهم لم يجز ذلك عند أبي حنيفة . (١)

وقال أبو يوسف : يجوز . (٢)

وقول محمد مثل قول أبي حنيفة . (٣)

وقال ابن أبي ليلى (٤) مثل قول أبي يوسف .

وجه قول أبي حنيفة (٥) : لأن الحكم يقع بما فيه مجهول عندهم

فلا تقبل شهادتهم عليه قال الله تعالى : ( . الا من شهد بالحق وهم يعلمون )

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٣/٢٨٧) ، والفتاوى الهندية

(٣/٣٨٣) .

(٢) أنظر الصادر السابقة .

(٣) أنظر الصادر السابقة وفتح القدير (٧/٢٨٩) .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٢٧ .

(٥) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٣/٢٨٧) فانه لم يذكر

توجيهها لقول الامام وصاحبيه كما فعل الناصحي وانما أحال على الجسوط .

وجه قول أبو يوسف : لأنهم يشهدون على الكتاب والختم  
وما فيه صار مضموراً بالختم فجاز أن تقبل شهادتهم .  
وان كان ما فيه مجهولاً عندهم كذلك هذا . .  
وقال أبو يوسف : يقبل ذلك <sup>(١)</sup> ، وان لم يقرأ عليهم ولم  
يشهدوا بما فيه بعد أن شهدوا أن هذا كتابه وخاتمه ويقبله القاضي  
الثاني .

ألا ترى أن الخلفاء كانوا ينفذون كتب القضاة بغير بينة <sup>(٢)</sup>  
وان كتب القاضي من فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا ، ولم يكتب  
اسم المكتوب اليه قبله المكتوب اليه <sup>(٣)</sup> ، لأنه عرفه بالاضافة الى  
أبيه وجده ولو نسه الى أبيه وجده قيل ، كذلك هذا . .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٨٨/٣) .

(٢) هذا التحليل لم يذكر في شرح أدب القاضي (٢٨٨/٣) وانما  
ذكره في روضة القضاة ، وزاد عليه فقال : قال أبو يوسف : أنفذ  
كتب الخلفاء بغير بينة ، وينفذ الخلفاء كتب القضاة بغير  
بينة .

(٣) هذه مسألة خلافية : فالامام أبو حنيفة ، ومحمد قالا : لا يقبله  
الا معنونا بأن يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان ، وهذا  
قول أبي يوسف الأول وما ذكره المؤلف هو قول أبي يوسف الآخر .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢٨٨/٣) .

وروضة القضاة (٣٣٣/١) .

والفتاوى الهندية (٣٨٤/٣) .



وكذلك لو كتب من فلان بن فلان الى من يحمل اليه كتابي  
هذا من قضاة المسلمين وحكامهم وأشهد عليه ، فانه من يرد عليه  
قبله اذا كان تاريخ الكتاب بعد ولايته .

قال ( ١٢٤٠/ب ) القاضي : ذكر ابن كاس النخعي :

أن هذا رواية الكوفيين عن أبي حنيفة أنه قال : لا يقبل اذا لم يكتب  
اسم المكتوب اليه .

وقال زفر : استحسنت أن أجيئه . (١)

وجه ما ذكر في الكتاب : لأن كتاب القاضي حجة ولا يختلف

باختلاف القضاة ، فصار كالشهادة على الشهادة .

ثم بيان القاضي الذي يشهد عنده ليس بشرط ، كذلك

هذا .

ولأنه بالكتاب مُخَاطَبٌ له وخطاب المجهول جائز ، بدليل

أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا ونهانا عن أشياء وكنا مجهولين .

وجه ما قال : أنه لا يجوز لأن المكتوب اليه مجهول ، وانما

كان مجهولاً لم يجز ، ويجب أن يكون تاريخ الكتاب بعد ولايته

لأنه بالكتاب مُخَاطَبٌ له ، فانما لم يكن هو قاضياً وقت (٢) كتب

الكتاب لم يكن هو المكتوب اليه فلا يقبله .

---

(١) لم يذكر قول زفر الصدر في شرح أدب القاضي ، وانما عثرت عليه

في الفتاوى الهندية (٣/٣٨٣) وهو قول أبي يوسف أيضا .

(٢) قوله ( وقت ) كتب بدل منه في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع )

( وقد ) وهو خطأ .

وكل حق يدعيه قَبْلَ أحد من خصم ، أو قرض ، أو وديعة  
أو مضاربة ، أو عقار .

أو امرأة ادعت على رجل أو رجل ادعى على امرأة نكاحاً  
أو امرأة ادعت على زوجها طلاقاً .

فإن القاضى إذا ثبت ذلك عنده كتب لصاحبه (١) .

لأن كتاب القاضى أقيم مقام الخبر ، وهذه الأشياء يجوز  
استيفائها بما يقوم مقام الخبر .

بدليل أنه يجوز بالشهادة على الشهادة ، وشهادة النساء مع  
الرجال ، فجاز أن يكتب فى هذه الأشياء ، وكذلك الوكالات  
والوصية يقل ( ١٢٣ / ١ ) فيه كتاب القاضى لما ذكرنا .  
وإن ادعى عهداً ، أو أمة أو عرضاً من العروض ما ينقل  
ويحصل فى يد رجل (٢) .

---

(١) أنظر المسألة فى شرح أدب القاضى ( ٢٨٩ / ٣ ) .

• وأنظر شرح الخصاص الورقة ( ١٠١ / ب ) .

• وراجع روضة القضاة ( ٣٣٣ / ١ ) .

• والفتاوى الهندية ( ٣٨١ / ٣ ) .

(٢) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٩٠ / ٣ ) .

• وراجع المسألة فى فتح القدير ( ٢٨٨ / ٧ ) .

فان أبا حنيفة قال : لا أكتب فوشىء من هذا (١) .  
وقال أبو يوسف : أكتب في العبد ، ولا أكتب في الأمة . (٢)  
وانما يكتب في العبد اذا سماه الشهود ، وحلوه ووصفوه  
فيكتب بذلك الى ذلك القاضي .

فاذا ورد الكتاب على القاضي المكتوب اليه ختم فوعنق العبد  
ثم يدفعه الى الذي جاء بالكتاب ، ويأخذ منه كفيلاً بالعبد حتى  
يصل العبد الى القاضي الذي كتب الكتاب فيشهد الشهود على  
العبد بعينه ، ثم يكتب كتاباً آخر الى القاضي المكتوب اليه ، فيحكم  
بالعبد للدالب ، ويبرىء كفيله .

قال القاضي : ذكر أبو علي بن موسى عن الحسن بن مالك  
وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال : لا أكتب في العبد ، والأمة .

---

(١) ، (٢) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٢٩٠ / ٣ )  
وذكر قولى محمد وأبى يوسف الأول مع قول أبى حنيفة  
وهذا سيشير اليه المؤلف قريباً نقلاً عن أبى على وعن  
أبى يوسف روايتان فى المسألة .  
وراجع روضة القضاة ( ٣٨١ / ٣ ) ، والفتاوى الهندية  
فلقد ذكر الروايتين عن أبى يوسف ( ٣٨١ / ٣ ) .  
وأنظر تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ( ١٨٣ / ٤ ) .

وقال أبو يوسف : أكتب فيهما جميعاً .

فإذا حصل عن أبي يوسف روايتان في الأمة :

في رواية الخفاف <sup>(١)</sup> قال : لا أكتب في الأمة .

وفي رواية الحسن بن مالك : قال : يكتب فيهما <sup>(٢)</sup> أيضاً .

قال أبو حنيفة لأبي يوسف : رأيت لو أن انساناً فاسقاً جاء

فادعى جارية حسناً في يد رجل ، أكتت انتزعتها من يد مولاها <sup>(٣)</sup>

وأسلمتها إليه وهو يخلو بها في الذهب والمجوهر ويجوز أنه اذا

وصل ( ١٢٣ / ب ) الى القاضي الذي كتب اليه لا يشهد للشهود

على عينها <sup>(٤)</sup> وهذا قبيح . <sup>(٥)</sup>

---

(١) تقدمت الاشارة الى موضع رواية الخفاف عن أبي يوسف . أنظر

التعليق رقم ( ٢٠١ ) في ص ٦١٥

(٢) أي يكتب في العبد ، والأمة .

(٣) الرء ساقطة في قوله ( رجل ) من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٤) قلت : وهذه الرواية التي أوردتها الناصحى مؤلف الكتاب وهو

قوله : " قال أبو حنيفة لأبي يوسف : رأيت لو أن انساناً فاسقاً

.. ألخ " ذكرها الصدر الشهيد في شرح أدب القاضي ونسب

القول الى أبي يوسف وأنه هو الذي قال لأبي حنيفة رأيت

لو كانت جارية جميلة أكتت تدفعها الى الطالب .

وأقول : ان هذا خطأ وقع فيه الصدر رحمه الله لأنه لا يتفق مع

قول أبي حنيفة رحمه الله ، فان أبا حنيفة يقول : لا أكتب فسى

قال القاضي : كنا لا نعرف لهذا جواباً حتى حكى عن  
أبي يوسف في بعض المواضع أنه لو كانت الحالة هذه فإني أكتف  
المدعى أن يأتي برجل ثقة أمين أسلمها إليه ليذهب معها ويحول  
بينه وبينها ..

---

== العبد والأمة كما ذكر المؤلف الناصح نقلاً عن أبي علي  
ابن موسى ، أنظر ص ٦١٥ ، وراجع الصدر شرح أدب القاضي  
للخفاف ( ٢٩١/٣ - ٢٩٢ ) .

وقال الجصاص : " وان ادعى عبداً أو أمة أو دابة أو  
عرضاً من العروض مما ينقل ويحول في يد رجل فان أباحنيفة  
رضي الله عنه قال : لا أكتب في شيء من هذا ، قال الشيخ :  
وهو قول محمد ، وقال أبو يوسف : ان ادعى عبداً فسي  
يدي رجل وأقام بينة عنده فسموه وحلوه ووصفوه فان القاضي  
ينهى له أن يكتب له الى القاضي . "

أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ١٠٢/ب ) .  
وراجع في مسألة كتاب القاضي في العبد والأمة مختصر الطحاوي  
شرح كنز الدقائق  
ص ٣٣١ ، وتبيين الحقائق ( ١٨٢/٤ ) ، والفتاوى الهندية  
( ٣٨١/٣ ) .

(٥) يمدولي لوأن المؤلف عبر بغير هذه العبارة وهي قوله  
( قبح ) لكان أفضل ، ولكن هذا أسلوبه وخاصة في  
كتابه مختصر وفقى دلال والخفاف

وجه قول أبي حنيفة : لأن الحلية توافق الحلية والاسم  
يوافق الاسم ، ولا يقع به التصريف ، ولا يتميز به عن غيره فوجب أن  
لا يكتب كما لو كان مجهولاً ، ولأن الشهادة على الضقول لا تقبل  
الا بعد احضاره .

وهنا يمكن احضاره فوجب أن لا تقبل البيئته عليه . (١)

وجه قول أبي يوسف : لأن الحلية مما يقع به التصريف  
وصار معلوماً عند القاضي فجاز أن يكتب فيه ، كما لو ادعى داراً وبين  
حدودها .

وأما الأمة فانها بضع ، والأبضاع ما يحْتَاطُ عليها (٢) فلا  
يكتب فيه احتياطاً .

وانما قلنا أنه يكتب كتاباً آخر الى القاضي المكتوب اليه فيحكم  
بالعبد للطالب . لأننا لو قضينا بتلك البيئته لكان ذلك قضاءً على  
الغائب بالبيئته وهذا لا يجوز عندنا . (٣)

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٣/٢٩٢-٢٩٤) وقارن

فانه لم يذكر هذا التوجيه الذي وجه به المؤلف رأى أبي حنيفة .

(٢) وهذا وجه رواية أبي يوسف الثانية التي يقول فيها : لا يكتب  
في الأمة .

(٣) أنظر شرح أدب القاضي (٣/٢٩٠) ويقصد بقوله عندنا المذهب

الحنفي . فان الحنفية لا يقولون بجواز القضاء على الغائب وتقدمت  
هذه المسألة والخلاف فيها أنظر

وان قال الطالب للقاضي : ضاع الكتاب الذي كتبت فاكتب لي كتاباً آخر ، كتب له آخر بذلك ، وأعلم القاضي المكتوب اليه أنه كتب له كتاباً آخر فذكر أنه ضاع .

لأن ما يوجب الكتابة قد وجد ( ١٢٤ / أ ) وهو اقامة البينة ، فوجب <sup>(١)</sup> أن يكتب كما لو لم يكتب أصلاً ويبين فيه <sup>(٢)</sup> .  
لأنه يجوز أن يأتي بالكتاب الأول الى القاضي المكتوب اليه فيستحق به الحق عليه ثم يأتي بالكتاب الثاني فيستحق به حقاً آخر ، فوجب أن يحترز عن هذا ، ويبين فيه .

وان انتقل المطلوب الى بلد آخر فسأل أن يكتب له كتاباً آخر الى قاضي ذلك البلد فعل <sup>(٣)</sup> .

لأن ما يوجب الكتابة [به] <sup>(٤)</sup> قد وجد وهو اقامة البينة فوجب أن يكتب .

---

(١) في النسخة الأصل قال ( فوجب ألا يكتب ) فزاد كلمة ( الا ) وهي لا توجد في جميع النسخ عدا الأصل ، ولكن وجودها يخل بالمعنى لأن القاضي يكتب له كتاباً آخر حينما يدعى الطالب أن الكتاب الأول ضاع . أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاض <sup>ص</sup> للخصاف ( ٢٩٢ / ٣ ) ، وروضة القضاة ( ٣٣٥ / ١ ) .  
الا أني وجدت تفصيلاً للمسألة في الفتاوى الهندية وهو أن القاض <sup>ص</sup> اذا كان يتهم الطالب فلا يكتب له كتاباً آخر وان كان لا يتهمه يكتب له وهذا في نظري أوجه .

(٢) أنه ضاع الكتاب الأول ليهطل مفعوله .

(٣) أنظر المسألة في : أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٢٩٢ / ٣ ) .

وروضة القضاة ( ٣٣٥ / ١ ) ، والفتاوى الهندية ( ٣٦٢ / ٣ ) .

(٤) قوله ( به ) سقط من النسخة الاصل واثباته من النسختين

( أ - ز ) ، ( ع ) .

فان كتب له ثم قدم المطلوب الى بلد القاضى الذى كتب  
لم يقض عليه حتى تعاد الشهادة عليه بحضوره .  
لأنه لو قضى به لكان قاضياً بينة سمعت على الغائب وهذا  
لا يجوز (١) .

واذا ثبت عند القاضى عدد ورثة الميت ، أو نسب واحد للميت  
ميت كتب له بذلك ، لأن كتاب القاضى أقيم مقام الخير ، وهذا  
ما يجوز اثباته بالشهادة على الشهادة .

وشهادة النساء مع الرجال ، فجاز أن يكتب فيه كالأموال (٢) .  
وكذلك لو أقام البينة أنه ابن فلان الغائب أقر به ، أو أنه  
تزوج أمى وولدت على فراشه ونسب اليه فانه يكتب اليه بذلك لما بينا (٣) .  
وكذلك يكتب بالدم الخطأ ، والجراح ، الخطأ الذى يجب  
به المال ، لما بينا (٤) .

---

(١) أنظر السألة فى الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٢٩٣/٣ )

وروضة القضاة ( ٣٣٥/١ ) ، والفتاوى الهندية ( ٣٩٢/٣ ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٩٢/٣ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٩٤/٣ ) ، والفتاوى الهندية

( ٢٨١/٣ ) .

(٤) أنظر الصدر السابق ( ٢٩٤/٣ ) ، وروضة القضاة ( ٣٥٥/١ ) .



فصل  
مممم

وإذا شهد عنده رجل واحد وامرأة ، أو شهادة (١٢٤/ب) .  
على شهادة كتب به إذا سئل عن ذلك ، ويكلفه المكتوب اليه  
أن يأتي بتتام الشهادة ، لأن للمدعى فيه حقاً وهو أنه يجوز  
أن أحد شاهديه ههنا ، والشاهد الثاني في ذلك البلد ، وإذا  
كان فيه حق وجب أن يثبت ذلك . (١)

وإذا ادعى داراً في يدي رجل في بلد آخر ، وأقام البينة  
على حدود الدار ، كتب به ، لأن تعريف الدار بالتحديد  
وتمييزه عن غيرها فصارت معلومة عند القاضي ، وإذا صارت معلومة  
وجب (٢) أن يقضى فيه بحلمه .

فانه يجوز أن يكتب بذلك وينفذه المكتوب اليه ، لأن القاضي  
ثقة أمين فإذا أخبر بشيء جاز أن ينفذ الثاني . (٣)

---

(١) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٩٥/٣)

وروضة القضاة (٣٣٦/١) .

(٢) في جميع النسخ بعد قوله (وجب) زيادة قوله (أن يحولته) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢٩٥/٣) وذكر الخصاف

أنه إذا ذكر حدين فلا يكفي ، وأنظر روضة القضاة (٣٣٥/١) ،

وأنظر الفتاوى الهندية (٢٨١/٣) .

فصل  
متممم

وإذا ادعى أن فلاناً من بلد كذا سرق ابنه ، وأقام

البينة عليه ، كتب القاضي به عند أبي يوسف (١) .

وعند أبي حنيفة : لا يكتب (٢) ، وقد بينا (٣) .

---

(١) أنظر قول أبي يوسف في روضة القضاة ( ٣٣٦/١ ) .

• وراجع الفتاوى الهندية ( ٣٨٢/٣ ) .

(٢) أنظر قول أبي حنيفة في الصدرين السابقين وهو قول محمد

أيضا ، وأنظر تفصيل المسألة في الفتاوى الهندية ( ٣٨٢/٣ )

• وفتاوى قاضيخان ( ١٨٦/٥ ) .

(٣) تقدمت هذه المسألة مع مسألة المبد ، والأمة أنظر ص ٦١٥-٦١٦

## فصل

م م م م م

وإذا استحق عهداً ، أو أمة من يد رجل فقال المُسْتَحِقُّ

عليه اشتريته من فلان الغائب وشهودى ههنا .

(١)

فان القاضى يسمع من شهوده ويكتب له عتى يرجع بالثمن .

لأنه ادعى رجوع الثمن عليه وثبته بالبينة ثبت ، فوجب أن

يكتب .

وكذلك لو كانت الجارية أقرت بالرق للذى فى يديه ، ثم

أقامت <sup>(٢)</sup> البينة على حرية الأصل .

فان القاضى يسمع من شهود الذى فى ( ١٢٥ / أ ) يديه أنه

(٣)

اشتراها من فلان الغائب ، ويكتب له به ليرجع بالثمن .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٠١ / ٣ ) .

(٢) فى النسخة ( أ - ز ) ، ( ع ) ( أقام )

(٣) راجع السألة فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٠١ / ٢ ) ،

وروضة القضاة ( ٣٣٧ / ١ )

وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ( ١٦٢ / ٤ ) .

فصل  
متمم

ولو ادعت الجارية أنها حرة الأصل ، وأنها لم تقرب بالرق  
قط ، جعلها القاضى حرة (١) .

لأنه لم يكن لصاحب اليد بينة على اقرارها بالرق ، ثم  
قال صاحب اليد : أنا أقيم البينة انى اشتريتها من فلان  
وكانت مقرة بالرق فاكتب لى بذلك لارجع بالثمن لم يسمع القاضى  
من شهوده ، ولم يكتب به (٢) .

وانما قلنا أن القاضى يجعلها حرة ، لأن ظاهر حالها  
الحرية ، فقد ادعت الظاهر معها ، فكان القول قولها (٣) ،  
ولا يسمع القاضى البينة منه ، لأن ظاهر حالها الحرية ، والظاهر  
لا يَسْتَحِقُّ ، فلا يَسْتَحِقُّ به حقاً على الغير ، فاذا أراد أن يرجع  
بالثمن عليه لظاهر حالها لم يكن له ذلك ، لأن البائع لو حضر  
وأقر به لم يكن له أن يرجع بالثمن كذلك هذا .

---

(١) أنظر تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (١٩٢/٤٠) .

(٢) أنظر المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى (٣٠٢/٣) ،

وروضة القضاة (٣٣٧/١) .

والفتاوى الهندية (٣٩٢/٣) .

(٣) وهذا قول الامام أبى حنيفة رحمه الله ، وأما عند أبى يوسف

فالقول قولها مع اليمين عليها .

أنظر الفتاوى الهندية (٣٩٢/٣) .

والمعنى فيه أنهما اتفقا على أن البيع قد صح ، وصح التسليم  
على البيع ، وإذا صح التسليم لم يكن له أن يرجع بالثمن عليه .  
ولأن ما يوجب زوال ملك المشتري هو اكذابها مولاها وجهداها  
الرق ، وذلك وجد في ضمان المشتري ، فلم يكن له أن يرجع  
بالثمن عليه كما لو أعتقه ، فإنه لا يرجع عليه بشيء ، كذلك هذا .  
قال : <sup>(١)</sup> ألا ترى أن البائع لو كان حاضراً وادعى المشتري  
أنه اشترى منه وقضه وكانت مقرة بالرق ( ١٢٥ / ب ) وقال البائع :  
بعث وسلمت وقضت الثمن ، والجارية تقول : أنا حرة الأصل .  
فإن القاضى يجعلها حرة الأصل ولا يرجع المشتري بالثمن على  
البائع ، لأنه قد سلم إليه ما باع ، وليس هذا كاستحقاق  
ما قامت الهيئة عليه لما بينا . <sup>(٢)</sup>  
ولو قال المشتري : كلف البائع : ما يحلمها حرة الأصل ، فإنه  
يخلفه عليه ، لأنه ادعى رجوع الثمن عليه ، ولو أقر به صح اقراره  
فإذا جحد جاز أن يستخلف عليه ، فإن حلف فلا شيء عليه ، لأنه  
لم يثبت ما ادعاه فلم يكن له شيء .

---

(١) يعنى المؤلف بقوله : ( قال ألا ترى . . الخ ) الخصاف

أنظر ذلك في أدب القاضى مع شرح الصدر ( ٣ / ٣٠٢ ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣٠٢ - ٣٠٣ ) .

وروضة القضاة ( ١ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ) .

فان نكل عن اليمين رد الثمن على المشتري ، لأنه بالنكسول  
مقر ، ولو أقر أنها حرة الأصل لزمه رد الثمن ، كذلك هذا . (١)  
فان حلف ، ثم أقام المشتري البينة أنها حرة الأصل رجوع  
بالثمن ، لأنه ادعى رجوع الثمن عليه وثبته بالبينة فكان له أن يرجع  
بالثمن عليه . (٢)

ولو قال المدعى للقاضي : الدار التي في هذه البلدة فسي  
موضع كذا وحدودها كذا ، أو الدار التي في بلد كذا من ولايتك  
وعملك في يدى فلان الفاعب لي ، فاسمع من شهودي ، واكتب  
الى قاضي البلد الذي فيه المدعى عليه ، فانه يسمعه ويكتب لسه  
بذلك . (٣)

لأن تعريف الدار بالتحديد ويتميز به من غيرها ، فان بين  
الحدود والبقعة صار معلوماً عنده فجاز أن يكتب به .  
وكذلك الدار ببلد آخر غير بلد الكاتب ، وغير بلد المكتوب اليه  
( ١٢٦ / أ ) والمدعى عليه ، فانه يكتب به ، وكذلك الضيعة (٤)

- 
- (١) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٠٣ ) .
  - (٢) أنظر المصدر السابق ( ٣ / ٣٠٣ ) .
  - (٣) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٠٤ ) .  
والفتاوى الهندية ( ٣ / ٣٨٩ ) .
  - (٤) ابتداءً من قوله ( وكذلك الدار ببلد آخر غير بلد الكاتب . .  
وكذلك الضيعة ) سقط من النسخة (ع) .

والمقار ، لما بينا (١) .

وانما قلنا أنه يكتب ولا يقضى ، لأنه لا يقضى عليه حتى

يسمع حجته ، ولكنه يكتب به ليجمع بينه وبين المدعى عليه .

فان أدلى بحجة تبطل ما ثبت للمدعى والا حكم عليه بذلك

لأنه لو قضى به عليه لكان قاضياً بيمينه سمعت على الغائب ، والقضاء على

الغائب لا يجوز .

فان كان المحكوم به في ذلك البلد سَلَّمَ الى الطالب ، وان كان

في بلد القاضى الذى كتب ، فانه ينهض للمكتوب اليه أن يسجل

للمطالب ويكتب له قضية بذلك ويشهد عليه .

فان أورد تلك القضية على القاضى الذى كتب الكتاب وأقام

عنده بينة عليها وليس خصمه حاضراً فلا ينهض له أن ينفذ الحكم

على الغائب ، ولكن ينهض للمكتوب اليه اذا سجل للمطالب أن يكتب

الى القاضى الذى يكتب الكتاب والدار فى بلده ، ويحكى لسه

أن كتابه قد وصل ، وجمع بين المدعى وبين المدعى عليه ، ولم يأت

بحجة تبطل حقه ، فحكمت للمدعى وسجلت له وأمرته بالتسليم اليه

وامتنع فسألنى المدعى الكتاب اليك وأعلامك قضيتى له على فلان

بذلك ، لتسليم الى فلان هذه الدار [فاعمل فى ذلك يرحمه الله واياك

---

(١) قوله ( لما بينا ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(١)

بالذى يحق الله عليك وسلم هذه الدار [المحدودة فى هذا الكتاب

الى فلان بن فلان موصل كتابى ( ١٢٦ / ب ) هذا اليك .

لأن الحق قد وجب له وثبت عند القاضى ولا يصل الى قطع

الخصومة فيما بينهما الا على هذا الوجه الذى بينا .

فوجب أن يكتب بجميحه على حسب ذلك .

---

(١) ابتداءً من قوله : فاعمل فى ذلك . . الى قوله وسلم هذه

الدار ساقطة من النسخة الأصل واثباتها من النسخة

( ١ - ز ) .



٣٠- باب ما لا ينهى للقاضي أن يكتب به (١)

لا ينهى للقاضي أن يكتب في حد ولا قصاص (٢) .

لأن الحدود يطالب فيها عين الشيء ، ولا يقضى بما يقووم

مقام الغير .

بدليل أنه لا يقضى فيه (٣) بالشهادة على الشهادة ، ولا بشهادة

النساء مع الرجال ، وكتاب القاضي ههنا أقيم مقام الغير فوجب

أن لا يكتب فيه .

وكذلك لو قال : كان لفلان علي كذا ، وكذا وقد دفعتمها

إليه ، أو أبرأني منها ، ولا آمن أنه اذا سرت (٤) إلى بلده

أن يدعي علي ولو شهود ههنا فاسمع من شهودي .

فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتب به ، لأنه لا يدري لحل الرجل

لا يطالب به ، لأنه بهذه الدعوى لا يدعى حقاً على أحد ، وانما

يدعى براءة نفسه ، فوجب أن لا يكتب له (٥) به كما لو قال

---

(١) قوله ( به ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) أنظر المسألة في شرح الجصاص الورقة ( ١٠٣ / أ ) .

• وأنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٠٨ / ٣ ) .

وتبيين الحقائق شرح كبز الدقائق ( ١٨٣ / ٤ ) .

(٣) لا يقضى فيه : أي في الحد .

(٤) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( مرت ) .

(٥) قوله ( له ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

كان لفلان <sup>(١)</sup> وقد قبضتها أياه ، فانه لا يكتب به <sup>(٢)</sup> كذلك هذا .  
ولأنه لو كان المدعى عليه حاضراً وادعى عليه هذا فانه  
لا يقبل منه ولا تسمع دعواه ، كذلك اذا كان غائبا وجب أن لا يسمع  
ولا يكتب به . <sup>(٣)</sup>

ألا ترى أنه لو قدمه الى القاضي وقال : كان له علي ألف  
درهم وقد قبضتها ولي بينة ( ١٢٧ / أ ) فاسأله عن ذلك .  
فان القاضي لا يسأله . <sup>(٤)</sup>

وكذلك لو قال : اشترت دارا في بلد كذا ، وسلم <sup>(٥)</sup> لسي  
الشفيع الشفعة ولي بينة بذلك ههنا فاسمع منهم ، ولم  
يسمعه القاضي ولم يكتب به . <sup>(٦)</sup>

لأنه لو كان الشفيع حاضرا وقدمه الى القاضي ، وقال :  
قد سلم هذه الشفعة ولي بينة فاسأله واسمع منهم .  
فان القاضي لا يسمع من شهوده ، لأن الشفيع لا يطالب بشيء .

- 
- (١) قوله ( كما لو قال لفلان وقد قبضها اياه ) العبارة فسي  
النسخة الأصل ولعمل بعد قوله لفلان العبارة ساقطة .  
(٢) ابتداء من قوله ( كما لو قال كان لفلان . . الى قوله فانه لا يكتب به )  
سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .  
(٣) أنظر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٢١٨ ) وذكر أن هذا قول أبي يوسف  
أما محمد فنسب اليه أنه قال : يسمع من شهوده ويكتب له .  
(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٠٩ ) .  
(٥) في النسخة ( ع ) زيادة الألف .  
(٦) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣١٠ ) .

وروى عن محمد أنه قال : أكتب له بذلك .  
وكذلك المرأة <sup>(١)</sup> لو قالت : ان زوجى طلقنى وهو فسى  
بلد كذا ولا آمن تعرضه لى فاسمع من شهودى .  
فانه لا يسمع ولا يكتب به لما بينا ، أنه بدعواه لا يدعى  
حقاً على أحد وانما يدعى براءة نفسه ، فوجب أن لا يكتب ،  
كما لو قال : لفلان على كذا قضيتها ، فانه لا يكتب ، كذلك  
هذا . <sup>(٢)</sup>

وجه قول محمد : لأنه يدعى براءة نفسه ، وله فيه  
حق فوجب أن يكتب فيه ، وان كان من الجائز أن لا يثبت  
بينهما خصومة ، كما لو ادعى عليه <sup>(٣)</sup> ديناً وهو غائب ، فان  
القاضى يسمع من شهوده ويكتب له بذلك .

وان كان المدعى عليه يجوز أن يقر فلا يثبت بينهما  
خصومة ، ويجوز أن ينكر فيكون بينهما خصومة ، كذلك هذا .

فان جاز أن يكون المدعى عليه التسليم والبراءة والطلاق يدعى  
ويجوز ( ١٢٧/ب ) أن لا يدعى شيئاً فلا يمتنع قبول البينة عليه .

---

(١) الألف واللام سقطا من قوله ( المرأة ) من النسخة ( أ - ز ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣١٠/٣ ) ، وروضة القضاة

( ٣٣٤/١ ) ، والفتاوى الهندية ( ٣٩٤/٣ ) .

(٣) قوله ( عليه ) سقط من النسخة ( ع ) .

(١)

قال الشيخ أبوبكر : هذا غير صحيح ، لأن مسألة الدين لو كان المدعى عليه حاضراً لكان خصماً للمدعى ، إلا أن يسلم حقه عليه .

وفي مسألة الشفعة وغيرها لا يكون خصماً ما لم يدع ويطالب بحق الشفعة وغيرها ، فلذلك افترقا .

قال : ولو قال : المطلوب الدين كان لفلان على ألف درهم قد دفعتها إليه ، وأخذني بها في بلد كذا فقدمني السي القاضى وألزمني ذلك ، فاسمع من شهودي واكتب لي .  
فإن القاضى يسمع من شهوده ويكتب له .

وكذلك المشتري إذا قال : جهد الشفيع التسليم وطلبتني الشفعة فاسمع من شهودي ، فإنه يسمع من شهوده على التسليم ويكتب له .

وكذلك المرأة إذا قالت : جهد زوجي الطلاق في بلد كذا وألزمني القاضى النكاح .

(٦) فإن القاضى يسمع من شهودها ويكتب لها .

---

(١) المقصود بالشيخ أبوبكر : الجصاص . أنظر قوله في كتاب شرح

أدب القاضى الورقة (١٠٣/ب) .

(٦) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضى (٣/٣١١) .

والمقصود بقول المؤلف في أول المسألة ( قال ) أى الخصاف .

لأنهم لو كانوا حضوراً لثبتت الخصومة بينهم ، فكذلك

إذا كانوا غيباً ثبتت الخصومة ويجوز الكتابة الى القاضى .



٣١ - باب القاضى يرد عليه كتاب من قاضى آخر (١)

ما ينهض له أن يعمل به

وإذا ورد على القاضى كتاب قاض بحق على رجل جمع بين  
الذى جاء بالكتاب وبين خصمه ثم يدعوه بالكتاب (٢) والشهود  
الذين يشهدون على الكتاب (٢٨ / ١) .  
وانما قلنا أنه يجمع بين المدعى وبين المدعى عليه فى سماع  
شهادة الشهود على الكتاب ، لأن هذه الشهادة يقع بها قضاء  
القاضى فلا تسمع على غير خصم ، كما لا تسمع الشهادة على شهادة  
الأصل إلا على خصم .

فان شهدوا بأن هذا الكتاب من فلان وهذا خاتمه سألهم

هل قرأ عليكم الكتاب وختمه بحضوركم ؟

(١) قوله ( آخر ) سقط من النسخة الأصل ، وإثباته من النسختين

( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) فى جميع النسخ ( ثم يدعوه بالكتاب ) وفى شرح الجصاص على

أرب القاضى للخفاف ( ثم يدعوه بكتابه ) ولعل هذا هو

الصحيح .

أنظر الجصاص شرح أرب القاضى الورقة ( ١٠٣ / ب ) .

(٣) أنظر أرب القاضى للخفاف مع شرح الصدر ( ٣ / ٣١١ ) .

وراجع شرح الجصاص الورقة ( ١٠٣ / ب ) وما بعدها .

فان شهدوا على ذلك قبله ، لأنه وجد شرائط (١) القبول  
فوجب أن يقبله ، فان قالوا لم يقرأه علينا ، ولم يختمه بحضرتنا  
لم يقبل .

وقال أبو يوسف : يقبله (٢) في ذلك كله وقد بينا .

---

(١) قال الصدر رحمه الله : وشرط صحة الكتاب عند أبي حنيفة  
وهو قول محمد وأبي يوسف الأول أشياء منها :  
أن يقرأ عليهم الكتاب أو يخبرهم بما فيه .  
والثاني : أن يختم الكتاب بحضرتهم .  
والثالث : أن يحفظوا ما في الكتاب .  
وقول أبي يوسف الآخر ليست هذه الأشياء بشرط ومنها  
الختم .  
ومنها : أن يكون عنوان الكتاب من فلان بن فلان بن فلان  
الى فلان بن فلان بن فلان .  
ومنها : أن تكون داخل الكتاب الأسماء كما تكون على  
عنوان الكتاب .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣١٤ / ٣ - ٣١٥ ) .  
(٢) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣١٣ / ٣ ) ،  
ومختصر الطحاوي ص ٣٣٠ ، وفتح القدير ( ٢٨٩ / ٧ ) ،  
والفتاوى الهندية ( ٣٨٧ / ٣ ) .

ولو كان العنوان من فلان الى فلان ، أو من فلان أبى

فلان بن فلان لم يقله الا أن تكون الكنية مشهورة مثل أبى حنيفة .<sup>(١)</sup>

وقال أبو يوسف : يقله <sup>(٢)</sup> اذا شهدت الشهود أنه

كتاب فلان قاضى بلد كذا اليك .

وجه قول أبى حنيفة : لأنه يشاركه فى هذا الاسم غيره

فلا يتميز به عن غيره فلا يلمس أنه هو المكتوب اليه فلا يقله .

---

(١) قال الجصاص : " وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ان كان عنوان

الكتاب من فلان الى فلان ، أو من أبى فلان الى أبى فلان

لم يقله " أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١٠٤/ب)

فقول المؤلف الناصحى ولو كان العنوان . . الخ هو قول

أبى حنيفة الا أن المؤلف لم يذكر أبى حنيفة ، وقوله : أو من

فلان الى قوله . بن فلان فى جميع النسخ كما أثبت والصواب هو

ما ذكر الجصاص آنفا .

(٢) قال الصدر : " حتى لو كتب اسم المكتوب اليه لا غير أو اسمه

واسم أبيه لا غير ، أو اسمه واسم جده لا غير ، أو ذكر كنيته

بأن ذكر الى أبى فلان لا غير لا يصح الكتاب عند أبى حنيفة

ومحمد " أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣١٥/٣ ) ،

وراجع الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١٠٤/ب) ، وراجع

روضة القضاة ( ٣٣٩/١ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣١٤/٣ ) ، وروضة القضاة

( ٣٣٩/١ ) .



فأما اذا نسبته الى أبيه وجده فانه قل ما يتفق أن يكون رجلا

(١)

اسمها واسم أبيهما وأجدادهما واحد فيتميز به عن غيره ،

ويعلم أنه هو المكتوب اليه ، فجاز أن يقبله .

وأما اذا كان مشهوراً فانه يتميز بهذا القدر عن غيره فجاز

أن يكتب به .

والدليل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كتب : (( هذا

(٢) ما اشترى محمد رسول الله من عداة بن ( ٢٨ / ب ) هوزة بن خالد )) .

لما كان النبي صلى الله عليه وسلم معروفاً بالرسالة اكتفى بذلك ،

وعداة لما كان مجهولاً عرفه بالنسبة الى أبيه وجده .

وجه قول أبي يوسف : لأنهم لما شهدوا أن هذا الكتاب

(٣)

قاضي بلد كذا اليك صار معلوماً أنه هو المكتوب اليه فجاز أن يقبله .

فان كتب (٤) من فلان بن فلان الى فلان بن فلان ، وفلان

انما هو جده ، ولم ينسبه الى أبيه لم يقبله . (٥)

---

(١) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( وجدتهما ) .

(٢) سبق تخريجه أنظر ص

(٣) هذا التوجيه الذي وجه به المؤلف قول أبي حنيفة وأبي يوسف

لم يورده الصدر في شرح أدب القاضي أنظره ابتداءً من

٣١٥ / ٣ - ٣١٦ .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣١٤ ) ، وقال : " ان هذا

قول أبي حنيفة ومحمد وقول أبي يوسف الأول ، أما قوله الثاني

فليس بشرط . "

(٥) هذا تفريع لما تقدم .

لأن التعريف انما يقع بالنسبة الى أبيه وجده ، فاذا نسب  
ينسبه الى أبيه وجده لم يقع التعريف به فلا يقبل .  
ولأنه بان غلط الكتاب ، واذا بان غلطه لم يقبل كتابسه .  
وقال محمد : لو كان على الكتاب اسمهما ، واسم أبيهما  
وجدهما ، لأن القضاء يقع بما فى الكتاب وهو مضبوط بالختيم  
لا يمكنه تغييره ، والعنوان الذى على ظاهره يمكنه تغييره ويحتمل  
الزيادة والنقصان فوجب أن يكون العنوان داخله .  
ولأن الاشهاد يقع بما فى الكتاب ، لأنه هو الخطاب  
الشهود به ، فينبغى أن يكون نفس الخطاب معلوماً من المخاطب  
به ، فاذا جهل ذلك وقعت الشهادة على مجهول فلم يجز  
ذلك ، فان كان القاضى يعرف عدالة الشهود الذين شهدوا  
على الكتاب والخاتم ، فى الكتاب بمحضر من الطالب والمطلوب  
وعمل بما فيه وأنفذه .

لأنه قد ثبتت عدالتهم فوجب أن يفى الكتاب ( ٢٩ / ١ أ )

بشهادتهم .

وان كان القاضى لا يعرفهم ، لم يفى الكتاب ، وكسب  
المحضر وشهادة الشهود ويجعل الكتاب فى درج المحضر حتى  
يسأل عن الشهود . (١)

---

(١) أنظر المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٢١٦ ) .

لأنه لم تثبت عدالتهم فوجب أن يسأل عن حالهم ، كما لو شهدوا على مال قال القاضى : يسمح الشهادة عليه ، ويفضى الكتاب بحضرتهم ثم يسأل عن عدالتهم .

لأن من أصل أبى حنيفة أنه لا يقبل الكتاب الا أن يشهدوا بما فيه ، ويجوز أن يموت الشاهد أو يغيب قبل أن يسأل عن عدالتهم ، فيكون فيه ابطال حق المدعى فوجب أن يسمح الشهادة ، ويفضى الكتاب وهذا على قول أبى حنيفة (١) .

فان عدلوا ففى الكتاب بمحضر من الطالب والمطلوب على ما بينا ، وان لم يعدلوا قال للطالب : زدنى شهودا (٢) ، لأنه لم يتصل قولهما بما يوجب قطع الحكم فلا يحكم بشهادتهما .

فان لم يصل الكتاب حتى مات القاضى الذى كتب أو عزل أو عصى ، أو فسق ، أو صار بحال لا يجوز حكمه لم يقبل المكتوب اليه (٣) ذلك الكتاب (٤) .

لأن القاضى الأول (٥) ينقل شهادتهم الى الثانى

---

(١) أنظر الصدر السابق ( ٣١٦ / ٣ ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣١٦ / ٣ ) .

(٣) قوله ( المكتوب اليه ) سقط من النسخة ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣١٧ / ٣ ) ، وروضة القضاة

( ٣٤٠ / ١ ) .

(٥) فى النسخة ( أ - ز ) ، ( ع ) ( الذى ) بدل من ( الأول ) .

فصار كالشهادة على الشهادة ، ولو أن شهود الأصل <sup>(١)</sup> صاروا بحال لا تجوز شهادتهم <sup>(٢)</sup> ، فانه لا يقبل شهادة شهود الفرع كذلك هذا .

وأما في الموت فانه لا يقبل كتاب القاضى .

وفي مسألة الشهادة على الشهادة يقبل ( ١٢٩ / ب ) والفرق

بينهما أن موت الشاهد لا يبطل الشهادة .

بدليل أنه لو شهد ثم مات جاز للقاضى أن يحكم بها

وحله لو مات القاضى بعد سماع الشهادة لم يجز للقاضى الثانى

أن يقضى بذلك السماع المتقدم .

فلذلك قلنا انه لا يقبل بعد الموت كما لا يقبل بمسند

المرسل فافترقا من هذا الوجه . <sup>(٣)</sup>

---

(١) معنى قول المؤلف (ولو أن شهود الأصل صاروا) بحال لا تجوز

شهادتهم ) : أى لأن القاضى الأول بسبب الموارض التى

حدثت له أصبح كقرد من أفراد الرعية ففقد مكانته القضائية .

(٢) بعد قوله : ( لأن شهود الأصل ) سقط ويبدو أن صحة

العبرة هكذا : ( ولأن شهود الأصل متى خرجوا من أن

يكونوا من أهل الشهادة بما أوفسق وصاروا بحال لا تجوز

شهادتهم . أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١٠٥ / أ ) .

(٣) أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١٠٥ / أ ) فإن

هذا معنى ما نقله المؤلف .

فان ضاع الكتاب قبل أن يوصل ، أو هرب الخصم فسأل  
المكتوب اليه أن يكتب الى القاضى الذى كتب بذلك ليكتب به كتابا  
آخر لم يكتب به <sup>(١)</sup> ، لأنه لم يثبت له حق ولا توجه عليه حـق  
فوجب أن لا يكتب به . <sup>(٢)</sup>

فان جاء بكتاب الى القاضى ، وقد خرج الخصم من ذلك  
البلد الى بلد آخر <sup>(٣)</sup> ، فان القاضى يسمع من شهوده .

فاذا ثبت ذلك عنده كتب به الى القاضى الذى يسأله  
الكتاب اليه وينسخ كتاب القاضى الأول فيه ، وحكاه فى كتابه وأشهد  
على كتابه ودفعه اليه ، لأن هذا سبب يتوصل به الى استيفاء حقه .  
ولو كان الخصم حاضراً جاز له أن يحكم عليه بحقه ، فاذا  
كان غائباً جاز له أن يكتب كالأول .

وانما وجب نسخ ذلك الكتاب فى كتابه وحكايته عنه ، لأن  
كتاب القاضى الى القاضى نقل ، فصار بمنزلة الشهادة على  
الشهادة .

---

(١) أنظر فى أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر ( ٣ / ٣١٨ ) .

وروضة القضاة ( ١ / ٣٤٠ ) .

(٢) ابتداءً من قوله ( لأنه لم يثبت له حق .. الى قوله فوجب أن

لا يكتب به ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٣) أنظر المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣١٨ ) .

وكما يجب في الشهادة اعادة لفظ شهادة الشهود الذين شهدوا على شهادتهم ولفظ شهادة شهود الأصل ( ١٣٠ / أ ) كذلك هذا .

وإذا سأل أن يكتب الى قاض ليكتب ذلك القاضى الى قاض آخر وقال : لا أجد الشهود الا على هذا الوجه فانه يكتب له ويخبره في الكتاب أنه سأل الكتاب اليك لتكتب له الى بلد كذا . (١)

فإذا ورد عليه الكتاب وثبت عنده ما حكيت كتب له القاضى الأول [وحكى فيه كتاب الأول] ، لأنه قد لزم القاضى أن يوصله الى حقه ، وهو لا يتوصل الى حقه الا على هذا الوجه فوجب أن يكتب له به .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣١٩ ) .

(٢) قوله : ( وحكى فيه كتاب الأول ) سقط من النسخة الأصل

واثباته من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

فصل  
متمم

ولو أن الشهود على الكتاب والحكم مرضوا في الطريق ،

وأقاموا شهوداً على شهادتهم بذلك جاز . (١)

لأن هذا مما لا يدرأ بالشبهات فجاز أن يكتب بما يقوم

مقام الغير كالأموال .

ولو كتب القاضي من فلان بن فلان الى فلان بن فلان

قاضي البصرة ، أو الى فلان بن فلان قاضي فارس (٢) جاز ذلك .

وأي القاضيين ورد عليه الكتاب أنفه ، هذا قول أبي يوسف . (٣)

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٢٠ ) .

وروضة القضاة ( ١ / ٣٤١ ) .

والفتاوى الهندية ( ٣ / ٣٨٢ ) .

(٢) فارس : ولاية واسعة وأقليم فسيح أول حدودها من

جهة العراق أرجاز ، ومن جهة كرمان السيرجان ، ومن

جهة ساحل بحر الهند سيراف ، ومن جهة السنند

مكران .

أنظر معجم البلدان ( ٤ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٢١ ) .

وراجع الفتاوى الهندية ( ٣ / ٣٨٣ ) .

قال أبو بكر الخفاف<sup>ذكر</sup> : قول أبي يوسف وحده ولم يميزه  
الى غيره (١) ، ويجب أن يكون هذا قولهم جميعاً .  
كما لو كتب الى من ورد عليه كتابي هذا من قضاة المسلمين  
وذلك أن كل واحد منهما مكتوب اليه وليس قوله الى ذا أو ذا على  
وجه الشك ، وإنما هو على وجه التأكيد ، ومعناه أيهما قدرت عليه  
وتتوصل الى حقك من جهته دفعت اليه الكتاب ، وهذا جائز  
كما لو كتب الى من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين (١٣٠/ب)  
فانه يجوز ، كذلك هذا .

---

(١) أنظر ما نقله المؤلف عن الخفاف في الصدر شرح أدب القاضي  
للخفاف (٣/٣٢١-٣٢٢) ، وقال الصدر رحمه الله  
معلقاً على قول الخفاف : " فأما عند أبي حنيفة ، ومحمد  
فلا يقبل القاضي ذلك منه ، ولا يكتب له ذلك على ما سأل  
ووجه الصدر قول أبي حنيفة ومحمد فقال ما معناه : لأن  
الكتاب لا بد أن يكون معلوماً وهذا شرطه لصحته والمكتوب  
اليه ههنا مجهول فلذلك لا يصح الكتاب ."  
وأنظر الجصاصي شرح أدب القاضي الورقة (١٠٦/أ) وقال :  
" ذكر الخفاف في هذه المسألة أنه يحمل به على قول  
أبي يوسف ولم يعزه الى غيره ويجب أن يكون قولهم  
جميعاً ."



وان فض القاضى الكتاب على شرطه <sup>(١)</sup> ثم غاب المطلبوب الى بلد آخر فسأل الطالب أن يكتب الى قاضى البلد السدى فيه الخصم .

لم يكتب به عند أبى يوسف <sup>(٢)</sup> ، وهذه المسألة تنبنى على مسألة أخرى وهو أن الخصم اذا غاب بعد ما سمعت البينة عليه فان القاضى ينصب له وكيلاً ويقضى عليه بذلك ، وعلى قول محمد لا يقضى <sup>(٣)</sup> .

وجه قول محمد : لأن القضاء له حالان :

حال السماع ، وحال القضاء ، والقضاء أكد من السماع ، لأنه يسمع للقضاء ، فلما لم يجز سماعها من غير خصم عندهم كان القضاء أحرى أن لا يجوز الا على خصم .

وجه قول أبى يوسف وذلك لأنه انما لم يسمع البينة عليه لجواز أن يكون له فيه دفع أو طعن فى الشهود فاذا أمكن منه

- 
- (١) تقدمت شروط الكتاب أنظر هامش ص  
(٢) أنظر قول أبى يوسف فى شرح الجصاص الورقة (١٠٦/ب) .  
(٣) أنظر قوله فى الصدر شرح أدب القاضى (٣/٣٢٢-٣٢٣) .  
وراجع المسألة مفصلة فى : فتح القدير (٢٩٥/٧) ،  
والبحر الرائق (ج ٧ / ص ٥) ، والفتاوى الهندية  
(٣/٣١٨) .

ولم يأت به جاز أن يقضى اذا لم يوجد ما يمنع القضاء .

قال أبو بكر : الصحيح ما قاله محمد لما بينا .

فاذا ثبت هذا نجىء الى مسألة الكتاب فنقول لما كان هذا

من مذهب محمد أن لا يقضى عليه ، ولا يصل صاحب الحق الى

حقه الا على هذا الوجه وجب أن يكتب به .

ومن مذهب أبي يوسف أنه يتوصل الى انفاذ الحكم بينهما من

غير أن يكتب . فلا يكتب ، لأنه ينصب له وكيلًا ويقضى عليه

واتفقوا على الاقرار أنه يقضى به عليه بعدما غاب اذا أقر عنده ، لأنه

لا تهمة في اقراره على نفسه ، فاذا أقر لزمه حكم ( ٣١ / ١ ) .

اقراره ، وان أورد الكتاب وقد مات المطلوب فأحضر وصيته

أو وارثه .

فان القاضى يقبل الكتاب ويقضى على الوارث ، والوصى سواء

كان تاريخ الكتاب قبل موت المطلوب أو بعده . (١)

لأن الوصى يقوم مقام الوارث فيما يجب له عليه فصار كما لو بقى

هو فانه يقبل الكتاب ويقضى ما فيه كذلك هذا .

فان ورد عليه الكتاب وهو لا يرى تنفيذ ذلك الحكم وهو مما

اختلف فيه العلماء لم ينفذه . (٢)

---

(١) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣٢٣ ) .

(٢) أنظر الصدر السابق ( ٣ / ٣٢٣ ) ، وروضة القضاة ( ١ / ٣٤٣ ) ،

والفتاوى الهندية ( ٣ / ٣٩٥ ) .

لأن كتاب القاضى ليس بقضاء ، وإنما هو نقل لأننا لو جملناه  
قضاء ، لكان قضاء على الغائب ، والقضاء على الغائب بالبيننة  
لا يجوز .

ثبت أن المكتوب اليه هو المنفذ ، وهو القاضى فوجب  
أن يقضى فيه بما يؤدى اجتهاده اليه ، دليله سائر ما ترقع  
اليه من الأحكام .

وإذا كتب القاضى أن فلانا أقام البينة أن له على فلان كذا .  
لم يقبل القاضى حتى ينسبه الى أبيه <sup>(١)</sup> أو الى جده ، أو الى  
صناعة معروفة يعرف بها . <sup>(٢)</sup>

لأن على القاضى أن يعلم المدعى عليه بما يتميز به من غيره  
وهو لا يتميز بهذا من غيره ، لأنه يشاركه فى هذا الاسم غيره  
فصار المدعى عليه مجهولا ، وإذا كان مجهولا وجب أن لا يقبل <sup>(٣)</sup>  
وان كان فى ذلك الفخذ اثنان على ذلك الاسم لم تقبل  
حتى يقيم الطالب البينة على المطلوب أنه هو الذى كتب فيه  
( ١٣١ / ب ) الكتاب . <sup>(٤)</sup>

(١) فى النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( اسمه ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣٢٤ ) .

(٣) راجع السألة فى روضة القضاة ( ١ / ٣٤٣ ) ، والفتاوى الهندية

( ٣ / ٣٨٢ ) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣٢٥ ) ، والفتاوى الهندية

( ٣ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ) .

لأنه يشاركه في هذا الاسم غيره فلم يكن المدعى عليه معلوماً ، فلا يقبل .

وإذا أقام البينة أنه هو المكتوب في بابه فانه يقبل (١) ،

لأنه ادعى توجه الحق عليه ، وأنه هو المكتوب في بابه وثبته بالبينة فوجب أن يقبل .

(٢)

وان لم يكن في الفخذ أحد على اسمه أنفذ ذلك الكتاب

والحكم عليه (٣) لأنه لا يشاركه في هذا الاسم غيره فيتميز بهذا عن

غيره فصار معلوماً فوجب أن يقضى به عليه .

فان قال : أنا أقيم البينة أنه كان في هذا الفخذ رجل

على هذا الاسم ، وأنه قد مات لم أقبل منه الا أن يكون حياً

ولا أنظر في حال من مات ، الا أن يكون موته بعد تاريخ شهادة

الشهود بالحق الذي في الكتاب . (٤)

فان كان موته بعد تاريخ الشهادة نظرت فيما جاء به في

الكتاب ، وأبطلت الكتاب حتى ينسب الى شيء أعرفه أنه هو .

أما اذا كان تاريخه بعد موت فلان فانه يقبل الكتاب . (٥)

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٢٥ / ٣ ) .

(٢) الفخذ : في المشيرة احدى فصائل البطن .

راجع المعجم الوسيط ( ٦٧٦ / ٢ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٢٥ / ٣ ) .

(٤) أنظر الصدر السابق ( ٣٢٥ / ٣ - ٣٢٦ ) .

(٥) أنظر الصدر السابق ( ٣٢٥ / ٣ - ٣٢٦ ) .

لأنه لم يشاركه في هذا الاسم غيره وقت التاريخ فيتميز  
بهذا عن غيره ، فصار معلوماً فوجب أن يقبل ، وأما إذا كان  
قبل موت فلان فانه لا يقبل ، لأنه شاركه غيره في هذا الاسم  
وقت التاريخ فلم يعلم أنه هو المكتوب في بابه فلا يقبل .

وان كان مات قبل ذلك بزمان أو دهر أنفذت الكتاب

على هذا الحى لما بينا ( ١/١٣٢ ) .

وان كان الكتاب لفلان البصرى ، أو التميمى ، أو البكرى

لم أجز حتى ينسب الى الفخذ الذى هو منها (١) ، لأنه يشاركه

في هذا الاسم غيره فلم يصير المدعى معلوماً فلا يقبل .

وان كان الكتاب الى فلان بن فلان الفلانى فقال الخصم

أنا فلان بن فلان الفلانى ، وليس لهذا على شىء ، لم أقبل

ذلك منه . (٢) ولم يكن هذا حجة في الدفع لأنه أقر أنه

هو المكتوب في بابه ، وقد أقيمت البينة على كونه مطلوباً عند

القاضى الذى كتب فلا يخرج عن الخصومة بنفسه الحق عن نفسه

كما لو أقيمت البينة عليه وهو حاضر فحجده ، فان الخصومة

لا تنتفى عنه كذلك هذا .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣/٣٢٦ ) ، وروضة القضاة

( ١/٣٤٣ ) ، والفتاوى الهندية ( ٣/٣٨٣ ) .

(٢) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر ( ٣/٣٢٦ ) ،

وروضة القضاة ( ١/٣٤٤ ) .

وان قال : لي حجة أني دفعت المال اليه وأتى بمخرج

قبل ذلك منه ، لأن الخصومة قد توجهت عليه باقامة البينة فلا يقبل

من بينته الا ما يكون مخلصا ، وقد أتى بالمخلص فوجب أن يقبل . (١)

وان قال : لست فلانا بن فلان الفلاني ، والقاضي لا يعرفه (٢)

فعلى الرجل الذي جاء بالكتاب أن يقيم البينة أنه فلان بن فيسلان

ابن فلان الفلاني بعينه ، لأنه يدعى توجه الخصومة وثبوت الحقيق

عليه وهو ينكر فكان القول قوله ، فان أقام البينة عليه قبل ، لأنه

ادعى توجه المطالبة وثبوت الحق عليه وثبته بالبينة فقبلت بينته .

وان قال : أنا فلان بن ( ١٣٢ / ب ) فلان الفلاني وفنى

هذا الحى رجل على اسمي ، فان القاضي يقول له ثبت ذلك

عندي ، لأن الخصومة توجهت اليه فى الظاهر ، فاذا أراد أن

يدفعها عن نفسه بقوله لم يصدق ، فان ثبت ذلك بشهود لم

يحكم عليه حتى يعرف الرجل المكتوب فيه الكتاب لما بينا . (٣)

وان لم يثبت كان هو الخصم فيه .

ولو كان الكتاب على ميت أحضر بعض الورثة وسمع من الشهود

وقبل الكتاب (٤) ، لأن أحد الورثة خصم فيما يجب للميت له وعليه

فصار كما لو حضروا جميعا .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٢٧ ) .

(٢) قوله ( والقاضي لا يعرفه ) مكرر فى الأصل .

(٣) أنظر المسألة فى الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٢٧ ) .

(٤) أنظر المصدر السابق ( ٣ / ٣٢٨ ) .

ولو أن القاضي لم يأت الكتاب ، ولكنه أتته رسالة من  
القاضي على نسق الكتاب وأشهد على ذلك لم يقله القاضي (١) ،  
لأن كتاب القاضي إلى القاضي نقل فصار بمنزلة الشهادة على  
الشهادة ، وفي الشهادة على الشهادة لا يقبل على وجه الحكاية  
كذلك هذا .

وان التقى القاضيان في عمل أحدهما أو في مصر ليس في  
عملهما فقال أحدهما للآخر : قد ثبت عندي لفلان بن فلان على  
فلان بن فلان الفلاني كذا فاعمل بالحق للمدعى ، لم يقبله  
القاضي ولم ينفذه . (٢)

لأنه بمنزلة الشهادة فلا يقبله القاضي في غير البلد الذي  
هو قاض فيه ، لأنه لا يخلو أما أن يكون في ولاية المخبر أو في ولاية المخبر له فان

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٢٨/٣ ) وذكر الصدر  
الشهيد الفرق بين الرسالة ، والكتاب فقال ما معناه :  
" ان الكتاب من القاضي إلى القاضي هو خطاب موجه إلى القاضي  
رسمياً ، وفي موضع القضاء فلا بد من قبوله وثبوت حججه ، وأما  
الرسالة فانها تكون من المرسل في غير موضع القضاء وارسال القاضي  
إلى المرسل إليه من غير موقع القضاء ، ومن غير معاملة رسمية  
لا يقبل لأن القاضي في هذه الحالة كواحد من الناس ليست له  
صفة رسمية " ، أما مؤلفنا رحمه الله فان تعليقه للمسألة غير واضح .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٢٩/٣ ) .

كانا في ولاية المخبر له ، فالمخبر ههنا بمنزلة الشاهد والشاهد  
الواحد لا يحكم .

قال (١) : ولا ينفى للقاضي أن يقبل الشهادة في غير  
بلده الذي هو ( ٣٣ / ١ ) قاض فيه ، لأن سماع الهيئة من القاضي  
فلم يكن له أن يفعل في غير موضع ولايته ، دليله سائر أحكامه .  
وان عزل القاضي الذي كتب ، أو مات بعد أن وصل كتابه  
إلى هذا وقرأ ما فيه أنفذه . ( ٢ )

لأن وصول الكتاب وقراءته ما فيه قبولا له ، والموت والغيبه  
ليسا بطعن في القاضي ، فوجب أن ينفذه كما لو شهدوا بمال  
ثم غاب الشاهدان ، أو ماتا فإنه لا ينعى امضاء الحكم بشهادتهما  
كذلك هذا ( ٣ ) .

وان فسق أو صار بحال لا يجوز حكمه من ذهاب عقل بمسد  
وصول الكتاب لم ينفذه . ( ٤ )

---

(١) قول المؤلف قال يعنى الخصاص . أنظر قوله في شرح

أدب القاضي ( ٣ / ٣٣٠ ) .

(٢) أنظر أدب القاضي للخصاص مع شرح الصدر ( ٣ / ٣٣٠ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٣٠ - ٣٣١ ) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٣٠ ) ، وأنظر أدب

القاضي للماوردي ( ٢ / ١٣٧ ) ، والبحر الرائق ( ٧ / ٤ ) .



وقال أبو يوسف : ان عمى أنفذه ، والعمى مثل الموت (١) .  
وذكر أبو علي بن موسى عن زفر بن أبي حنيفة: أنه اذا مات  
القاضي أو غاب فانه لا ينفذه الحاكم الثاني كالفسق ، لأن كتاب  
القاضي الى القاضي بمنزلة الخطاب له ، والثاني يحكم بما ثبت  
عند الأول ، والأول ليس له أن يهدأ فيحكم فلم يكن للثاني أن يحكم  
أيضاً ، وأما الفسق فانه طعن فيه ، واذا كان الطعن فيه لم  
ينفذ قضاؤه ولم يحكم بكتابه ، وأما العمى فانه ليس بطعن فمضى  
الشهادة ، لأنه تحمل الشهادة وهو بصير ثم عمى فانه يقبل  
شهادته واذا لم يكن طعناً في شهادته لم يكن طعناً في القضاء  
فجاز أن ينفذه الثاني .

---

(١) أنظر قول أبي يوسف في الصدر شرح أدب القاضي (٣ / ٣٣١) .

فصل  
مممم

ولا يقبل . كتاب عامل ، أو قاضى ( ٣٣ / ب )  
رستاق <sup>(١)</sup> ، لأنه ليس له أن يسمع الشهادة ، ولا أن ينفذ  
الحكم بنفسه ، وكذلك الثانى لا ينفذه ، ولا يحكم بكتابه ، ولا يقبل  
الا بكتاب قاضى مدينة فيها منبر وكتاب الخليفة ، لأن له أن يسمع  
البينة وينفذ القضاء بنفسه فكان للقاضى أن ينفذ قضاءه .  
وان كتب الى الأمير الذى استعمله وهو فى المصر أصلح الله  
الأمير ثم اقتصر القصة وبحث فيه مع ثقة ، ولم يشهد على الكتاب .  
فان محمدا قال : استحسَن أن ينفذه . <sup>(٢)</sup>  
لأن العادة جرت من السلف أن الولاة يكتبون الى القاضى  
والقضاة يكتبون اليهم .

---

(١) أنظر أدب القاضى مع شرح الصدر ( ٣ / ٣٣١ - ٣٣٢ )  
وقد سبق معنى الرستاق أنظر ص ٤٤٥ .  
والفتاوى الهندية ( ٣ / ٣٩٢ ) وقال فيها : ان هذا  
ظاهر الرواية التى تشترط المصر لنفاذ القضاء .  
أما على الرواية التى لم تشترط المصر لنفاذ القضاء فيقبل  
كتاب عاملها ويقبل كتاب قاضى الرساتيق وقاضى القرية .  
(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣٣٢ ) ولم يذكر  
قول محمد .

عمر رضى الله عنه كتب الى أبى موسى الأشعري وشريح<sup>(١)</sup> ولم يكن يشهد على الكتاب فجوز ذلك عرفاً ، ولأنه اذا كان معه فى المصر فقد أمن التزوير والتضير فجاز أن يقبله ، ولأنه اذا كان معه فى المصر فان غيره لا يشاركه فى هذا الاسم فصار المكتوب اليه معلوماً فجاز أن يقبله .

ولو كان فى مصر آخر لم ينفذه حتى يكتب باسم الأمير واسم أبيه واسم القاضى واسم أبيه لأنه يشاركه فى هذا الاسم غيره<sup>(٢)</sup> فجرى ذلك مجرى كتاب الحكام بمضمم الى بعض ، وقد بينا شرائط ذلك . ولو انكسر خاتم القاضى الذى على الكتاب وقال الشهود نشهد أن هذا كتاب فلان بن ( ١٣٤ / ١ ) فلان قاضى بلد كذا قرأ علينا وأشهدنا عليه قبله .

وكذلك لو كان الكتاب منشوراً وفى أسفله خاتم فان القاضى يقبله<sup>(٣)</sup> اذا شهد الشهود أنه كتابه ، وأنه قرأه عليهم .

---

(١) سبق ذكر كتاب عمر رضى الله عنه الى أبى موسى الأشعري أنظر ص ٨٠ - ٨٤ ، وأما كتاب عمر بن الخطاب الى شريح فأنظرونى أخبار القضاة لوكيع ( ١٩١ / ٢ ) وما يصددها وقد أورده من طرق متعددة بالفاظ مختلفة وكل رواية تتضمن جملة من الأحكام .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٣٣ / ٢ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٣٣ / ٣٠ ) ، وأنظر شرح

الجصاص الورقة ( ١ / ١٠٩ ) .

وهذا قول أبي يوسف (١) ، ولم يذكر قولهما في الكتاب (٢) ،

ولكن ذكر في موضع آخر أنه لا يقبله .

---

(١) راجع المسألة في الفتاوى الهندية ( ٣٨٨/٢ - ٣٨٩ ) وذكر  
قول أبي يوسف مفصلا فقال : " غير أن أبا يوسف رحمه الله  
يقول : اذا كان الكتاب غير مخقوم لا تصح الشهادة على  
الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب ، وقيل :  
ذكر الفقيه أبو بكر الرازي ، وشمس الأئمة الحلواني أن قبول  
الكتاب مع كسر الخاتم قولهم جميعا ، لأن هذا مما يتلصق  
به الناس . "

قلت : وما نقله صاحب الفتاوى الهندية ذكره الصدر الشهيد  
قبله فقال : " وذكر أبو بكر الرازي ، والشيخ الامام شمس  
الأئمة الحلواني رحمهما الله أن قبول الكتاب مع كسر الخاتم  
قولهم جميعا " فانظر شرح <sup>الصدر</sup> أدب القاضي ( ٣ / ٣٣٥ ) .

(٢) يعني الناصح بقوله ( ولم يذكر قولهما في الكتاب ) : أن  
الخصاف لم يذكر قول أبي حنيفة ، ومحمد رحمهما الله في  
كتاب أدب القاضي ، ولقد ذكر الصدر الشهيد قول أبي حنيفة  
في شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٣٤ ) ، وقال : أنه لا يقبل كما  
ذكر الناصح أنه قال الخصاف في موضع آخر .

قلت : ولا أعلم ما مقصود الناصح بقوله في موضع آخر هل يقصد  
كتاب أدب القاضي للخصاف فهذا لم أقف على قول أبي حنيفة  
فيه أو يعني أنه ذكر ذلك في مؤلف آخر له .

وجه قولهما : لأنه اذا انكسر الخاتم فانه لا يأمن من التزوير  
والتغيير فيه ، فوجب أن لا يقبله .

وروى عن محمد أنه قال : ان هذا يحنى كتاب القاضى الى  
القاضى أمر بدين فلا يقبل فيه الا ما اتضح . (١)

وجه قول أبى يوسف : أنه قد ثبت أن هذا الكتاب مكتوب  
اليه والذات معلوم فوجب أن يقبله كما لو كان مختوماً .

فان طعن المألوف فى القاضى ، أو فى الشهود الذين  
شهدوا عنده ، فان أقام البينة أن الشهود عبيد ، أو محدودون

فى قذف أو من أهل الذمة ، فانه لا يقبل الكتاب لأنه بين  
بينته أن الشهود ليسوا من أهل الشهادة ، وأن القاضى ليس من  
أهل القضاء ، وله فيه حق ، فوجب أن يقبل منه البينة عليه . (٢)

فان أقام رجلاً واحداً كان هذه شبهة .

قال القاضى : من أصحابنا من قال بأن قول الواحد يورث

شبهة يمنع الحاكم عند تنفيذ الحكم به فى الحال . (٣)

لأن قول الواحد لا يجب الحكم به (٤) الا أنه أوجب

شبهة فوجب على القاضى أن يحتاط ( ٣٤ / ب ) ويتلوم فى ذلك

---

(١) ذكر قول محمد فى الفتاوى الهندية ٣ / ٣٨٨ ( )

(٢) أنظر المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣٣٥ ) .

(٣) أنظر الصدر السابق ( ٣ / ٣٣٦ ) .

(٤) قوله ( به ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

ولا يحكم به في الحال ، ومنهم من قال : أنه يحكم به في الحال  
لأن الظاهر من حالهم العدالة ، وجواز الشهادة فلا يدفع ذلك  
الظاهر بقول رجل واحد فوجب أن يحكم به في الحال .  
قال محمد : إذا ورد على القاضي كتاب قاضٍ ، فإن القاضي  
المكتوب إليه ينبغي له أن يسأل الشهود عن عدالة القاضي الأول .

وبالله التوفيق .

تم بمون الله وتوفيقه تحقيق النصف الأول من كتاب  
تهذيب أدب القاضي للخصاف ، تأليف  
الناصح ، وذلك في ٢٥ ذي الحجة ١٤٠٤ هـ ،  
ويليه النصف الثاني بحول الله وقوته . . والحمد لله  
رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله النبي  
الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين .

١٥٩٠

مجموع من المؤلفات الأثرية

بمطبعة المطبوعات العرفية

# الفهارس العامة

المطبعة

١٥٩٠

تابع : فهرس الآيات القرآنية

| <u>رقم الصفحة</u>     | <u>رقم الآية</u> | <u>السورة</u>                               |
|-----------------------|------------------|---------------------------------------------|
|                       |                  | <u>ابراهيم</u> :-                           |
| ٣٣٤                   | ٦                | يذبحون ابناؤكم ويستحيون نساءكم              |
|                       |                  | <u>الاسراء</u> :-                           |
| ٩                     | ١٢               | وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل |
|                       |                  | <u>النور</u> :-                             |
| ٣١١                   | ٢٧               | يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا               |
| ٣١٠                   | ٢٧               | لا تدخلوا بيوتنا غير بيوتكم                 |
| ٣١١                   | ٥٨               | يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين         |
|                       |                  | <u>القصص</u> :-                             |
| ٣٣٤                   | ٤                | يذبح ابناؤهم ويستحي نساءهم                  |
|                       |                  | <u>المنكحوت</u> :-                          |
| ٢                     | ٢٩               | والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا           |
|                       |                  | <u>لقمان</u> :-                             |
| ١٢٧                   | ١٧               | وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر                |
|                       |                  | <u>الزمر</u> :-                             |
| ٢١                    | ١٨               | فبشر عبادي الذين يستمعون القول              |
|                       |                  | <u>الزخرف</u> :-                            |
| ٤٨٥ ، ٤٨٠ ، ٥٠٧ ، ٤٩٧ | ٨٦               | الا من شهد بالحق وهم يعلمون                 |



تابع : فهرس الآيات القرآنية

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>رقم الآية</u> | <u>السورة</u>                      |
|-------------------|------------------|------------------------------------|
|                   |                  | <u>الأحقاف</u> : -                 |
| ٣٦١               | ١٥               | حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة   |
|                   |                  | <u>الحجرات</u> : -                 |
| ٤٠٤               | ٦                | يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم فاسق |

فهرس الأحاديث النبوية  
المرفوعة مرتبة على الحروف الهجائية

| رقم الصفحة                  | اسم الراوى                        | الحديث                                                                                    |
|-----------------------------|-----------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٨٨                         | هرماس بن زياد عن أبيه عن جده      | أتيت النبي صلى الله عليه وسلم استمعدى على غريم لي .                                       |
| ٤٦٧                         | هرماس بن حبيب                     | أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لسي فقال الزمه .                                      |
| ١٢٥                         | عائشة ، وعلى وغيرهما              | اد رأوا الحدود بالشبهات ما استطتم                                                         |
| ٨٦                          | أم سلمة                           | إذا ابتلى أحدكم بالقضاء فليسوى بينهم                                                      |
| ١٥٤                         | ابن مسعود                         | إذا اختلف البائع والمشتري فالقول ما يقوله البائع .                                        |
| ١٥٧                         | ابن مسعود                         | إذا اختلف البائع والمشتري والسلعة قائمة                                                   |
| ٣١١                         | أبو موسى الأشعري                  | إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع                                                 |
| ٣٦٦                         | أنس بن مالك                       | إذا بعت فقل لا خلا به ( قاله لرجل من الأنصار ) .                                          |
| ٤٨٠                         | ابن عباس                          | إذا رأيت مثل الشمس فاشهـ                                                                  |
| ٤٢٧                         | أبو هريرة                         | أذكر الفاجر بما فيه كي يحذره الناس                                                        |
| ١١٧-١١٦                     | أبو حميد الساعدي                  | استعمل اللتبية على صدقات بنى سليمان                                                       |
| ٢٨٩، ٣٠١<br>٢٩٦، ٢٨٣<br>٤٦٤ | على<br>أبو هريرة<br>حسين بن خارجة | أعطى امرأة الوليد بن عقة هدية من ثوبه اغسد يا أنيس التي امرأة هذا الزمه حتى يؤدي إليك حقك |
| ٧٠                          | وائل بن حجر                       | ألك بينة قال : لا ، قال : فلك يمينه                                                       |
| ٢٨٣                         | أبو هريرة ، زيد بن خالد           | أما والذي نفسي بيده لأقتضين بينكما بكتاب الله                                             |
| ٥٠٩                         | ابن عباس وغيره                    | أمر النبي صلى الله عليه وسلم بدره العذبالشبهة                                             |

تابع : فهرس الأحاديث النبوية

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>اسم الراوى</u>           | <u>الحديث</u>                                                                |
|-------------------|-----------------------------|------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٦٦               | حسيل بن خارجة               | اللهم انهم عالة فاغنهم وحفاة فاحطهم                                          |
| ٢٨٣               | أبو هريرة ، زيد<br>ابن خالد | أما الذى نفس بيده لأقضى بينكما بكتاب الله                                    |
| ٥٠٩               | ابن عباس وغيره              | أمر النبي صلى الله عليه وسلم بدره الحسد<br>بالشبهة                           |
| ٤٦٦               | حسان بن خارجة               | انت والله وأصحابك عن الفقراء المهاجرين<br>( قاله لحسيل بن خارجة )            |
| ٣١٩               | جابر وغيره                  | أنت ومالك لأبيك                                                              |
| ٣١٩               | عائشة وغيرها                | ان أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وان ولده<br>من كسبه                            |
| ٣٨٧               | ابن عباس                    | ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم<br>وشهد على الهلال               |
| ٣٨٨               | ابن عباس                    | ان اعرابيا شهد عنده . . . . .                                                |
| ٢٨٩ ، ٣٠١         | على رضى الله عنه            | ان امرأة الوليد بن عقبة جاءت الى النبي<br>صلى الله عليه وسلم فأعطاهم هدية من |
| ٣١٨               | الحسن البصرى                | ان اناسا من أهل الحجاز اقتلوا فمست<br>اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم     |
| ٢٨٨-٢٨٦           | ابن عباس                    | أن رجلا قدم مكة بابل فباعها عن أبى جهل<br>( فيه قصة طويلة )                  |
| ١٢                | ابن عباس                    | أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم<br>كانت به جراحة                   |
| ٣٦٥               | أنس بن مالك                 | أن رجلا من الأنصار كان فى عقده ضمف                                           |
| ٢٣٠               | اشعث بن قيس                 | أن رجلا من حضرموت قدم رجلا من كندة                                           |
| ٢٨٢               | أبو هريرة ، زيد<br>ابن خالد | أن رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله<br>عليه وسلم فقال أحدهما : اقض بيننا  |

تابع : الأحاديث النبوية

| رقم الصفحة | اسم الراوي                         | الحديث                                                                   |
|------------|------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------|
| ٥٦٩        | جابر بن سمرة                       | ان رجلين اختصما في ثاقه ليس في يد واحد                                   |
| ٢٠٧ ، ٢٠٦  | جابر بن عبد الله                   | ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف ابن سوريا الإغور                     |
| ٢٠٧        | البراء بن عازب                     | ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف يهوديا                               |
| ٤٠٣        | الأعرج عن النبي صلى الله عليه وسلم | أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن ان لا تجوز شهادة ذى الظنة         |
| ٤٧٦        | نصيم بن هزال                       | ان ما عزا لما لحقه الحجارة جمل يشهد                                      |
| ٥٠١        | سبرة بن معبد                       | ان النبي صلى الله عليه وسلم أبطل ممة النساء                              |
| ٣٩٥        |                                    | ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لواحد : أتصرف هذا ؟ قال : نعم            |
| ٥٢٩        | الشمسي                             | ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقضى بالقضاء فينزل القرآن بغير الذي قضاه |
| ٥٤٢        | أم سلمة                            | انكم تختصمون اليي                                                        |
| ١٤         | أم سلمة                            | انما اقضى بينكم فيما لم ينزل علي                                         |
| ٧٠         | وأطل بن حجر                        | ان يمين المسلم وراء ما شو اعظم منه                                       |
| ٣٥١ ، ٣٣٤  | كعب بن مالك عن أبيه                | انه صلى الله عليه وسلم باع على معاذ ماله                                 |
| ٤٦١        | كعب بن مالك                        | انه ( كعب ) تقاضى دينا له على عبد الله ابن أبي حدود الأسلمي              |
| ٢٩٤ ، ٢٥٩  | بهز بن حكيم عن أبيه                | انه ( النبي صلى الله عليه وسلم ) خبسون رجلا في ممة                       |
| ٣١٧        | عن جده                             |                                                                          |
| ٢٠٧ ، ٢٣٠  |                                    | انه حلف اليهود بالله ما قتلنا                                            |
| ٦٣٧ ، ٧٧   | عدا بن خالد                        | انه كتب هذا ما اشترى محمد رسول الله من عدا                               |
| ٥٤٠        | ابن عمر                            | انه لاعتن بين المجلاني وبين امرأته                                       |
| ١٠٦        | روى عن النبي صلى الله عليه وسلم    | انه لما بعث عتاب بن أسيد جعل له أربعين أوقية                             |
| ٥٠٥        | عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده        | البينة على المدعي                                                        |

تابع : فهرس الأحاديث النبوية

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>رسم الراوى</u>                 | <u>الحديث</u>                                                        |
|-------------------|-----------------------------------|----------------------------------------------------------------------|
| ٧٠ - ٦٩           | وائل بن حجر                       | جاء رجل من كنده ورجل من حضرموت فقال<br>الحضرمي ...                   |
| ٢٩٤٥ ٢٥٩<br>٣١٧   | بهز بن حكيم عن أبيه<br>عن جده     | حبس رجلا فى تهمته                                                    |
| ٣٥١٤ ٣٣٤          | كعب بن مالك                       | حجر على معاذ ماله وابعه فى دين كان عليه                              |
| ٤٨٤               | زيد بن عبد السلام                 | الحكم فى الأضرار يبنى القضاء                                         |
| ٢٠٦               | جابر بن عبد الله                  | حد فابن سوريا الأعور باللله                                          |
| ١٤                |                                   |                                                                      |
| ٤                 | معاذ بن جبل                       | الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله<br>لما يرضى رسول الله              |
| ٥٧                | أبو هريرة ، ابن عمر ،<br>ابن عباس | خير المجالس ما استقبل به القلعة                                      |
| ٥١٠٤ ٣٩٠          | عمران بن حصين                     | خير الناس فى القرن الذى أنا فيه                                      |
| ٤١٥               | موسى بن شيبة                      | رد رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة<br>رجل فى كذبة كذبها           |
| ٦٨                | أشعث بن قيس                       | شاهدك أو يمينه                                                       |
| ٧٤                | عمر بن الخطاب                     | شر الشهود أن يشهد قبل أن يستشهد                                      |
| ٥٦٧               |                                   | على البعد ما أخذت حتى تبرد                                           |
| ٣٩٧<br>١٣         | زيد بن أسلم<br>ابن عباس           | فليستتر بسستر الله<br>قتلوه قتلهم الله                               |
| ٨٨                | عبد الله بن الزبير                | قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الخصمون<br>يقعدان بين يدي الامام |
| ٤٩٠               |                                   | كان يقضى بالقضاء ثم يقضى بعد ذلك بخلافه                              |

تابع : فهرس الأحاديث النهيية

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>اسم الراوى</u>           | <u>الحديث</u>                                                      |
|-------------------|-----------------------------|--------------------------------------------------------------------|
| ٢٨٤               |                             | لأن تكونوا على أولى من أن تكونوا على الرجل                         |
| ٣٢٤٤ ٢٦٤          | مكحول مرسل                  | لصاحب الحيق اليد واللسان                                           |
| ١١٥               | أبو هريرة                   | لعن الله الراشى والمرتشى فى الحكم                                  |
| ٤٦٤               | حسيل بن خارجة               | لما أراد أن يخزو خيبر لم يبق أحد من يهود                           |
| ٣                 | معاذ                        | لما بحث معاذنا الى اليمن قال له : بما تقضى ؟                       |
| ٤٩٧               | ابن عباس                    | لو اعطى الناس بدعاويهم                                             |
| ٩٣                | أبو هريرة                   | لو دعيت الى كراع لأجبت                                             |
| ٤٦٨٥ ٣١٦          | الشريد بن سويد              | لى الواجد (ظلم ) يحل عرضه وعقوبته                                  |
| ١١٧               | أبو حميد الساعدي            | ما بال أقوام نوليهم أمورا فيجيني أحدهم<br>فيقول : هذا أهدى الى     |
| ٩٧                | أبو هريرة                   | ما رأيت أحدا أكر مشاورة لأصحابه من<br>رسول الله صلى الله عليه وسلم |
| ٢٨٥               |                             | ما قدست أمة حتى يؤخذ من قوبها غير متمتع                            |
| ٤٦٨٥ ٣١٧          | الشريد بن سويد              | مطل الواجد ظلهم                                                    |
| ٩١                | عبد الله بن عمرو            | المقسطون على منابر من نـور                                         |
| ٢٣١               | أشعث بن قيس                 | من اقتطع من أخيه المسلم يمين جاء يوم . . .                         |
| ٦٨                | ابن مسعود                   | من حلف على يمين حبر وهو فيها فاجر                                  |
| ٦٦                | ابن مسعود ، اشعث<br>ابن قيس | من حلف على يمين يستحق بها مالا هو<br>فيها فاجر                     |
| ٤١١               | انس بن مالك                 | من رغب عن سنتى فليس منى                                            |
| ٣٢٨               | ابن عباس                    | من ستر على أخيه المسلم ستر الله عورته                              |

تابع : فهرس الأحاديث النبوية

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>اسم الراوى</u>                           | <u>الحديث</u>                                              |
|-------------------|---------------------------------------------|------------------------------------------------------------|
| ٣٨٩               | انس بن مالك                                 | من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا                               |
| ٩١                | أنس بن مالك                                 | من ولى شيئاً من أمور المسلمين ففشيهم                       |
| ٩٨                | عائشة                                       | من ولى شيئاً من أمر المسلمين فأراد الله به خيراً جعل . . . |
| ٣٢٢               | حكيم بن حزام ، عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده | نهى عن بيع ما لم يطيبك                                     |
| ٦٣٢٤٧٧            | علاء بن خالد                                | هذا ما اشترى محمد رسول الله من عبداً أمين هوذه             |
| ١٠٥               | ابن عباس                                    | هلا سألوا ان لم يعلموا فانما شفاء المصي السؤال             |
| ٥٠٤               |                                             | والا استسمى العبد غير مشقوق عليه                           |
| ٤٧٢٤٦٣            | على                                         | لا تقضى لأحد الخصمين حتى تسمع الآخر                        |
| ٨٥                | أبو سعيد الخدرى                             | لا يقضى القاضى الا وهو شيطان                               |
| ٧٩٤٧٨             | أبوبكرة                                     | لا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان                         |
| ٣٢١               | أبوبكرة                                     | لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه                     |
| ٣٤٥               | عقبة بن عامر                                | لا يخلون رجل بامرأة وان كان حموها                          |
| ٦٠                | عبدالله بن عمرو ابن العاص                   | لا يقدر الله امة لا يقضى فيها بالحسق                       |
| ٤٧٢٤٦٣            | على                                         | يا على لا تقضى بين خصمين حتى تسمع                          |

فهرس الآثار مرتبة على  
أسماء أصحابها  
~~~~~

رقم الصفحة ~~~~~	الأثر ~~~~~
	<u>أبراهيم النخعي : -</u>
٢٣٢	إذا حلف على شيء حلف على الثبات
٦٠٦	انه كان يجوز كتاب القاضى الى القاضى
٣٥٣	روى عنه جواز الحجر
٤١٤	المدل فى المسلمين من لم تظهر فيه ريبة
٣٥٠	لا حجر على حر
	<u>اسماعيل بن حماد : -</u>
٢٩٣	أربعة شهود لا أسأل عنهم شاهدا رد الطينة
	<u>اسماعيل بن خالد : -</u>
١٠٤	رأيت ناسا من العلماء يجالسون على القضاء منهم أبو عمرو الشيبانى والشعبى
	<u>اسماعيل بن أبى خالد : -</u>
١٠٤	رأيت شريعا جالسا على القضاء معتما بعامة
	<u>اشعث بن قيس : -</u>
٦٧	كان بينى وبين رجل خصومة فى بئر
	<u>جابر بن نوح : -</u>
٣٠١	رأيت على خاتم سعيد بن الأشوع "أجب القاضى"

تابع : فهرس الآثار

رقم الصفحة	الأثر
	<u>حاجب بن سعد الطائي : -</u>
٨	يا أمير المؤمنين اني رأيت رؤيا هالتي
	<u>الحسن البصرى : -</u>
٥٠	أتيت مسجد المدينة ذات يوم بالهاجرة فاذا
	بابن عفان قد أكوم كومة
٤٢٦	سئل عن الرجل الذي أتى به قال : قل الله أعلم
٩٩	كان عمر يستشير حتى يستشير المرأة
٩٩	كانوا يقولون ما حزب قوما أمر قط فاجتمعوا
٣٨٩	يا لكح لم رددت شهادته (قاله لاياس بن معاوية)
	<u>الحكم بن عتيبة : -</u>
٥٣	رأيت شريحا كان يقضى في المسجد وعليه مطرف خز
	<u>سرار : -</u>
٦٠٦	أوردت علي الحسن كتابا من قاضي فأجازه بغير
	بينة
	<u>شريح : -</u>
١٢٩	انت الأمير فاشهد لك
٨٠	اذا غضب قام وترك القضاء
١٢٩	ان امرأة جاءت الي شريح فقالت انك تشهد لي
٢٤٥	أن رجلا ادعى علي رجل مالا فاختمما الي شريح

تابع : فهرس الاثار

رقم الصفحة

الاثار

تابع : شرح : -

- ٥١٧ ان شريحا كان يتولى القضاة لهماوية ومن بعد
من بنى أمية
- ٣٩٤ انه (شريح) أجاز تزكية واحد
- ٤٩٠ انه قضى بقضاة فخالف فيه عمر وعلى
- ٨٥ انه كان اذا جاع لم يقض
- ٣٥١ انه كان يبيع ما فوق الازار
- ١٢١ انه كان يسلم على الخصوم ويرد السلام
- ٥٦ انه كان يقضى في المسجد فاذا كان يوما مطيرا
- ٥٣ انه كان يقضى في المسجد وعليه مطرف خز
- ٣٥٣ روى عنه جواز الحجر
- ٥٧٣ الناتج أولى من العارف
- ٢٣٩ اليمين الفاجرة احق ان ترد من البينة المادلة

الشعبى : -

- ٤٢٦ اذا سئل احد عن رجل لا يرغاه فقل : الله أعلم
- ١١٩ ان امرأة كان بينها وبين رجل خصومة فأرادت أن
يخاصمها عمر فأهدت اليه فخذ جزور
- ١٠٩ ان عليا رزق شريحا على القضاة
- ٦٠٦ انه كان يجيز كتاب القاضى الى القاضى .
- ٨٨ كان حائط بين عمر وأبى بن كعب كان جميعا
يدعيانه
- ١٢٩ كانت لرجل عند شريح شهادة فخاصم صاحبه الى
شريح

تابع : فهرس الأثر

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الأثر</u>
	<u>عبدالله بن جعفر : -</u>
٣٥١	انه اشترى دادا بأربعمين ألف درهم فأراد على أن يحجر عليه
	<u>عبدالله بن عباس : -</u>
١١٢	قوله تعالى (أكلون للمسحت) يمتنى الرشوة
٢٤٤	انه أمره ليحلف امرأة فحلفها فنكلت فقتل عليها
٥٠٣٤ ٥٠٢	انه رجع عن متعة النساء والصرف
	<u>عبدالله بن عمر : -</u>
٢٤٤	انه باع عبدا فرد المشتري عليه بالميب
	<u>عبدالله بن مسعود : -</u>
١١٤	انا السحت أن يهدى الرجل الى الرجل كى يحينه على حاجة
١١٤	انه سئل عن السحت ، قال : هو الرشا
٣٤٣	ليس فى هذه الأمة صفة ولا قيد
	<u>عبدالرحمن بن أبى ليلى : -</u>
٢٦٠	استمديت على عثمان فأخذت بتلابيه (وروى عن ابن مسعود نحو هذا)
	<u>عبد الرحمن بن سعيد : -</u>
١٠٠	رأيت عثمان بن عفان جالسا فى المسجد فاذا جاءه الخصمان

تابع : فهرس الأثار

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الأثار</u>
	<u>عبد الرحمن بن مهدي : -</u>
٥٤	رأيت الحسن يقضى في المسجد
	<u>عبيدة السلماني : -</u>
١٥	ان وليتني أقضى برأى والا لم اعمل لك (قاله لعلى)
٢١	رأيتك في الجماعة أحب الينا من رأيتك وحدك
٤٩٠	لقد حفظت عن عمر بن الخطاب مائة قضية
	<u>على بن ابي طالب رضي الله عنه : -</u>
٥٩٣ ٥٩٥	أخذ الدرع من الرجل وقال : اتبع بيعة
	اذا اتاه الرجل بالرجل فقال ان لي عليه ديننا قال له أله مال
٦١	اذا تقاضى اليك رجلان فلا تقضى للأول حتى تسمع للآخر
٥٩٣	انه وجد نذوما لرجل قتل يوم الجمل مع رجل فقال هات الدرع (وفيه رد شهادة عبد الله بن جعفر وعزله لشريح)
٣١٣	انه استعمل عبد الرحمن بن أحنف على الري فأخذ المال
٥٦	انه قضى بقضية في الطريق
٥٠٠	روى عنه جواز بيع امهات الأولاد
٥٥	صدقته وفوق كل ذي علم عليم
٤٩٨ ، ٢١	كان رأي وراي عمران امهات الأولاد لا يبمن في الدين

تابع : فهرس الأثصار

رقم الصفحة

تابع : على رضى الله عنه : -

- ٣١٨ كان له حبس بالبصرة يحبس فيه الخصوم وسماه
نافعا
- ٣٥٣ كيف احجر على رجل شريكه امير المؤمنين
- ٣٥٣ كيف احجر على رجل شريكه الزبير
- ٥٠٩ ليس فى التمريض حد
- عمر بن الخطاب : -
- ١٠ أردد علينا عهدنا فوالله لا تلى عملا أبدا
- ٤٠٢ أما الخطابية فانه بلغنى ان بعضهم يصدق بعضا
- ١٩ ان الله يجعل الخير فيمن يشاء
- ٧ انه استقضى رجلا يقال له حالس بن سعد
- ٣١٤ انه بلغنى ان فى بيت فلان وفلان شرابا
- ٣١٢ انه بلغنى عن نائحة فى ناحية المدينة
- ٤٥٩ انه سأل رجلا عن رجل فقال لا تعلم الا خيرا
- ٤٩٠ ، ٢٠ انه قضى فى الجرد بمائة قضية
- ١٥ انه كان اذا كره عليه الخصوم ردهم الى زيد بن ثابت
- ٦٥٥ ، ٨١ ، ٨٠ انه كتب الى أبى موسى الأشعري أما بعد فسان
القضاء
- ٣٨٨ انه كتب الى أبى موسى السلمون عدول بعضهم على
بعض

تابع : فهرس الأسماء

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الأثر</u>
	تابع : عمر بن الخطاب رضى الله عنه : -
١٠٨	انه كتب الى معاذ وأبى عبيدة حين بعثهما الى الشام
١١٩	اياكم والهدايا (فى قصة امرأة اهدت اليه فخذ جزور)
٨١	البيئة على من ادعى
٥٢٩ ، ١٩	ذاك على ما قضينا وهذا على ما قضينا
٤٩٠ ، ١٦	رددت الى من رأى لا الى رأى والرأى مشترك
٨٢ ، ٨١	الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا
٤٥٩	كان اذا هم يمدح الرجل قال : ما علمناه الا خيرا
١٩	كان يقول فى المسألة المشتركة مثل قول على
٨٤ - ٨٠	كتابة عمر الى أبى موسى الأشعري
١٣٣ ، ١٢١ ، ٧٩	لا تسار ولا تضار ولا تبع ولا تتباعن
٨٩	لا تقضى على باليمين ثم لا أحلفه
٤٩٠	لكنى ردىك من رأى الى رأى والرأى مشترك
١٢٦	لو رأيت رجلا على احدا أكتت تقيمه عليه ؟ قال : لا
٣٨٨ ، ٨٣	المسلمون عدول . . الا مجلودا فى حد
١٩	هب أن أبانا كان حمارا السنا من أم واحده (قاله رجل لصر)
	يا أيها الناس فان الاسيفخ اسيفخ جهينة رضى من دينه . . .
٢٣٩	اليمين الفاجر احق أن ترد من البيئة الحادلة

تابع : فهرس الآثار

رقم الصفحة

الأثر

عمر بن عبد العزيز : -

- ١١٥ انها (أى الهدية) كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدية وانما اليوم رشوة
- ١١٦ انه نزل منزلا من الشام فاهدى اليه تفاح فأمر برده
- ٨٦ لا تقضى على غضب ولا على ضجر
- ٨٦ لا خير فى قضاء الا بفهم

عمران بن عقبة : -

- خاصمت رجلا الى شريح وسألته ان يكفل لى فلم يكفل ٢٥٥
- قائد بن مقلاص : -

- ٣٠١ انه استعدى على غريم له فاعداه شريح
- القاسم بن عبد الرحمن : -

- ١١٠ انه (أى مسروق) لم يأخذ على القضاء رزقا
- محمد بن كعب القرظى : -

- ٥٥ ان عليا كان يقضى بالكوفة ورجلا من الأنصار قريبا منه
- مسروق : -

- ١١٠ انه لم يأخذ على القضاء أجرا
- ١١٤ سئل عبد الله عن السحت قال : هى الرشوة
- ١١٤ القاضى اذا أخذ الهدية فقد أكل السحت
- ١١٢ قال عبد الله : الرشوة فى الحكم كفر

تابع : فهرس الآثار

رقم الصفحة

الأثر

مماوية : -

٥٠٩

لا يجب الحد الا في القذف الصريح

ميمون بن مهران :

٨٥

بعثنى عمر بن عبد العزيز قاضيا فقال : لا تقضى
وأنت على غضب

نافع : -

١٠٨

كان زيد بن ثابت يأخذ على القضاء أجرا

١٠٨

كتب عمر الى معاذ وأبى عبيدة حين بعثهما الى
الشام

وكيع : -

٤١٤

سئل عن تفسير الريبة ، فقال : اذا لم يشرب
الخمير

يحيى بن أبى كبير : -

كان عمر اذا هم ان يمدح الرجل يقول ما علمناه الا خيرا ٤٥٦

أبو اسحاق (السبيعي) : -

شهدت عند شريح بشي^ه كان له علم فأجاز شهادتي ١٢٨

أبو ادريس الخولاني : -

رأيت معارب بن دثار ، وحماد والحكم احدها عن يمينه ١٠٣
والآخر عن يساره

تابع : فهرس الآثار

رقم الصفحة	الأثر
	<u>أبو الأحوص</u> : -
١١٤٠ ١١٣	قال عبدالله الرشوة في الحكم كفر <u>أبو بكر</u> - رضى الله عنه - : -
١٠٧	انه أخذ رزقا على القضاء <u>أبو بكر بن هزم</u> : -
٥٢	كان يستند الى عمود في المسجد وعنده حرسيان <u>أبو جرير البجلي</u> : -
٨٠	أن شريحا كان اذا غضب قام وترك القضاء <u>ابن سماعة</u> : -
٢٩٤	أنا أسأل عن شاهد يرد الطينة <u>ابن كاس</u> : -
٣١٩	لا يحبس الولدان بدين المولودين

فهرس الأعلام

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الاسم</u>
(أ)	
٤١٤ ، ٣٥٣ ، ٣٤٩ ، ٢٣٢	ابراهيم النخعي
٦٠٦ ، ٥١٦	
٨٨	أبي بن كعب
أنظر الخصاف	احمد بن عمر
٨٠	اساظة ب الهذلي
١٠٣	اسماعيل بن أبي خالد
٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٣	اسماعيل بن حماد
٣٣٥	اسيفع الجهنى
٢٣٠ ، ٦٧	أشعث بن قيس
٦١	أنس بن مالك
٢٨٣	انيس
٣٩٠ ، ٣٨٩	اياس بن معاوية
(ب)	
٢٠٧	البراء بن عازب
٤٧٩ ، ١٣٩ ، ١٩٢	بشر بن الوليد
٣١٧	بهز بن حكيم
(ج)	
٥٠٤	جابر بن زيد
٥٦٩	جابر بن سمرة
٣٠١	جابر بن نوح
٣٢٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٢ ، ٢٩٤	الخصاص
٤١١ ، ٣٨٠ ، ٣٧٩ ، ٣٥٧	
٤٧٧ ، ٤٧٦ ، ٤٧٥ ، ٤٢٣	
٤٩٨ ، ٤٩٤ ، ٤٨٤ ، ٤٧٩	
٥٤٩ ، ٥٣٨ ، ٥١٠ ، ٥٠٥	
٦٤٦ ، ٦٤٤ ، ٦٣٢ ، ٦٣١ ، ٦٣٠	

تابع فهرس الأعلام

رقم الصفحة

الاسم

٣٤١

جوهر بن سعيد

(ح)

٧

حابس بن سعد الطائي

٤٥٥ ، ٤٥٤

حسان بن ابراهيم

٤٥٩

حسن بن أبي ثابت

• ٣١٨ ، ٩٩ ، ٥٤ ، ٥٠

حسن بن أبي الحسن البصري

• ٤٢٦ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩

٣٢٣ ، ٣٢١ ، ٢٤١ ، ١٣٩

الحسن بن زياد

٥٨٥ ، ٥٨٤ ، ٤٧٩ ، ٤٥٩

• ٦٠٦ ، ٥٨٦

٦١٦ ، ٦١٥

الحسن بن مالك

١١٥

الحسن بن رستم

٤٦٥ ، ٤٦٤

حسيل بن خارجة

١٠٣ ، ٥٣

الحكم بن عتيبة

١٠٣ ، ١٠٢

حماد بن زيد

٦١

حنش بن المتمر

(خ)

• ٣٢١ ، ٣١٠ ، ٢٧١ ، ١٨٩

الخصاف (أبوبكر)

٣٨٥ ، ٣٧٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٢

٥٠٧ ، ٤٩٨ ، ٤٨٤ ، ٤٤٧

٦١٦ ، ٥٣٨ ، ٥١٤ ، ٥٠٨

• ٦٤٤

(ز)

٣٥٢ ، ١٠١

الزبير بن العوام

٦٥٣ ، ٦١٣ ، ٦٠٤

زفر

• ٨٩ ، ٨٨ ، ١٦ ، ١٥

زيد بن ثابت

٤٩٠ ، ١٠٨

٢٨٢

زيد بن خالد الجهني

٤٨٤

زيد بن عبد السلام

تابع : فهرس الأعلام

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الاسم</u>
٤٩٠	زيد
(س)	
٦٠٦	سرار
٣٠١	سعيد بن الأجنوح
٤٥٤	سعيد بن جبير
٨٨ • ٨٧	سعيد بن العاص
(ش)	
٤٤٣	الامام الشافعي
٨٥ • ٨٤ • ٧٩ • ٥٤ • ٥٣	شريح القاضي
١٢٩ • ١٢٨ • ١٢١ • ١٠٣	
٣٠١ • ٢٥٥ • ٢٤٥ • ٢٣٩	
٤٩٠ • ٣٩٤ • ٣٥٣ • ٣١٥	
٥٩٤ • ٥٩٣ • ٥٧٣ • ٥١٧	
٦٥٥	
٢٠٦ • ١٢٩ • ١١٩ • ٨٨	الشمسي
٥٢٩ • ٤٢٦	
٦٧ • ٦٥	شفيق بن سلمة
(ض)	
٣٤١	الضحاک بن مزاحم
(ط)	
٥٩٤	طلحة بن عبيد الله
(ع)	
٤٦١	عبد الله بن أبي حدر
٥٩٣ • ٣٦٦ • ٣٥٢ • ٣٥١	عبد الله بن جعفر
٨٨ • ٨٧	عبد الله بن الزبير
٥٠٢ • ٢٨٦ • ٢٤٣ • ١١٢	عبد الله بن عباس
٣١٤ • ٢٤٤	
٩٠٠	عبد الله بن عمرو بن العاص

تابع : فهرس الأعلام

رقم الصفحة	الاسم
٤٤٨ ، ٢٣٠	عبد الله بن المبارك
٢٩١ ، ١١٤ ، ١١٢ ، ٦٦ ، ٣٤١	عبد الله بن مسعود
٧٩ ، ٧٨	عبد الرحمن بن أبي بكر
٣١٣	عبد الرحمن بن أحنف
٤٠٣	عبد الرحمن الأعرج
١٠٠	عبد الرحمن بن سعيد
١٢٥	عبد الرحمن بن عوف
٥٤	عبد الرحمن بن مهدي
٣٢٤ ، ٧٨	عبد الملك بن عمير
٤٩٠ ، ١٥	عبدة السلماني
١٠٦	عتاب بن أسيد
٣٥١ ، ٢٤٤ ، ١٠٠ ، ٥١ ، ٣٥٢	عثمان بن عفان
٦٣٧ ، ٧٧	عداء بن خالد
١٠	عدلاء بن السائب
٦٩	علقة بن وائل بن حجر
٦١ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٢١ ، ١٥	علي رضي الله عنه
٣١٨ ، ٣١٣ ، ٢٨٩ ، ٦٣	
٤٧٢ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ ، ٣٢٤	
٥٩٣ ، ٥٠٩ ، ٥٠٠ ، ٤٩٨	
٥٩٥	
٧ ، ٨ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩	عمر بن الخطاب رضي الله عنه
٨٨ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٢١ ، ٢٠	
٨٩ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١١٩	
١٢١ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ٢٣٩	
٢٨٤ ، ٣١٢ ، ٣٤٤ ، ٣٣٥	
٣٨٨ ، ٤٠١ ، ٤٥٩ ، ٤٩٠	
٥٢٩ ، ٥٥٦	

تابع : فهرس الأعلام

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الاسم</u>
١١٦ ، ١١٥ ، ٨٦ ، ٨٥	عمر بن عبد العزيز
٥٦١	عمرو بن حرب
٨٨ ، ٨٧	عمرو بن الزبير
١١٦	عمرو بن قيس
٢٥٥	عمران بن عقة
٥٤٠	عويمر العجلا
٢٠٨	عيسى عليه السلام
(ف)	
٣٣٤	فرعون
(ق)	
٣٤٨	القاسم بن معن
٣٠١	قائد بن مقلص
(ك)	
٤٦١ ، ٣٥١ ، ٣٥٠	كعب بن مالك الأنصاري
(م)	
٥٢	مالك بن أنس
٤٧٦	مالك بن معز الاسلمي
٥٠٧ ، ٥٠٦ ، ٢٨١	الامام مالك
١٠٢	محارب بن دثار
١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٤ ، ٧١	الامام محمد بن الحسن
١٣٤ ، ١٣٢ ، ١٣٠ ، ١٢٩	
١٦٧ ، ١٥٤ ، ١٥٢ ، ١٤٦	
٢٤١ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢٠٩	
٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥١	
٣١٠ ، ٣٠٨ ، ٢٧١ ، ٢٥٩	
٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢١ ، ٣١٢	
٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٥	
٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٤	
٣٤٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٣	
٣٦٦ ، ٣٦٥ ، ٣٦٢ ، ٣٤٩	

تابع : فهرس الأعلام

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الاسم</u>
٣٩١ ، ٣٨٠ ، ٣٧٩ ، ٣٧٢	تابع : الامام محمد بن الحسن
٤١٩ ، ٣٦٤ ، ٣٩٣ ، ٣٩٢	
٤٣٧ ، ٤٣١ ، ٤٢٨ ، ٤٢٠	
٤٤٣ ، ٤٤٢ ، ٤٣٩ ، ٤٣٨	
٤٤٧ ، ٤٤٦ ، ٤٤٥ ، ٤٤٤	
٤٥٢ ، ٤٥١ ، ٤٥٠ ، ٤٤٨	
٤٥٨ ، ٤٥٧ ، ٤٥٦ ، ٤٥٥	
٤٨٤ ، ٤٨١ ، ٤٧٦ ، ٤٧٥	
٤٩٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٤ ، ٤٨٨	
٥٣٥ ، ٥٣٢ ، ٥٣١ ، ٥١٣	
٥٦١ ، ٥٤٣ ، ٥٣٨ ، ٥٣٦	
٦٠٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨١ ، ٥٦٦	
٦٣١ ، ٦١١ ، ٦٠٤ ، ٦٠٣	
٦٥٤ ، ٦٤٦ ، ٦٤٥ ، ٦٣٨	
• ٦٥٨ ، ٦٥٧	
٤٥٤	محمد بن سيرين
٢٩٠	محمد بن عبد الرحمن
٥٥	محمد بن كعب القرظي
١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١٠	سروق بن الأجدع
٨٩	سلمة بن مخلد
٨٧	مصعب بن ثابت
٣٥١ ، ٣٣٥ ، ١٠٨	مخازن بن جبل
٥٠٩ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ١١	معاوية بن أبي سفيان
٤١٥	موسى بن شيبة
٢٠٧ ، ٢٠٦	موسى عليه السلام
٨٦ ، ٨٥	ميمون بن مهران
	(ن)
٣١٢ ، ١٠٨	نافع أبو عبد الله المدني
٣١٣	نعيم بن دجاجة

تابع : فهرس الأعلام

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الاسم</u>
(ه)	
٤٦٧	الهرماس بن حبيب
٢٨٨	هرماس بن زياد
(و)	
٦٩	وائل بن حجر
٤١٤	وكيع بن الجراح
٢٨٩	الوليد بن عقبة
(ي)	
٤٥٩	يحيى بن أبي كبير
٤٥٩	يزيد بن أبي حمزة
٤٢٦	يزيد اليماني أبو حمزة

تابع : فهرس الأعلام

الكسبي :-

رقم الصفحة	الاسم
١١٣	أبو الأحمص
١٠٢	أبو ادريس الخولاني
١٢٨	أبو اسحاق
١٠٧	أبو بكر الصديق رضي الله عنه
٥٢	أبو بكر بن حزم
أنظر الخصاف	أبو بكر الخصاف
٨٠	أبو بكر الهذلي
٧٩ ، ٧٨	أبو بكر
٨٠	أبو جرير الهجلي
٢٨٦	أبو جهل
٤٠٨ ، ١٨٣ ، ١٧٦ ، ١٦٥ ٤٧٣ ، ٥١١ ، ٥١٠	أبو الحسن الكرخي
٥٠ ، ٧٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦	أبو حنيفة
١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢	
١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٦٠ ، ٢١٥	
٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٤	
٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٢	
٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٣	
٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣	
٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩	
٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣	
٣٨٠ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩١	
٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤	
٤٠٧ ، ٤١٩ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩	
٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٥٥	
٤٥٨ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩	
٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥	
٤٨٨ ، ٤٩٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣١	
٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨	
٥٤٣ ، ٥٦٢ ، ٥٨١ ، ٥٨٣	

تابع : فهرس الأعلام (الكنى)
موصم

رقم الصفحة	الاسم
٥٨٨ ، ٥٨٧ ، ٥٨٦ ، ٥٨٤	تابع : أبو حنيفة
٦١١ ، ٦٠٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٢	
٦٢٢ ، ٦١٨ ، ٦١٦ ، ٦١٥	
٦٢٦ ، ٦٢٩ ، ٦٥٢	
٣١١ ، ٢٣٩ ، ٨٥	أبو سميد الخدري
١٠٨	أبو عيدة بن الجراح
٣٩٦	أبو علي بن شاهويه
٤٧ ، ٤٤ ، ٤١ ، ٣٨ ، ٢٦	أبو علي بن موسى البستي
٣٠٨ ، ٢٧٢ ، ١٩٢ ، ١٨٩	
٣٤٣ ، ٣٤١ ، ٣١١ ، ٣١٠	
٣٤٧ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٤	
٤٠٧ ، ٤٠٣ ، ٣٨٦ ، ٣٦٤	
٤١٩ ، ٤٢٨ ، ٤٢٠ ، ٤١٩	
٤٨٥ ، ٤٨٤ ، ٤٨٣ ، ٤٣٧	
٦١٥ ، ٦٠٨ ، ٥١٣ ، ٤٨٧	
٦٥٣	
١٠٤	أبو عمرو الشيباني
٦٥٥ ، ٤٠٢ ، ٣١١ ، ٨٠	أبو موسى الأشعري
٢٨٢ ، ١١٥ ، ٩٧	أبو هريرة
١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٤ ، ٧١	أبو يوسف
١٣٩ ، ١٣٤ ، ١٣٢ ، ١٣٠	
١٥٢ ، ١٥١ ، ١٢٧ ، ١٤٦	
١٧١ ، ١٦٧ ، ١٥٥ ، ١٥٤	
٢١٦ ، ١٩٤ ، ١٩٢ ، ١٧٨	
٢٥٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢١٧	
٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٥	
٣٠٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٧١	
٣٢٣ ، ٣٢١ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨	
٣٣١ ، ٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٤	
٣٦٢ ، ٣٥٥ ، ٣٤٦ ، ٣٣٤	
٣٨٠ ، ٣٧٩ ، ٣٦٥ ، ٣٦٤	
٤٠٢ ، ٣٩٣ ، ٣٦١ ، ٣٨١	

تابع : فهرس الأعلام (الكنى)

رقم الصفحة

الاسم

تابع : أبو يوسف

٤٣١ • ٤٢٨ • ٤٢٠ • ٤١٦
٤٤٤ • ٤٤٣ • ٤٣٦ • ٤٣٢
٤٥٢ • ٤٥١ • ٤٥٠ • ٤٤٥
٤٨٠ • ٤٧٩ • ٤٧٧ • ٤٧٥
٤٨٧ • ٤٨٤ • ٤٨٢ • ٤٨١
٤٩٨ • ٤٩٥ • ٤٩٤ • ٤٨٩
٥٣١ • ٥٣٠ • ٥١٣ • ٥١١
٥٣٦ • ٥٣٥ • ٥٣٣ • ٥٣٢
٥٦٤ • ٥٦١ • ٥٤٣ • ٥٣٨
٥٨٤ • ٥٨١ • ٥٦٦ • ٥٦٥
٦٠٤ • ٥٨٨ • ٥٨٧ • ٥٨٦
٦١٦ • ٦١٥ • ٦١٢ • ٦١١
٦٣٥ • ٦٢٢ • ٦١٨ • ٦١٧
٦٤٤ • ٦٤٣ • ٦٣٧ • ٦٣٦
٦٥٦ • ٦٥٣ • ٦٤٦ • ٦٤٥
• ٦٥٧

الأينسا :-

ابن أبي ليلي

ابن أبي مليكة

ابن سماعة

ابن صوريا

ابن كأس

ابن اللثبية

النسوة :-

عائشة

أم سلمة

٦١١ • ٢٨٢ • ١٣٢ • ١٢٧
٢٤٣
٤٧٩ • ٢٩٥ • ٢٩٤ • ٣٤٢
• ٤٨٠
٢٠٦
• ٣٢٤ • ٣١٩ • ١٣٢ • ٦٤
٤٢٢ • ٣٤٠ • ٣٢٦ • ٣٢٨
٤٨٥
١١٦
٩٨
٨٦ • ١٤

فهرس الكلمات الفرسة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
٩١	الايلا
١٥٠	الارش
٢٥٢	الأكلة
٢٣	اصد
٢٩٥	المبذل
٤٣٠	برزة
١٩٣	الابرنسق
١٤٨	البقل
٧٩	لا تتبع
٤٧٨	لوى
١٦٣	الجراب
	أجربة
٢٤٢	التجريد
٤٠٤	الجانة
١	الاجتهاد
٣١٥	الجس
٣٤٧	الحجر
٤٧	الاستحسان
٣٩٢	محشما
٣٧٤	الاحصار
٢٨	المحضر
٤٨	المحال
٩٥	حباله
٤٠٣	العمة
٥٩	الحيف
٤٦٧	الخرش

تابع : فهرس الكلمات الغريبة

رقم الصفحة	الكلمة
٢٤٩	خرس
٣١٢	الذرة
٢٧	الديوان
٢٨٦	الذعر
٢	الرأى
٦٥٤ ، ٤٥٥	المرستاق
٣٦١	الرشد
٥٩ ، ٢٢	الرقاع
٨٥	الريان
١٩٦	زنبيل
٢٩٥	التزكية
٢١٨	الزمن
٤٩٦	السبع التى ترد
٢٨	السجل
٤٩١	السلف
٤٦٥	سنبلانية
١٥٠	الشجاج
١٩	السألة المشتركة
٤٥٧	الشطرنج
٤٦٥	شقيقة
٤٦٥	شطبة
٥٠٣	الصرف
٤٧٨	الصيرفى
٣٤٢	صفد
٢٨	الصك
٩٥	مصلى
٢٤٩	صم

تابع : فهرس الكلمات الغريبة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
٢٩	ضياح
٥٣	المطرف
٢٩٣	الطينة
٨٣	الظنين
٢٩٠ ، ٢٨١	العدوى
٥٢٢	عرض
١٩٥	التمزير
٣٦٥	المقدة
٢٠٢	العقر
١٥١	الماقلة
٥٠٩	العنين
٣٤٢	غسل
٨٣	الغصب
٦٤٨	الفخذ
٤٥٤	القبالات
٥١	القرصة
٤٩٧	القسامة
١	القاضى
٤٠٧	أتلف
٢٣	القملر
٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ١٣٧	الاقالة
١٢٣	القصاص
٥١٤	قوام
٤٧	القياس
٥٩ ، ٤٧١ ، ٤٤	القيم
٣٤٠	المكاتب

تابع : فهرس الكلمات الخريسة

رقم الصفحة	الكلمة
٩٢	الكراع
٤٥٤	الكرم
٨٦	كثيظ
٣٤٤	الكتيف
٦٤	الكفاغذ
٢٩٠	تلابيب
٤٦١ ، ٢٦٤	الملازمة
١٥٨	اللمن
٣٨٩	لكج
٥٠٦	اللمم
٣١٦	لى (الواجد)
٣١٧	مطل
٤٨٣	ملاك
٤٧٢	الملى
٤٥٢	النهيد
٥٧٠	التشاج
٤٠٧	التسرذ
٥١	النكسة
٥٠١	نتاج المتعة
٢٤٢	النكول
٣١٢	ناحة
٥١	الهجرة
٢٩٠	هدبة
٨	هالتنى
٥٥٢	المنها
١٤٩	الدية
٤٧١ ، ٤٤	الوصى
١٠٧	اوقية

فهرس البلدان والقائل والفروق

١ - البلدان :-

<u>رقم الصفحة</u>	<u>اسم البلد</u>
٦٤٣٠٠٣١٨	البصرة
٢٣٠٠٠٦٩	حضر موت
٧	حمص
٦٠٨٠٠٥٩١	خراسان
٤٦٤	خيبر
٥٥	الرحبة
٣١٣	الرى
٧٩	سجستان
١١	صفين
٦٠٨	العراق
٠٦٤٣	فارس
٦٠٨٠٠٥٦١٠٠٩٠٠٥٥	الكوفة
٣١٣٠٠٥٢٠٠٥١	المدينة
٦٠٩	مرو
٥٩١٠٠١٠٧	مكة
٣١٨	نافع ومخيم
٥٩٣	يوم الجمل

٢ - القائل :-

١١٧	بنو سليم
٤٦٧	تميم
٣١٤	ثقيف
٣٣٥	جهينة
٣١٤٠٠٢٨٦	قريش
٢٣٠٠٠٦٩	كدة

تابع : فهرس البلدان والقبائل والفرق

٣ - الفرق :

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الاسم</u>
٤٤٨٠٤٠١	أهل الأهواء
٥١٨٠٤٤٨	الخوارج
٤٠٢٠٤٠١	الخطابية
٤٠١	الروافض

فَهْرَسُ الْمَصْبَاوِرِ

وَالْمُرَاجِعِ

فهرس المرجع

القرآن الكريم

- (١) الأحكام السلطانية للماوردي - أبو الحسن جلي بن محمد (ت ٤٥٠ هـ)
دار الكتب المصرية بيروت ٤٠٢ هـ .
- (٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى - محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨ هـ)
مكتبة مصطفى البابي وأولاده - الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ .
- (٣) أحكام العقود في الشريعة الإسلامية - علي قراة - دار مصر للطباعة .
- (٤) الأحكام في أصول الأحكام للآمدى - أبو الحسن علي بن أبي علي - دار
الكتب المصرية - لبنان (١٤٠٠) .
- (٥) الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم - محمد بن علي بن حزم الظاهري
تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز .
- (٦) أحكام القرآن للجصاص - أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠ هـ) - المطبعة
البيهية بمصر ١٣٤٧ هـ .
- (٧) أخبار القضاة - وكيع بن خلف بن حبان (ت ٣٠٦ هـ) - مطبعة عالم
الكتب - بيروت .
- (٨) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى - للإمام أبو يوسف - دائرة المعارف
حيدرآباد - تصحيح أبو الوفا الأفغانى .
- (٩) أدب الاملاء والاستملاء للسمعاني - أبو سمد عهد الكريم بن محمد
(ت ٥٦٢ هـ) .
- (١٠) أدب القاضي والقضاة - أبو الصهلب هيثم بن سليمان (ت ٢٧٥ هـ)
تحقيق د / فرحات الدشراوى .
- (١١) أدب القاضي للماوردي - أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤٥٠ هـ) -
تحقيق محي هلال السرحان - مطبعة الارشاد ١٣٩١ هـ .
- (١٢) أدب القاضي لابن أبي الدم - أبو اسحاق ابراهيم بن عبداللـه
(ت ٦٤٢ هـ) - تحقيق د / مصطفى الزحيلي دمشق .
- (١٣) أدب القاضي - لابي العباس أحمد بن عبدالغنى السروجى (ت ٧١٠ هـ)
مخطوط في مكتبة طلعت بالقاهرة تحت رقم (٤٦٣) فقه حنفى . وعندى
منه صورة .

تابع : فهرس المراجع

- (١٤) الأدب المفرد للبخارى - محمد بن اسماعيل البخارى (ت ٢٥٦ هـ)
تحقيق محمد فثواد عبدالباقى - طبع فى باكستان .
- (١٥) أرواء الغليل للألبانى - محمد بن ناصر - المكتب الاسلامي .
- (١٦) أساس البلاغة للزمخشري - محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) طبع
دار الشعب بصر .
- (١٧) الاستيعاب فى أسماء الأصحاب لابن عبد البر - أبو عمر يوسف بن عبد الله
(ت ٤٦٣ هـ) على هامش الاصابة .
- (١٨) أسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير - لمز الدين بن الأثير
(ت ٦٣٠ هـ) - دار الفكر لبنان .
- (١٩) الاصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر - أحمد بن على بن حجر
(ت ٨٥٢ هـ) - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ) .
- (٢٠) أصول الفقه - محمد خضرى بك - الطبعة السادسة ١٣٨٩ هـ - دار
الاتحاد الغربى للطباعة - بصر .
- (٢١) أضواء البيان - محمد الأمين بن المختار الشنقيطى - مطبعة المدنى .
- (٢٢) اعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح الممين للدمياطى - السيد بكبرى
ابن المارف بالله - دار احياء التراث العربى - بيروت .
- (٢٣) أعلام الأخيار - مخطوط له صورة فى قسم المخطوطات بالجامعة
الاسلامية رقم (١٨٢٧) .
- (٢٤) أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم - محمد بن أبى بكر (ت ٧٥١)
مطبعة النهضة الجديدة - بصر ١٣٨٨ هـ .
- (٢٥) الأعلام للزركلى - خير الدين - دار العلم للمسلمين - بيروت .
- (٢٦) الافصاح عن معانى الصحاح لابن هبيرة - أبو المنظر يحيى بن محمد
(ت ٥٦٠ هـ) - المؤسسة السعيدية بالرياض .
- (٢٧) الأم للامام الشافعى - أبو عبد الله محمد بن أدريس (ت ٢٠٤ هـ)
- (٢٨) الأنساب للسمعانى - أبو سعيد عبد الكريم بن محمد - (ت ٥٦٢ هـ) -
دائرة المعارف - حيدرآباد - الهند - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

تابع : فهرس المراجع

- (٢٩) ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - اسماعيل باشا -
دار العلوم الحديثة - بيروت .
- (ب)
- (٣٠) البحر الرائق - زين الدين أبو نجيم الحنفى (ت ٨٦٩ هـ) - دار
المعرفة - بيروت .
- (٣١) هدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني - أبو بكر بن مسمود
لملقب بملك العلماء (ت ٥٨٧ هـ) - دار الكتب المصرية - بيروت .
- (٣٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد - أبو الوليد محمد بن أحمد
(ت ٥٩٥ هـ) - مطبعة الحلبي وأولاده - بصرى .
- (٣٣) البداية والنهاية لابن كثير - (ت ٧٧٤ هـ) - دار الفكر - لبنان
١٣٩٨ هـ .
- (٣٤) بنو سليم - عبدالقدوس الأنصارى - الطبعة الأولى - بيروت (١٣٩١ هـ) .
- (ت)
- (٣٥) تاج الاسلام أبو سعد وكتابه المعجم الكبير - الطبعة الأولى - منيرة
تحقيق
ناجى .
- (٣٦) تاج التراجم في طبقات الحنفية - للشيخ أبي السدل قاسم بن قطلوبغا
(ت ٨٧٩ هـ) - مطبعة العاني - بغداد ١٩٦٢ م .
- (٣٧) تاريخ الاسلام - د . حسن ابراهيم حسن - مكتبة النهضة المصرية
الطبعة السابعة ١٩٦٥ م .
- (٣٨) التاريخ الاسلامي العام - د . على ابراهيم حسن - مكتبة النهضة
المصرية - القاهرة .
- (٣٩) تاريخ الأمم والطوك لابن جرير - أبو جعفر محمد بن جرير الطبري
(ت ٣١٠ هـ) - مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٥٨ هـ .
- (٤٠) تاريخ بغداد للخطيب - أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب
البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) - دار الكتب المصرية - بيروت .

تابع : فهرس المراجع

- (٤١) تاريخ التراث العربي - فؤاد سزكين - الهيئة المصرية العامة للكتاب
٠ م ١٩٧٧
- (٤٢) تاريخ دمشق لابن عساكر - علي بن هبة الله أبو القاسم بن عساكر
(ت ٥٧١ هـ) مخطوط مصور بالجامعة الاسلامية رقم (١٣٤٦) .
- (٤٣) التاريخ الكبير للبخارى - أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى
(ت ٢٥٦ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت
- (٤٤) تبصرة الحكام لابن فرحون - ابراهيم بن علي بن أبي القاسم المالكي
(ت ٧٩٩ هـ) - دار المعرفة - بيروت علي هامش فتح العلي المالك
- (٤٥) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق - عثمان بن علي الزيلعي - بهامشه
حاشية احمد هلبى - المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣١٣ هـ .
- (٤٦) تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر
يوسف بن عبد البر القرطبي ٤٦٣ هـ - مطبعة دار الكتب العلمية
بيروت .
- (٤٧) التحبير في المعجم الكبير للسمعاني - عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢ هـ)
مطبعة الارشاد بغداد ١٣٩٥ هـ .
- (٤٨) تحفة الأهودى - عبد الرحمن الباركفوري - دار الكتاب العربي = بيروت
- (٤٩) تذكرة الحفاظ للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) - دار احياء التراث العربي
بيروت .
- (٥٠) ترتيب القاموس المحيط - الطاهر أحمد الزاوى - دار الكتب العلمية
بيروت ١٣٩٩ هـ .
- (٥١) التشريع الجنائي الاسلامي د . عبدالقادر عودة - مؤسسة الرسالة
٠ هـ ١٤٠١
- (٥٢) التصريفات للجرجاني - علي بن محمد الجرجاني - الطبعة الأولى
٠ هـ ١٤٠٣ - بيروت .
- (٥٣) التعليق المثنى على سنن الدار قطنى - لابس الطيب شمس الحق
المعظم آبادى - دار المحاسن للطباعة - القاهرة - علي هامش
الدار قطنى .

تابع : فهرس المراجع

- (٥٤) تفسير ابن كثير - اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) -
دار احياء التراث العربي - بيروت ١٣٨٨ هـ .
- (٥٥) تقريب التهذيب لابن حجر - أحمد بن علي بن حجر المسقلاني
(ت ٨٥٢ هـ) - تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف .
- (٥٦) التقرير والتحبير على تحرير الامام الكمال بن الهمام (ت ٦٨١ هـ) فسي
علم الأصول الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية لأمير الحجاج
(ت ٨٧٩ هـ) المطبعة الكبرى الأميرية بولاق ١٣١٧ هـ .
- (٥٧) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - أحمد بن علي
ابن حجر ٨٥٢ هـ - دار المصرفة - بيروت .
- (٥٨) التنظيم القضائي في الفقه الاسلامي - د / محمد مصطفى الزحيلي
دار الفكر
- (٥٩) تهذيب الأسماء واللغات - محي الدين شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) -
دار الكتب العلمية - بيروت .
- (٦٠) تهذيب التهذيب - أحمد بن علي بن حجر المسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) -
الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ .
- (ج)
- (٦١) الجامع الكبير - للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ) - دار
احياء التراث الاسلامي - بيروت ١٣٥٦ هـ .
- (٦٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - عبدالرحمن بن أبي حاتم السرازي
(ت ٣٢٧ هـ) - دائرة المعارف حيدرآباد - الهند .
- (٦٣) جمع الجوامع للسيوطي - جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)
صورة من دار الكتب المصرية .
- (٦٤) جواهر الاكليل شرح مختصر خليل - صالح عبدالسميع الأوهري - دار
الفكر - بيروت .
- (٦٥) الجواهر المضية في طبقات الحنفية - عبدالقادر بن محمد القرشي
(ت ٧٧٥ هـ) د / عبدالفتاح محمد العلوي - مطبعة عيسى البابي
١٣٩٨ هـ .

تابع : فهرس المراجع

(ح)

- (٦٦) حاشية ابن عابدين - محمد أمين الشهير بابن عابدين - الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ .
- (٦٧) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - شمس الدين محمد بن أحمد الدسوقي ١٢٣٠ هـ .
- (٦٨) حاشية الروض المربع - عبدالرحمن بن محمد بن القاسم (ت ١٣٩٢ هـ) المطابع الأهلية بالرياض - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .
- (٦٩) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري - آدم منز - نقله الى العربية محمد عبدالهادي أبوريده - دار الكتاب العربي - بيروت .

(خ)

(٧٠) الخرشى على مختصر خليل - دار الفكر

(د)

- (٧١) الدر المنثور - جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) - الناشر محمد أمين دمج - بيروت .

(ر)

- (٧٢) الرائد في علم الفرائض - محمد الميسد الخطراوي - الطبعة الثانية .
- (٧٣) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة - محمد بن جعفر الكتاني ١٣٤٥ هـ - طبعة دار الفكر - دمشق .
- (٧٤) الرد على من أنكر الحرف والصوت - عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي (ت ٤٤٤ هـ) تحقيق محمد با كريمة با عبدالله
- (٧٥) روضة القضاة وطريق النجاة للسمناني - أبو القاسم علي بن محمد (ت ٤٩٩ هـ) - مطبعة الارشاد - بغداد ١٣٩٤ هـ .
- (٧٦) روضة الناظر وجنة المناظر - موفق الدين عبدالله بن أحمد (ت ٦٢٠ هـ) المطبعة السلفية ومكبتها .
- (٧٧) الروض المربع - المطابع الأهلية بالرياض ١٣٩٨ هـ .

تابع : فهرس المراجع

- (٧٨) الزوائد في فقه الامام أحمد - محمد بن عبدالله آل حسين - مطبعة دار البيان في مصر .
- (٧٩)
- (س)
- (٧٩) سبل السلام - محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٣ هـ) - دار احياء التراث العربي - بيروت
- (٨٠) سنن ابن ماجه - أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني - (ت ٢٧٣ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- (٨١) سنن أبي داود - أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق عزت عبيد الدعاس - الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ .
- (٨٢) سنن الترمذي - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق أحمد شاکر دار احياء التراث العربي - بيروت .
- (٨٣) سنن الدارقطني - علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥) - تعليق عبدالله هاشم يماني ١٣٨٦ هـ - دار المحاسن للطباعة والنشر .
- (٨٤) السنن الكبرى للبيهقي - أحمد بن حسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨) - الطبعة الأولى (١٣٤٤ هـ) - دائرة المعارف حيدرآباد .
- (٨٥) سنن النسائي - أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ) دار الكتاب العربي - بيروت - مع شرح السيوطي وحاشية السندوقي .
- (٨٦) سير أعلام النبلاء للذهبي - محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) - تحقيق شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت ، ومخطوط فسي الجامعة الاسلامية رقم (٣٤٩) .
- (٨٧) سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي - أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) - مطبعة مصطفى محمد بالأزهر .
- (ش)
- (٨٨) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد أبو الفلاح عبد الحى ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩ هـ) - دار الميسرة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .

تابع : فهرس المراجع
مممم

- (٨٩) شرح أدب القاضي للخصاف - أبو بكر أحمد بن علي الجصاص - مخطوط
في مكتبة ولي الدين جار الله - وله صورة في قسم المخطوطات في
الجامعة الإسلامية تحت رقم (٤٨) .
- (٩٠) شرح أدب القاضي للخصاف - حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري
المعروف بالصدر الشهيد (ت ٥٣٦ هـ) تحقيق محي هلال السرحان .
- (٩١) شرح أدب القاضي للخصاف - تأليف الصدر الشهيد - تحقيق ودراسة
عبدالمعز القاري - رسالة دكتوراه ١٣٩٩ هـ .
- (٩٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار للخصكفي (ت ١٠٨٨ هـ) - مطبوع
مع رد المحتار - مطبعة محمد علي صبيح وأولاده .
- (٩٤) شرح المقيدة الطحاوية - لبوالعز الحنفي - (ت ٣٢١) - المكتب
الإسلامي .
- (٩٥) شرح العناية على الهداية - أكمل الدين محمد بن محمود الهابسترني
(ت ٧٨٦ هـ) - مطبوع على هامش الهداية مع فتح القدير - مطبعة
الحلبى (١٣٨٩ هـ) .
- (٩٦) شرح فتح القدير - محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي
(ت ٦٨١ هـ) - مطبعة الحلبي الطبعة الأولى (١٣٨٩ هـ) .
- (٩٧) شرح معاني الآثار للطحاوي - أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
الأزدى (ت ٣٢١ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت .
- (س)
- (٩٨) الصحاح في اللغة والعلوم - اعداد نديم مرعشلي أسامة مرعشلي -
دار الحضارة العربية - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٧٥ م .
- (٩٩) صحيح ابن خزيمة - محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمى (ت ٣١١ هـ)
تحقيق د / محمد مصطفى الأعظمى - المكتب الإسلامي .
- (١٠٠) صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ)
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت .

تابع : فهرس المراجع

(١٠١) صحيح مسلم بشرح النووي - المطبعة المصرية .

(ض)

(١٠٢) ضحى الاسلام - أحمد أمين - الطبعة العاشرة - دار الكتاب
الشرقي - بيروت .

(١٠٣) الضعفاء الكبير للحقيل - أبو جعفر محمد بن عمر الحقيل (ت ٣٢٢ هـ)
تحقيق عبد المصطفي أمين - دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٠٤) الضعفاء والمتروكين للدارقطني - علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)
مخطوط - بالجامعة الاسلامية رقم (٣٨٤) بالمدينة المنورة .

(ط)

(١٠٥) الطبقات السنية في تراجم الحنفية للتميمي (ت ١٠٠٥ هـ) - تحقيق

عبد الفتاح محمد الحلو - نشر دار الرفاعي بالرياض - الطبعة الأولى .

(١٠٦) طبقات الشافعية للأسنوي - جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن
(ت ٧٧٢) - تحقيق عبد الله الجبوري - مطبعة الارشاد - بغداد

١٣٦١ هـ .

(١٠٧) طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده

(١٠٨) طبقات الفقهاء للشيرازي - أبو اسحق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) - دار

الرائد المصري - بيروت .

(١٠٩) الطبقات الكبرى - محمد بن سعد بن ميع الزهري (ت ٢٣٠ هـ) مطبعة
دار صادر بيروت .

(١١٠) الطبقات الكبرى لابن سعد القسم المتعم لتابعي أهل المدينة ومن

بعدهم - دراسة وتحقيق زياد محمد منصور .

(١١١) الطبقات - أبو عمرو خليفة بن خياط المصفرى (ت ٢٤٠ هـ) تحقيق

دكتور / أكرم ضياء العمري - دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض .

(١١٢) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للنسفي - نجم الدين بن حفص

(ت ٥٣٧ هـ) - طبع بالأوفست بمكتبة الشئى بغداد .

تابع : فهرس المراجع

(ظ)

(١١٣) ظفر اللاضى بما يجب فى القضاء على القاضى - نواب صديق حسن خان
الم (١٣٠٧ هـ) المكتبة السلفية - لاهور .

(ع)

(١١٤) المدّة فى أصول الفقه - القاضى أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء
البهفدادى (ت ٤٥٨) تحقيق د . أحمد بن على سيد المبارك -
مؤسسة الرسالة - بيروت .

(١١٥) المذنب الفاضل شرح عمدة الفارض - ابراهيم بن عبد الله بن ابراهيم
الحنبلى - مطبعة دار الفكر - بيروت .

(١١٦) علل الحديث لابن أبى حاتم - أبو محمد عبد الرحمن محمد بن ادريس
الرازى (ت ٣٢٧ هـ) - مطبعة دار السلام - القاهرة .

(١١٧) الملل المتناهية فى الأحاديث الواهية - أبو الفرج عبد الرحمن بن على
الجوزى (ت ٥٩٧ هـ) - تحقيق ارشاد الحق الأثرى - دار نشر
الكتب الاسلامية - فيصل اباد

(١١٨) الملل الواردة فى الأحاديث النبوية للدارقطنى (ت ٣٨٥ هـ) -
مخطوط . بالجامعة الاسلامية رقم (٢١٧) مصورة من دار الكتب المصرية .

(ف)

(١١٩) الفتاوى الهندية - تأليف جماعة من علماء الهند - المطبعة الكبرى
الأمرية - بولاق (١٣١٠ هـ) .

(١٢٠) فتح البارى شرح صحيح البخارى - أحمد بن على بن حجر العسقلانى
(ت ٨٥٢ هـ) - المطبعة السلفية - الرياض .

(١٢١) الفتح الربانى - أحمد عبد الرحمن البنا - دار الشهاب - القاهرة
الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ .

(١٢٢) فتح القدير للشوكانى - محمد بن على الشوكانى (ت ١٢٥٠ هـ) - دار
المعرفة - بيروت .

(١٢٣) الفرق بين الفرق - عبد القاهر بن طاهر بن محمد البهفدادى (ت ٤٢٩ هـ)
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - مطبعة المدنى .

تابع : فهرس المراجع

- (١٢٤) الفصل في الطل والأهوا والنحل - أبو محمد علي بن أحمد بن حسزم
(ت ٤٥٦ هـ) - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة
الثانية ١٣٩٥ هـ .
- (١٢٥) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي - أبو بكر محمد بن علي بن ثابت
البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) = طبعة ثانية ١٣٨٩ - مطابع القصيم
بالرياض .
- (١٢٦) الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي - محمد بن الحسن الفاسي
١٣٧٦ - المطبعة العلمية بالمدينة المنورة - تحقيق د . عبدالمعز
ابن عبدالفتاح القاري .
- (١٢٧) فهرس الفهارس للكثاني - عبدالحق بن عبدالكبير الكثاني (ت ٣٨٢ هـ)
المطبعة الجديدة الفارسية ١٣٤٧ هـ .
- (١٢٨) فهرس المخطوطات الأزهرية .
- (١٢٩) الفوائد البهية في تراجم الحنفية - محمد عبدالحق اللكوي الهندي -
مطبعة دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

(ق)

- (١٣٠) القاموس المحيط - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي (ت ٨١٧ هـ)
الناشر مؤسسة الحلبي بصر - القصور الموالي للامام الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)
مكتبة الجندي بصر .
- (١٣١) القضاء والقضاة - محمد شهير ارسلان - دار الارشاد - بيروت - الطبعة
الأولى ١٣٨٦ هـ .
- (١٣٢) القضاء والقضاة في كتاب الله وسنة رسوله - رسالة الدكتوراه - اعداد د. نب
ابن هصري بن ناصر القحطاني ١٤٠٢ هـ .
- (١٣٣) قوانين الأحكام الشرعية وسائل الفروع الفقهية - محمد بن أحمد بن جزي
الفرناطي المالكي - الناشر - دار القلم للملايين - بيروت .

(ك)

- (١٣٤) الكامل في التاريخ - علي بن محمد بن عبدالكريم الشيباني المصروف
بابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) - دار الفكر - بيروت ١٣٩٨ هـ .

تابع : فهرس المراجع

(١٣٥) كشف القناع عن متن الاقناع - منصور بن يونس بن ادريس الجهناني

(ت ١٠٥١) - مطبعة الحكومة بمكة ١٣٩٤ هـ .

(١٣٦) كشف الطنون - مصطفى بن عبدالله المروف بحاجي خليفة - دار

الملوم الحديثه - بيروت .

(ل)

(١٣٧) اللباب في تهذيب الأنساب - عز الدين بن الأشير (ت ٦٣٠ هـ) دار

صادر بيروت .

(١٣٨) لسان الحكام في معرفة الأحكام - ابراهيم بن محمد بن الشحنة الحنفي

مطبوع مع معين الحكام الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ .

(١٣٩) لسان العرب لابن منظور - جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري

(ت ٧١١) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - صورة عن طبعة

بولاق .

(م)

(١٤٠) الصبوت للسرخسي - شمس الدين السرخسي - دار المعرفة للطباعة

والنشر - بيروت ١٣٦٨ هـ .

(١٤١) مجمع الزوائد ومنهج الفوائد - نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي

(ت ٨٥٢) - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٢ هـ .

(١٤٢) المحرر في الفقه - مجد الدين أبو البركات (ت ٦٥٢) - مطبعة السنة

المحمدية ١٣٩٦ هـ .

(١٤٣) المحلى لابن قزوين - علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) - دار

الاتحاد العربي للطباعة . بصر - ١٣٩٥ هـ .

(١٤٤) مختار الصحاح - محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي - كان حيا

سنة ٦٦٦ هـ - عن يترتيبه محمود خاطر بك - دار الفكر - بيروت .

(١٤٥) مختصر سيرة الرسول - لشيخ الاسلام محمد بن عبدالوهاب (ت ١٢٠٦ هـ)

الدار العربية للطباعة والنشر - بيروت .

(١٤٦) مختصر الطحاوي - أبو جعفر محمد بن أحمد بن سلامة (ت ٣٢١ هـ)

نشر لجنة احياء المعارف النحمانية - حيدر اباد ١٣٧٠ هـ .

تابع : فهرس المراجع

- (١٤٧) المختصر في اخبار البشر - عماد الدين اسماعيل أبو الفداء* (ت ٧٣٢هـ)
الطبعة الأولى بالمطبعة الحسينية بصرى .
- (١٤٨) المختصر لأدب القاضي للخصاف - مخطوط له صورة بقسم المخطوطات
بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (١٧٩٤) .
- (١٤٩) مختصر وفقى هلال والخصاف - مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة
المنورة رقم (٢٢٩ و ٢٥٤) .
- (١٥٠) المدونة الكبرى - للإمام مالك بن أنس الأصبهى - رواية الامام سخنون
ابن سعيد عن عبدالرحمن بن القاسم - دار الفكر - بيروت ١٣٦٨ هـ .
- (١٥١) مذكرة أصول الفقه - الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطى من
مطبوعات الجامعة الاسلامية فى المدينة المنورة .
- (١٥٢) مرآة الجنان - أبو محمد عبدالله بن سعد اليافعى (ت ٧٦٨) -
بيروت .
- (١٥٣) المرقاة الوفية فى طبقات الحنفية - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادى
(ت ٨١٧ هـ) - مخطوط من مكتبة عارف حكمت بالمدينة رقم (٢٠٤) ،
(٩٠٠) .
- (١٥٤) المستدرک على الصحيحين - الحافظ أبو عبدالله الحاكم النيسابورى -
دار الكتاب العربى - بيروت .
- (١٥٥) المستصفى من علم الأصول - محمد بن محمد بن محمد الغزالى (ت ٥٠٥هـ)
المطبعة الاميرية - بولاق ١٣٢٢ هـ .
- (١٥٦) مسند أبى يعلى - مخطوط فى الجامعة الاسلامية رقم (٣١٧) صورة
من استانبول .
- (١٥٧) مسند الامام أحمد بن حنبل - أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيسى
(ت ٢٤١ هـ) - المكتب الاسلامى - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ .
- (١٥٨) مسند الطيالسى - سليمان بن داود بن الجارود الطيالسى (ت ٢٠٤هـ)
دائرة المعارف حيدرآباد ١٣٢١ هـ .
- (١٥٩) مشاهير علماء الأماص - محمد بن أحمد بن حبان البستى (ت ٣٥٤ هـ)
دار الكتب العلمية - بيروت - تحقيق م فلا يشهر .

تابع : فهرس المراجع

- (١٦٠) المصباح الصغير في غريب الشرح الكبير للرافعي - أحمد بن محمد -
ابن علي الفيوسي (ت ٧٧٠ هـ) - المكتبة العلمية - بيروت .
- (١٦١) المصنف - عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ) - تحقيق
حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الاسلامي - بيروت .
- (١٦٢) معالم السنن للخطابي - حمد بن محمد بن ابراهيم (ت ٣٨٨ هـ) -
علي هاشم أبي داؤد - الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ .
- (١٦٣) معجم البلدان - أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ) -
دار الكتاب العربي - بيروت .
- (١٦٤) المعجم الصغير للطبراني - سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ) دار النشر
بالقاهرة .
- (١٦٥) المعجم الكبير للطبراني - سليمان بن أحمد الطبراني - تحقيق حمدي
عبد المجيد السلفي - مطبعة الوطن العربي - العراق .
- (١٦٦) معجم قائل العرب القديمة والحديثة - عمر رضا كحالة - مؤسسة الرسالة .
- (١٦٧) معجم المطبوعات العربية - يوسف الهان سرقيس - مطبعة سرقيس بحضر
١٣٤٦ هـ .
- (١٦٨) المعجم المفهرس لابن حجر - أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) -
مخطوط من دار الكتب الأزهرية رقمه بالجامعة الاسلامية (٨٥٧) .
- (١٦٩) المعجم الوسيط - لجنة من العلماء - مطابع دار المعارف - بحضر
١٣٩٣ هـ .
- (١٧٠) معرفة علوم الحديث للحاكم - أبو عبد الله الحاكم النيسابوري - (ت ٤٠٥ هـ)
المكتبة العلمية بالمدينة ١٣٩٧ هـ .
- (١٧١) المعرفة والتاريخ للفوسى - أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفوسى (ت ٢٧٧ هـ)
تحقيق د. أكرم ضياء المصري - مطبعة الارشاد - بغداد .
- (١٧٢) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام - أبو الحسن علسي
ابن خليل الطرابلسي - مطبعة انجليي بحضر ١٣٩٣ هـ .
- (١٧٣) مفازي رسول الله صلى الله عليه وسلم للواقدي - أبو عبد الله محمد بن عمر
الواقدي (ت ٢٠٧ هـ) مطبعة السعادة بحضر ١٣٦٧ هـ .
- (١٧٤) زمفنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج للنووي - شرح الشيخ
محمد الشربيني الخطيب - مطبعة الحلبي وأولاده بحضر ١٣٧٣ هـ .

تابع : فهرس المراجع

- (١٧٥) المفتى لابن قدامة - أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة
(ت ٦٣٠ هـ) - الناشر مكتبة الجمهورية العربية بصر .
- (١٧٦) = مفتاح السعادة ومصباح السيادة - أحمد بن مصطفى الشهير بدشاش
كبرى زادة - تحقيق كامل ، كامل بكري = مطبعة دار الكتب
الحدیثة بصر .
- (١٧٧) المقاصد الحسنة للسخاوي - أبو الخير محمد بن عبدالرحمن (ت ٥٩٠ هـ)
الناشر مكتبة الخانجي بصر ومكتبة الشني - بغداد .
- (١٧٨) مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين - أبو الحسن علي بن اسماعيل
الأشعري (ت ٣٣٠ هـ) - تحقيق محمد محي الدين - مكتبة النهضة
المصرية ١٣٨٩ هـ .
- (١٧٩) مقدمات ابن رشد - أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (ت ٥٢٠ هـ)
مطبعة السعادة بصر .
- (١٨٠) الملل والنحل للشهرستاني - أبو الفتح محمد عبد الكريم - تحقيق
عبدالمعز محمد الوكيل - دار الاتحاد العربي للطباعة ١٣٨٧ هـ .
- (١٨١) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ابن الجوزي - عبدالرحمن بن علي
ابن محمد (ت ٥٩٧ هـ) - دائرة المعارف حيدرآباد - الهند
الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ .
- (١٨٢) المذهب في فقه الامام الشافعي - أبو اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي
(ت ٤٧٦ هـ) - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ١٣٧٩ هـ .
- (١٨٣) موارد الخطيب البغدادي - د . أكرم ضياء العمري - مطبعة محمد هاشم
الكتابي ١٣٩٥ - دار القلم - بيروت .
- (١٨٤) موطا للامام مالك مع الزرقاني - مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هـ)
مطبعة مصطفى الهادي الحلبي بصر - الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ .
- (١٨٥) الموسوعة العربية الميسرة - لجنة من العلماء - دار الشعب - القاهرة
١٩٧٢ م .
- (١٨٦) موسوعة فقه عمر بن الخطاب - د . محمد رواح قلعه جي - مكتبة
الفلاح - الكويت ١٤٠١ هـ .
- (١٨٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي - أبو عبد الله محمد بن أحمد
ابن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق محمد علي الجاوي - دار المعرفة
بيروت .

تابع : فهرس المراجع

(ن)

- (١٨٨) النتف في الفتاوى - أبو الحسن علي بن الحسين السفدي (ت ٤٦١هـ)
مطبعة الارشاد - بغداد ١٩٧٦ م .
- (١٨٩) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - ابن شغرى بردى جمال الدين
أبو المحاسن (ت ٨٧٤هـ) - دار الكتب - القاهرة .
- (١٩٠) نظام الحكم في الشريعة والتاريخ والسلطة القضائية - طاهر القاسمي
دار النفائس ١٣٩٨ هـ .
- (١٩١) نظام القضاء في الاسلام - جمال صادق المرصفاوي - جامعة الامام
محمد بن سعود - الرياض ١٤٠١ هـ .
- (١٩٢) نصب الراية في تخرير الهداية للزليعي - أبو محمد عبد الله بن يوسف
(ت ٧٦٢هـ) - الناشر المكتبة الاسلامية .
- (١٩٣) نكاح الصمة دراسة وتحقيق - محمد عبد الرحمن شميلة الأهدل
مؤسسة الخافقين ومكتبتها ١٤٠٣ هـ .
- (١٩٤) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير - أبو السعادات المبارك
ابن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ) - المكتبة الاسلامية ١٣٨٣ هـ .
- (١٩٥) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج - شمس الدين بن شهاب الدين
الرملي (ت ١٠٠٤هـ) - مطبعة الحلبي ١٣٨٦ هـ .
- (١٩٦) نور اليقين في سيرة سيد المرسلين - محمد الخضري بك - مطبعة
دار الفكر - بيروت .
- (١٩٧) نيسل الأوطار للشوكاني - محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)
دار الجيل - بيروت .
- (١٩٨) هدية العارفين - اسماعيل باشا - دار العلوم الحديثة - بيروت .
- (١٩٩) الوافي في الوفيات - صلاح الدين خليل بن ابيك (ت ٧٦٤هـ) -
الطبعة الثانية .
- (٢٠٠) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أحمد بن محمد بن أبي بكر
ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) - تحقيق د. احسان عباس - دار صادر
بيروت ١٣٩٨ هـ .

فهرس الموضوعا

فهرس الموضوعات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	١ - باب فى اجتهاد القاضى
٢٢	فصل يبعث القاضى كاتبه الى المسجد
٢٥	فصل يجمل القاضى للنساء يوما
٢٧	٢ - باب فى القاضى المعزول
٢٧	فصل ويبعث أمينين الى القاضى المعزول
٣٧	فصل
٤٣	فصل يحاسب القاضى الأمانة
٥٠	٣ - باب فى القضاء فى المسجد
٥٧	فصل اذا دخل القاضى المسجد يظن ركعتين
٥٨	٤ - باب فى آداب القاضى
٧٨	فصل لا يقضى وهو غضبان
٨١	خطاب عمر رضى الله عنه
٩٣	فصل شهود القاضى الجنابة
٩٥	فصل تحلية الكاتب للمدعى
٩٧	فصل جلوس أهل الفقه مع القاضى
١٠٦	٥ - باب فى أخذ القاضى الرزق والهدية والرشوة
١٠٦	فصل أخذ القاضى رزقا من بيت المال
١٢١	فصل تسليم القاضى على الخصوم
١٢٣	٦ - باب فى قضاء القاضى بعلمه
١٢٣	فصل فى أخذ القصص
١٣٤	٧ - باب فى الاستحلاف وأنواع من الدعاوى
١٤٧	فصل كيفية الاستحلاف فى الاجارة
١٥٤	فصل اختلاف البائع والمشتري فى اليمين

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٦٠	فصل
١٦٣	فصل
١٦٤	فصل
١٧١	فصل
١٧٣	فصل من ادعى كل واحد منهما الزانية
١٨٦	فصل رجل اشترى دارا فقدمه الشفيح
١٨٨	فصل ادعى رجل على رجل مالا
١٩١	فصل ادعت المرأة الايالا
١٩٣	فصل ادعى كسر امريق
١٩٤	فصل ادعى خرق الثوب
١٩٨	فصل ادعى في وضع الخشب
٢٠١	فصل في دعوى المحجور عليه
٢٠٢	فصل اشترى المأذون جارية
٢٠٦	فصل كيفية تحليف اليهود
٢٠٨	فصل في تحليف النصراني
٢٠٩	فصل تحليف أهل الشرك
٢١٠	فصل أقرب المال وادعى الأجل
٢١٢	فصل أقرب المال وادعى شيئا
٢١٤	٨ - باب ما لا يجب فيه اليمين
٢١٤	فصل الحلف في الحدود
٢١٥	فصل الحلف في دعوى النكاح
٢١٩	فصل ادعى أن فلانا مات وأوصى الى هذا
٢٢٠	فصل ادعى على ميت حقا
٢٢١	فصل ادعى رجلا على رجل
٢٢٥	فصل ادعى ان الميت أوصى اليه
٢٢٦	٩ - باب اليمين على العلم
٢٣٣	فصل رجل اشترى جارية وادعى آخر أنها له
٢٣٦	فصل دعوى الدار

رقم الصفحة

الموضوع

- ٢٣٨ فصل ادعى أن اباه مات وله عليه ألف درهم
- ٢٤٢ ١٠ - باب النكول
- ٢٤٨ فصل في دعوى الحق (ادعى حقا فسأله القاضى
فجحد)
- ٢٤٩ فصل في دعوى المال
- ٢٥٤ ١١ - باب أخذ الكفيل
- ٢٥٧ فصل ادعى حدا في قذف
- ٢٥٩ فصل شهد عليه شاهدان أو أقر حبسه
- ٢٦١ فصل اذا قال شاهدهى الآخر حاضر
- ٢٦٢ فصل أخذ الكفيل في قتل الخطأ
- ٢٦٣ فصل أخذ الكفيل في التمزير
- ٢٦٤ فصل شهد الشهود على رجل بحق القاضى
لا يصرف الشهود
- ٢٦٧ فصل
- ٢٦٨ فصل اذا كان المدعى عقارا أو دينا
- ٢٦٩ فصل اذا كان المدعى دينا
- ٢٧٠ فصل اذا كان المدعى عقارا
- ٢٧٣ فصل قدم رجلا الى القاضى وقال أنا وصى فلان
- ٢٧٥ فصل ادعى على ميت حقا وقدم وصية
- ٢٧٧ فصل قدم رجلا وادعى أن أباه مات وهو وارثه
- ٢٧٨ مسألة دار في يد رجل فادعى رجل انها له
- ٢٧٩ فصل اذا مات المطلوب بطلت الكفالة
- ٢٨٠ فصل اذا مات الطالب لم تبطل الكفالة
- ٢٨١ ١٢ - باب المدوى والأعداء
- ٢٩٢ فصل ان كانت المسافة اكرم من ذلك
- ٢٩٣ فصل في شاهد رد الطينة

- ٢٩٧ فصل يثبت بشاهد عدل ممن يعرف المريض
أو المرأة
- ٢٩٨ فصل اتیان الأمين الى المريض أو المرأة
- ٢٩٩ فصل وان جحد وحلف أمره الأمين بأن يقيم وكيلاً
- ٣٠٠ فصل وان عرض عليه الأمين فأبى ان يحلف
- ٣٠١ فصل اذا تقدم الرجل وادعى أن خصمه امتنع عن
الحضور
- ٣٠٣ فصل اذا حضر وشهد عليه الشهود برد الخاتم
- ٣٠٤ مسألة جاء رجل الى القاضى وادعى ان له حقا على
فلان وقد توارى
- ٣٠٥ فصل اذا شهد الشاهدان أنه فى منزله
- ٣٠٦ فصل اذا قال الشاهدان رأينا منذ ثلاثة أيام
- ٣١٠ فصل اذا توارى الخصم وتبين ذلك للقاضى
- ٣١٥ - ١٣ - باب الحبس
- ٣١٦ فصل فان لم يفعل وأعاد ه حبسه
- ٣٢١ فصل اثبات المحب وسين فى الدثوان
- ٣٢٣ فصل يحبس شهرين أو ثلاثة ثم يسأل عن جيرانه
- ٣٢٤ فصل ولا يمنع صاحب الحق من ملازمته
- ٣٢٦ فصل اذا شهد الشهود باعدامه
- ٣٢٨ فصل ويسأل سرا عن حاله
- ٣٢٩ فصل ذكر ابن كاس أن يقبل فيه خبر عدل
- ٣٣٠ فصل اذا قال بحد ما توجه عليه الحبس انا مفس
- ٣٣٦ فصل وانما سأل القاضى عن المحبوس فوجده معدما
- ٣٣٧ فصل اذا كان الخريم مقرا بما عليه
- ٣٣٨ فصل اذا أراد أن يلازم المرأة بحقه
- ٣٣٩ فصل لا تمنع جارية المخبوس من الدخول عليه
- ٣٤٠ فصل المكاتب لا يحبس بالكتابة

رقم الصفحة	الموضوع
٣٤٧	١٤ - باب الحجر
٣٥٤	فصل فان أقر بدين ويقم البينة
٣٥٥	فصل ثبت على رجل مال باقراره ثم غاب
٣٥٨	فصل اذا كانت الجارية هالكة وقضى البائع
٣٥٩	فصل اذا كان يسرف في النفقة في العيس
٣٦٠	١٥ - باب حجر الفساد
٣٦٢	فصل ولو تصرف بعد البلوغ قبل أن يدفع المال
٣٦٥	مسألة اذا بلغ مفسدا لم يكن محجورا عليه
٣٦٧	فصل اذا كان محجورا عليه لم يجز بيعه
٣٦٨	فصل المحجور عليه والصبي سوا ^١ الا في أشياء
٣٧٠	فصل لو جاعت جاريتته بولد فقال هذا ابني
٣٧١	فصل ولو كان الغلام لم يولد في ملكه
٣٧٣	فصل ولو طلق امرأته وقع الطلاق
٣٧٤	فصل فان حج حجة الاسلام وزكى ماله
٣٧٥	فصل وان أوصى بشيء مما يتقرب به الى الله
٣٧٦	فصل ولو وهب أو تصدق لم يجز
٣٧٧	فصل ولو أذن له في شراء البز
٣٧٨	فصل وان أذن للصبي مولا للتجارة
٣٧٩	فصل ولو باع المحجور عليه ما له وقبض الثمن
٣٨٢	فصل اذا حجر القاضي على رجل فأطلق عنه
٣٨٤	فصل ان اطلق عنه الحجر ثم اختلفا
٣٨٤	فصل ان قال اشتريته بعدما أطلق عنك الحجر
٣٨٧	١٦ - باب المسألة عن الشهود
٣٩٨	فصل ولو قال المدعى أنا أتى بمن يعد لهم
٤٠٠	فصل وان أقامت البينة أن الشهود مستأجرون
٤٠١	فصل شهادة أهل الأهواء
٤٠٢	فصل شهادة أهل العصية

رقم الصفحة
~~~~~

الموضوع  
~~~~~

- ٤٠٤ فصل شهادة قطاع الطريق واللصوص
- ٤٠٥ فصل شهادة المغنى والنائحة
- ٤٠٦ فصل اذا كان أخلاق الرجل سالحة غير أن فيه خصلة
- ٤٠٧ فصل شهادة لاعب الحمام
- ٤١٠ فصل اذا سلم الرجل من الفواحش
- ٤١١ فصل اذا ترك الصلاة في الجماعة استخفافا
- ٤١٢ فصل ترك الصلاة في الجماعة على تأويل
- ٤١٣ فصل شهادة آكل الربا
- ٤١٤ فصل شهادة من يلعب بشئ * من الملاهي
- ٤١٦ فصل وان لم يكن مصر وفا فيه
- ٤١٧ فصل اذا زكى الشاهد واحد وجره آخر
- ٤١٨ فصل اذا كان الشاهدان عدان
- ٤٢١ فصل توقيع القاضى على اسم كل شاهد
- ٤٢٢ فصل اذا أقام البيعة أن الشاهد عد
- ٤٢٥ فصل ولو كان متقدما منذ سنة أو أكثر
- ٤٢٦ فصل لا ينهض تغديل الرجل الا اذا عرفه
- ٤٢٧ فصل اذا كان الرجل عدلا عند القاضى وفيه
- ٤٢٨ فصل اذا أقام الرجل بين قوم ستة أشهر
- ٤٢٩ فصل اذا عدل رجلين لرجل وعنده آخر يجوز له
تعديله
- ٤٣٠ فصل لا تسأل امرأة عن حال الشهود الا اذا كانت
برزة
- ٤٣١ فصل اذا كان أكثر أمور الانسان حسنة
- ٤٣٢ فصل اذا قال المزكى أنهم هذا الشاهد يشتم
- ٤٣٣ فصل وان عدلهم الشهود عليه لم يجتزبه
- ٤٣٤ فصل ان عدلهم بعد ما شهدوا بالحق
- ٤٣٥ فصل ان عدل أحدهما بعد ما شهدوا عليه وقال
غلط الآخر

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٤٣٦	فصل اذا قال قبل أن يشهدا الذي يشهدان على حق
٤٤٠	مسألة اذا زكى المزكى رجلين ثم ظهر انه شارب خمر
٤٤١	فصل اذا رجع الشاهدان بعد التزكية
٤٤٢	فصل المخفل الذي يلقن
٤٤٣	فصل اذا شهد رجل على نفسه انه خان في التزكية
٤٥٨	فصل اذا ادعى المشهود أن الشاهد عهد وقال هو أنا حر
٤٦١	١٧ - باب الملازمة
٤٦٩	١٨ - باب ما ينهض للقاضي أن يعمل به
٤٧٨	فصل اذا أودع القاضي مال اليتيم صيرفيا أو تاجرا
٤٩٠	١٩ - باب ما ينفذه القاضي من قضاء القضاة وما لا ينفذه
٥١٦	٢٠ - باب الخوارج يولون قاضيا
٥٢٠	٢١ - باب القاضي يستحلف غيره
٥٢١	فصل اذا اذن الخليفة للقاضي في الاستخلاف
٥٢٣	٢٢ - باب القاضي يحزل فيطالب بشئ ما كان فعله
٥٢٥	فصل ان كان المال قائما في يد الوصي
٥٢٦	فصل اذا قال المدعى بشئ لي وفي ملكي
٥٢٧	فصل اذا قضى القاضي بشئ ثم بان انه أخطأ
٥٢٨	فصل فان كان الشئ قائما بحينه رد المقضى عليه
٥٣١	٢٣ - باب ما يحله قضاة القاضي وما لا يحله
٥٣٣	فصل شهد شاهدا زورا انه طلقها
٥٣٧	فصل اذا قال لا مراته انت طالق البتة ونوى واحدة
٥٤١	فصل اذا شهد له شاهد زور بأنه طلق زوجته

- ٥٤٥ - ٢٤ - باب ما يضمنه القاضى على يد عدل وما لا يضمنه
- ٥٤٨ فصل ولو ادعى على رجل انه اشترى منه هذه الأمانة
- ٥٥٠ فصل اذا أقامت المرأة أنه تزوجها نكاحا فاسدا
- ٥٥٣ فصل وان تنازعا فى جارية
- ٥٥٥ - ٢٥ - باب الرجل يدعى الشئ * فى يد الرجل من الرقيق
والمحتاج والمفقار وله عليه شاهد
- ٥٦٦ فصل ولو شهدوا ان الذى فى يده أقر أنه كان فى
يده أس
- ٥٧٨ - ٢٦ - باب الرجل يدعى الشئ * وأن أباه مات وتركه ميراثا له
- ٥٨٠ فصل ولو شهدوا أن أباه مات وهو لا يس هذا الشوب
- ٥٨١ مسألة دار فى يد رجل يدعيها لنفسه
- ٥٨٣ مسألة دار فى يد رجل أقام آخر البينة أنها لأبيه
- ٥٨٥ مسألة الحول
- ٥٨٦ مسألة اذا خلف الميت امرأة حبلى
- ٥٨٧ مسألة وان أقام الوارث البينة أن هذه الدار كانت
لأبيه
- ٥٨٩ مسألة وان أقام البينة أن أباه مات يوم كذا
- ٥٩١ فصل ولو أقامت المرأة البينة أنه تزوجها يوم النحر
- ٥٩٢ فصل ولو أقام البينة أن هذا الشئ * كان لأبيه
- ٥٩٣ - ٢٧ - باب القاضى لمن يجوز قضاؤه ولمن لا يجوز قضاؤه
- ٥٩٨ فصل وان شهد عند القاضى شاهدان فحكم بينهما
- ٥٩٩ - ٢٨ - باب ما يكون فيه وما لا يكون
- ٦٠٥ فصل وان اشترى الرجل دارا شراء فاسدا
- ٦٠٦ - ٢٩ - باب كتاب القاضى الى القاضى
- ٦٢١ فصل وانما شهد عنده رجل وامرأة
- ٦٢٢ فصل اذا ادعى ان فلانا من بلد كذا

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٦٢٣	فصل اذا استحق عبدا أو أمة من يد رجل
٦٢٤	فصل ولو ادعت الجارية انها حرة الأصل
٦٢٩	٣٠ - باب ما ينهض للقاضي أن يكتب
٦٣٤	٣١ - باب القاضي يرد عليه كتاب من قاض آخر ما ينهض له أن يعمل به
٦٤٣	فصل اذا مرض الشهود فوالطريق
٦٥٤	فصل لا يقبل القاضي كتاب عام

بيان بالخطأ والصواب في القسم الأول
" الدراسة "

الصواب	الخطأ	رقم المسطر	رقم الصفحة
نهار	نها	١٢	٩
والقصة	والقنوة	١٨	٢
ويصت	بمست	١٦	٦
حين	حتى	١٧	٨
الكتاب	والكتاب	٨	٩
وأن	ان	١	١١
وعن وفاته وأولاده	وعن أولاده ووفاته	١٤	١٤
ناحية	ناخية	٣	١٥
عشرت	عتره	٥	١٧
ابن عصمة الله	بن عصمة الله	٩	١٧
بالنسخة	بالنسخة بالنسخة	١٠	١٧
التي	اللسى	١٩	٢٠
على	ملى	٩	٢١
وفاته	أولاه	٩	٢٥
أولاده	وفاته	٩	٢٥
بشر	بشير	٧	٢٨
ابن بنته	بن بنته	١٢	٣٦
نتبين	تتبين	٦	٤٣
الله	اله	٤	٥٠
جاءت	جاءت	١٠	٥٦
واليا	وليا	١١	٥٧
أبو	أبى	٩	٧٤
القضاء	القضا	٤	٧٧
وص ٥١٦ حرفيا من الكتاب المحقق	وص ٥١٦ حرفيا	١٢	٧٧
السيواسى	السيواسى	١٣	٧٩
وهذا فى المصدر السابق	وهذا المصدر السابق	٤	٨١
وص ٥١٦ من التحقيق	وص ٥١٦	١٥	٨١
تبعثت	تتبعه	١٩	٨٢
تبعث	تبعث	٤	٨٣
مازه	مازه	١١	٩٣
ذكر	ذكر	١٧	٩٥
فتوجد	فتوحد	٥	٩٩
حكمة الله	حكمه	٥	٩٩

تابع : الخطأ والصواب في الدراسة

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
٩٩	١٩	كتاب فضل	فضل
٩٩	٢٦	للنصاحي	للناصحي
١٠٠	٩	عدى	عدا
١٠٤	١٠	ص	ص ٦٧
١١٠	١	عصمت	عصمة
١١٧	١٩	المنهج	لمنهج
١٢٢	٢	ومليكه أعاننى	ومليكه الذى أعاننى
١٢٤	٦	فى مرحلتى	فى المرحلتين
١٢٥	٢	اللتى	التي
١٢٨	١٣	حجاز	جماز
١٣٤	١٩	عشاق	عشاق
١٣٧	٣	بن بنته	ابن بنته

بيان بالخطأ والصواب فى النصف الأول من الكتاب
المحقق من كتاب تهذيب أدب القاضى للخفاف
تأليف الناصحى النيسابورى

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
١٠	٣	ص	ص ٧١
١٣	١٠	السؤال ة	السؤال
٢١	١٠	ص	ص ١٥
٢٢	٢٠	يقضى	يفضى
٣٠	٥	خالهم	خالهم
٣٢	١٥	قول أبو يوسف	قول أبى يوسف
٣٤	٤	لا يسح	لا يصح
٣٥	٢١	ومعنى المحتاج	ومعنى المحتاج
٤٠	١٣	لأبراه	أبراه
٤٥	٦	موجب	موجب
٤٦	١١	مختاط	محتاط
٤٧	١٥	قد ربه	قدرته
٥٦	٢	- (٢)	(١)
٦٠	١١	منا	ما
٦١	١٣	حنس	حنس
٦٤	٢٤	النسخل	النسخة
٨٨	٢٢	التاريخ	التاريخ
٨٩	٥	ياليصين	باليصين

تابع: الخطأ والصواب في النصف الأول من الكتاب المحقق

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
٩٠	١٦	خريمه	خزيمة
٩٢	٦	ذك	ذلك
٩٦	٣	الكتاب	الكاتب
٩٧	١٧	شرم	شرح
٩٩	٧	ووهر	وزهر
١١٢	-	ذلك	ذلك
١٢٥	١٢	للزياد	بن زياد
١٣٠	٣	ولايه	ولاية
١٣٣	١٢	ندل	تدل
١٣٣	١٨	وراجع ترتيب القاموس المحيط المحيط وراجع ترتيب القاموس المحيط	وراجع ترتيب القاموس المحيط
١٤٣	٨	نفسك	نفسك
١٤٥	٤	راجع	وراجع
١٤٨	١	الحق	حق
١٥٦	١١	الفصل	الفصل
١٥٩	١	ان لم يكن	وان لم يكن
١٨١	٢	ذلك	ذلك
١٨١	١٢	اللغائب	الغائب
١٩٢	١١	بأنها	أبأنها
١٩٦	٨	أودباية	أودابة
٢٠٢	١٧	ولكن المتأخرين	ولكن من المتأخرين
٢١٨	١٣	وجب	وجوب
٢٨٥	١٦	ص	ص ٩٠
٣١٢	٧	النوائج	والنوائج
٣١٣	٤	الكفر	لكفر
٣٢٩	١٨	ص	ص ٣٩٣
٣٦٤	٦	الى أبو يوسف	الى ابي يوسف
٣٨٥	١٦	تتنافى جواز	تتنافى وجواز
٣٩١	٢١	ست	ليست
٣٩٦	١٥	الشاهدى	الشاهوى
٣٩٧	١	للمسة	للمسألة
٤١٤	٢٠	استحلافه	استحلاله
٤٢٢	١٧	ص	ص ٤٠٠
٤٢٢	١٩	الربى	الربا
٤٢٨	١١	الد	أكد
٤٢٨	٢٠	ص	ص ٤٢٩
٤٦٥	١٤	بفة	سابفة

تابع : الصواب والخطأ في النصف الأول من الكتاب المحقق

الصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
ص ٣٢٣	ص	١٨	٤٦٨
لم يسبق ذكره	ص	١٦	٤٨٥
عالم	علما	٩	٤٩٤
ص ١٤٣	ص	١٧	٤٩٦
ص ٢١	ص	١٩	٤٩٨
على	عن	٣	٥٠٣
ص ٤٩٣	ص	١٩	٥١٣
ص ٥٣٢	ص	١٦	٥٢٨
ص ٥٤٥	ص	١٦	٥٤٨
يد	يده	٩	٥٥١
يده	يد	١١	٥٧٥
ص ٥٨٠	ص	١٩	٥٧٥
فانهم	فانم	١١	٥٨٠
للميت	للميت	٩	٥٨١
يذكره	يذكر	١٤	٥٩٢
أبو يعلى	أبوليلي	١٦	٥٩٤
اليه	اليه	١٩	٥٩٩
لم يترجم له	سبقت ترجمته أنظر ص	٢٠	٦٠٦
المكتوب	للمكتوب	١	٦٠٨
ص ١٧٥	ص	٢٠	٦١٨
اليه	لليه	٣	٦٢٢
ص ٧٧	ص	١٥	٦٢٧
بعض	بعضا	١٧	٦٤٠
ص ٦٣٥	ص	١٤	٦٤٥
يقبله	قله	٨	٦٥١
لا تدخلوا	لا تدخلوا لا تدخلوا	٨-٩	٦٦٠
البتات	الثبات	٥	٦٦٨
دارا	دادا	٤	٦٧١
ان	أنا	١٣	٦٧١
حد	أحدا	١٨	٦٧٤
هدية	الهدية	٥	٦٧٥
الانبار	الانبار	١٦	٦٧٥
أسامة بن المهدي	أساخة با	٦	٦٧٨
السندي	السند هي	١٨	٧٠٠

المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا

«شعبة الفقه»

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة شؤون المكتبات - قسم المخطوطات
رقم التسجيل العام ٥٥٥
الخاص
التاريخ / / ١٤

كتاب تهذيب أدب لفاضل
٢١٦٦١
ن ٣٣٣

للخصاف المتوفى سنة ٤٦١ هـ

تأليف

عبدالله بن الحسين الناصح النيسابوري
المتوفى سنة ٤٤٧ هـ

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية لعالية الدكتوراه

للطالب: سعيد بن درويش بن سعيد الزهراني

إشراف

فضيلة الدكتور أحمد الحاج على الأزرق
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات العليا بالجامعة

لعام: ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ

الجزء الأول

شکر و تقدیر

(١)

كلمة شكر وتقدير

الشكر لله وحده على نعمه التي لا تحصى ولا تعد
والصلاة والسلام والأتمنان الأكملان على سيد الشاكرين نبي الرحمة
وسراج الأمة محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

.....

فاني قد انتهيت ^{من} هذا البحث بفضل الله وتوفيقه وبسروري
أن أتقدم بخالص شكرى وعظيم تقديري الى فضيلة شيخى الجليل
الدكتور / أحمد الحاج على الأزرق الذى تولى الاشراف على هذا
البحث فأثار لى السبيل بتوجيهاته القيمة وأحاطني برعايته الأبوية
وعنايته الملحمة الدقيقة التى كان لها أكبر الأثر فى انجاز هذا
البحث واخراجه الى حيز الوجود بالصورة التى هو عليها الآن .
فان شيخى - حفظه الله - لم يقصر الاشراف على ساعاته
النظامية بل فتح لى منزله فى أى ساعة شئت من . ليل أو نهار .
وكان يستقبلنى بسعادة بالغة ووجه شرقى ونفس راضية ، ولم يسأل
جهدا ولم يدخر وقتا فى سبيل مراجعة هذه الرسالة ، فكان
يقراها بكل صبر وأناة جدية ملاحظاته عليها بكل دقة واخصلاص
ولم يكف باهداء الملاحظات بل كان يقف معى وثقة الحليم عند
كل ملاحظة ، ويسمع وجهة نظرى فيها بانن صافية وصدور رحيب

(ب)

حتى نصل جميعا الى ما نفضده وهو الحق ، فجزاه الله عنى وعن
جميع زملائي أحسن الجزاء .

كما أزجى الشكر والى التقدير لجامعتى المريقة الجامعة
الاسلامية التى هى صخ شامخ من صرخ العلم فى مدينه
رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث تحتضن أبنا العالم الاسلامى
من كل حدب وصوب ، وهى كذلك مفارة يشع منها النور
وتضى لابنا العالم الاسلامى دروب العلم والمعرفة ستمسدة
ذلك من أصول الشريعة الاسلامية الصافية .

فان السئولين عنها وعلى رأسهم معالى رئيس الجامعة
الدكتور / عبدالله الصالح العبيد ، ونائب رئيس الجامعة الشيخ /
صالح بن عبدالله المحيسن لم يدخروا جهدا فى سبيل رفصة
الجامعة واعلاء شأنها والوصول بها الى تحقيق أهدافها المنشودة .
وأشكر كذلك كل من قدم لى عوننا فى سبيل انجاز هذا
البحث من مشايخي الأجلاء وجميع زملاء . . قاله أسأل أن
يجزى الجميع خير الجزاء ، صلى الله على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

—————

((المقدمة))

—

ان الحمد لله الذى يحكم بين عباده لا معقب لحكمه أحسنه
سبحانه وأستغفره وأشكره على نعمه ، وأعوذ به من نقمه وأستعينه
وأتوب اليه ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى
له ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد
أن محمدا عبد الله ورسوله وصفيه من خلقه وخليه قضى بين أتباعه
بالحق فشاخ العدل والنور ، صلوات الله وسلامه عليه وهلى آله
وصحبه ومن دعا بدعوته واهتدى بهديه الى يوم الدين .

————— :

فان الشريعة الاسلامية قد عنيت عناية كبيرة بأمر القضاء
وما يتصل به من أحكام وآداب ، لأنه أفضل مظهر يتشئل فيه
العدل الذى هو أساس الطك ، وأقوى الدعائم لاستتباب الأمن
واستقرار النظام .

فالقضاء ركن من أركان الدولة ومن أهم مقومات المجتمع ، وهلمبه
تقع مسئولية حماية الأنفس والأرواح والأموال وكافة الحقوق ، وهو
جزء من أجزاء الشريعة ينطبق عليه ما ينطبق على الشريعة عامة
من الصفات والخصائص والمميزات .

ولا شك أن شريعة الاسلام قد انتظمت كل حياة الأنسام
ومتطلباتهم فانتملتهم من ظلمات الجاهلية العمياء ، وأخرجتهم

الى النور والخير ، فعمقت الايمان بالله فى نفس الصلح على
أساس من العقيدة الصحيحة الصافية السليمة فربطت الصلح
بخالقه وموجده ، ولم تقصر على الجانب التعبدى بل شملت
كل شؤون الحياة ، فنظمت علاقة الافراد والجماعات بعضهم ببعض
واحاطت المجتمع الاسلامى بسياج منيع حصين يمنع الوقوع فى
الظلم والاعتداء على الآخرين ، وربطت حياة الأمة بمصدرها
الاساسى : كتاب الله ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

ونحن نعتقد هنا أن أى أمة لا ترتبط بهذين الصديقين
ولا تستمد دستورهما منها فانها فى طريقها الى الدمار والهلاك ،
فشرع الله يجب أن يسود كل أم الأرض ، وتطبق أحكامه ونفسه
فى كل مناحى الحياة ، فهو المنهج الربانى الذى اغتاره الله
عز وجل لعباده ، (صيغة الله ومن أحسن من الله صيغة) (١)
فالخالق سبحانه وتعالى أعلم بما يصلح خلقه ، قال تعالى :
(ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) (٢) .

فالشريعة الاسلامية المنزلة على عهد الله ورسوله محمد
صلى الله عليه وسلم وافية بتطلبات الحياة ، صالحة لكل زمان
ومكان ، تتصف بالسمو والشمول ، فيها الحلول المناسبة لقضايا
كل عصر ، ولا يمكن وصفها بالقصور أو الجور والقنوة أو أنها

(١) سورة البقرة آية ١٣٨ .

(٢) سورة الطك آية (١٤) .

لا تواكب روح العصر بمعطياته الحضارية كما يتبها اعداء الاسلام
ومن سار في ركبهم من يدعى الاسلام ، والاسلام منه بري .
ان الشريعة الاسلامية ما جاءت الا لصلحة الانسان واسماده
ووضعه في المكان اللائق به .

وان أي عقلية تتهم شرع الله أو تحاول الحط من قدره والنيل
منه لهي عقلية سامة ينقصها التفكير السليم ، ويخلو قلب صاحبها
من الايمان بالله ، قال الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما
قضيت ويسلموا تسليما) (١) .

وان شرع الله يجب أن يحكم في كل صغيرة وكبيرة ولا يقتصر
في تطبيقه على ما يسمونه بالأحوال الشخصية فقط كما هو الحال
الآن في كثير من البلاد الاسلامية .

وان التحاكم الى القوانين الوضعية والنظم البشرية التي أغلبها
يقوم على نظريات فلسفية اعتبارية ، هو تحاكم الى الجاهلية
وترك لما أنزل الله تعالى ، قال تعالى : (أفحكم الجاهلية
يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) (٢) ، وقد وصف
سبحانه وتعالى أيضا من لم يحكم بما أنزل بالكفر والفسوق قال تعالى :

(١) سورة النساء آية (٦٤) .

(٢) سورة المائدة آية (٥٠) .

(ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (١) ، وقال
جل شأنه : (وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه ومن لم
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) (٢) .

فيجب على تلك الدول التي تركت كتاب الله أن تعود إليه

وتستمد حكمها منه .

والذين يتهمون الشريعة بالقصور قد بنوا ذلك الاتهام
على تصور خاطئ وهو أنهم يقولون : أنه يجب علينا ألا نعود
الى القوانين الوضعية القديمة ، لأنها لم تعد صالحة لسائر
روح العصر ، فكذلك لا يمكن أن نعود الى احكام الشريعة لأنها
صارت قديمة فقرنوا الشريعة الاسلامية بالقوانين القديمة في عدم
صلاحيتها لهذا العصر .

فهم مصيبون في أن النظم التي سبقت الشريعة الاسلامية
لم تعد صالحة للحياة ، ولكنهم يخطعون حين يقسمون الشريعة
الاسلامية بالقوانين الوضعية ، فيقولون : ما دامت القوانين
القديمة غير صالحة لعصرنا الحاضر ، فكذلك الشريعة الاسلامية ،
ووجه الخطأ في هذا القياس أنهم سوا بين القوانين الوضعية
التي وضعها البشر ، وبين أحكام الشريعة الاسلامية التي وضعها

(١) سورة الطائفة آية (٤٤) .

(٢) سورة الطائفة آية (٤٧) .

رب البشر ، فهم حين يقيسون انما يقيسون الأرض بالسما ، والناس
برب الناس ، فكيف يستوى في عقل عاقل أن يقيس نفسه برسه
وأرضه بسماكه . (١)

فأله هو الذي أنزل هذه الشريعة الملهمة من حكم
بها رشد ، ومن تركها ذل وخسر ، وقد جعلها الله كذلك
منارات يهتدى بها المؤمنون المستظلون بظلها السائرون فسو
طريقها ، ففيها حياة البلاد والعباد .

وما أن النفوس البشرية ركبت فيها شهوات ونزعات جهلت
عليها وفطرت ، وقد يخلب جانب الشر الخير فيحاول الانسان
اشباع شهواته التي جبل عليها ويجرى وراءها وقد يكون ظلوما غشوما
جائرا بحكم أنانيته وشرهته ، فيهتدى على الآخرين مدعيا ما ليس
له كما قال المصطفى صلى الله عليه وسلم : ((لو يعطى الناس
بدعواهم لادعى رجال دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على
المدعى عليه)) (٢)

(١) عبدالقادر عودة التشريع الجنائي الاسلامي (١٣/١) .

(٢) رواه مسلم في الاقضية من حديث ابن عباس باب اليمين

على المدعى عليه (١٣٤٦/٣) .

ورواه البخاري بلغة آخر في باب الشهادات باب اليمين

على المدعى عليه في الأموال والحدود (٢٨٠/٥) .

وقد يرتكب حدا من حدود الله ، لذلك فان الشريعة الإسلامية قد جعلت القضاء جزءا منها فجاءت النصوص في شأنه في الصدرين الأساسيين لها : كتاب الله ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

فأرست دعائم القضاء ووضعت له من الأسس والهادى ما جعله مضرب الأمثال في عدالته ونزاهته ، فكان بحق من أروع النظم القضائية التي عرفتها الانسانية منذ فجر التاريخ ، بل هو أعظمها وأكملها على الإطلاق .

ولقد حافظ القضاء على مكانته واستمر في سيرته شبتا وجسوده منذ طلوع فجر الاسلام وزوغ نوره .

فكان صفوة الخلق صلى الله عليه وسلم يحكم بين أمته بالحق والعدل ، قال الله تعالى : (انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) (١) ، وقال عز وجل : (وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) (٢) .

فقضى صلى الله عليه وسلم بين الناس بما أنزل الله عليه مسن الهدى والحق فاستقر المجتمع في عصره وشاع النور والعدل ، بحث صلى الله عليه وسلم قضاته الى الأمصار فكانوا الولاة والقضاة عنهم :

(١) سورة النساء آية (١٠٥) .

(٢) سورة المائدة آية (٤٦) .

على بن أبى طالب ، ومعاذ بن جبل ، وهتاب بن أسيد رضى الله
عنهم ^(١) ، وغيرهم .

فكان القضاء فى عهده صلى الله عليه وسلم ركنا هاما من
أركان الدولة ، وكذلك فى عهد الخلفاء من بعده صلى الله عليه وسلم
فان القضاء فى عهدهم استمر على سيرته الأولى بؤتى ثماره ، فحكم
الخلفاء رضى الله عنهم بين الناس وقلدوا القضاء والولاة الأمصار
فأبو بكر الصديق رضى الله عنه بعث أنسا ^(٢) الى البحرين قاضيا ،
وكان شريح رضى الله عنه قد ولى القضاء لثلاثة من الخلفاء وهم :
عمر بن الخطاب ، وثمان ، وعلى رضى الله عنهم جميعا ^(٣) .

ولقد ضرب الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه أروع مثل
فيما يجب أن يكون عليه الحاكم أمام هيئة القضاء ومجلسه فى تلك
الرواية التى أوردها المؤلف الناصح الذى نحن سنشرع فى تحقيق
كتابه ، حيث ذكر أن عمر رضى الله عنه ترافع هو وشخص فسوى
قضية الى زيد بن ثابت رضى الله عنه ، وكان قاضيا ، فلما دخلا

(١) أنظر أخبار القضاة (١١١/١) ، راجع ص ٥١٧ من

القسم المحقق من هذا الكتاب .

(٢) أنس : هو أنس بن مالك بن النضر بن ضضم . أنظر

ترجمته فى الاصابة فى تمييز الصحابة (٧١/١) .

(٣) أنظر الجرح والتعديل (٣٣٢/٤ - ٣٣٣) ، وأخبار

القضاة لوكيع (١٨٩/٢) وما بعدها .

عليه أجلس عمر معه على صدر فراشه ، فقال عمر رضى الله عنه
لزيد هذا أول جور جرت في حكمك أجلسني وخصني مجلسا ثم
أقسم عمر رضى الله عنه على زيد أن لا يلي قضاء حتى لا يكون لعمر
رضى الله عنه فضيلة على أحد عند زيد . (١)

فهذا أمر المؤمنين وزعيم المسلمين لا يرضى إلا بالجلوس مع
خصه على الأرض أمام القاضي ، ليعطى الدلالة
الواضحة ان الناس متساوون أمام القضاء الاسلامي وأنه لا فرق بين
حاكم ومحكوم أمام العدالة وما ذلك إلا لأن القاضي ينفذ أحكام
الله .

ولقد رسم الفاروق رضى الله عنه سياسة القضاء حين آداب
القضاء والقضاة ، وما يجب على القاضي في قضاءه في تلك الرسالة
التاريخية الرائعة التي وجهها الى أبي موسى الأشعري رضى الله
عنهما وذلك من أعظم البراهين على أهمية القضاء عند الصدر الأول
رضى الله عنهم .

ولا يزال خطاب عمر رضى الله عنه وثيقة تاريخية وسجلا أميناً
وسياسة مرسومة لنظام القضاء والتقاضى يتناقله العلماء فيشرحون فيه
ويحللون ألفاظه ، ويستشهدون به في كتبهم حتى يكتفون عيين
القضاء والقضاة .

(١) ستأتى هذه الرواية في ص ٨٨ من القسم المحقق من الكتاب .

هكذا كانت مكانة القضاء والاهتمام به عند الصدر الأول من هذه الأمة المحمدية ، ولقد أدرك سلف هذه الأمة أهمية القضاء فاحتل القضاء مكانة عالية عند علماء المسلمين ، فعنوا به عناينة خاصة بما بذلوه في سبيله من جهود ضخمة جبارة تشهد لأهميته وكان ذلك الاهتمام المتزايد من علماء المسلمين مستمرا على مر الدهور والمصير حيث عمل السلف على دراسة القضاء وآداب القضاة مستمدين ذلك من نصوصه الواردة في الصدرين الشريفين والكتاب ، والسنة ، حتى فدا علماء مستقلا أفرده بعضهم بالتأليف كهذا الكتاب الذي نحن بصدده وغيره من الكتب الكبيرة التي ألفت في هذا الباب .

ومنهم من عقد له بابا مستقلا كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن ، وكتب المذاهب الفقهية الاسلامية الأخرى .

ولقد ضاعف علماء الاسلام جهودهم في سبيل خدمة هذا الجانب من الشريعة بدراسة النصوص الواردة في شأنه من الكتاب والسنة ، وآثار الصحابة رضوا الله عنهم كما أسلفنا ، حتى بلغ القضاء وما يتعلق به شأوا عظيما وارتفع الى أعلى المستويات .

فساهمت تلك الجهود الخيرة المخلصة من أبناء هذا الدين في تطوير نظام القضاء والقضاة ، وكل ما يمت الى ذلك بصلابة ويسهم في اخراجه وتطبيقه عمليا على مبدان الحياة .

وان الاهتمام بأمر القضاة واعدادهم اعدادا يتناسب مع منصب القضاة ويؤهلهم بتعليمهم ما يجب نحوه من الأحكام المتعلقة به كالشهادات والدعاوى والاستحلاف والبيئات وما الى ذلك مما يعين على فض المنازعات وفصل الخصومات واعادة الحقوق الى أصحابها بالطرق التي أرشد اليها الاسلام وجعلها من خصائص القضاة ، كل ذلك من شأنه الساهمة في تحقيق أمن المجتمع واستقراره ، وذلك يسوده العدل والوفاء .

فيوم أن يطبق نظام القضاة الاسلامي في أرض الله على عباد الله يتعايش الناس مع بعضهم البعض في أمن واستقرار وطأينة ، وتكون العلاقة بين الأفراد والجماعات قوية ومتينة تسودها المحبة والاخاء ، فلا يتعدى أحد على أحد ، ويأمن الناس على أرواحهم ، وأموالهم ، وأعراضهم وكل ممتلكاتهم ، فتزول الاحقاد وتختفي عوامل الشر والفساد ، ويندحر الطفاسة والظلمة ويصل الضعيف الى حقه وينتصر الظلوم من الظالم .

والقضاة العادل يؤدب المتمردون على شرع الله والواقفون في الحرمات ، وان الدول التي تطبق شرع الله وتلتزم بنظام القضاة الاسلامي لهن في خير ورفاهية وأمن وأمان .

ومن أعظم البراهين على ذلك ما تنعم به هذه البلاد الطاهرة المقدسة " المملكة العربية السعودية " التي طبق شرع الله فيها ونظام القضاة والتقاضى في كل مناحي الحياة حتى غدا هذا البلد آمنا مطمئنا مستقرا لا تكاد تذكر فيه الجريمة .

ان الشخص ليسافر بسيارته من شمال البلاد الى جنوبها
ومن شرقها الى غربها مع اتساع رقعتها وتراخي اطرافها يسافر
الشخص ويحمل ما شاء معه من المال والعيال أو بحفره لا يخاف
الا الله عز وجل ، ذلك بفضل الله ، ثم بفضل القيادة الرشيدة
الحكيمة في هذا البلد التي طبقت شرع الله وحكمت بكتاب الله
وسنة رسوله ، فالله أسأل أن يحفظ جلاله الطك وولي عهده
الأمين وأن يرزقهم البطانة الصالحة وأن يمددهما بعونه وتوفيقه
انه ولي ذلك والقادر عليه .

واننا لنتطلع الى اليوم الذي تنهت فيه تلك الدول القوانين
الوضعية والنظم الجاهلية التي تحتكم اليها وتعود الى معينها
الصافي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فتستمد منهم
دستورها وتحكم القضاء الاسلامي في كل صغيرة وكبيرة وخفية وجليلة
ليحصل لتلك المجتمعات الأمن والاستقرار في أوطانها .
ونظرا لأهمية القضاء ومكانته في الشريعة الاسلامية فضلت أن
يكسبون موضوع رسالتي التي أتقدم بها لنيل درجة " الدكتوراه "
من شعبة الفقه بقسم الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية في
المدينة المنورة هو تحقيق كتاب في فقه القضاء ، فوقع اختياري
على هذا الكتاب ، هذا بالاضافة الى الأسباب الآتية :

أولا : ان الرسالة التي تقدمت بها الى شعبة الفقه بقسم الدراسات
العليا بالجامعة الاسلامية في المدينة المنورة لنيل درجة
" العالمية " الماجستير كانت موضوعها ولم تكن تحقيق كتاب

وكان عنوان ذلك الموضوع : " نظام نفقة الأقارب فسى
الاسلام " ، ولقد أهدت من كتابة هذه الرسالة فى مجال
الكتابة واستوصت طرائق ذلك ولله الحمد .

ثم انى رزقت أن يكون الموضوع الذى أتقدم به لنيل درجة
" الدكتوراه " تحقيق مخطوط لاكتسب خبرة ومعرفة فسى
هذا الجانب .

وبذلك أكون قد جمعت بين الأمرين ، وقد بدأت البحث
فى قسم المخطوطات بالجامعة الاسلامية وفى غيرها من مكاتب
المدينة المنورة ، ونظرت فى فهرس المخطوطات الموجودة فى
تلك المكاتب والتى قد جمع قسم المخطوطات بالجامعة
الاسلامية الكثير منها ، وبعد البحث والتحرى وسؤال أهل
الخبرة وقع اختيارى على هذا الكتاب الذى كان ينسب
للسهائى خطأ ، والذى صح فيما بعد بعد البحث
والتحرى انه تهذيب أدب القاضى للخفاف تأليف الناصحى
فتقدمت بطلب الى قسم الدراسات العليا بالجامعة على أن
يكون تحقيق هذا الكتاب موضوعا لنيل درجة " الدكتوراه " .
فوافق المجلس على ذلك ، ثم استعنت بالله وشرعت فسى
العمل واتضح لى أنه لا يمكن تحقيق الكتاب كاملا
خلال المدة المقررة ، فتقدمت بطلب الى قسم الدراسات
العليا على أن أقصر على تحقيق نصف الكتاب فتمت الموافقة
على ذلك ثم بائنه واصلت العمل .

ومما دفعنى أيضا الى اختيار هذا الموضوع :

ثانيا : ان هذا الكتاب جدير بالتحقيق والاخراج فهو حسن نسي ترتيبه وتنظيمه وفذير في مادته العلمية فهو من أروع وأنفس تراثنا الاسلامى الخالد ، والمتخصص في مجال القضاء نسي أسس الحاجة اليه .

ثالثا : انه لم يسبق تحقيق هذا الكتاب ولا نشره .

رابعا : ان هذه تعد أول دراسة وتحقيق لكتاب اعتنى صاحبه بتهديب كتاب يعتمر من أقدم المؤلفات في مجال القضاء الأول وهو كتاب " أدب القاضى " للخفاف ، فانه لم يسبق هذا الكتاب الا كتاب " أدب القاضى والقضاء " لأبى المهلب هيثم بن سليمان القيسى المتوفى سنة ٢٧٥هـ نشره الدكتور / فرحات الدشراوى بتونس مقتصرا على اخراج النص بدون أى تعليق ولا دراسة ، وهو كتيب صغير تبلغ عدد صفحاته حوالى مائة وخمس وثلاثون صفحة من حجم صغير ولم يستوجب كل أبواب القضاء .

خامسا : أردت أن أساهم بجهد متواضع في خدمة تراثنا الاسلامى الخالد .

سادسا : ان احياء التراث الاسلامى بتحقيق المخطوطات ونشرها هدف

نبيل من أهداف جامعتنا المبرقة بحرسها الله .

لهذه الأسباب ولغيرها وقع اختيارى على تحقيق هذا

الكتاب .

وقد كان عطفي في هذا الكتاب على النحو الآتي :

(١) قسميت العمل قسمين :-

القسم الأول : الدراسة .

والقسم الثاني : تحقيق الكتاب المخطوط .

(٢) وأما عطفي في القسم الأول : الدراسة - فهو ما يلي :

١ - جعلت الدراسة في بابين :

الباب الأول في التعريف بالمؤلف .

والباب الثاني : في التعريف بالكتاب ووصف مخطوطات

الكتاب .

وأما الباب الأول فهو في التعريف بالمؤلف - واشتمل

على أربعة فصول وهي :

الفصل الأول : في حياته الشخصية .

وتكلمت فيه عن اسمه ، ونسبه ، وكنيته

ولقبه ، ومولده ، وهن أولاده ووفاته .

الفصل الثاني : في حياته العلمية .

وتكلمت فيه عن طلبه للعلم وسنده فسي

الفقه ، وشيوخه وتلاميذه .

الفصل الثالث : في الأعمال التي قام بها .

وتكلمت فيه عن قيامه بالتدريس وتوليه منصب

شهرته العلمية

قاضى القضاة وتنقلاته وصفاته ومكانته

العلمية وثنا العلماء عليه .

الفصل الرابع : في عصره ومعاصره للدولة الغزنوية .

وتكلمت فيه عن نواح ثلاث باعطاء نمذة

عن كل ناحية :

(١) الحالة السياسية .

(٢) الحالة الاجتماعية .

(٣) الحالة العلمية .

وأما الباب الثاني فهو في التعريف بالكتاب ووصف مخطوطاته

واشتمل على ثلاثة فصول - وهي :

الفصل الأول : في التعريف بالكتاب .

وتكلمت فيه عن اسم الكتاب وتوثيق نسبه

الى مؤلفه ، وموضوعات الكتاب وصادره

والتعريف بأصل الكتاب ومؤلفه

وشروحه .

الفصل الثاني : في التعريف بالنسخ المخطوطة للكتاب .

وتكلمت فيه عن عدد النسخ المخطوطة

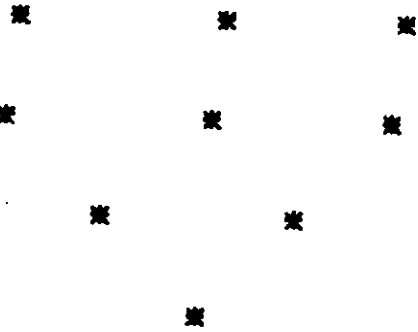
للكتاب وأماكن وجودها ، وصور النسخ

وأماكن وجودها ووصف كامل لها ،

وأسباب اختيار النسخة الأصل .

والفصل الثالث : في دراسة النص وتقويمه .

وتكلمت فيه عن منهج المؤلف في كتابه
وما له فيه من جهد وملاحظات عامة
حول الكتاب ، ثم ما اتاز به هذا
الكتاب وختمت ذلك بكلمة ختامية .



منهجي في التحقيق

وأما القسم الثاني : وهو الكتاب المخطوط فان المنهج الذي

سرت عليه في تحقيقه يتلخص فيما يلي :

أولا : قمت بنسخ النسخة الأزهرية وجمعتها أصلا لكونها أقدم النسخ

لكن حين عثرت على صورة النسخة التركية في معهد احيسا

المخطوطات العربية بالقاهرة اعتمدتها أصلا وذكرت بسررات

ذلك عند وصف النسخ ورمزت لها بـ (الأصل) .

ثانيا : جعلت النسخة الأزهرية الأقدم ، ونسخة عارف حكمة الله

بن عصمة الله الحسيني ساعدتين في العمل وقابلتهما بالنسخة

بالنسخة " الأصل " ورمزت للنسخة الأزهرية بـ (أ - ز)

ورمزت لنسخة عارف حكمة الله بـ (ع) .

أما النسخة الأزهرية الأخرى فرمزت لها بـ (ب - ز) ونسخة

دار الكتب رمزت لها بـ (هـ) ، ولقد استبعدت هاتين

النسختين الأخيرتين ولا ألجأ إليهما الا عند الضرورة وينت

سبب ذلك عند وصف النسخ .

ثالثا : حاولت تحقيق النص بقدر الامكان وذلك بتنظيم مادته مسنن

حيث تقسيمه الى فقرات وجمل ووضع النقط والفواصل عند

نهاية الجمل ما يعين على فهمه ويوضح معانيه .

كما قمت بضبط النص وتوضيحه ورفع كل غموض وايهام فيه ولأونت

الكتاب بالكتب المعتمدة في المذهب والتخصصة في علمه .

وقد حرصت أن يخرج النص كما وضعه مؤلفه أو قريبها من ذلك
وقد استغرق مني ذلك جهدا ووقتا طويلا حتى حصل عندي
قناعة أن النص صحيح وسليم .

رابعا : بما أن الكتاب تهذيب " لأدب القاضي " للخفاف فانسى
أشير إلى مواضع النص في كتاب : فتوح . الصدر الشهيد على
أدب القاضي للخفاف برقم الجزء والصفحة وذلك بعد التأكيد
من أن النص هو كلام الخفاف ولم ألتزم هذا في كل الكتاب
لأن شارحه الصدر - رحمه الله - دمج شرحه بمتن الخفاف
ولا يتميز كلامه عن كلام الخفاف في أكثر المواضع .

خامسا : إذا قال الناصحى : قال الخفاف ، أو قال الجصاص فانسى
أعود إلى كتاب الصدر شرح أدب القاضي للخفاف وأشير إلى
موضع ذلك النقل برقم الجزء والصفحة ، وكذلك أعود إلى كتاب
الجصاص شرح أدب القاضي للخفاف فأذكر رقم الورقة لأن
هذا الكتاب لا يزال مخطوطا ، وكنت أشير إلى كتاب

الصدر الشهيد هكذا : أنظر شرح الصدر الشهيد على
أدب القاضي للخفاف وهذا في أوائل الكتاب ، ثم قد
أختصر فأقول : أنظر الصدر شرح أدب القاضي ، وكذلك
كتاب الجصاص شرح أدب القاضي للخفاف فانسى قد اختصرت
الإشارة إليه أيضا هكذا : أنظر الجصاص شرح أدب القاضي .

سادسا : أصلحت الخطأ الموجود في كل ما يستدل به المؤلف مسنن
الأحاديث والآثار فأثبت الصحيح مشيرا إلى ذلك في الهامش

ولا أضعه بين علامتى الزيادة ، أما اذا وجدت خطأ فى نص المؤلف فانى أثبت الصحيح بين علامتى الزيادة - المعقوفتان - هكذا : [] وأشير الى مصدر التصحيح أو التصويب فى الهامش سواء كان من النسخ الأخرى أو اقتضاه السياق .

سابعاً : اذا وجدت زيادة أو نقصاً أو خطأ فى النسخ الأخرى وهو لا يوجد فى الأصل فانى أذكر ذلك فى الهامش بقولى : قوله كذا مثلاً سقط من النسختين (أ-ز) ، (ع) أو فى أحدهما ، أو قوله كذا خطأ فى النسختين (أ-ز) ، (ع) أو أحدهما ، أو قوله كذا زيادة فى النسختين (أ-ز) ، (ع) .

أو قوله كذا بدل من قوله كذا فى النسختين (أ-ز) ، (ع) أو أحدهما .

ثامناً : جرى المؤلف على ترك عناوين الأبواب فى أول الكتاب ثم بدأ بعنون ابتداءً من باب " ما لا يجب فيه الحين " لذلك رأيت أن أضع عناوين للأبواب التى تركها ليكون الكتاب كله على تسمية واحدة ، ووضعت تلك العناوين التى أضفتها بين قوسين هكذا :

(()) أو هكذا : () .

تاسعاً : رأيت اتعاضاً للفائدة أن أذكر آراء المذاهب الأخرى المهمة باختصار ولا سيما فى تلك المسائل التى يشير المؤلف السى الخلاف فيها وأحيل على صادرها فى المذاهب الأخرى .

عاشرًا : خرجت المسائل والأقوال وأشرت الى مواضعها فى الكتب المعتمدة فى المذهب الحنفى سواء كانت قبل المؤلف أو بعده تسدر

طاقى لأجل أن يرجع اليها من يريد التوسع في بعض السائل .
حادى عشر : قد يكون أسلوب المؤلف في بعض المواطن غير واضح
فأقوم بشرحه وحل فاضه معتمدا على كتاب الصدر الشهبند
شرح أدب القاضى للخصاف وغيره .

ثانى عشر : قد ينسب المؤلف بعض الأقوال الى أبى حنيفة أو صاحبيه
خطأ فإنه على ذلك يذكر الصحيح .

ثالث عشر : يذكر المؤلف في بعض الأحيان أحاديث وآثارا بالعنى
فأشير الى ذلك وأنقل النص من صدره كاملا في الهامش .

رابع عشر : خرجت الآيات القرآنية وفي ذلك يذكر السورة ورقم الآية .

خامس عشر : خرجت الأحاديث النبوية والآثار ولا اكتفى بوجود

الحديث في الصحيحين بل أخرجه من كتب السنة الأخرى كلما

أمكن ذلك ما عدا بعض الآثار التى لم أشر عليها بعد البحث .

سادس عشر : حكمت على كثير من الأحاديث التى تحتاج الى حكم

عليها معتمدا على كتب التخرىج والجرح والتعديل وأقوال

أئمة الحديث .

سابع عشر : ترجمت للاعلام الواردة اسمائهم في الكتاب ترجمة

مختصرة عدا المشهورين كالخلفاء والأئمة الأربعة .

ثامن عشر : قمت بشرح الكلمات الغريبة وبعض المصطلحات الفقهية

اللى تدعو الحاجة الى شرحها .

تاسع عشر : عرفت بأسماء الأماكن والبلدان والفرق والقائل الساردة

في النص .

عشرون : رسمت الكلمات المخالفة للرسم الحديث بالرسم الاطلاسي الحديث ولم اشرالى ذلك فى الهامش ، فكلمة القاسم كانت ترد (القسم) ، ومالك (ملك) ، والجمل والكلمات المختصرة رأيت من الأفضل كتابتها كاملة مثل رحمه الله كانت ترد مكتوبة (رحم) ، ورضى الله عنه (رضى) وقوله تعالى (تع) وغيرها مما شابهها ، وقتت بتشكيل بعض كلمات النص التى لا تقرأ الا بذلك .

الحادى والعشرون : ربطت موضوعات الكتاب بعضها ببعض فان المؤلف كثيرا ما يحيل ظلى ما سبق وعلى ما سياتى فأذكر صفحات تلك الاحالة .

الثانى والعشرون : اشرت لبدء صفحات المخطوطة من أول ورقة حسنى نهاية الموضوع الذى انتهى اليه التحقيق ليكن الرجوع اليها عند الاحتياج ، وذلك الترقيم خاص بالنسخة الأصل التى

اعتمدت عليها فى التحقيق .
أو أشر
الثالث والعشرون : اذا تكرر ذكر حديث أو اسم شخص ترجمت لسه فانى أشير الى مكانه بذكر رقم الصفحة .

الرابع والعشرون : رتبته المراجع التى أحيل عليها فى الهامش بحسب أقدمية وفيات مؤلفيها الا فى تخريج الأحاديث فانى اعتبرت فيه الصحة ، فضلا أقدم الصحيحين على سند الامام أحمد وهكذا ، وذلك خاص بالكتب والسته ، أما فى غيرها فاعتبرت فيها الأقدمية كما أشرت .

الخامس والعشرون : وضعت فهارس تنظيمية في آخر الكتاب وهي :

- (١) فهرس الآيات القرآنية مرتبة حسب ورودها في الصحف.
- (٢) فهرس الأحاديث النبوية .
- (٣) فهرس الآثار .
- (٤) فهرس الأعلام .
- (٥) فهرس الكلمات الغريبة .
- (٦) فهرس القبائل والبلدان والفرق .
- (٧) فهرس المراجع .
- (٨) فهرس الموضوعات .

* * *

* * *

القسم الأول
الدراسة

القسم الأول : الدراسة

ويشتمل على بابين :

الباب الأول : في التعريف بالمؤلف

الباب الثاني : في التعريف بالكتاب

البَابُ الْأَوَّلُ
فِي التَّعْرِيفِ بِالْمَوْلَفِ

الباب الأول : في التعريف بالمؤلف

ويشمل أربعة فصول :

- الفصل الأول : في حياته الشخصية
الفصل الثاني : في حياته العلمية
الفصل الثالث : في أعماله
الفصل الرابع : في مؤلفاته

الفصل الأول : في حياته الشخصية :

ويشمل ما يلي :

أولا : اسمه

ثانيا : نسبته

ثالثا : كنيته

رابعا : لقبه

خامسا : مولده ونشأته

سادسا : أولاده

سابعا : وفاته

الفصل الأول : حياته الشخصية

أولاً : اسمه :-

هو : عبدالله بن الحسين الناصبي ^(١) النيسابوري ^(٢) والناصر

(١) أنظر ترجمته في الكتب الآتية :

- تاريخ بغداد (٤٤٣/٩)
- التبرير في المعجم الكبير (٤١٧/١)
- سير أعلام النبلاء (٦٦٠/١٧)
- الجواهر الضيفة (٣٠٦ - ٣٠٥/٢)
- المرقاة الوافية في طبقات الحنفية الورقة (٥٨/أ - ب)
- طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده ص ٨٠
- اعلام الاخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار الورقة (٥٤/ب)
- الفوائد المبهية في تراجم الحنفية ص (١٠٣ - ١٠٢)
- هدية العارفين (٤٥٢ - ٤٥١/١)
- معجم المؤلفين (٤٩/٦)
- الاعلام للزركلي (٧٩/٤)

(٢) قال ياقوت : نيسابور بفتح أوله والعامية يسمونها فشاور وهي

مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة وهي معدن الفضلاء وينبع
العلماء لم أر فيما طوفت البلاد مثلها وكان المسلمون قد
فتحوها أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه .

أنظر معجم البلدان (٣٣١/٥)

بفتح النون وكسر الصاد والحاء المهملتين (١) ، وسيأتى بيان النسبة هكذا ذكر اسمه واسم أبيه نفسها الى جده ناصح في جميع مصادر ترجمته التي اطلعت عليها عدا الخطيب البغدادي فانه نسبه الى

نيسابور وقال : انه يعرف بالناصر

ثانيا : نسبه :-

ينسب الى ناصح كما مر وهو اسم بعض أجداده رجل مسن
أهل نيسابور من أهل البيوتات (٢) ولكن هل هو جده الأعلى
أو الأدنى ؟

ذلك الأمر سكتت عنه المصادر واكتفت بذكره طسها اليه مجمعة
على ذلك ويبدو أن شهرة ناصح أفنت عن تحديده فعرف به كسا
ذكر الخطيب البغدادي . وبعضهم ينسبه الى نيسابور وهو موطنه
الذي نشأ فيه .

ثالثا : كنيته :-

يكنى : بأبي محمد أكبر أولاده فيقال : أبو محمد عبداللـ

ابن الحسين الناصح . (٣)

(١) أنظر الأنساب (١١ / ١٣) .

(٢) أنظر الأنساب (١١ / ١٣) ، ولعلام الاخيار الورقة (٥٤ / ب)

والفوائد البهية ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٣) أنظر مصادر ترجمته في ص ٢٦

رابعاً : لقبه : -

يلقب بامام الاسلام **والناصح القضاة** ، والقاضي . (١)

خامساً : مولده ونشأته : -

هذا الجانب من حياة الشيخ الناصح يكتنفه شيء من الغموض اذا لم تصرح المصادر التي ترجمت له بذكر تاريخ ولادته ولا مكانها الا أنه من خلال دراسة تراجم بعض شيوخه وتراجمه كذلك اتضح أن تاريخ ولادته كان قبل سنة ٣٢٠ هـ قطعاً ، لأن شيخه بشير بن أحمد الاسفراينى توفي في هذه السنة ، فذلك يعني أن أبا محمد الناصحى كان قبل هذا التاريخ في مرحلة الطلب ، وأما مكان ولادته فالسندى يظهر لي أنه كان بنهساوير وأنها سقط رأسه لأن الخطيب البغدادي عندما ترجم له نسه الى نهساوير (٢) ولم يذكر مكان ولادته .

سادساً : وفاته : -

بعد عمر طويل وعمل دائب متواصل وانتاج علمي مفيد خالسد ورحلات ومشاركة فعالة في الشؤون العليا في القضاء للدولة الغزنوية

(١) أنظر الجواهر المضية (٢٠٥/٢ - ٢٠٦) ومقدمة كتابه مختصر

وقفسى هلال والخفاف ، وسيأتى ذكره والتعريف به في ص ٤٦

(٢) ستأتى ترجمته ضمن تراجم شيوخ الناصحى في ص ٣٥

(٣) أنظر تاريخ بغداد (٤٤٣/٩) .

لجق أبو محمد الناصبي بالرفيق الأعلى وكانت وفاته في سنة ٤٤٧ هـ .
وكل مصادر تراجمه أجمعت على وفاته في هذه السنة إلا أنها لم تذكر
في أي مكان . (١)

سابقا : أولاده :-

تذكر المصادر أن الشيخ أبو محمد الناصبي خلف ولدين وهما :
(١) أبو بكر محمد بن عبدالله بن الحسين الناصبي النيسابوري ، يلقب
بقاضي القضاة ، كان إماما حنفيا جديبا عالما مناظرا فقيها ، وتفقيهه
على أبيه وأخذ الفقه عن أبيه أبي محمد الناصبي عن القاضي أبي الهيثم
عن قاضي الحرمين عمن أبي طاهر الدباس عن أبي خازم عن عيسى
ابن أبان عن محمد .

وروى عنه محمد بن عبدالواحد الدقاق ، وهذا الوهاب الانطاقي
وأبو بكر بن الرافضوني وآخرون ، أشنى عليه الذهبي فقال : هو قاضي
القضاة بن إمام الإسلام أبي محمد الناصبي أفضل أهل عصره من
الحنفية وأعرفهم بالذهب ، درس في مدرسة السلطان في حياة أبيه
وولي قضاء نيسابور في دولة آل أرسلان عشر سنين ، تكلم مع إمام
الحرمين في مسائل فكان الإمام يثنى عليه ، ومات بعد انصرافه

(١) أنظر مصادر ترجمته ص ٢٦ .

- (١) من الحج في رجب سنة ٤٨٤ هـ بقرب أصفهان .
- (٢) يحيى بن عبدالله بن الحسين الناصح . أ . يكنى بأبي صالح ويلقب بقاضي القضاة كان فقيها فاضلا من أهل التدريس والفتوى وتفقه على أبيه توفي سنة ٤٩٥ هـ .
- (٣)

-
- (١) أنظر ترجمته في : الكامل في التاريخ ٨ / ١٦٠) ، سير
أعلام النبلاء الجزء ١٢ الورقة ٦ زه وأعلام الأخيار الورقة
(٨٨ / أ - ب) ، والفوائد البهية في تراجم الحنفية
(١٨٠ / ١٢٩) .
- وأصفهان قيل بفتح الهزة وقيل بكسرها والأول أشهر
وهي مدينة شهيرة تقع في إيران . أنظر معجم البلدان (٢٠٦ / ١)
- (٢) أنظر الفوائد البهية ص ٢٢٥ .

الفصل الثاني : في حياته العلمية

ويشتمل على ما يلي :-

- أولا : طلبه للمسلم
- ثانيا : سنده في الفقه
- ثالثا : شيوخه
- رابعا : تلاميذه

الفصل الثاني : في حياته العلمية

أولا : طلبه للمعلم :-

بدأ الشيخ الناصحي حياته العلمية يتلقى العلم في سن مبكرة
بنيسابور وأخذ عن كبار علماءها وستأتى ترجمة الشيخ الذين أخذ
عنهم

ثانيا : سنده في الفقه :-

قال محمود بن سليمان الكوفي بعد ذكره ترجمة أبي محمد الناصحي
أخذ الفقه عن أبي الهيثم القاضي عن قاضي الحرمين أحمد بن محمد
النيسابوري عن القاضي أبي طاهر الدباس عن القاضي أبي خازم عيسى
بن أبان القاضي عن محمد بن أبي حنيفة . (١)

وفيما يلي ترجمة موجزة لهذا السند :

(١) أبو الهيثم : هو : عتبة بن خيثمة بن محمد بن حاتم
النيسابوري الامام القاضي الشهير بكنيته أبو الهيثم ، كان أستاذا
فقيها عديم النظير في الفقه تولى القضاء سنة ٣٩٢ هـ الى سنة ٤٤٥ هـ
حتى قيل انه لم يبق لأهل خراسان قاضي على مذهب الكوفيين
الا وهو يفتى اليه .

(١) انظر اعلام الأعيان الورقة (٥٤ / أ - ب) .

- تفقه على قاضي الحرمين أحمد بن محمد النيسابوري وغيره
وتفقه عليه طائفة منهم الشيخ الامام الناصحي كما ذكر الكوي . (١)
- (٢) قاضي الحرمين : هو : أحمد بن محمد بن عبدالله أبو الحسين
النيسابوري عرف بقاضي الحرمين شيخ أصحاب أبي حنيفة أخذ الفقه
عن أبي الحسن الكرخي وأبي طاهر الدباس وغيرهما ، وروى عنه
أبو عبدالله الحاكم وغيره تولى قضاء الموصل ثم قضاة الحرمين
ثم انصرف الى نيسابور في سنة ٣٣٦ هـ توفي سنة ٣٦٢ هـ . (٢)
- (٣) القاضي أبو طاهر الدباس : هو : محمد بن محمد
ابن سفيان أبو طاهر الدباس ، كان أبو طاهر الدباس فقيها واماما
لاهل الرأي بالعراق وكان من أهل السنة والجماعة صحيح المعتقد
أخذ الفقه عن القاضي أبي غازم وغيره ، ولي القضاء بالشام وخرج
منها الى مكة فمات بها . (٣)

-
- (١) له ترجمة في : الجواهر الضمية (٥١١/٢) ، والطبقات السنية
رقم (١٣٩٨) ، وشدرات الذهب (١٨١/٣) ، والفوائد
المهية (ص ١٢٥) .
- (٢) له ترجمة في : الوافي بالوفيات (٣٤/٨) ، والجواهر
الضمية (٢٨٤/١ - ٢٨٨) ، تاج التراجم (ص ١٥) ،
والطبقات السنية رقم (٣٢٦) ، والفوائد المهية (ص ٣٦) .
- (٣) الفوائد المهية (ص ١٨٢) .

(٤) القاضي أبو خازم : هو : عبد الحميد بن عبد المزهر القاضي أصله من البصرة ولى القضاء بالشام والكوفة والكرخ تفقه عليه أبو جعفر الطحان ، وأبو طاهر الدباس ، اتولى القضاء للمعتضد ثم لابنه المكتفى بعده وكان عالما بمذهب أبي حنيفة ، ألف كتباً منها : المحاضر ، والسجلات ، وأدب القاضي ، وكتاب الفرائض — مات سنة ٢٩٢ هـ . (١)

(٥) عيسى بن إبان : هو : عيسى بن إبان بن صدقة القاضي أبو موسى تفقه على محمد بن الحسن ، ولى قضاء البصرة فلم يزل عليه حتى مات ، وتفقه عليه أبو خازم ، وله كتاب الحج ، مات بالبصرة من المحرم سنة ٢٢١ هـ . (٢)

(٦) محمد بن الحسن^(٣) بن فرقد أبو عبد الله الشيباني صاحب الاسام أبي حنيفة .

(٧) أبو حنيفة : هو : أبو حنيفة النحمان بن ثابت بن زوطي التميمي الكوفي وهو امام المذهب الحنفي ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٠ هـ وشهرته تغنى عن تعريفه .

(١) له ترجمة في : تذكرة الحفاظ (١٣٢٠/٤) ، والجواهر الضميمة

(٢) (٣٦٧-٣٦٨) ، وتاج التراجم (ص ٣) .

(٣) الفوائد البهية (ص ١٥١) .

(٤) ستأتي ترجمته في ص من التحقيق .

ثالثا : شيوخه : -

استفاد أبو محمد الناصبي ودرس على طائفة من أهل الملم

كما قال الخطيب البغدادي ، وسأذكر ترجمة لاشهر أولئك الشيخ :

(١) أبو الهيثم : وهو : عتبة بن خيشمة بن محمد النيسابوري .

(٢) بشر بن أحمد بن بشر بن محمد الاسفراييني الدهقان كبير

اسفرايين سمع ابراهيم بن علي الذهلي ومحمد بن محمد بن رجا وجعفر

بن أحمد الشاماني ، وحدث عنه الحاكم والعلاء بن محمد بن أبي سعيد

وأبو محمد الناصبي كما نص الخطيب على ذلك ، قال الذهبي :

عاش نيفا وتسعين سنة توفى في شوال سنة ٣٢٠ هـ . (٢)

(٣) أبو أحمد الحاكم : هو محمد بن محمد بن أحمد بن اسحاق

الكرابيسي الحاكم الكبير ، ولد في حدود سنة ٢٩٠ هـ وطلب

العلم وهو كبير له نيف وعشرون سنة فسمع امام الأئمة ابن خزيمة

وأبا المباس السراج وأبا حفص بن سرور وغيرهم ، وكان من الصالحين

على سنن السلف صنف كتبها منها الملل والشروط والكنى وغيرها ،

مات سنة ٣٢٨ هـ وله ثلاث وتسعون سنة . (٣)

(١) سبق ترجمته ص ٣٢ - ٣٣ .

(٢) له ترجمة في : سير أعلام النبلاء (٣٢٨/١٦) ، وتذكرة الحفاظ

(٩٧٦/٣ - ٩٧٩) ، وشذرات الذهب (٧١/٣) .

(٣) له ترجمة في : المنتظم (١٤٦/٧) ، وسير أعلام النبلاء

(٣٢٧ - ٣٢٠/١٦) وتذكرة الحفاظ (٩٧٦/٣ - ٩٧٩) ،

وشذرات الذهب (٩٣/٣) ، وهدية المارفين (٥٠/٢ - ٥١)

والفوائد البهية (ص ١٨٥ - ١٨٦) .

رابعاً : تلاميذه : -

تولى أبو محمد الناصحى التدريس فى بغداد فى سنة ٤١٢ هـ ،
ويظهر من ترجمة ابنه محمد أنه درس كذلك فى المدرسة النظامية
السعدية التى أنشأها نصر بن ^(١) سبكتكين ، حيث ذكر فى ترجمة
ابنه محمد كما مر أنه درس فى هذه المدرسة فى حياة أبيه ، وهذا يمتنع
أن أبا محمد قد أفاد منه كثير من طلاب العلم فى بغداد ونيسابور
وسأذكر فيما يلى ترجمة مختصرة لأشهر تلاميذه :

يأتى فى مقدمة من تفقه على الشيخ وأفاد منه ابنائه :

(١) أبو بكر محمد بن عبدالله بن الحسين الناصحى .

(٢) ويحيى بن عبدالله بن الحسين الناصحى .

^(٢)
ولقد مرت ترجمتهما .

(٣) سبطه بن بنته :

وهو عبدالرحيم بن أحمد بن عروة أبو الحسين ، كان فقيها ورعا

زاهدا من أهل بيت علم وهداية لزم مسجده ، وكان مفتيا

ومدرسا ، وهاش فى سيرة مرضية وطريقة محمودة حسنة مفهومة ، قال

السماضى : سمع جده أبا محمد عبدالله بن الحسين الناصحى .
^(٣)

(١) سيأتى ذكره فى ص ٥٧

(٢) سبق ذكرهما وترجمتهما فى ص ٢٩ - ٣٠ .

(٣) له ترجمة فى : التحبير فى المعجم الكبير (٤١٧/١) ، والجواهر

الضية (٤٠٩/٢ - ٤١٠) .

(٤) الخطيبى :

هو على بن عبيد الله الخطيبى من أهل ما وراء النهر
قال القرشى : تفقه على أبى محمد الناصحى ، وكان زاهدا متسكيا
قليل الاختلاط بالسلطين منكلفا على تدريس العلم ، وكان اذا
سمع قارئا يقرأ القرآن فاضت دموعه ، وحقى سبع عشرة سنة يقوم الليل
ورد أصهبان فتولى القضاء للسلطان طغرل بك ، وكان يدعو وهو
بأصهبان عقب صلاته ويسأل الله أن يقدر وفاته بأحد الحرمين
أو فى طريقهما فاستجيب له ، قيل انه مات ودفن بالأبواء وهو
المكان الذى توفيت فيه أم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل مات
بالجحفة سنة ٤٦٧ هـ . (١)

(٥) أبو الحسن الفنجكردى :

هو على بن أحمد أبو الحسن الفنجكردى من أهل نيسابور
كان استاذا بارعا صاحب نثر ونظم قرأ أصول الفقه على أبى يوسف
يعقوب بن أحمد الأديب وغيره وأحكمها ، وكان سليم النفس أميننا
عفيفا . طريق المحاورة قاضيا للحقوق محمود الأحوال مرض السيرة

(١) له ترجمة فى :

الجواهر الضية (٥٧٧/٢) ، والفوائد المهمة (ص ١٢٣) .

قال السمعاني : سمع قاضي القضاة أبا محمد عبد الله بن الحسين
الناصري ، ولقد أصيب الفنجكردى بحملة أزمته ومنعته من الخروج
توفى سنة ٥٠٩ هـ رحمه الله . (١)

(٦) عبد الله بن محمد بن أحمد الفارسي أبو بكر القاضي الكامل ، فاضل
ثقة ذكر القرشي انه تتلمذ على الناصري . (٢)

-
- (١) له ترجمة في : التحبير في المعجم الكبير: (٥٦٢/١) ،
والانساب (٢٤٢/١٠) .
وفنجكرد : بالفتح ثم السكون وجم مفتوحة وكاف مكسورة وراء ساكنة
ودال مهلطة : قرية من نواحي نيسابور .
أنظر معجم البلدان (٤/٢٧٢) .
- (٢) له ترجمة في : الجواهر الضية (٣٣٨/٢) ، والطبقات
السنية برقم ١٠٨٦ .

الفصل الثالث : في أعماله

ويشمل ما يلي :

- أولا : تدريسه
- ثانيا : توليه منصب قاضي القضاة
- ثالثا : شهرته العلمية
- رابعا : تنقلاته
- خامسا : صفاته
- سادسا : بناء العلماء طوبى

الفصل الثالث : أعماله

أولا : تدريسه : -

جلس الشيخ للتدريس في بغداد وحدث بها وعقد له مجلس

الأئمة في سنة ١٢٤١ هـ هكذا قال الخطيب البغدادي . (١)

إلا أن العدة التي قضاها في بغداد مدرسا لم تحدد هنا

المصدر ولكن يبدو أنها ليست طويلا لأنه في تلك السنة مر ببغداد

في طريقه إلى الحج .

والظاهر من ترجمة ابنه محمد الذي تذكر صادر ترجمته أنه

درس في حياة أبيه في المدرسة السعيدية (٢) كما مر أن الشيخ

درس في هذه المدرسة أو غيرها في نيسابور موطنه الأصلي .

ثانيا : توليه منصب قاضي القضاة : -

أجمعت المصادر التي ترجمت لأبي محمد الناصح وصرحت بأنه

تولى القضاة ليمين الدولة الطك محمود بن سبكتكين (٣) ملك الدولة

الفرزونية ، وأن الناصح كان قاضي القضاة في عهده وفي ملكته

(١) أنظر تاريخ بغداد (٤٤٣/٩) .

(٢) سيأتي التصريف بها في ص ٥٧

(٣) سيأتي التصريف بالطك محمود بن سبكتكين في ص ٥٢-٥٣ .

فتولى القضاء في بلدين هما : نيسابور ، بخارى (١) .
وأما متى عين قاضيا وقدر المدة الزمنية التي أمضاها في هذا
المنصب فذلك أمر لم أقف عليه ، كما أنني بحثت في عدة مصادر
كي أقف على سيرته في قضاءه فلم أجد من تحدث عن ذلك .
والذي يبدو لي أن أموره سارت على السداد وأنه كان عادلا
في قضاءه وذلك من خلال ثناء العلماء عليه وسيرته الحسنة .

ثالثا : شهرته العلمية : -

كان الشيخ الناصح يرحمه الله شتهرا بين أهل الملم
معروفا بسعة الاطلاع ، وكان يستفيد منه العالم والتعلم ويحتدون
عليه في القوى وهذا دال على سعة علمه وفقهه وأنه كان جبلا من
جبال العلم ، وكان العلماء في زمانه منهم من برع واشتهر في علم
خاص فمنهم من برع في التفسير ، والبعض الآخر في الحديث ،
ومعهم في الفقه ، ومعهم في العقيدة ، فكان أبو نصر عبيد الله
ابن سعيد بن حاتم الوايلي السجزي (٢) متخصصا في العقيدة فعرضت

-
- (١) بخارى : بالضم من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها ، وكانت
قاعدة ملك السامانية . أنظر معجم البلدان (٣٥٣/١) .
- (٢) أبو : عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد بن محمد بن حاتم
ابن علوية بن سهل بن عيسى بن طلحة الوايلي البكري السجزي
تفقه على علماء سجستان وأخذ عنهم ورحل إلى نيسابور وإلى غزنة
من أجل طلب العلم وأخذ عنه طائفة من أهل العلم - توفي
بمكة سنة ٤٤٤ هـ - له ترجمة في :
سير أعلام النبلاء (٦٥٤/١٧) ، والجواهر النضية (٤٩٥/٢)
وتاج التراجم ص ٣٩ .

له مسألة فقهية تتعلق بمجاله ، فسأل عنها أبا محمد الناصحي فأجابته
على سؤاله ، والسألة هي : هل تجوز قراءة الفاتحة بالفارسية في
الصلاة أو لا تجوز؟

وهذا نص ما قال السجزي : " الاجماع حاصل من الفقهاء
على أن الصلاة لا تجوز الا بقراءة هذا النظم على ما هو به الا ما كان
من أبي حنيفة فانه قال : تجوز القراءة بالفارسية ، وقد سألت
القاضي أبا جعفر النسفي ^(١) عن هذه السألة فحكى عن أبي بكر الرازي
أنها تجوز عند أبي حنيفة ان سميت بالفارسية قرآنا .

وسألت أبا محمد عبد الله بن الحسين الناصحي قاضي قضاة
خراسان عنها فقال : انما تجوز القراءة بالفارسية اذا وافقت النظم
والهلافة وذلك متعذر " ^(٢) .

وهذا ما يؤكد مكانة الناصحي وعلمه وشهرته وأنه كان معروفا
في الأوساط العلمية ومن يوثق بحلمه ويستفاد منه ، فالسجزي المذكور
كان من علماء زمانه ومن عرفه وقابله وأفاد منه .

(١) هو : محمد بن أحمد بن محمود القاضي أبو جعفر النسفي كان

فقيها وأخذ الفقه عن أبي بكر الرازي عن الكرخي توفي سنة ٤١٠ هـ

انظر الفوائد البهية في تراجم الحنفية (١٥٧) .

(٢) انظر كتاب الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٩٢ - ١٩٣ تأليف

أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجزي تقدمت ترجمته

ص ٤١ والكتاب حققه محمد باكريم با عبد الله وقدمه لنيل شهادة

الماجستير بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

رابعاً : تنقلاته :-

ما كانت حياة الشيخ تسبح له بالتنقل والارتحال لانشغاله
بأعمال عديدة ، وانما سافر كل من : بخارى ، مكة ، وبغداد
وقضى أكثر سنى حياته فى سقط رأسه نيسابور .
فأما سفرته الى بخارى فكانت من أجل أنه تولى قضاءها
ومكث فيها فترة من الزمن لم تتبين متى بدأت وانتهت .
وأما سفره الى بغداد فكان فى سنة ٤١٢ هـ وهو فى طريقه
الى الحج ومكث فى بغداد مدة أقل من السنة حيث درس بها
وحدث وعقد له مجلس الاملاء كما قال الخطيب البغدادي .^(١)
وفى نفس السنة جاءه مارا ببغداد سنة ٤١٢ هـ .
واصل رحلته الى مكة المكرمة حاجا الا أن هذه الرحلة
وان كانت من أجل الحج فانها أخذت طابعا رسميا كما يقال فى
هذا العصر حيث اقترنت بحملة وكل اليه القيام بها من قبل
السلطات العليا فى البلاد .
وذلك أن الناصحي كان يتولى منصب قاضى القضاة فى
مملكة محمود بن سبكتكين وكان لصاحب هذا المنصب مكانته فى الدولة
الغزنوية ، فالشيخ الى جانب علمه وفقهه وعمله فى هذا المنصب

(١) أنظر تاريخ بغداد (٤٤٣/٩) .

كان من الأعيان ومن المقربين لدى الملك لحكته وفطنته وحنكته ،
دليل ذلك تلك المهمة التي تم اختياره لها من قبل السلطة العليا
الحاكمة في البلاد وأمره الملك بتنفيذها .

وهذه المهمة هي : أن طريق الحج قد قطعها شرذمة
باغية من اللصوص سنين عدة ، الأمر الذي كان له أثر بالغ من
الحزن والأسى في نفوس العلماء والمسلمين ، فتقدمت طائفة من
العلماء والأعيان الى يمين الدولة محمود بن سبكتكين يشكون اليه
ذلك ، قال ابن كثير : " فتقدمت طائفة من زوى الرأي من العلماء
ومرض الناس الى يمين الدولة محمود بن سبكتكين وقالوا له : أنست
أكبر ملوك الأرض وكل سنة تفتح طائفة من بلاد الكفر وهذا طريق
الحج وقد تعطلت من مدة سنين وفتحك لها أوجب من غيرها ،
فتقدم الى قاضي القضاة أبي محمد الناصحي أن يكون أميراً للحج
في هذه السنة وحث معه بثلاثين ألف دينار للأعراب غير ما جهز
من الصدقات .

فسار الناس بصحبته فلما كانوا بفيسد (١) اعترضهم الأعراب
فصالحهم القاضي أبو محمد الناصحي بخمسة آلاف دينار فامتنعوا

(١) فيسد : بليدة في نصف طريق مكة من الكوفة .

أنظر معجم البلدان (٤ / ٢٨٢) .

وصم كبيرهم وهو جصاص بن عدى على أخذ الحجيج وركب فرسه
وجال جولة واستنهض شياطين العرب فتقدم اليه فلام من سمرقند
يقال له ابن عفان فرماه بسهم فوصل الى قلبه فصقت ميتا وانهمزمت
الأعراب وسلك الناس الطريق فحجوا ورجعوا سالين ولله الحمد والمنة^(١).

خامسا : مصنفات الناصحي : -

على الرغم من اشتغال الشيخ الناصحي - رحمه الله - بالقضاء
والتدريس ودوره في الإصلاح والارشاد ، فانه استطاع أن يؤلف كتباً
ومفيدة^و نافعة^x وأن يسهم بجهد مشكور في بناء حضارة الأمة الاسلامية ، وفي
الحفاظ على فقهها وتراثها ، وكانت مصنفاته في مجاله الذي أولاه
اهتمامه فصف في القضاء والفقه الاسلامي .

وهذه بعض أسماء مؤلفات الشيخ التي استدلنا العثور عليها :

(١) تهذيب أدب القاضى للخصاف .

وهو هذا الكتاب الذى نقوم بتحقيقه .

(١) ذكر هذه الرحلة كل من :

ابن الجوزى في المنتظم (٢/٨) .

وابن الاثير في الكامل (٣١٠/٢) .

وابن كثير في الهداية والنهاية (١١/١٢) .

وكلهم ذكروا ذلك في حوادث سنة ٤١٢ هـ .

(٢) مختصر وقفي هلال ، والخصاف ، وحضهم بسميه الجمع
بين وقفي هلال والخصاف .

وهذا الكتاب قال أبو محمد الناصحي في مقدمته له : " لقد
همت باختصار كتاب الوقف لهلال بن يحيى فترددت فيه زمانا لحسن
تصنيفه وقل ما وجدت فيه كلمة ساقطة أو خالية عن معنى فإيده ثم
استمعت بالله تعالى على اختصار كتابي : أبي بكر هلال بن يحيى
وأحمد بن عمر الخصاف البصريين رحمهما الله تعالى ، وأهفت اليه
ما وجدت في كتبنا والله تعالى ولي تيسره والاعانة عليه " .

وهذا الكتاب مخطوط وموجود في مكتبة عارف حكمة الله الحسيني
في المدينة المنورة تحت رقم (٢٥٤٠٢٣٩) وهو مخطوط نفيس وقفت
عليه وقرأته من أوله الى آخره فألفيته مفيدا ، وهو مكتوب بخط فارسي
حسن ويقع في (٦٠٦ صفحات) من حجم متوسط . (١)
(٣) درر الفواص في علوم الخواص . (٢)

-
- (١) ومن نسب كتاب مختصر وقفي هلال والخصاف للناصر :
القرشي في الجواهر المضية (٣٠٥/٢ - ٣٠٦) ، وحاجي خليفة
في كشف الظنون (٢١/١) ، والبغدادي في هدية العارفين
(٤٥١/١ - ٤٥٢) والزركلي في الاعلام (٧٩/٤) ، وهجر
رضا كماله في معجم المؤلفين (٤٩/٦) .
(٢) أنظر : ايضاح المكنون (٤٦٧ / ١) ، وهدية العارفين (٤٥١/١ -
٤٥٢) ، ومعجم المؤلفين (٧٩/٤) .

قال الهفدادي : أوله الحمد لله الذي استغنى . عن طاعة
المطيعين ، وهذا الكتاب لم يتمكن من الوقوف عليه ولا أعلم مكان وجوده
ولم له فقد ضمن ما فقد من كتب التراث .
(٤) السمودي في فروع الحنفية (١)
وهذا الكتاب ألفه الشيخ الناصح لأعد أولاد محمود
ابن سبكتكين ملك الدولة الفزنوية السمي محمود أكبر أولاد الطك .
وهو كتاب مشهور قال عنه ابن الشحنة : " انه كتاب وجيز مختصر
اللفظ كثير المسائل أورد فيه مسائل كثيرة من عامة كتب الأصل " (٢)
ويبدو أن منهجه في تأليفه لا يكاد يختلف فهو يعنى باختصار
الكتب من الأصول وتنظيمها وتهذيبها وإخراجها في صورة سهلة
النال .

(١) كشف الظنون (١٦٧٦/٢) ، ومعجم المؤلفين (٤٩/٦) .
(٢) نقلا عن حاجي خليفة . أنظر كشف الظنون له (١٦٧٦/٢) .

ثناء العلماء عليه :-

أثنى العلماء على أبو محمد الناصح خيرا ، وأذكري أقوال

بعضهم فيه فيما يلي :

- (١) قال الخطيب البغدادي : كان ثقة دينا صالحا .
- (٢) قال القرشي : قاضي القضاة وامام الاسلام وشيخ الحنفية فسي
عصره والمقدم على الاكابر من القضاة والأئمة وكان ورعا مجتهدا
قصيرا الهد .
- (٣) قال الكوفي : كان اماما عالما فقيها له مجلس التدريس والنظر
والفتوى ، وله الطريقة الحسنة المرضية عند فقهاء عصره وهو
امام الاسلام وشيخ الحنفية في عصره .
- (٤) قال الذهبي : وهظم قدره وكان قاضي السلطان محمود
ابن سبكتكين .
- (٥) قال اللكوي : كان اماما كبيرا له مجلس التدريس . (١)

(١) أنظرو أقوال هؤلاء العلماء في كتبهم التي ترجموا فيها لأبي

محمد عبدالله بن الحسين الناصح ، وأحلنا تراجمه عليها

الفصل الرابع : عصره ، ومعاصرتة للدولة الفزنوبسية

ويشمل ما يلي :

- أولا : . الحالة السياسية .
- ثانيا : . الحالة الاجتماعية .
- ثالثا : . الحالة العلمية .

الفصل الرابع : عصره ، ومعاصرتة للدولة الفزنوية

أولا : نبذة عن الحالة السياسية : -

عاش أبو محمد الناصحي قرابة قرن من الزمان إذ أن حياته امتدت من منتصف القرن الرابع الهجرى تقريبا الى ان أدركه الأجل المحتوم قبل نهاية منتصف القرن الخامس الهجرى فى سنة ٤٤٧ هـ . وهذا يعنى أن الشيخ الناصحي عاصر أربعة من خلفاء الدولة المباسية - وهم :

- (١) المطيع لله الذى تولى الخلافة من سنة ٣٣٤ الى ٣٦٣ هـ .
- (٢) والطائع لله وتولى الخلافة من سنة ٣٦٣ الى ٣٨١ هـ .
- (٣) والقادر بالله وتولى الخلافة من سنة ٣٨١ الى ٤٢٢ هـ .
- (٤) والقائم بأمر الله وتولى الخلافة بين سنتى ٤٢٢ الى ٤٦٧ هـ .

أما كيف كانت الحالة السياسية فى عصر هؤلاء ؟

فالجواب على ذلك باختصار أن هذه الفترة التاريخية من تاريخ الدولة المباسية تعد محصلة لما أصابها فى قرنها الثالث من أحداث

(١) البداية والنهاية (٢١٢/١١) .

(٢) الكامل (٢١٧/٧) .

(٣) المصدر السابق (٣٨١/٧) .

(٤) المنتظم (٥٧/٨) .

جسيمة وخطوب عظيمة أدت الى انحلال الدولة وانحسار رقعتها
وضعف كيانها ، ان أن صرفنا الذهبي قد ولى وأخذت الدولة
تسير نحو التفكك والانهبهار ، فإعتلاء المنتصر عرش السلطة وترجمه
على كرسي الخلافة بعد صرع والده المتوكل على الله على يده أنسر
اعتداء أئيم في سنة ٢٤٧ هـ . (١)

منذ ذلك التاريخ أخذت الفتن تستشري وتطالير شررها ومحظم
خطورها وتزداد يوما بعد يوم وكأنما قصد بتلك الحادثة المؤسسة
القضاء على الخلافة العباسية حيث أدى ذلك الى تدخل العناصر
الحاقدة من الترك والفرس والبهيميين الذين اعتمدت عليهم الدولة
العباسية في بادئ أمرها فتماظم نفوذ تلك العناصر وبدأ مجدها
الفعلي في الظهور ، وأصبح الخلفاء أعموة في أيديهم وأستبد
أولئك بالأمر دونهم . (٢)

وتتابعت الحروب والنكبات والهلات حتى اذا جاء القرن الرابع
انقسمت الدولة الاسلامية المظني الى دويلات وامارات يحكم كل جزء
منها أمير أو سلطان (٣) ، وكأنما هي عقد انقروا أو صخرة تفتت (٤) .

(١) البداية والنهاية (٣٤٩/١٠) ، والتاريخ الاسلامي المصمم

ص ٤٢٥ - ٤٢٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٢٥ ، وراجع تاريخ الطبري (٤٠٠/٧) ،

وتاريخ الاسلام السياسي د . حسن ابراهيم حسن (٢٤٩/٣)

(٣) ظهر الاسلام (٦٠/١ - ٦١) .

(٤) أحمد أمين : ظهر الاسلام (١/٢) .

الا وأن قيام تلك الدولات وتمدد الامارات في داخل جسم
الدولة الاسلامية العباسية على مرأى وسمع من القيادة المركزية لهو
أكبر دليل على أن المجد السياسي لدولة بني العباس قد انقضى وأن
حاكمها الفعلي لم يعد له حول ولا طول بل هو مغلوب على أمره
ان كان الأمر الصوري يصدر الأوامر وما على الخليفة العباسي الا أن
يوقعها لتكتسب الصفة الشرعية أمام الرأي العام ، فضعف أمر الخلافة
جدا حتى لم يبق للخليفة أمر ولا نهي ولا وزير أيضا (١) ، ولم
يبق للخليفة الا الاسم والرسم والسكة تضرب باسمه والدعاء له على
المنابر وهكذا تمزقت الدولة الاسلامية الى دولات متناحرة كما ذكر
المؤرخون .

فالفزونيون والسلاجقة في الشرق

والحمدانيون في الشام

والبويعيون في العراق وما جاورهما

والفاطميون في مصر والشام (٢)

والشيخ الناصبي كان يقطن الشرق ويمتد في خراسان .

(١) ابن كثير: البداية والنهاية (٢١٢/١٢) .

(٢) تاريخ الاسلام العام ص ٤٥٢ ، والحضارة الاسلامية لادم ستز

(٤٨/١) ، وظهر الاسلام (١/٥٠-٩٣) .

وفي تلك النواحي التي قامت فيها الدولة الفزنوية ما بين سنتي
٣٥١ - ٥٨٢ هـ (١) ، فقد عاصر هذه الدولة وهي فواج عظمتها
وقضى معها صدر حياته وهنفاوان شبابه ، وكان أحد أعضائها ان أن
كل من ترجم له ذكر أنه كان القاضي القضاة ليمين الدولة الطك محمود
ابن سبكتكين .

لذلك رأيت أن أعطى القارىء نهدة مختصرة عن نشأة الدولة
الفزنوية وعن ملكها محمود بن سبكتكين وعن الوضع السياسي السائد
فيها آنذاك .

فأما عن قيام الدولة الفزنوية فان سبب ذلك هو أن سبكتكين
كان مولى الأمير أبي اسحاق ابن البتكين صاحب جيش غزنة واعمالها
من قبل السامانيين ، وكان سبكتكين مقربا الى مولاه فلطامات لسم
يترك أحدا يصلح للأمر من بعده ، فاتفق الجيش على ما يصبه
سبكتكين لحسن سيرته وصلاحه ، فبدأ يتوسع في الفتوحات واستولى
على الهند وأنشأ بها مركزا حكوميا في بشار ، وما زال يتابع
غزوه وفتوحاته حتى توفي في سنة ٣٨٢ هـ .

وما ان مات حتى دب الخلاف ووقع الشقاق بين ولديه محمود
واسماعيل كل منهما يريد الظفر بالسلطة وجرت بينهما حروب كانت

(١) المصدر السابق (٢٧٧/١) وما بعدها .

كانت الخليفة فيها لمحمود سبكتكين ، فاستولى على السلطة وترجع على
كرسي الطك وحكم البلاد وكان عهده ملوًا بالفتوحات ففتح أجزاء
كثيرة من بلاد الهند وكسر الأصنام التي كانت تعبد من دون الله
وظهر البلاد من مظاهر الشرك والوثنية وأجلس السامانيين عن
خراسان .

فهذا هو الطك محمود بن سبكتكين الذي اقترن اسم الناصحي
باسمه عند كل من ترجم له وتلك أيضا حالة البلاد من الناحية السياسية
في عهده . ولقد توفي الطك محمود بن سبكتكين في سنة ٤٢١ وقره
في غزنة . (١)

(١) أنظر الصادر الآتية : الكامل في التاريخ (١٨٥/٢) ،
وفيات الأعيان لابن خلكان (١٧٥/٥) ، وسير أعلام
النبلاء (٤٨٣/١٢) ، وطبقات الشافعية للشبكي (١٤/٤)
وما بعدها ، والبداية والنهاية (٢٢/١٢ - ٢٦) ،
وظهر الاسلام (٢٧٧/١) ، والأعلام للزركلي (١٧١/٢)
وراجع تاريخ الاسلام السياسي (٨٥/٣) وما بعدها .
هذه المصادر اطلعت عليها واقتبست منها هذه النبرة عن
الدولة الخزنوية وعن ترجمة محمود بن سبكتكين .

ثانيا : نبذة عن الحالة الاجتماعية : -

عرفنا أن الحالة السياسية في البلاد الإسلامية في تلك الفترة التي عاشها الشيخ علي صعيد المملكة الإسلامية لم تكن مستقرة ، بل كانت تروج بالفتن والاضطرابات الأمر الذي كان له الأثر الواضح على الحالة الاجتماعية ، فالحروب الطاحنة التي نشبت في تلك الفترة والأحداث العروعة التي صاحبها ، والتي كانت سببا في هلاك الحرث والنسل وضياع الألاف من الأرواح البريئة ، كل ذلك أدى إلى انهك مجتمع ذلك العصر وقضى على موارد البلاد واستنزف خيراتها نتيجة لتوجيه الطاقات البشرية إلى ميادين القتال ، كل ذلك أدى إلى الشلل الاقتصادي في البلاد الإسلامية ، وانتشر الحيارون والصوص والمصائب وقطاع الطرق فكانوا يهجمون على المنازل في رابعة النهار وأخذون الأموال وان لم يجدوا شيئا عذبوا صاحب المنزل حتى يربهم أين أخفى المال وقتك قطاع الطرق بالحجاج حتى انقطع الحج ، وحصل فلاة شديدة في المعيشة حتى بيع الكبر بثمانين دينارا فخرج الناس من أوطانهم يلتصون القوت وكان بعضهم يبيع عقاره برفيف من الخبز .

وكان الفلاة أكثر شدة في خولسان إذ كان الشخص يبيع الخبز

الخبز ويموت .

وكن بعض النسوة وجدن وهن يأكلن الأولاد الصفار بمد شهرهم

من شدة الجوع ، وأكل الناس الحمر ، والكلاب ، والجيف ، وانتشرت
الأمراض ومات الناس بالآلاف حتى أنه خرج من أصهبان أجمون
ألف جنازة في وقت قصير وهجز الناس أن يتدافنوا وانتشر مرض
الطاعون وأمراض أخرى فتكت بالناس .

(١) واجتاحت البلاد الزلازل المدمرة التي مات بسببها خلق كبير

ولا حول ولا قوة الا بالله وانا لله وانا اليه راجعون .

(١) أنظر في ذلك المصادر الآتية : المنتظم (٢٢/٨) ، والكامل
(٢٥٥/٧) - (٦٤/٨ = ٨٣ ، ٦٩) ، وأنظر
سير أعلام النبلاء (٤٩٦/١٧) ، وشذرات الذهب (١٩٢/٣)
وظاهر الاسلام (١٢٤/١) .

ثالثاً : نبذة عن الحالة العلمية :

ما تقدم بهانه عن الناحيتين السياسية والاجتماعية قد يقع في غلد الانسان ويجول بمخاطره أن الحالة العلمية تأثرت بما كان ولكن الأمر في الحقيقة يجري في الصعيد السياسي والاجتماعي x كان على غير ما يتوقع المرء .

فان الحركة العلمية قد بهفت أوج عظمتها وغاية مجدها في القرنين الرابع ، والخامس الهجريين ولم تؤثر تلك الأحوال والأحداث التي كانت سائدة على البلاد على مجرى الحياة العلمية .

بل ان العلم والعلماء ارتفع شأنهم وهلت مكانتهم وازدهرت الحياة العلمية واهتفت شأواً عظيماً في ذينك القرنين فكانت قرائح العلماء صافية نقية جاءت بشروة علمية في مختلف العلوم والمعرفة فألف العلماء مؤلفات ضخمة مبتكرة في الحديث وعلومه ، والتفسير وعلوم القرآن والفقه واللغة العربية والأدب وغير ذلك من العلوم الأخرى التي هي اليوم محل اهتمام الدارسين والباحثين والمحققين ، هذا بالإضافة الى ما حظيت به تلك المؤلفات من قبل العلماء السابقين من عناية حيث جمعوا مادتها واعادوا صياغتها وعنوا بها عناية فائقة مما كان له أثر بالغ في المحافظة على ذلك التراث .

وكانت الحركة العلمية في موطن الشيخ الناصحي وحصره أكثر انتشاراً إذ وجدت تشجيعاً وساندة من الحكومة الفزنوية وعلى رأسها ملكها الصالح محمود بن سبكتكين ، فانه كان عالماً وعلماً من أعلام الاسلام

ألف كتابا في الفقه الحنفي هو : التفريد على مذهب أبي حنيفة
وقد تناول فيه ستين ألف مسألة (١) ، وكان الملك محبا للحديث
ولهو وكان فقيها أيضا على المذهب الحنفي ثم تحول عنه إلى
المذهب الشافعي (٢) .

ولقد شجع الملك الحركة الأدبية في بلاده فقد سار على أسلوب
المصر في أن يزين ملكه بالعلماء والأدباء ، وهو سجدا ضخما
في غزوة وجانبه مدرسة (٣) ، وكانت نيسابور مهد العلم والعلماء
انتشرت فيها المدارس النظامية في عصر الناصبي في نيسابور وغيرها
ومن تلك المدارس :

- (١) المدرسة السمعية التي أنشأها الأمير نصر بن سبكتكين أخو الملك
محمود الغزنوي عندما كان وليا على نيسابور في سنة ٣٨٩ هـ . (٤)
- ودرس بهذه المدرسة ولد الشيخ أبو محمد بن عبد الله الناصبي
كما مر .
- (٢) ومدرسة محمد بن الحسن بن فوك سنة ٤٠٦ هـ . (٥)

-
- (١) الجواهر المضية (١٥٧/٢) ، وروكمان (٢٨٦/٦) .
 - (٢) أنظر العراجم الآتية : وفيات الأعيان لابن خلكان (١٨٠/٥)
وسمر أعلام النبلاء (٤٨٦/١٢٠) ، والبدالية والتهاية (١٧٧/١٣٠) .
 - (٣) أحمد أمين : ظهر الاسلام (٢٨٠/١) .
 - (٤) تاريخ الاسلام السياسي (٨٥/٣) وما بعدها وأنظر موارد
الخطيب البغدادي ص ٢٤ .
 - (٥) طبقات الشافعية للسبكي (٥٢/٣) .

- (٣) والمدسة البيهقية في سنة ٤٥٨ هـ . (١)
- (٤) ومدسة أبي اسحاق الاسفراييني سنة ٤١٨ هـ . (٢)
- (٥) ومدسة أبي بكر أحمد بن محمد البستي سنة ٤٢٩ هـ . (٣)
- (٦) ومنها المدسة الناصحية . (٤)

فانشاء هذه المدارس وانتشارها ساهم في انماش الحركة
الفكرية وثقف ابناء ذلك العصر ولقد تخرج من نسابور ^{ومن} هذه المدارس
علماء كبريون في اعصار مختلفة فأثروا الحياة الفكرية بترائهم العلمي
الذي شاع وذاع وانتشر في الأوطان وها نحن اليوم نرى الباحثين
والمحققين والدارسين بطلامونا يمتلك الأسفار الضخمة محققة من نتاج
تلك العقول النيرة ما ساهم في قيام المكتبات الاسلامية واتصالات
به خزائنها .

-
- (١) وفيات الأعيان لابن خلكان (١٦٨/٣) .
 - (٢) طبقات الشافعية للسبكي (١١١/٣) .
 - (٣) المصدر السابق (٣٣/٣) .
 - (٤) وفيات الأعيان (٢٩١/٤) .

البَابُ الثَّانِي
فِي التَّعْرِيفِ بِالْكِتَابِ

الباب الثاني : في التعرف بالكتاب وصف مخطوطات الكتاب

ويشمل ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعرف بالكتاب وتوثيق نسبه لمؤلفه

الفصل الثاني : وصف مخطوطات الكتاب

الفصل الثالث : دراسة تفهيمية للكتاب

الفصل الأول : في التعريف بالكتاب

ويشتمل على ثلاثة مجامع :

المبحث الأول : اسم الكتاب : وتوثيق نسبه

التي مؤلفه

المبحث الثاني : موضوعات الكتاب ومصادره

المبحث الثالث : التعريف بأصل الكتاب ومؤلفه

وشروحه

الفصل الأول

في التعميرف بالكتاب

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في اسم الكتاب وتوثيق نسبه الى مؤلفه

أ - اسم الكتاب :

اختلفت كتب التراجم التي تحدثت عن الكتاب في اسمه :

١ - فالكفوي^(١) ، وأحمد شلبي^(٢) ، والحصكفي^(٣) ، وهجر^(٤)

رغبا كحالة ذكره باسم : " تهذيب أدب القاضي للخفاف " تأليف

الناصحي .

٢ - أما فؤاد سزكين فتحدثت عنه باسم : " شرح أدب القضاء " .^(٥)

٣ - والزركلي^(٦) وبركلمان^(٧) ذكراه باسم " أدب القاضي " .

والذي أرجحه أن اسم الكتاب هو : " تهذيب أدب القاضي

للخفاف تأليف الناصحي " ، وذلك لسببين :

(١) ، (٢) ، (٣) . ستأتي ترجمة هؤلاء والاحالة

على كتبهم أنظر ص ٧٦ ، ٨١ .

(٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ستأتي الاحالة على كتبهم ص ٧٨ .

- ١ - لأن من شرح كتاب الخفاف : (١) الجصاص (٢) ، والصدر (٣) الشهيد ، والسرخسي (٤) وسموه " أدب القاضي " .
- ٢ - أن أغلب الناقلين عن كتاب الخفاف من أئمة الحنفية المتقدمين وغيرهم يسميه : " أدب القاضي " .

-
- (١) سيأتي التعريف بالخفاف وكتابه " أدب القاضي " في ص ٩١ وما بعدها
 - (٢) هو : أحمد بن علي أبو بكر الرازي المتوفى سنة ٣٧٠ هـ له كتاب شرح أدب القاضي للخفاف وغيره من الصنفات ، وسيأتي التعريف بكتابه " شرح أدب القاضي للخفاف " في ص ٩٤ له ترجمة في :
الفهرست لابن النديم (٢٩٣) ، وتاريخ بغداد (٢٢٠ / ١) .
 - (٣) هو الامام حسام الدين عمر بن عبد المزيه بن عمر بن مازة المصري بالصدر الشهيد المتوفى سنة ٥٣٦ هـ . له ترجمة في : الوافي بالوفيات (٣٣٤ / ٤) ، وتاج التراجم ص ٤٦ - ٤٧ ، والفوائد البهية ص ١٤٩ .
 - (٤) سيأتي التعريف بكتاب الصدر شرح أدب القاضي للخفاف ص ٩٤ السرخسي هو : محمد بن أحمد بن أبي بكر السرخسي مؤلف المبسوط على الفقه الحنفي . أنظر معجم المؤلفين (٢٣٩ / ٢) ولقد قال السرخسي في مبسوطه (٨١ / ١٦) : " والخفاف رحمه الله ذكر في أدب القاضي " .

ب - توثيق نسبة الكتاب الى مؤلفه : -

ويتناول ذلك أمرين :

الأمر الأول : بيان خطأ نسبة الكتاب الى السمعاني .

الأمر الثاني : اثبات أن مؤلفه الناصبي .

لقد وقع وهم في نسبة كتاب تهذيب أدب القاضي للخصاف

الى غير مؤلفه ، فنسب الكتاب تارة الى أبي سعد هداكريم

ابن محمد بن منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني التميمي المروزي

الشافعي . (١)

ونسب مرة الى الخصاف أحمد بن عمر . (٢)

ونسب الى مؤلف مجهول . (٣)

وهذه النسبة المذكورة وجدت على الورقة الأولى من نسخة

المخطوط كما سنبينه ، ومعلوم بالضرورة أن من أهم المهمات في

تحقيق المخطوطات اثبات وتوثيق نسبة الكتاب الى مؤلفه .

لذلك فاني قد بذلت جهدا كبيرا ووقفتا طويلا في سبيل

تصحيح نسبة هذا الكتاب الى مؤلفه الحقيقي وهو الناصبي ، ونفسى

نسبته الى السمعاني ، وسيتبين هذا من الأدلة التي سأذكرها .

(١) ستاتي مصادر ترجمته مفصلة في ص ٧١

(٢) ستاتي ترجمته في ص ٩٠

(٣) أنظر ذلك في وصف هذه النسخة في ص ١٠٢

أما الأمر الأول وهو نفى نسبة الكتاب إلى أبي سعد السمعاني
فسأذكر أسماء الكتب من نسب الكتاب إلى أبي سعد السمعاني وما اعتمد
عليه من فعل ذلك ، ثم أعقب ببيان سبب وقوع ذلك الخطأ ،
ثم أسوق الأدلة على نفي نسبة الكتاب إلى أبي سعد السمعاني
أ - من نسب الكتاب إلى أبي سعد السمعاني : -

(١) فهرس المخطوطات الأزهرية واعتمد على ما كتب على ظهر
الورقة الأولى من المخطوط ، ونقل عنه وتابعه على هذا من
حقق كتاب أبي سعد السمعاني : التحبير في المعجم الكبير
في قسمه القسم الدراسي (ص ٢٦١ - ٢٦٢) ، والقسم
المحقق (٣١ / ١) .

(٢) كارل بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي القسم
الألماني منه (٣٢٩ / ١ ، ٣٣٠) واعتمد بروكلمان على مجلة
المانية تمنى بتاريخ وراث الشرق فقط .

(٣) فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود عن مكتبة عارف
حكمة الله ورقم ٦١ فقه حنفى ورقم الفيلم ٨٢ . (١)

واعتمد على هذا الفهرس من حقق كتاب أدب القضاء لابن

(١) أنظر الاحالة على فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود

(١) أبي الدم الشافعي المتوفى سنة ٦٤٢ هـ وذكره في ص ٦٢٢ .

هؤلاء هم الذين نسبوا كتاب " تهذيب أدب القاضي للخصاف "

الى أبي سعد السمعاني وسماه " أدب القاضي " .

ب- سبب وقوع الخطأ في نسبة الكتاب :-

وان السبب الذي أوقع هؤلاء في الخطأ هو اعتمادهم على
فهارس المخطوطات والفهارس اعتمدت الورقة الأولى من المخطوط.
وسأبين فيما يلي كيف أن اسم السمعاني كتب على الورقة الأولى
من المخطوط خطأ ؟

لقد استطعت بحول الله وتوفيقه المشور على خمس نسخ خطية
لهذا الكتاب وأذكرها هنا اجمالاً بقدر ما يقتضي المقام ، ثم
أتي على وصفها تفصيلاً في فصل وصف مخطوطات الكتاب
(١) نسخة من مكتبة أحمد الثالث بتركيا وهي أقدم نسخة كتبت
في سنة ٩٤٧ هـ .

(١) قام بتحقيق هذا الكتاب الدكتور مصطفى الزحيلي ، ثم
حققه أخيراً الدكتور محي هلال السرحان كرسالة دكتوراه
وخرج الجزء الأول منه ونسب الكتاب كذلك الى أبي سعيد
السمعاني فانظر (٥٨/١) معتمداً على فهرس المكتبة
الأزهرية (٩٢/٢) .

- (٢) ونسخة من دار الكتب القومية بالقاهرة كتبت سنة ١٥٤ هـ .
- (٣) ونسخة من المكتبة الأزهرية بالقاهرة وكتبت في سنة ١٠٥٤ هـ .
- (٤) ونسخة من مكتبة عارف حكمة الله الحسيني وكتبت سنة ١١٢٠ هـ .
- (٥) ونسخة من المكتبة الأزهرية وكتبت سنة ١٣٣٧ هـ .

بعد أن توفر لدى هذا العدد من النسخ قمت بدراستهما

وملاحظتهما جميعا فاتضح لي ما يأتي :

- (١) ان هذه النسخ لكتاب واحد هو " تهذيب أدب القاضي للخفاف " لمؤلفه الناصحي .
- (٢) اتفاقها في بدايتها ونهايتها .
- (٣) ثلاث نسخ منها وهي نسختا الأزهرية ونسخة عارف حكمة الله كتب على الورقة الأولى منها اسم المؤلف وعنوان الكتاب هكذا :
" أدب القاضي للإمام أبي سعد السمعاني رحمه الله تعالى
تلميذ أبي عبدالله الدامغاني على مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة
نعمان بن ثابت " .
- (٤) النسخة التركية كتب عليها " أدب القاضي لمؤلف مجهول " .
- (٥) نسخة دار الكتب كتب عليها " أدب القاضي للخفاف " وهاتان النسختان الاخيرتان سنؤخر الكلام عليهما الى موضعه في وصفي مخطوطات الكتاب وسيقتصر كلامنا هنا على النسخ الثلاث التي كتب عليها أدب القاضي للسمعاني .

فأما النسخ الثلاث التي كتب عليها : أدب القاضى للسماعنى
خطأ فسيب هذا الخطأ هو فقد الورقة الأولى من المخطوط
ومما يؤكد أن اسم السماعنى قد كتب على هذه النسخ الثلاث
خطأ هو أن نسخة عارف حكمة الله المنسوخة سنة ١١٢٠ هـ ،
والنسخة الأزهرية التي كتبت في سنة ١٣٣٧ هـ كتباها قد نسختها
عن النسخة الأزهرية المنسوخة في سنة ١٠٥٤ هـ وذلك واضح من
وجود التمليلات على هامش نسخة عارف حكمة الله والنسخة
الأزهرية التي في سنة ١٠٥٤ هـ فهما متفقان في ذلك ومتفقان
في السقط وفي الزيادات والشرح ، اتضح لي ذلك بمسند
مقابلتهما بالنسخة الأصل المنسوخة في سنة ١٤٢٧ هـ .

ثم ان العنوان الذي كتب على النسخة الأزهرية التي هي أقدم
النسخ الثلاث ، وقد كتبت بخط مفاير الخط الذي كتب به
نص الكتاب ، فالعنوان مكتوب بخط نسخ ، والنص مكتوب بخط
فارسي ، وأخذت منها نسخة عارف حكمة الله ، ونسخة الأزهرية
التأخرة ذلك العنوان وهو نسبة الكتاب الى أبي سميح
السماعنى .

ولك أيها القارئ أن ترى ذلك على صورة الورقة الأولى من
المخطوط ، وهذا دليل على أن العنوان الذي نسب في
الكتاب الى السماعنى النسبة فيه غير صحيحة .

وأما العنوان الذي كتب على تلك النسخة الأزهرية المنسوخة
سنة ١٠٥٤ هـ التي نسب فيها الكتاب الى السمعاني هذه النسبة
مستقوضة من ستة أوجه :

الوجه الأول : - أن أبا سعد السمعاني لم يتلظذ على
أبي عبدالله الدامغاني قط ولم يلقه لأن أبا عبدالله الدامغاني
الذكر وتوفي سنة ٤٨٧ هـ ^(١) وأبو سعد السمعاني ولد سنة
٥٠٦ هـ . ^(٢)

الوجه الثاني : - ان شهرة أبي سعد السمعاني تفيد
عن تعريفه بشيخه فهو مؤلف ^{كتاب من} أنصح الكلب وأشهرها وهو كتاب
" الأنساب " ومن مؤلفاته " التحبير في المعجم الكبير " وكتاب

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد الدامغاني كان فقيها
حنفيا فاضلا ، ولد بالدامغان سنة ٤٠٠ هـ وتوفي ببغداد سنة
٤٨٧ هـ من تأليفه "مختصر الحاكم في فروع الفقه وسائل المحيطان"
وفيهما له ترجمة في :

اللباب (٤٨٦/١) .

والفوائد البهية (ص ١٨٢ - ١٨٣) .

وهدية المارفين (٧٤/٢) .

ومعجم المؤلفين (٤٨/١١) .

والأعلام للزركلي (١٦٣/٧) .

(٢) أجمع كل من ترجم لأبي سعد السمعاني أنه ولد سنة ٥٠٦ هـ

وراجع مصادر ترجمته في ص ٧١

" أدب الاملاء والاستملاء " وهما مطبوعان ، وغير ذلك من تصانيف الكهبة التي ذكرها الذهبي في تذكرة الحفاظ^(١) نقلا عن ابن النجار وذكرها كذلك السبكي في طبقات الشافعية^(٢) ، ولم يذكر بينها كتاب " أدب القاضي .

ولقد ذكر ابن عساكر بعض كتبه وقال : آخر ما وصلني كتاب كتبه بخطه وأرسل به الي يسمى كتاب فرط الفرام الي ساكني الشام كتبه سنة ٥٦٠ يدل على صحة وده ودوامه .^(٣)
ومع أن هذا الكتاب من أنفع الكتب في بابيه ومع ذلك لم يذكره أحد في ضمن تصانيف السمعاني .

الوجه الثالث : - اختلاف خط المنوان عن خط النص كما سبق ذكره .

الوجه الرابع : - أن الشيخ / أبو عبدالله الدامغاني الذي ذكر أن السمعاني تتلمذ عليه حنفى المذهب والسمعاني شافعى المذهب .

-
- (١) أنظر تذكرة الحفاظ (١٣١٦/٤) .
(٢) أنظر طبقات الشافعية للسبكي (٢٥٩/٤) .
(٣) أنظر تاريخ ابن عساكر (ج ١٠ / الورقة ٢١٧ / أو ٢١٨ ب) .
قلت : ولم يذكر ابن عساكر من بين مؤلفات السمعاني كتاب أدب القاضي .

الوجه الخامس :- أن الكتاب ساقطه وأحكامه مأخوذة مسن
المذهب الحنفي ونادرا ما يمرض لغيره ، والسهماني
شافعي المذهب ^(١) ، ولم يذكر أحد قط انه ألف كتابا على
المذهب الحنفي ^(٢) ، بل وينقل كلام أئمة الأحناف ويقول
قال اصحابنا ، قال علمائنا ، فكيف يقول هذا الكلام
وهو شافعي المذهب .

-
- (١) واليك الأدلة على أن ابا سعد السهماني شافعي المذهب :
- ١ - قال ابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ في تاريخ دمشق
(٢١٧/١٠ - ٢١٨/١ ب) : " عبد الكريم بن محمد
ابن منصور .. العروزي السهماني ، الفقيه الشافعي ،
ثم قال : واجتمعت به بنيسابور وببغداد ودمشق وسمع
بقرآني وسمعت بقرآنه وكتب عني وكتبته عنه " .
- ٢ - وقال ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠ هـ في الكاميل
(١٢٤/١١) : " عبد الكريم بن محمد بن منصور أبو سعد
السهماني الفقيه الشافعي .
- ٣ - قال أبو الفداء في المختصر في أخبار البشر (٤٤/٣) :
" عبد الكريم أبو سعد بن محمد بن منصور السهماني العروزي
الفقيه الشافعي .. ثم قال وقد ذكره ابن الجوزي فأوقع فيه
الى أن قال : وانما زينه عند ابن الجوزي انه شافعي ..

-
-
- وانظر وفيات الأعيان لابن خلكان (٣٧٨/١) =
- مرآة الجنان (٣٧١/٣ - ٣٧٢)
- الفوائد المبهمة (ص ١٧٣ - ١٧٥)
- أنظر ترجمته في المصادر الآتية :
- تاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١) (١٠/٢١٧-٢١٨/أوب)
- المنتظم لابن الجوزي (ت ٥٩٧) (١٠/٢٢٤ - ٢٢٥)
- الكامل لابن الأثير (ت ٦٣٠) (١١/١٢٤)
- وفيات الأعيان لابن خلكان (٣٧٨/١)
- سير أعلام النبلاء للذهبي (ت ٧٤٨) (١٢/٢٥٤/أ)
- تذكرة الحفاظ للذهبي (ت ٧٤٨) (٤/١٣١٦)
- الوافي بالوفيات للصفدي (ت ٧٦٤) (٣/٢١٤)
- مرآة الجنان للباغمي (ت ٧٦٨) (٣/٣٧١)
- البداية والنهاية لابن كثير (ت ٧٧٤) (١٢/١٧٥)
- طبقات الشافعية للسبكي (ت ٧٧١) (٤/٢٥٩)
- النجوم الزاهرة لابن تغري بدي (ت ٨٧٤) (٥/٣٧٨)
- مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة (ت ٩٦٨) : (١/٢٠٦)
- شذرات الذهب لابن العماد (ت ١٠٨٩) (٤/٢٠٥)
- الفوائد المبهمة للكنوي ت ١٣٠٤ . (من ١٧٣ - ١٧٥)
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي للقاسمي (ت ١٣٧٦)
- (٢/٣٧٣)
- (٢) أنظر المصادر السابقة فانها ترجمت للسبعاني ولم تذكر أنسه
- صنف في المذهب الحنفي كتابا اسمه " أدب القاضي " .

الوجه السادس : - ان المصادر التي اعتنت بترجمته (١)

لم تذكر أنه صنف كتابا اسمه أدب القاضي ، وكذلك الكتب

التي تمنى بالمؤلفين ومؤلفاتهم - مثل :

• كشف الظنون .

• هدية الحارفين .

• وايضاح المكنون .

الرسالة المستطرفة

تاريخ الأدب العربي

الأعلام للزركلي

معجم المطبوعات

فهرس الفهارس للكتاني

المعجم المفهرس للحافظ ابن حجر وغيرها .

لم تذكر انه صنف كتابا اسمه " أدب القاضي " ، وقد اطلعت

على فهارس المخطوطات فلم أجد من يذكر كتاب أدب القاضي

للساماني سوى فهرس المخطوطات الأزهرية كما سبق

ذكره .

(١) أنظر مصادر ترجمته في ص ٧٠

ذكر الأدلة الدالة على نفي نسبة الكتاب للسماني إجمالاً

- (١) اختلاف النسخ في اسم المؤلف كما سبق شرحه مفصلاً .
- (٢) ان العنوان خطأً وبيناً وجهه وسببه .
- (٣) ان أبا سعد السماني شافعي المذهب .
- (٤) قمت بقراءة كتابي أبي سعد السماني " أدب الاستملاء والاستملاء " ، وكتاب " التحبير في المعجم الكبير " (١) فلم أجده يذكر صراحة ولا إشارة أنه ألف كتاباً في القضاء .
- (٥) قمت أيضاً بقراءة كتب الحنفية والشافعية الممتدة عندهم التي عقدت أبوابها للكلام عن القضاء فلم أجد ذكراً ولا نقلاً عن السماني أبو سعد .

(١) كتاب " التحبير في المعجم الكبير " تأليف أبي سعد السماني مطبوع في جلدتين بتحقيق منيرة ناجي سالم .
وكتاب " أدب الاستملاء والاستملاء " تأليف أبي سعد السماني مطبوع نشرته دار الكتب العلمية بلبنان في مجلد صغير واعتمد في نشره على الطبعة التي حققها ماكس فايسغابيلر .

(٦) اتصلت بأهل الغيرة فلم أجد أحدا منهم يذكر لي غير
ما وجدت .

(٧) استقصيت تراجم السمعانيين فلم أجد في ترجمة أحد منهم
من ألف على المذهب الحنفي كتابا في القضاء .

(٨) قمت بقراءة القسم الثاني من الكتاب الذي لم يشملته التحقيق
في كل النسخ قراءة دقيقة عدة مرات فلم أجد إشارة من قريب ولا من
بعيد تدل على أن الكتاب للسماني .

(٩) وجدت أن الذي تتلمذ على أبي عبدالله الدامغاني مسن
الحنفية وعرف بالتلمذ عليه هو السناني أبو القاسم علي بن محمد
ابن أحمد الرحبي المتوفى سنة ٤٩٩ هـ ، فلقد ذكر الكفوي في ترجمته
أنه تلميذ الدامغاني أبو عبدالله . (١)

والسناني المذكور له كتاب في القضاء اسمه روضة القضاء وطريق
النجاة حققه الدكتور / صلاح الدين الناهي ، والكتاب موجود
ومتداول وقد حقق محققه نسبه إلى مؤلفه ، فلم له عندنا فقدت
الورقة الأولى من كتاب الناصحي جاء من اجتهد فأخطأ وكتب اسم
السناني على الكتاب ، ثم صحف اسم السناني إلى السماني

(١) أنظر أعلام الأخيار الورقة (١٢٣/ب) .

وأنظر ترجمته في الجواهر الضنية (٢/٦٠٥) وما باندها .

فهذان الاسمان متقاربان في رسميهما ، والسمناني له كتاب في
القضا ، الأمر الذي يخلب على الظن معه أن الخطأ في نسبة
الكتاب الى السمناني نشأ من هنا .
واعتمادا على ما سبق ذكره من الأدلة اجمالا وتفصيلا فانسى
أكاد أجزم بنفي نسبة كتاب " أدب القاضي " الى السمناني أبو محمد
وأنه إنما نسب اليه خطأ والله أعلم بالصواب .

* * *

* *

*

الأمر الثاني

اثبات نسبة الكتاب الى مؤلفه

سبق ذكر الأدلة على نفي نسبة الكتاب إلى أبي سمسد
السمعاني ، وفيما يلي أذكر الأدلة على اثبات نسبة الكتاب إلى
مؤلفه الحقيقي الشيخ الامام أبو محمد عبدالله بن الحسين الناصحي
النيسابوري والذي قدمنا ترجمة وافية له .

أولا : ترجمت عدة كتب من كتب التراجم للشيخ ^{الناصري} وعرفت به ، فمن
ترجم له وذكر أن كتاب " تهذيب أدب القاضي للخصاف " من
تأليفه جماعة أذكرهم مرتبين حسب وفياتهم - منهم :

(١) محمود بن سليمان الشهير بالكوفي ^(١) المتوفى سنة ٩٦٠ هـ
وفى كتابه " أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار " وقال

(١) هو : محمود بن سليمان الكوفي الحنفي كان فقيها قاضيا تلمس
ببلدة كهف التركية وانتقل الى القسطنطينية وولى القضاء فسي
كفه مدة له ترجمة في كتاب أعلام الأخيار من فقهاء
مذهب النعمان المختار ، ومضهم يسميه كاتب أعلام الأخيار
من مذهب النعمان المختار وهو كتاب واحد ، أنظر ترجمته في :
كشف الظنون (١٤٧٢/٢ - ١٤٧٣) ، هدية المارقين
(٤١٣/٢) ، والاعلام للنزكي (١٧٢/٧) ، ومجم
المؤلفين (١٦٨/١٢) .

وكتابه أعلام الأخيار مخطوط توجد منه صورة في الجامعة
الاسلامية بقسم المخطوطات تحت رقم ١٨٧٧

بعد ذكر ترجمة الشيخ الناصح وشيوخه وتلاميذه ما نصه :

" وله تهذيب أدب القضاة للخصاف رأيت في شرح كزالدقائق للمولى القاضي أبي محمد محمود الميني^(١) في مسألة يجوز تقلد القضاة من السلطان العادل والجاثر في كتاب القضاة أنه قال فيه : قال الامام أبو محمد الناصح في تهذيب القضاة للخصاف :

" قاضي أهل البقي والخواج اذا كان منهم يقضى بشئ ، ثم رفع الى قاض آخر من أهل المدل لم يجزه وأبطله ، لأن الخواج اذا خرجوا على أهل المدل بالسلاح فانهم يستغلون أموالهم فلا تجوز شهادتهم ، واذا لم تجز شهادتهم لم يجز قضاؤهم فينقض ، وهذا قول ابراهيم النخعي ، ولا يحمل على كتابه أيضا لأنه لا يجوز قضاؤهم فلا يحمل على كتابه " ، وهذا النص موجود في الكتاب في الورقة (١/٩٩) وص ٥١٦ حرفيا .

ثم قال الكفوي : " وله مختصر في الفقه الوقف اختصره عن وقف الخصاف وعن وقف خلال الراي " (٢) .

(١) هو : عبدالرحيم بن محمود بن أحمد بن موسى الميني الحنفي

فقيه وأديب ومحدث توفي سنة ٨٦٤ هـ - له ترجمة في :

كشف الظنون (٥٥٣/١ ، ٧٤٦) ، وهدية العارفين

(٥٦٢/١ ، ٥٦٣) ، ومعجم المؤلفين (٢١٣/٥) .

(٢) أنظر أعلام الأعيان الورقة (١/٥٤ - ب) .

(٢) ثم ذكره محمد عبد الحى اللكوى الهندى المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ
فى كتابه " الفوائد البهية فى تراجم الحنفية " ص ١٠٢ - ١٠٣ فقال :
" عبدالله بن الحسين أبو محمد الناصحى . . الى أن قال ومسـن
تصنيفه تهذيب أدب القضاء للخصاف " .

(٣) ثم ذكره اسماعيل باشا البغدادى المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ فى
كتابه " هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين " (١ / ٤٥١ -
٤٥٢) فقال : " عبدالله بن الحسين الناصحى أبو محمد الحنفى
الى أن قال : له تهذيب أدب القضاء للخصاف " .

(٤) وذكره كذلك كارل بروكلمان فى كتابه تاريخ الأدب العربى
• (٢٨٧ / ٦)

(٥) وذكره فؤاد سزكين فى كتابه تاريخ التراث العربى (٢ / ٨١) .

(٦) وغير الدين الزركلى فى كتاب الأعلام (٤ / ٧٩) .

(٧) ثم ذكره عمر رضا كحالة فى كتابه معجم المؤلفين (٦ / ٤٩)

فقال : " له من التصانيف تهذيب أدب القضاء للخصاف " .

ثانيا : الذين اشاروا اليه ونقلوا عنه :

ذكر جماعة من أئمة الحنفية كتاب " تهذيب أدب القضاة "

للناصحي " ونقلوا منه بعض المسائل - فمن الذين ذكروه ونقلوا عنه :

(١) العلامة ابن الهمام^(١) التوفى سنة ٦٨١ فو كتابه شرح

فتح القدير على الهداية من بداية المبتدى^{*} (٣١٨/٧) حيث

قال : " ونقل الناصحي عن أبي بكر الرازي فو القصص ينفي أن

يجوز لأن ولي القصاص لو استوفى القصاص من غير أن يرفع الي

السلطان جاز ، فكذا اذا حكم فيه لأنه من حقوق بني آدم " (٢)

وهذا النص موجود فو المخطوطا أنظر الأصل الورقة (١٨١/أ) ،

• (١٨٢/ب)

(٢) ومن نقل عنه الامام الزيلعي^(٣) التوفى سنة ٧٦٢ هـ .

ذكر ذلك الحصكفي كما سيأتى . (٤)

(١) هو : محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد بن سمود البغدادي

الأصل الاسكندري ثم القاهري الحنفي المعروف بابن الهمام

(كمال الدين) - له ترجمة فو : شذرات الذهب (٢٩٨/٧) ،

(٢٦٩) والفوائد المبهية (١٨٠ ، ١٨١) ، وراجع معجم المؤلفين

• (٢٦٤/١٠ ، ٢٦٥)

(٢) هذه الاحالة على القسم الثاني من الكتاب الذي لم يحقق .

(٣) الزيلعي : هو عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي (جمال

الدين أبو محمد) محدث فقيه - له ترجمة فو : كشف الظنون

(١٤٨١) ، وراجع معجم المؤلفين (١٦٥/٦ - ١٦٦) .

(٤) أنظر ص ٨١

(٣) ونقل عنه العيني (١) الحنفى سنة ٨٦٤ فى كتابه كنز الدقائق

ذلك النص الذى نقله الكفوى عنه وسبق ذكره (٢) .

(٤) ونقل عنه أيضا شهاب الدين أبو العباس المعروف بالشلبسى (٣)

المتوفى سنة ١٠٢١ فى حاشيته على كرز الدقائق عدة نصوص تذكر

بعضها منها من ذلك قوله :

أ - قال الناصحى : " ولا تقبل شهادة من يجلس مجالس

الفجور والمجانة على الشرب وان لم يسكر لأن . اختلاطه

بهم وترك الأمر بالمعروف يوجب سقوط عدالته وان لم يكن

نفس الجلوس فسقا فلا تقبل شهادته " (٤) ، أنظر شرح

كنز الدقائق (٢٢١ / ٤) .

ب - قال الناصحى فى تهذيب القاضى ^{أدب} : " حكى عن أبي الحسن

أن شيئا لو صار الأحداث فى الجامع لم تقبل شهادته

لأن هذا مخف وان لم يحكم بفسقه " المصدر السابق نفسه . (٥)

(١) سبقترجمته أنظر ص ٧٧

(٢) أنظر ص ٧٧

(٣) هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن اسماعيل بن محمود

السعودى الضرى ، المعروف بالشلبسى شهاب الدين أبو العباس

فقيه نحوى من تصانيفه : شرح كرز الدقائق فى فروع الفقه

الحنفى ، واتحاف الرواة بسلسل القضاة ، وناسك الحج

وغيرها ، له ترجمة فى : معجم المؤلفين (٧٩ / ٢) .

(٤) هذا النص موجود فى التهذيب للناصحى أنظر ص من التحقيق

(٥) هذا النص موجود فى التهذيب للناصحى أنظر ص من التحقيق

جـ - قال الناصحي في تهذيب أدب القاضى عن الخفاف :
" ولا تقبل شهادة قطاع الطريق واللصوص وأصحاب الفجور
بالنساء ، ومن يحمل عمل قوم لوط ومن يشرب الخمر
ومن يسكر من التبيذ لأن هؤلاء فاسق " وهذا المصدر السابق (٢٢١/٩)
وهذه النصوص موجودة في الأصل الورقة من التحقيق .
ثم نقل عنه في عدة مواضع تارة بالنص ، وتارة بالمعنى
وفي بعض النصوص يقول : قال أبو محمد الناصحي ، وذكر رقم
الجزء والصفحة (٢٦٤/٤ - ٢٢٣ - ٢٩٣ - ٢٦٤ - ٢٥٢) .
(٥) ثم نقل عنه الحصكى^(١) التوفى سنة ١٠٨٨ هـ في كتابه
الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، واليك النصوص التي نقلها :
أ - قال : " قلت لكن نقل في البحر والعينى والزيلسى
والصنف وغيرهم مسألة التقليد من الجائر عن الناصحي فسى
تهذيب أدب القضاة للخفاف أن من لم تجز شهادته لم
يجز قضاؤه (١٣٥/٢) .
وأنظر تهذيب أدب القاضى الورقة (١/٦٩) وى

(١) الحصكى هو : محمد بن على بن محمد بن على بن عبد الرحمن
بن محمد الحصى الأصل الدمشقى الحنفى المعروف بالحصكى
(علاء الدين) فقيه أصولى محدث . أنظر هدية العارفين
(٢٦٦/٢) ، وراجع معجم المؤلفين (٥٦/١١ - ٥٧) .

ب- قال : " ويجوز تقلد القضاة من السلطان المصادق
والجائر ، ومن أهل البغي ، وأنا رفع قضاة الهافي السي
قاضي أهل العدل نفذه وقيل لا وه جزم الناصح

• (١٣٨/٢)

وأنظر تهذيب أدب القاضي الورقة (١/٩٩) و ٥١٦٥ .

ثالثا : منهجه وأسلوبه في كتبه : -

بالمقارنة بين منهجه وأسلوبه في كتابه : " مختصر كتابي أبي بكر
ابن هلال والخصاف في أحكام الأوقاف " ، وكتاب : " تهذيب
أدب القاضي للخصاف " تبين الآتي :

١- نقله عن ابن كاس وهذا النقل تكرر كثيرا في كتابه " تهذيب
أدب القاضي " ونقل عنه أيضا في المختصر لوقفي هلال والخصاف
ونفس الأسلوب الذي ينقل عنه في التهذيب ، واليك تلك النقول
بأرقام الأوراق :

من كتاب وقفي هلال .. قال الناصح : " وذكر ابن كاس

في أدب القاضي أنه يقل " (١/٦٦) .

وذكر ابن كاس أنه يقل فيه خبر عدل ثقة انه فقير .

وقال : قال ابن كاس .. الخ الورقة (١/٩١) .

وابن كاس هذا الذي ينقل عنه الشيخ الناصح في كتابه

تتمة كتب الحنفية التي تكلمت عن القضاة فلم أجد أحدا نقل عنه

في حدود ما علمت سوى الشيخ الناصح ونفس الأسلوب الذي اتبعه
في النقل لا يختلف في كلا الكتابين .

وابن كاس ذكرت ترجمته وافية في القسم المحقق ص ٦٤ وذكرت
أنه توفي سنة ٣٢٤ هـ ، ولقد تمت تراجمه فوجدت ان الخطيب
البخداوي ترجم له ، ونقل عنه في كتابه " الفقيه والمتفقه " نفس
موضعين (٤٥/١) ، (٨٣/٢) ، ١٩٥) فهو فقيه حنفي
شهير .

الا أني لم أجد كتابه أدب القاضى الذى ينقل منه الناصح
علما بأنى قد بذلت جهدا في سبيل الحصول عليه .

٢ - ينقل عن الخصاف فيقول : قال الخصاف ، قال أبو بكر ،
قال أحمد ، وهذا نفس أسلوبه في التهذيب .

٣ - وجود هذه العبارات : قال أبو بكر الخصاف ، والصواب
عندى : قال بعض الفقهاء قال بعض شايخنا ، وقد قال
أصحابنا ، وفي القياس ، وفي الاستحسان .

٤ - يعبر بقوله : فهذا صحيح ، أو هذا عندنا صحيح .

٥ - يختم الأبواب بقوله : والله التوفيق .

٦ - المقدمة وهي : قال الشيخ الامام قاضى القضاة أبو محمد

عبدالله بن الحسين الناصح رحمه الله تعالى لقد هممت باختصار

كتاب الوقف لهلال بن يحيى فترددت فيه زمانا لحسن تصنيفه

وقل ما وجدت فيه كلمة ساقطة أو مخالفة عن معنى فائدة ، ثم

استمدت بالله تعالى على اختصار كتابي : أبي بكر هلال بن يحيى
وأحمد بن عمرو الخفاف البصريين رحمهما الله تعالى .

وأضفت إليه ما وجدته في كتبنا والله تعالى ولي تيسيره
والإعانة عليه ، والنفع به وإياه أسأل أن يجعله لوجهه خالصا
وهو الموفق بحمده وفضله والله أعلم .

ثم بعد نهاية المقدمة دخل في صلب الموضوع الذي يتحدث
عنه الكتاب وهو الوقف فقال : إذا قال أرض هذه صدقة
موقوفة أو محرمة أو وقفت أرضي أو حرمت . . الخ ، ثم أخذ
يشرح ويواصل الكلام عن المسائل ، وكذلك الخاتمة فانتهى الكتاب
بقوله : ويجوز أن يصرف إلى أولادها ، ومن هذه المقدمة
يتبين بالاضافة إلى ما سبق .

٧ - أن الأسلوب في الكتابين لا يختلف .

٨ - أن المنهج هو الاختصار وإضافة بعض المسائل من كتب
الأحناف الأخرى .

٩ - أن من روى الكتابين : كتاب تهذيب أدب القاضي ، وكتاب

مختصر وقفي هلال ، والخفاف قال : قال الشيخ الإمام ، وهذا
لقب الناصحي كما هو في المقدمة التي سبق ذكرها لكتابه مختصر

وقفي هلال والخفاف ، وقال في نسخة (هـ) الورقة (٤٥/ب)

قال الشيخ الإمام مسائل ليست من الكتاب . . الخ .

١٠ - الدخول في صلب الموضوع لا يختلف في الكتابين .

١١ - الخاتمة فانها تتشابه كذلك .

رابعا : تبعت تراجم الذين نقل عنهم الشيخ الناصح في كتاب تهذيب أدب القاضي فوجدت أن وفياتهم كانت قبل وفاة الناصح وأنهم لم يتجاوزوا بداية القرن الخامس الهجري - وهذه ترجمة مختصرة لأشهر أولئك :

١ - أبو بكر محمد بن أحمد بن علي بن شاهويه القاضي الفقيه

الشاهوي الفارسي المتوفى سنة ٣٦١ هـ أنظر ترجمته ص ٣٩٦ من التحقيق

٢ - أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ أنظر

ترجمته في ص ٦٢

٣ - عبيد الله بن الحسين أبو الحسن الكرخي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ

أنظر ترجمته في ص ١٦٥ من التحقيق .

٤ - علي بن محمد بن الحسين بن كأس النخعي ابن كأس المتوفى

سنة ٣٢٤ هـ أنظر ترجمته في ص ٦٤ من التحقيق .

٥ - الحسن بن داود بن رضوان البستي المتوفى سنة ٣٩٥ هـ

أنظر ترجمته في ص ٢٨١ من التحقيق .

فهؤلاء وغيرهم ممن نقل عنهم الناصح وترجمنا لهم في

صلب التحقيق لم تتجاوز وفياتهم نهاية القرن الرابع .

خامسا : أنه أضاف الى الكتاب الأصل مسائل وأدلة ليست منه ،
أما المسائل التي أضافها الى الكتاب فهي من كتاب أبي علي بن موسى
البيستى وقد صرح هو بذلك فقال : قال الشيخ الامام - رحمه الله -
مسائل ليست من الكتاب نقلتها من أدب القاضي لأبي علي . (١)

وأما الأدلة فأذكر منها على سبيل المثال :

(٢) قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ((فانما شقاء العمى السؤال))

وفيه .

وهذا يتفق مع منهجه في مختصر وفقه هلال والخفاف وأنه

ذكر أنه أضاف الى الكتابين ما وجدته في كتبهم .

سادسا : أنه يقول في التهذيب قال : الخفاف ويأتي بنفسه

عبارة الخفاف ثم يشرحها ويوضحها ويستدرك على الخفاف فيقول

ذكر الخفاف هنا مطلقا والصواب كذا .

وتارة يقول وهذا رأى الخفاف .

وفي بعض المسائل يذكر نص الخفاف ويبين ما قاله

أبو بكر الرازي باعتباره أنه شرح أدب القاضي للخفاف ، فمن

الأشلة على ذلك هذه السألة :

(١) أنظر النسخ (د) الورقة (٤٥/ب) .

(٢) أنظر ط ١ من التحقيق .

قال الخفاف : واذا ترك الرجل الصلاة في الجماعة
استخفا أو مجانة لم تقبل شهادته ، قال أبو بكر : لم يرد
بالاستخفاف الاستهزاء ، لأن الاستهزاء بالشرائع كفر ، وإنما
أراد التواني والتكاسل ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : ((من رغب عن سنتي فليس مني)) .

وهذا تكرر في الكتاب كثيرا .

سأبها : قوله هكذا ذكره الخفاف في الأصل ، وتارة يقول
قال في الأصل ويعنى الخفاف . (١)

فهذه هي الأدلة التي وقفت عليها واستطعت نقلها من
الكتاب ، وكل دليل منها كاف - في نظري - لاثبات هذا الكتاب

(١) أنظر النسخة الأصل الورقة (١ / ١٨١) فان الناصح قال

نقلا عن الخفاف قال في الأصل ، لأن شهادة هؤلاء
لا تجوز لأنه ليس من أهل الشهادة فلم يكن من أهل
الحكم .

ولقد نص الصدر الشهيد على أن هذا هو رأي الخفاف فقال :
" ولو حكما بينهما من لا تجوز شهادته مثل المكاتب والمبسد
والأعشى والمحدود في قذف ، والذي فحكم بينهما فان
ذلك لا يجوز " أنظر الصدر الشهيد شرح أدب القاضى
(٦١ / ٤) . قلت : وهذا نموذج وأمثاله كثيرة .

الى مؤلفه الحقيقى الشيخ الناصحى .
وانما الذى حدى بهى الى التطويل هو اعتقادى الجسازم
أن نزع كتاب من مؤلفه واثباته الى مؤلف آخر ليس بالأمر الهين
ويعلم الله ما بذلته من جهد ، وما قاسيته من صعوبات فسوى
سهيل اثبات هذه الحقيقة وكشفها ، فان الوصول اليها ما كان
يتم الا بعد عناء شديد واستقراء وتتبع وبحث فى كتب التراجم والكتب
التي تمنى بأسماء المؤلفين وفهارس المخطوطات .

هذا بالاضافة الى أنى اتصلت بأهل الخبرة فى الداخلى
والغارج واتصلت بأقسام المخطوطات فى كل من جامعة أم القرى ،
وجامعة الملك سعود ، وجامعة الامام محمد بن سعود فأفادوا
أن كتاب الناصحى غير موجود لديهم .

كما بحثت فى جميع مكبات المدينة المنورة فلم أشر الا على

كتاب السمانى .

واعتمادا على تلك النقول والأدلة فانى اكاد أجزم بأن الكتاب
هو من تأليف أبى محمد . . عبدالله بن الحسين الناصحى النيسابورى
وأنبه تهذيب لكتاب أدب القاضى للغصاف . والله أعلم بالصواب .

المبحث الثاني : فو موضوعات الكتاب ومصادره

أ - موضوعات الكتاب :-

اشتمل الكتاب على كثير من المباحث المتعلقة بأحكام القضاء

على المذهب الحنفي .

فتكلم فيه على اجتهاد القاضى وحاذا يقضى وما ورد فى ذلك من الأدلة ، وتكلم أيضا على أدب القضاء ، والطهيج الذى ينهضى أن يسير عليه القضاة وتكلم على الدعاوى والبهنات ، وما يسمى بالمرافعات ، وعلى أدب القاضى فى مجلس الحكم ، وكيف يكون مع الخصوم ، والحالات التى يقضى فيها ، والحالة التى لا يقضى فيها ، والأدلة الواردة فى اجتهاد القاضى ، ومقى يجتهد الى غير ذلك من المسائل المتعلقة بالقضاء والقضاة

ب - مصادر الكتاب :-

استعان الناصحى فى تهذيبه ببعض شرح كتاب الخصاف

مثل شرح الجصاص ، ونقل عن بعض الكتب مثل :

١ - أدب القاضى لأبى على بن موسى البستى . (١)

٢ - أدب القاضى لابن كاس . (٢)

٣ - الأمالى لأبى يوسف .

(١) ، (٢) ستأتى الاشارة الى موضع ترجيحتهما فى ص ٨٥

المبحث الثالث : التعريف بأصل الكتاب ومؤلفه وشروحه

ان تهذيب ^(١) أدب القاضي للناصري أصله كتاب
" أدب القاضي للخفاف " ، لذا رأيت أن أعطي القارىء نبذة
مختصرة عن الخفاف وكتابه " أدب القاضي " .

الخفاف : هو : أحمد بن عمر ، وقيل عمرو بن مهير ،
وقيل (مهران) الشيباني أبو بكر الخفاف .
والخفاف بفتح الخاء وتشديد الصاد المهبطه آخره فاء
يقال لمن يخصف النعل ، وه اشتهر أحمد بن عمر ، وسبب
اشتهاره بذلك أن تلك كانت صنمته التي منها كسبه ورزقه .^(٢)

(١) التهذيب فى اللغة : هو التنقية ، يقال رجل مهذب أى
مطهر الأخلاق ، وهذب الكلام خلصه ما يشينه ، وهذب
الكتاب لخصه وحذف ما فيه من اضافات مقحمة أو غير لازمة
والهذب الصفا والخلوص . راجع الصحاح للجوهري (١/٢٣٢)
والمعجم الوسيط (٢/٩٢٩) .
وأقول : ان الناصبي قد عمل بمدلول هذه الكلمة فى كتابه .

(٢) له ترجمة فى :

• طبقات الفقهاء للشيرازى (١١٨) .

• الجواهر المضية (١/٢٢٠) .

• وقاج التراجم ص ٢ .

• والفوائد البهية ص ٢٩ .

ولادته ووفاته : -

لم تذكر المصادر التي ترجمت له تاريخ يوم ولادته ، أما وفاته فقد أجمع كل من ترجم له انه توفي في سنة ٢٦١ هـ ، وهو تقابل ٨٧٥ م كما أثبت ذلك كل من الزركلي ، وعزكحالة .

وما أنه عاش الى أن قارب عمره الثمانين سنة فيمكن

أن تكون ولادته حوالي ١٨١ وهو تقابل ٧٩٧ م^(١) .

صنفاته : -

ذكرها ابن النديم فقال : وله من الصنفات :

- ١ - كتاب الحيل في مجلدين
- ٢ - كتاب الوصايا .
- ٣ - كتاب الشروط الكبير
- ٤ - كتاب الشروط الصغير
- ٥ - كتاب الرضاع .
- ٦ - كتاب المحاضر والسجلات .
- ٧ - كتاب أدب القاضي .
- ٨ - كتاب النفقات على الأتارب .

(١) معجم المؤلفين (٣٥/٢) .

الأعلام للزركلي (١٨٥/١) .

- ٩ - اقرار الورثة بمحضهم بعض
- ١٠ - أحكام الوقف .
- ١١ - كتاب النفقات
- ١٢ - كتاب المصير وأحكامه .
- ١٣ - كتاب زرع الكمية والمسجد الحرام والقبر . (١)

كتاب أدب القاضي للخصاف وشرحه :-

يعد كتاب أدب القاضي من أبرز الكتب التي ألفت في
فقه القضاء وما يتعلق به ، ويمتد من أقدم الكتب في هذا
الشان ، ومؤلفه علم من أعلام الفقهاء الأحناف في القرن الثالث
الهجري ، اثنى عليه العلماء ووصفوه بالاجتهاد ولا شك أن عالما
هذا شأنه سيلقى كتابه اهتماما وقبولا من أهل العلم ، فهو
كتاب جامع غاية ما في الباب ونهاية ما رب الطلاب ، ولذلك تلقوه
بالقبول وشرحه أئمة الفروع والأصول . (٢)

-
- (١) أنظر الفهرست لابن النديم (٣٠٤ - ٣٠٥)
 - وأنظر المجواهر الضية (٢٣١/١)
 - (٢) حاجي خليفة كشف الظنون (٤٦/١)

ومن شرحه واعتنى به :

- (١) الامام أبو جعفر محمد بن عبدالله الهندواني التوفى سنة
٣٦٢ هـ .
- (٢) الامام أبو بكر أحمد بن علي الجصاص التوفى سنة ٣٧٠ هـ .
- (٣) الامام أبو الحسين أحمد بن محمد القدوري التوفى سنة ٤٣٨ هـ .
- (٤) شيخ الاسلام علي بن الحسين السفدي التوفى سنة ٤٦١ هـ .
- (٥) والامام شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي التوفى سنسنة
٤٨٨ هـ .
- (٦) والامام شمس الأئمة عبدالعزيب بن أحمد الحلواني التوفى
سنة ٤٩٥ هـ .
- (٧) والامام عمر بن عبدالعزيب بن مازة المعروف بالحسام الشهيد
التوفى سنة ٥٣٦ هـ .
- (٨) والامام فخر الدين الحسن بن منصور الأوزجندی المعروف
بقاضيخان التوفى سنة ٥٩٢ هـ .
- (٩) والامام محمد بن أحمد القاسمي الخجندی ذكر ذلك حاجي خليفة .
(١)
- (١٠) واختصره الشيخ أكمل الدين ولم أشر له على ترجمة .
- (١١) وهذبه الشيخ أبو محمد عبدالله بن الحسين الناصبي ، وهذا
موضوع رسالتنا هذه .

(١) حاجي خليفة كشف الظنون (٤٦/١ - ٤٧) .

ولا يوجد من هذه الشرح سوى شرح الجصاص ، وشرح

الصدر الشهيد ، والمختصر ، والتهديب - حسب علي - .

فأما شرح الامام أبي بكر أحمد بن علي الجصاص فهو

مخطوط توجد له نسخة في مكتبة ولي الدين جار الله برقم (١٦٨٩)

ومنها صورة في معهد احياء المخطوطات المرية بالقاهرة (١)

وصورة في قسم المخطوطات في الجامعة الاسلامية بالديانة

المنورة على ميكروفيلم تحت رقم (١٥٢) .

وصورة عند الشيخ / الدكتور عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارى

في المدينة المنورة ، ولقد استموتها منه واستفدت منها كثيرا

في تحقيق هذا الكتاب فجزا الله الدكتور عبدالعزيز خير الجزاء .

شرح الصدر الشهيد ؛ -

وأما شرح الصدر الشهيد ؛ فقام الشيخ محي هلال السرحان

بتحقيق شرح الامام عمر بن عبدالعزيز بن مازة المعروف بالحسام

الشهيد على أدب القاضى للخفاف المتوفى سنة ٥٣٦ هـ ، وهذا

الشرح مطبوع في أربعة أجزاء ، الا أن الشارح وهو الصدر

الشهيد رحمه الله لم يفصل المتن عن الشرح كما جرت عادة

المؤلفين الأقدمين الذين يقومون بشرح المتن ، بل دمج الشرح

(١) معهد احياء المخطوطات المرية فهرس المخطوطات

مع المتن وذكر هذا في مقدمة الكتاب ، وكذا المحقق لم يتعرض
لفصل المتن عن الشرح الأمر الذي يتحذر معه على القارىء معرفة
متن الخصاص من شرح الصدر عليه ، ولا يمكن أن تميز المتن
أو تعرف أنه كلام الخصاص ، إلا حينما يقول الصدر قال الخصاص ،
أو قال صاحب الكتاب ، أو قال أحمد بن عمر ، وفي اعتقادي لو
أن المحقق عثر على متن الخصاص لميز المتن من الشرح ، ولكن
الذي يظهر أنه لم يتمكن من العثور عليه ، وفي الحقيقة أنسى
أفدت من هذا الكتاب ومن تحقيقه في حل كثير من الإشكالات التي
واجهتني في تهذيب الناصح .

أدب القاضي للخصاص :

أما متن الكتاب وهو أدب القاضي للخصاص فاني لم أستطع
العثور عليه وهو لم يحقق ولم يخرج الى النور حتى اليوم
- حسب علمي - ولقد ذكر محي هلال السرحان أن الأخبار
تناقلت اعتراف أحدهم تحقيقه وتقديمه لنيل رسالة الدكتوراه فسي
الأزهر منذ عشر سنين إلا أنه لم يظهر شيء من ذلك .^(١)

ولقد بحثت في كل الفهارس التي تمنى بالمخطوطات التي
حققت ونشرت فلم أجد له ذكر ولا عنه خبراً ، والذي يسعدو

(١) أنظر كتاب شرح أدب القاضي للخصاص تأليف الصدر الشهيد

بتحقيق محي هلال السرحان (١ / ٦٢ - ٦٣) .

لي أن الكتاب مفقود لأن الدكتور / محي هلال السرحان قد
نقل أرقام وأسماء بعض المكتبات التي توجد بها نسخ أدب القاضي
للخفاف واعتمد محي هلال السرحان في ذلك على فؤاد سزكين .^(١)
الا أنني عندما طلبت تلك النسخ من مكتباتها بأرقامها بغية
الوقوف على أصل الكتاب ، واصلتني بواسطة بعض الأصدقاء من
تركيا ومن القاهرة ، وبعد النظر تبين لي أنها نسخ ، أما
للمختصر الذي سبق ذكره ، أو نسخة لتهديب أدب القاضي
للخفاف تأليف الناصحي ، وليست الأصل .
كما ذهب السرحان نقلا عن سزكين ، ولقد تتبعت تلسك
النسخ وهدد أوراقها فتبين لي بكل تأكيد أنها كما ذكرت سابقا
أما نسخة للتهديب ، أو للمختصر ، وسأتي على وصف نسخة
منها عند الكلام على وصف مخطوطات الكتاب بالأدلة القطعية
التي تؤكد أن من اشار اليه وذكر أنه أدب القاضي للخفاف ليس
كما ذكر ، وإنما هي نسخ لكتاب التهديب للناصر .

وخذ على سبيل المثال : ما ذكر في ص (١٧٧ / ١) من

شرح الصدر الشهيد على أدب القاضي للخفاف الأرقام الآتية :

١ - نسخة مسجد فاتح برقم ٢٢٦٩ (١٢٠ ورقة في ٨٠٤ هـ)

وهذه استطعت الحصول عليها من المكتبة المذكورة ، ومن

مكتبة قولة بالقاهرة وهي موجودة عندئظهر أنها نسخة للمختصر .

(١) أنظر تاريخ التراث العربي (٨٠ / ٢ - ٨١) .

٧ - سراى مدينة باستانبول ٣٥٥ (٢٦٦ ورقة ٩٤٧ هـ)

وهذه النسخة هى النسخة التى اعتبرناها أصلا لكتاب تهذيب أدب القاضى تأليف الناصحى ولك أن ترى اوصافها فى بحث وصف مخطوطات الكتاب ، فهو يذكر

• أن هذه النسخة من نسخ أدب القاضى .

١٠ - طلعت بدار الكتب بالقاهرة فقه رقم ٤٦٣

وصلتنى وهى نسخة من كتاب التهذيب .

٣ - مكتبة قولة بدار الكتب بالقاهرة (١ / ٣٠٤) (٨٥٧ م) (١)

وصلتنى وهى نسخة من المختصر .

(١) أنظر تاريخ التراث العربى (٢ / ٨٠ - ٨١) .

الفصل الثاني

في التصريف بالنسخ المخطوطة للكتاب

أولاً : عدد النسخ وأماكن وجودها

ثانياً : وصف النسخ ، وأسباب اختيار

النسخة الأصل

أولا : عدد النسخ ، وأماكن وجودها :

توجد لهذا الكتاب حسب ما علمت ست نسخ مخطوطة في ثلاث دول

اسلامية - هي :

المملكة العربية السعودية - ومصر - وتركيا

فتوجد نسخة في مكتبة عارف حكيم الله الحسيني في المدينة المنورة تحت رقم (٦١) فقه حنفي^(١) . لها صورة في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة في قسم المخطوطات تحت رقم (١٤٥٤) وصورة في قسم المخطوطات جامعة الملك سعود تحت رقم (٨٢) ما يكر فيلم^(٢) .

ونسختان في تركيا : احدهما في المكتبة السليمية في أدرنه^(٣)

-
- (١) الرقم الموجود على النسخة هو (٦١) ورقمها في الفهرس (٢٥٤ / ٧) .
 - (٢) انظر مخطوطات جامعة الملك سعود نشره خاصه بمصورات المدينة المنورة القسم الاول (أ - ر) ص ٧ رقم المسلسل (٣٦) طبع في (١٣٩٣) هـ
 - (٣) أنظر فؤاد سزكين تاريخ التراث العربي (٨١ / ٢) ذكر شرح أدب القضاء للخصاف وقال : " شرح لعبدالله بن الحسين النيسابوري المتوفى سنة ٤٤٧ هـ ١٠٥٥ م أدرنه السليمية ولم أستطع الحصول على هذه النسخة لأسباب يحاول شرحها .
وأنظر كارل بروكلمان تاريخ الأدب العربي (٢٨٧ / ٦) ذكر أن للكتاب نسخة في مكتبة داماد زاده برقم ٧٤٨ الا أنني لم أعر على هذه النسخة تحت هذا الرقم وانما عثرنا على كتاب اسمه "أدب الأوصياء" لمؤلف اسمه كتاب فضل افندي ولا أعلم من أين حصل بروكلمان على تلك المعلومات .
وأنظر خير الدين الزركلي الأعلام (٧٩ / ٤) حيث ذكر أن للكتاب نسخة عند أحمد عبيد دمشق واكنى اتصلت بأحمد عبيد بواسطة الدكتور / فيصل شكري فأفاد بعدم وجودها لديه .
وما ذكره في حاشية الأعلام للزركلي نقلا عن النشرة الخاصة بمخطوطات جامعة الملك سعود المصورة عن مكتبة عارف حكيم الله الحسيني في الفيام رقم (٨٢) هو كتاب مختصروقفي هلال والخصاف للنصاحي وليس كتاب "تهذيب أدب القاضي للنصاحي - انظر مخطوطات جامعة الملك سعود نشرة خاصه بمصورات المدينة المنورة ص ٥٩ رقم المسلسل (٣٢) القسم الثاني (زر) طبع في سنة ١٣٩٣ هـ

(١) والثانية فى مكتبة أحمد الثالث فى استانبول تحت رقم (٣٥٥) (٤٢٣٣)

(٢) لها صورة فى معهد احياء المخطوطات بالقاهرة ، وصورة فى الجامعة الاسلاميه بالمدينه المنوره .

وثلاث نسخ فى القاهره واحده منها فى مكتبة دار الكتب القومية تحت رقم (٢١٣)

(٣) فقه حنفى . فلها صورة فى قسم المخطوطات تحت رقم (٧٧٧٥) بالجامعة

الاسلاميه بالمدينه .

والثانية والثالثة فى المكتبة الازهرية :

وصورة فى الجامعة الاسلاميه بالمدينه

احدهما تحت رقم ٦٣٩ ، ١٠٨١٢) ولها صورة فى الجامعة الاسلاميه

بالمدينه تحت رقم (٢٦٧٣ - ٢٦٧٤)

وأملك صور جميع تلك النسخ عدى نسخة أدرنة .

(١) فهرس تركى (٦١٥/٢ - ٦١٤) ورقمه فى قسم المخطوطات فى الجامعة

الاسلاميه فى المدينه المنوره (٢٦٠)

(٢) معهد احياء المخطوطات العربيه فهرس المخطوطات المصوره (٢٥٥/١)

تصنيف فؤاد سيد طبع سنة ١٩٥٤ م

(٣) أنظر ورقة العنوان فى صورة النسخه الموجوده فى قسم المخطوطات بالجامعة

الاسلاميه برقم (٧٧٥)

(٤) أنظر فهرس الكتب الموجوده بالمكتبة الأزهرية (٩٧/٢)

ثانيا : وصف النسخ وأسباب اختيار النسخة الأصل :-

وفيما يلي وصف دقيق ومفصل لكل نسخة من تلك النسخ الخمس التي سبق ذكرها اجمالا وسبق بيان أماكن وجودها ولذا ذكرها
مؤتمنة بحسب تقدم تاريخ نسخها .

أولا : النسخة الأصل وأسباب اختيارها أصلا :-

(١) النسخة الموجودة في مكتبة أحمد الثالث.

(١) ولقد حصلت على هذه النسخة بعد البحث والتقصي وذلك أنسوحين شككت في نسبة الكتاب الى مؤلفه أخذت أبحث عن نسخة أخرى وفي أثناء البحث في فهرس معهد احياء المخطوطات العربية وجدت هذه النسخة ، الا أن اسم المؤلف لم يذكر كما أشرت الى ذلك في ص ٦٦ ، وكذلك لم يذكر الفهرس بداية النص ، وذكر أنها مجلوبة من تركيا فعدت الى فهرس مخطوطات تركيا فتبين لسي أنها نفس النسخة حيث ذكر فهرس مخطوطات تركيا ما يقارب سطرًا ونصف الآخر من أول الكتاب ، ثم بعد ذلك طلبت النسخة من القاهرة فوصلتني ، واذا بها نسخة أخرى للكتاب وأقدم نسخة .

- تاريخ نسخها في سنة ٩٤٧ هـ من نسخة كتبت سنة ٥٦٩ هـ .
- عدد أوراقها ٢٦٦ ورقة .
- عدد الأبيطر ١٧ سطرا
- مقاسها ١٥ x ١٩ سم .
- الناسخ : هو يحيى بن محمد الأزهرى بن على النطوىسى .
- نوع الخط : نسخ حسن .
- وتختلف أوراقها من حيث وضوح خطها فبعضها يقرأ بسهولة ،
والبعض لا يقرأ الا بصموية جدا .
- وينقصها أوراق قليلة أشرت اليها أثناء التحقيق ويبدولي أن ذلك
النقص قد حدث من المصور .
- وهذه النسخة مقابلة بالنسخة التي نُسختت منها ومصححة عليها
وطبها ساعات وشروح وتصحيحات وعناوين تدل على العناية بها .
- وهذه النسخة عليها تملكان :
- الأول : ما وقفه الفقير الي ربه الفنى أحمد عارف حكمة الله
ابن عصمة الله الحسينى في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشـمرط
أن لا يخرج عن حراسه والمؤمن محمول على أمانته سنة ١٢٦٦ هـ ، وهذا
التملك هو نص أحد التملكات المكتوبة على نسخة عارف حكمة الله بن
عصمة الله الحسينى ، كما سيأتى توضيحه في وصف نسخة عارف حكمة الله
وهذا يدل على أن أصل الكتاب كان موجودا في مكتبة عارف حكمة الله فى
المدينة المنورة ثم أخذ الى تركيا .

والثاني : " انتقل الى نوبة الفقير اليه عز شأنه شوقى حسين مدرس بمدرسة أدرجه باشا غفر الله له " .

وأما الأسباب التي دفعتني الى اتخاذها أصلا اعتمدت عليه

في التحقيق - فهي :

- ١ - انها أقدم نسخة حيث نسخت في سنة ٩٤٧ هـ .
 - ٢ - انها منسوخة من نسخة قديمة وقريبة من حياة المؤلف ، اذ نسخت في سنة ٥٦٩ هـ والمؤلف توفي في سنة ٤٤٧ هـ فيكون الفارق ١٢٤ سنة .
 - ٣ - انها مصححة ومقابلة بالنسخة التي نسخت منها وذلك مثبت عليها .
 - ٤ - انها كاملة ما عدا بعض الأوراق القليلة ولعل ذلك من المصور .
 - ٥ - انها واضحة الخط الا القليل منها .
 - ٦ - لأن عليها بعض السماعات والشروح والتصحيح ، والمناوين وهذا دليل على العناية بها .
 - ٧ - أن المالك لها كان رجلا معروفا وعالما شهيرا ، وهو عارف بحكمة الله ابن عمدة الله الحسيني .
- فلهذه الأسباب كانت هذه النسخة مؤهلة لجعلها أصلا ورمزت لها بهذه الكلمة : (الأصل)

ثانيا : النسخة الأزهرية الأولى :

النسخة الأزهرية رقم ٦٣٩ فقه حنفى .

وعدد أوراقها ١٨٥ ورقة

وعدد الأسطر ١٩ سطرا

ومقاسها ٢٠ سم

وتاريخ نسخها ١٠٥٤ هـ فى أواسط ذى الحجة .

وناسخها هو : مصطفى بن يرمحمد القرية حصارى

ونوع الخط : الذى كتب به النص فارسى واضح .

أما العنوان المكتوب على الورقة الأولى فهو نسخ ويسبق الكلام على

ذلك ص

وقولت هذه النسخة بالنسخة التى نسخت منها فى قرية عشاق^(١)

كما ذكر فى آخر ورقة من النسخة ، ومكتوب عليها أربع تطلكات - وهى :

١ - وقف المرحوم الشيخ / زيد أفندى شيخ رواق الأتراك بالأزهر

بالكتبخانة الأزهرية .

٢ - المبد الفقير الى ربه الخنى على بن ابراهيم .

(١) هنا كلمة لم أتمكن من معرفتها .

عشاق : قرية تركية اشتهرت بانتاج السجاد التركى الذى

يمتاز باللون الأحمر .

أنظر الموسوعة العربية الميسرة ص ١٢١٢ .

٣ - من كتب الفقير الى الله سبحانه مصطفى بن حسن كاووس زاد المدرس
بمدرسة ... (١) عفى الله عنهما .

والرابع لم استطع قراءته .

وهذه النسخة ينقصها ثمان ورقات من بعد الورقة الأولى متتابعة
أشرت الى ذلك في التحقيق ، ويوجد على هذه النسخة بعض الشروح
والتعليقات والتصحيحات ، ولقد اعتبرتها نسخة ثانية لوضوحها وقدمها
ورمزت لها بـ (أ - ز) .

ثالثا : نسخة دار الكتب المصرية : -

نسخة دار الكتب المصرية رقمها الأساسي في المكتبة (٢١٣) (

عدد أوراقها : ١٤٦ ورقة .

وعدد الأسطر : ٢٣ سطرا

ومقاسها : ١٥ سم

واسم النسخ : لا يوجد

وتاريخ النسخ : ٥٩٥٥ هـ .

ونوع الخط : كتبها عدد من النساخ بخطوط هندية مختلفة فالخط

في أول النسخ يختلف عن آخرها ووسطها .

وعلى الورقة الأولى منها تلك وهو : " وقد وقف هذا الكتاب

داود كويلي أحمد أفندي بشرط أن لا يباع ولا يرهن فمن بدله بعد ما

(١) هنا كلمة لم أتكن من معرفتها .

سمعه فانما اثم وباله عليه وعلى الذين يبدلونہ " وعليها ختم أحمد
رشدى سنة ١٢٦٥ هـ .

وعليها تملكات أخرى لم استطع قراءتها .

وكتب عليها أرب القاضى للخصاف على الورقة الأولى منها .

وكتب عليها أيضا عبارة " وقف " .

ولقد قابلت هذه النسخة بالنسخ الأخرى فتبين لى أنها نسخة

أخرى للكتاب لما يلي :

١ - تتفق بدايتها ونهايتها مع النسخ الأخرى .

٢ - أنها ليست كتاب أرب القاضى للخصاف فان كتاب أرب القاضى

للخصاف أوله حديث عائشة رضى الله عنها : ((يجاء بالقاضى

المدل يوم القيامة . . . الحديث)) كما نص على ذلك شارح الكتاب

الصدر الشهيد (١٣٦/١) ، فقال : " افتتح صاحب الكتاب بحديث

عائشة رضى الله عنها أنها قالت : يجاء وهذا الحديث

لا يوجد فى الورقة الأولى من النسخة (هـ) بل لا يوجد فيها اطلاقا .

٣ - ذكر الصدر الشهيد ابتدا^١ من ص ١٣٦/١٠٠ الى ص ١٧٦/١ من ج ١

آثارا نقلا عن الخصاف ، وكل تلك الآثار لا توجد فى النسخة

(هـ) .

٤ - نقل الصدر الشهيد كلام الخصاف ونص على عبارته فى (١٧٩/١)

فقال : قال أحمد بن عمر صاحب الكتاب رحمه الله .

- ٧ - نقل نصوصا عن أبي الحسن الكرخي مثل قوله قال : الشيخ
أبو الحسن : " وضعا اليوم على يد عدل أولى لأنه بلغني
أن القضاة يبيعون الصكوك " ، وهذا النص في الورقة (١ / ٧٤)
من نسخة (هـ) ، وهو موجود في النسخ الأخرى فانظر في
النسخة الأصل الورقة (٨٩ / ب) ص ٤٧٣ من التحقيق .
فالكرخي متأخر عن الخصاف ، وكل الذين وجد النقل عنهم في
هذه النسخة المنسوبة الى الخصاف متأخرون ووفياتهم بعد الخصاف
فكيف تصح نسبة هذه النسخة الى الخصاف ؟ .
وهذا ما سبق الكلام عليه تفصيلا عند الكلام على اثبات نسبة
الكتاب الى مؤلفه .
وانما الذي نريد الوصول اليه هنا هو اثبات أن تلك النسخة (هـ)
هي نسخة من كتاب تهذيب أدب القاضي للخصاف تأليف الشيخ
الناصحي وليست كتاب أدب القضاة للخصاف .
٨ - صرح بأنه نقل مسائل ليست من كتاب أدب القاضي للخصاف من
كتاب أبي علي وهذه عبارته قال في الورقة (٤٥ / ب) من نسخة
(هـ) ، قال الشيخ الامام رحمه الله مسائل ليست في الكتاب
نقلتها من أدب القاضي لأبي علي بن موسى ، وهذا النص موجود
في النسخة الأصل الورقة (٩٣ / ب) (٤٨٧) .

- ٩ - قال في هذه النسخة في الورقة (ب / ٤٥) ما نصه : " وقبيل
ذكرنا قبل هذا عن كتاب الخفاف " وهذا النص موجود في
النسخة الأصل الورقة (ب / ٨٢) وموجود كذلك في بقية النسخ .
وقد ذكر الناصحي هذا القول بعد نقله عدة نصوص من كتاب
أرب القاضي لعل بن موسى البستي ، ثم ان ما اشار الي انه
سبق ذكره في كتاب الخفاف موجود في نفس النسخة (هـ) الورقة
(٤٦ / أ) وموجود في النسخة الأصل الورقة (ب / ٨٠) ص ٢٩٦ من التحقيق
فكيف بعد ذلك تطلق على هذه النسخة أنها كتاب أرب القاضي للخفاف
وهذه النسخة مطوأة بالأخطاء منها :
بعض الأوراق مسوحة ، والبعض الآخر لا يقرأ الا بصعوبة فخطها
ردى ، ومنسوخة بخطوط مختلفة .
فيها بعض الزيادات والحواشي .
فيها تزوير فانه يقول قال الخفاف عن الخفاف .
يحرف ابن كاس الى ابن كامين وهذا تكرر كثيرا .
وما ذكرت هو نموذج لما في تلك النسخة من الأخطاء . الأمر
الذي جعلني استبعد تلك النسخة ولا ألجأ اليها الا عند
الضرورة ، ورمزت لها بـ (هـ) .

رابعاً : نسخة عارف حكمة الله بن عصمت الله الحسيني :

نسخة عارف حكمة الله الحسيني توضعها نفس مكتبة عارف حكمة الله

تحت رقم ٦١ فقه حنفى (٢٥٤٧) .

وعدد أوراقها : ١٢٢ ورقة

وعدد الأسطر : ٢٧

ومقاسها : ٢٢ x ٣٠ سم

وتاريخ نسخها في اليوم التاسع عشر من محرم الحرام ١١٢٠ هـ .

وناسخها : مصطفى بن أحمد غفر الله لهما .

ونوع الخط : فارسي وهي نسخة حسنة .

وطبيها تطلكات - وهي :

ما وقفه الفقير الى ربه الغنى أحمد عارف حكمة الله بن عصمة الله

الحسيني في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرط أن لا يخرج عن

حراسه .

والمؤمن محمول على أمانته سنة ١٢٦٦ هـ ، وهذا نفس التلخيص

الموجود على النسخة الأصل ومكتوب على ظهر الورقة الأولى ، واستصحبه

الفقير عبد الرحيم القاضى بمكة المكرمة ما بقا عفا الله عنه .

وتلك آخر وهو من كتب الفقير مصطفى بن أحمد الشهير بالحنبلسى

زاده .

وهذه النسخة عليها بعض الشروح والتصحيح والتعليقات تنفق

في بعضها مع النسخة (أ- ز) وهذا ما يرجح عندي أنها منقولة عنها .

كذلك التعليقات التي في الورقة الأولى وأشرت إليها في صلب
التعليق ، فانها لا تختلف في كلا النسختين ، وغالبا ما تتفق في
الزيادة والسقط بالنسبة لبعض الكلمات .
الا أن هذه النسخة نسخة عارف حكمة الله كاطة غير منقوصة
ومكتوبة بخط فارسي لا بأس به ، ولقد اعتبرتها نسخة مساعدة في
العمل وأكملت منها السقط الذي حدث في النسخة الأصل السني
سقط كذلك من النسخة (١ - ز) حيث سقط منها ثمان ورقات أشرت
إلى مواضعها في صلب التحقيق ، ورمزت لهذه النسخة بـ (ع) .

خاسا : النسخة الأزهرية الثانية :

تضمها المكتبة الأزهرية تحت رقم (١٧١١) ٢٣١٨٤ وتقع في

مجلد واحد .

عدد أوراقها ١٨٩ ورقة .

ومسطرتها ٢٣ سطرا

ومقاسها ٢٦ سم

تاريخ النسخ : ١٣٣٢ هـ

وناسخها هو : ذى المطية محمد أبو الصنين عطية .

نوع الخط : خط محدث واضح .

وينقصها ثمان ورقات من بعد الورقة الأولى .

وهي منسوخة من النسخة الأزهرية السابقة التي كتبت في

سنة ١٠٥٤ هـ ، وان لم يذكر ذلك لأنها تتفق معها في السقط والزيادة
ولقد استبعدت هذه النسخة ولا أجزأ اليها الا نادرا ، ورمزت لها

بـ (ب - ز) .

~~~~~

~~~~~

~~~~~

~~~~~

~~~~~

### الفصل الثالث

في : دراسة تقييمية للكتاب

ويشتمل على ما يلي :

أولا : منهج المؤلف في هذا الكتاب وما له فيه

ثانيا : ملاحظات عامة حول الكتاب

ثالثا : ما امتاز به هذا الكتاب

رابعاً : الخاتمة

أولا : منهج المؤلف في هذا الكتاب وما له فيه : -

---

بما أن الورقة الأولى من الكتاب مفقودة فإن المنهج الذى اتبعه أبو محمد الناصحى فى كتابه تهذيب أدب القاضى لم نجسده على لسانه صراحة .

ولكن بالاطلاع على مقدمته فى كتابه " مختصر كتابى أبى بكر ابن هلال وأحمد بن عمرو الخفاف البصريين فى أحكام الوقف " .

والتى قال فيها : " راوى الكتاب ما نصه : " قال الشيخ الامام قاضى القضاة أبو محمد عبدالله بن الحسين الناصحى : لقد هممت باختصار كتاب الوقف لهلال بن يحيى فتدرت فيه زمانا لحسن تصنيفه وقل ما وجدت فيه كلمة ساقطة أو خالية عن معنى فائدة ثم استعنت بالله تعالى على اختصار كتابى أبى بكر هلال بن يحيى ، وأحمد ابن عمر الخفاف البصريين رحمهما الله تعالى ، وأضفت اليه ما وجدته فى كتبنا والله تعالى ولى تيسيره والاعانة عليه . " .

ومن خلال دراستى للكتاب وتحقيقه بالاضافة الى ما سبق بيانه تبين لى المنهج الذى سار عليه الشيخ الناصحى فى هذا الكتاب وانى مورد ذلك بايجاز فيما يلى :

أولا : قسم الكتاب الى أبواب ، وكســــــــــــــــــــنــــــــــــــــــــل باب يشتمل على عدة فصول .

- ثانيا : بما أن المؤلف حنفى المذهب فقد وضع كتابه على المذهب الحنفى ، وكان حريصا على ذكر مذهب أبى حنيفة وذكره بصورة مفصلة وهذا عام فى الكتاب وكثيرا ما يقول : قال علماؤنا ، وعندنا وقال مشايخنا ويعنى بذلك فقهاء المذهب الحنفى .
- ثالثا : اذا وجد خلافا بين أبى حنيفة وصاحبه فى المسألة فانه يذكره مفصلا ويبين دليل كل منهم .
- رابعا : اذا تعددت الروايات فى المسألة عن الامام أبى حنيفة وصاحبه فانه يذكرها .
- خامسا : اذا كان لاحد الامامين : أبى يوسف ، ومحمد قولان فى نفس المسألة وقد يكون رجوع عن أحدهما فانه يذكره .
- سادسا : يذكر للمسألة الواحدة أكثر من دليل .
- سابعا : اعتمد فى أدلة المسائل على الكتاب والسنة والاجماع والقياس وهذا فى المسائل التى توجد لها أدلة من الأدلة الأربعة .
- ثامنا : يستدل المؤلف بكثير من الآثار المروية عن الصحابة رضوا الله عنهم .
- تاسعا : اذا كانت المسألة خلافية بين الأئمة الأربعة وكان الخلاف مشهورا فانه يشير اليه وهذا فى مسائل قليلة .
- عاشرا : انه فى كثير من المسائل يورد كلام الخصاف تارة بنصه ثم يشرحه ، وتارة يورده بمعناه فيصوفه بأسلوبه وبعبارة مختصرة تؤدي الى المراد .

حادى عشر : أضاف الى أصل الكتاب مسائل ليست منه ، فنقل  
من ثلاث كتب : كتاب أبي علي بن موسى البستي وصرح بهذا فقال  
راوى الكتاب نقلا عن المؤلف قال الشيخ الامام سائل ليست من  
الكتاب نقلتها من أدب القاضى لعل بن موسى البستي .

ونقل من كتاب أدب القاضى لابن كاس ، وشرح أدب القاضى

للجصاص ومن كتاب الأمانى لأبى يوسف .

ثانى عشر : نقل أراء كثير من علماء المذهب الحنفى سواء بعد  
الخصاف أو قبله ، ومن أشهر هؤلاء : الجصاص ، والكرخسى  
وأبو يوسف ، ومحمد ، وعيسى بن اهان ، واسماعيل بن حماد ،  
والحسن بن زياد ، وابن كاس ، وأبو علي بن موسى البستي ، وغيرهم .  
ثالث عشر : اذا استقل الخصاف برأى فى المسألة فانه يذكره ويقول :  
وهذا رأى الخصاف ورأى أصحابنا بخلافه .

رابع عشر : يورد الخصاف مسائل مجملة فالمؤلف يشير الى اجمال  
الخصاف ثم يبدأ بشرح تلك المسائل بصورة مفصلة ويستشهد بما  
يقوله الشيخ أبو بكر الجصاص ، والشيخ أبو الحسن الكرخى وهما من  
أعلام المذهب ، وقد يستشهد بأقوال غيرهما أيضا .

خامس عشر : يورد الخصاف كلمات غامضة والمؤلف يوضح تلك الكلمات  
مثال على ذلك : قال الخصاف ما نصه : " اذا قضى بالاجتهاد  
فى موضع الاجتهاد لم ينقض قضاؤه الا ما كان جورا أو خلال الكتاب  
والسنة " .

قال المؤلف معقبا على كلام الخصاف هذا ما نصه : " وما ذكر  
أنه خلاف الكتاب بمعنى خلاف النص الذي لم يختلف في تأويله  
السلف مثل قوله تعالى : ( ولا تتكفوا ما تكح أباؤكم من النساء ) الآية  
اتفق الناس أنه لا يجوز نكاح امرأة الأب ولا جاريتها ولا يطلأ واحدة  
منهما فلو حكم بجواز نكاح امرأة الأب كان للثاني فسخه " .  
سادس عشر : إذا ذكر الجصاص قولا في بعض المسائل فإنه  
يذكره ويذكر كذلك بعض أقوال الكرخي نقلا عن الجصاص .  
سابع عشر : استقل المؤلف ببعض المسائل وكانت شخصيته بارزة فيها  
مثل مسألة السؤال عن الشهود فإنه حكى الأقوال ثم رجح بالدليل  
ومسألة أن من لم تجز شهادته لم يجز قضاؤه وتوجيهه وتعليله لكل  
قول يذكره سواء بالنقل أو باجتهاده .  
ثامن عشر : في بعض المسائل ينقل قول الخصاف ويقول قسالة  
الخصاف في هذه المسألة نظر فيعقب الناصحي على هذا ويقول  
ولعل وجه نظره كذا .  
تاسع عشر : يستدل ببعض الأدلة على أكثر من مسألة ويشير السبي  
ذلك .  
عشرون : يذكر من الاحالات على ما مضى إذا كان له علاقة بالمسائل  
التي يتكلم عنها ويشير إلى ما سيأتي كذلك .  
هذه خلاصة المنهج الناصحي رحمه الله في كتابه تهذيب أرب القاضي  
للخصاف ومن خلال هذا المنهج يتضح ما له من جهد في هذا الكتاب  
والله أعلم .

ثانيا : ملاحظات عامة حول الكتاب :-

---

لما كان هذا الكتاب من عمل البشر فان طبيعة البشر النقص وعدم الكمال ، لأن الكمال صفة من صفات الله عز وجل اختص بها فلا ينازعه فيها أحد عن خلقه مهما كان .

اذك فان كتاب تهذيب أدب القاضى للخصاف تأليف الشيخ أبو محمد عبد الله بن الحسين الناصحى النيسابورى ، لى عليه بعض الملاحظات وان كنت لست فى مقام الناقد لعلم من علماء الاسلام ولكنهما أمران : احلاهما مروحية لا بد من ركبها .

وكما قال أحد سلف الأمة وأئمتها وهو امام دار الهجرة الامام مالك بن أنس - رضى الله عنه قال : كل يؤخذ من قوله ويرد عليه الا صاحب هذا القبر يعنى محمدا - صلى الله عليه وسلم .

ويمكننى أو أوجز ملاحظاتي فيما يلى :

أولا : وكأكة أسلوبه فى مواطن كثيرة من الكتاب

حيث يشعر القارى بعدم ترابط المسائل

بعضها مع بعض وخاصة أول الكتاب .

ثانيا : ام يشرف في بعض المواضع الى ما يزيد على كلام الخصاص وكان الأولى حينما يزيد على كلام الخصاص أن يبين ذلك ويصرح به ويفصل بين كلامه وكلام الخصاص ، لأن أصل الكتاب كتاب الخصاص وعمل المؤلف هو التهذيب .

ثالثا : يروى أحاديث صحيحة بصيغة التمرين فيقول روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أمر عام في كل الكتاب كاستطراده في باب المعجر والكفالة وغيرها .

رابعا : يستدل بأحاديث ضعيفة ولقد أشرت الى تلك الأحاديث فسي اماكن تخريجها .

سادسا : ملاحظة شكلية وهي أن المؤلف لم يذكر أبوابا في بداية الكتاب واكتفى بذكر بعض الفصول .

وكذلك عندما يذكر الفصول لا يذكر تحتها عناوين لها بل يكتفى بقوله

فصل ويبدأ بسرد المسألة



ثالثا : ما امتاز به هذا الكتاب :-

ان كتاب تهذيب أدب القاضى للخصاف تأليف الشيخ الناصحى  
يعد من أوائل الكتب التى عنيت بكتاب أدب القاضى للخصاف الذى هو من  
أوائل الكتب التى ألف فى القضاء فى الفقه الحنفى اذ أن من جاء بعده  
كان عالية عليه ، ولقد ذكرت أهمية الكتاب ومكانته حين الكلام على المؤلف  
فى الدراسة ، ولذلك فسأوجز ما امتاز به كتاب التهذيب فيما يلى :

أولا : ان هذا الكتاب جمع كل أبواب القضاء وما يتعلق  
بالقاضى وآدابه بأسلوب مختصر لا حشو فيه ولا اخلال .

ثانيا : الدقة المتناهية فى ترتيب الكتاب حيث بدأ باجتهاد القاضى  
وبين ما يجوز فيه اجتهاده وما لا يجوز والأدلة على ذلك وماذا يقضى  
القاضى وكيف يقضى مفتتحا ذلك الباب بحديث معاذ رضى الله عنه .

ثم عقب على ذلك بباب عزل القاضى وما يتعلق به من شئون  
المحبوسين والأمناء وأردفه بباب مكان القضاء ، وهل يقضى القاضى فى  
المسجد والخلاف فى ذلك ، ثم تناول تحت هذا الباب جملة مسنن  
آداب القاضى مدلا على ذلك بخطاب عمر بن الخطاب الى أبى موسى  
الأشعري رضى الله عنهم ، وبين التسوية بين الخصوم وأن ذلك من  
واجبات القاضى وذكر الخلاف بين السلف فى رزق القاضى ثم حكم  
مدية القاضى ورشوته ثم بعد ذلك تناول ما يخص المدعى والمدعى عليه  
من الاستحلاف واليمين وما لا يجب فيه اليمين ولقد ذكر أنواعا من

الدعوى وبين حلولها وأقوال العلماء فيها ، ثم والى الكلام على بقية الأبواب .

ثالثا : من أعظم ما يميز هذا الكتاب عن غيره ما ألف في فنه اتيانه بكثير من الأدلة التي لم يأت بها الصدر الشهيد ولا الجصاص ولا توجد فيما ينقله الصدر الشهيد عن الخفاف .

ثم ان الناصحى يوجه كل قول يذكره أو يذكر قائله وهنذه الميزة تميز بها الكتاب .

رابعا : انه يحصر الكلام على السئلة وجزئياتها في مكان واحد ولا يكرر الكلام عليها الا اذا اقتضى المقام ذلك .

خامسا : لا يذكر كل الروايات الواردة عن الامام ابي حنيفة في السئلة وانما يكتفى بذكر الممتد في الغذهب .

سادسا : ان المؤلف كان عالما باختصاصه فهو رجل قد عايش القضاء كثيرا ومارسه عليها ، وذلك ظاهر في كتابه . وكثيرا ما يتكلم عن بعض

السائل فيقول : أقول فيها كذا وأحكم فيها بكذا ، ولكن القضية حية بأحداثها أمامه . . . . .

هذه أهم الميزات التي رأيت أن كتاب تهذيب أدب القاضي

للخفاف تأليف الناصحى يمتاز بها .

وفي نهاية الطاف لا ينمنى الا أن أتوجه بالشكر وهاظير  
الثناء الى الواحد الأحد الفرد الصمد رب كل شيء ومليكه أعاننى  
ووفقنى ويسر لي انجاز هذا العمل وتحقيق النصف من هذا  
الكتاب واخرجه الى حيز الوجود فان هذه نعمة من أجل النعم  
التي أنعم بها النعم على عبده الفقير اليه دائما وابدا فليسوا  
توفيقه ورعايته لما كان ما كان ، فاللهم لك الحمد والشكر على  
نعمك التي لا تحصى ولا تعد وبشكر النعم تزيد النعم  
قال تعالى : ( ولئن شكرتم لأزيدنكم ) (١)  
ومن نعمة علي سبحانه وتعالى أن هيا لي الأسباب  
وجعلني طالب علم شرعي انتسب الى جامعة الاسلام والسلمين  
التي أفخر وأعتز بانتسابي اليها ، وفي مهد الاسلام ومشوى  
سيد الانام عاصمة الاسلام الأولى المدينة المنورة ، فله الحمد  
والمنة وأكرر شكرى وتقديرى لفضيلة الشرف على الرسالة الدكتور /  
أحمد الحاج على الأزرق على ما احاطني به من رعاية أهبه ونهاية  
علمية كان لها أثر عظيم على شخصي وعلى هذه الرسالة فله  
منى أيضا الدعاء الخالص أن يبارك الله له في علمه وماله وولسده

وأن برزقه سعادة الدارين الدنيا والآخرة انه ولي ذلك والقادر عليه .

ومصدر :

فهذا تحقيق ودراسة للنصف الأول من كتاب تهذيب أدب القاضي للخفاف ، تأليف الشيخ / عبدالله بن الحسين الناصحي النيسابوري المتوفى سنة ٤٤٧ هـ في جزئين ، أتقدم به الى شعبة الفقه بقسم الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة للعام الجامعي ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ .

ولقد بذلت في سبيل تحقيق هذا الكتاب واخراجه على اقرب صورة وضعه عليها مؤلفه كل ماوسمته طاقتي من جهـد ووقت ، فما من سبيل رأيت أنه يفيدني في تحقيق هذا الكتاب الا سلكته ، وما من سبب فلب على ظني أنه يصلني الى غايتي ويحقق مقصدي الا أخذت به مواصلا العمل أثناء الليل واطراف النهار بحد الاستحسانة بالله عز وجل ، ثم بتوجيهات الدكتور الشرف على الرسالة ، ثم بالمراجع ، ويعلم الله الذي يعلم السر والعلانية ما قاسيته من تعب وما عانيته من صعقات وخاصة عندما عرضت لي مشكلة توثيق نسبة الكتاب الى مؤلفه الأمرالسذي أرتقى كثيرا هدت آثاره على نفسي حتى أيعاني الله على حل تلك المشكلة .

ولقد كان وقت العمل في هذا الكتاب محدودا لأنى السى  
جانب العمل في هذا الكتاب كلفت بالتدريس في كلية الدعوة  
وأصول الدين والاشراف على عدة بحوث لطلاب السنة الرابعة  
بالإضافة الى المشاركة بالاشراف على بعض الأنشطة التي تنبأها  
الكلية ، كما أنى كلفت بالتدريس في كلية الشريعة أيضا وكانت  
هذه الأعمال سنده الي في مرحلتى لاعداد الماجستير والدكتوراه  
ولم يسمح لي بالتفرغ كل ذلك أدى الى حصر وقتى الصل في البحث الى  
أضيق نطاق بحيث لم يمتد للعمل في هذا البحث في بعضى  
سنواته الا أيام راحتى كالأخمس والجمعة ، ذلك بالإضافة الى  
احداث وظروف صعبة ومرحلة اختبار وابتلاء مرت بكاتب هذه  
السطور مع بداية التسجيل في المرحلة الأولى من الدراسات العليا  
التي هي من أهم المراحل في حياة الطالب وتلك الظروف يمر فيها  
كل من يمر فى ، فانا لله وانا اليه راجعون ولا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم .

والرغم من ذلك كله فانى واصلت العمل وحرصت على الانتهاء  
خلال المدة المقررة لهذه الرسالة وقد تم ذلك بمون الله وتوفيقه .  
وأعود ثانية فأكرر مؤكدا أنى قد استنفدت كل جهدى  
وما جاد به وقتى في سبيل اخراج النصف من هذا الكتاب على  
أقرب صورة وضمها عليه مؤلفه مراعى ومتبعا في ذلك تلك القواعد

والضوابط التي قررناها الملحق المتخصصون في التحقيق وذلك  
بعد رجوعي الى أكثر تلك الكتب التي عنيت بهذا الجانب  
وتخبرت منها وأفدت المنهج الذي يؤدي الى الفرض المنشود  
من التحقيق .

واني إذ أقدم عملي هذا فان أمني في الله كبير أن أكون  
قد وفقت فيه أو في أكثره وهديت الى الصواب ، واستغفرت  
الله أن أكون مدعياً الكمال فان الكمال لله وحده .

فما كان من صواب فمن الله وتيسيره ، وما كان من خطأ وتقصير  
فهو مني ومن الشيطان وهذه هي من أولى المحاولات بل هي  
أول محاولة وخطوة خطوات على عتبات التحقيق ، واني لأرجو  
أن أتدارك ما فاتني في عملي هذا في دراسات قادمة بحسب  
الله تعالى .

والله أسأل أن يجعل أعالي وأقوالي خالصة لوجهه الكريم  
وأن يوفقني لخدمة شريعته وأن يسلك بي طريق العلماء  
المطهرين فهذه أميتي في الحياة ،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،

بقلم

سميد بن درويش بن سميد الزهراني

في طيبة الطيبة : ٢٥ / ١ / ١٤٥٥ هـ

الفهرس

فهرس الآيات القرآنية في المقدمة

| رقم الصفحة | السورة<br>ورقم الآية | الآية                                  |
|------------|----------------------|----------------------------------------|
| ٢          | البقرة ١٣٨           | صفة الله ومن أحسن من الله صفة          |
| ٣          | النساء ٤             | فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر |
| ٤          | النساء ١٠٥           | انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق           |
| ٤          | المائدة ٤٤           | ومن لم يحكم بما أنزل الله              |
| ٣          | المائدة ٥٠           | افحكم الجاهلية يفنون                   |
| ٤          | المائدة ٤٧           | وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله       |
| ٦          | المائدة ٤٩           | وان احكم بما أنزل الله                 |
| ١٠٧        | الحشر ٥٩             | وما أتاكم الرسول فخذوه                 |
| ٣          | الملك ١٤             | ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير      |



فهرس الأحاديث في المقدمة



| <u>رقم الصفحة</u> | <u>الحديث</u>                   |
|-------------------|---------------------------------|
| ٨٦                | فانما شفاء المسي السـؤال        |
| ٥                 | لويعطى الناس بدعواهم لادعى رجال |
| ٨٧                | من رغب عن سنتى فليس منى         |
| ١٠٦               | يجاء بالقاضى المدل يوم القيامة  |

فهرس الأعلام في المقدمة

~~~~~

رقم الصفحة	الاسم
٣٥	(١) ابراهيم بن علي الذهلبي
١٠١ • ١٠٠ • ٦٥	(٢) أحمد الثالث
٨٠ • ٦١	(٣) أحمد شلببي
٢٢ • ٣٢ • ٢٩	(٤) أحمد بن محمد النيسابوري
٧٨	(٥) اسماعيل باشا
٧	(٦) انس بن مالك
٢٨ • ٦٤ • ٦١	(٧) بروكلمان
٢٨	(٨) بشير بن أحمد الاسفرائيني
٧٩ • ٦٢ • ٤٢ • ١٨ ٩٣ • ٨٦ • ٨٥ • ٨٣ ١٠٧ • ١٠٦ • ٩٥ • ٩٤ • ١٢١	(٩) الجصاص
٣٥	(١٠) جعفر بن أحمد الشاماني
٤٥	(١١) حجاز بن عدي
٨٥	(١٢) حسن بن داود البستي
٨١ • ٧٩ • ٦١	(١٣) الحمصقي
٥٦١ • ٤٦ • ١٣ • ١٢ ٥٧٦ • ٦٦ • ٦٥ • ٦٣ ٥٨٤ • ٨٣ • ٨١ • ٧٨ ٥٩٠ • ٨٩ • ٨٧ • ٨٦ ١٠٧ • ١٠٦ • ٩٦ • ٩٤ ٥١١٤ • ١٠٩ • ١٠٨ ٥١٢٠ • ١١٨ • ١١٦	(١٤) الخفاف

تابع : فهرس الأعلام في المقدمة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الاسم</u>
٢٧ • ٢٨ • ٣٥ • ٣٨ • ٤٠	(١٥) الخطيب البغدادي
٨٣	
١٠٥	(١٦) داود كولي أحمد
٢٩ • ٣٥ • ٦٩	(١٧) الذهبي
١١١	(١٨) زي المطية محمد أبوالمينين
٦١ • ٧٢ • ٧٨ • ٩١	(١٩) الزركلي
١٠٤	(٢٠) زيد أفندي
٨ • ٧	(٢١) زيد بن ثابت
٧٩	(٢٢) الزيلعي
٦٩	(٢٣) السبكي
٤٢	(٢٤) السجزي
٦٢ • ٩٣	(٢٥) السرخسي
٩٣	(٢٦) السفدي
١٢ • ٣٨ • ٦٣ • ٦٤ • ٦٥	(٢٧) السمعاني
٦٦ • ٦٧ • ٦٨ • ٦٩ • ٧٠	
٧٢ • ٧٣ • ٧٤ • ٧٥ • ٨٨	
٧٤	(٢٨) السمعاني أبو القاسم
٧	(٢٩) شريح القاضي
١٠٣	(٣٠) شوقي حسين
٦٢ • ٩٣ • ٩٤ • ١٠٦ • ١٠٧	(٣١) صدر الشهيد
١٢١	
٧٤	(٣٢) صلاح الدين الناهي
٤٩	(٣٣) الطائع لله
١٠٧	(٣٤) الطحاوي
٣٧	(٣٥) طغر بك السلطان
١٠٦	(٣٦) عائشة - رضی الله عنها -

تابع : فهرس الأعلام في المقدمة

رقم الصفحة	الاسم
١٥ ، ٤٥ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧	(٣٧) عارف حكمة الله
٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٠ ، ١١١	
٣٨	(٣٨) عبدالله بن محمد الفاسي
٣٤	(٣٩) عبدالحميد بن عبدالعزيز أبو خازم
١١٠	(٤٠) عبدالرحيم القاضي
٩٣	(٤١) عبدالعزيز الحلواني
٩٤	(٤٢) عبدالعزيز القاري
٢٩	(٤٣) عبدالوهاب الانماطي
٧	(٤٤) عتاب بن أسيد
٧	(٤٥) عثمان - رضى الله عنه -
٤٥	(٤٦) عفان
٣٥	(٤٧) الملا ^٥ بن محمد
١٠٤	(٤٨) علي بن ابراهيم
٧	(٤٩) علي بن أبي طالب
١٢٠ ، ٨ ، ٧	(٥٠) عمر بن الخطاب
٧٨ ، ٦١	(٥١) عمر رضا كحالة
٣٢ ، ٢٩	(٥٢) عيسى بن أبان
٨٠	(٥٣) العيني
١٣ ، ٦١ ، ٧٨ ، ٩٦	(٥٤) د / فرحات القدشبراري
٤٩	(٥٤) فؤاد سزكين
	(٥٥) القائم بالله
٤٩	(٥٦) القادر بالله
٩٣	(٥٧) القدوري
٧٢	(٥٨) الكتاني
٣٣ ، ٨٥ ، ١٠٨ ، ١١٦	(٥٩) الكرخي
١١٧	
٣٢ ، ٣٨ ، ٦١ ، ٧٦ ، ٧٧	(٦٠) الكفوي
٨٠	

تابع : فهرس أعلام المقدمة

رقم الصفحة	الاسم
١١٨	مالك بن أنس (٦١)
٥٠	التوكل (٦٢)
١١٥ ، ٣٤ ، ٣٢ ، ٢٩	محمد الامام (٦٣)
٩٣	محمد بن أحمد الخجندی (٦٤)
٥٧	محمد بن الحسن بن فورك (٦٥)
٣٦ ، ٢٩	محمد بن عبد الله الناصحي (٦٦)
٧٨	محمد بن عبد الحي اللكنوی (٦٧)
٢٩	محمد بن عبد الواحد الدقاق (٦٨)
٣٥	محمد بن محمد بن رجاء (٦٩)
٣٣	محمد بن محمد بن سفیان (٧٠)
٥٠ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٠	محمود بن سبکتکین (٧١)
٥٣	
٥٧	محمود الفزنوی (٧٢)
٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٠	محي هلال السرحان (٧٣)
١١٠	مصطفى بن أحمد الحنطلي (٧٤)
١١٠	مصطفى بن أحمد (٧٥)
١٠٥	مصطفى بن حسن (٧٦)
١٠٤	مصطفى بن مير محمد (٧٧)
٤٩	المطيع لله (٧٨)
٧	ممان بن جهل (٧٩)
٥٠	المنتصر (٨٠)
١٢ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩	الناصر (٨١)
٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨	
٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤	
٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٦	
٥٧ ، ٥٧ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٦	
٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠	
٨١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٠	
٨٦ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧	
١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ٠	
١٢٠	

تابع : فهرس أعلام المقدسة

رقم الصفحة	الاسم
٥٧ • ٣٦	نصر بن سبكتكين (٨٢)
٨٦ • ٧٧	هلال الراي (٨٣)
٨٤ • ٤٥	هشال بن يحيى (٨٤)
١٣	هشام بن سليمان (٨٥)
٩٤	ولي الدين جار الله (٨٦)
٣٠	يحيى بن عبد الله الناصحي (٨٧)
١٠٢	يحيى بن محمد الأزهرى (٨٨)

الكنىسى :-

٥٨	أبو اسحاق الاسفرائينى (٨٨)
٥٢	أبو اسحاق بن البكين (٨٩)
٥٨	أبو بكر أحمد بن محمد البستى (٩٠)
٢٩	أبو بكر بن الراجضى (٩١)
٧	أبو بكر الصديق رضى الله عنه (٩٢)
٨٥	أبو بكر محمد بن أحمد بن شاهوية (٩٣)
١١٤	أبو بكر بن هلال (٩٤)
٤٢	أبو جعفر النفسى (٩٥)
٩٣	أبو جعفر الهندوانى (٩٦)
٣٥	أبو حفص بن سرور (٩٧)
١٢١ • ١١٥ • ٤٢ • ٣٤ • ٣٢	أبو حنيفة (٩٨)
٣٢ • ٢٩	أبو خازم (٩٩)
٣٢ • ٢٩	أبو طاهر الدباس (١٠٠)
٣٥	أبو المباس السراج (١٠١)
٣٣	أبو عبد الله الحاكم (١٠٢)
٧٤ • ٦٩ • ٦٨ • ٦٦	أبو عبد الله الدامغانى (١٠٣)

تابع : فهرس أعلام المقدمة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
١٠٨٤ ١٠٧٤ ٨٦٤ ٨٦٠ ٠ ١١٦	أبو علي (١٠٤)
١٢٠٤ ٨٤	أبو موسى الأشعري (١٠٥)
٤١	أبو نصر محمد بن محمد بن سعيد (١٠٦)
٣٢٤ ٢٩٤	أبو الهيثم (١٠٧)
١١٥٤ ٣٧٤	أبو يوسف (١٠٨)

الأبناء :

٦٥	ابن أبي الدم (١٠٩)
٧٢	ابن حجر (١١٠)
٣٥	ابن خزيمه (١١١)
١٠٧	ابن شاهويه (١١٢)
٤٧	ابن الشحنة (١١٣)
٦٩	ابن عساكر (١١٤)
١٠٨٤ ١٠٧٤ ٨٦٤ ٨٥٤ ٨٣٠ ٠ ١٠٩	ابن كاس (١١٥)
٦٩	ابن النجار (١١٦)
٩١	ابن النديم (١١٧)
٧٩	ابن الهمام الحنفى (١١٨)

فهرس الأماكن والبلدان

<u>رقم الصفحة</u>	<u>اسم البلد</u>
٣٧	أبواء
٦٩	أدرنة
١٠٠٠ ٩٧	استانبول
٥٥٠ ٣٧	اصبهان
٧	البحرين
٤٣٠ ٤١	بخارى
٣٤	البصرة
٤٣٠ ٤٠٠ ٣٦	بغداد
٦٥	تركيا
١٣	تونس
٣٧	الجحفة
٣٣	حر مین
٥٤٠ ٥٣٠ ٤٢٠ ٣٢	خراسان
٤٥	سمرقند
٣٣	الشام
٣٣	الصراق
١٠٤	عشاق
٩٧٠ ٩٤٠ ٦٦٠ ١٥	القاهرة
١٠٠	
٣٤	الکخ
٣٤	الکوفة
٣٦	ما وراء النهر
٠ ٨٨٠ ٤٣٠ ٣٣	مكة
٠ ١١٠	
٠ ٩٩٠ ٨٨٠ ١٢	المدینة المنورة
٠ ١٠٢	

تابع : فهرس البلدان في المقدمة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>اسم البلد</u>
١٠ ، ٤٥ ، ٦٩	المملكة العربية السعودية
٣٣	الموصل
٢٧ ، ٢٨ ، ٣٢	نيسابور
٣٣ ، ٣٦ ، ٤٠	
٤١ ، ٤٣ ، ٥٧	
٥٨	
٥٣	الهند

فهرس موضوعات المقدمة

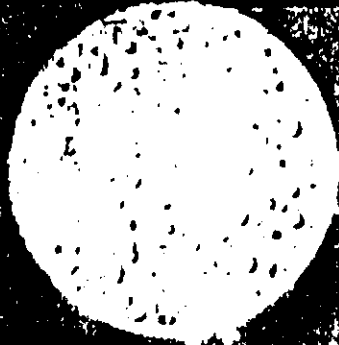
<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	شكر وتقدير المقدمة
١	كلمة حول القضاء
١٣	سبب اختيار الموضوع
١٤	عملى فى الكتاب
١٥	بيان منهجى فى التحقيق
٢٣	القسم الأول : الدراسة
٢٤	الباب الأول : التصريف بالمؤلف
٢٥	الفصل الأول فى حياته الشخصية
٢٦	اسمه
٢٧	نسه
٢٧	كنيته
٢٨	لقبه
٢٨	مولده ونشأته
٢٨	وفاته
٢٩	أولاده
٣١	الفصل الثانى : فى حياته العلمية
٣٢	طلبه للعلم
٣٢	سنده فى الفقه
٣٤	ترجمة أبو المهنم
٣٣	ترجمة قاضى الحرمين
٣٣	ترجمة أبو الطاهر الدباس
٣٤	ترجمة القاضى أبو خازم
٣٤	ترجمة عيسى بن أبان
٣٥	شمسوخه
٣٥	ترجمة بشر بن أحمد
٣٥	ترجمة أبو أحمد الحاكم

تابع : فهرس موضوعات المقدمة

رقم الصفحة	الموضوع
٣٦	تلاميذه
٣٦	ترجمة سبله بن نهشة
٣٧	ترجمة الخطيب علي بن عميد
٣٧	ترجمة أبو الحسن الفنجكردى
٤٠	الفصل الثالث : فى أعماله
٤٠	تدريسه
٤٠	توليه منصب قاضى القضاة
٤١	شهرته العلمية
٤٣	تنقلاته
٤٣	رحلته للحج
٤٥	مصنفاته
٤٨	ثناء العلماء عليه
٤٩	عصره ومعاصرته للدولة الفرنجية
٤٩	نهضة عن الحالة السياسية
٥٤	نهضة عن الحالة الاجتماعية
٥٦	نهضة عن الحالة العلمية
٥٩	الباب الثانى : فى التصريف بالكتاب المخطوط
٦١	الفصل الأول : التصريف بالكتاب
٦١	المبحث الأول : فى اسم الكتاب
٦٣	توثيق نسبة الكتاب الى المؤلف
٦٣	بيان خطأ نسبة الكتاب الى السمعانى
٦٤	من نسب الكتاب الى السمعانى
٦٥	سبب وقوع الخطأ فى نسبه
	بيان خطأ من نسب الكتاب اليه وذلك من سنة
٦٨	أوجه
	ذكر الأدلة على نفي نسبة الكتاب الى السمعانى
٧٣	اجمالا

تابع : فهرس موضوعات المقدمة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٧٦	اثبات نسبة الكتاب الى مؤلفه
٨٩	البحث الثاني : في موضوع الكتاب ومصادره
	البحث الثالث : التصريف بأصل الكتاب ومؤلفه
٩٠	وشروحه
٩٠	ترجمة الخصاص مفصلة
٩٢	كتاب أدب القاضي للخصاص وشروحه
	الفصل الثاني : في التصريف بالنسخ المخطوطة
٩٨	للكتاب
٩٩	عدد النسخ وأماكن وجودها
١٠٠	وصف النسخ
١٠١	بيان سبب اختيار النسخة الأصل
١١٣	الفصل الثالث : في دراسة تقويمية للكتاب
١١٤	منهج المؤلف في الكتاب
١١٨	ملاحظات عامة حول الكتاب
١٢٠	ما امتاز به الكتاب



مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة
بمبنى المكتبة

أمر الملك محمد علي
تاريخ التوقيع
ميدان الأوبرا
اللاخطات

١٩٥٠

صورة الورقة رقم (١ / أ) من النسخة الأصل



سورة التلاف من نسخة الأصل



الكتاب
المشتمل على

وقد
وقد
وقد

المجلد
المجلد
المجلد

المجلد
المجلد
المجلد

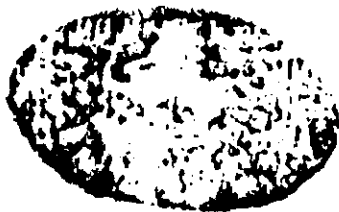
١٢٩	تاريخ	١٢٩	تاريخ
١٢١	تاريخ	١٢١	تاريخ
١٢٧	تاريخ	١٢٧	تاريخ
١٢٤	تاريخ	١٢٤	تاريخ
١٣٠	تاريخ	١٣٠	تاريخ
١٣١	تاريخ	١٣١	تاريخ
١٣٢	تاريخ	١٣٢	تاريخ
١٣٣	تاريخ	١٣٣	تاريخ
١٣٤	تاريخ	١٣٤	تاريخ
١٣٥	تاريخ	١٣٥	تاريخ
١٣٦	تاريخ	١٣٦	تاريخ
١٣٧	تاريخ	١٣٧	تاريخ
١٣٨	تاريخ	١٣٨	تاريخ
١٣٩	تاريخ	١٣٩	تاريخ
١٤٠	تاريخ	١٤٠	تاريخ

المجلد
المجلد
المجلد

ارباب القاضى للإمام ابي سعيد الله
السمعياني رحمه الله تعالى تلميذ ابي عبد
الله بن محمد بن ابي اسحق بن
الاعظم بن ابي جعفر

مكتبة العثماني
مطبع حرس الامم
الاسلام في القاهرة
على قنطرة

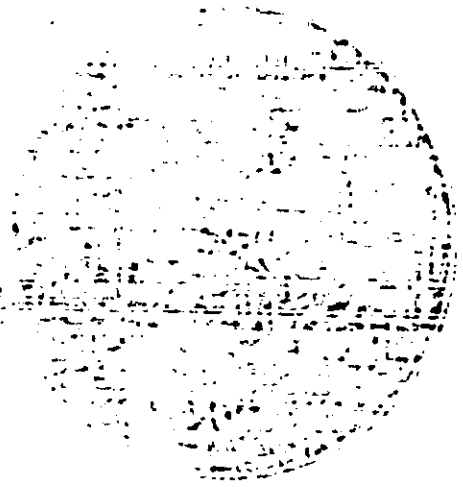
يعان بن
تأب



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ادب القاضي الامام ابو سعد السهروردي
تعالى تكملة ابن عبد الله المشايخ علماء
الامام الاعظم ابو حنيفة نورا
تأليف العلامة ابي عبد الله

استاذ
مدرسة
شاه



مكتبة
مدرسة
شاه

نور
شاه

صورة الورقة الأولى من النسخة (ع) وبها العنوان



صورة الورقة رقم (١ / ب) من النسخة الأصل

صورة الورقة (١ / ١) من النسخة (أ - ز)

Handwritten marginal notes on the right side of the page, written in a cursive script.

بسم الله الرحمن الرحيم
الخاص منسوخها واحدا ان كان في نسخة
والذين جابوا وانما الرتبة بهم ...
الله عليه وسلم ... قال ...
ما في كتاب الله تعالى قال كان ...
في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ...
رسول الله قال ...
رسول الله صلى الله عليه وسلم ...
استخفي بها فقال ...
قال ابن عباس ثم اتيه قال ...
به قال سنة رسول الله ...
وهي سنة ...
وقال ...
روى صالح قال ...
قال ورايت الشمس ...
اقبل من المغرب ...
قال قال ...
لمحمد آية القبل ...

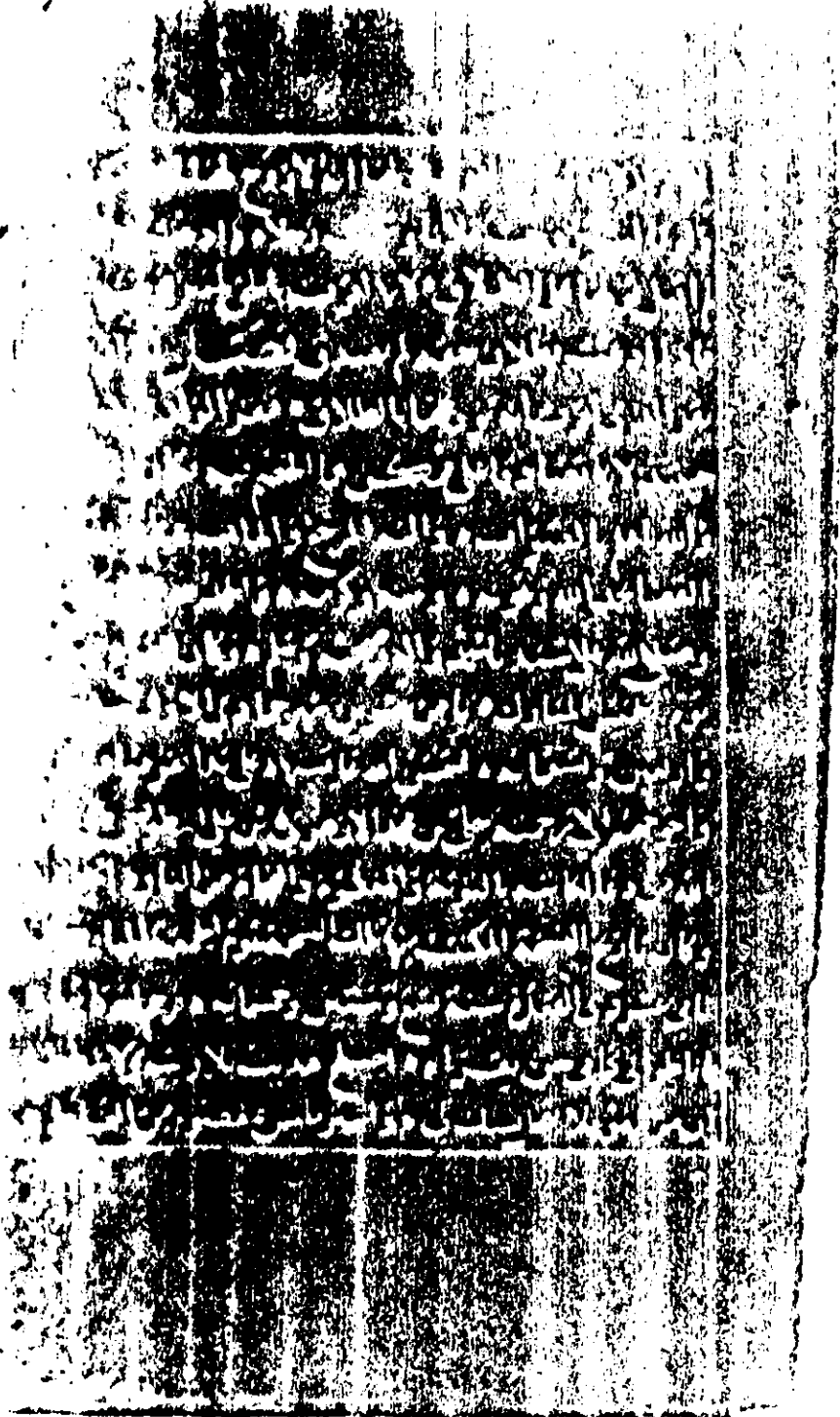
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والهدى
للمؤمنين والهدى
للذين آمنوا بالله
والذين عملوا الصالحات
والذين آمنوا بالله
والذين عملوا الصالحات
والذين آمنوا بالله
والذين عملوا الصالحات

صورة الورقة رقم (٣٩ / ب) من النسخة الأصل

بانه اراد بالملك في العمدة بوجوب ان يسلم اليه والمتمم للمنا
المر بالالف باسم تسليم الف الف الف . والله التوفيق
لا علمت في احد رد الما بعد علمنا ما . لان الحدود يطلب
عن اعني ولا يعني ما يعوم مقام ليس بدليل انه لا يقضي
بینه باستزادة على الشهادة . ولا يكاتب القاص الى القاصي
ولا استزادة المتابع الرجال ولا بالكله لا سخط عليه
وزن السموت ان ادعى ان مال احلته عليه . فان كل من ليس
لرسمه المال ولم يقطع . لان يذموا ه شيان انسان . دعت
وجوب المال ودعت . جوب القطع عليه . والمالك
ما هو بدله . وانما عند خيار الاستلاف عليه . القطع لاجر
والباحته للاجر . لا سخطان عليه . وصح
عطف من المصاح عند في حسيه . ان ادعى الرجل على المرأة
او المرأة على الرجل . ولا حث في الرجعة ايها ادعى ذلك
لا حث في الرجوع . لا حث في الرجوع ايها ادعى اسه
مذون لم يحث عليه . ولا حث في الرجوع ايها ادعى بسيد
اسم او بنته انما قالها لم يصدق . ولا حث في الرجوع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والجهل ظلمة
والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والجهل ظلمة
والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والجهل ظلمة
والله اعلم بالصواب

على امر بلا سيرة الا بيته كالواد في منقبة اهازق
استدرك الا بالبيته كذلك هذا وذكر ان اول من
ادرك الناس انه ان اقام البيته يفتي ان يقيم البيته
الناسي المرع لافرى نضاه نيل عزله انما هي في
سنت برصد في حال ولايته تنفذ فان لم يكن له
من اوله السهم حلف على العلم لانه يدعي عليه حقا
ان يسمع ناد التحدا سلف فان كان كان الناسي
سابقه وحدث علمه وانفقت على ما ذكره لم يقبل قوله
في بقوم البيته على بسبب الناسي اياه لانه امر بالانفاق
والانفاق سهل الالتهلاك من حيث الضمان
مدارها بالناسي وادعى المرأة فلا يصدق على دعوى البرائة
لا يصدق بالمرأة تحت منانك بالظهور وهذا مستبعد
في يدك فانه لا يصدق على دعوى الاذن الا بيته
لوان هذا اذا اقام البيته من الضمان لانه ادعى البرائة
من الناسي وتعمه بالسنة سنت فان لم يتر بالانفاق
وبالنسبة في كذا مثل الناسي قول قوله في كنهه ساق مبدع
لانها من يتر امانة فان القول قوله ظلمودع



سورة السجدة الأخيرة من النسخة الأصل

الرسالة
التي فيها

الرسالة
التي فيها

الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها



الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها
الرسالة التي فيها



صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (أ-ز)

القسم الثاني

الكتاب المحقق

١ - (بحاب في اجتهاد القاضي)

(فصل)

(١ / ب) بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر (١)

القاضي (٢) يقضى باجتهاده (٣)

- (١) قوله " رب يسر " سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
- (٢) معنى القاضي في اللغة : هو القاطع للأمور المحكم لها ، واستقضى فلان أي جعل قاضيا يحكم بين الناس ، وقضى الأمير قاضيا كسأ تقول : أمر أميراً ، قال ذلك ابن منظور في لسان العرب (٤٧ / ٢٠) وانظر المعجم الوسيط (٧٤٣ / ٢) .
- ومعنى القاضي في الاصطلاح : هو من يقضى بين الناس بحكم الشرع . وقال النووي : وسى الحاكم قاضيا لأنه يعض الأحكام ويحكمها ، ويكون قضى بمعنى أوجب ، فيجوز أن يكون سى قاضيا لا يجابه الحكيم على من يجب عليه ، وسى حاكما لئنه الظالم من الظلم ، أنظر صحيح مسلم بشرح النووي (ج ١٢ / ص ٢) .
- (٣) الاجتهاد في اللغة : بذل المجهود واستفراغ الوسع في طلب المقصود ، أنظر مختار الصحاح (ص ١١٤) ، والمصباح المنير (١٢ / ١) أما في عرف العلماء فالاجتهاد : مخصوس بهذا الفقيه وسعه فسى غلب العلم بأحكام الشريعة بحيث يحس المجتهد من نفسه المجيز التام عن المزيد فيه ، أنظر الأحكام في أصول الأحكام للآدي (٢١٨ / ٤) والمستنصر للغزالي (٣٥٠ / ٢) ، روضة الناظر (ص ١٩٠) ، وأصول الفقه للخضري (ص ٣٦٢) .

نفسه (١) إن كان له رأى (٢) .

لقوله تعالى : (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) (٣).

(١) هذه المسألة التي ذكرها المؤلف وهي قضاء القاضى باجتهاد نفسه اذا كان له رأى هو موضع اتفاق بين فقهاء الحنفية أنظر تفصيلها فى المراجع الآتية :

فى كتاب العمد والشهيد شرح أدب القاضى للخفاف ، مطبوع (١٨٢/١) ونى هارته قال : " فان كان من أهل الاجتهاد قاسه على ما يشبهه من الأحكام واجتهد رأيه وتحرى الصواب ثم يقضى به " .

ومختصر الطحاوى (ع ٣٢٧) ، والمبسوط (٦٩/١٦) ، والبدائع (ج ٧ ع ٤) حيث جاء فيه : " فان كان من أهل الاجتهاد وأفضى رأيه الى شىء يجب عليه العمل به " .
وراجع الفتاوى الهندية (٣١٣/٣) .

(٢) الرأى هو : استخراج صواب العاقبة فمن وضع الرأى فى حقه واستعمل النظر فى وضعه سدده الى الحق المطلوب كمن قصد الجامع يسلك طريقه ولم يعدل عنه أداء اليه وأورده عليه .
أنظر العدة فى أصول الفقه للقاضى أبى يعلى (١٨٤/١) .

(٣) سورة العنكبوت آية (٦٩) .

ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لما بحث معاذاً (١) السى
اليمين قال له : ﴿(هم تقضى ؟ قال بما فى كتاب الله تعالى ، قال :
فإن لم تجد (٢) فى كتاب الله تعالى

(١) هو : معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصارى الخزرجى توفى
فى ناحية الأردن فى طاعون عمواس سنة ١٨ هـ - أنظر ترجمته فى :
الاستيعاب (١٣٥٥/٣) ، وسير أعلام النبلاء (٤٤٣/١ - ٤٦٠)
والإصابة (٤٢٦/٣ - ٤٢٧) .

(٢) جاء فى حاشيتى نسخة (أ - ز) ، و(ع) تعليقا على قوله :
" فإن لم تجد فى كتاب الله " ما نصه : " وفيه إشارة السى أن
جميع الحوادث لم توجد فى كتاب الله تعالى فانه قال : فان
لم تجد فى كتاب الله تعالى قال : بسنة رسوله ، فيكون هذا
ردا على أصحاب الظاهر حيث قالوا : الكتاب محيط بكل
شئ " واعتدوا ظاهر قوله تعالى : (ولا رطب ولا يابس الا فى
كتاب مبین) سورة الأنعام آية (٥٩) .

وتأويل قوله تعالى : (فى كتاب مبین) عندنا اللوح المحفوظ
وفيه دليل على أن جميع الحوادث لا توجد فى سنة رسول الله
على الله عليه وسلم فانه قال : فان لم تجد فى سنة رسول الله
وفيه دليل على فضيلة معاذ رضى الله عنه فانه قال : أجتهد
رأى ، وسوف له رسول الله على الله عليه وسلم الاجتهاد ، ولم
يأمره بالرجوع عنه .

قلت : لقد نقل هذا التعليق من كتاب المدد شرح أدب القاضى
للخفاف (١٩٩/١ - ٢٠٠) مع اختلاف يسير .

قال : بما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فإن لم تجد
في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اجتهد رأي ، فقال :
النهي صلى الله عليه وسلم (١) الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما
يرضى رسول الله (((١)

- (١) حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا إلى اليمن . . . الخ
أخرجه أبو داود في كتاب الأفضية في باب اجتهد الرأي (١٨/٤) .
وأخرجه الترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء في القاض كيف يقضى
(٦١٦/٣) .
وأخرجه أحمد في مسنده (٢٣٠/٥ - ٢٤٢) .
وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاض باب ما يقضى به القاض
ويفتى به المفتي (١١٤/١٠) .
وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٢١٥/١) .
والخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه تعليقا (١٨٩/١) .
ورواه وكيع في أخبار القضاة (٩٨/١) .
والطحاوي في مسنده (٧٦) رقم الحديث ٥٥٩ .
وابن سعد في الطبقات (٢٤٧/٢ - ٥٤٨) .
وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٥٥/٢ - ٥٦) .
وابن حزم في الأحكام (٢٦/٦ - ٣٥ ، ١١٦/٧ - ١١٢)
وقد رووه كلهم من رواية شعبة عن أبي عون عن الحارث بن عمرو بن أخى
المنيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ عن النبي
صلى الله عليه وسلم ومرة قالوا عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم .
====

.....

=== الا أن هذا الحديث مع شهرته قد ضعف بعمل ثلاث :

الأولى : الارسال .

قال الامام البخارى فى تاريخه (٢٧٧/٢) : الحارث بن عمرو
عن أصحاب معاذ وعنه أبوعون لا يصح ولا يعرف الا بهذا
مرسل ، وقال أبوداود : أكثر ما كان شعبة يحدثنا عن
أصحاب معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، وقال مرة :
عن معاذ .

وقال الترمذى فى سننه (٦١٦/٣) : هذا حديث لا نعرفه
الا من هذا الوجه وليس اسناده متصل .

وقال الدارقطنى فى العلل (١/٣٧/٢) : رواه شعبة عن
ابن عون هكذا (يعنى متصلا) وأرسله ابن مهدي وجماعات عنه
والمرسل أصح .

الثانية : جهالة الحارث بن عمرو .

قال ابن حزم والذهبي وابن حجر وغيرهم : انه مجهول .
أنظر الأحكام (٢٦/٦ - ٣٥) ، وميزان الاعتدال (٤٣٩/١)
والتقريب (١٤٣/١) .

الثالثة : جهالة أصحاب معاذ .

قال ابن الجوزى : لا يصح وان كان الفقهاء يعتمدون عليه وان كان
معناه صحيحا ، أنظر العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية
(٧٥٨/٢) .

وقد ذكر ابن حجر رحمه الله هذا الحديث فى تلخيص الحبير وبين
عطه وقال فيه : قال ابن طاهر : فى تصنيف له مفرد فى الكلام
===

.....
====
على هذا الحديث " اعلم اننى فحمت عن هذا الحديث فى السانيد
الكبار والصغار وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل فلم أجده
له غير طريقين : أحدهما : طريق شعبة ، والأخرى عن محمد
ابن جابر عن أشعث بن أبى الشعثاء عن رجل من ثقف عن معاذ
وكلاهما لا يصح . أهـ ملخصاً من تلخيص الحبير (١٨٢/٤) .

وقال الخطيب البغدادى فى كتاب الفقيه والمتفقه (١٨٩/١) بعد ما
روى هذا الحديث : (فان اعترض المخالف بأن قال : لا يصح
هذا الخبر لأنه لا يروى الا عن أناس من أهل حمص لم يسموهم
مجاهيل ، فالجواب أن قول الحارث بن عمرو (عن أناس من أصحاب
معاذ يدل على شهرة الحديث وكثرة رواة ، وقد عرف فضل معاذ
وزهده ، والظاهر من حال أصحابه الدين والتفقه والزهد والصلاح
وقد قيل ان عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن ضم عن معاذ ،
وهذا اسناد متصل بـ رجاله معروفون بالثقة على أن أهل العلم قد
تقبلوه واحتجوا به ، فوقفنا بذلك على سحته عندهم .

قلت : وابن القيم رحمه الله بعد ايراد هذا الحديث فى كتابه
أعلام الموقعين (٢٠٢/١) أيد الخطيب البغدادى فيما قاله
فى هذا الحديث بعد كلامه على الحديث وتصحيحه .

وهذا نى ما قال : " فهذا حديث ، وان كان عن غير سمين فهم
أصحاب معاذ فلا يضره ذلك ، لأنه يدل على شهرة الحديث
وأن الذى حدث به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ
لا واحد منهم ، وهذا أبلغ فى الشهرة من أن يكون عن واحد منهم
====

ولما روى عن عمر رضى الله عنه أنه استقصى رجلاً يقال له : حابس^(١)

ابن سعد (٢) الطائي على قضاء جثى فقال له :

((يا حابس : هم تقضى ؟

قال : بما فى كتاب الله تعالى .

قال : فان لم تجد ؟

قال : فبسنة (٣) رسول الله على الله عليه وسلم .

قال : فان لم تجد .

=== لو سئى كيف ؟ وشهرة أصحاب معان بالعلم والدين والفضل

كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث .

وقد قال بعض أئمة الحديث : اذا رأيت شعبة فى اسناد حديث

فاشدد يدك به ، قال أبو بكر الخطيب : وقد قيل ان عبادة

ابن نسي ... أه ثم نقل كلام الخطيب الذى سبق ذكره .

وعليه : فان هذا الحديث اسناده ليس بمتصل لارساله وجهالة

راويه الحارث بن عمرو ، وجهالة أصحاب معان كما ذكر أهل المعرفة

بالحديث من أولئك الأئمة الأعلام .

وأما معناه : فهو صحيح كما ذكر الخطيب البغدادي ، وابن القيم

والله أعلم بالصواب .

(١) هو حابس بن سعد الطائي وهو الذى ولاه عمر رضى الله عنه ناحية

من نواحي الشام شهد عفين وقتل مع معاوية رضى الله عنهما

له ترجمة فى : الاستيعاب (٣٥٩ / ١) ، وأسد الغابة (٢٧٥ / ١) ،

والاعصاب (٢٧٢ / ١) .

(٢) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) (عدى) والسواب ما فى النسخة

الأصل ، وانظر مصادر ترجمة أبيه حابس المذكور آنفا .

(٣) الفاء ساقطة من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

قال : بما وصى به الخليفةان معه (١)

قال : فان لم تجد ؟

قال : أجتهد . رأى واستشير رفقاى (٢)

فقال : عمر إنه لها . وفى بعض الأخبار ثم لقي عمر ذلك الرجل (٣)

فقال له : ما منعك أن تسير الى عمك ؟

قال : يا أمير المؤمنين إني (٤) رأيت رؤيا هالتي (٥)

قال : وما هي ؟

(١) قوله : (قال ، بما وصى به الخليفةان معه) سقط — من

النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) بدل قوله (رفقاى) (جلسائى) .

(٣) يوجد فى النسختين (أ - ز) ، (ع) بدل من قوله (فقال عمر انه

لها ... الى قوله ذلك الرجل) ، العبارة الآتية " قال :

أحسننت ، وأسميت فمك أبا ما ثم لقبه " .

(٤) قوله " انى " سقط من النسخة (ع) .

(٥) هالتي : الشئ (هولا) من باب قال أى أفزعنى ، أنظر

المصباح الضمير (٦٤٢ / ٢) .

قال : رأيت كأن الشمس والقمر يقتلان ^(١) [قال : ورأيت الشمس
أقبلت من المشرق في جمع كثير ، ورأيت القمر أقبل من المغرب فـ
جمع كثير ، حتى التقيا فاقتلا جميعاً] (٢) .

فقال : مع أيهما كنت أنت ؟

قال : مع القمر .

قال : فقرأ عمر (وجعلنا الليل والنهار آيتين فحونا آية الليل
وجعلنا آية النهار مهجرة) (٣)

(١) جاء في كتاب الصدر شرح أدب القاضى للخماف (٢٠٨/١)

ورأيت كأن الشمس فعل " كأن " اسقطها النساخ أو أنهى
رواية أخرى .

(٢) ما بين الموقوفتين " من قوله (قال : ورأيت الشمس أقبلت . . .
الى قوله : حتى التقيا فاقتلا جميعا) سقط من النسخة الأعمش
وإثباته من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٣) سورة الاسراء آية (١٢) .

أُرِدُّ عَلَيْنَا عَهْدَنَا (١) فَوَلَّهِ لَا طَى لَنَا (٢) عَمَلًا أَبَدًا (٣)
قَالَ عَطَاءٌ (٤) : فَهَلْغَنِي (٥) أَنَّهُ قَتِيلٌ

-
- (١) من قوله (أردد علينا عهدنا) نقى ثمان ورقات من نسخة (أ-ز) وينتهي هذا النقى عند قوله (القاض يرى استخلافه) ي
- (٢) قوله (لنا) سقط من نسخة (ع) ونسخة (أ-ز) .
- (٣) جاء في حاشيتي نسخة (ع) ونسخة (أ-ز) بعد قوله (لا طى لنا عملاً أبداً) ما نعه " وهن شريين أنه قضى بقضية فقال له رجعل : والله لقد قضيت على بنجرحق قال شريح : وما أنا بشاق الشعرة شعرتين يعنى : لست من المجتهدين الذين يصيرون الحق باجتهادهم ، كما أتى لست بقادر أن أجعل الشعرة شعرتين وإنما على أن اعتمد الهيئة وأقضى بها " .
- قلت : ثم زيدت هذه الرواية بقول (من شن أدب القاض للخفاف) ولقد وجدت هذه الرواية في كتاب الصدر شرح أدب القاض (١٧٧/١) إلا أن الرواية نقلت غير تامة وتحتها فيه " وقد أتيت بما أمرت به فبعد ذلك لا يضرني قولك أخطأت " .
- قلت : وهذه الرواية رواها وكفي في أخبار القضاة في موضعين من كتابه بسندين مختلفين (٢١٣/٢ - ٢١٤) و (٢٥٦/٢) .
- (٤) عطاء بن السائب أبو محمد : ويقال : أبو السائب الكوفي عدوق ، مات سنة ١٣٦ هـ وهو الراوى الرواية عن أبي البحترى عن عمر بن الخطأ رضى الله عنه أنه استقضى رجلاً ذكر ذلك الخفاف ولكن الناعمسى حذف ذلك اختصاراً ، أنظر كتاب أدب القاض للخفاف مع شرح الصدر الشهيد (٢٠٧/١) ، وانظر ترجمة عطاء في : الاستيعاب (٤/١٩٢) ، والتقريب (٢/١٢) ، والامابة (٤/٤٣٦) .
- (٥) سقطت الفا في قوله فهلغني من نسخة (ع) .

بصفتين (١) مع معاوية . (٢)

فدل (٢ / أ) على أنه إذا كان له رأى فإنه يقضى
برأيه ، فإن لم يكن له رأى وسأل فقيهاً (٣) أخذ

(١) سفين هو موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي
فيه وقعت موقعة سفين بين علي ومعاوية رضي الله عنهما سنة ٣٧ هـ
وعن السحابة أجمعين ، أنظر معجم البلدان (٤١٤ / ٣) .
(٢) ما روى عن عمر بن الخطاب أنه استقضى رجلاً على الشام يقال له
حابس .

ذكره ابن الجوزي عن محارب بن دثار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
أنظر سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي .

وذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (٣٦٠ / ١)
للخفاف
وذكره الخفاف انظر المدر شن أدب القاضي (٢٠٧ / ١) وما
بعدها .

(٤) وإذا لم يكن القاضي مجتهداً فإن الحنفية لهم تفصيل أيضاً ففى
السألة قال فى بدائع السمائع (٥ / ٧) ، فان عرف ، أقاويل
أصحابنا وحفظها على الاختلاف ، والاتفاق عمل بقول من يمتد
قوله حقا على التقليد ، وان لم يحفظ أقاويلهم عمل بفتوى أهل
الفقه فى بلده من أصحابنا ، وان لم يكن فى البلد الا فقيه واحد من
أصحابنا يسمعه أن يأخذ بقوله ونرجو أن لا يكون عليه شىء " راجع
الفتاوى الهندية (٣١٣ / ٣) " وراجع المدر شن أدب القاضي
للخفاف (١٨٢ / ٢) .

بقوله (١) .

لما روى أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أصابته
جنابة وكانت به جراحة فسال أصحابه فقالوا : لا نجد لك رخصة
وأنت تجد الماء فاغتسل ، فمات من ذلك ، فبلغ ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في النسخة (ع) (برأيه) .

ولقد اختلف الفقهاء في مسألة : هل يشترط في القاض أن يكون
مجتهدا ؟ على قولين :

فقال بعض المالكية والشافعية والحنابلة : ان غير المجتهد
لا ينفذ قضاؤه وأنه يشترط في القاض أن يكون مجتهدا .

وأما الحنفية وبعض المالكية فقالوا : يجوز قضاء غير المجتهد
ولا يشترط في القاض أن يكون مجتهدا .

راجع هذه المسألة في العمد والشهيد شرح أدب القاض
للخيماف (١٨٢/١) ، والبسوط (٦٩/١٦) ، والبدائع
(٧/٤) ، والمدونة (٧٨/٤) ، وقوانين الأحكام ص ٢٢٣ ،
والخرشي على مختصر خليل (١٣٩/٧) ، وأدب القاض
للماوردي (١٦٤/١) ، وإعانة الطالبين (٢١٦/٤) ، والمغنى
لابن قدامة (٤٠/٩) .

فقال : ((قتلوه قتلهم الله ألا يَمَوِّهُ (١) ، هَلَّا سَأَلُوا
از (٢) لم يعلموا (٣) فإنما شفاء العسى (٤) السؤال)) (٥)

-
- (١) أي : أرشده الى التيمم بالتراب الطاهر .
(٢) ، (٣) في نسخة (ع) (اذا) بزيادة الألف خطأ والصواب ما في
الأصل ، وانظر مصادر تخريج الحديث .
وأيضاً جاء في الأصل (لا يعلمو) والصواب ما أثبت في النسخة
(ع) ومن مصادر تخريجه .
(٤) العسى : هو الذي لا يهتدى الى الأمر ، انظر مختار الصحاح
ص ٤٦٧ ، والمصباح المنير (٤٤١/٢) .
(٥) حديث (انما شفاء العسى السؤال) هذا الحديث أخرجه أبو داود
في كتاب الطهارة في باب في المجروح يتيمم (٢٣٩/١) من
طريق الزبير عن جابر والزبير لينة الحافظ في التقريب (٢٥٨/٣)
وقال في تخيير الحبير (١٤٧/١) صححه ابن السكن وقال ابن
أبي داود والدارقطني : ليس بالقوى ، ورواه أيضاً أبو داود
(٢٤٠/١) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة باب في
المجروح تصيبه الجنابة (١٨٩/١) كلاهما من طريق الأوزاعي
عن عطاء عن ابن عباس ، وقيل في الزوائد :
" اسناده منقطع " ، وقال الدارقطني : " السواب أنه مرسل " ، والأوزاعي
لم يسمع من عطاء ، ورواه ابن خزيمة في أبواب التيمم (١٣٨/١) .
وأخرجه الحاكم في المستدرک في باب الطهارة (١٦٥/١) من طريق
الوليد بن عبد الله عن عطاء عن ابن عباس وصححه الحاكم وأقره الذهبي
عليه وقال الحافظ في تخيير الحبير (١٤٧/١-١٤٨) : فيه
الوليد بن عبيد الله ضعفه الدارقطني وقواه من صحح هذا الحديث .

فدل على أنه اذا اشتبه عليه الأمر وجب أن يسأل ، فان كان له رأى ورأى خلاف قول الفقيه أخذ برأى نفسه (١)
لما روت أم سلمة (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
((إنما أفضى بينكم فيما لم ينزل على فيه برأى)) (٣)

- (١) هذه مسألة مختلف فيها بين الامام وعاصبيه أبو يوسف ، ومحمد فأبو حنيفة يرى : أن القاضى اذا قضى برأى مجتهد مثله نفذ قضاؤه ، وخالفه عاصباه فقالا : لا ينفذ . راجع تفصيل المسألة فى : الهدائع (٥-٤/٧) ، والفتاوى الهندية (٣١٣/٢) ولقد رجح الطحاوى فى ٣٢٧ رأى الصاحبين وهذا نص عبارته : " وان كان انما قضى به بتقليد الفقيه بعينه ، ثم تبين لـه أن قول غيره من أقوال الفقهاء أولى ما قضى به نقضه وقضى بما يراه فيه وه نأخذ " .
والكاسانى فى الهدائع قال : " ان الخلاف المذكور آنفاً بالعكس " . راجع بدائع الصنائع (٥-٤/٧) .
- (٢) أم سلمة هى هند بنت أبى أمية بن المنيرة المخزومية أم المؤمنين تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد أبى سلمة سنة أربع وقيبل ثلاث من الهجرة ، ماتت سنة اثنتين وستين وقيبل احدى وستين لها ترجمة فى : الاستيعاب (٤٥٤/٤) ، الاصابة (٤٥٨/٤) وسير أعلام النبلاء (٢٠١/٢) .
- (٣) حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((انما أفضى بينكم ... ألخ)) .
أخرجه أبو داود فى كتاب الأفضية فى باب قضاة القاضى اذا أخطأ (١٥/٤) .
وأخرجه الدارقطنى فى سننه فى باب الأفضية والأحكام (٢٣٩/٤) .
ورواته موثوقون الا اسامة بن زيد اللبى ، بعضهم وثقه ، وبعضهم ضعفه وقال الحافظ فى التقریب : عدون بهم ، أنظر تهذيب التهذيب .
(٢٠٨/١) ، والتقریب (١٥٣/١) .

ولما روى أن عبدة (١) قال لعلى رضى الله عنهما : " إن
وليتنى أفضى برأى ولا لم أعمل لك ، فقال له على : فاقضى
برأيك " (٢)

ولما روى عن عمر رضى الله عنه " أنه كان اذا كثر عليه الخصوم
ردَّهم الى زيد بن ثابت . (٤)

فبعث يوما رجلين اليه ، ثم رأى أحدهما فقال : بم
بلغ أمرك ؟

-
- (١) عبدة (بفتح أوله) : ابن عمر ويقال ابن قيس أبو سلم
السلماى المرادى التابعى كان ثقة ثبتا ، توفي سنة ٧٢ هـ
له ترجمة فى :
طبقات ابن سعد (٩٣/٦) ، والتاريخ الكبير (٨٢/٦) ،
والجن والتعديل (٩١/٦) .
- (٢) فى نسخة (ع) (عنه) .
- (٣) لم أجده فى كتب الآثار التى اطلعت عليها .
- (٤) زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لؤذان الأنصارى صحابى
شهور كتب الوحي قال سرورق : كان من الراسخين فى العلم
مات سنة خمس أو ثمان وأربعين وقيل بحد الخمسين .
له ترجمة فى : طبقات ابن سعد (٣٥٨/٢) ، وطبقات
خليفة ص ٨٩ ، والتاريخ الكبير (٣٨٠/٣) ، وسير أعلام
النبلاء (٤٢٦/٢) .

فقال : يا أمير المؤمنين قضى على زيد .
فقال عمر رضى الله عنه : لو كان الأمر لي لقضيت لك .
فقال له الرجل : ما يمنعك يا أمير المؤمنين وأنت ولي الأمر ؟
فقال عمر : لو كنت رددت لك إلى كتاب (٢ / ب) أو سنة لفعلت
لكني رددت من رأي (١) إلى رأي والرأي مشترك . (٢)
فدل على أنه يقضى برأي نفسه ، وإن كان رأي غيره بخلافه
ولأنه اشتبه عليه الأمر وهو من أهل الرأي والاجتهاد فلا يدع اجتهاده
باجتهاد غيره كما لو [أشتهيت] (٣) عليه (٤)

-
- (١) في النسخة (ع) كتب بدل من قوله " من رأي إلى رأي " هذه
العبارة : " إلى من رأي لا إلى رأي " .
(٢) ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه كان إذا كثرت عليه الخصوم ردهم
إلى زيد بن ثابت . . الخ .
ذكره ابن القيم في أعلام الموقعين (٦٥ / ١) والمؤلف هنا
أورده بالمعنى ، وزاد فيه .
(٣) في جميع النسخ (اشتبه) والسواب ما أثبت لأن السياق
يقضى ذلك .
(٤) قوله (عليه) سقط من النسخة (ع) .

القبلة (١) فانه يعمل برأى نفسه ولا يدع رأيه لرأى غيره
كذلك هذا .

(١) معنى اشتباه القبلة هو : لو أن شخصاً خفيت عليه القبلة فاجتهد
في معرفتها وتحرى ذلك حتى ظبط على ظنه أنها في جهة معينة
ثم على الى تلك الجهة ، الا أنه بعد نهاية الصلاة جاء من
قال له انك علمت الى غير جهة القبلة ، والصحيح أنها نسي
هذه الجهة ، فهل يعيد صلاته حينئذ أم أن عملة صحيحة ؟
ذلك موضع خلاف بين الأئمة رحمهم الله .

فالمالكية والحنفية قالوا : صلاته صحيحة ولا إعادة عليه .
والشافعية والحنابلة قالوا : عليه أن يعيد صلاته اذا تبين
خطؤه .

أنظر السألة في بداية المجتهد (١ / ١١١ - ١١٢) .

وراجع كتاب الصدر شرح أدب القاضي للخفاف (١ / ١٩٦) .

وأنظر الجصاص شرح أدب القاضي ^{للخفاف} مخطوط الورقة (١٠ / ١) .

فهو يرى أن مسألة : " اشتباه القبلة والاجتهاد في معرفتها ليست
كسألة من يشتبه عليه الأمر وهو من أهل الرأى والاجتهاد من
كل وجه وهذا نصه : " وأما القبلة فليس كذلك لأن الناس متساوون
في الاجتهاد الى احاطة القبلة اذا كانوا بصراء ، الا أن يكون
واحد منهم عالماً بالنجوم والطوالع والشمس وأمارات القبلة والآخر
جاهلاً بها واذا كان كذلك كان للجاهل أن يأخذ بقول العالم
فصارت القبلة أيضاً مثل سألنا ، فاذا لا فرق بينهما في هذه
الجهة " .

والدليل على أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد . (١)

(١) مسألة نقض الاجتهاد بالاجتهاد معناها : أنه لا يجوز للقاضي أن ينقض حكم قاضي مجتهد في المسائل الاجتهادية ، المتفق على أنها اجتهادية .

لأن ذلك يؤدي الى النقض ، ونقض النقض الى ما لا نهاية ما يلزم معه اضطراب الأحكام وفسادها ، وعدم الوثوق بحكم القاضي ، وإنما ينقض حكم القاضي اذا خالف دليلاً قطعياً من نسي أو اجماع ، أو قياس جلي . . . أنظر تفصيل المسألة في الاحكام في أصول الاحكام للامدنى (٢٧٣٤/٤) ، وانظر مختصر الطحاوى ص ٣٢٧ حيث قال : " ولا ينقض له أن ينقض قضاة من تقدمه من القضاة اذا كان ما يختلف فيه الفقهاء " ، وقال السرخسي في المسوط (٨٤/١٦) " أن الاجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله . . . " ، وقال في البدائع (١٤/٧) :

" انه لا خلاف في أن القاضي لا ينقض حكم قاضي آخر في المسائل الاجتهادية المتفق على أنها اجتهادية " .

ثم ان صاحب البدائع ذكر مسألة أخرى وهي ما اذا كان الحكم قد صدر من القاضي في مسألة اختلف فيها هل هي اجتهادية أم لا ؟

فعند أبي يوسف وأبي حنيفة ينفذ ، وعند محمد لا ينفذ .

أن عمر رضى الله عنه كان يقول فى المسألة الشَّرْكَة (١) مثل قول على رضى الله عنه .

حتى تقدم إليه رجل يوماً فقال : يا أمير المؤمنين : هـب
أن أبانا كان حماراً السننا من أم واحدة ؟

فقال عمر رضى الله عنه : ((ان الله يجعل الخير فيمن يشاء وشركهم
فيه))

فقيل له : إنك كنت قضيت بخلاف هذا .

فقال : ((ذاك على ما قضينا وهذا على ما قضيتا)) (٢)

(١) الشَّرْكَة (بفتح الراء الشددة) سميت بالشركة لأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى بالتشريك بين الأخوة من الأم والأخوة الأشقاء كأنهم أولاد أم وقسم الثلث بينهم الذى هو لأولاد الأم فقط . وتسمى هذه المسألة أيضا بالحجرية ، واليمنية ، والحمارية ، والمنبرية أنظرها مفصلة فى العذب الفاضل (١٠١/١) تخمين الحبير (٨٦/٣) والرائد فى علم الفرائض (ص ٢٩) .

(٢) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى فى كتاب آداب القاضى باب من اجتهد من الحكام ثم تغير اجتهاده أو اجتهد غيره فبطل يسوغ فيه الاجتهاد لم يرد ما قضى به (١٢٠/١٠) ولغظه : " تلك على ما قضيننا وهذه على ما قضيتنا " .

وأخرجه عبد الرزاق فى مصنفه فى كتاب الفرائض (٢٤٩/١٠ - ٢٥٠) من طريق وهب بن منه عن الحكم بن سمود ، واختلف فى اسم الحكم بن سمود ، فرواه عبد الله بن المبارك ، وابن ثور عن معمر بن سناك عن وهب فقالا : الحكم بن سمود ، ورواه ابن عيينة وعبد الرزاق عن معمر فقال : سمود بن الحكم ، قال يعقوب بن سفيان وهذا خطأ إنما هو الحكم بن سمود قال : وسعود بن الحكم زرقى والذى روى عنه وهب بن منه إنما هو الحكم بن سمود ثقفى .

أنظر السنن الكبرى للبيهقى (٢٥٥/٦) . وقال ابن أبى حاتم (١٢٧/٣) فى ترجمة الحكم بن سمود الثقفى : قال بعضهم سمود بن الحكم وهو الصحيح ، وقال البخارى فى التاريخ الكبير (٣٣١/٢ - ٣٣٢) : قال بعضهم سمود بن الحكم ولا يصح وقال : لم يثبت سماع وهب من الحكم .

والدليل عليه أيضاً ما روى عن عمر رض الله عنه أنه قضى في الجسد
بمائة قضية ، وقال : ((لو عشت الى قابل لقضية فيه بقضية تقضى (١)
المرأة ، وهي (٢) على ذيلها)) (٣) .

فدل على أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد .
فان اجتمع الفقهاء على قول واحد ، ورأى خلاف قولهم لـ
يـمـجـل وكتب الى غيرهم . (٤)

(١) في النسخة الأعل ، والنسخة (ع) بدل من قوله (تقضى) (تقع)

وهو خطأ وما أثبت من سنن البيهقي ، أنظر التعليق رقم (٣) .

(٢) قوله (وهي) سقط من النسخة الأعل ومن النسخة (ع) وأثبتته

من سنن البيهقي ، أنظر التعليق رقم (٣) .

ومعنى قوله : " تقضى المرأة وهي على ذيلها " : أي أن عمر

رض الله عنه يقسم بأنه سيقضى في هذه المسألة حتى تكون من

السهولة بمكان تعرف المرأة حكم هذه المسألة وهي جالسة على طرف

نوبها ، ولم أجد من زاد هذا اللفظ سوى البيهقي والمؤلف هنا .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الفرائض باب التشديد

في مسألة الجد مع الأخوة (٢٤٥/٦) عن محمد بن سيرين عن

عبدة بلفظ قال : حفظت عن عمر مائة قضية في الجد قال : وقال :

اني قضيت في الجد قضايا مختلفة كلها لا آكوفيهما عن الحق ولئن

عشت ان شاء الله الى السيف لا قضيهن فيها بقضية تقضى المرأة وهي

على ذيلها .

(٤) أنظر المصدر شرح أدب القاضي للخفاف (١٩٥/١) ووجه ذلك بقوله .

" لأن المشورة بالكتاب من الغائب بمنزلة المشورة من الحاضر بالخطاب "

لأن الغلط الى واحد أسرع نفاذاً من نفاذه الى الجماعة ، والدليل عليه : ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : ((كان رأى (١/٣) ورأى عمر رضي الله عنه أن أمهات الأولاد لا يُتَعَنَ في الدين ، ثم رأيت أنهن يُتَعَنَ ، فقام اليه عبدة السَّلْمَانِي (١) فقال : رأيك في الجماعة (٢) أحب اليها من رأيك وحدك)) (٣) .

فلذلك قلنا انه لا يتمجبل في ذلك ، ثم نظر الى أحسن ذلعمك فعمل به لقوله تعالى : (فبشر عباد ، الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) (٤) .

-
- (١) في النسخة (أ - ز) ، والنسخة (ع) السليمانى ، والمسحوب ما أثبت من الأعمال ومصادر ترجمته وسبق ذكره أنظر عن
- (٢) وفي رواية : " رأيك مع رأى عمر " أنظر تلخيص الحبير (٢١٩/٤) .
- (٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب الطلاق باب بيع أمهات الأولاد (٢٩١/٢) .
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب " عتق أمهات الأولاد " باب الخلاف في أمهات الأولاد (٣٤٨/١٠) .
- ورواه وكيع بمعناه في أخبار القضاة (١٩٥/٢) .
- وذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (٢١٩/٤) وقال :
- " أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن سيرين عن عبدة السلماني سمعت علياً يقول : اجتمع رأى ورأى عمر . . . الخ . "
- ثم قال : وهذا الاسناد معدود ، في أصح الأسانيد .
- وسمائي هذا الأثر في ص ٣٩٨ .
- (٤) سورة الزمر آية (١٨) .

(فصيل)

قال (١) : ويهت القاضى كاتبه الى المسجد قبل مجيئه فيأخذ

الرقاع . (٢)

لأن هذا أسهل للقاضى وأنفع بالقوم وأرفق (٣) ، فيفعله ويكتب

على كل رقعة اسم الطعن ، واسم خصمه ، لأنه ينفى أن يقدم

الأول فالأول على الترتيب (٤) ، فوجب أن يكتب اسماهم على الرقاع .

وانما قلنا أنه يبدأ بالأول فالأول لأن الحق وجب للأول بدليل

أن القاضى لو كان حاضراً لقضى له فلا يبطل حقه لحضور غيره .

(١) المراد بقوله : (قال) : أى الخفاف أنظر أدب القاضى للخفاف

مع شرح الصدر (٢٤٥/١) .

(٢) الرقاع (بالكسر) جمع رقعة بالضم ، وتكون من جلد ، أو اوراق ويكتب

فيها وترفع منها الشيا ب ، أنظر مختار الصحاح ص ٢٥٢ ، والصحاح

المنير (٢٣٥/١) .

(٣) قوله (وأرفق) سقط من نسخة (ع) .

(٤) الاعتماد على الرقاع فى ترتيب أصحاب القضايا ذكره الخفاف أيضا

والصدر الشهيد رحمه الله علق على ذلك ولستحسنة بل وصححه

وقال ان له أملا فى الشرع لأن رسول الله على الله عليه وسلم

كان اذا أراد سفرا أقرع بين نساك فمن خرجت قرعتها سافر بها ،

وقال الصدر : أن بعض المشايخ كانوا يعتمدون السبق فيقدمون السابق

على غيره ويدعون بالرقاع وهذا يقضى الى المنازعة فتكون خصومة أخرى .

أنظر كتاب الصدر شرح أدب القاضى للخفاف (٢٤٤/١ - ٢٤٥) .

ولأنه أبعد من (١) التَّهَيُّقِ ، فوجب أن يفعل ، فان رأى
أن يقدم رقاغ من معه شهود فعل لأن القاضى غسى
أول المجلس أفرغ قلباً وأذكى خاطراً ، وخسومة من معه شهوداً آمد (٢)
فاندا (٣) رأى تقديمه فعل (٤) ، وان كَثُرَت الرقاغ فَرَّقَهَا عَلَى الأَيَّامِ ،
لأنه ليس على القاضى أن يجهد نفسه (٥) ويتعب خاطره حتى يكمل (٣/ب)
فوجب أن يفرق على الأَيَّامِ لأنه اذا أتعب نفسه أضر ذلك بمنظره فسوى
الحجج والخسوم ، فلا يفعل ، فما بقى عن يومه يجعله فى قِطْرٍ (٦) ،

-
- (١) قوله (من) فى نسخة (ع) بدل منه (عن) .
(٢) أى بلغت غايتها ونهايتها لأن معنى الآد الغاية ، والنهاية ،
أنظر الصحاح ص ٢٤ ، والمعجم الوسيط (٢٥/١) ، والصحاح
المشير (٢١/١) .
(٣) فى نسخة (ع) (فانه) بدل من قوله (فاندا) .
(٤) قال : فى البدائع (١٢/٧) أن تقديم عا حب الشهود من
الأفضل اذا رأى ذلك القاضى لأن الشهود يستحقون الأكرام
وليس من أكرامهم حبسهم على باب القاضى .
(٥) ابتداءً من قوله : (ويتعب خاطره حتى يكمل الى قوله : لأنسه
اذا أتعب نفسه) سقط من نسخة (ع) .
(٦) القطر : بفتح القاف ، وكسر الميم : هو ما يمان فيه الكتيب
وقطر مفرد ، وجمعه قماطر .
راجع الصحاح المشير (٥١٦/٢) .

لأنه ينبغي أن ينظر إليه في المجلس الثاني فوجب أن يجعل
ذلك في موضع ويخته لأن هذا أحوط وأوثق فوجب أن
يختم .

* * *

(فصل)

(١) ويجعل للنساء يوماً على حدة لأنه لا ينهاى أن يختلط الرجال بالنساء ، فوجب أن يجعل للنساء يوماً على حدة ويدعوهن

(١) راجع في مسألة تخصيص يوم للنساء شرح العذر الشهيد على
أدب القاضي للخفاف (٢٥٥/١) ، قال العذر رحمه الله
معلقاً على هذه المسألة سامعناه : " أن للقاضي أن يجعل
للنساء يوماً على حدة اذا كانت الخصومة بين النساء " .
قلت : ان ما ذهب اليه المؤلف وسبقه اليه الخفاف وتابعهما عليه
العذر من تخصيص يوم للنساء خشية الاختلاط والافتتان بهن عند ما
يحضرن الى المحاكم هو الحق ، وما هذا لو أخذت به المحاكم
في البلاد الاسلامية اليوم ، وخصمت يوماً للنساء ، وآخر للرجال
وهذا في شأن الخصومات التي تكون للنساء على النساء ، أما
اذا كانت الخصومة للنساء على الرجال ، أو للرجال على النساء
فانه لا بد من حضورهن مع الرجال ولكن في حدود ما أمرت
به الشريعة ، وهذا التفصيل لم يتعرض له الخفاف ، وانما قال :
" وان رأى أن يجعل للنساء نوبة في يوم على حدة فله ذلك " ،
واقصر عليه .

أنظر العذر شرح أدب القاضي للخفاف (٢٥٥/١) .
لكن الناصح ذكر ذلك التفصيل الذي ذكره العذر نقلاً عن أبي
علي بن موسى أنظر ص ٢٦ وراجع المسوط (٨٠/١٦) ،
والهدائع (١٣/٧) .

بغير رقاغ لأن هذا أستر لهن فكان أولى . (١)

قال القاضي (٢) رضى الله عنه (٣) : ذكر أبو علي بن موسى (٤)

البيهقي رحمه الله أنه إذا كانت الخصومة للرجل على امرأة فإنها تحضر
في يومه لأن هذا حقه فوجب أن يفعل في يومه ، وإن كانت الخصومة
للمرأة فإنها تحضر في يومها لأن هذا حقها فوجب أن تجعل في يومها .

(١) قوله (فكان أولى) سقط من نسخة (ع) .

(٢) المقصود بقوله : " قال القاضي " : هو المؤلف أبو محمد الناصبي .

(٣) في النسخة (ع) رحمه الله .

(٤) أبو علي بن موسى البيهقي : هو الحسن بن داود بن رضوان أبو علي

السمرقندي درس بنيسابوري على أبي سهل الزجاجي وأخذ الفقه
عن أبي الحسن الكرخي عن أبي سعيد البردعي عن أبي علي الدقاق
عن موسى بن نصر الرازي عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ،
كان أحد الفقهاء الكوفيين المقدمين في النظر والجدال وخرج
إلى العراق ، وأقام بها يسمع ويتفقه ، ثم انصرف إلى نيسابور
ودرس الفقه في المدرسة ، ومات سنة ٣٩٥ هـ له ترجمة في :
أعلام الأخيار مخطوط الورقة (٣٣ / أ) ، وأنظر الجواهر
المضيئة (١٠٧ / ٢) ، والطبقات السننية رقم الترجمة (٨٦٠)
قلت : وأبو علي السمرقندي تارة يسميه المؤلف أبو علي البيهقي
فينسبه إلى بيست ، وتارة السمرقندي وهو واحد لأن سمرقند
ناحية من نواحي بيست .

بيست : بالضم : مدينة بين سجستان وفزنيان وهراة من أعمال
كابل كثيرة الأنهار والبساتين ، أنظر معجم البلدان (٤١٥ / ١) .
وسمرقند : بالفتح : بلد مشهور من أبنية ذي القرنين وراء النهر
على جنوبي وادي السغد ، المصدر السابق (٢٤٧ / ٣) .

٢ - باب في القاضي المعزول



(فصول)

قال : ويبحث أمينين^(١) الى القاضي المعزول فيقبضان ديوانه^(٢) (٣)
لأنه كان يسكه بحق الولاية وقد زالت الولاية منه الى غيره ، فوجب
أن يسلمه اليه كالأب ، والوعى بعد بلوغ السعي فما كان من
القائظ فيها لاقترارات وشهادة الشهر

-
- (١) لم يذكر الخفاف ولا المؤلف تعليلا لمسألة بحث رجلين أمينين
الى القاضي المعزول ، ولقد علل ذلك الجماس فقال :
" يبحث رجلين من ثقاته فيقبضان من القاضي ديوانه ، أما كون
الرجلين فلزوال التهمة واحتياطا لامر الناس وحقوقهم " .
أنظر شرح الجماس على أدب القاضي للخفاف ورقة (١٧ / أ) .
- (٢) الفاء ساقطة في قوله (فيقبضان) من نسخة (ع) .
- (٣) الديوان : معرب أعلاه ديوان وهو الدفتر ، يكتب فيه أسماء
الجيش وأهل العلاء والكتبة ومكانهم ، أنظر المعجم الوسيط
(٣٠٥ / ١) ، وقال في المسباح المنير (٢٠٤ / ١) : ان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من دون الدواوين .

والمحاضر (١) قبضاها مختومة لأن القاضى الثانى لا يقضى به ، وليس فيه حجة لأحد فجاز وان لم يكتباه مفسراً ، وما كان (١ / ١) من القاطر فيها حجج الناس مثل : العكوك (١) ، والسجلات (٢) كتبه شيئاً فشيئاً (٤) هكذا (٥) ، لأن هذا من حجج الناس فوجب أن يكتبنا ذلك مفسراً ، فيكتبان قِطْرَةً فيها كذا نسخة سَجَلٌ منها سَجَلٌ لفلان بن فلان الفلانى على فلان ابن فلان الفلانى فيكتبان هكذا (٦) ، وقِطْرَةً فيها كذا كذا (٧) عك

-
- (١) المحضر : مفرد وجمعه محاضر وهو : صحيفة تكتب فى واقعة وفى آخرها خطوط الشهود بما تضمنه عدوها كمحضر جلسة مجلس الوزراء ، أو محضر رجال الشرطة ، ويطلق على السجّل أيضا . أنظر المعجم الوسيط (١٨١ / ١) .
- (٢) العك : (بالفتح) : الكتاب فارسى معرب وهو الذى تكتب فيه المعاملات والأقارير وجمعه عكوك ، وصكاكا ، أنظر اللسان (٣٤٤ / ١٢) ، والمصباح المنير (٣٤٥ / ١) .
- (٣) سجل : مفرد وجمعه سجلات وهو الكتاب يدون فيه ما يسرّاد حفظه ، وسجل القاضى بالشد يد قضا وحكم وأثبت حكمه فى السجل أنظر المعجم الوسيط (٤١٧ / ١ - ٤١٨) .
- (٤) الفاء ساقطة من النسخة (ع) فى قوله فشيئا والتصحيح من الأعل .
- (٥) قوله (هكذا) ساقطة من النسخة (ع) .
- (٦) قوله (فيكتبان هكذا) لا يوجد فى النسخة (ع) .
- (٧) (وكذا) الثانية لا توجد فى النسخة (ع) .

لأنهما يفعلان هكذا ويكتبان (١) ذلك (٢) هكذا ، ويكتبان ذلك
بحضرة القاضي المعزول ، أو بحضرة أمينه (٣) لأنها يقبضانها منه ،
فوجب أن يكون بحضرتي ، أو بحضرة أمينه (٤) ، ولذا (٥) يكتبان عند
ضياع (٦) الوقت ومواضعها ، لأن القاضي الثاني يحتاج إليه فيحتاج
في ذلك فوجب أن يكتباها ليقف عليه ويحتاج فيه .

-
- (١) الواو ساقطة من النسخة (ع)
(٢) قوله (ذلك) سقط من النسخة (ع)
(٣) أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (١٧ / أ) حيث قال :
" بحضرة أمينين من أمناه " ، والمؤلف لم يذكر إلا أميناً واحداً
وما ذكره الجصاص أولى زيادة في الاحتياط لأجل أن لا يحصل
تزوير .
(٤) قال العدر في شرح أدب القاضي للخفاف (٢٦٢ / ١) ممللاً
لحضور أمينه القاضي ما نعه : " لأن المقلد لا يجب عليه أن يحضر
بنفسه فكذلك المعزول لا يجب عليه أن يحضر " .
(٥) في نسخة (ع) وكذا .
(٦) ضياع (بكسر الصاد وفتح الياء) معناه العقار ومفرده ضيعة
وجمعه ضياع ، أنظر المصباح الضير (٣٦٦) ، ومختار المسحاح
ص ٣٦٦ .
ويقال : ضيعة الرجل : أي حرفته وصناعته ومعايشه وكسبه .
قال الأزهري : الضيعة والضياع عند الحاضرة مال الرجل من النخل
والكرم والأرض ، والعرب والهادية لا تعرف الضيعة إلا الحرفة
والصناعة ، راجع لسان العرب (١٠ / ٩٩) .

وأسماء الأبناء الذين للقاضي الممزول ، لأنه يحتاج اليهم لوضع
الودائع عندهم ، فوجب أن يكتب اسماءهم ، ويكتبان أسماء المحبوسين
ولم حبس ؟ وأي شيء حبس ؟

وذلك لأن على القاضي أن يطلق عن البعض ويحبس البعض
فوجب أن يتعرف على خالهم .

ويبحث القاضي الى الحبس من يحبسهم ويأتيه بأسمائهم
ويسألهم عن سبب حبسهم (١) ، فان قول القاضي الممزول لا يقبل
عليهم ، لأنه لا يلي عليهم في الحال (٢) فلا يفقد قوله عليهم (أ / ٤)
غير أنه يتعرف ما عند القاضي فيه ، لأنه أمين فجاز أن

(١) وقال الجمال في شرح أدب القاضي (أ / ١٥) ما نصه :
" لأن القاضي يمد العزل كواحد من الناس فلا يجوز قبول
قوله على أحد " .

(٢) أنظر المدر شرح أدب القاضي (٢٦٣ / ١) حيث قال :
" ويكتب تاريخ الحبس واسم المحبوس واسم أبيه واسم جده " .

يتصرف منه ثم يسألهم ويجمع بينهم ومن خصومهم .

فان أقر بما يوجب الحبس وطلب خصم حبسه ، حبسه .

لأن القاضى الثانى لا يقضى بما ثبت عند الأول فصار كما لو حضر

الآن ابتداءً ،

فان أقر بما يوجب الحبس ، حبسه والا فلا كالأول .

فان لم يقر وشهد الشهود عليه بالحق ، وهذا القاضى يعرفهم

بالعدالة رده الى الحبس .

لأن شهادة المدول ما يجب الحق به ، ويوجب الحكم ، فوجب

أن يرد الى الحبس .

وان لم يعرفهم بالعدالة أخذ منه كفيلاً بنفسه وأطلقه الى أن يسأل

عن الشهادة .

لأن شهادة غير المدول لا توجب الحكم الا أنه ما يجب الحق

به فوجب أن يأخذ بذلك الحق (١) كفيلاً ويطلقه ، ولأنه يبتدىء القضاء

ولا يقضى بما مضى فصار كما لو شهد الشهود ابتداءً .

ولو شهدوا ابتداءً فعمل هكذا ، كذلك هذا ، فان كانوا عند ولا

رده الى الحبس لما بينا .

فان قال واحد من المحبوسين : حبست بغير حق ولم يحضر لسه

خصم تأنى القاضى فيه ونادى أياماً . (٢)

لأن الظاهر أن القاضى الأول لم يحبسه بغير حق وأنه حبسه بحسب

انسان (١/٥) وهو بالنسبة انقطع عن (٢) حفظ ماله ، فحدث للقاضى

(١) قوله (الحق) سقط من النسخة (ع)
(٢) فى ٣٣ ذكر أن المناذاة تكون شهراً
(٣) فى النسخة (ع) عنه .

ولاية في ماله ، فوجب أن يتأنى في ذلك ، ولأن السَّجَانَ أمين نَفْسِي
الظاهر والمحبوسين في يده فلا يزيل يده في الحال .
فإن لم يحضر له خصم أُلِّقَهُ وأُخِذَ مِنْهُ كَفِيلًا (١) لأنه لم يثبت
لأحد عليه حق فوجب أن يطلقه ويأخذ منه كفيلًا .
لأنه يجوز أن يكون محبوسًا لحق غائب والقاضي ناظرًا محتاطًا
فإذا رأى من الاحتياط أن يجعله في ثقة فعل .
فإن قال : أنا محبوس لحق فلان قضى حقه أو أراد الطالب
إطلاقه وقد عرف القاضي الطالب أو عرف به بشهود شهدوا على
نسبه تأنى القاضي فيه فإن لم يجد له خصمًا آخر أطلقه .
لأنه يجوز أن يكون له خصم آخر غائب ، فإذا رأى القاضي
أن يحتاط في ذلك فعل .
ولأنه يجوز أن يحتال وَيُظْهِرَ وَاحِدًا وَيَقُولَ هَذَا هَسْنَسِي
فيحتاط القاضي لهذا المعنى .

(١) أنظر الصدر الشهيد على شرح أدب القاضي للخفاف (٢٦٨/١)
حيث ذكر أن أخذ الكفيل في هذه المسألة هو قول أبو يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى ، أما على قول الامام أبي حنيفة فلا
يأخذ كفيلًا ، ولقد أطال الصدر في شرح هذه المسألة
فراجعه .

فان لم يقف القاضى من أمره على حقيقة أخذ منه كفيلاً
وأطلقه (١) لأنه [قد] يظهر خصمه .
والظاهر أنه حبس بحق ، فوجب أن يجعله فى ثقة ويطلقه ،
فان لم يعرف القاضى الطالب ولم يأت بمن يعرفه عنده ، نادى عليه
أباً ، من كان (هـ / أ) حبس فلان ابن فلان فى حبس
القاضى فلان ، فليحضر ، ثم يأخذ منه كفيلاً ويطلقه لما بينا .
فان قال : لا كفيل لي ، أو قال : لا أعطى كفيلاً لأنى
لا يجب على ، نادى عليه به شهراً ثم تركه ، لأنه فات أحده
الاحتياطين ، وهو أخذ الكفيل منه ، فوجب أن يحتاط فى الثانى .^(٢)

(١) أنظر الصدر شرح أئدب القاضى للخصاف (٢٧٠ / ١) ولقد
علق الصدر على ذلك بقوله : " ولم يذكر ما حب الكتاب أخذ
الكفيل ههنا وهو موافق لما قلنا من المعنى " ومن ههنا
يتضح أن الخصاف لم يتعرض لأخذ الكفيل فى هذه السألة
بينما الناصحى قال : يأخذ كفيلاً ويتفق هذا مع ما ذكره
الصدر .

وأقول : ان أخذ الكفيل لا بد منه هنا كما ذكرنا .

(٢) فى الأمل (لم) وإثبات (قد) من النسخة (ع) .

(٣) قوله (فوجب أن يحتاط) فى الثانى : ليس فى النسخة (ع) .

ومعنى قوله فوجب أن يحتاط فى الثانى أى : يحتاط فى

النداء .

فان قال المحبوس : حبسنى القاضى الأول فى حد الزنا ،
أو الرجم ، أو شرب الخمر باقراى ، أو بشهادة شهود لم يلتفت
القاضى الى ما كان وجعل كأنه حضر الآن يقر أو يشهد عليه الشهود ،
فيعتبر فيه ما يعتبر فى الابتداء . (١) لأن بذل الحد عن نفسه لا يبيح
والقاضى الثانى لا يحكم بما ثبت عند الأول (٢) ، فعار كما لو أقر بهذا
ابتداءً أو شهد واطيه ابتداءً فإنه يعتبر فيه ما ذكرنا كذلك هذا .

فان قال : كنت قذفت فلاناً ، فقلت له : يا زانى ،
فحبسنى ، ليقم على الحد ، وحضر ذلك الرجل (٣) وادعى ذلك

(١) وهل لذلك الصدر فى شرحه على أدب القاضى للخفاف (٢٧٤/١-٢٧٥)
بما نعه " لأن الشهادة عند التقادم لا تكون حجة " ويوضح ذلك
أيضاً ما جاء فى البدائع (٤٦/٧) حيث بين أن من شروط
البينة القائمة على الحد عدم التقادم وأنه شرط فى البينة التى تقوم
وتشهد على حد الزنا ، والسرقه ، وشرب الخمر ، وليس ذلك
شرطاً فى حد القذف . يهـ: والفرق : أن الشاهد اذا عاين جريمة
الزنا أو السرقه ، أو شرب الخمر فهو مخير بين التستر
أو الادلاء بشهادته على الفور فيشهد بما شاهد فى وقته احتساباً
للأجر لقوله تعالى : " وأقيموا الشهادة لله " سورة الطلاق آية ٢
وبين التستر على أخيه المسلم لقوله على اللطيفه وسلم : " من ستر
على أخيه المسلم ستر الله عليه " فى الدنيا والآخرة " - أنظر
تخرجه فى ٣٢٨ من هذه الرسالة - فانما لم يشهد فى وقت
معاينة ارتكاب الجريمة فبدل ذلك على أنه اختار جهة التستر ،
وانا شهد بعد ذلك فبدل على أن الضغينة حطته على الشهادة
فلا تقبل شهادته . . وهذا بخلاف حد القذف لأن التأخير لا يدل
على الضغينة والتهمة . . .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخفاف (٢٧٤/١)
حيث قال : " لأن ما كان من الأقرار فى مجلس القاضى المعزول
لا يكون حجة فى حق القاضى المولى لكن هو يستقبل الأمر " .

(٣) أى : حضر الرجل المقذوف وادعى أن المقر قذفه .

فإن القاضى يضرب له حد القذف (١) ، لأنه أقرب بوجوب الحد على نفسه فوجب أن يقام عليه ، وبأخذ منه كفيلاً (٢) لجواز أن يكون محبوساً بدىن انسان غائب فوجب أن يجعله فى ثقة .

فأما كل قذف كان قبل هذا الحد فقد دخل فى هذا الحد لأن هذه عقوبات اجتمعت فى جنس واحد بسبب واحد فوجب أن يقتصر على (١/٦) حد واحد (٣) كما لو زنى زناً بعد زناً فإنه يقتصر على حد واحد ، فان أقر وقال : كنت قطعت يد فلان عمداً وحضر المقصر له وطلب القصاص اقتضى له منه . (٤)

-
- (١) الفرق بين اقامة الحد بالاقرار مع التقادم ، وبين عدم اقامته بالهينة المتقدمة هو أن المانع من الشهادة تكمن التهمة والضغينة وهذا لا يوجد فى الاقرار لأن الانسان غير متهم فى الاقرار على نفسه قال ذلك الكاسانى فى الهدايع (٥١/٧) .
- (٢) قال الجمايى فى شرحه على أدب القاضى للخفاف الورقة (١/١٧) " ويجوز أن يكون محبوساً بحق آخر لغير هذا المقذوف فلا يطلق دون أن يؤخذ منه كفيلاً " .
- (٣) قوله : " كما لو زنى زناً بعد زناً فإنه يقتصر على حد واحد " سقط من النسخة (ع) وسألة الاقتصار على حد واحد اذا تعدد السبب من جنس واحد مسألة متفق عليها بين الأئمة ، لأن المقصود من اقامة الحد هو الزجر وأنه يحمل بعد واحد ، أنظر الهدايع (٥٦/٧) وانظر حاشية الدسوقى (٢٢٧/٤) ، وجواهر الأكاليل (٢٨٧/٢) وانظر كشف القناع (١١٥/٦) ، ومعنى المحتاج (١٨٥/٤) .
- (٤) أنظر العدر شرح أدب القاضى للخفاف (٢٧٥/١) حيث ذكر تعليلاً أوضح من تعليل المؤلف فقال ما معناه : " ان الاقرار يكون حجة عند التقادم ويقضى به بخلاف الشهادة على الزنى فانها لا تكون حجة عند التقادم " وسبق الكلام على ذلك فى هاشى ٣٤

لأن الاقرار ما يوجب الحكم به ، فقد وجد ما يوجب امضاء

الحكم عليه فوجب أن يمضى . (١)

(١) قال الصدر في شرح أدب القاضى للخفاف (١ / ٢٧٣ - ٢٧٤)
ما نصه : " الأول أن يأخذ كفيلا لأن التهمة محتمة فقسد
يكون لانسان عليه حق أعظم من الطرف فيهدل طرفه تخلصا من
حق لانسان أكبر " .

(فصل)

فان قال الأمين الذي على يده مال قد دفعه الي القاضى ولا أدرى

لمن هو ؟

وقال القاضى (١) هولفلان ، صدق فيه .

لأن الأمين لما قال : دفعه الى القاضى فقد أقر باليد له

فصار كما لو (٢) بقى فى يده . فقال : هولفلان صدق فيه كذا هذا ،

ولأنه أقر باليد له فصار كما لو أقر بالملك له .

ولو أقر بالملك له ، ثم هو أقر لانسان فانه يصح كذلك هذا .

وان قال : دفعه (٣) الى القاضى وهولفلان ، وقال القاضى :

هولفلان آخر ، فالقول قول (٤) القاضى لما بينا .

(١) يعنى قال القاضى الممزول : هولفلان فيصدق قوله .

(٢) هذه العبارة مكررة فى النسخة (ع) .

(٣) فى هذه المسألة بدأ صاحب اليد بالدفع من القاضى فهو أقر

باليد للقاضى فصار كأن المال فى يد القاضى فى هذه الحالة

القول قول القاضى الممزول ويؤمر الأمين بدفع المال الى من

أقر له القاضى .

(٤) فى النسخة (ع) (له ، أى) بدلا من (قول) وهذا خطأ

والسواب ما فى الأعمل .

أنه أقر له باليد فعار كما لو أقر بالملك له .
فإن قال الأمين هولفلان (١) وقد دفعه الى القاضي ،
فقال القاضي : هولفلان رجل آخر فالقول قول الأمين .
لأن الشيء في يده فالظاهر أن الملك فيه له .
فإذا أقر لغيره صح اقراره وملكه المقر له فعار فيما يقول بمسند
دفعه الى القاضي بقر باليد لغيره في ملك الغير فلم يجز .
قال وذكر أبو طيبي البستي : أنه يضمن
(٦/ب) الأمين للذي ، أقر له القاضي بمثل ما أقر ، لأنه
لما قال : دفعه الى القاضي ، فقد أقر باليد للقاضي ، فوجب عليه
رده اليه ، ولا يقدر على رده فغرم له مثله ان كان له مثل ، أو القيمة
ان لم يكن له مثل ، وقد أقر القاضي أن قيمته لفلان فيسلمه اليه .
فإن هو (٢) لم يقر بدفع القاضي اليه ، فالقول قول الأمين
لأن اليد في الظاهر له فكان القول قوله فيه .

(١) في هذه المسألة بدأ صاحب اليد بالاقرار فقال : هذا المسال
لفلان بن فلان غير الذي أقر له القاضي المعزول فيؤمر الأمين
بالتسليم الي من أقر له ، أنظر هذه المسألة وسابقتها في :
الصدر . شرح أدب القاضي للخفاف (٢٢٨/١ - ٢٢٩) .
(٢) قوله (هو) سقط من النسخة (ع) وانظر تفصيل هذه المسألة في
الصدر شرح أدب القاضي للخفاف (٢٢٨/١ - ٢٢٩) .

فان قال القاضى : المال الذى على يد الامين ، مال فلان اليتيم
أصابه من تركه والده ، وصدق الامين .

وقال سائر الورثة : المال مشترك (١) بيننا لم نأخذ حصتنا .
فالقول قول الورثة .

لأنه لما قال : أصابه من تركه والده : فقد أقر بكونه (٢) إرثاً
وما يكون إرثاً يكون مشتركاً (٣) بينهم .

فاذا أقر به لبعضهم انقطع (٤) حق الباقيين عنه وهو لا يلى
عليهم فلم ينفذ اقراره فى حقهم فلم يقبل ، ويستحلف هذا القاضى
الثانى الورثة (٥) بالله ما جميع هذا حقه وما استوفيتم أنتم حقكم ،
لأن قول القاضى الأول وان لم ينفذ عليهم فانه يوجب شبهة ، والقاضى

(١) فى النسخة (ع) (المشترك) والسواب ما فى الأمل .

(٢) فى النسخة (ع) زيادة الواو هكذا (وارثا) الورقة

(٣) قال الجعافى فى شرحه على أدب القاضى للخفاف (١٨ / ب) مانعه :

" فالظاهر أنه مال الميت فحكمه أن يكون بين الورثة ، على فرائض

الله تعالى فلا يصدق القاضى ولا أمينه " - وراجع المصدر

شرح أدب القاضى للخفاف (٢٨٠ / ١) .

(٤) فى النسخة (ع) وهامش الأمل (وقطع) وهو تحريف والسواب

ما فى الأمل .

(٥) قوله (الورثة) سقط من النسخة (ع) .

ناظر مختاط ، فاذا رأى من الاحتياط استحلافهم فعل ، ولأن القاضى خصم عن الصفار (١) فوجب أن يستحلف .

فان كان القاضى الأول كتب عملاً وأشهد أنه (٢) لليتيم ، كان له دون

(١ / ٧) سائر الورثة ، لأن اشهاد الحاكم حكم عليهم ، فالشهادة

شهدوا على حكمه فى حال ولايته فنفذ ذلك الحكم فكان له دون سائر الورثة . (٣)

فان كان ضيعة على يد الأمين ، فقال القاضى : قضيت

بالشهادة أن فلاناً وقفها ووضعها على يد فلان ليصرف غلاتها فى

وجوهها ، ومدقه الأمين ، وكذبه سائر الورثة ، فالقول قول الورثة .

لأن القاضى الأول أقر بالملك للميت ، وما يكون للميت ينتقل (٤)

(١) أى عن اليتيم الصغير ، لأن اليتيم اذا كان عبداً كان عاجزاً عن النظر لنفسه فالقاضى ينظر له مثل الميت اذا قضى القاضى دينه لأحد فانه يستحلف بحاب الدين ما استوفى دينه من الميت ولا لغيره منه لأن الميت مستحيل نظره لنفسه فيقوم القاضى مقامه ، أنظر المصدر

شرح أدب القاضى للخماف (٢٨٠ / ١) .

(٢) أى المال .

(٣) لأنه ليس من الضرورة أن يكون المال المحكوم به من تركة والد اليتيم

لجواز أن يكون اكتسبه اليتيم بهبة أو عداً أو هدية أو وصية أو ما أشبه ذلك ، أنظر المصدر شرح أدب القاضى

للخماف (٢٨٠ / ١) .

(٤) فى النسخة (ع) ينقل بدون تأويل والسوابغ فى الأصل .

الملك فيه الى الورثة فثبت حق الجميع فيه والقاضي الممزول لا يلي عليهم
فلا ينفذ اقراره عليهم فكان القول قولهم فيحلفون (١) على العلم (٢) .
لأن القاضي يدعى عليهم الوقف وهم ينكرون فوجب أن يحلف ،
وَيَحْلَفُ عَلَى الْعِلْمِ لِأَنَّهُ يَحْلَفُ عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ فُوجِبَ أَنْ يَحْلَفَ عَلَى الْعِلْمِ (٣)
وذكر أبو علي رحمه الله : أنه اذا كانت (٤) الأرض موقوفة على
أقوام (٥) باعيتهم ، ظميس للقاضي أن يحلف الورثة ما لم يدعو ، لأن
[سهيئا] (٦) خصماً حاضراً يخاعم فلو قلنا ان له أن يحلف من غير
دعواه لكان فيه تطبيقاً (٧) للخصم والقاضي لا يلقنه الخصومة .
ولو كان ذلك وفقاً على الفقراء والساكنين فله أن يَحْلَفَهُ لِأَنَّ الْقَاضِيَ
نَسَبَ لِيَحْتَاطَ فِي أَمْوَالِ الْفُقَرَاءِ وَالسَّاكِينِ (٧ / ب)
فصار القاضي خصماً فيه فكان له أن يحلفه .

-
- (١) في النسخة (ع) ويحلفونه .
(٢) سيأتى معنى التحليف على العلم ، والتحليف على السبب أنظر ص ٢٢٧
(٣) قوله " لأنه يحلف على فعل الغير فوجب أن يحلف على العلم " .
سقط من النسخة (ع) .
(٤) في النسخة (ع) " كان " والى ما في الأصل فعمل التأء اسقطها
الناسخ .
(٥) في النسخة (ع) قوم .
(٦) الألف ساقطه من الأصل وانباتها من النسخة (ع) .
(٧) التلقين في اللغة : أن يلقى اليه الكلام فيميده ، أنظر المعجم
الوسيط (٨٣٥ / ٢) .

فان قال القاضى هو وقف فى يده وعده الامين أنفذه القاضى
الثانى فى ذلك الوجه ولم يستل عن التفسير ، لأنه ان سأل لم يأمن
أن يجهد الورثة أو من ينسبها اليه .

ولأن الامين لما أقره بوجه اليه من جهة القاضى فقد أقر باليد له
فصار كما لو أقر بالملك له ، وأقر هو بأنه وقف فانه ينفذ فى تلك
الجهة كذلك ههنا .

((فصل))

ويحاسب القاضى الأمانة (١) فيما جرى على أيديهم .
فمن كان منهم ثقة أقامه مقام الوصى وقبل قوله فيما يقبل قول
الوصى فيه ، لأن للقاضى أن ينصب فى مال اليتيم وصياً ليتصرف فى
أمواله ، فصار نصب القاضى إياه وصياً كنصب الأب .
ولو نصبه الأب وصياً كان القول قوله ، كذلك هذا .

(١) أنظر الصدر شى أدب القاضى للخصاف (٢٨٤/١) قال
ما نصه : " والدليل على محاسبة الأمانة ما روى عن عمر رضى الله عنه
أنه كان يحاسب عماله كل سنة ، ولأن القاضى هو الذى يتولى
التصرف فى أموال اليتامى وفى أموال الوقف وقد يمجزعن ذلك
بنفسه فهستمين بتسييره على بعض أعماله فيجب أن يحاسب ليصير
ذلك معلوماً للقاضى ، فان أحس بخيانتة عزله واستبدل به
غيره ، وان وجدته أميناً أقره على ذلك " ، وأنظر المسألة
مفصلة مع فروعها فى كتاب الجمان شرح أدب القاضى من
الورقة (١٨/ب الى ٢٠/أ) فى باب القاضى وما يجب عليه
من محاسبة أمانته على ما فى أيديهم من الأموال .

ولأنه أمين لم يعترف بالخيانة فكان القول قوله ، وكذلك يقبل

قول القيم فيه لأنه أمين لم يعترف بالخيانة فكان القول قوله . (١)

فإن أُثِّمَ واحد منهم استحلَّفه ، لأن القاضى ناظر مختاط ، فإذا

رأى من الاحتمال أن يُحَلِّفَهُ كان له ذلك .

فإن قال كان القاضى جعل لي رزقاً لم يصدق حتى يقيم البينة

على اجراء القاضى له رزقاً .

لأنه يدعى عليه عقداً يستحق به الأجر

(١ / ٨) على الغير ، فلا يقبل قوله الا ببينة ، كما لو ادعى

عقد اجارة فانه لا يصدق الا بالبينة كذلك هذا .

وذكر أبو على رحمه الله في أدب القاضى أنه ان اقام البينة ينهى

أن يقيم البينة أن القاضى الممزول أقر في قضاءه قبل عزله أنه أجرى

ذلك له .

(١) من قوله : (وكذلك يقبل قول القيم فيه . . الى قوله : فكان

القول قوله) سقط من النسخة (ع) ، والقيم هو : السيد

وسائس الأمر ، وقيم القوم هو الذى يقوم بشأنهم ويفوض اليه

حفظ المال والقيام عليه وجمع الخلات دون التصرف حتى لو

تصرف بغير مخالفا كالمودع اذا تصرف في مال الوديعة ، والفرق

بين القيم وبين الوصى أن الوصى يفوض اليه التصرف والحفظ

جميعاً ، القاموس المحيط (١٦٨ / ٤) ، والمعجم الوسيط

(٧٦٨ / ٢) ، أنظر العدر شرح أدب القاضى للخصاف

(٢٨٥ / ١) .

لأنه يثبت فرضه في حال ولايته فنفذ .

فان لم يكن له هيئة سبر حتى اذا بلغ اليتيم حَلَفَ عَلَى
الْعِلْمِ ، لأنه يدعى عليه حقاً ، ولو أقر به صح ، فاذا جحد أُسْتَحْلَفَ
فان قال : كان القاضى نصيباً قيباً فيه ، وأخذت ظنّه وانفقت
على عمارته لم يقبل قوله الا أن تقوم الهيئة على نسب القاضى اليه .

لأنه أقر بالانفاق والانفاق استهلاك ، والاستهلاك موجب
للضمان ، فقد أقر بالخيانة (١) ، وادعى البرائة فلا يمدق على
دعوى البرائة الا بهينة ، كما لو قال : ذهبت شاطك بانك أو هدمت
دارك بانك فانه لا يمدق على دعوى الاذن الا بهينة كذلك هذا .

فاذا أقام الهيئة برى من الضمان .

لأنه ادعى البرائة من الضمان وثبته بالهيئة فثبت .

فان لم يقر بالانفاق ، وقال : في يدي كذا ، ~~جمع~~

القاضى القول قوله في كمية ما في يده .

لأنه أمين لم يعترف بالخيانة فكان القول قوله كالمودع

(٨ / ب) وحلفه ان رأى ذلك ، لأنه ناظر محتاط ، فاذا رأى من

الاحتياط أن يحلفه فعل .

(١) في النسخة (ع) بالجناية .

فان أقام الهيئة أن القاضى الأول حاسبه الى وقت كذا ، أخذته
القاضى الثانى بحساب ما جرت على يده بعد الوقت الذى أبراه القاضى^(١)
فيه ، لأن القاضى الأول حاسبه وهو من أهل الولاية عليه فصح حاسبه
وهى " عما وجب عليه " (٢) فى تلك المدة كما لو حاسبه الثانى .
فان قال الأمين : ليس لى بينة أن القاضى نسبى قبيهاً وأخاف
ان أقررت أن يلزمنى . والذى فى يدي كذا ، فان القاضى لا يكلفه الاقصرار
لأنه أمين لم يعترف بالخيانة فكان القول قوله .
والاقرار موجب للضمان فلم يكن للقاضى أن يكلفه شيئاً يجب عليه
به الضمان واستخلفه إن أراد أنه ليس فى يده الا ما أقر به ، ولا أظف
منه شيئاً ولا وضعه فى غير وجهه وهذا اذا كان معروفاً بالامانة (٣)
لما بيننا أنه نصب ليحتاط فى أموال الفقراء والمساكين وهو ناظر مختاط .
فاذا رأى من الاحتياط أن يخلفه ، فعل .
فان كان الذى فى يده غير مأمون ، سأله عن التفسير .

(١) من قوله : " كذا أخذته القاضى الثانى . . الى قوله : على
يده بعد الوقت " سقط من النسخة (ع) .
(٢) قوله (عليه) ليس فى النسخة (ع) .
(٣) أنظر الصدر : شرح أدب القاضى للخيام (٢٨٨ / ١)
حيث قال : ان الرجل اذا كان معروفاً بالصلاح لا يضمنه القاضى .

وذكر أبو علي بن موسى رحمه الله أن هذا استحسان (١) وفي

القياس (٢) أنه لا يسأل

(١/٩) وجه القياس : لأنه أمين لم يعترف بالخيانة فكان القول

قوله ولا يسأل .

(١) الاستحسان في اللغة : هو اعتقاد الشيء حسنا .

واعطالها : هو اسم لدليل من الأدلة الأربعة يعارض القياس الجلي ويعمل به إذا كان أقوى منه سموه بذلك لأنه في الأغلب يكون أقوى من القياس الجلي فيكون قياسا مستحسنا .
وعرف أيضا بأنه : المدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خارج من كتاب أو سنة .

أنظر روضة الناظر لابن قدامة ع ٨٥ ، الأحكام في أصول الأحكام (٢١٠/٤) وما بعدها ، وأصول الفقه للخضرى ع ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، والقاموس المحيط (٢١٤/٤) ، وأنظر التمريفات

للجرجاني ع ١٨ .

(٢) القياس في اللغة : التقدير ومنه قست الثوب بالذراع إذا قدرته

أو قست الجراحة إذا جعلت الميل فيها لتعرف غورها .

وفي الشرع : هو حمل فرع على أصل في حكم يجامع بينهما ، والمراد بالحمل هنا اللاحق فالفرع كالارز والأصل كالبراءة . والحكم كتحرير الرها ، والجامع كالكيل ، ولا بد لكل قياس من أصل وفرع وعلّة وحكم .

أنظر : روضة الناظر ع ١٤٥ ، ومذكرة الشيخ / محمد الأمين الشنقيطى ع ٣٤٣ ، والتمريفات للجرجاني ع ١٨١ ، والقاموس المحيط (٢٤٤/٢) .

وجه الاستحسان : لأنه ليس موضع أمانة ، والقاضي ناظر محتاط
فاذا رأى من الاحتياط أن يسأله عن التفسير فعل .
قال : وبأخذ ديوان القاضي الأول ويتبع ما فيه ما يحتاج
اليه من تعرف أمور الثناس وما في أهدى الأمانا .
لأن الأول كان يمسه بحق الولاية وقد انتقلت تلك الولاية إلى
هذا فوجب أن يأخذه ، فان مات القاضي الأول وولى هذا القاضي
كان السبيل على ما وعفت (١) لك قبل هذا لما ذكرنا .
ويتعرف القاضي من بالبلد الذي وليه من العدول وأهل
الثقة من رجل قد سعى له عدالته وأمانته وبهتت أسماء من سمى
له من أهل المحال . (٢)

(١) وبهارة السدرفى شرح أدب القاضي (٢٩٢/١) أوضح حيث
قال : " فان مات القاضي الأول فموتته وهزله سواء وكـ
جواب عرفناه فى المنزل فى حق الأمانا والمحسبين فهو الجواب
فى الموت " .

(٢) المحال : جمع مفردا محل ، ومحلته ، وهو المكان
الذى يحل فيه منزل القوم ، أنظر المعجم الوسيط

لأن القاضى يحتاج اليهم لوضع الودائع عندهم ، وتصرف
أموال الناس منهم فوجب أن يثبت أسماءهم عنده ، ويسأل عن
رجل أمين لأن غير الأمين غير مقبول قوله .

.....

.....

.....

..

(٣ - باب في القضاء في المسجد)

(فصل)

قال أبو حنيفة رحمه الله ويقضى القاضي في المسجد الجامع فإنه

أرفق بالناس وأحرى أن لا يخفى (١) .

لما روى عن الحسن (٢) البصرى قال : ((أنتيت مسجد

(١) مسألة قضاء القاضي في المسجد اختلف فيها الفقهاء : فالحنفية والحنابلة قالوا بجواز ذلك ، وكره ذلك الامام الشافعي رحمه الله وفصل المالكية فقالوا : ان كان تقدم الخصمان الى القاضي وهو في المسجد جاز القضاء فيه ، أما اذا تعدد الذهاب الى المسجد لفصل الخصومة لم يجز . وانظر المسألة مفصلة مع أدلتها في مراجع الآتية : العدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٩٧/١) ، والمختصر الورقة (٣/ب) ، والمبسوط (١٨/١٦) ، وهدائع العنايع (١٣/٧) ، والمدونة (٧٦/٤) ، وأدب القاضي للماوردي (٢٠٤/١) وما بعدها ، والأم (٢٠١/٦) ، والمهذب (٢٤١/٥) ، ونهاية المحتاج (٢٤١/٨) ، وكشاف القناع (٣٠٧/٦) .

(٢) الحسن : هو الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصرى أبو سعيد تابعى زاهد عالم ولد بالمدينة المنورة لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه ، قال ابن حجر : " ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس " ، قال البزار : كان يروى عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول حدثنا وخطبنا يعنى قوله الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين خرج له الجماعة . التقريب (١٦٥/١) وله ترجمة في طبقات ابن سعد (١٥٦/٧) ، والمعرفة والتاريخ (٣٢/٢) ، وتذكرة الحفاظ (٧١/٧) ، وسير أعلام النبلاء (٥٦٣/٤) .

المدينة ذات يوم بالهاجرة (١) فاذا باين عفان قد كَوَّم (٢) كومة
(٩/ب) من الحمى (٣) ووضع رداً ثم ارتكأ عليها ، واذا رجل
حسن الوجه حسن اللحية ، واذا برؤسنته نكتان (٤) من الجدرى
واذا الشعر قد كسا ساعديه ، قال : فجاء سقاً ومعه قرصة (٥)
له يخاعم رجلاً . قال : فجعل ينظر فيها بينهما . (٦)

-
- (١) الهاجرة : نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر أو من عند
زوالها الى العصر ، لأن الناس يسكنون في بيوتهم في ذلك
الوقت كأنهم قد تهاجروا ، أنظر ترتيب القاموس المحيط (٤٨٢/٤)
- (٢) في النسخة (ج) زيادة الألف هكذا (أكوم)
- (٣) من قوله " من الحمى ووضع رداً .. الى قوله أن يشتبه عليه الأمر " في س
نقش نسخة الأصل بمقدار ورقة واحدة وللتتمة من نسخة (ع) الورقة (٥/ب)
- (٤) النكته في الشيء كالنقطة في الشيء قد تغالف لونه وهي مفرد
والجمع نكت ونكات - راجع المصباح المنير (٦٢٤/٢) ،
وترتيب القاموس (٤٣٥/٤) .
- (٥) القرصة : ظرف من جلد يخرز من جانب واحد وتستعمل لحفظ
الماء أو اللبن ، أنظر المعجم الوسيط (٧٢٣/٢) .
- (٦) قول الحسن : أتيت مسجد المدينة .. ألم أخرجه البيهقي في
السنن الكبرى في كتاب الصلاة باب المسلم يبيت
في المسجد (٤٤٧/٢) وذكر فيه قبلولة عثمان رضي الله عنه
في المسجد ، ولم يذكر قضاءه فيه ، وذكره الخفاف ، أنظر
أدب القاضي للخفاف مع شرح المدر الشهيد (٢٩٥/١) ،
وجاء ذكره في روضة القضاة (٩٩/١) ، وانظره في فتح القدير
(٢٧٠/٧) .

وعن مالك بن أنس قال : كان أبو بكر (١) بن حزم قاضياً
بالمدينة يستند الى عمود في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعنده حرسيان (٢) معهما الشياطين (٣) ، وما عنده أحد من الناس يقضى
بينهم . (٤)

-
- (١) أبو بكر بن حزم : هو محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم الأندلسي
يكنى أبا عبد الطك ، كان قاضياً بالمدينة وبها مات ،
توفي سنة ١٣٢ هـ في دولة بني العباس .
وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ، روى عنه الامام مالك حديثاً
واحداً مستداً ، أنظر تجريد التهذيب لما في الموطأ من
المعاني ، والمسند بن ١٦٢ ، والتاريخ الكبير (١/١) ،
وتهذيب التهذيب (٨٠/٩) ، والتقريب (١٤٨/٢) .
- (٢) أي : حارسان .
- (٣) في النسخة (ع) ومعها الشياطين بالشين ^{المعجمة} وهذا خطأ
لعله من الناسخ والسواب ما أثبت
- (٤) ما ذكره المؤلف عن مالك بن أنس قال : كان أبو بكر قاضياً
بالمدينة . . . لم أقف على هذا الأثر بهذا اللفظ وإنما الذي
عثرت عليه ما رواه ابن سعد في الطبقات القسم المتمم
ن ٢٨٢ قال : أخبرنا معن بن عيسى قال : حدثني سعيد
ابن سلم قال رأيت محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم
" يقضى في المسجد " .

وعن الحكم (١) بن عتية قال : ((رأيت شريحا (٢) كان يقض في المسجد وعليه مطرف خزء (٣) وكان يجلس حتى يقضى بين الخصوم .

(١) الحكم بن عتية هو : أبو عبد الله ، ويقال : أبو محمد النوفسي قال ابن سعد : " كان ثقة فقيها عالما عاليا رفيها كثير الحديث " ، وقال فيه ابن حجر : " ثقة ثبت فقيه الا أنه ربما دل " ، مات سنة ١١٣ هـ ، له ترجمة في : طبقات ابن سعد (٣٣١/٦) ، والتقريب (١٩٢/١) ، والتهذيب (٤٣٢/٢) .

(٢) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر ابن الرائش بن الحارث الكندي ، مات سنة ٧٨ هـ ، قال ابن سعد : " ان شريحا كان قاضيا وشاعرا وقائفا وقاضيا " وقال ابن حجر : " ثقة وقيل له عيبة " ، وقال ابن معين : " كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ولا عمه رضي الله عنه قضاء الكوفة " ، له ترجمة في : طبقات ابن سعد (١٣١/٦) وما بعده ، والتقريب (٣٤٩/١) ، وتهذيب التهذيب (٣٢٦/٤) . وأنظر المجتهدون في القضاء ص ١٥ وما بعدها .

(٣) المطرف : ثوب من خز له أعلام ويقال : ثوب مرع من خز والخز نوع من الثياب ينسج من الابرسم ، راجع : منتار الصحاح ص ١٧٤ ، والمصباح المنير (٣٧١/٢) ، والمعجم الوسيط (٢٣١/١) .

فاذا كان من الفسد واجتمعوا ~~صباح~~

فهمم أتتظالمون بالليل (((١)

وعن عبد الرحمن بن مهدي (٢) قال : ((رأيت الحسن يقضى

في المسجد (٣) ولأنه أشهر المجالس فكان أحرى أن يحكم فيه)) .

(١) رواه ابن سعد في الطبقات (١٣٩/٦) .

ورواه وكيع في أخبار القضاة (٢١٧/٢ - ٢١٨) كلاهما رواه من طريق اسماعيل بن أبي خالد .

وذكره الحافظ بن حجر في فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٥٥/١٣) من طريق اسماعيل بن أبي خالد أيضا .

(٢) عبد الرحمن بن مهدي هو : أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي

ابن حسان البصري ، ولد سنة ١٣٥ هـ ومات سنة ١٩٨ هـ وكان ثقة ثبتا حافظا عارفا بالرجال والحديث ، له ترجمة في :

مقدمة الجرح والتعديل (٢٥١/١ - ٢٦٢) ، وتاريخ بغداد

(٢٤٠/١٠) ، وتذكرة الحفاظ (٣٢٩/١) ، والتهذيب

(١٧٩/٢) ، وسير أعلام النبلاء (١٩٢/٩) .

(٣) أنظر الجماعي شرح أدب القاضى الورقة (٢٠/ب) فلقد ذكر

هذا الأثر المروى عن عبد الرحمن بن مهدي ولم أعثر عليه فسوى

كتب التخرىج والآثار .

وان جلس في مسجد تحته (١) أوبيته فلا بأس بذلك (٢) .
لما روى محمد بن كعب القرظي (٣) ((أن علياً رضي الله عنه
كان يقضى في الرحبة (٤) بالكوفة يوماً ورجل من [الأنبار] (٥) قريباً
منه فقال : يا أمير المؤمنين ليس القضاء كما قضيت القضاء فيهم
كذا وكذا ، فقال علي رضي الله عنه : عدت وفوق كل ذي علم عليم)) (٦)

-
- (١) وهذا على مذهب أبي حنيفة والحنابلة الذين أجازوا القضاء في
المسجد كما مر أنظر ص ٥٠ .
- (٢) أنظر هذا النس مع اختلاف يسير في أدب القاضي للخفاف مع
شرح الصدر (٣١٠ / ١) .
- (٣) هو : محمد بن كعب بن سليم بن أسد القرظي أبو حمزة ، وقيل
أبو عبد الله أحد العلماء بالتفسير مع الثقة والورع ، روى عن المفسرة
ابن شعبة ومماوية وابن عباس وخلق ، وعنه محمد بن المنكدر
وموسى بن عبيدة وابن عجلان وآخرون ، قيل مات سنة ١١٨ هـ ،
له ترجمة في : الجرح والتعديل (٦٧ / ٨) ، وتقريب التهذيب
(٢٠٢ / ٢) ، وتهذيب التهذيب (٤٢٠ / ٩) .
- (٤) الرحبة : (بضم أوله وسكون ثانيه) هي قرية حذاء القادسية على
مرحلة من الكوفة على يسار الحجاج إذا أراد مكة ، أنظر معجم
البلدان للحموي (٢٣ / ٣) .
- (٥) في النسخة (ع) الأنبار ، والسيوط ما أثبت من النسخة (هـ)
وهي قرية من قرى بغداد تسمى (نيسر) بضم أوله وفتح ثانيه
أنظر معجم البلدان (٢٥٧ / ٥) .
- (٦) لم أقف عليه .

فدل على أن القضاء خارج المسجد جائز .
وروى عن علي رضي الله عنه " انه قضى بقضية في الطريق " (٢)
وروى عن شريح أنه كان يقضى في المسجد فاذا كان يوماً مطيراً
قضى في بيته .

(١) أنظر أدب القاضى للخيام مع شرح المصدر (١ / ٣٠٠ - ٣٠١)
حيث ذكر الخيام أثراً آخر يدل على معنى ما ذكره المؤلف
هنا عن علي رضي الله عنه وهذا نصه : قال : ((وعن عبد الرحمن
ابن قيس أنه قال : رأيت يحيى بن يعمر يقعد في الطريق
فيقضى)) ولم أقف على ما ذكره المؤلف

﴿ فَمَسَّ ﴾

فإذا دخل القاضى المسجد فأحب إليّ أن يعلّى ركعتين (١)
لأن من السنة أنه إذا دخل المسجد أن يعلّى ركعتين تحية المسجد
فوجب أن يأتي [بها] (٢) ، ويدعو الله بعدها بالتوفيق والتسديد
وأن يعديه من معاصيه ، لأن القضاء ذو خطر فوجب أن يسأل الله
تعالى التوفيق على ذلك ، ثم يجلس فى الحكم فيستقبل القبلة بوجهه .
لما روى فى الخبر ((خير المجالس ما استقبل به القبلة)) (٣)

(١) أنظر أدب القاضى للخفاف مع شرح الصدر (١ / ٣١٠) .

(٢) فى النسخة (ع) (به) والسواب ما أثبت لأن السياق يقتضى ذلك .

(٣) هذا الحديث قال : الهيثمى رواه ، الطبرانى فى الأوسط عن
أبي هريرة مرفوعاً بلفظ قال : قال رسول الله على الله عليه وسلم :
" ان لكل شىء سيدا وان سيد المجالس ما استقبل به القبلة "
قال الهيثمى اسناده حسن وذكره أيضاً من طريق ابن عمر بلفظ :
" أكرم المجالس ما استقبل به القبلة " ، ثم قال : رواه الطبرانى
فى الأوسط وفيه حمزة بن أبى حمزة وهو متروك ، وأيضاً أورده من
طريق ابن عباس مرفوعاً بلفظ : " ان لكل شىء شرفاً وأشرف
المجالس ما استقبل به القبلة " وهى الهيثمى على ذلك بقوله
وفيه هشام بن زياد أبو المقدم وهو متروك .

أنظر مجمع الزوائد (٨ / ٥٩) .

وأورده السخاوى فى المعتمد الحسنة ٧٦٠ وقال : رواه مساق
وهو وهى الحديث فلا يفتري روايته .

٤ - ((باب قس آداب القاضي))

ويكون الناس أمامه بالبعد منه بحيث لا يسمعون ما يدور بينه
(١)
وهين من يقوم إليه من الخصوم ، لأن المجلس يجب مجلس أمانة
وقد جرى في المجلس ما لا يريد الخصم أن يطلع عليه ، فوجب
أن يفعل هكذا .

ويضع القِطْرَ على جانبه الى يمينه ، لأنه يحتاج الى الأخذ
منه فوجب أن يوضع على يمينه ، ويحمل القِطْرَ من منزله الى المسجد
بين يديه ، لأن هذا أنفى للظنة وأبعد من التهمة فكان أولى .
ويجلس كاتبه ناحية عنه حيث يراه هو ، لأنه أحوط ، وأنفى للتزوير
فكان أولى .

وان اراد أن يجلس معه قومًا من أهل الفقه (٢) والأمانة أجلسهم

(١) لعل السواب (يتقدم) كما في العدر شرح أدب القاضي

(٣١٤ / ١) .

(٢) أنظر المسألة في كتاب العدر شرح أدب القاضي للخصيات

(١٩٣ / ١) والمبسوط (٧١ / ١٦) ودائع العنايات

(١٣ / ٧) وهارتس : (وينبغي

أن يجلس معه من يوثق بدينه وأمانته فلا يرضى بما عنده

من الحق بل يهديه الى ذلك اذا رفع اليه) .

لأنه يجوز (١) (١٠ / أ) أن يشتبه عليه مسألة فيسألهم ،
ولأن مجالسة العلماء زيادة ، وإذا كان بحضرة الأئمة فهو أهد من
الحيف (٢) ، ولأن المجلس مجلس أمانة فوجب أن يقعد معه من
يكون موضعاً للأمانة .

ثم يفتح القاضي القَطْرَ، أو قيمته (٣) أو كاتبه من غير أن
يدخل واحد يده فيه لأنه أنفى للظنة وأهد من التهمة فكان
أولى .

ثم يخرج رقاع ذلك اليوم فيخلطها بين يديه حتى لا يقدر
رقعة على رقعة (٤) لأنه أهد من التهمة فكان أولى .
ثم يخرج رقاع الشهود أولاً لما بينا (٥) .

(١) قوله (لأنه يجوز) هونهاية التقى من النسخة الأعل كما
أشرت الى ذلك في ص ٥١ .

(٢) الحيف : هو الظلم والجور انظر مختار الصحاح ص ١٦٥ .

(٣) القيم : تقدم معناه أنظر ص ٤٤ والمقصود بالقيمت هنا
من يقوم بخدمة القاضي في المحكمة .

(٤) أنظر المسألة مفصلة في شرح الصدر الشهيد على أدب القاضي

للخيام (٣١٤ / ١) ، والمبسوط (٨٠ / ١٦) حيث قال
السرخسي : " ان محمدا اختار في الكتاب أن يقدم الناس على

منزلهم ، الأول فالأول " وانظر البدائع (١٣ / ٧) .

(٥) تقدمت مسألة اخراج رقاع الشهود أنظر ص ٢٢

- وإذا تقدم إليه خصمان سأل المدعى عن (١) دعواه .
قال: القاضى رحمه الله : " هو بالخيار ان شاء سأل ، وان شاء
لم يسأل ويترك حتى يبدأ أحدهما بالكلام " (٢) .
أما إن سأل جاز ، لأن (٣) المجلس مجلس هيئة .
فإذا رأى أن يبدأ بالكلام حتى يبسط لسانه في جاز ، وان لم
يسأل جاز ، لأن الحكم يُعظم وهذا أهيب في القلب ، فجاز
أن يفعل . (٤)

-
- (١) قوله (عن) ليس في النسخة (ع) .
(٢) أنظر شرح الصدر الشهيد على أدب القاضى للخفاف (٣١٨/١)
حيث قال الصدر رحمه الله : " ان هذا رأى محمد بن الحسن "
قلت : وهو من رجحه الخفاف وأخذ به الطحاوى .
الا أن من الحنفية من قال : ان القاضى يسكت ولا يبدأ الخصوم
بالكلام لأن القاضى اذا بدأ الخصم بالكلام أنشأ خصومة وهييج
الخصم ، والقاضى لا ينشئ الخصومة .
راجع مختصر الطحاوى ص ٣٢٥ ، والمسوط (٧٨/١٦) ،
والبدائع (١٣/٧) .
(٣) في الأصل زيادة بعد قوله لأن هكذا : " لم يسأل " وهذا خطأ
لعله من الناسخ .
(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٣١٨/١) .

فإذا ادعى شيئاً معلوماً من ورق أو عين أو شيئاً ما يكال أو يوزن

وسى كيل ذلك ووصفه بجودة أو غير ذلك ، أقبل على المدعى عليه .

أما قلنا ان المدعى يجب أن يكون معلوماً ، لأن المجهول لا يقدر

على تسليمه ، فوجب أن يكون معلوماً ويسأله عما (١١٠ / ب)

ادعى عليه خصمه .

لأنه لما ادعى شيئاً معلوماً [سحت] دهواه ، وإذا [سحت] (١)

الدعوى وجب على المدعى عليه اجابته فوجب أن يسأله .

لما روى عن حنش (٢) قال : قال علي رضي الله عنه «إذا تناضى

اليك رجلان فهذلاً تقضى للأول حتى تسمع كلام الآخر ، فسوف ترى

(١) ، (٢) في النسخة (ع) صح بدون تاء والتصويب من الأصل .

(٢) في النسخة (ع) حنش ، والسواب حنش كما في الأصل ومصادر

ترجمته الآتية : وهو حنش بن المتمر ويقال ابن ربيعة ويقال

انه حنس بن ربيعة بن المتمر السنعاني أبو المتمر الكنانى .

له ترجمة في :

التاريخ الكبير (٩٩ / ٢) ، والجرح والتعديل (٢٩١ / ٣)

وتهذيب التهذيب (٥٨ / ٣) ، والتقريب

(٢٠٥ / ١) .

كيف تقضى . فما زلت قاضياً بعده (١) .
فان كانت الخصومة في دارٍ أو عقارٍ سأل المدعى عن
البلدة التي (٢) فيها الدار وعن موضعها من ذلك البلد وحدودها .
لأن تعريف الدار بالحدود وبين المكان فوجب أن يبين .

-
- (١) هذا الحديث عن علي :
- أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأفضية باب كيف القضاء
(١١ / ٤) .
- وأخرجه الترمذي مختصراً في كتاب الأحكام باب ما جاء في القاضي
لا يقضى بين الخصمين حتى يسمع كلامهما (٦١٨ / ٣ - ٦١٩)
- وقال : " هذا حديث حسن " .
- وأخرجه ابن ماجه في كتاب الأحكام باب ذكر القضاء (٧٧٤ / ٢)
ورواه أحمد في مسنده (١ / ٩٦٠٩٠ ، ١١١ ، ١٤٩) .
- ورواه الحاكم في المستدرک في كتاب الأحكام (٤ / ٩٣) .
- وقال : " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " .
- وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاضي ، باب : " لا يقبل
الشهادة الا بمحض من الخصم ولا يقضى على الغائب " .
(١٤٠ / ١٠) .
- (٢) في النسخة (ع) الذي .

(١)

وان [كانت] . الدعوى فى عرض وأحضره كفى .

لأن تعريف الحاضر بالاشارة كما أن تعريف الغائب بالتحديد

ولو كان غائباً وذكر الحدود جاز كذلك هذا .

وان لم يحضره سأل عن جنسه وقيمته ^{بيننا} ، أنه يجب

أن يكون معلوماً ، واعلامه ببيان الجنس ، والقيمة فوجب أن يبين

ثم يسأل المدعى عليه عن دعوى المدعى .

لما روى عن النهى على الله عليه وسلم أنه قال لعلى رضى الله عنه

" يا على لا تقضى بين خصمين حتى تسع كلام الآخر ، وضرب بيده

فى صدرى فقال: على رضى الله عنه : لم أزل قاضياً بعده " (٢)

فان أقر له بشيء أخذ جوامع اقراره فى رقعة وصحت بها السى

الكاتب ليكتب اقراره ، لأنه يحتاج اليه (١١ / ب) ليقابل (٣) معه

رقعة الكاتب ، فوجب أن يثبت عنده ، فاذا قرئ عليه محضه

قابل به الرقعة ، لأنه يجوز أن يكون الكاتب زاد فيه أو نقص فوجب

أن يقابل به .

(١) فى الأعلى والنسخة (ع) بدون تاء ، والاضافة يقتضيها السياق .

(٢) تقدم تخريجه أنظر ع ٦١ موقوف على على بن أبى طالب رضى الله عنه .

(٣) فى النسخة (ع) لتقابل .

ولأن الأشهاد وثيقة يثبت به حقه فجاز أن يأمر به كالأبساء

في المعجل ،

فإذا وافق وقع في أسفله بخطه قرئ هذا المحضر على بمحضر

من فلان وفلان ، وأقر عندى فلان بجميع ما سئى من اقراره فسى
هذا الكتاب ، لأنه هكذا جرى فهكذا يكتب .

فان لم يعرفهم كتب أقر عندى الرجل الذى ذكر أنه فلان .

للرجل الذى ذكر أنه فلان .

لأن القاضى لا يعرفهم باسماءهم فوجب أن يكتب هكذا .

وان جحد المدعى عليه دعوى المدعى

(١٠٢ / ١) قال له القاضى : قد أنكر ما ادعيت .

فان قال : استخلفه لى على دعواه ، سأله : ألك بينة ؟

فان قال : نعم ، قال : أحضر شهودك .

(١)

وذلك لما روى شقيق بن سلمة عن

(١) هو : شقيق بن سلمة الأسدى ، أبو وائل الكوفى ، ثقة

مخضرم ، مات فى خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة -

له ترجمة فى : التاريخ الكبير (٢٤٥ / ٤) ، وتذكرة

الحفاظ (٦٠ / ١) وتهذيب التهذيب (٣٦١ / ٤) ، والتقريب

عبد الله (١) بن مسعود أنه قال : ((من حلف على يمين يستحق بها مالا ، هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان)) (٢) .

قال : ثم أنزل الله تعالى تصديق ذلك : (ان الذين

يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا) (٣) الآية .

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بمحجة وفاق ابن حبيب البهذلي

أبو عبد الرحمن ، من السابقين الأولين الى الاسلام ومن كبار العلماء ومن الصحابة مناقبه كثيرة ، أخره عمر بن الخطاب على الكوفة ، مات سنة ٣٢ هـ بالمدينة وقيل سنة ٣٣ هـ .

له ترجمة في : طبقات ابن سعد (١٥٠/٣) ، والاستيعاب

(٣١٦/٢) ، وتاريخ بغداد (١٤٧/١) ، والاسماوية

(٣٦٨/٢) ، وتذكرة الحفاظ (١٣/١) ، وسير أعلام النبلاء

(٣٦١/١) ، وتهذيب التهذيب (٢٧/٦) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الخصومات باب " كلام الخصوم بعضهم

في بعض " (٧٣/٥) .

وأخرجه سلم في كتاب الايمان ، باب " وعيد من اقتلع من سلم

بيمين فاجرة بالنار " (١٢٢/١) ولفظ سلم في ٦٨ في الحاشية .

وأخرجه أبو داود في كتاب الايمان والنذور باب " فيمن حلف بيميننا

ليقتطع بها مالا لاحد " (٥٦٥/٣) .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الأحكام باب " من حلف على يمين فاجرة

ليقتطع بها مالا " (٧٧٨/٢) .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢١١/٥) .

وأخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الايمان والنذور (٢٩٤/٤) .

وكلهم أخرجه بالفاظ تختلف عن لفظ المؤلف الا أنها تتفق في المعنى

وفي السند .

(٣) سورة آل عمران آية (٧٧) .

قال شقيق ثم أن الاشعث (١) بن قيس خرج اليـنـيـا
[فقال:] ما يحدثكم أبو عبد الرحمن ؟^(٢)
قال : فحدثناه (٣) بما قال .
فقال : عدق في نزلت هذه الآية ، كان بيني وبين رجل خصومة
في [بئر] (٤) فاختمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

-
- (١) هو : الاشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي أبو محمد صحابي
نزل الكوفة ، مات سنة ٤١ هـ أو سنة ٤٤ هـ وهو ابن ثلاثين سنة
ولقد وفد الى النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة في وفد
كندة وكانوا ستين راكبا فأسلموا ورجع الى اليمن وكان من ارتد
بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فبعث أبو بكر رضي الله عنه
الجنود الى اليمن فأحضره بين يديه فأسلم وزوجه أبو بكر أخته ،
شهد اليرموك ، والمقادسية ، وغيرها ، أنظر ترجمته وأخباره في :
الاستيعاب (١٠٩/١) ، والاعابة (٥١/١) ، وتهذيب
التهذيب (٣٥٩/١) .
- (٢) في الأصل (قال) والصواب ما أثبت من النسخة (ع) ومن مصادر
تخريج الحديث ، أنظر ص ٦٦
- (٣) زيادة لها من النسخة (ع) .
- (٤) في النسخة الأصل (في عين) والصواب ما أثبت من النسخة (ع)
وأنظر صحيح مسلم (١٢٣/١) .

فقال عليه السلام : شاهدك أويمنه .

فقلت : إنه يحلف ولا يهالي .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((من حلف على يمين يستحق

بها مالاً هو فيها فاجر لقي الله تعالى وهو عليه غضبان)) (١)

فأنزل الله تعالى تصديق ذلك ثم قرأ (ان الذين يشترون بعهد

الله وأيمانهم ثمناً قليلاً .. الآية) .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((من حلف على

يمين عبر (٢) هو فيها فاجر ليقتلع بها مالاً لقي الله تعالى وهو عليه

غضبان)) (٣) -

(١) وهذا الحديث أخرجه مسلم وغيره كما تقدم في ٦٦ ولم أجد لفظ
وهذا لفظه
المؤلف في صحيح مسلم (١٢٣/١) ((قال : فدخل الأشعث
ابن قيس فقال : ما يحدثكم أبو عبد الرحمن ؟ قالوا : كذا وكذا
قال : صدق أبو عبد الرحمن في نزلت ، كان يمني وبين رجل أرض
باليمن فخاصمته الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هل لك بينة ؟
فقلت : لا ، قال : فيمينه ، قلت : اذن يحلف ، فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند ذلك ((من حلف على يمين عبر يقطع بها
مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله تعالى وهو عليه غضبان))
فنزلت الآية (ان الذين يشترون .. الآية) .

(٢) سميت اليمين بالصبر لأمرين : أحدهما : أن الصبر هو الصنع فكأنه
ينع نفسه بهذه اليمين بالصبر لأمرين ، وثانيهما : هو الحبس
وسميت بالصبر أي المحبوسة وهي التي جعلت غرضاً للرس فكأنه
بهذه اليمين يحبس نفسه عن السواب . أنظر كتاب الصدر شرح

أدب القاضى (١٠٥/٢) .

(٣) سبق تخريجه أنظر ٦٦

ولما روى عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه قال : جاء رجل (٢)
من حضرموت ، ورجل (٣) من كندة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

(١) هو علقمة بن وائل بن حجر (بضم المهلة وسكون الجيم) الحضرمي الكوفي

قال الحافظ سعدوق الا أنه لم يسمع من أبيه ، وقال البخاري فسي

التاريخ الكبير " سمع أباه " (٤١ / ٧) وروى عنه عبد الملك بن عمير

وله ترجمة أيضا في : التهذيب (٢٨٠ / ٧) ، والتقريب (٣١ / ٢) .

(٢) الرجل الذي من حضرموت هو : ربيعة بن عيدان (بفتح المهلة

وسكون التحتانية) على المشهور ، ابن ذى العرف بن وائل

ابن ذى غواف الحضرمي ، ويقال الكندي ، أنظر ترجمته فسي

الانساب (٥١٠ / ١) .

(٣) الرجل الكندي هو : امرؤ القيس بن عيسى بن المنذر بن

امرؤ القيس بن عمرو بن معاوية ، الأكرمين الكندي ، أنظر

ترجمته فسي :

الانساب (٦٣ / ١) .

وكندة : بالكسر قبيلة باليمن .

أنظر معجم البلدان (٤٨٢ / ٤) .

(١٢/ب) الحضري يا رسول الله ان هذا ظننى على أرض كانت
لأبى ، فقال الكندي : الأرض أرضى وفى يدي أزرعها
ليس له فيها حق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضري : ألك بيعة؟
قال (١) : لا ، قال : فلك يمينه؟ ، فقال : يا رسول الله : انه
فاجر لا يبالى بان يحلف عليه ، ليس يتورع عن شيء ، فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : ليس لك الا ذلك ، وفى بعض الأحاديث
" ان أرضى أعظم شأنًا من أن يحلف عليها ، فقال النبي صلى الله
عليه وسلم (ان يمين المسلم وراءه ما هو أعظم منه) " (٢) .

-
- (١) قوله (قال) سقط من النسخة (ع) .
(٢) الحديث أخرجه البخارى فى كتاب الخسومات باب كلام الخسوم
بعضهم فى بعض (٧٢/٥) .
وأخرجه مسلم فى كتاب الأيمان "باب وعيد من اقتطع حق مسلم
بيمين فاجرة بالنار" (١٢٣/١) .
وأخرجه الترمذى فى كتاب الأحكام "باب ما جاء أن البيعة على المدعى
واليمين على المدعى عليه" (٦٢٥/٣) .
وأخرجه أحمد فى المسند (٣١٧/٤) .
وأخرجه البيهقى فى كتاب آداب القاضى "باب من قال : ليس
للقاضى أن يقضى بحلمه" (١٤٣-١٤٤) .
قلت : وقول المؤلف فقال النبي صلى الله عليه وسلم " ان يمين
المسلم وراءه ما هو أعظم منه" لم أجده .

فان كان القاضي يري (١) استخلافه في هذه الحالة حَلَفَ
قال هذا على قول أبي يوسف (٢) ، ومحمد (٣) .

-
- (١) عند قوله (يري استخلافه) انتهى النقي الذي في نسخة (أ - ز)
وهذا ما أشرت اليه في ص ١٠ .
- (٢) هو : الامام أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن محمد
ابن حسنة ، لقب بقاضي القضاة ، صاحب أبي حنيفة ولي القضاة
لثلاثة من الخلفاء : المهدي ، والهادي ، وهارون الرشيد
قال ابن المديني : كان عدوقا ، وقال ابن معين : كان ثقة
ومات في بغداد سنة ١٨٢ هـ ، وسينقل عنه المؤلف كثيرا من
المسائل في هذا الكتاب فاذا أطلق فهو المقصود - به ترجمة في :
التاريخ الكبير (٣٩٧/٨) ، الجرح والتعديل (٢٠٨/٩) ،
والبداية والنهاية (١٨٠/١٠) ، ووفيات الأعيان (٢٤١/٥) ،
وتاج التراجم ص ٨١ .
- (٣) هو : محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني صاحب
الامام أبي حنيفة روى عن الامام مالك بن أنس ، ليه النسائي
من قبل حفظه ، وقال فيه الذهبي : وكان من بحور العلم والفقاه
له مؤلفات كثيرة منها : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ،
والسير الكبير ، والسير الصغير ، مات بالري سنة ١٨٧ ، وله
من المصنفات ثمان وخمسون سنة ، وسينقل عنه المؤلف في هذا الكتاب
كثيرا من الآراء والمسائل فاذا أطلق محمد فهو المقصود - له ترجمة
في : الجرح والتعديل (٢٢٧/٧) ، الجواهر
المضية (٤٢/٢) ، وميزان الاعتدال (٥١٣/٣) ، وشذرات
الذهب (٣٢١/١) .

وأما على قول أبي حنيفة لا يخلقه ، وسنبيه في موضعه

ان شاء الله تعالى . (١)

(١) قوله (تعالى) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) ،
وأما قوله : (وسنبيه في موضعه ان شاء الله تعالى) سيأتى

في ص ٢١٤ .

(١) فان أحضر شهوده حفظ القاضي دعوى المدعى لأنه يحتاج اليه ليقابل
به (١) شهادة الشهود ، فوجب أن يحفظه ويسمع من الشهود .
فان كانت الشهادة موافقة للدعوى أخذ جوامع الشهادة فسى
رقعة بين يديه لأنه يحتاج (٢) اليه ليقابل به (٣) رقعة الكاتب لجواز
أن الكاتب زاد فيه أو نقص وحث بهم الى الكاتب ليكتب اقرارهم
لما ذكرنا .

فاذا وافق المحضر الرقعة وقع بخطه في المحضر قرين هذا
المحضر على محضر من الشهود والسامين فيه ، ومحضر من فلان
وفلان وشهد هؤلاء الشهود السمون فيه عندي (١ / ١٣)
بجميع ما سى ووعف من شهادتهم في هذا الكتاب .

لأنه هكذا جرى ، فوجب أن يكتب هكذا ، وهذا بعد
أن يسأل المدعى عند قراءة المحضر ، كذا ادعيت ، والمدعى
عليه كذا أنكرت ، والشهود كذا شهدتم .
لأن هذا أحوط فوجب أن يسأل .

(١) في النسختين (أ-ز) ، (ع) (لتقابل)

(٢) في النسختين (أ-ز) ، (ع) (محتاج) .

(٣) في النسختين (أ-ز) ، (ع) (لتقابل) .

ولا يبدأ الشاهد بشهادته (١) حتى يقول له القاضى : بم

تشهد ؟

لما روى عن النبى على الله عليه وسلم أنه قال : ((شر الشهود

أن يشهد قبل أن يستشهد)) (٢) . .

فإن شهد واحد ووعف ، وقال الباقر نشهد بمثل شهادته

لم يقبل (٣) ذلك حتى يتكلم كل واحد بشهادته .

(١) وهذا قول أبى حنيفة ومحمد وقول أبى يوسف الأول لكنه رجع عن هذا القول وقال : ولا بأس بطلقين الشاهد ، وهذا ما رجحه الطحاوى والخفاف رجع عدم الطقين وقال السرخسى فى مبسوطه (٨٧/١٦) : " وينبغى للقاضى أن لا يلقن الشاهد ولكن يدعه حتى يشهد بما عنده ، فان كانت شهادته جائزة قبلها ، وان كانت غير جائزة ردها ، ولا يقول له أشهد بكذا ، فان هذا تلقين " وهو قول أبى حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف رحمه الله : " لا أرى بأسا بأن يقول أتشهد بكذا " وراجع المسألة فى كتاب المصدر شن أدب القاضى (٣٢٧/١) ، ومختصر الطحاوى (٣٣٦) والبدائع (١٠/٧) .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الرقاق باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها (٢٤٤/١١) من حديث عمران بن حصين بلفظ : ((ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون)) ، وأخرجه الترمذى فى كتاب الفتن باب ما جاء فى القرن الثالث (٥٠٠/٤) وفى كتاب الشهادات باب ما جاء فى شهادة الزور وقال : حسن صحيح . وأخرج ابن ماجه نحوه فى كتاب الأحكام باب كراهية الشهادة (٧٩١/٢) وقد رواه بالمنعنة وفى اسناده عبد الملك بن عمير وهو مدلس . وأخرجه أحمد فى المسند (٣٧٨/١) .

(٣) فى النسخة (ع) (تقبل) .

ولأن الشهادة (١) بمثل الشهادة تكون شهادة (٢) بتلك الشهادة ،
وتلك الشهادة تحملها (٣) الأول (٤) ولم يتحملها (٥) الثاني (٦) ،
فلا يقبل ذلك منه .
ولأنه يجب أن يشهد بشهادة نفسه لا بشهادة (٧) غيره فلا يقبل منه .

(١) الواو ساقطة من النسختين (أ - ز) ، ع
(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) يكون
(٣) في جميع النسخ تحمله والصواب ما أثبت ليستقيم الكلام .
وصورة تحمل الشهادة كما قال الكاساني " أما صورة التحمل فلها
عبارتان مختصرة ، ومطولة .
أما اللفظ المختصر فهو أن يقول شاهد الأصل أشهد على شهادتي أنى
أشهد أن لفلان على فلان كذا . أو يقول أشهد أن لفلان على فلان كذا
فأشهد على شهادتي بذلك .
وأما المطول فهو أن يقول : شاهد الأصل أشهد أن لفلان على فلان كذا
أشهدك على شهادتي هذه ، وأمرك أن تشهد على شهادتي هذه فأشهد
انظر بدائع الصنائع (٢٨١ / ٦)

- (٤) في النسخه (أ - ز) زيادة هذه الكلمة (كذا) ولا توجد في بقية النسخ .
(٥) في جميع النسخ تحمله والصواب ما أثبت ليستقيم الكلام .
(٦) في النسخه (أ - ز) زيادة هذه الكلمة (كذا) ولا توجد في بقية النسخ .
(٧) الباء ساقطة في قوله " لا بشهادة " من النسختين (أ - ز) (ع) .

فان كانت الشهادة على كتاب فقرأه (١) واحد ثم قال الشاهد
الذى لم يقرأ أشهد أن فلان بن فلان أقر عندى بجميع ما سعى
ووصف في هذا الكتاب لفلان بن فلان الفلاني هذا الذى حضر
وادعى ذلك .

لأن ما فى الكتاب مضبوط وبارز ذلك معلوماً عند القاضى بالقراءة
عليه فقد شهد بمعلوم فوجب أن يقبل .

وان كانت الشهادة على ميت (٢) حضر وعيه أو وارثه .

أو على غائب حضر وكيله يخاعم المدعى .

فيمبنى للقاضى أن يوقف كل واحد من الشهود على شهادته

فان شهد وأعلى غائب أو ميت لم يقبل حـتى (١٣ / ب)

ينسبه (٣) الى أبه وجده والى قبيلته أو (٤) صناعته أو الى شىء

يخرف به ، ويتميز من غيره .

لأن تعريف الغائب بالنسبة كما أن تعريف الحاضر بالاشارة .

(١) أنظر السألة فى الجماعى شرح أدب القاضى للخفاف المرقمة

(٢٢ / ب) قال : وهذا محمول على رأى القاضى .

(٢) أنظر السألة فى الصدر السابق الورقة (٢٣ / أ) .

(٣) هذه مسألة خلافية بين أبى حنيفة وأبى يوسف فأبو يوسف يرى

أن نذكر اسم الأب والجد كاف اذا عرف بصناعته فى التعريف .

أما أبو حنيفة فيرى أن التعريف بالمذاعة لا يكفى لاحتمال انتقال

الانسان من صناعة الى أخرى . أنظر شرح الصدر على أدب القاضى

للخفاف (٣٣٦ / ١) ، والمبسوط (٤٧ / ١٦) .

(٤) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) زيادة (الى) .

ولو كانت الشهادة على حاضر لم [تقبل] (١) حتى يثبته اليه
كذلك اذا شهد وا على غائب وجب أن لا تقبل حتى ينسبوه الى أبيه
وانما قلنا ينسبوه الى جده .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كتب ((هذا ما اشترى
محمد رسول الله من عداة (٢) بن خالد (٣) بن هوزة)) (٤) .

(٥)
لما كان النبي صلى الله عليه وسلم معروفاً بالرسالة اكتفى به وعداة
لما لم يكن معروفاً . نسبه الى أبيه وجده .

فدل على أنه اذا كان معروفاً بشيء كان تعريفه بذلك ، وان لم

يكن معروفاً نسبه الى أبيه وجده .

-
- (١) في الأصل (يقبل) والتصويب من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
(٢) في جميع النسخ (عدا) بدون همزة وأثباتها من مصادر ترجمته .
(٣) هو عداة (بوزن المعتاد) بن خالد بن هوزة بن قيس بن غيلان
العامري له صحبة ، أنظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٨٥ / ٧)
والجرح والتعديل (٣٤ / ٧) ، والاصابة (٤٦٦ / ٢) .
(٤) هذا الحديث رواه العداة بن خالد وأخرجه البخاري تعليقا فسي
كتاب البيوع باب اذا بين البيعان ولم يكتبوا نصحا (٣٠٩ / ٤)
وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث
عباد بن ليث وقد روى عنه هذا الحديث غير واحد من أهل
الحديث . أنظر سنن الترمذي (٥٢٠ / ٢) .
وأخرجه الترمذي في كتاب البيوع باب ما جاء في كتاب الشروط (٥٢٠ / ٣)
وأخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات باب شراء الرقيق (٧٥٦ / ٢) .
وأخرجه أحمد في المسند (٣٠ / ٥) .
(٥) في جميع النسخ (عدى) والتصويب من مصادر تخريج الحديث
وكذلك مصادر الترجمة لعدى ومن ذكره كذلك أولا في الأصل صحيحا .

((فصل))

القاضي لا يجلس للقضاء وهو غضبان .

لما روى عبد الملك بن عمير (١) قال : ((حدثنا عبد الرحمن (٢)

ابن أبي بكرة (٣) عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

لا يقض القاضي بين اثنين وهو غضبان (((٤) .

-
- (١) هو : عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي حليف بن عدي الكوفي ويقال له الفرس بفتح الراء والفاء ثم مهطلة نسبة الى فرس لسه سابق كان يقال له : القبطي (بكسر القاف وسكون الموحدة) كان ثقة فقيها تنبؤ بحفظه وربما دلس ، مات سنة ست وثلاثين وله مائة وثلاث سنين ، له ترجمة في : التاريخ الكبير (٤٢٦/٥) والتهذيب (٤١١/٦) ، والتقريب (٥٢١/١) .
- (٢) هو عبد الرحمن بن أبي بكرة نفي بن الحارث الثقفي تابعي ثقة مات سنة ٩٦ هـ أنظر ترجمته في طبقات ابن سعد (١٩٠/٧) وشذرات الذهب (١٤٨/٦) ، والتقريب (٤٧٤/١) .
- (٣) في النسختين (ع) ، (أ- ز) بكر وأبو بكرة والد عبد الرحمن اسمه نفي بن الحارث ، وقال ابن سعد مسروح أنظر طبقات ابن سعد (١٥٠/٧) .
- (٤) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام باب هل يقض القاضي أوفى وهو غضبان (١٣٦/١٣) .
- وأخرجه سلم في كتاب الأفضية باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان (٣٤٢/٣) (٣٤٢/٣) .
- وأخرجه أبو داود في كتاب الأفضية باب القاضي يقض وهو غضبان (١٦/٠) .
- وأخرجه الترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء لا يقض القاضي وهو غضبان (٦٢٠/٣) .
- ===

(١) ولما روى عن عبد الرحمن بن أبي بكر^(١) أن أبا عبد الله كتب إلى ابن له

وكان على قضاء سجستان (٢) أن رسول الله على الله عليه وسلم قال :

((لا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان)) (٣)

ولما روى عن شريح أنه قال آخر ما أوصانى عمر رضى الله عنه

أنه قال ((لا تسار (٤) ولا تضار (٥) ولا تبع ولا تتبع (٦) ما دامت

على القضاء (٧) ولا تقضى بين اثنين وأنت (٨) غضبان)) (٨)

==== وأخرجه النسائي في باب ذكر ما ينهى للحاكم أن يجتنبه

٠ (٢٣٨ - ٢٣٧ / ٨)

وأخرجه أحمد في السنن (٣٦ / ٥ - ٣٨ - ٤٦ - ٥٢)

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب " آداب القاضى " باب

لا يقضى القاضى وهو غضبان (١٠ / ١٠٤ - ١٠٥)

(١) في النسخة (أ - ز) ، (ع) بكر والسحيح ما في الأصل كما تقدم ص ٢٨

(٢) بكسر أوله وثانيه وهي ناحية كبيرة وولاية واسعة تقع جنوبي هراة ،

أنظر معجم البلدان (١٩٠ / ٣)

(٣) تقدم تخريجه وقد رواه الامام البخاري بهذا السياق أنظر ص ٢٨

(٤) قوله لا تسار مأخوذ من السر ، وهو ما تكتمه وتخفيه ، والمعنى

أن القاضى منهى عن كشف سر لأحد الخصمين دون الآخر .

(٥) ومعنى قوله لا تضار أى لا تلحق الضرر بأحد بظلم .

(٦) في النسختين (أ - ز) ، (ع) لا تبع ، ومعنى قوله : لا تبع

ولا تتبع : أى لا تبع لأحد ولا تشتري من أحد ، والبيع : ضد

الشراء والبيع الشراء أيضا ، والابتاع هو الاشتراء ، أنظر

لسان العرب (٣٧١ / ٩) والقاموس المحيط (٨ / ٣)

(٧) في جميع النسخ (القاضى) والتعويب يقتضيه السياق .

(٨) ذكر هذا الاثر الحافظ بن حجر في تلخيص الحبير بمعناه (١٩٥ / ٤)

ثم قال : لم أجده ، أى لم أجده من خرجته .

وعن أبي جريز (١) أن شريحاً كان اذا غضب قام وترك القضاء (٢)

ولأن الغضب يمنعه من النظر في أمور الناس ويفاؤه الحقوق فلا يقضى

معه .

ولما روى أبو بكر (٣) الهذلي عن أبي [أسامة] (٤) الهذلي (٥)

أن عمر بن الخطاب رضی الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري [رضی الله عنه] (٦)

(١) هو : عبد الله بن جريز بن عبد الله البجلي مقبول من الثالثة له ترجمة

في التقريب (٥٣١/١) .

(٢) لم أجده .

(٣) أبو بكر الهذلي قيل اسمه سلسي (بضم المهطة) بن عبد الله وقيل

روح أحماري متروك الحديث من السادسة مات سنة ٦٣ هـ ، أنظر

ترجمته في : تهذيب التهذيب (٤٥/١٢) ، والتقريب

(٤٠١/٢) .

(٤) في النسخة الأعل ابن أمانة وهو خطأ محض والسواب ما أثبت مسن

النسختين (أ - ز) ، (ع) ومن مصادر ترجمته الآتية .

(٥) هو : أبو الطيح بن أسامة بن عمير أو عامر بن حنيف بن ناجية

الهذلي اسمه عامر ، وقيل زيد وقيل زياد ثقة من الثالثة

مات سنة ٩٨ هـ وقيل بعد ذلك له ترجمة في التقريب (٤٧٦/٢) .

(٦) أبو موسى الأشعري : هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار

أبو موسى الأشعري الشهير باسمه وكنيته معا ، أنظر ترجمته في :

الاستيعاب (١٧٣/٤) ، والاعانة (٣٥٩/٢) ، وتهذيب

التهذيب (٣٦٢/٦) ، والتقريب (٤٤١/١) .

(٧) قوله رضی الله عنه سقط من النسخة الأعل وأثبتته من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

((فصل في خطاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه
الى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه))

أما بعد : فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى
اليك فانه لا ينفخ تكلم (١) بحق لا نفاذ له .
آسى (٢) بين الناس في مجلسك ووجهك وذلك حتى لا يطمع
شريف في حيقك ولا يبأس ضعيف من عدلك ولا يخاف من جورك ((البينة
على من ادعى واليمين على من أنكر)) (٣) والملح جائز بين المسلمين .

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (تكلمه) .

(٢) معنى قوله : آسى بين الناس : أى اعدل بين الخصمين في الحكم
لأن القاضى متى ما خص أحد الخصمين ببشاشة أو القيام له كان ذلك
عنوان ظلمه - أنظر أعلام الموقمين (١ / ٨٩) وساق قصة طريفة فسى
هذا المقام عن أحد قضاة بني اسرائيل فانظرها .

(٣) قوله : ((البينة على المدعى واليمين على من أنكر)) هذا حديث مرفوع
الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو هنا ، موقوف على عمر رضي الله عنه
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرق متعددة وفي بعضها ضعف
ولقد أخرجه الجماعة .

فأخرجه البخارى في كتاب الرهن باب : اذا اختلف الراهن والمرتهن
(١٤٥ / ٥) .

وأخرجه سلم في كتاب الأفضية باب اليمين على المدعى عليه (٣ / ١٣٣٦)
وأخرجه أبو داود في كتاب الأفضية باب اليمين على المدعى عليه (٤ / ٤٠)
وأخرجه الترمذى في كتاب الأحكام باب : ما جاء في أن البينة على المدعى
واليمين على المدعى عليه (٢ / ٦٢٦) ، وقال الترمذى في اسناده مقال
لأن فيه محمد بن عبيد الله المرزى يضعف في الحديث من قبل حفظه
ضعفه ابن المبارك وغيره .

وأخرجه الدارقطنى أيضا عن سلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : البينة . . الحديث .
وسلم بن خالد تكلم فيه غير واحد من الاثمة ، أنظر سنن الدارقطنى (٤ / ٢١٨)
وأخرجه البيهقى في كتاب الدعوى والبيئات باب البينة على المدعى واليمين
على المدعى عليه (١٠ / ٢٥٢) ولقد أخرجه البيهقى عن ابن عباس بلفظ :
((البينة على من ادعى واليمين على من أنكر الا في القسامة)) واسناد
البيهقى والدارقطنى كلاهما ضعيف ، راجع نصب الراية في كتاب الدعوى
باب اليمين (٤ / ٤٦) .

الا مملحاً حرم حلالاً أو حلالاً حراماً (١) ولا يمنعك قضاء قضيتيه
بالأس فراجعته فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن [تراجع] (٢) فيه
الى الحق ، فان الحق قديم ، وأعلم أن المراجعة الى الحق خير
من التماهى فى الباطل ، الفهم الفهم فيما يختلج فى صدرك ما لم
[يلفك] (٣) فيه قرآن ولا سنة ، اعرف الاشياء والامثال ، وقس
الأمور عند ذلك ثم اعد الى أحسنها ، وأقربها الى الله تعالى
وأشبهها بالحق فيما [ترو] (٤) اجمل لمن ادعى حقاً غائباً
أو شاهداً أمداً ينتهى اليه ، فان أحضر بينته أخذت
بحقه ولا فوجيه القضاء فانه (١٤ / ب)

(١) أصله حديث أخرجه أبو داود فى كتاب الأفضية باب الصلح (٢٠/٤)
وأخرجه الترمذى فى كتاب الأحكام باب ما ذكر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فى الصلح (٦٣٥/٣) من حديث كثير
ابن عبد الله بن عمر وابن عوف عن أبيه عن جده . : أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : ((الصلح جائز بين المسلمين
الا مملحاً حرم حلالاً أو أهل حراماً ، والمسلمون على شروطهم
الا شرطاً حرم حلالاً أو أهل حراماً))

وقال : حديث حسن صحيح .

وأخرجه الامام أحمد فى المسند (٣٦٦/٢) .

وأخرجه الحاكم فى المستدرک من حديث أبي هريرة (٤٩/٣) .

(٢) الأعل (أ-ز) ، (ع) (يراجع) والتصويب من (ب-ز) .

(٣) الأعل (يلغ) والتصويب من النسختين (أ-ز) ، (ع) .

(٤) فى الأعل (يرن) والتصويب من النسختين (أ-ز) ، (ع) .

أجلَى للمسى وأبلغ في العذر ، والسلمون عدول في الشهادة ، عدول
بعضهم على بعض الا مجلوداً في حد ، أو مجرماً عليه شهادة زور ،
أو كُتِبْنَا (١) في ولاء أو قرابة ، فان الله تعالى تولى منكم السرائر
ودراً عنكم بالبينات والايان ، وايك والغضب (٢) والقلق والضجر
والتأذى (٣) بالناس ، والتتكبر (٤) للخصوم عند الخصومة فمسى
مواطن الحق الذي يوجب الله تعالى به الأجر ويحسن به الذخرفانه
من يخلص نيته ويصلح (٥) سريره فيما بينه وبين الله تعالى
وإثقا على نفسه زانه الله به ، وأصلح ما بينه وبين الناس .
ومن تزين للناس بنير ما يعلم الله منه شانه الله به .

(١) التلثة : هي التهمة ، والظنين هو : المتهم ، أنظر

مختار السماع (ص ٤٠٦) .

(٢) قال ابن القيم : الغضب قول العقل ، يفتاله كما تفتاله

الخمرة ، ولهذا نهى النبي على الله عليه وسلم أن يقضى القاض

وهو غضبان ، والغضب نوع من الفلق ، والاطلاق الذي يفلق

على صاحبه باب التصور والقميد ، راجع أهلام الموقمين

(١٧٥ / ٢) .

(٣) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (والنساء) .

(٤) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (والشكر) .

(٥) في النسخة (أ - ز) (لا يصلح) .

فما ظنك بثواب عند الله تعالى مع عاجل رزقه وخزائن رحمته والسلام (١)

(١) كتاب عمر الى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما :

أخرجه الدارقطني في كتاب الأفضية والأحكام وغير ذلك (٢٠٦/٤)
من طريقين : الأولي : عن عبيد الله بن أبي حميد عن أبي الطيب
الهدلي قال : كتب عمر ... الخ .
والثانية : من طريق أحمد بن حنبل عن سفیان بن عيينة عن أدريس
الأودي عن سعيد بن أبي بردة وأخرج الكتاب فقال : هذا كتاب
عمر ثم قرأ على سفیان لكن الاسناد الأول فيه عبيد الله بن أبي حميد
الهدلي قال الحافظ بن حجر في التقريب (٥٣٢/١) متروك الحديث .
وقال الزيلعي في نصب الراية (٨٢/٤) : وهذا من أبي حميد
ضعيف .

أما الاسناد الثاني : فهو صحيح لولا الارسال لأن سعيد بن أبي بردة
تابع صغير روايته عن عبد الله بن عمر مرسله فكيف عن عمر .
وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاضي باب : لا يحيل حكم القاضي
على المقضى له والمقضى عليه (١٥٠/١٠) .

قال الحافظ بن حجر في تلخيص الحبير (١٩٦/٤) بعد أن عزاه
للمعدين السابقين ما نعه : " وساقه ابن حزم من طريقين وأطهما
بالانقطاع لكن اختلاف المخرج فيهما ما يقوى اصل الرسالة لا سيما
وفي بعض طرقه أن رواية أخر الرسالة مكتوبة " .

المقصود بذلك اخراج سعيد بن أبي بردة للكتاب في الرواية السابقة .
وقال ابن القيم في أعلام الموقعين (٢١٣/١) ما نعه : " وهذا
كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وينوع عليه أصول الحكم والشهادة
والحاكم والمفتي أحسن شيء اليه والى تأمله والتفقه فيه " .

ولقد خسر ابن القيم رحمه الله الجزء الأول ونصف الجزء الثاني من
كتابه " أعلام الموقعين " لشرح كتاب عمر .

وأورده الخفاف في كتابه أدب القاضي وشرحه العمد والشهيد جملة جملة .
أنظر أدب القاضي للخفاف مع شرحه للعمد والشهيد (٢١٣/١) .
وأقول : ما من كتاب اطلعت عليه كتب عن القضاء الا وأورد خطاب
عمر رضي الله عنه الى أبي موسى الأشعري . وأنظر التنزيل القضائي في
المملكة العربية السعودية من ص ١٩٤ الى ٢١٠ .

ولا جاع لما روى عن أبي سعيد (١) الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((لا يقضى القاضى الا وهو شبعان)) (٢) وعن شريح ((أنه كان اذا جاع لم يقضى)) (٤) .
وعن ميمون (٥) بن مهران قال : ((بعثنى عمر بن عبد العزيز قاضياً

(١) أبو سعيد الخدرى هو : سعد بن مالك بن سنان الأنصارى الخزرجى المدنى شهد بيعة الشجرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير كان من أئمة الصحابة توفى سنة ٧٤ هـ وقيل غيرها ، أنظر ترجمته فى : أسد الغابة (٢١٣/٢) ، وتذكرة الحفاظ (١٤٤/١) ، والاعابة (٣٥/٢) .

(٢) ومعنى رَيَّان الرَيَّان : ضد العطشان من رَوَى من الماء يتروى ربا والاسم الرى بالكسر فهو ربان والمرأة ربيما ، أنظر المعجم الوسيط (٣٨٤/١ - ٣٨٥) .

(٣) رواه الدارقطنى فى سننه فى الأفضية (٢٠٦/٤) .
والبيهقى فى السنن الكبرى فى كتاب " آداب القاضى " باب : لا يقضى القاضى الا وهو شبعان (١٠٥/١٠) .

وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (١٩٥/٤) وقال : رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه القاسم بن عبد الله وهو متروك كذاب ، وقال : لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الا بهذا الاسناد .

وأورده الحافظ فى تخفيض الحبير (١٨٩/٤) وقال رواه الطبرانى فى الأوسط والحارث فى مسنده والدارقطنى والبيهقى من حديث أبي سعيد وفيه القاسم السمري وهو متهم بالوضع .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) ميمون بن مهران الجزرى أبو أيوب الكوفى امام أهل الجزيرة ، وليها لعمر بن عبد العزيز قال ابن حجر ثقة فقيه وكان يرسل مات سنة ١١٧ هـ أنظر ترجمته فى التهذيب (٣٩٠/١٠) ، والتقريب (٢٤٢/٢) .

فقال : ((لا تقضى على غضب ولا على ضجر وليكن ^(١) رأبك
الحلم عن الخصوم وأعلم أنه لا خير في قضاء إلا بفهم ولا خير في فهم
إلا بحكم ، ولا خير في حكم إلا بفضل ، ولا خير في فصل إلا بعدل)) ^(٢)
ولا كَتَلَيْطٍ ^(٣) من الطعام (١٥ / ١) ويكون جلوسه عند اعتدال
أمره .

لأنه إذا لم يكن معتدل الأمر فإن ذلك يمنعه عن النظر في أمور
الناس فلا يفعل ، ويجعل سمعه وسمعه وقلبه إلى الخصوم .

لما روينا في خبر ميمون بن مهران : أن عمر بن عبد العزيز قال :

((لا خير في قضاء إلا بفهم . . الخبر))

قال : ويسوى بينهم في الجلوس بين يديه والاقبال عليهم .

لما روى عن أم سلمة أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

((إذا ابطن أحدكم بالقضاء فليسو بينهم في النظر والجلوس والاشارة ولا يرفعن

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (ولكن) .

(٢) ذكره الخفاف ، أنظر أدب القاضي له مع شرحه للصدر الشهيد

(٧ / ٢) .

(٣) الكَتَلَةُ : بالكسر البطنة وشيء يعتري الانسان إذا امتلأ بطنه

من الطعام بحيث لا يطيق النفس فيقال : كتله الطعام .

أنظر المعجم الوسيط (٧٨٩ / ٢) .

صوته على أحد الخصمين دون الآخر)) (١)
وروى عن مصعب (٢) بن ثابت أن عبدالله (٣) بن الزبير خاصم
عمرو (٤) بن الزبير إلى سعيد (٥) بن العاص وهو على السرير قد أجلس

(١) أخرجه الدارقطني (٢٠٥/٤) وقال في التعليق المنقح (٢٠٥/٤)

رواه اسحاق بن راهوية في سنده .

أخبرنا بقية بن الوليد عن اسماعيل بن عمار حدثني أبو بكر التبي عن
عطاء بن يسار عن أم سلمة .

قلت : (أي صاحب المنقح) وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف
واسماعيل بن عمار وهو ضعيف من غير الشافعية وأبو بكر التبي هذا
مدني أخو محمد بن المنكدر .

وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاضي باب : أنصاف الخصمين
في المدخل عليه (١٣٥/١٠) من طريق عباد بن كثير عن أبي
عبدالله عن عطاء بن يسار والحديث ضعيف الإسناد لوجود علتان
به : الأولى : ان أبا عبدالله لا يعرف . والثانية : عباد بن كثير
وهو الثقفى متروك ، وقال أحمد روى أحاديث كذب .

راجع نصب الراية (٧٣-٧٤/٤) ، وأرواه الغليل (٢٤٠/٨) .

(٢) هو : مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي مات

سنة ١٥٧ هـ ضعفه يحيى بن معين وأحمد ، وقال الحافظ : ليس

الحديث ، له ترجمة في : الميزان (١١٨/٤) ، والتهذيب

(١٥٨/١٠) ، والتقريب (٢٥١/٢) .

(٣) هو : عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي أبو غصيب أول مولد ولد بعد

الهجرة بالمدينة من المهاجرين ، له ترجمة في : البداية والنهاية

(٢٣٢/٨) ، والامامة (٦٩/٤) ، ووفيات الأعيان (٧١/٣) .

(٤) هو : عمرو بن الزبير الصراف البصري ، له ترجمة في : التاريخ الكبير

(٣٣٢/٦) ، والجرح والتمديد (٦ - ٢٢٣) .

(٥) هو : سعيد بن العاص بن أمية الأموي أبو عثمان ولي أميرة الكوفة

لمثمان مات سنة ٥٨ هـ له ترجمة في : الامامة القسم الرابع

(١٢٦/٢) ، والتهذيب (٤٨/٤) ، والتقريب (٢٩٩/١) .

صوته على أحد الخصمين دون الآخر)) (١)
وروى عن مصعب (٢) بن ثابت أن عبد الله (٣) بن الزبير خاصم
عمرو (٤) بن الزبير إلى سعيد (٥) بن العاص وهو على السرير قد أجلس

-
- (١) أخرجه الدارقطني (٢٠٥/٤) وقال في التعليق المنفى (٢٠٥/٤)
رواه اسحاق بن راهوية في سنده .
أخبرنا بقية بن الوليد عن اسماعيل بن عياض حدثني أبو بكر التيمي عن
عطاء بن يسار عن أم سلمة .
قلت : (أى صاحب المنفى) وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف
واسماعيل بن عياض وهو ضعيف من غير الشاميين وأبو بكر التيمي هذا
مدني أخو محمد بن المنكدر .
وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاضي باب : أنما من الخصمين
في المدخل عليه (١٣٥/١٠) من طريق عباد بن كثير عن أبي
عبد الله عن عطاء بن يسار والحديث ضعيف الإسناد لوجود علتان
به : الأولى : ان أبا عبد الله لا يعرف . والثانية : عباد بن كثير
وهو الثقفى متروك ، وقال أحمد روى أحاديث كذب .
راجع نصب الراية (٧٣-٧٤/٤) ، وأرواه الغليل (٢٤٠/٨) .
- (٢) هو : مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي مات
سنة ١٥٧ هـ . ضعفه يحيى بن معين وأحمد ، وقال الحافظ : ليس
الحديث ، له ترجمة في : الميزان (١١٨/٤) ، والتهذيب
(١٥٨/١٠) ، والتقريب (٢٥١/٢) .
- (٣) هو : عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي أبو غبيب أول مولد ولد بعد
الهجرة بالمدينة من المهاجرين ، له ترجمة في : البداية والنهاية
(٢٣٢/٨) ، والاعصاب (٦٩/٤) ، ووفيات الأعيان (٧١/٣) .
- (٤) هو : عمرو بن الزبير السمرقاني البصري ، له ترجمة في : التاريخ الكبير
(٣٣٢/٦) ، والجن والتمديد (٦ - ٢٢٣) .
- (٥) هو : سعيد بن العاص بن أمية الأموي أبو عثمان وطى أمرة الكوفة
لمعان مات سنة ٥٨ هـ . له ترجمة في : الاعصاب القسم الرابع
(١٢٦/٢) ، والتهذيب (٤٨/٤) ، والتقريب (٢٩٩/١) .

عمرو بن الزبير على السرير فلما جاء عبد الله بن الزبير وسَّح له سعيد من شقه الآخر فقال : ههنا ، فقال عبد الله : لا، الأرض ، قضى رسول الله على الله عليه وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الامام (((١) وعن الشعبي (٢) قال : ((كان حائط بين عمر وبين أبي بن كعب (٣) فكانا جميعاً يدعيانه فتقاضيا الى زيد بن ثابت فاتياه فضرها الباب فسمع صوت عمر فاستقبله فقال : ألا أرسلت الى يا أمير المؤمنين ؟ قال : في بيته يؤتى الحكم (١٥ / ب) فلما دخل القى له وسادة ، فقال عمر رضى الله عنه (٤) : هذا أول جورك .

-
- (١) أخرجه أبو داود في كتاب الاضية باب : كيف يجلس الخصمان بين يدي الامام (١٦ / ٤) عن أحمد بن منيع عن عبد الله بن المبارك قال : حدثنا مصعب بن ثابت عن عبد الله بن الزبير قال : قضى رسول الله على الله عليه وسلم ((أن الخصمين . . . الحديث)) .
- (٢) الشعبي هو : عامر بن شراحبيل بن عبد الشعبي شحب همدان كان مولده سنة احدى وعشرين من الفقهاء في الدين أدرك مائة وخمسين من الصحابة ، له ترجمة في : طبقات ابن سعد (٢٤٦ / ٦) والتهذيب (٦٥ / ٥) ، وتذكرة الحفاظ (٢٩ / ١) .
- (٣) هو : أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمر بن مالك ابن النجار الأنصاري الخزرجي أبو المنذر سيد القراء كان من أصحاب العقبة الثانية شهد بدرا والشاهد كلها ، وكان عمر يسميه سيد المسلمين وهو أول من كتب للنبي صلى الله عليه وسلم ، توفي في خلافة عثمان ، له ترجمة في : الامامة (١٩ / ١) ، والاستيعاب (٤٧ / ١) ، والتاريخ الكبير (٢٩ / ٢) ، والتقريب (٤٨ / ١) .
- (٤) قوله (رضى الله عنه) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

فجلسا بين يديه ، فقال أبي حاطس (١)

فقال : زيد بينك وان رأيت أن تعفى أمير المؤمنين فاعفه .

فقال عمر رضى الله عنه (٢) أيضاً .

فقال زيد : بل تمغيه وتصدقه .

فقال عمر رضى الله عنه (٣) : لا تقض عليّ باليمين ثم لا أحلفه (٤)

وروى عن معاوية ((أنه كتب الى سلمة بن مخلد (٥) أن تسأل

(١) في النسخة (أ- ز) (واني) بدلا من قوله (أبي)

(٢) قوله (رضى الله عنه) سقط من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

(٣) قوله (رضى الله عنه) سقط من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

(٤) أخرجه البيهقي في كتاب الشهادات باب : ما جاء في التحكيم

(١٤٤/١٠ - ١٤٥) بلفظ غير لفظ المؤلف وهذا نصه :

* عن سيار قال : سمعت الشعبي قال : كان بين عمر وأبي

رضى الله عنهما خصومة فقال عمر : اجعل بيني وبينك رجلا ، قال :

فجعل بينهما زيد بن ثابت ، قال : فأتوه قال : فقال عمر

رضى الله عنه : اتيناك لتحكم بيننا وفي بيتي يؤتى الحكم ، قال :

فلما دخلوا عليه اجلسه معه على عذر فراشه قال : فقال :

هذا أول جور جرت في حكمك ، أجلسني وخصمي مجلسا

قال : فقص عليه القصة قال : فقال زيد لأبي : اليمين على

أمير المؤمنين فان شئت أعفيت قال : فأقسم عمر رضى الله عنه على

ذلك ثم أقسم له لا تدرك باب القضاء حتى لا يكون لي عندك على

أحد فضيلة))

(٥) سلمة بن مخلد (بتشديد اللام) الأنصاري الزرق صحابي صغير

سكن مصر ووليها مرة مات سنة ٦٢ هـ له ترجمة في :

التقريب (٢٤٩/٢) .

عبد الله بن عمرو بن العاص (١) أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (٢)

((لا يقدر الله أمة لا يقضى فيها بالحق ، ولا يأخذ الضعيف

الحق من القوى غير مضطهد)) (٤)

فان أخبرك به أنه سمعه من رسول الله فابعثه الى على مركب

البريد فقدم على البريد فقال له : أنت سمعت رسول الله يقول ذلك ؟

قال : نعم ، قال معاوية : وانى سمعته كما سمعته))

-
- (١) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن له ترجمة في : الجرح والتعديل (١١٦/٥) ، والاستيعاب (٣٤٦/٢) ، والاعصاب (٣٥١/٢) ، وتهذيب التهذيب (٣٢٧/٥) .
- (٢) قوله (يقول) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
- (٣) في النسخة الأصل (يقدم) وهو تصحيف والتصويب من النسختين (أ - ز) ، (ع) ومن مصادر تخريج الحديث الآتية .
- (٤) حديث لا يقدر الله أمة ، ذكره الحافظ بن حجر المستطاني في تخريج الخبير (١٨٥/٤ - ١٨٦) فبين طرقه ، وذكر من خرجه وحكم عليه فقال : " أخرجه ابن خزيمة وابن ماجه وابن حبان من حديث جابر بلغنا : كيف تقدر أمة لا يؤخذ لضعيفهم من شديد هم وفيه قصة وفي الباب عن بريدة رواه البيهقي وعن أبي سعيد رواه ابن ماجه ، وعن قابوس بن المخارق عن أبيه رواه الطبراني وابن قانع . وعن خولة غير منسوبة يقال : انها امرأة حمزة رواه الطبراني وأبو نعيم وروى الحاكم والبيهقي من حديث عثمان بن جبلة عن سماك عن شيخ عن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب رفعه ان الله لا يقدر أمة لا تأخذ للضعيف من القوى حقه وهو غير متعتع ، ورواه الحاكم من حديث شعبة عن سماك عن عبد الله بن أبي سفيان بن الحارث .

وروى أنس بن مالك (١) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

((من ولي شيئاً من أمور المسلمين فغشهم فهو في النار)) (٢) .

وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((القسطنطين على منابر

من نور الذين يعدلون في أهلهم وحكمهم وما ولوا)) (٣)

(١) أنس بن مالك بن النضر بن زيد بن حرام أبو حمزة الأنصاري الخزرجي

خادم الرسول صلى الله عليه وسلم وأحد المكثرين عنه شهد بدرا وهو
غلام ، وكان آخر من مات بالبصرة سنة ٩٣ هـ ، له ترجمة فسي :

تذكرة الحفاظ (٤٤/١) ، والاستيعاب (٧١/١) ، والتقريب

• (٨٤/١)

(٢) أخرجه الامام مسلم في كتاب الامارة باب فضيلة الامام العادل وعقوبة

الجائر والحث على الرفق بالرعية . . من حديث معقل بن يسار

بلغظ ((ما من عهد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو افش

لرعيته الا حرم الله عليه الجنة)) (١٤٦٠/٣) .

وأخرجه البخاري في كتاب الأحكام باب من استرعى رعية فلم ينصح

• (١٢٧/١٣)

(٣) أخرجه الامام مسلم في كتاب الامارة باب فضيلة الامام العادل وعقوبة

الجائر والحث على الرفق بالرعية . . من حديث عبد الله بن عمر

• (١٤٥٨/٣)

وأخرجه النسائي في كتاب أدب القضاة (٢٢١/٨) .

وأخرجه الامام أحمد في مسنده (١٦٠/٢) .

ولا يمازح الخصوم .

لأن مجلس الحكم موضع هيبة فوجب أن يعظم ويमान عمن

المزاح . (١)

(١ / ١٦) ولا يضحك في وجه واحد منهما ولا يسارّة ولا يوسى*

اليه بشى* دون خصمه . (٢)

لأن ذلك يكون مكسرة للآخر [وتضعيفاً لقلبه] ، ولأنه يورث

التهمة ويحدث الظنّة فلا يفعل .

(١) أنظر أدب القاضي للخصاف وشرحه للصدر (٣٤٣ / ١) وقال ما نصه : " لأن المزاح منهي عنه لغير القاضي فما ظنك بالقاضي " قلت : ان تعليل الناصح أوجه وأصح ، أما ما علل به الخصاف فليس وجيبها لأن النهي عن المزاح على إطلاقه لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ثبت أنه كان يمازح أصحابه ، جاء في الحديث عن أنس بن مالك ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخالطنا حتى ان كان ليقول لأخ لي عمير يا أبا عمير ما فعل النفير وهذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب الانسباط الى الناس (٥٢٦ / ٨٥) ومسلم في الآداب (١٦٩٣ / ٣) وفي هذا الباب أحاديث كثيرة .
وبذلك تلاحظ الفرق بين التوجيهين .

(٢) أنظر الخصاف أدب القاضي مع شرح الصدر (٣٤٣ / ١) .

(٣) في جميع النسخ (وتضعيف قلبه) والاضافة يقتضيها السياق .

فان كانت خامة لم يفعل ذلك لأنه يورث التَّهْمَةَ ويحدث الظَّنَّ
فلا يفصل ، الا أن يكون الداعي قريباً منه (١) ، وليس بخصم (٢) .
لأنه لا يكون لاجل الحكم فجازله ذلك .

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (منه قريباً) والسحيح ما في
النسخة الأعل .

(٢) مسألة اجابة الدعوة من القاضى اذا كانت خامة للحنفية فيها تفصيل
على النحو الآتى : قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : لا يجيب
الدعوة الخامة ، وذكر هذا القول الطحاوى ، وقال : وه
نأخذ ، وقال محمد : لا بأس بأن يجيب الدعوة الخامة
للقرابة .

والراجع في المذهب اجابة دعوة القريب ما لم يكن خصماً ووجه الترجيح
أن عدم اجابة دعوة القريب اذا لم يكن خصماً تكون سبباً في قطيعة
الرحم وهذا أمر محرم .

أنظر المسألة مفصلة في الصدر شرح أدب القاضى (٣٥٤ / ١) ،
ومختصر الطحاوى ص ٣٣٦ ، والمسوط (٨١ / ١٦) ، وهدائع
العنائع (١٠ / ٧) ، وفتح القدير (٢٧٣ / ٧) .

فصل

فان كان القاضي لا يعرف المدعى ولا المدعى عليه حلاّه (١)
الكاتب لأنه يجوز أن الغير يتسمى باسمه اذا لم يعرفه القاضي ، فوجب
أن يبين حليته ، وكذلك يحلّى الشهود ، ويكتب منزلهم ومآلهم
ومصلياتهم (٢) في رقعة يشهد بها (٣) في رأس المحضر للسألة عنهم ان كان
القاضي لا يعرفهم .

لأنه يحتاج الى تعرف أحوالهم اذا كان لا يعرفهم ، فوجب
أن يبين ذلك .

وان كان يعرفهم لم يحتاج الى ذلك ، لأنه استغنى بمعرفته
عن التعريف ، فلا يحتاج الى بيان الحلية .

فان كانت الشهادة على عك أو

(١٦/ب) سجل ، أو وكالة في كتاب نسخ ذلك في المحضر (٤)

-
- (١) معنى حلاه : من حليت الرجل تحلية أى وعفته ، وحليسة
الرجل وعفته - أنظر مختار الصحاح ص ١٥٢ .
- (٢) المصلى : مكان الصلاة وما يتخذ من فراش ونحوه ليصلى عليه
ومصلى مفرد ومصلياتهم جمع ، أنظر المعجم الوسيط (١/٥٢٢)
- (٣) في النسختين (أ-ز) ، (ع) (يشدها) .
- (٤) أنظر : الخفاف أدب القاضي مع شرح السمد (١/٣٤٦) .

لأنه يحكم بما في السجل ، فوجب أن ينسخ ذلك .
وإذا كتب محضر امرأة ترك موضع حليتها حتى يحلّيها القاضي ،
أو يلى على الكفتب (١) ، لأن المرأة عورة ، ولأن ينظر اليها واحد
أولى من أن ينظر اليها اثنان سواء كانت مدعنة أو مدعى عليها ، أو كانت
شاهدة فلا بد من حلّيها ، لأنه يجوز أن النمر يتسنى باسمها ،
والقاضي لا يعرفها ، فلم يكن بد من حلّيها ، فان رأى القاضي أن يكتب
حليتها الكاتب ، كتب ، ثم ينظر القاضي الى وجه المرأة (٢) والى حلّيها
فيما مضى به ما كتب الكاتب ويعمل القاضي فيه بما هو أحوط ، وذلك
لأنها عورة ، والقاضي ناظر محتاط ، فوجب أن يعمل في أمرها ما يكون
أحوط ، وأستر ، وأتم . (٣)

-
- (١) أنظر المصدر السابق (٢٤٦/١) ، وأنظر الجصاص شرح أدب
القاضي الورقة (٢٤/أ) .
(٢) قال أحمد بن حنبل لا يشهد على امرأة الا أن يكون قد عرفها
بعينها وان عامل امرأة في بيع أو شراء فله النظر الى وجهها
ليعلمها .
وقال ابن قدامة : وللشاهد النظر الى وجه الشهود عليها .
قلت : ومن هذا يفهم أن النظر الى المرأة الأجنبية يجوز للضرورة
وينظر القاضي الى المرأة من باب الضرورة - أنظر المغنى لابن قدامة
(٥٥٨/٦) ، هداية المجتهد (٢٠ / ٣) .
(٣) أنظر الخفاف أدب القاضي مع شرح الصدر (٢٤٦/١) .

فصل

ولا بأس أن يجلس مع القاضي قوم من أهل الفقه والأمانة (١)

لقوله تعالى : (وشاورهم في الأمر) (٢) .

ولما روى عن أبي هريرة (٣) رضي الله عنه (٤) أنه قال : " ما

رأيت أحداً أكثر مشاورة لاصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٥)

(١) المصدر السابق (٣٦٣/١) ، ونسب ذلك القول الى الامام
أبي حنيفة رحمه الله ، فاستحبوا جلوس بعض العلماء في مجلس
القاضي هذا مذهب الحنفية وبعض الحنابلة ، أما المالكية فبعضهم
يقول ان حضور العلماء مجلس القاضي مندوب اليه ، وقال بعضهم
بل يجب ذلك .

وأما الشافعية فقالوا : انه يستحب أن يجلس مع القاضي من
يشاوره من العلماء ، وذهب بعض الحنابلة الى أن مشاورة القاضي
للعلماء وجلوسهم معه مجلس الحكم سنة .

أنظر حاشية الدسوقي (١٣٩/٤) ، وتبصرة الحكام لابن فرحون
على هامش فتح العلي المالك (٢٧/١) ، وأدب القاضي لابن
أبي الدم (ع ٦٤) ، والمغني لابن قدامة (٥٢/٩) ، وأنظر
حاشية الروض المريح ش زاد المستقنع (٥٢٧/٧) .

سورة آل عمران آية (١٥٩) .

(٢) أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل اختلف في اسمه واسم أبيه
والأشهر عبد الرحمن بن عمار ، أسلم قبل غزوة خيبر ، وقد دعا له
النبي صلى الله عليه وسلم بالحفظ وشهد له بالحرس على حفظ الأجاديث
وهو أكثر الصحابة حديثاً - توفي سنة ٦٧ هـ وقيل سنة ٦٨ هـ ، وقيل
غير ذلك - له ترجمة في : الاستيعاب (٢٠٢/٤) ، وسير أعلام
النبلاء (٥٧٨/٢) ، وتذكرة الحفاظ (١٦/١) ، والاعباب
(٢٠٢/٤) ، والتهذيب (٢٦٢/١٢) ، والتقريب (٤٨٤/٢)
وشذرات الذهب (٦٣/١) .

قوله رضي الله عنه سقط من النسخته (أ - ز) ، (ع) .

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب الجهاد في باب ما جاء في المشورة (٢١٤/٤)

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في باب أدب القاضي باب مشاورة
الوالي والقاضي في الأمر (١٠٩/١٠) .

وروى عن عائشة (١) رضى الله عنها أنها قالت : قال النبى
على الله عليه وسلم : ((من ولى من أمر المسلمين (٢) شيئاً فأراد الله
به خيراً ، جعل معه وزيراً عالماً ، فان هو ذكر أعانه ، وان هو نسى
ذكره ، وما من أحدٍ أعظم أجراً من وزير عالٍ مع إمام

(١) عائشة : هى أم المؤمنين العديقة بنت أبى بكر العديق ولدت
بعد البعثة بأربع سنوات أو خمس ودخل بها النبى على الله
عليه وسلم وهى بنت تسع سنوات ، كانت أفضل أزواج النبى
على الله عليه وسلم الا خديجة ، وأفقه النساء مطلقاً ، روى
عنها ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة ، وهدد كثير ، توفيت
سنة ٥٧ هـ على الصحيح ، لها ترجمة فى :
الاستيعاب (٣٥٦/٤) ، وتذكرة الحفاظ (٢٧/١) ،
وسير أعلام النبلاء (١٣٥/٢) ، والهداية والنهاية (٩١/٨) ،
والاعابة (٣٥٩/٤) ، والتهديب (٤٣٣/١٢) ، والتقريب
(٦٠٦/٢) .

(٢) فى النسخة الأعلى الناس وما أثبت من هامش الأعلى وممن
النسختين (أ- ز) ، (ع) ، وكذلك يوجد هذا اللفظ فى
مجمع الزوائد ((من ولى من أمر المسلمين)) (٢١١/٥) .

(١ / ١٢) يَطِيعَهُ وَيَأْمُرُهُ بِذَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (١)

وعن الحسن أنه ذكر المشورة فقال : كان عمر رضى الله عنه

يستشير حتى يستشير المرأة (٢)

وعن الحسن قال : " كانوا يقولون : ما حزب (٣) قوما أمر قط ،

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الخراج والامارة والقبلى في باب اتخاذ الوزير (٣٤٥ / ٣) وهذا لفظه عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((اذا أراد الله بالأمير خيرا جعل له وزير عداق ان نسي ذكره ، وان ذكر أعانه ، واذا أراد الله به غير ذلك جعل له وزير سوء ان نسي لم يذكره ، وان ذكر لم يعينه)) .

وأخرجه النسائي في كتاب البيعة في باب وزير الامام (١٥٦ / ٢) .
وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاضى في باب من يشاور (١١٢ - ٨١١ / ١٠) .

وذكره أيضا البيهقي في مجمع الزوائد (٢١٠ / ٥) وقال رواه أحمد والبخاري ورجال البزار رجال الصحيح .
ولم يذكر أحمد من خرج هذا الحديث الجزء الأخير منه ابتداء من قوله ((وما من أحد أعظم أجرا . . . الخ)) .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب آداب القاضى في باب من يشاور (١١٣ / ١٠) ولقد أخرجه عن هشام عن ابن سيرين قال : ان كان عمر رضى الله عنه ليستشير في الأمر حتى كان ليستشير المرأة فربما أبصر في قولها أو الشئ يستحسنه فيأخذ به .

(٣) حزب القوم أمر أن أعابهم - أنظر المصباح المنير (١٢٣ / ١) .

فاجتمعوا فتشاوروا واتفقوا عن شورة الا وفقهم الله تعالى لاجوب ذلك
وأرشده (١) .

وروى عن عبد الرحمن (٢) بن سعيد قال : رأيت عثمان بن عفان
جالساً في المسجد فاذا جاءه الخمران قال لواحد :
(ادع لسي علياً ، وقال للآخر ادع لسي طلحة (٣)

-
- (١) أخرجه البخارى في كتاب الأرباب المفرد في باب الشورة عن الحسن
بمعناه ص ٧٥٠ (رقم ٢٥٨) .
- (٢) في سنن البيهقي (١١٢/١٠) قال : " عبد الله بن سعيد
وكان اسمه الصرم فسماه رسول الله على الله عليه وسلم سعيداً " ،
وأما في أخبار القضاة لوكبي (١١٠/١) فاسمه عبد الرحمن بن سعيد .
وفي النسختين (أ - ز) ، (ع) عبد الله بن سعيد وهو خطأ ،
والسواب ما أثبت من الأعل وكذا مصادر ترجمته ، وهو: عبد الرحمن
ابن سعيد بن يربوع المخزومي أبو محمد المدني قال ابن سعد :
توفي سنة ١٠٩ هـ وهو ابن ثمانين سنة وكان ثقة في الحديث وذكره
ابن حبان في الثقات - أنظر تهذيب التهذيب (١٨٢/٦) .
(٣) هو طلحة بن عبد الله بن عثمان القرشي يكنى أبا محمد ، أحد
العشرة المبشرين بالجنة وأحد الثمانية الذين سبقوا النبي
الاسلام وأحد الستة أصحاب الشورى استشهد يوم الجمل سنة ٣٦ هـ
له ترجمة في : التاريخ الكبير (٣٤٤/٤) ، والاستيعاب
(٢١٩/٢) ، والامامة (٢٢٩/٢) ، والتقريب (٣٧٩/١) .

والزبير (١) ، ونفراً من أصحاب رسول الله على الله عليه وسلم ، فإذا جاءوا وجلسوا قال لهما : تكلم ، فإذا تكلم أقبل عليهم فيقول : ماذا تقولون ؟ فان قالوا : ما يوافق قوله ، أمضاه عليهما والا لظنر فيه بعد (٢) فيقومان وقد سلما (((٣)

-
- (١) الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي وهو أحد المشهود لهم بالجنة ، له ترجمة في :
الإعابة (٥٤٥/١) ، وتهذيب التهذيب (٣١٨/٣) .
- (٢) في جميع النسخ (ولا ينظر هو بعد) بخلاف مصادر التخریج ففيها (ولا نظر فيه بعد)^{وهو ما أثبت} أنظر مصادر التخریج الآتية .
- (٣) رواه وكيع في أخبار القضاة (١١٠/١) .
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب آداب القاضي باب من يشاور (١١٢/١٠) وهذا لفظه قال : ((كان عثمان رضي الله عنه اذا جلس على المقاعد جاءه الخصمان فقال لأحدهما : اذهب ادع عليا ، وقال للآخر : اذهب فادع طلحة والزبير ونفرا من أصحاب النبي على الله عليه وسلم ، ثم يقول لهما : تكلم ، ثم يقبل على القوم فيقول : ما تقولون ؟ فان قالوا ما يوافق رأيه أمضاه (ولا نظر فيه بعد) فيقومان وقد سلما)) ، ومعنى سلما أن استسلما وانقادا .
أنظر الصدر شرح آداب القاضي (٣٥٧/١) .

وعن أبي أدريس^(١) عن أبيه قال : ((رأيت محارب^(٢) بن دثار ، وحماد^(٣) ،

- (١) هو عائذ الله بتحتانية ومعجة - ، بن عبد الله بن عمرو ويقال : عبد الله ابن ادريس الخولاني أبو ادريس ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين ، وسمع من كبار الصحابة منهم عمر بن الخطاب ومعاذ ابن جبل وهبادة بن السامت ، روى عنه الزهري ومكحول والقاسم ابن محمد وجماعة كان عالم الشام بعد أبي الدرداء توفي سنة ٨٠ هـ له ترجمة في : التاريخ الكبير (٨٣/٧) ، والتهذيب (٨٥/٥) والتقريب (٣٩٠/١) .
- (٢) محارب : (بضم أوله وكسر الراء) بن دثار (كسر المهمله وتخفيف المثناة) بن كردوس السدوسي القاضي الكوفي أبو دثار ويقال : أبو مطرف روى عن ابن عمر وجابر وغيرهما وعنه عطاء بن السائب - أبو اسحاق الشيباني والأعمش وغيرهم ثقة امام زاهد من الطبقة الرابعة مات سنة ١١٦ - له ترجمة في : طبقات ابن سعد (٣٠٧/٦) ، والتاريخ الكبير (٢٢/٨) والتهذيب (٤٩/١٠) ، والتقريب (٢٣٠/٢) .
- (٣) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو اسماعيل روى عن ثابت وأيوب والي عمران الجوني وغيرهم ، وروى عنه ابن المبارك ووكيع وابن عيينة وابن مهدي وغيرهم ثقة ثبت فقيه من كبار الطبقة الثامنة - مات سنة ١٧٩ هـ ، أنظر الجرح والتمديد (١٣٧/٣) والتقريب (١٩٧/١) ، والتهذيب (٩/٣) ، وشذرات الذهب (٢٩٢/١) .

والحكم (١) أحدهما عن يمينه ، والأخر عن يساره ، وينظر (٢) الى حماد مرة ، والى الحكم مرة ، والخسوم بين يديه ((٣)

وعن اسماعيل (٤) بن أبي خالد قال : ((رأيت شريحا جالسا على

(١) الحكم بن عثية أبو محمد ، ويقال أبو عبدالله مولى عدس بن عسدي

الكندى الكوفى قال ابن سعد : كان ثقة فقيها عالما عالما رفيها

كثير الحديث ، وقال ابن حجر : ثقة ثبت فقيه الا أنه ربما دلس

مات سنة ١٢٣ هـ ، له ترجمة فى : طبقات ابن سعد (٢٢١/٦)

والجرح والتعديل (١٢٣/٣) ، والتهذيب (٤٣٢/٢) ،

والتقريب (١٩٢/١) .

(٢) المقصود بقوله (ينظر الى حماد مرة والى الحكم مرة) : المقصود

بذلك المشاورة ، قال ابن قدامة : وولى محارب بن دثار قضاء

الكوفة فكان يجلس بين الحكم وحماد يشاورهما ، أنظر المغنسى

لابن قدامة (٥١/٩) .

(٣) رواه وكيع فى أخبار القضاة (٣٠/٣) وذكره الحافظ بن حجر

فى التهذيب (٤٩/١٠) .

(٤) اسماعيل بن أبي خالد البجلي ويكنى أبا عبدالله تابعى جليل

قال سفیان الثوري الحافظ عندنا أربعة وذكر منهم اسماعيل بن أبي

خالد قال الحافظ بن حجر : ثقة ثبت مات سنة ١٤٦ هـ أنظره

طبقات ابن سعد (٢٤٤/٦) ، والتقريب (٦٨/١) ،

والتهذيب (٢٩١/١) .

القضاء في المسجد معتماً بعمامة بيضاء ، قد ألقى طرفها بين كتفيه عليه
مطرف (١) ، ورأيت ناساً من العلماء يجالسونه على القضاء ، منهم أبو عمرو (٢)
الشيحاني ، والشعبي . (٣) إلا أن يخالف أن يدخله في (٤)

(١) في بعض الرويات مطرف خز ولعل كلمة خز سقطت هنا ، راجع عن

حيث سبق للتجريف به ص ٥٣ .

(٢) أبو عمرو الشيعاني واسمه سعد بن اياس الكوفي أدرك النهي

على الله عليه وسلم ولم يره ثم نزل الكوفة واعتقوا على توثيقه وعاش

مائة وعشرين سنة توفي سنة ٩٥ هـ وقيل سنة ٩٦ هـ ، راجع ترجمته

في : طبقات ابن سعد (١٠٤/٦) وقال ابن سعد : " وكان

كبير له سن عاليه ثقة له أحاديث " أنظر: تقريب التهذيب

(٢٨٦/١) ، وشذرات الذهب (١١٣/١) .

(٣) أثر اسماعيل بن خالد قال رأيت شريحا . . . رواه وكيع بلفظ :

" حدثني عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : حدثني سويد

ابن سعيد قال : أخبرني يحيى بن أبي زائدة عن اسماعيل بن

أبي خالد قال : رأيت شريحا جالسا وعنده أبو عمرو الشيعاني

وأشياخ يسألونه عن القضاء " أنظر أخبار القضاة لو كيع

(٢٢٦/٢) وراجع (٢١٢/٢) منه ، وذكره الجصلي

في شرح أدب القاضى الورقة (٢٤/ب) .

(٤) في النسختين (أ - ز) ، (ع) منه بدل من قوله (في) .

ذلك خير (١) فلا يجلس أحدًا عنده إذا كان عالمًا
(١٧/٤) بالقضاء .

لأنه إذا دخله حصر ، فإن ذلك يمنعه من تنفيذ القضاء .

وإن لم يكن عالمًا فالأولى به مناظرة الفقهاء فيما يرد عليه ، وأن

يجلس عنده قومًا من أهل الفقه أحب إليّ (٢) .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((هَلَّا سَأَلُوا إِذَا لَمْ

يَعْلَمُوا فَاِنَّمَا شَفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ)) (٣) .

وينظر الفقهاء بعد قيام الخمسين من عنده ، لأنه إذا كانت

المناظرة بين يديه فهو يطلع عما يتحرز منه القاضي فيتحرز عن موضع الحرزة (٤)
فلذلك قال ذلك .

(١) الحصر هو ضيق الصدر - أنظر مختار الصحاح ص ١٣٩ ، والمصباح

المنير (١٣٨/١) ، وقال الله تعالى : (حصرت عدوهم

أن يقاتلوكم) سورة النساء آية (٩٠) وفسر الشوكاني الحصر بأنه

ضيق الصدر - أنظر فتح القدير للشوكاني (٤٩٦/١) .

(٢) أنظر الخفاف أدب القاضي مع شرح العدر (٢٦٥-٢٦٦) ،

فهذا هو رأي الخفاف .

(٣) سبق ذكره وتخرجه أنظر ص ١٢ .

(٤) في النسخة (ع) تحرزه .

٥- ((باب في أخذ القاضي الرزق والهدية والرشوة))

(١) فصل

قال (٢) ولا بأس بأن يأخذ القاضي رزقاً من بيت المال ويوسّع عليه حتى لا تشتره (٣) نفسه الى أموال الناس (٤) .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما بعث عتاب (٥) بن أسيد

(١) قوله فصل سقط من النسخة الأعلى واثباته من النسختين (أز) ، (ع) .

(٢) في النسختين (أ-ز) ، (ع) (قال) بعد قوله فصل ولا توجد

في النسخة الأعلى ولعل اثباتها هو الصحيح والمقصود بقول المؤلف

قال : أي الخصاص . أنظر الخصاص أدب القاضي مع شرح الصدر الشهيد
٠ (١٩ / ٢)

(٣) في النسختين (أ-ز) ، (ع) تشده والصواب ما في الأصل .

(٤) أنظر الخصاص أدب القاضي مع شرح الصدر (١٩ / ٢ - ٢٢) فطسك

عبارة ابتداء من قوله ولا بأس . . الى قوله أموال الناس حرفياً لم

يسير فيها الناصح ، الا أن الصدر رحمه الله شتت نسخ الخصاص

فذكر جزء منه في ص ١٩ ، والجزء الأخير في ص ٢٢ من جُلُطاً بأنه

قال في بداية النص يقال أحمد بن عمر صاحب الكتاب . فتأمل .

(٥) هو عتاب (بالتشديد) بن أسيد بن أبي القاسم بن أمية بن عبد شمس

أبو عبد الرحمن القرشي الأموي أسلم عام الفتح يوم مكة واستعمله النبي

صلى الله عليه وسلم على مكة عام الفتح ولم يزل أميراً عليها حتى توفى

سنة ١٣ هـ في اليوم الذي مات فيه أبو بكر رضي الله عن الجميع - له

ترجمة في : التاريخ الكبير (٥٤ / ٧) ، والاستيعاب (١٥٢ / ٣)

والإحابة (٤٥١ / ٢) ، والتقريب (٣ / ٢٠) .

الى مكة جعل له أربعين أوقية (١) ، قال الراوى : لا أدري أربعين
أوقية ذهباً أو فضة (((٢)

ولما روى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه ((انه أخذ رزقا)) (٣)

- (١) الأوقية : أربعون درهما كما جاء فى الحديث
أنظر مختار الصحاح ص ٧٣٣ ، والصحاح المنير (٦٦٩/٢) .
(٢) لم أجد له اسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ
وانما وجدته بلفظ آخر وهو ما أخرجه أبو داود الطيالسي فى مسنده
ص ١٩٣ فقال : ثنا يونس ثنا أبو داود ثنا خالد بن أبى عثمان
عن أيوب بن عبد الله بن يسار عن أبى عقرب عن عتاب بن أسيد
قال : ما أصبت فى العمل الذى استعملنى عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم الا بردين معقدين كسوتهما مولاى كيسان .
وروى الحاكم فى المستدرک قصة بعث عتاب بن أسيد الى مكة فى روايتين
ولم يذكر فى رواية أنه جعل له شيئاً ، وفى رواية أنه أعطاه ثوبين
معقدين . راجع المستدرک (٥٩٤/٣ - ٥٩٥) .
وجاء فى السيرة النبوية لابن هشام (٥٠٠/٢) أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم رزق عتاب كل يوم درهما فقام عتاب وخطب وقال :
لقد رزقنى رسول الله صلى الله عليه وسلم درهما كل يوم أجاج الله كبد
من جاع على درهم فليست به حاجة الى أحد .
وفى نصب الراية (٢٨٦/٤) قال : وذكر أصحابنا أنه عليه السلام
لما بعث عتاب ولم يذكر من خرجة . الخ . وذكر الأوقية
أربعون درهما .
(٣) قال ابن حجر : روى ابن سعد بسند صحيح الى ميمون
الجزرى والد عمرو قال : لما استخلف أبو بكر جعلوا له ألفين
قال زيدونى فان لى عيالا وقد شفلتمونى عن التجارة
فزادوه خمسمائة .
أنظر تلخيص الحبير (١٩٤/٤) ، وأنظر المختصر الورقة
(٤/ب) .

وعن نافع (١) قال : ((كان زيد بن ثابت يأخذ على القضاء أجراً)) (٢) .
وعن نافع قال : كتب عمر رضي الله عنه الى معاذ بن جبل والى
أبي عبدة (٣) بن الجراح حين بعثهما الى الشام «أن أنظراهم رجلاً
من عالمي من قبلكم من أهل العلم فاستملوهم على القضاء» ، وارضقوهم
وأسمعوا عليهم ، واغنوهم بمال الله)) (٤) .

-
- (١) نافع : هو نافع أبو عبد الله العدوي المدني مولى بن عمر ثقة ثبت
فقيه مشهور مات سنة ١١٠ هـ أو بعد ذلك - له ترجمة في :
التاريخ الكبير (٨٤/٨) ، وتذكرة الحفاظ (٩٩/١) ،
والتهذيب (٤١٢/١٠) ، والتقریب (٢٩٦/٢) .
- (٢) رواه وكيع في أخبار القضاة (١٠٨/١) وابن سعد في الطبقات
(٣٥٩/٢) ، وأخرجه الزيلعي في نصب الراية (٢٨٦/٤)
كلهم عن طريق الحجاج بن أرطاة عن نافع .
- (٣) هو عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال بن أهيب ويقال : وهيب
ابن ضبة بن الحارث بن فهر القرشي أبو عبدة بن الجراح مشهور
بكنيته ونسبها الى جده أحد العشرة المبشرين بالجنة شهد
بدرًا والمشاهد كلها ، مات شهيداً بطاعون عمواس سنة ١٨ هـ
له ترجمة في :
- الإمامة (٢٥٢/٢) ، والتهذيب (٧٣/٥) ، والتقریب
(٣٨٨/١) .
- (٤) أوردته السفاني في روضة القضاة (٨٦/١) ، وذكره ابن قدامة
في المغني (٣٧/٩) .

وعن الشعبي أن [عليًا] (١) رضى الله عنه رزق شريحاً على القضاء
كل شهر خمسمائة درهم وعشرة أجرة (٢) حِنَطَّة (١٨ / ١)
وهو قاض على الكوفة . (٣)

-
- (١) في النسخة الأعل عمر وفي النسختين (أ-ز) ، (ع) على وهو
الصواب كما ورد في مصادر التخريج ، وإن كان شريح قد ولي
القضاء لعلى وعمر ومعاوية رضى الله عنهم .
- (٢) في النسختين (أ-ز) ، (ع) أجرة ، والتصحيح من النسخة
الأعل ، وأجرة جمع والمفرد جريب ، والجريب مكيال يقدر
بأربعة ألقفة وأيضاً يجمع على جربان (بضم أوله) أنظر لسان
الغريب (٢٥٣ / ١) ، وراجع ترتيب القاموس (٤٦٦ / ١) .
- (٣) رواه ابن ساعد في الطبقات (٩٥ / ٦) قال : أخبرنا الفضل
ابن دكين قال : حدثنا الحسن بن صالح عن ابن أبي ليلى قال :
بلغنى أو بلغنا أن علياً رزق شريحاً خمسمائة .
وروى عبد الرزاق في مصنفه قريباً ^{من لفظه} في كتاب البيوع في باب هل يؤخذ
على القضاء رزق (٢٩٧ / ٨) .
وذكره البخارى في كتاب الأحكام في باب يوزق الحاكم والعاطيين
عليهما (١٤٩ / ١٣) .
ورواه وكيع في أخبار القضاء (٢٣٠ / ٢) من طريقين الأول : قال :
حدثنا أبو شيبه عن ابن أبي ليلى أن علياً كان يوزق شريحاً على القضاء
خمسمائة في كل شهر .
والثانى : قال : حدثنا أبو نعيم قال : حدثنا حسين بن صالح قال :
بلغنا أن علياً رزق شريحاً على قضاء الكوفة خمسمائة درهم .

وروى عن مسروق (١) : ((أنه لم يأخذ على القضاة رزقا)) (٢) .

- (١) هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبو عائشة الكوفي قال ابن حجر : ثقة فقيه عابد مخضرم ، أنظر ترجمته في : ابن سعد (٧٦/٦) ، وتذكرة الحفاظ (٤٩/١) ، وتهذيب التهذيب (١٠٩/١٠ - ١١١) ، والتقريب (٢٤٢/٢) .
- (٢) رواه عبد الرزاق في المصنف من طريقين ، أنظر المصنف (٢٩٧/٨) .
ورواه وكيع في أخبار القضاة (٣٩٨/٢) من طريقين أيضا :
أحدهما عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن قال : كان مسروق لا يأخذ على القضاة أجرا .
وثانيهما : عن إبراهيم بن محمد بن الميسر عن أبيه وعن أشياخه قال : كان مسروق لا يأخذ على القضاة أجرا .
واختلف أهل العلم في مسألة رزق القاضي وسأذكر أقوالهم في ذلك فيما يلي :
- فقال شريح وابن سيرين والشافعي وابن قدامة والسرخسي : يجوز للقاضي أن يأخذ على القضاة رزقا واستدلوا بتلك الآثار التي ذكرها المؤلف ونبئت تخريجها .
- وقال أحمد بن حنبل : ما يجنبني أن يأخذ على القضاة أجرا ، وإن كان فقيرا شغله مثل والي اليتيم .
- وكان ابن مسعود والحسن يكرهان الأجر على القضاة .
- وقال أصحاب الشافعي إن لم يكن متعينا جازله أخذ الرزق عليه
- ==
- إذا كان محتاجا .

.....

== وان تعين وكان غنيا لم يجز له الا اذا كان فقيرا أو سكيناً .

وقال الكاساني : ان كان فقيرا له أن يأخذ لأنه يعطى للمسلمين ،

أما اذا كان غنيا : فذكر أن بعضهم قال يأخذ لأنه عامل

المسلمين .

والبعض الآخر قال : لا يأخذ لأنه ليس محتاجا .

هذه أقوال بعض العلماء التي اطلعت عليها في السألة ذكرتها

باختصار ، والذي يبدو لي أن للقاضي أن يأخذ على القضاء رزقا

كما ذكر المؤلف لتلك الآثار الواردة عن الصحابة في جواز أخذ

الرزق على القضاء ، ولم اطلع على حديث صحيح عن الرسول

صلى الله عليه وسلم خافى في رزق القضاة الا ما ورد عن عتاب بن أسيد

وسبق تخريج ذلك والكلام عليه في ص ١٠٧

راجع هذه السألة في العراجن الآتية :

الخصاف أدب القاضي مع شرحه للسدر (١٩ / ٢) ، والمبسوط

(١٠٢ / ١٦) ، والهدايع (١٤ / ٧) ، وأدب القاضي لابن

أبي النعمان ص ٥٦ ، والمغنى لابن قدامة (٣٧ / ٩) ، ونظام

القضاة في الاسلام ص ١٠٩ ، ونظام الحكم في الشريعة والتاريخ

الاسلامي ص ٢١٠ وما بعدها ، والتنظيم القضائي في الفقه الاسلامي

ص ٦٤ .

وإن أخذ القاضي رشوة وحكم للذي رشاه بحق ليس فيه
ظلم كان هذا الحكم باطلاً ، ولا يحل لأحد من القضاة أن يفسد
ذلك الحكم بل يردّه ، وقد سقطت عدالت له لما روى عن ابن عباس (١)
في قوله تعالى : (أَكَلُونَ ^علِلسحت) (٢) يعنى الرشوة . (٣)
وهو مسروق قال : قيل لعبدالله (٤) ما كنا نرى السحت
الا الرشوة في الحكم ، قال عبدالله : ((ذاك كفر)) (٥)

-
- (١) ابن عباس هو : عبدالله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم
بن عبد مناف القرشي الهاشمي أبو العباس ابن عم رسول الله
على الله عليه وسلم ولد قبل الهجرة بثلاث سنين دعا له
الرسول على الله عليه وسلم بالفهم في القرآن فكان يسمى
البحر والبحر لسعة علمه وهو أحد المكثرين من الصحابة وأحد
المباردة ، توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ ، أنظر ترجمته في :
ابن سعد (٣٩٥/٢) ، والتاريخ الكبير (ج ٥ ص ٣) ،
وتهذيب الأسماء واللغات (٢٧٤/١/١) ، سير أعلام النبلاء
(٣٣١/٣ - ٣٥٩) ، التقريب (٤٢٥/١) .
- (٢) سورة المائدة آية (٤٢) .
- (٣) أنظر تفسيره في فتح القدير للشوكاني (٤١/٢) والدر المنثور
(٢٨٣/٢) .
- (٤) هو عبدالله بن مسعود رضي الله عنه وتقدمت ترجمته أنظر ص ٦٦
- (٥) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥/٧) وقال : رواه الطبراني
من رواية شريك عن السري عن أبي الضحى والسري لم أعرفه حقيقة
رجالها ثقات ، وذكره في المختصر الورقة (٤/ب) .

وهن مسروق عن عبد الله بن سمود رضی الله عنه (١) أنه سئل
عن السحت قال : ((هو الرِّشَا)) (٢) ، فقال : الرجل في الحكم ،
قال له عبد الله : ((وحك ذاك الكفر)) ثم تلى : (ومن لم يحكم بما أنزل
الله فأولئك هم الكافرون) (٤) .
وهن أبي الأحوس (٥) قال : قال عبد الله : ((الرشوة فسى

-
- (١) قوله رضی الله عنه سقط من النسختين (أ - ز) و (ع) .
(٢) الرشا (بكسر الراء وضمها) وهي الجعل والجمع (رشا) بالضم
والكسر والرشاء الحيل وجمعه أرشية ، أنظر لسان المصرب
(٣٧ / ١٩) ، وترتيب القاموس (٣٤٣ / ٢) ، ومختار
السحاح ص (٢٤٤) .
(٣) رواه وكيع في أخبار القضاة (٥١ / ١) وما بعدها .
وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاضى في باب التشديد في أخذ
الرشوة (١٣٩ / ١٠) . وذكره في :
الدر المنثور (٢٨٣ / ٢) .
(٤) سورة الطائفة آية (٤٤) .
(٥) أبو الأحوس : هو عوف بن مالك الجشمي الكوفي روى عن ابن سمود
وهن أبي هريرة وجماعة وروى عنه عبد الملك بن عمير وغيره ، كان ثقة
من الثالثة ، قتل في ولاية الحجاج على العراق - له ترجمة في :
التهذيب (١٦٩ / ٨) ، والتقريب (٩٠ / ٢) .

الحكم كفر انما السحت أن يهدى الرجل الى الرجل هدية كيما يعينه
على حاجته عند السلطان)) (١) .

وعن سرورق قال : القاضى اذا أخذ الهدية فقد أكل السحت ،
وإذا أخذ الرشوة بلغت به الكفر . (٢)

وعن سرورق قال : "سئلَ عبد الله عن السحت ، قال : هـى
الرشوة ، قيل فى الحكم يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : لا ذلك الكفر" (٣)

(١) رواه وكيع فى أخبار القضاة (٥٢ / ١) قال : حدثنا حماد بن يحيى
عن أبى اسحاق عن أبى الأحول عن عبد الله قال : ((الهدية على
الحكم الكفر وهى فيما بينكم سحت)) أى رشوة ، والمؤلف رحمه الله
أورده بالمعنى .

(٢) رواه وكيع فى أخبار القضاة (٥٢ / ١) قال : أخبرنى جعفر بن
محمد قال : حدثنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا خلف بن خليفة
عن منصور بن زاذان عن الحكم عن أبى وائل قال : قال سرورق :
القاضى اذا أكل الهدية أكل السحت ، وإذا قبل الرشوة بلغ به الكفر .
(٣) رواه وكيع فى أخبار القضاة (٥٢ / ١) بلفظ مختلف عن لفظ المؤلف
رحمه الله .

• وأورد ما لهيئى فى مجمع الزوائد (١٩٩ / ٤) .

• وذكره السيوطى فى الدر المنثور (٢٨٣ / ٢) .

وقوله : ذلك الكفر يتأول من وجهين : (١) هما : أنه أراد به
التهديد لا التحقيق ، والثانى : أراد به التحقيق ، وإنما قال
ذلك فى المستحل انه اذا استحل ذلك بكفر . الصدر شرح أدب
القاضى (٢٤ / ٢) .

وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((لمن الله
الراشي والمرشئ في الحكم)) (١) .

وروى أن [الحسين] (٢) بن رستم (٣) قال لعمر بن عبد العزيز:

يا أمير المؤمنين مالك لا تقبل الهدية ، وقد كسان

(١٨ / ب) رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلها ؟ فقال عمر بن عبد العزيز:

رضى الله عنه : أنها كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية

وانها اليوم رشوة . (٤)

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣٨٧/٢ - ٣٨٨) .

وأخرجه الترمذي في كتاب الأحكام في باب ما جاء في الراشي والمرشئ

(٦٢٢ / ٣) ، وقال أحمد محمد شاكر معلقا على ذلك : لم

يخرجه من أصحاب الكتب الستة سوى الترمذي .

وأخرجه الحاكم في المستدرک (١٠٣ / ٤) .

(٢) في جميع النسخ : الحسن والتصحيح من معاد الترجمة الآتية .

(٣) الحسين بن رستم : الأيلي الحميري روى عن الزهري وغيره

أنظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٣٨٤ / ٢) ، الجرح

والتعديل (٥٢ / ٣) .

(٤) ذكره البخاري تعليقا في كتاب الهبة في باب من لم يقبل الهدية

لعله (٢٢٠ / ٥) ، ولقد ذكره بمعناه .

وذكره أيضا الحافظ بن حجر في الفتح (٢٢١ / ٥) بلفظ

نحوه .

وروى أن عمر بن عبد العزيز نزل منزلاً بالشام ، فأهدى إليه تفاح
فأمر برده ، فقال له عمرو بن قيس (١) : يا أمير المؤمنين ما علمت أن رسول الله
على الله عليه وسلم كان يأكل الهدية ، قال : ويحك يا عمرو ان الهدية
كانت لرسول الله على الله عليه وسلم هدية ، وانها اليوم رشوة . (٢)
ولما روى أن النبي على الله عليه وسلم استعمل ابن اللثبية (٣)

-
- (١) هو : عمرو بن قيس أبو ثور الشامي الكندي الحمصي روى عن ابن عمر
والنعمان بن بشير وأبي أمية وغيرهم عنه معاوية بن صالح والأوزاعي
وجماعة كان ثقة من الثالثة توفي سنة ١٤٠ هـ .
أنظر التاريخ الكبير (٣٦٢/٦) ، وتهذيب التهذيب (٩١/٨)
والتقريب (٧٧/٢) .
- (٢) ذكره الحافظ في الفتح (٢٢٠/٥) فقال : ووعله أبو نعيم
في الحلية من طريق عمرو بن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز في قصة
أخرى .
- (٣) هو : عبد الله بن اللثبية (بضم اللام وفتح المثناة) ويقال
بالهمزة بدل اللام) منسوب إلى بني لثب بطن من الاسد
ابن شعبة الأزدي مذكور في حديث أبي حميد الساعدي في
الصدقات ، وانما يأتي في أكثر الروايات غير مسمى وسماه ابن سعد
البنغوي وابن حبان وابن أبي حاتم - أنظر :
الثقات (٢٣٨/٣) ، تهذيب الاسماء واللغات ق ١/٢ ج ٢/٣٠١
والاصابة (٣٦٢/٢) .

على صدقات بنى سليم (١) ، فلما جاء قال : هذا لكم وهذا أهدي الي
الي ، فقال النبي على الله عليه وسلم : ((ما بال أقوام توليهم أمورا
ما ولانا الله تعالى فيجيبونهم أحدهم فيقول : هذا لكم وهذا أهدي الي (٢)
هلا جلس في بيت أمه فتأتيه هديته ان كان عادقا)) (٣) .

-
- (١) قال في معجم قبائل العرب القديمة والحديثة (٥٤٣/٢) " ونسب
سليم من نجد وبها آبار وعليها زرع كثير ونخل " ، وهي تمتد أيضا
من وادي القرى الى خيبر الى شرق المدينة المنورة الى حرة بنى
سليم . أنظر بنو سليم لعبد القدوس الأنصاري ص ١٣ .
- (٢) الألف ساقطه من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
- (٣) أخرجه البخاري في كتاب الهبة في باب من لم يقبل الهدية لعلة
(٢٢٠/٥) من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنهما .
وأخرجه أيضا في كتاب الأحكام في باب هدايا العمال (١٦٤/١٣)
وأخرجه مسلم في كتاب الامارة في باب تحريم هدايا العمال
(١٤٦٣/٣) .
وأخرجه أبو داود في كتاب الخراج والامارة والفسق في باب هدايا
العمال (٣٥٤/٣) .
وأخرجه أحمد في المسند (٤٢٣/٥) .
ورواه وكيع في أخبار القضاة (٥٧/١ - ٥٨) .
والطبراني في المعجم الصغير (٢٦/٢) .
كلهم قالوا : " فينظر أيهدى له أم لا ؟ " ، وجاء في روضة القضاة
(٨٩/١) ((هلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته)) ،
وكذا الدرر في شرح أدب القاضي (٥١/٢) .

فإذا أخذ القاضى الرشوة سقطت عدالته ، وإذا سقطت عدالته لم يجز حكمه ، فان كان رشا واحداً من ولد القاضى أو كاتبه والقاضى لا يعلم بالقضاء جاز لا يرد ، والرجل آثم لأنه اذا لم يعلم لم يكن مأخوذاً به فلم تسقط (١) عدالته وجاز قضاؤه (٢) .
ولا يقبل القاضى هدية الا من رجل كان يهاد به قبل أن يلى الحكم (٣)
لأنه اذا كان يهاد به قبل القضاء لم تكن هذه الهدية لاجل القضاء فجاز أن يقبل .

-
- (١) فى جميع النسخ يسقط والتصويب يقتضيه السياق .
(٢) أنظر المسألة فى المصدر شرح أدب القاضى (٢٤ / ٢) فهو لم يذكر سقوط العدالة ، وانظر المختصر الورقة (٤ / ب) .
(٣) أنظر المسألة فى المصدر شرح أدب القاضى (٦٥ / ٢) وراجع المختصر الورقة (٥ / أ) ، والمبسوط (٨٢ / ١٦) . وابن عابدين (٣٧٣ / ٥ - ٣٧٤) وهذا مذهب الحنابلة والشافعية أيضا فهم يقولون ولا يقبل القاضى هدية من لم يكن يهدى اليه قبل القضاء ، راجع المغنى لابن قدامة (٧٧ / ٩) ، والماورى أدب القاضى (٢٦٤ / ٢) ، ومغنى المحتاج (٣٩٢ / ٤) ، وفى قوانين الأحكام لابن جزى ص ٣٢٤ ، فالمالكية يقولون لا يقبل الهدية الا من الأقربى الذين لا يهدونه لاجل القضاء .

وقال الماورى : " ولي لمن تقلد القضاء ان يقبل هدية من خصم ولا من أحد من أهل عمله وان لم يكن له خصم لأنه قد يستعديه فيما يليه ، فان قبلها وجعل المكافأة عليها ملكها ، وان لم يجعل المكافأة عليها كان بيت المال أحق بها ، وان تعذر رد على المهدي لأنه أولى بها منه .
أنظر الأحكام السلطانية للماورى ص ٧٥ .

فان كانت له خصومة (١ / ١٩)
لم يقبل منه هدية أيضاً ، مادامت الخصومة (١) .
لما روى ((أن امرأة من قريش كان بينها وبين رجل خصومة فأراد
أن يخاعمها الى عمر ، فأهدت المرأة الى عمر رض الله عنه (٢) فخذ جزور
ثم خاعمت عاصمها الى عمر ، فرأى عمر رض الله عنه أن القضاء عليها
قال : فلما توجه القضاء عليها جعلت تقول : يا أمير المؤمنين افسل
القضاء بيننا كما تفعل فخذ الجزور ، قال : ففض عليها عمر ثم قال :
اياكم والهدايا فان هذه المرأة حيث كانت تذكر فخذ الجزور كانت تفترض
بي لما أهدت الى من فخذ الجزور ، قال عمر رض الله عنه فجعل يأخذني
من ذلك ما لا أقدر أن أصفه من الفيظ عليها (((٣) ، ولأنه اذا كانت
له خصومة فانه يجوز أن تكون الهدايا لاجل الخصومة فوجب أن لا يقبل
وان قبل منه هدية بعد الخصومة لم تسقط به عدالته لأن الهدية لم تكن
لأجل الخصومة فجاز أن يقبل .

-
- (١) أنظر السمر شرح أدب القاضي (٣٥٤ / ١) .
(٢) قوله (رض الله عنه) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
(٣) رواه وكيع في أخبار القضاة (٥٦ / ١) من طريق علي بن حرب الموصلي
قال : حدثنا اسماعيل بن ريان الطائي عن أبي زياد الفقيهي عن أبي جرير
عن الشعبي أن رجلا كان يهدى الى عمر بن الخطاب كل عام رجلا
جزور ، خاعم اليه يوما فقال : يا أمير المؤمنين اقضى بيننا =

.....
====
قضاء ، فصل كما يفصل الرَّجُلُ من سائر الجزور ، فقضى عمر
عليه وكتبالى عماله ((الا ان الهدايا هي الرشا فلا تقبلن من
أحد هدية)).

ورواه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب آداب القاضي في باب
لا يقبل منه هدية ، ولم أشر على اللفظ الذي رواه به المؤلف
في حدود ما علمت ثم أن المؤلف رحمه الله ذكر أن امرأة بينما
المراجع المذكورة تقول: ان رجلا كان يهدى الى عمر بن الخطاب
ولم يذكره الخصاص ولا المصدر الشهيد - أنظر المصدر شرح
أدب القاضي (٣٢/٢) وما بعدها .

فصل

قال : ولا بأس بأن يسلم على الخصوم (١) .

لما روى عن شريح أنه كان يسلم على الخصوم إذا جاءه ويرد

السلام (٢) ، لأن رد السّلام سنةٌ فجاز له الاتيان به .

ولا يكلم أحدهما شيئاً غير ما هما فيه .

لما روى عن عمر أنه قال لشريح : لا تمار ولا تضار ولا تتع (٣)

ما دمت على القضاء (٤) ، ولأنه يضعف (١٩ / ب)

قلب الخصم الثاني فلا يفعل ، ولأن هذا يحدث ثابته ، ويرد

تهمة فلا يفعل .

(١) اختلف المشايخ من الحنفية في هذه المسألة فمنهم من قال :

إذا سلم فلا بأس لأن ذلك سنة ، ومنهم من قال : إذا

ترك ذلك لا شيء عليه لتبقى هيمة القاضي ، ومنهم من قال :

يسلم ولا يمكنه الترك ، وفصل بعضهم وقال : يسلم قبل

الجلوس ، فأما إذا جلس فلا يسلم عليهم .

راجع المسألة في الصدر شرح أدب القاضي (٦٦ / ٢) ،

والمبسوط (٧٨ / ١٦) ، ودائع الصنائع (١٠ / ٧) ،

والفتاوى الهندية (٢٢٠ / ٣ - ٢٢١) .

(٢) رواه وكيع في أخبار القضاء (٣٨٠ / ٢) فقال : حدثني عبد الله

بن أحمد بن حنبل قال : حدثنا أبي قال : حدثنا وكيع قال :

حدثنا خالد بن عبد الرحمن عن ابن سيرين عن شريح أنه كان

يسلم على الخصوم .

(٣) في النسختين (أ - ز) ، (ع) ولا تمنعن .

(٤) تقدم تخريجه أنظر ص ٧٩ .

ولا ينظر الى أحدهما دون الآخر ، فان ذلك مكسرة لخصمه .
ولما روينا في الأخبار^(١) في التسوية بين الخصوم .

(١) يشير الى ما تقدم من حديث أم سلمة رضي الله عنها أنظر ص ٨٦

٦٠٠ ((باب في : قضاة القاضى بعلمه))

((فصل))

قال القاضى رضى الله عنه : " القاضى لا يقضى بعلمه فى

الحدود (١) الا فى حد القذف والقصاص (٢) .

(١) أى لا يقضى فى الحدود الخالصة لله تعالى نحو حد الزنا

والسرقة وشرب الخمر .

والحد فى اللغة هو المنع .

وفى الشرع عقوبة مقدرة وجبت حقا لله تعالى .

أنظر العدر شرح أدب القاضى (٩٤ / ٣) .

والتعريفات للجرجانى عن ٨٣ ، والمعجم الوسيط (١٦٠ / ١) .

(٢) القصاص هو أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل مثل الجانى يؤخذ بما

جنى ، فالنفس بالنفس والعين بالعين والجرح بالجرح - أنظر

التعريفات للجرجانى (١٧٦) ، والمعجم الوسيط (٧٤٠ / ٢) .

ولقد اختلف العلماء فى مسألة قضاة القاضى بعلمه فى الحدود :

فقال الحنفية : يقضى بعلمه فى الحدود الا حد القذف والقصاص .

كما ذكر المؤلف .

وقال مالك : وظاهر المذهب الحنبلى أنه لا يجوز قضاة القاضى

بعلمه فى شىء من الحدود .

والشافعية له قولان فى المسألة : أحدهما : يجوز ، والآخر :

لا يجوز أن يحكم القاضى بعلمه وهذا هو الصحيح واختاره المزنى .

أنظر هذه المسألة فى العدر شرح أدب القاضى (١٠٣ / ٢) ،

والمبسوط (١٦٠ / ١٦٠) ، والفتاوى الهندية (٣٤٥ / ٣) ،

وتبصرة الحكام على هامش فتح العلى المالك (٢٧ / ٢) ، والمدونة

(٧٨ / ٤) ، والمهذب (٣٠٤ / ٢) ، والمغنى لابن قدامة

(٥٣ / ٩) .

وأما في الأموال فإنه يقضى فيها (١) بعلمه ، على قول أبي حنيفة
وأبي يوسف .

وروى عن محمد أنه قال : لا يقضى بعلمه (٢) .

أما الحدود فإن القياس فيها أن يقضى بعلمه ، لأنه يقضى فيها
بالشهادة ، والشهادة لا توجب العلم ، فإذا جاز له أن يقضى
بما لا يوجب العلم ، فلأن يجوز له أن يقضى فيها بما يعلمه
أولى .

وأما في الاستحسان فلا يقضى ، لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال :

(١) قوله (فيها) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر قول الامام وصاحبيه في السمد شرح أدب القاضى (١٣٠ / ٢)

والجماع شرح أدب القاضى الورقة (١ / ٣٠) ، وذكر أن
محمد لم يجز شيئا في الوجهين جميعا ، وراجع المختصر
الورقة (١ / ٥) .

((أد رأوا الحدود بالشبهات ما استطعتم)) (١)

فإذا كان الامام مأموراً بدرءه (٢) لم يكن له أن يقيمه

بعلمه .

ولما روى عن عمر أنه قال لعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما :
(٣)

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب الحدود فى باب ما جاء فى درء الحدود

(٣٣ / ٤) بلفظ (أد رأوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم

فان كان له مخير فخلوا سبيله فان الامام أن يخطئ فى المفسو

خير من أن يخطئ فى العقوبة)) وقال : ان فيه يزيد بن زياد

الدشقى وهو ضعيف فى الحديث .

وأخرجه البيهقى فى كتاب الحدود فى باب ما جاء فى درء الحدود

بالشبهات (٢٣٨ / ٨) . ثم قال : رواه وكيع عن يزيد بن زياد

موقوفا على عائشة ويزيد بن زياد الشامى وهو ضعيف ، وذكر عدة

أحاديث كلها مملولة .

ورواه الحاكم (٣٨٤ / ٤) وقال : حديث صحيح الاسناد ولم

يخرجاه ، وقال الذهبى قال النسائى : يزيد بن زياد شامى

متروك .

(٢) الهاء ساقطة من قوله (بدرءه) من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

(٣) عبد الرحمن بن عوف : بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب القرشى

الزهري أبو محمد أحد العشرة المشهود لهم بالجنة أسلم قبل دخول

رسول الله على الله عليه وسلم دار الأرقم وهاجر هجرتين وشهد

بدرًا وسائر المشاهد توفى سنة ٣٢ هـ ودفن بالبقية له تربة فى :

التاريخ الكبير (٢٣٩ / ٥) ، والاستيعاب (٣٩٣ / ٢) ،

والإصابة (٤١٦ / ٢) ، والتقريب (٤٩٤ / ١) .

• لورأيت رجلاً على حد ، أكنت تقيمه عليه ؟ قال : لا ، قال :

قد أحببت • (١)

وأما في الأموال (٢) فإنه يقضى بعلمه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة (٣)

[رحمه الله] (٤) .

(١) أنظر قول عمر رضى الله عنه في موسوعة فقه عمر بن الخطاب ص ٥٢٢

وقال المؤلف - أعنى مؤلف موسوعة فقه عمر بن الخطاب - : رواه ابن أبي شيبة (١٣٥/٢) وأورد المؤلف آثاراً عن عمر رضى الله عنه بمعناه .

(٢) مسألة قضاة القاضى بعلمه في الأموال مختلف فيها - فمذهب الحنفية كما ذكر المؤلف ، وقال المالكية والحنابلة : لا يقضى بعلمه في الأموال كقولهم في الحدود ، وللشافعية قولان في ذلك كقولهم في مسألة الحدود . أنظر العدرشن أدب القاضى (٩٤/٣) ومختصر الطحاوى (ص ٣٢٢) ، والمسبوط (١٠٥/١٦) وهدايع العنايع (ج ٧ / ص ٧) ، وروضة القضاة (٣١٥/١) ، والفتاوى الهندية (٣١٥/٢) ، ومعين الحكام (ص ١٢١) ، والمدونة (٧٨/٤) ، وأدب القاضى للماوردى (٣٦٨/٢) ، والمهذب (٣٠٤/٢) ، والمغنى لابن قدامة (٥٣/٤) وقد تناولت هذه المصادر الكلام عن هذه المسألة تحت عنوان : " حكم القاضى بعلمه " .

(٣) أنظر قول أبي حنيفة وأبي يوسف في الدرر شرح أدب القاضى (٩٤/٣) والمسبوط (١٠٥/١٦) ، وروضة القضاة (٣١٥/١) ، والفتاوى الهندية (٣٣٩/٣) .

(٤) قوله (رحمه الله) سقط من النسخة الأصل وأثبتته من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

وروى عن محمد (١) أنه قال (٢) لا يقضى ، وهو قول ابن أبي ليلى (٣) .

وجه قول أبي حنيفة رضي الله عنه (٤) ، وأبي يوسف قوله تعالى :
(وأسراً بالمعروف (٢٤ / أ) وأنه عن الضكر (٥) .

-
- (١) أنظر قول محمد في المبسوط (١٠٦ / ١٦) .
 - (٢) قوله (قال) سقط من النسختين (أ - ز) ، ع
 - (٣) أنظر قول ابن أبي ليلى في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (١٦٢) ، والمحل لابن حزم (٤٢٧ / ٩) ،
والمبسوط (١٠٦ / ١٦) .
 - وابن أبي ليلى هو : عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنباري المدني الكوفي اختلف في سماعه من عمر - مات بوقعة الجمام سنة ٨٦ هـ وقيل مات غريقاً بنهر البصرة ، له ترجمة في :
التاريخ الكبير (٣٦٨ / ٥) ، والجرح والتعديل (٣٠١ / ٥)
والتقريب (٤٩٦ / ١) .
 - (٤) في النسختين (أ - ز) ، (ع) رحمه الله بدل من قوله
(رضي الله عنه) .
 - (٥) سورة لقمان آية (١٧) .

فإذا رأى القاضى رجلاً يطلق امرأته ثم رآه يقيم معها ، كان

له أن يفرق بينهما وبينهما عن هذا المنكر .

وكذلك لو سمع من رجل يقر لا امرأة أنها ابنته ، ثم رآه

يسترقيها فإنه يضمنه عن ذلك . (١)

ولما روى عن أبي اسحق (٢) أنه قال : ((شهدت عند شريح

بشيء كان له به علم ، فأجاز شهادتي وحدي)) (٣) ، ومعلوم أن

شهادة الواحد لا يجب الحكم بها فدل على أنه قضى فيه بملمه .

الصدر

(١) أنظر شرح أدب القاضى (١٠٣/٣ - ١٠٤) .

(٢) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي (بفتح السين المهملـة

وكسر الـها الموحدة) الهمداني الكوفي ولد في خلافة عثمان

وروى عن علي بن أبي طالب وجماعة من الصحابة والتابعين أكثر

ثقة عابد ، اختلفت بآخره توفي سنة ١٢٩ وقيل قبل ذلك .

أنظر ترجمته في : اللباب في تهذيب الانساب (١٠٢/٢) ،

وتهذيب التهذيب (٦٣/٨) ، والتقريب (٧٣/٢) .

(٣) رواه وكيع في أخبار القضاة (٢٧٥/٢) قال : حدثنا

أبو قلابة قال : حدثنا وهب بن جرير قال : حدثنا أبي ،

قال : سمعت أبا اسحق الهمداني يقول : شهدت شريحا

فأجاز شهادتي وحدي وكان يعرفني .

وجه قول محمد ما روى عن الشعبي أنه قال : كانت لرجل عند
شريح شهادة فخاعم عماحه الى شريح ، فقال الرجل لشريح :
أنت الشاهد على حقي فخذ لى بحقي ، فقال له شريح ايئت الأمير (١)
فأشهد لك * (٢) .

ولما روى * أن امرأة جاءت الى شريح تخاعم ، فقالت : انك
تشهد لى ، فقال شريح : أنلرى آخر يشهد معى * (٣)

-
- (١) جميع النسخ (الأمين) والتصويب من مصادر تخريج الآثار الآتية .
(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الأحكام فى باب الشهادة تكون عند
وأخرجه
الحاكم فى ولاية القضاء أو قبل ذلك للخصم، تعليقا (١٥٨/١٣)
وهذا لفظه قال : وقال شريح القاضى وسأله انسان الشهادة
فقال : ((ائت الأمير حتى أشهد لك)).
رواه الشافعى فى الأم (٢٢٣/٦) .
ورواه وكيع فى أخبار القضاة (٢٣٨/٢) .
وأخرجه البيهقى فى كتاب آداب القاضى فى باب من قال : ليس
للقاضى أن يقضى بعلمه (١٤٤/١٠) .
وذكره فى المبسوط (١٠٥/١٦) .
(٣) لم أجد قصة شريح مع امرأة بل الذى عثرت عليه هو قيسته مع رجل
وقد ذكر المؤلف ذلك قبل هذه القصة .

ولأنه شاهد واحد ولا يجوز فعل القضاء بشهادة رجل واحد .
وان كان القاضي في مسر آخر من غير ولايته فجاءه رجل ووكل رجلاً
ليخاعم عنه في موضع ولايته القاضي ، وسمعه القاضي وطم بذلك . لم
يحكم بذلك اذا رجوع الـ إلى بلده عند
أبي حنيفة (١) فانه يقول : القاضي لا يقضى بما علمه في غير
موضع ولايته ، ولا يقضى بعلمه قبل القضاء .

وعند أبي يوسف : يقضى بعلمه في [المجلس] (٢) جميعاً وهو قول محمد (٣)

-
- (١) أنظر قوله في الصدر شرح أدب القاضي (٩٤/٣) وراجع مختصر
الطحاوي حيث جاء فيه ما نصه : " وما رآه في غير مسره أو قبل أن يلي
القضاء ثم ولي القضاء فخويم اليه فيه لم يحكم فيه بعلمه في قول
أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما :
" يحكم فيه بعلمه ، وه نأخذ " وراجع المبسوط (٩٤/٣) .
(٢) في الأمل المجلس وهو تصحيف وما أثبتت من (أ- ز) ، (٤) .
(٣) أنظر قولهما في الصدر شرح أدب القاضي (١٠١/٣) ، وانظر
الجماعين شرح أدب القاضي الورقة (٢٩/ب) ، (٣٠/أ) وقال
الجماعين : " أن قول محمد في هذا مثل قول أبي حنيفة " وروضة
القضاة (٣١٥/أ) ، والفتاوى الهندية (٣٣٩/٣) ، وقال :
ومن محمد رحمه الله تعالى انه رجع الى قول أبي حنيفة .

وجه قول أبي حنيفة : لأن علمه ، علم الشهادة ، والقضاء فيه
الى غيره فاذا (٢٠ - ب) أراد أن يقضى بنفسه لحقته التهمة
فيه ، فلا يفعل .

ولأنه علم ولم يكن له أن يقضى به فاذا عارض في الموضوع (١) الذي
ينفذ قوله لم يكن له أن يقضى به ، دليله الشاهد اذا شهد ووردت
شهادته لفسقه ثم تاب من (٢) بعد ذلك وشهد بطك الحادثة فانه
لا تقبل (٣) كذلك (٤) هذا .

ووجه (٥) قولها أن العلم بعد القضاء وقبله لا يختلف ،
وكذلك لا يختلف في موضع ولايته وفي غير موضع ولايته ولو علم في حال
القضاء جاز له أن يقضى فيه على ما بينا فكذلك هذا .

قال القاضي رضى الله عنه : فان علم في مجلس القضاء شيئاً ثم
رفع اليه ذلك في مجلس آخر فان كان أثبتته فسي ديوانه فانه يقضى

-
- (١) أن عارض في موضع ولايته والمكان الذي يقضى فيه .
 - (٢) قوله (من) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
 - (٣) أنظر هذه المسألة في الفتاوى الهندية (٤٦٥ / ٣) .
 - (٤) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (كذ) .
 - (٥) الواو ساقطة من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

بالاتفاق (١) ، لأن هذا حكم ثبت عنده فإذا كان مثبتاً في ديوانه
لا يحتمل الزيادة والنقصان فجاز له أن يقضى به كما لو كان في مجلس
واحد ، وإن لم يثبت في ديوانه ، فإن على قول أبي حنيفة (٢) وأبي
يوسف (٣) رحمهما الله يقضى به ، وعلى قول ابن أبي ليلى (٤) ،
واحدى الروايتين عن محمد (٥) لا يقضى به ، وقد ذكرنا وجه قولهم .
وإن تناول ذلك قال ابن كاس : يعنى تناول المجلس فملم
بشيء في أول المجلس ، ثم رفع اليه في آخر المجلس فإنه يقضى به
بالاتفاق .

لأن هذا حكم ثبت عنده فكان له أخاؤه كما لو أقر به عنده ،
ولو منعناه عن القضاء لأدى هذا إلى منع جميع القضاء ، وهذا لا يجوز .

-
- (١) أنظر العدر شرح أدب القاضي (٩٧/٣) .
(٢) أنظر قول أبي حنيفة في الغتوى الهندية (٣٤٠/٣) وراجع
أسئل السألة في مختبر الطحاوى ص ٣٣٧ .
(٣) أنظر قول أبي يوسف في العدر شرح أدب القاضي (١٠٥/٣)
(٤) تقدم أنظر ص ١٢٧ .
(٥) أنظر قوله في العدر شرح أدب القاضي للخفاف (١٠٥/٣) .

فصل

(١ / ٢٦) قال : وللقاضي أن يأخذ القَصَصَ (١) وينظر فيها لأن كل واحد لا يقدر أن يمتد عن حاجته بنفسه (٢) فجاز أن ينظر في القِصَّة ، فان كان في قِصَّتِه اقرار بشيء فجمد ذلك صاحب القِصَّة لم يأخذه (٣) بذلك ، لأن الكتاب ليس بحجة فلا يحتج بها عليه ، ولا يأذن لأحد الخصمين في دخول منزله دون الآخر لأن هذا يورث تهمة ويحدث ظِنَّة فلا يفعل .
ولا يمانح أحداً ولا يسأره ، لما روينا من خبر (٤) عسر رضى الله عنه .

ولأن فيه كسراً لقلب الآخر فلا يفعل .

-
- (١) القصص بالكسر جمع والمفرد قصة وإذا اطلقت كلمة قصة فهي تدل على معاني كثيرة منها : الحديث ، والأسر والشأن ، فيقال : ما قصتك وما شأنك ؟
والمقصود بالقصة هنا الرقعة التي تكتب عليها خلاصة دعوى المدعى وتسمى اليوم بالمرئضة أو المروض .
وأنظر لسان العرب (٢٤٢ / ٨) ، وأنظر المعجم الوسيط (٤١ / ٢) وما بعدها ، ومختار الصحاح ص ٥٣٧ ، والمصباح الضير (٥٠٥ / ٢) وما بعدها ، وراجع ترتيب القاموس وراجع ترتيب القاموس المحيط (٦٣٣ / ٣) .

- (٢) أنظر المختصر الورقة (٥ / أ) .
(٣) الهاء ساقطة من النسخة (أ - ز) ، (ع) .
(٤) سبق ذكره وتخريجه أنظر ص ٧٩ إلا أن المؤلف رحمه الله يستشهد بجزئيات ذلك الاثرفى عدة مواضع .

باب في الاستحلاف وأنواع من الدعاوى

قال أبو حنيفة رحمه الله: إذا ادعى الخصم أن له بينة حاضرة أو سأل يمين المدعى عليه لم أستحلفه (١).

وقال أبو يوسف: (٢) يُسْتَحْلَفُ وهو قول محمد (٣).

وجه قول أبي حنيفة ، لأنه لا يمين مع الشاهد ، فهو لما أقر أن له بينة حاضرة فقد أقر أن لا يمين له عليه ، فلا يستحلف له .

وجه قولها : لأن البينة تقطع اليمين لا القدرة عليها ، وهو لم يأت بالبينه فلما قدر على اتيانه بقى حقه في اليمين فكان له أن يستحلفه . (٤)

-
- (١) أنظر قوله في المصدر شرح أدب القاضي (٢٢٦/١) ، ومختصر الطحاوى ص ٣٦٤ ، وهذه المسألة سبق أن ذكر المؤلف أنه سيذكرها فيما بعد وأتى بها هنا فانظر في أنظر قوله في المصادر السابقة .
- (٢) ذكر المؤلف رحمه الله قول محمد مع قول أبي يوسف إلا أن الطحاوى نفى أن تكون هذه رواية محمد بن الحسن ومما يؤيد ذلك أن المصدر رحمه الله قال ان قول محمد مضطرب أنظر مختصر الطحاوى ص ٣٦٤ ، والمصدر شرح أدب القاضي (٢٢٥/١) ، والمبسوط (١١٦/١٦ - ١١٧) .
- (٣) أنظر المسألة في مختصر الطحاوى ص ٣٦٤ .

قال : **وَسْتَحْلَفُ فِي الْوَدِيعةِ بِاللَّهِ مَا لَهُ هَذَا الْمَالُ الَّذِي**

ادعاه في يدي وديعة ولا شيء منه ، ولا له قبلي حق منه (١) .
وانما قلنا أنه يستحلف بالله ما له هذا المال الذي ادعاه

لأنه يدعى عليه وديعة في يده وهو ————— (٢١ / ب)
ينكرها ، ولو أقر به ثبت .

فاذا جحد استحلف عليه ولا شيء منه ، لأنه يجوز أن بعض
الوديعة خرجت من يده فيتأول الحالف أن جميعها ليست في
يده فيحلف ويكون باراً في يمينه ، فوجب أن يتحرز القاضى عنه
ولا له قبلي حق ، لأنه يجوز أنه استهلك بعض الوديعة فيتأول
أنها ليست في يده ، ويكون باراً في يمينه فوجب أن يحترز
القاضى عن موضع تأويله (٢) .

وَيَحْلَفُ فِي الْقَرْضِ وَالذَّيْنِ بِاللَّهِ مَا لِفُلَانٍ هَذَا عَلَيْكَ (٣)
لأنه يدعى عليه هذا القدر من الدين وهو ينكر ، فوجب أن يحلف
ولا له قبلك هذا المال الذي ادعاه ، وهو كذا وكذا ، للتأكيد
ولا شيئاً منه لأنه يجوز أنه أدى بعضه فاذا حلف أن جميع

(١) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضى (٢٢٥ / ١) .
وراجع مختصر الطحاوى ص ٤٦٤ .
(٢) أنظر المسألة في الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (٣٣ / أ)
وما بعدها ، والمختصر الورقة (٥ / ب) .
(٣) قوله (عليك) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

ذلك ليس عليه يكون باراً ، ويتأول فوجب أن يحترز القاضى عن موضع تأويله .

ولا يستحلفه ما استقرضت منه ^(١) ، لأنه يستقرض منه ثم يبرأ بأداءه أو بإبراءه فلو حلفه على استقراضه منه يكون حثيفاً على المدعى عليه فلا يفعل .

ويحلفه في المقار بالله ما هذه الضيعة التي سى وحدد لفلان بن فلان في يدك ولا شيئاً منها ، ولا له قبلك منها حق ولا بسببها (٢) .

لأنه يدعى المين التي في يده له ، وهو ينكسر ، فوجب أن يحلف ولا شيئاً (٢٢ / أ) منه لأنه يجوز أنه أخرج بعضها من يده ليحلف ويتأول أن جميعها ليست في يده ، ويكون باراً فوجب أن يحترز منه ، ولا له قبلك منها حق ولا بسببها ، لأنه يجوز أنه باعها أو استهلكها فيلزمه القيمة فوجب أن يحلف على ذلك .

ويحلف في المرض اذا كان حاضراً بالله ما هذا الفلام أو هذا الثوب لفلان بن فلان .

(١) فلى النسختين (أ - ز) ، (ع) (ولا يستحلفه على ما استقرضت)

(٢) أنظر الجماي شرح أدب القاضى الورقم (٢٢ / أ) ..

لأنه يدعى عليه استحقاق العين وهو ينكر فوجب أن يحلف^١ ،
وإن كان [العرض] (١) غير حاضر ، وقد سعى المدعى جنسها
وقبضها حلفه بالله ما لفلان هذا في يدك هذه الجارية التي
ذكرها ولا شيء منها ، ولا هي له عليك ، ولا قبلك ، ولا قيمتها
التي سعى [وهي] (٢) كذا وكذا درهمًا ولا شيئًا من قيمتها
لما بينا .

ويحلفه في دعوى الشراء بالله ما بعته هذا الغلام أو هذه
الجارية ، أو ما أشبهه بهذا الثمن الذي ادعى ، لأنه يدعى
عليه عقدا في عين وهو ينكر فوجب أن يحلف^٢ .

فإن قال المدعى عليه : قد يبيع الرجل الشيء ثم يرجع
إليه باقالة (٣) أو فسخ حلفه بالله ما بينك وبين هذا ببيع تمام

(١) في النسخة الأصل (العير) وفي النسختين (أ - ز) ، (ع) .

العين والتصويب من هامش النسخة الأصل .

(٢) في الأصل (وهو) والصواب ما أثبتت النسختين (أ - ز) ،

(ع) .

(٣) الاقارة : هي الدفع والازالة ، يقال : أقال الله عثرتك : أن

أزالها ، وأقال البيع أو المبدأه فسخه - أنظر المعجم

الوسيط (٢ / ٧٧٠) .

وفي الاعطلاح هي : رد المبيع بدون عوض على جهة التراضى

ولقد اغتطف الفقهاء فيها هل هي فسخ أم بيع ؟ أنظر تفصيل

ذلك في المغنى لابن قدامة (٤ / ١٣٥) وفتح القدير شرح

الهداية (٦ / ٤٨٦) وشن السناية على الهداية (٦ / ٤٨٦) .

قائم الساعة فيما ادعى .

لأن هذا مما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه .

لأنه يبيع ثم يرد عليه باقالة أو فسخ ، فلا يحلفه على

ذلك ولكن يحلفه على ثبوته في الحال

ويحلفه في الطلاق (٢٢/ب) بالله ما طلقها ثلاثاً

في هذا النكاح الذي تدعى أنك مقيم معها عليه ، لأنها تدعى

عليه الطلاق وهو ينكر فوجب أن يحلف عليه .

ولا يحلف بالله ما طلقها .

لأن هذا ما لا [يجوز] (١) ورود الفسخ والبطلان عليه ،

لأنه يطلقها ثلاثاً ، ثم يتزوجها بعد زوج آخر ، فلا يحلف عليه

ولكن يحلفه بالله على ما بينا .

وان شاء حلفه بالله ما هي طالق منك الساعة بما ادعت ، لأنه

لوتزوجها بعد الطلاق لم تكن هي طالقاً منه في الحال ، فإذا

(٢)

رأى أن يحلف عليه فمحل .

(١) في النسخة الأعل (يوجد) وهو خطأ والصواب ما أثبت من

النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر السألة في العدر شرح أدب القاضي (١٢٦/٢) ،

والجماع شرح أدب القاضي الورقة (٣٤/ب) ، والمختصر

الورقة (٦/أ) . والفتاوى الهندية (١٨/٤) .

- وقال الحسن (١) بن زياد : **يَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا هِيَ بَيْنَ مَنْكَ**
اليوم بثلاث تطليقات على ما ادعت لما بيناه .
- وروى بشر (٢) عن أبي يوسف أنه قال : **" يحلفه بالله**
ما طلقها منذ طلقها " (٣) .
- وروى عن بشر أنه قال : **" يحلفه بالله ما هي بين منك "** (٤)
وذكر اليوم لا يضر ولا ينفع .

(١) الحسن بن زياد اللؤلؤي مولى الانصار أحد أصحاب أبي حنيفة
الفيهي ولي القضاء بالكوفة ، ثم استغنى عنه ، تكلموا في
حديثه وقالوا : ضعيف الحديث ليس بثقة ، توفي سنة ٢٠٤ هـ
أنظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٣١٤/٧) ، وسير أعلام
النبلاء (٥٤٤/٩) .

(٢) هو : بشر بن الوليد بن خالد أبو الوليد الكندي صاحب أبي يوسف
القاضي روى عن أبي معشر وعن عبد الرحمن بن الزناد وأبي الأحوي
وروى عنه موسى بن اسحاق الأنصاري وغيره ، أنظر ترجمته في :
ميزان الاعتدال (٣٢٦/١) ، وسير أعلام النبلاء (١٠/٦٢٣ -
٦٢٤) .

(٣) أنظر المصدر شرح أدب القاضي (١٢٦/٢) ، وراجع مختصر
الطحاوي ص ٣٦٥ وما بعدها .

(٤) أنظر ذلك في الفتاوى الهندية (١٨/٤) حيث ذكر أن ذلك
هو ظاهر الرواية .

فان ادعت تطلقه واحدة حلف بالله : ما هي طالق منك

اليوم بواحدة وان شاء حذف ذكر اليوم لما بينا .

وفى المتيقِّد يحلف ان كان المدعى للمتيقِّد غلاماً مسلماً بالله

ما عتقته على ما ادعى .

لأن هذا ما لا يجوز ورود الفسخ عليه (١) ، لأن العبد

(١) وذلك لأن العقود تنقسم الى قسمين عقود لازمة لا تحتل الفسخ

وعقود غير لازمة تحتل الفسخ .

فأما العقود اللازمة التي لا تحتل الفسخ فهي التي تمت مستوفية

لشروطها الشرعية وترتب عليها آثارها ولزمت وأصبحت لا يمكن

لأحد طرفي العقد فيها ولا لهما جميعاً أن يفسخاها وهذه

العقود هي :

(١) الزواج (٢) الطلاق (٣) العتق (٤) الخلع

بالنسبة للرجل .

وأما العقود الغير لازمة فهي عقود يستطيع أحد طرفيها أن يستقل

بفسخها دون توقف على رضا الطرف الآخر . وهذه العقود

هي :

(١) الهبة (٢) الوكالة (٣) الشركة (٤) الرهن

بالنسبة للمرتهن (٥) الوصية بالنسبة للموصي (٦) الاعارة .

فالعقود اللازمة لا بد من تدخل القضاء في فسخها .

أنظر أحكام العقود في الشريعة الإسلامية ص ٧٠ .

المسلم اذا ارتد ولحق بدار الحرب فانه لا يسترق ثانياً (١) .

فدل على أن هذا ما لا يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه

فوجب (١ / ٢٣) أن يحلف على عينه .

وفي الجارية يحلف بالله ما هي حرة الساعة بما ادعت مسن

المتفق (٢) .

لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه ، ولا يحلف

على عينها وإنما يحلف على ثبوته في الحال (٣) ، لأن المرأة اذا ارتدت

ولحقت بالدار (٤) فانها تسترق (٥) ثانياً فدل على أن هذا

ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه .

(١) لأن العبد المسلم اما أن يجبر على الاسلام أو يقتل اذا أمر

على الردة ، أنظر البدائع (٢٢٩ / ٦) .

والجارية اذا لحقت بدار الحرب فانها تسبي ولا تقتل وهذا هو

الفرق بين العبد والأمة من حيث ورود الفسخ وعدمه ، راجع :

مختصر الطحاوي ص ٢٨٣ ، والبدائع (٢٢٩ / ٦) .

(٢) أنظر المصدر شرح أدب القاضى (١٢٧ / ٢) حيث ذكر أن ذلك

هو ظاهر الرواية وأنه قول الحسن .

(٣) أنظر المصدر السابق (١٢٧ / ٢) فلقد ذكر أن ذلك قول أبي يوسف .

(٤) المقصود بالدار هنا دار الحرب ، أنظر الفتاوى الهندية (٣٣٢ / ٢)

فلقد ذكر تعريفها مفصلاً لها .

(٥) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (يسترق)

وان كان المدعى الذى يدعى الممتق ظلماً زانياً حلف على

حسب ما يدعى فى الأمة .

لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه ، لأن الذمى
اذا نقض العهد ولحق بدار الحرب فإنه يَسْتَرِقُ ثانياً ، فدل على
أن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه ، فيجوز أنه أعتقه
ثم لحق بدار الحرب فاسترق ثانياً واشتراه ثانياً فلكه فلا يحلف
أنه أعتقه (١) ، وإنما يحلف بالله ما هو حر الساعة بما ادعى من
الممتق (٢) .

ويحلف الزوج فى النكاح ما هذه المرأة امرأتك بهذا
النكاح الذى ادعت (٣) ، وذلك لانها تدعى طيه عقد النكاح ،

(١) من قوله : (ثم لحق بدار الحرب .. الى قوله : أنه
أعتقه) سقط من النسخة (ع) .

(٢) أنظر هذه المسألة فى العدر شرح أدب القاضى (١٢٧/٢)
وراجع فتاوى قاضىخان (٢٠٠/٥) .

(٣) وهذا على قول أبى يوسف ومحمد بخلاف قول أبى حنيفة فإنه
لا يرى الاستحلاف فى النكاح ، وهذا ما سيشير اليه المؤلف
قريباً وذكر فى الفتاوى الهندية أنه فى ظاهر الرواية عنهما
يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذى
تدعى . أنظر الفتاوى الهندية (١٨/٤) .

وهو ينكر فوجب أن يُحْلَفَ عليه ، ولا يُحْلَفَ ما تزوجها .

لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه ، لأنه
يجوز أنه تزوجها ، ثم طلقها فلا يُحْلَفَ عليه ، وإنما يُحْلَفَ على
ثبوته في الحال .

وتحلف المرأة ما هذا زوجك على ما ادعى .

لأنه يدعى عليها النكاح (٢٣/٤) وهي تكرر فوجب

أن تحلف .

ولا تحلف ما زوجت نفسك منه .

لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ عليه فوجب أن يحلف على

ثبوته في الحال .

الا أن أبا حنيفة كان لا يرى [الاستحلاف] ^(١) في سبعة

أشياء : النكاح ، والرجعة ، والفسخ في الأيلاء ،
والنكاح ، والنسب ، والولاء ، والاستيلاء ^(٢) ،

(١) في النسخة الأمل (الاستخلاص) وهذا تصحيف واليسواب

ما أثبت من النسختين (أ-ز) ، (ع) .

(٢) وفيما يلي عمود لك الأشياء السبعة التي لا استحلاف فيها عند

أبي حنيفة :

النكاح : أن يدعى رجل على امرأة نكاحها وهي تكرر فلا

.....

=== يمين عليها .

والرجعة : أن يدعى الزوج أنه راجع امرأته بعد انقضاء

عدتها وهي تتكرر فلا يمين عليها .

والفوى في الإهلاء : أن يدعى الزوج الفوى بعد مضى

أربعة أشهر والمرأة تتكرر فلا يمين عليها .

والرق : أن يدعى على رجل أنه عبده فأنكر المبدأ ولا بينة

للمدعى فلا يمين عليه .

والنسب : أن يدعى على رجل أنه أبوه أو ابنه فأنكر

الرجل المدعى عليه فلا يمين عليه .

والولاء : أن يدعى على امرأة أنه أعتق أباه وأن أباه مات

وولا وهما بينهما نسقان فإذا أنكرت المدعى عليها فلا يمين عليها .

والاستيلاء : أن تدعى أمة على مولاه فتقول : أنا أم ولد

لمولى وهذا ولدى فأنكر المولى فلا يمين عليه .

وفي الأشياء الستة يتصور قيام الدعوى من الجانبين إلا الاستيلاء

فلا يتصور قيام الدعوى إلا من جانب واحد وهي الأمة لأن المولى

لو ادعى لأصبحت دعواه اقراراً على نفسه

والعلة التي لا جليها لا يرى الامام أبو حنيفة الاستحلاف فسي

===

والحدود (١) .

=== هذه الأشياء هي : أن النكول بذل وهذه الأشياء لا تحتل

البذل فلا يصح فيها الاستحلاف وسيذكر المؤلف بعض هذه الصور والسبب الذي لأجله لا يرى أبو حنيفة الاستحلاف في هذه الأشياء بصورة أوضح في ص ٢١٦ . راجع مختصر الطحاوي مع حاشيته ص ٣٣٣ ، والمدر شرح أدب القاض

(٢٢٧/٢) ، والمبسوط (١١٧/١٦) ، والنظف فـس

الفتاوى (٧٢٨/٢) ، والهدائع (٢٢٧/٦) ، والفتاوى

الهندية (١٥/٤) .

(١) يعني المؤلف أن أبا حنيفة لا يرى الاستحلاف في سبعة أشياء

كما بينها وأنه كذلك لا يرى الاستحلاف في الحدود .

وسأله الاستحلاف في الحدود متفق على أنه لا يستحلف فيها

عند أبي حنيفة وما حبيه كما بين المؤلف ، والمقصود بالحدود

التي لا يجرى الاستحلاف فيها هي : الحدود الخالصة

لله تعالى : كحد الزنا ، وشرب الخمر ، وحد القذف ،

وظاهر الرواية أنه يجرى الاستحلاف في حد القذف لأنه ليس

حقا متحصلا لله تعالى ، بل يشوه حق العبد .

والعلة التي لأجلها لا يستحلف في هذه الحدود لأن الاستحلاف

لأجل النكول ، ولا يقضى بالنكول في الحدود الخالصة لله تعالى .

ويذكر بعض الحنفية أن السرقة يستحلف فيها لأجل المال لا

لأجل القطع .

أنظر المسألة في : مختصر الطحاوي ص ٣٣٣ ، والمبسوط

(١١٧/١٦) ، والهدائع (٢٢٦/٦) .

وكان أبو يوسف ومحمد يريان (١) الاستحلاف (٢) في الجميع
الا في الحدود ، وقد بينا (٣) وجهه في مواضع فلا حاجة إلى
إعادته .. والله التوفيق .

-
- (١) أنظر قولهما في رد المحتار السابق .
 - (٢) أنظر الدر شرح أدب القاض (١٢٨/٢) حيث ذكر
أن أبا الليث أخذ برأيهما .
 - (٣) ما يشير إليه المؤلف أنه بينه سيأتي أنظر ص ٢١٦ وما بعدها .

(فِصْل)

وفي الاجارة يَحْلَفُ بالله ما بينك وبينه اجارة في هذا
الذي ادعاه (١) قائمة لازمة (٢) اليوم .
لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ عليه ، فلا يَحْلَفُ على عينه
وانما يَحْلَفُ على ثبوته في الحال ولا له قلبك فيها حق بالاجارة
التي وبك لأنه يجوز أن تنقضي (٣) مدة الاجارة ، ويبقى
للمستأجر فيها حق وهو أنه لو استأجر أرضاً ليزرعها فزرعها

-
- (١) الباء ساقطة من النسخة (ع) .
(٢) لأن عقد الاجارة ينقسم الى قسمين :
عقد جائز : وهو الذي يجوز فسخه من أحد الطرفين
دون الآخر متى شاء .
وعقد لازم : وهو الذي لا يجوز فسخه الا برضى الطرفين .
أنظر الزوائد في فقه امام السنة أحمد بن حنبل الشيبانسي
رضي الله عنه (٢٩٦/٢) وسبق الكلام عن العقود اللازمة
وغير اللازمة ع ١٤٠
(٣) (أ- ز) ، (ع) (ينقضي) .

فانقضت مدة الاجارة والنزع بقل^٥ (١) فان له فيها الحق ابقا

العقد الى وقت ادراك النزع بأجر مثله ،

فدل أن له فيه حق فوجب أن يستحلف عليه .

ويحلف في القتل العمد بالله ما له عليك دم أبيه فلان ولا دم

عنده فلان ، ولا دم وليه فلان .

لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه (٢١٤ / ١)

لأنه يجوز أنه قطعه بحق أو عفاه أو صالح عنه فوجب أن يحلف

هكذا ، ولا يحلف بالله ما قطعه ولا له قبله حق بسبب هذا الدم

الذي ادعى .

لأنه يجوز أنه صالحه على مال فوجب أن يحلف على ما ذكرنا (٢)

(١) البقل : كل نبات اخضرت به الأرض ، ويقال : أبقلت الأرض

أن أنبتت البقل ، وقيل كل نابتة في أول ما تبتت فهو

البقل ، أنظر المصباح المنير (٨٥ / ١) ، ولسان العرب

(٦٣ / ١٣) ، وترتيب القاموس (٣٠٣ / ١) .

(٢) أنظر العمد شرح أدب القاضى (١٣٢ / ٢ - ١٣٣) حيث ذكر

هذه المسألة وأن في كيفية الاستحلاف في القتل روايتان عند

الكل ، وانظر الفتاوى الهندية (٢١ / ٤ - ٢٢) حيث نص على

ذلك فقال : " في كيفية القتل روايتان في رواية يستحلف على

الحامل . . وفي رواية يحلف على السبب) .

وَيَحْلِفُ فِي قَطْعِ الْيَدِ عَمَّا بِاللَّهِ مَا لَهُ عَلَيْكَ قَطْعُ يَدِهِ هَذِهِ

وَلَا لَهُ قَبْلَكَ حَقٌّ بِسَبَبِهَا .

لأنه يدعى عليه قطع يد وهو ينكر فوجب أن يحلفه عليه ،
وَلَا يَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا قَطَعْتَ يَدَهُ ، لأنه يجوز أنه قطعه بحق أو قطعه
فعلما ، أو قطعه باذنه ، فوجب أن لا يحلف على فعله ، وإنما
يحلف على وجوب القصاص في الحال ولا له قبلك حق بسببها لأنه
يجوز أنه قطعه ثم عالج بعد ذلك على الدية (١) ، أو على
شيء فوجب أن يحلف .

وروى عن أبي يوسف أنه قال : " يَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا قَطَعْتَ يَدَهُ " (٢)

وكذلك في الذمب يحلف بالله ما غصبت .

(١) الدية بالكسر ، والجمع ديات ، وهو المال الذي يدفع بسدله

عن النفس أو المصروع .

راجع فتح القدير (٢٧١/١٠) ، وتبيين الحقائق (١٢٦/٦) .

(٢) معنى ذلك أنه يحلف على الحاصل ولا يحلف على السبب وهذا

قول أبي يوسف في كل جنابة يجب فيها الأرش والدية .

أنظر الصدر شرح أدب القاضى (١٣٦/٢) ، وأنظر

المختصر الورقة (١/٦) .

لأنه يدعى عليه القطع وهو ينكر فوجب أن يحلف عليه .
وكذلك الشجاج (١) والجراحات لما بينا .
ويحلف في قتل الخطأ ما لفلان عليك هذا الحق الذى
ادعى من الوجه الذى ادعى .
لأن هذا ما يجوز ورود البطلان عليه لأنه يجوز أنه عفا
قبله فلا يحلف على عينه ، وإنما يحلف (٢٤ / ب)
على ثبوته فى الحال ولا شىء منه .
ويسمى الدية والأثر^(٢) عند اليمين .
لأنه يجوز أن ينكل ولا يحلف فوجب على الحاكم امضاء
الحكم فيه ، وإذا كان مجهولاً [لا]^(٣) يمكنه امضاء الحكم فيه
فوجب أن يسميه حتى يسير معلوماً .

(١) الشجاج : جمع ، والفرد : شجة : وهى الجراحة تكون

فى الرأس والجبين أو الوجه .

أنظر المعجم الوسيط (٤٧٣ / ١) ، وأنظر تعريف الشجاج

عند الفقهاء مفعلاً فى النصف فى الفتاوى (٦٧٧ / ٢) وما

بعدها .

(٢) الارش : هودية الجراحة وما يسترد من ثمن المبيع اذا كان

به عيب . أنظر المعجم الوسيط (١٣ / ١) .

(٣) قوله (لا) ساقطة من النسخة الأعلى وأثبتتها من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

قال أبو يوسف (١) : 'يُسْتَحْلَفُ فِي الْخَطَأِ بِاللَّهِ مَا قُتِلَ مِنْ
هَذَا فَلَانًا ، وَفِي الشَّجَةِ بِاللَّهِ مَا شَجِبَتْ هَذِهِ الشَّجَةُ لِأَنِّي لَا أَمْنُ
أَنْ يَتَأَوَّلَ أَنْ هَذَا الْحَقُّ يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ (٢) لِأَنَّهُ يَدْعِي عَلَيْهِ
الْحَقُّ وَهُوَ يَنْكَرُ فَوْجِبَ أَنْ يُحْلَفَ عَلَى نَفْسِ الْقَتْلِ احْتِرَازًا عَنْ تَأْوِيلِهِ ' .

(١) ذكر الصدر الشهيد رحمه الله في شرحه لكتاب أدب القاضى
للخفاف (١٣٧/٢) وما بعدها أن شمس الأئمة (أبو محمد
عبدالمزيب بن أحمد الحلواني رحمه الله) اعترض على قول أبي يوسف
هذا ووعفه بأنه غير سديد ، معللا ذلك بأن الدية وإن
كانت تجب على العاقلة فإن بعضها أو شيء منها يجب على
القاتل لكن الصدر رحمه الله دافع عن رأى أبي يوسف ورد ذلك
الاعتراض وقال : " ان قول أبي يوسف سديد بدليل أن القاتل
ليس واحدا من العاقلة في قول بعض أهل العلم فلا يقع الاحتراز "
وراجع مختصر الطحاوي (ص ٣٦٢) .

(٢) العاقلة : قال في اللسان : هم العمية وهم القرابة من
قبل الأب الذين يعطون دية قتل الخطأ .
والعقل : الدية ، وعقل القتل يعقله عقلا وداه ، وأنا قبيل
للدية عقل لأنهم كانوا يأتون بالابل فيمقلونها بفناء وليس
المقتول .

أنظر لسان العرب (٤٨٧/١٦) .

وروى عن محمد (١) أنه قال : " يَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْكَ هَذَا
الْحَقُّ وَلَا عَلَى عَاقِلَتِكَ "

وفي الدخول اذا كان شرطاً للطلاق بالله ما دخلت هذه
الدار بعد ما حلفت بطلاق امرأتك ثلاثاً أن لا تدخلها .
لأنها تدعى عليه الدخول ولها فيه حق وهو ينكر فوجب أن يُحْلَفَ
عليه .

وان قال : ما حلفت بهذه اليمين وما دخلت هذه الدار
حلفت يميناً واحداً بالله ما هذه المرأة باين منك بثلاث تطليقات
على ما ادعت .

لأنها تدعى عليه اليمين بحشيه ، وهو ينكر فوجب أن يحلف
يميناً واحداً على اليمينه ، وان قال : لم أحلف بهذا اليمين
فأما الدار فقد دخلتها حلفت بالله ما حلفت (٢٥ / ١)
بطلاق امرأتك هذه ثلاثاً أن لا تدخل هذه الدار قبل أن تدخلها .
لأنها تدعى عليه الطلاق وهو ينكر فوجب أن يحلف عليه .
وروى عن أبي يوسف أنه قال : " يحلف بالله ما طلقها منذ
ملكها " (٢) .

(١) أنظر قول محمد في مختصر الطحاوي (ص ٣٦٧) .

(٢) أنظر رواية أبي يوسف في المصدر شريفي (١٢٦ / ٢ - ١٢٧)

وراجع المسألة في مختصر الطحاوي وحاشيته ص ٣٦٥ .

وكذلك لو كان شرط الطلاق (١) أنه قال : يحلف بالله
ما طلقها منذ ملكتها حلف على ما ذكرت وكذلك العتق لما ذكرنا ،
إلا أن يعرض زوج المرأة أو مولى العبد ويقول بأن الرجل قد
يطلق امرأته ثم يعود [اليها] (٢) بعد زوج ، أو طلقها ثم
دخل الدار .

وفي العبد قد يمتق الرجل العبد الذي ثم يعود اليه بمسء
الردّة والسبى فحينئذ يحلفه بالله ما هي باين منك الساعة . (٣)
لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه فلا يحلف على
عينه وإنما يحلف على ثبوته في الحال .

(١) كلام المؤلف هنا فيه نوع من الغموض والايهام ومعناه أن يقول
الزوج لزوجته : ان طلقك دخلت الدار فيجعل الطلاق
شرطا لدخول الدار .

(٢) الهاء ساقطة من جميع النسخ وأضفتها ليستقيم الكلام .

(٣) أنظر العذر شرح أدب القاض (١٢٨ / ٢) .

(١) فصل

وإذا اختلف البايع والمشتري في الثمن يدي يمين المشتري فيحلف

بالله ما اشتريته بما ادعاه البايع على قول أبي يوسف الآخر ، وعلى قوله

الأول وهو قول محمد يبدأ بيمين البايع . (٢)

وجه قوله الأول : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

قال : ((إذا اختلف البايع والمشتري فالقول ما يقوله البايع)) (٣)

(١) قوله (فصل) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر قول أبي يوسف ومحمد في روضة القضاة (٣٥٧/١) .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع في باب إذا اختلف البيعان

والمبيع قائم (٧٨١/٤) .

وأخرجه الترمذي في كتاب البيوع في باب ما جاء إذا اختلف البيعان

(٥٧٠/٣) . عن حدِيث ابن مسعود ، وقال الترمذي : هذا

حدِيث مرسل لأن عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود وروى عن

القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم

وهو مرسل أيضا .

وأخرجه النسائي في كتاب البيوع في باب اختلاف المتبايعين ففى

اليمين (٣٠٣/٧) .

وأخرجه ابن ماجة في كتاب التجارات في باب البيعان يختلفان (٧٤٧/٢)

وأخرجه أحمد في السند (٤٦٦/١) .

وأخرجه البيهقي في كتاب البيوع في باب اختلاف المتبايعان (٣٢٢/٥)

وقال : قال الشافعي : هذا حدِيث منقطع لا أعلم أحدا يملئه عن

ابن مسعود وقد جاء من غير وجه .

ويتحالفان ، وإذا كان القول قوله كان (٢٥ / ب)
مقروناً بيمينه .

وجه قول : البداية بالمشتري :

لأن دعوى البايح أكد بدليل أنه به يبدأ ويؤمر المشتري
بتسليم الثمن أولاً فدَلَّ على أن دعواه أكد .

وإذا كان أكد كان المشتري هو المدعى عليه فوجب أن يبدأ
بيمينه .

ولأنهما اتفقا على خروج المبيع من ضمان البايح ودخوله فسي
ضمان المشتري ، فصار البايح يدعى عليه زيادة ثمن وهو ينكر ، فوجب
أن يبدأ بيمينه .

قال : وروى عن أبي يوسف [رحمه الله] (١) أنه قال :

" ان كان قائماً بيمينه يبدأ بيمين البايح ، وان كان قبضه واستهلكه
يبدأ بيمين المشتري " (٢)

(١) قوله : (رحمه الله) سقط من الأصل ، وإثباته من

النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر قول : أبي يوسف وتفصيل المسألة في : روضة القضاة

للسخاني ، ولقد ذكر أن ذلك هو قول أبي حنيفة وراجع
الفتاوى الهندية (٣٢ / ٤ - ٣٣) ، فلقد بسط القول

في المسألة .

قال القاضي رحمه الله : يريد بقوله : قائمة بعينها

إذا كانت غير مقبوضة .

لأنه شرط في الفصل الثاني القبض (١) .

أما إذا كانت غير مقبوضة .

[لأن] (٢) المشتري يدعى التسليم عليه وهو ينكر ، فوجب

أن يحلف عليه .

وأما إذا كانت مقبوضة :

فلأنهما اعتقا على خروج المبيع من ضمان البائع ودخوله في ضمان

المشتري فبإقرار البائع يدعى عليه زيادة ثمن وهو ينكر ، فوجب أن يحلف .

فإن نكل عن اليمين لزمه دعوى البائع .

(١) يعني المؤلف بقوله : (لأنه شرط في الفصل الثاني القبض)

يعني بذلك قول أبي يوسف المتقدم وهو : " وإن كان قبضه

واستهلكه يبدأ بيمين المشتري " .

فأبو يوسف شرط قبض المبيع في هذه الحالة ، بخلاف عبارته

السابقة فهو لم يشترط القبض واكتفى بقوله : " إن كان قائما

بعينه " فوضح ذلك المؤلف .

(٢) النون ساقطة من النسختين : الأمل ، (ع) وإثباتها من

النسخة (أ- ز) .

لأنه بالنكول مقر وهو كما لو أقر ولو أقر لزمه به دعوى صاحبه
كذلك هذا .

فان حلف بِسْتَحْلَفِ الْبَايِعِ (١٠/٢٦) على دعوى
المشترى .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((اذا اختلف
البايع والمشترى والسلمة قائمة بحالها تحالفا وترادا)) (١) .

(١) أورد ابن حجر في تخيير الحبير بلفظ : " اذا اختلف المتبايعان
تحالفا " ، وفي رواية أخرى تحالفا أو ترادا ، ثم قال :
أما رواية التحالف فاعترف الرافعي في التذنيب أنه لا ذكر
لها في شيء من كتب الحديث ، وإنما توجد في كتب
الفقه .

وأما رواية التراد فرواها مالك بلاغا عن ابن مسعود ، ورواها
أحمد في المسند (٤٦٦/١) ، والترمذي (٥٢٠/٣) ،
وابن ماجة (٧٣٧/٢) بإسناد منقطع .

وله طرق أخرى عن أبي داود (٧٨٠/٣) والنسائي (٣٠٣/٧)
والحاكم (٤٥/٢) .

وقال ابن عبد البر : هو منقطع إلا أنه مشهور الأمل عند جماعة
العلماء تلقوه بالقبول وينو عليه كثيرا من فروعه . انتهى ملخصا
من تخيير الحبير (٣٠/١ - ٣١) .

وذكر الشيخ الألباني هذا الحديث في أرواء الغليل وذكر طريقه
وبين درجته وقال : ان بعضها صحيح الإسناد ، أنظر تفصيل
ذلك في أرواء الغليل (١٦٩/٥ - ١٧٢) .

فأوجب التحالف عليهما وقد حلف أحدهما فوجب أن يحلف

الثانى .

فان نكل لزمه .

لأنه بالنكول مقر .

وان حلفا لم ينقض القاضى البيع بينهما حتى يطلبها ذلك

أو يطلب أحدهما .

لأن الإبطال ههنا غير مستحق [بدليل] (١) أنه يجوز البقاء

على ما هما عليه .

[وإذا لم يكن مستحقاً لم يبطل حتى يطلبها بخلاف اللعان (٢)]

إذا تلاعنا ، فان القاضى يفرق بينهما وان لم يطلبها ذلك ، لأن

(١) قوله (بدليل) سقط من النسخة للأصل وثباته من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

(٢) اللعان فى اللغة : هو الطرد والابعاد ، يقال : لمن

الله فلانا ، أى طرده وأبعده .

أنظر المعجم الوسيط (٢ / ٨٢٩) .

ومعنى اللعان فى الحرمة : أن يقذف الرجل زوجته بالزنا

فيقول : يا زانية أو يقول : بنفى الولد هذا الولد ليس لى .

أنظر النصف فى الفتاوى (١ / ٣٧٦) وما بعدها ، وراجع

تفصيل ذلك فى أبواب اللعان فى كتب الفقه .

التفريق ههنا مستحق (١) ، لأنه لا يجوز البقاء على ما هما عليه إن لم يكن
مستحقا وجب أن يفرق بينهما ، أو يقول بأن ههنا الحق [لهما] (٢)
لا يعد وهما ظم يكن للقاضي أن يبطل العقد بينهما إلا برضاها .

وأما في اللعان : فلأن الحق فيه لله تعالى (٣) فكان
للقاضي أن يفرق بينهما وإن لم يطلبها ذلك . (٤)

- (١) ابتداء من قوله : (وإن لم يكن مستحقا لم يبطل حتى يطلبها
.. إلى قوله لأن التفريق ههنا مستحق) سقط من النسخة
الأصل وما أثبتته من النسختين (أ- ز) ، (ع) .
- (٢) في النسخة الأصل (ههنا) وهذا تحريف ، والحواب ما أثبت
من النسختين (أ- ز) ، (ع) .
- (٣) معنى قوله : (فلان الحق فيه لله تعالى) : أي أن اللعان
يثبت حرمة المحل شرعا فلا يمكن اجتماع المتلاعنين بمسند
ذلك لقوله على الله عليه وسلم : ((المتلاعنان لا يجتمعان))
رواه أبو داود في كتاب الطلاق في باب اللعان (٦٨٣/٢)
ورواه الدارقطني في كتاب النكاح (٢٧٥/٣) .
- وأخرجه البيهقي في كتاب اللعان في باب : أين يكون اللعان
(٤٠٠/٧ - ٤٠١) .
- وراجع الصدر شرح أدب القاضي (١٤١/٢) .
- (٤) المسألة في نقض البيع وقاسها المؤلف على التفريق فسوى
اللعان .
أنظر الصدر شرح أدب القاضي (١٤٢/٢) .

((فصل))

وإذا ادعى رجل على رجل أنه زوجه ابنته وهي صغيرة ففى
الحال يحلف الأب عليه عند أبي حنيفة (١) رحمه الله .
لأنه لو أقر عليها بالنكاح صح إقراره ، فإذا جحد ، وجب
أن يحلف عليه .

(١) نسبة هذا القول الى أبي حنيفة فى مسألة استحلاف الأب على
زواج ابنته الصغيرة هنا خطأ ، وهذا الخطأ أما أن يكون من
النساج لأنه كذلك فى جميع النسخ ، أو سهو من المؤلف
فهذا القول هو قول أبي يوسف ، ومحمد ، وليس بقول أبي حنيفة
لأن أبا حنيفة لا يجزئ الاستحلاف عنده فى النكاح ، ولأن
قاعدة الاستحلاف النكول لم يصير مقرا على ابنته الصغيرة بالنكاح
وهذا لا يصح عنده .

قال الامام الطحاوى فى (٢٢٢) : ولا يستحلف فى الزنا
.. ولا فى النكاح .. وهذا قول أبي حنيفة .

وقال الجمايى فى شن أب القاضى الورقة (٢٦ / أ) : " لأنه
إذا كانت المنكحة صغيرة فإقرار الأب عليه بالنكاح جائز فيجوز
أن يؤخذ بالنكول عندهما .. " .

وراجع فى هذه المسألة المبسوط (١١٢ / ١٦) ، والعدو شرح
أب القاضى (١٤٢ / ٢ - ١٤٣) ، والبدائع (٢٢٦ / ٦) ،
والفتاوى الهندية (٢٤ / ٣) .

فان كانت كهيبة لم يحلف الأب .

لأنه لو أقرب بالنكاح عليها لم يسخ اقراره عليها فاذا جحد لم

يحلف عليه (١) .

وانا (٢) ادعى أنه زوجه ^سأمته ^سوحلف عليه (٣) لما بينا .

(١) قال العدر في شرح أدب القاضي للخصاف (١٤٣/١) :

"ولا يستحلف بالاجماع لأنه لا تتوجه الغمومة على الأب بعد البلوغ لأنه بعد البلوغ بمنزلة الوكيل عنها ."

(٢) في النسختين (أ- ز) ، (ع) (وان) .

(٣) قول المؤلف وانما ادعى أنه زوجة أمته ... الخ فيه نوع من الغموض ، ومعنى كلامه : أنه لو ادعى رجل على رجل آخر أن هذا الأخير زوجه أمته فلانة وأنكر المدعى عليه فانسه يستحلف في قول أبي يوسف ومحمد ، أما في قول أبي حنيفة فانه لا يستحلف .

أنظر المسألة في : العدر (١٤٨/٢ - ١٤٩) ، وراجع

المختصر الورقة (١٧/أ) .

(١) فصل

رجل اشترى جِرَابًا (٢) هَرَوِيًّا من رجل فوجد فيه أحد عشر

ثوبًا ، فقال البايع : بعتك على (٢٦ / ب)

أن فيه عشرة أثواب بمائة درهم ، وقال المشتري : اشتريت

على أن فيه أحد عشر ثوبا ، حَلَفَ البايع بالله ما باعه هـَذَا

الجراب على أن فيه أحد عشر ثوبا . (٣)

لأن المشتري يدعى عليه زيادة ثوب ، وهو ينكر ، فوجب

أن يَحْلَفَ عليه .

فان نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه ، لأنه بالنكول مقر .

وان حلف لم يحلف المشتري ورد الجراب على البايع .

لأن المشتري لو أقر أنه كما قاله البايع كان البيع فاسداً

أيضاً ، لأن فيه ثوباً زائداً فهو مردود في الأحوال كلها

(١) قوله فعل سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) الجراب : بكسر الجيم : هو وعاء يحفظ فيه الزاد ونحوه

أنظر المعجم الوسيط (١١٤ / ١) .

وقوله هَرَوِيًّا نسبة ^{الى} هَرَاة وهي مدينة شهيرة من مدن خراسان

أنظر معجم البلدان (٣٤٦ / ٥) .

(٣) أنظر المسألة بجزئياتها في الصدر شن أدب القاضي

لأنه لا حق للبايع في استخلاف المشتري لأنه لا يَحِلُّو ، أما
أن ينكل أو يقر فان أقر كان البيع فاسداً ، لأنه أقر أن فيه
ثمماً زائداً لم يدخل تحت العقد وهو مجهول ، وكل معلوم اذا
أخذت منه مجهولاً (١) بقى الباقي مجهولاً ، وجهالة المعقود
عليه تمنع صحة العقد .

وان نكل فالنكول يكون اقراراً ويكون الحكم على ما بينا ، فإذا
لا حق له في استخلاف المشتري ، فلم يكن له أن يَحْلِفَهُ بخلاف
ما لو ادعى العقد عليه وهو ينكر فان له أن يَحْلِفَهُ .

لأن له حقاً في استخلاف المشتري ، لأنه لو نكل لزمه
ما يدعيه البايع فاذا كان له فيه حق كان له أن يستخلفه .
ولا يلزم على هذا اذا ادعى أحدهما صحة العقد والآخر
يدعى الفساد (٢٧ / ١) فانه يستخلف .

لأن الذي يدعى فساد العقد فقد أقر به جميعه له وادعى
حق المود اليه بشرط الحقه بعقده وهو ينكر فوجب أن يستخلف
وأما نهينا لو أقر بطل العقد ولا يحلف فاذا جحد لم يستخلف (٢)

(١) في النسخة الأمل زيادة (لا) .

(٢) أنظر المصدر شرح أدب القاضى (١٤٦ / ٢) .

(فَمِئِل)

رجل في يده عرض بعهد أو ثوب أو ما أشبهه ادعاه رجلان فأقر به لأحدهما ، فأراد الآخر استخلافه ، فان الخصم فيه المقر له أولاً : يصح اقراره لاحدهما لأنه أقر باليمين له ولا حرج عليه فيه فصح الاقرار وأمر بالتسليم اليه . (١)

[فان سلم اليه] (٢) وادعاه الآخر فان الخصم فيه المقر له لأنه يدعى الحق في العين واليمين في يده ، ولو أقر به له صح اقراره ، فان جحد استخلف عليه ، ولم يكن هذا خصماً ، لأنه لو أقر به لم يصح اقراره فان جحد لم يكن خصماً فيه (٣) .

فان قال المدعى للقاضي : انما اقر له ليدفع اليمين عن نفسه وقد أظفنه باقراره فحلفه لي على القيمة يحلف بالله ما له قبلك هذا

-
- (١) أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (١/٣٧) .
- (٢) قوله (فان سلم اليه) سقط من النسخة الأصل وأثبتت من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
- (٣) معنى ذلك أنه لا فائدة في الاستخلاف لأن فائدة الاستخلاف النكول ، وهذا خروج اليمين من يد المدعى عليه ومن ملكه لا يصح حينئذ نكوله لأن النكول اقرار وهذا .
- أنظر العدر شرح أدب القاضي (١٥٠/٢) .

المطوك ولا قيمته (١) .

قال القاضي رضي الله عنه (٢) وذكر^{ههنا} مطلقاً (٣) وذكر الشيخ
أبو الحسن رحمه الله مفعلاً (٤) ، وقال هذا على ثلاثة أوجه :

-
- (١) أنظر أدب القاضي للخفاف مع شرح الصدر فان هذه عبارته
وسياتى اعتراض المؤلف عليها لأن الخفاف هنا لم يذكر تفصيلاً
عن الشئ المطوك وإنما ذكر أن المدعى عليه يهلف على الشئ
الذي في يديه مطلقاً وهذا غير مستقيم لأن الشئ المدعى به
قد يكون ودیعة أو غصبا أو لا يكون ودیعة ولا غصبا كما نقل
المؤلف عن الشيخ أبي الحسن .
- (٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) رحمه الله .
- (٣) المقصود بقول المؤلف ذكره هنا مطلقاً : أي الخفاف ، وهذا
الاعتراض على الخفاف بأنه أجمل المسألة كذلك اعتراض عليه
الصدر الشهيد فقال : ان صاحب الكتاب أطلق المسألة ، ومحمد
رحمه الله ذكر في الكتب في مواضع ، ثم أورد تفصيلاً للمسألة .
أنظر الصدر شرح أدب القاضي (١٥١ / ٢) وما بعده
- (٤) المقصود بالشيخ أبي الحسن هو الكرخي . وهو عميد اللسـ
ابن الحسين بن دلال الكرخي أبو الحسن الحنفي توفي ليلة النصف
من شعبان سنة ٣٤٠ هـ وله من التمانيف المختصر ، وشرح
الجامع الكبير ، وشرح الجامع الصغير وغيره ، له ترجمة في :
الجواهر الحضية (٤٩٣ / ٢ - ٤٩٤) وتاج التراجم ٢٩ ، والفوائد
البهية (١٠٨ - ١٠٩) ، والفهرست لابن النديم (٢٠٨ / ١) .

أما أن يكون المدعى وديعةً أو غصباً .
أو لم يكن وديعةً ولا غصباً وهو : أن تكون [الوديعة] (١)
في يد أبيه فطأ أبوه فوعلت الوديعة (٢٧/ب) إليه (٢) أو هبت
الريح بثوب فألقته في دار انسان فطأه رجلان فأقر به لأحدهما (٣)
أما إذا كان الشيء الذي في يديه وعمل إليه من غير
فعله فأقر به لأحدهما لا يضمن للثاني لأنه لم يتضمن حفظه ،
وإذا لم يتضمن فباقراره [للاول] (٤) لم يكن مضمياً لحفظه للاخر
وإذا لم يضيح لم يضمن .

-
- (١) في الأصل الواحدة وهذا تصحيف والتصويب من النسختين
(أ- ز) ، (ع) .
- (٢) وهذا هو الوجه الأول الذي قصد المؤلف بقوله (أما أن يكون
المدعى به وديعة) .
- (٣) وهذا هو الوجه الثاني الذي قصد المؤلف بقوله (أولم يكن
وديعة ولا غصباً) ثم بعد ذلك بدأ المؤلف يفعل ما سبق
أن ذكره اجمالاً فقال : أما إذا كان الشيء الذي في يديه
.. أل ، ويعنى بذلك الوجه الأول ، ثم بعد بيان الوجه
الأول شرع في بيان الوجه الثاني فأسلوب المؤلف هنا فيه
نوع من النحوض وتوضيحه كما ذكرت .
- (٤) سقط الألف من الأصل في قوله للأول والزيادة من النسختين
(أ- ز) ، (ع) .

وأما إذا كان المدعى وديعةً فأقر به لأحدهما ونكل [للثاني] (١)
فعلى قول أبي يوسف : لا يضمن ، وعلى قول محمد : يضمن (٢)
وجه قول أبي يوسف : لأنه لا يضمن بالاقرار بدليل أنه لو
أقر ولم يسلّم لم يضمن .

وانما يضمن بالتسليم والتسليم لم يكن من فعله فلا يضمن . (٣)
وجه قول محمد : أنه بالنكول للثاني صار مقراً بأنه صحّ عليه
حقه باقراره للأول وإذا أقر أنه ضيع عليه حقه ضمنه له .
وانما قلنا ذلك لأن اليد على نوعين (٤) : يد أمانة ، ويد
ضمان ، فيد الأمانة : لا تضمن (٥) إلا بمخالفة أو تضييع ،

(١) اللام سقطت من الأجل فبسي قوله للثاني والزيادة من
النسختين (أ - ز) ، (ع) .
(٢) أنظر المسألة في المصدر شرح أدب القاضى (١٥٢/٢) ، وذكر
قولى : أبي يوسف ، ومحمد ، وراجع الجعافى الورقة (٣٧ / ب)
فقد ذكر قولهما .

(٣) توجيه المصنف لقول أبي يوسف : عبارته غير واضحة ، والمعنى :
أن المدعى الآخر الذى لم يثبت له الامانة المدعى بها اذا طلب
من المدعى عليه أن يحلف له فإنه لا يحلف لأنه لو أقر لا يلزمه
الضمان لأن السمين المدعى بها واخراجها من يد المدعى عليه
وتسليمها للمدعى الآخر انما كان بقضاء القاضى والمدعى عليه فسى

هذه الحالة لا يضمن فبيل غيره . أنظر المصدر شرح أدب القاضى (١٥٢/٢)

(٤) قوله على نوعين سقطت من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٥) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) (يضمن) .

ويد الضمان : لا تبرأ الا برد أو ابراء أو ارتفاع السبب الذي

عار به مضموناً عليه وههنا قد ضيغ عليه حقه فوجب أن يضمن .

أما اذا كان المدعى غيباً فأقر به لأحدهما فانه يضمن للاخر

لأنه بالأخذ عار مضموناً عليه فاذا أقر به (٢٨ / أ)

لاحدهما فقد قطع حق الثاني عنه وقد بينا أن يد الضمان لا تبرأ

الا برد أو ابراء أو بارتفاع السبب الذي عار به مضموناً عليه ولم

يوجد ههنا هذا المعنى فبقى مضموناً عليه . (١)

وان كان الذي في يديه جدها حَلَفَهُ كل واحد منهما على

دعواه .

لأن كل واحد منهما يدعى الحق في العين والمعين في يده

ولو أقر لهما جاز فاذا جدها جاز أن يستحلف عليه (٢) ، فان

بدأ بأحدهما جاز .

لأنه لا يمكنه أن يحلف لهما في حالة واحدة ، لأنه يجوز

أن يقر لاحدهما وينكل للاخر ، وَفَعَلَ الْقَضَاءُ اليه فكان له أن يبدأ

بأيهما شاء .

وان تساويا (٣) في ذلك أقرع بينهما فمن خرجت قرعته بدأ به

(١) راجع المسألة في الصدر شرح أدب القاض (١٥١ / ٢) .

(٢) المصدر السابق (١٥٣ / ٢) ، وأنظر المختصر الورقة (١ / ٧) .

(٣) في جميع النسخ (وان تساويا) ولعل السواب وان تشاها كما في

المصدر شرح أدب القاض (١٥٢ / ٢) .

لأن هذا أبعد للثبوت وأنغى للتهمة فكان أولى . (١)
فان نكل عمن اليمين لأحدهما دفعه اليه ، ولأنه (٢) بالنكول
كالعقر ولو أقر دفعه اليه كذلك هذا .

ولو قال الآخر : حلفه لي حلفه بالله ما له عليك هذا
العهد ولا قيمته وهي كذا ، لأنه يدعى وجوب الحق عليه لنفسه
وهو ينكر ، فوجب أن يحلف ، فان نكل عن اليمين ألزمته القيمة ،
لأنه بالنكول كالعقر ، ولو أقر فانه يلزمه القيمة . كذلك هذا .

وانما قلنا ذلك لأن في اقراره شيئين اثنين :

اقراره بوجوب (٢٨ / ب) الحق على نفسه .

واسترداده من يد المقر له .

واقتراره ينفذ في حقه ولا ينفذ في حق غيره ، فما كان اقراراً
على نفسه قبل ، وما كان اقراراً على غيره لم يقبل فقد وجب عليه رد
اليمين ولا يقدر على رده فتمرم القيمة . (٣)

فان قال الآخر بعدما أقر به للأول : حلفه بالله ما هذا
العهد لي لم يحلفه .

لأن العهد عمار للأول ، وكذلك الأرضين والمقار .

(١) الممدرد السابق (١٥٣ / ٢) ، وانظر المختصر الورقة

• (٧ / أ)

(٢) (الواو) ساقطة من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٣) أنظر الممدرد شرح أدب القاض (١٥٤ / ٢) .

لأنه لما أقر به للأول فقد ملكه المقر له ، والمقر لـ

أقر به للثاني لم يجز ، فاذا جحد لم يحلف عليه . (١)

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (١٥٥/٢) .

(فَمِل)

ولو ادعى كل واحد منهما الفصيح حلفه لكل واحد منهما
بالله ما هذا العهد لفلان .

لأن كل واحد يدعى الحق في اليمين ، والصحيح في يده ،
فوجب أن يحلف له .

قال : وذكرهنا لأنه يحلفه بالله ما هذا العهد لفلان (١) ،

لأن هذا الفعل ما يجوز ورود البطلان عليه ، لأنه يجوز أنه غصبه
منه ثم وهب من الغاصب فوجب أن يحلف على ثبوته في الحال .

وروى عن أبي يوسف أنه قال : " يحلفه بالله ما غصب " (٢)

لأنه يدعى عليه الغصب وهو ينكر ، فوجب أن يحلفه عليه ، فإن
أقر به لأحدهما أو نكل عن اليمين له استحلف للآخر على ما وسفته
لما ذكرنا ، ولا يحلفه (٢٩ / أ) بالله ما غصب ، لأن هذا
ما يجوز ورود البطلان عليه لما بينا .

(١) أنظر المصدر شن أدب القاضى (١٥٥ / ٢) ، وقال المصدر :

ان هذا قولهم جميعا أغنى التحليف على السبب ، بينهما
المؤلف ذكر رواية لأبي يوسف أنه يحلف على الحامل .

(٢) أنظر المختصر الورقة (٧ / ب) وراجع فتاوى قاضيخان

(٢٠٢ / ٥) حيث أشار الى قول أبي يوسف فقال :

" وعلى قول الامام الثانى رحمه الله ان ادعى الفصيح يحلف
بالله ما غصب " .

وكذلك كل فعل يدعيانه عليه ما يلزم الضمان لما بينا .
فان قال كل واحد منهما : بعته هذا العبد ، حلفه لكل
واحد منهما .

[لأن كل واحد منهما] (١) يدعى عقداً (٢) ، وهو ينكسر ،
ولو أقربه صح اقراره ، فاذا جحد جاز أن يستحلف عليه ، فان
نكل عن اليمين لهما غرم الثمنين ، لأنه بالنكول مقر ، فقد أقر
بالدخول مع كل واحد منهما في المقدم ودخوله مع كل واحد منهما فسي
المقدم يوجب الثمن عليه ، فوجب أن يفرم الثمنين .
وان أقربه لأحدهما وجحد الآخر ، فانه يستحلف للذي جحد ،
لما بينا أنه ادعى الحق عليه لنفسه ولو أقربه صح ، فاذا
جحد جاز أن يستحلف عليه ، وان نكل عن اليمين لزمته دعواه
لما بينا . (٣)

(١) قوله (لأن كل واحد منهما) سقط من الأعمال واشتات من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

(٢) في النسختين (أ - ز) ؛ (ع) (العقد) .

(٣) أنظر أمل المسألة في المصدر شرح أدب القاضى (١٥٥/٢ - ١٥٦) .

(فـسـل)

وان ادعى كل واحد منهما الوديعة فأقر [بها] (١) لأحدهما
حلف للآخر (٢) ، لما بينا .
وأشار في الكتاب (٣) الى معنى آخر لأنه قد ألتفها عليه
بإقراره ، ويحلف بالله ما له عليك هذا العبد ولا قيمته ، ولا يستحلف
بالله ما أودعك ، لأن هذا ما يجوز ورود البطلان عليه بـرد
أوهبة ، فلا يحلف على فعله ، وانما يحلف على ثبوت في الحال .
(٤٩/ب) وكذلك العارية ، لما ذكرنا .

وكذلك ان نكل عن اليمين للأول حلفه [للاخر] (٤)

-
- (١) في جميع النسخ (به)
(٢) أنظر المصدر شرح أدب القاضى (١٥٦/٢) .
(٣) يعنى المؤلف بقوله (وأشار في الكتاب) : أى الخصاف
ذكر في كتابه " أدب القاضى " أن السبب في تحليف المدعى
عليه الذى لم يقر للمدعى الآخر بالوديعة هو تشبهه فى
اتلافها على المدعى الثانى بإقراره للأول .
قلت : وهذا المعنى الذى ذكر الشيخ الناصحى لم يذكره
المصدر ، فراجع المصدر شرح أدب القاضى (١٥٦/٢) .
(٤) فى النسخة الأعل (الآخر) والتصويب من النسختين
(أ - ز) ، (ع) .

لأنه يدعى الحق عليه لنفسه ، وهو ينكر ، فوجب أن يحلفه
عليه . (١)

وإذا قَدِمَ رجل الى القاضى وادعى عليه ألف درهم باسم
فلان بن فلان ، وأن فلاناً أقر بأن المال له ، وأن اسمه عارية
فيه ، وأنه وكله (٢) بقبضه ، والخسومة فيه .
سأل المدعى عليه لأنه يدعى عليه بثلاثة أسماء :

(١) الوكالفة .

(٢) والاقرار .

(٣) واستحقاق ما فى يده .

فوجب أن يسأله ، فان أقر به (٣) دفع المال اليه . (٤)

(١) راجع السألة فى الجصاص شرح أدب القاضى الورقة

• (١/٣٩)

(٢) أبو يوسف لا يشترط قول المدعى وكله بقبضه وهذا خلاف ظاهر

الرواية فان ذلك شرط ، والذى عند أبى يوسف أنه اذا ثبت

أن هذا المال الذى عليه باسم فلان ملك هذا الرجل أمره

القاضى بدفع المال اليه .

• راجع الصدر شرح أدب القاضى (١٥٢/٢)

(٣) أى بجميع ما ادعى المدعى .

(٤) أنظر اعل السألة فى الصدر (١٥٦/٢ - ١٥٧) وراجعها

فى الفتاوى الهندية (٢٥/٤ - ٢٦)

لأنه أقر بالحق له ، فوجب أن يدفعه اليه ، ولم يكن ذلك

قضاءً على الغائب (١) ، لأنه أقر بشيئين اثنين :

(١) بوجوب تسليم بعض ملكه [اليه] (٢) .

(٢) ومبرأة ذمته عن حق الغائب .

اقراراً

فما كان اقراراً على نفسه قبل ، وما كان على غيره لم يصدق فيه .

وإذا لم يقبل اقراره على الغائب (٣) لم يكن هذا قضاءً عليه ، وأن

جحد وقال المدعى حلفه ، فإن القاضى يكلف المدعى الهيئة على

(١) معنى ذلك أن المدعى عليه إذا أقر أن المال لفلان الغائب وسلمه إلى المدعى ، فإن المال يثبت في ذمته لكسب لا يبرأ من حق فلان الغائب ، لأن القضاء على الغائب عند الحنفية لا يجوز وسيأتي بيان ذلك .

(٢) قوله (اليه) سقط من الأصل وإثباته من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٣) وذلك بناءً على مذهب الحنفية ، عدم جواز القضاء على الغائب .

ومسألة القضاء على الغائب مسألة خلافية بين الجمهور والحنفية

فالحنفية يقولون بعدم جواز ذلك ، والجمهور قالوا بجوازه .

وراجع في هذه المسألة المراجع الآتية :

بدائع الصنائع (٢٦/٤ - ٢٧) ، ومعين الحكام (٥٩ - ٦١)

وبداية المجتهد (٥٠٩/٢) ، وحاشية الدسوقي (١٦٢/٤ - ٢٢٣)

ومنفى المحتاج (٢٠٦/٤) ، والمنفى لابن قدامة (٥٢/٩ - ١٠٩)

وفتح البارت (٤٣٩/١١ - ٤٣٦) ، وسبل السلام (٢١٩/٣) .

ما ادعى من اقرار الرجل له ، ومن توكيله اياه بقبض ذلك (١) .
لأن سبب الخصومة هو ثبوت الوكالة عند القاضي ، ولم يثبت
ذلك فلم يظهر سبب الخصومة ، واذالم يظهر لم يكن هذا
خسماً فلا يستحلف .

قال القاضي : وذكر الشيخ أبو الحسن : رضى الله عنه (٢) أن
(١٠٤ / ١) القاضي يكلفه اقامة البينة على الوكالة ، ولا فائدة
في تكليفه اقامة البينة على اقرار الرجل بالمال (٣) .
لأن سبب الخصومة هو ثبوت الوكالة لا اقراره فوجب أن يحلفه
عليه .

فان أقام البينة على ذلك وأقام البينة على الرجل بالمال
قضى له (٤) ، لأنه ادعى الحق لنفسه ، وبين جهته وثبته بالبينة
فثبت فوجب أن يقضى له به .

-
- (١) أنظر المصدر شرح أدب القاضي (١٥٨ / ٢) .
(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (رحمه الله) .
(٣) أقول : يبدو لي أن الشيخ أبو الحسن الكرخي فيما نقله عنه
الناصح هنا قد تبع الخصاص فان هذا هو ما قاله الخصاص ونقله
عنه المصدر الشهيد واعترض عليه فقال : وما قال في الكتاب من
أن القاضي يكلف المدعى البينة على اقرار الرجل بالمال وتوكيله اياه
بقبض ذلك المال فكلاهما ليس بشرط ، وهذا الاعتراض ذكره
الناصح بمعناه كما ترى ، فراجع المصدر الشهيد شرح أدب القاضي
(١٥٨ / ٢) .
(٤) أنظر المصدر السابق (١٥٦ / ٢ - ١٥٧) .

فان أقام البينة على اقرار ذلك الرجل بالمال ، وعلى الوكالة
وأراد استحلاف المدعى عليه على المال ، فان القاضى يجعله خصماً
له ، ويحلفه بالله ما لفلان بن فلان الفلانى ولا باسمه عليك هذا
المال .

لأنه يدعى الحق لنفسه ولو أقر به المدعى عليه مع اقراره
وأخذ به ، فاذا جحد به (١) استحلف عليه .

وانما قلنا ولا باسمه ، لأنه يجوز أن يتأول فيقول ان هذا
المال للمقر له فلا يجب على تسليمه اليه ، فيحلف فيكون باراً
في يمينه ، فوجب أن يذكر في يمينه ولا باسمه احترازاً عن هذا
التأويل . (٢)

فان أقام المدعى البينة على الوكالة ولم يقم البينة على اقراره
فهو خصم (٣) ، لأن سبب الخصومة ثبوت الوكالة لا ثبوت اقراره .
فاذا أقام البينة على الوكالة فقد ظهر سبب الخصومة فكان خصماً
وله أن يستحلف المدعى عليه على ذلك ، وله أن يقيم البينة عليه .
(٣٠ / ب) لأنه يدعى تحول الخصومة اليه واستحقاق المال لنفسه
وهنا لو أقر به مع اقراره ويؤخذ به فاذا جحد وجب أن يستحلف عليه .

(١) قوله (به) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (١٦٠ / ٢ - ١٦١) .

(٣) أنظر المصنف السابق (١٦٣ / ٢) .

فان أقام الهيئة على اقراره بالمال ، ولم يقم الهيئة على الوكالة
فلا خصومة بينهما حتى يقيم الهيئة على الوكالة (١) ، لأن سبب
الخصومة لم يظهر ولم يكن هذا خصماً ، وان لم يكن خصماً لم
يكن له أن يستحلفه حتى يقيم الهيئة على الوكالة .

فان قال المدعى : إن المدعى عليه يعلم أن فلان بن فلان
الفلاني الذي باسمه المال قد وكلني بقضي هذا المال فحلفه لسي
حلفه القاضي في قول أبي يوسف (٢) بالله ما يعلم أن فلان بن فلان
الفلاني وكله على ما ادعى .

لأنه يدعي عليه استحقاق المال بعلمه به ولو أقر به عـح
اقراره ، فاذا جحد وجب أن يُسْتَحْلَفَ عليه ، فان نكل عن
اليمين جعله القاضي خصماً في استحلافه على ذلك المال ان جحد
وفي أخذه منه ان كان مقرراً .

(١) أنظر المصدر شرح أدب القاضي (١٦١/٢) .

(٢) أنظر قوله في المصدر شرح أدب القاضي (١٦٠/٢) وعلق

على ذلك المصدر الشهيد رحمه الله فقال : " واختلف المشايخ

فيه منهم من قال : منهم الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني

رحمه الله هذا قولهم جميعاً ، ومنهم من قال : منهم الشيخ

الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله هذا قولها خاصة " .

ولقد ذكر هذه المسألة في الفتاوى الهندية (٢٥/٤ - ٢٦)

وفعلها تدسيلاً وما نسب قولاً ل احد .

لانه بالنكول أقر بالوكالة فصار هذا يدعى عليه ثبوت اليد
فوجب أن يُسْتَحْلَفَ عليه ان جحد ذلك ويؤخذ به ان أقرر
ولا يكون ذلك قضاء على النائب ، لأنه أقر بشيئين :

(١) بتسليم بعض ملكه اليه .

(٢) وهراة نمته من حق الغير .

فما كان اقراراً على نفسه قبل ، وما كان اقراراً على حق الغير
لم يقبل الا (٣٥ / ١) أن يكون قد أقام الهيئة على اقرار
النائب له بالمال ، لأنه يدعى الحق لنفسه ولا يصل الى اثبات
حقه الا باقامة الهيئة على هذا فصار هذا الحاضر خصماً عن النائب .

فهذه هيئة أقيمت على خصم فقبلت بينته .

وقد ذكرنا عن الشيخ أبي الحسن - رحمه الله - أنه لا معنى فسى

اقامة الهيئة على اقراره له (١) بالمال .

وان استحلف المدعى عليه فحلف على المال ثم أراد أن يقيم

الهيئة على المال لم يكن له ذلك .

قال : ألا ترى أنه لو قال : ان فلان بن فلان الفلاني

وكنسى بطلب (٢) كل حق هو له على هذا ، وان له عليه

ألف درهم ، فقال المدعى عليه : أما الوكالة فقد وكله ، والمال

(١) تقدم قوله أنظر ن ١٢٦

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (لطلب) والسحيح ما في الأصل .

ليس على ، فقال المدعي : أقيم البينة أن المال عليه ، لم تقبل
ولم يكن خسرًا فيه ، وإنما هو خصم ان اقر (١) المدعي عليه
بالمال نَسَمَ اليه .

قال القاضى رضوان الله عنه (٢) : الاستشهاد (٣) صحيح

غير أن الجواب فى نفس المسألة غير صحيح .

والجواب فيه أن يقال : ان ثبتت الوكالة باقرار المدعى

[عليه] (٤) أو ينكوله فاستحلف فحلف ثم أراد أن يقيم البينة
لم يكن له ذلك .

وان ثبتت البينة بالوكالة بالبينة فأراد أن يقيم البينة على المال

بعد الحلف له ذلك .

أما اذا ثبتت الوكالة باقراره لأنه لما أقر بالوكالة فقد أقر

بشيئين اثنين :

(١) بتسليم بعض ملكه اليه .

(٢) وهبارة ذمته (٣٦ / ب) عن حق الغير .

(١) فى النسخة (ع) (اقرار)

(٢) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) بدل من قوله (رضوان الله عنه)
(رحمه الله) .

(٣) فى النسخة (أ- ز) (الاشهاد) .

(٤) قوله (عليه) سقط من النسخة الأعلى وأثبتته من النسختين

(أ- ز) ، (ع) .

فما كان اقراراً على نفسه قبل ، وما كان اقراراً على غيره لم يقبل
فإذا لم يقبل ذلك في حق النائب لم يصير هذا خصماً من جهته
ولم تتوجه الخصومة اليه من قبله فلم يكن خصماً ، وإذا لم يكن
خصماً لم تقبل البينة عليه .

وكذلك ان ثبتت الوكالة بالنكول ، لأنه بالنكول كالمقر ولو أقر
بيننا حكمه كذلك هذا ، وان ثبتت الوكالة بالبينة فله أن يقيم
البينة عليه بالطال ، لأنه لما ثبتت الوكالة بالبينة عار هذا خصماً
عن النائب وتوجهت الخصومة اليه من قبله .

وإذا كان خصماً كان له أن يقيم البينة عليه ، وان جحد
أستحلف عليه ، لأنه يدعي توجه الخصومة اليه وهو ينكر فوجب
أن يحلف .

وان جاء النائب وأنكر أن يكون وكله ، فالقول قوله لأنه
يدعي عليه الوكالة وهو ينكر فكان القول قوله ، وله أن يستحلف
المدعي عليه على الطال ، ولا يعتمد بالاستحلاف الذي مضى ، لأنه
لما أنكر الوكالة لم تثبت الوكالة فلم يكن هذا خصماً ، ولم يجز
استحلافه فكان له أن يحلفه .

(فصول)

مممم

رجل قدم آخر الى القاضى فقال : ان أباه مات ولم يمدح وارثاً غيره وله على هذا ألف درهم .

فان القاضى يسأله . (١)

لأنه يدعى عليه استحقاق ما فى يده لنفسه ولو أقر به
صح اقراره فاذا (١/٣٢) جحد أَسْتَعْلِفَ عليه ، فان أقر
بذلك ألزمه القاضى تسليم المال اليه ولم يكن ذلك قضاءً على
الأب لأنه يستحق جميع المال بالقرابة ، وانما يرد الى البمض
للمزاحمة ، ولم يظهر مزاحمة ^(٢) ، فأمر بتسليم الجميع اليه ^(٣) ، فان
جاء الأب حياً سَلَّمَ المال اليه ، لأنه سلم ملكه الى غيره بخير
أذنه فلم يصح إداؤه ، وثق الوجوب عليه بحاله ورجع على
الابن بما دفع اليه .

(١) أى : يسأل المدعى عليه .

(٢) أن : لم يوجد وارث غير المدعى .

(٣) وأنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١/٤١) فقد

فعل المسألة ، وراجع المختصر الورقة (١/٨) .

لأنه إنما سلم المال إليه بشرط أن ^{تقع} له البرائة وإذا لم تقع كان له
أن يرجع به عليه ، فان جحد المدعى عليه دعوى المدعى ،
وأراد المدعى استخلافه لم يحلف عليه ، ويقال للإبن : أقسم
الهيئة على ما تدعى من وفاة أبيك ^{وَأَنَّكَ} (١) وارث ثم تحلف بمد
ذلك على ما تدعى لأبيك من المال .

وروى فيه قول (٢) آخر أنه يحلف بالله ما يعلم أن هذا
ابن فلان بن فلان الفلاني ، ولا يعلم أن فلان بن فلان الفلاني
مات .

رحمه الله
قال القاضي رضي الله عنه : وذكر الشيخ أبو الحسن : أن هذا
أصح على مذهب أصحابنا ، ولا تكون الوكالة أقوى من هذا ،
قال : وذلك أنه يدعى تحول الخبوة الى نفسه وهو لو أقر به

(١) في النسخة (ع) (وأنت) .

(٢) قال السمر الشهد في شرح أدب القاضي للخفاف (١٦٥/١) :
" ان القول الأول هو قول أبي حنيفة ، وأن الثاني قول أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله ، ونقل السمر أيضا عن شمس الأئمة الحلواني
أن الصحيح هو القول الثاني وهذا ما نقله المؤلف عن أبي الحسن
الكرخي ، وسبقه إليه الجمال في شرح أدب القاضي الورقة
(٤٢/أ) حيث قال : قال الشيخ رضي الله عنه (يمتن أبو الحسن
الكرخي) والذي من عند من ذهب أصحابنا أن المدعى عليه
يستحلف على دعوى الوارث " .

صح اقراره ، فاذا جحد وجب أن يستحلف عليه .

ولأن الوارث يدعى استحقاق الطك وحق التصرف (٣٢/ب)

من جهة المورث كما أن الوكيل يدعى استحقاق التصرف من جهة
الموكل .

ثم الوكيل لو ادعى فانه يحلف المدعى عليه كذلك هذا .

وجه ما يقول لا يستحلف لأن سبب الخصومة لم [يظهر] (١)

لأن سبب الخصومة هو ثبوت نسبه منه ، وموت أبيه ولم يظهر
واذا لم يظهر لم يكن هذا خصماً فلا يستحلف عليه .

والفرق بين هذا وبين الوكالة :

ان الابن يدعى شينين اثنين :

(١) ثبوت المال .

(٢) والنسب .

وهذا ليس بخصم في دعوى النسب فلا يحلف عليه .

وأما الوكالة فدعواه شيئاً واحداً وهو المال فكان هو المدعى

عليه ، فجاز أن يحلف عليه ، وان حلف ولم يكن للابن بينة

لم يقض له بشيء ، لانه لم يثبت دعواه واذا لم تثبت دعواه

وجب أن لا يقضى له بشيء (٢) .

(١) في الأصل تظهر والتصويب من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) ابتداءً من قوله (لأنه لم يثبت دعواه . . الى قوله : لا يقضى

بشيء) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

وان نكل عن اليمين على ذلك خلفه القاضى البتة ما لفلان
ابن فلان الفلاني عليك هذا المال ، لأنه بالنكول عار مقراً
بشوت نسيبه منه ، والابن يدعى استحقاق ذلك المال عليه ، ولو
أقر به سح اقراره ، فاذا جحد ، جاز أن يستحلف عليه ، فان
نكل لزمه ، لأنه بالنكول عار مقراً ولو صرح بالاقرار لزمه دعواه
كذلك هذا .

وان حلف ، كلف (٣٣ / ١) المدعى اقامة البينة على نسيبه
منه ووفاة أبيه وعلى ما يدعيه من المال ، لأنه لا يستحق المال بشوت
نسيبه منه وحده ، وانما يستحقه بوفاته مع شوت النسب ، فوجب أن
يكلف إقامة البينة على الجميع ، وكذلك ان ادعى عقاراً أو أرضاً
لما بينا .

يمينه ولا يَحْتَتِ فوجب (١) أن يحلّفه على هذا ولا أهل من
ذلك .

لأنه يجوز أنه لم يشتر الجميع وإنما اشترى البعض فوجب
أن يحلّفه هكذا احترازاً عنه .

(١) قوله (فوجب) تكرر في الأعلى وهذا خطأ من الناسخ .

(فصل)
ــــــــــــــــ

وإذا ادعى رجل على رجل مالا^١ وطلب يمينه فقال المدعى عليه :
حلفت ما حلفتني على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا .
فان القاضي يحلفه بالله ما حلفت هذا المدعى عليه على
دعواك هذه ، لأن اليمين حقه ، فاذا ادعى ايفاء حقه ، وهو
ينكر فوجب أن يحلف عليه كما لو ادعى (٣٣ / ب)
عليه الأداة ، وهو ينكر .

وان حلف استحلف المدعى عليه ، لأنه لم يثبت ما ادعى من
الايفاء ، فوجب أن يحلفه عليه ، وان نكل عن اليمين لم يحلف
عليه ، لأنه بالنكول عار مقراً ، واذا أقر باستيفاء حقه لم يكن
له أن يحلفه .

ولو قال : كان ادعى عليّ المال ، ثم خرج عن دعواه وأبرأني
فحلفه انه لم يبرئني ، فان حلف على ذلك حلفت له ما لـه
على هذا الألف .

لم يحلف القاضي على البراءة ، وانما يكون الحلف على البراءة
بعد أن يصبح المال للمدعى .

(١)

لأن صحة البراءة بعد ثبوت المال ولم يثبت المال واذا لم يثبت المال

لم تصح دعوى البراءة فلا يستحلف عليه .

(١) قوله (بعد ثبوت) سقط من النسخة (أ - ز) .

قال : وهذا مخالف للأول ، لأنه إذا قال : حلفني فقد ادعى عليه استيفاء حقه وهو ينكر ، لأن اليمين حقه فجاز أن يحلف ويدعون البراءة لا يدعى عليه الاستيفاء .

قال أبو بكر الخفاف (١) : وهذا عندنا سواء . (٢)

وَيُحْلَفُ عَلَى دَعْوَى الْبِرَاءَةِ أَيْضًا .

لأنه قد يدعى عليه الدعوى ثم يبرئه من دعواه ، وإذا أبرأه منها لم يكن له عليه يمين فصار كما لو ادعى عليه إسقاط اليمين باستحلاف القاضي ، فانه يحلف ، كذلك هذا .

قال القاضي رضي الله عنه (٣) : هذا يدل على أنه

يدعون البراءة لا يكون مقرًا بما يدعيه المدعى .

قال (٣٤ / ١) : ذكر (٤) أبو علي بن موسى

رحمه الله : أنه لو قال : أبرأني عما ادعى من الألف ، أو قال

أبرأني (٥) فانه يكون اقرارًا .

(١) هو : أحمد بن عمرو الخفاف سبقت ترجمته في س من الدراسة .

(٢) أنظر معنى قول أبي بكر الخفاف فهذا في كتابه أدب القاضي

له الذي شرحه الصدر الشهيد (١٧٤ / ٢ - ١٧٥) .

(٣) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (رحمه الله) .

(٤) قوله (ذكر) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٥) قوله (عما ادعى من الألف أو قال أبرأني) تكرر في الأصل

وهو خطأ من الناسخ .

ولو قال : أبرأني عن الدعوى لا يكون اقراراً ولا يستلزم

عليه .

=====

~~~~~

=====

~~~~~

=

(فصل)

وإذا ادعت المرأة الايلاء (١) على زوجها وهو من لا يرى
الفرقة عند انقضاء المدة ، فان القاضى ^{يُحْلَفُ} بالله ما قلت لها
والله لا أقربك منذ كذا على ما ادعت (٢) .

لأنه يجوز أن يكون من مذهبه أن لا يرى (٣) الفرقة بنفس الايلاء
عند انقضاء المدة ما لم يفرق القاضى ، ^{فَيَحْلَفُ} ما هي بائـن

(١) الايلاء في اللغة : هو اليمين . أنظر لسان العرب (٤٢/١٨)
ومعناه في الشريعة : أن يحلف الرجل أن لا يبطأ زوجته اما
مدة وهي أكثر من أربعة أشهر أو أربعة أشهر . أنظر ذلك
في الفتاوى (٣١٤/١) ، وهداية المجتهد
(٢ / ٩٩) ، وأنظر شرح العناية على الهداية على هامش
فتح القدير (١٨٤/٤) حيث قال : " هو اليمين على ترك
قربان الزوجة أربعة أشهر فمأعدا " .

(٢) يشير المؤلف رحمه الله بهذا الى مسألة خلافة بين الأئمة وهي :
تطلق المرأة بانقضاء الأربعة أشهر نفسها أم تطلق اذا لم يفسخ
الزوج ، فالجمهور ومن بينهم المالكية والشافعية والحنابلة ذهبوا
الى أن الزوج يوقف بعد انقضاء الأربعة الأشهر فان فاء والا تطلق ،
وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أن الطلاق يقع بمجرد انقضاء الأربعة
أشهر الا أن يفسخ قبل أن تنتهي ، راجع في هذه المسألة :
بداية المجتهد (٢ / ١٠٠) ، والمبسوط (٧ / ٢٠) ، وحاشية
ابن عابد بن (٣ / ٤٢٤) ، ومقدمات ابن رشد (٢ / ٣٢٥) ، والأم
(٥ / ٢٥٦) ، والمهذب (٢ / ١١٠) ، والمننى (٧ / ٣١٨) .
(٣) أنظر الجصاص الورقة (٤٣ / أ) فقد ذكر هذه المسألة .

منى بالايلاء ، ويتأول هذا فيكون باراً في يمنه فوجب أن يحترز
عن موضع تأويله .

قال : وذكر أبو علي في كتابه أنه لو أقر بالايلاء ، وقال : فُتتُ
اليها ، لم يحلف الزوج .

ورون بشر (١) عن أبي يوسف أنه قال : تحلف المرأة وذلك
لأن الظاهر أن الفرقة وقعت بالايلاء عند انقضاء مدته ، فإذا
ادعى الغي فقد ادعى خلاف الظاهر ، والمرأة تنكر فكان القول
قولها مع اليمين ، ولأن الوقت الذي ادعى الغي اليها فيه فائت
فوجب أن يكون القول قول المرأة ، كما لو قال الزوج بعد انقضاء
العدة : كنت راجعتها والمرأة تنكر فان القول قولها . كذلك هذا .
(٢) فان نكل عن اليمين بأنها بتطبيقه (٣٤ / ب) لأنه
بالنكول مقر بالايلاء ، والظاهر (٣) أن تقع الفرقة بينهما عند
انقضاء العدة فوجب أن يبينها بتطبيقه .

-
- (١) أنظر الفتاوى الهندية (١٩ / ٤) حيث جاء فيها ما نصه :
" وقال : بشر سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال : تستحلف
بالله أنه لم يغيء اليك في الأربعة الأشهر " .
(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) بعد قوله (كذلك هذا) زيادة
(قال) وهذا لا يوجد في الأصل .
(٣) المؤلف يرجح المذهب الحنفي وقد أشرت الى الخلاف في السألك

(فصل)

وان ادعى عليه أنه كسر الأبريق ^(١) فِضَّه له ، أو ^(٢) صب
في طعامه ماءً ، أو كان هذا المدعى عليه من يرى ^(٣) أن من
فعل هذا يلزمه النُّقْطَانُ ، ولم يجب عليه قيمة الأبريق ولا مثل
الطعام .

فان حلف على ذلك وتناول لم يحنث ، فان القاضي ^ت يحلفه
بالله ما فعل كذا وكذا مفسراً .

لأن بمعنى الناس ^(٤) يقولون : إنه يلزمه النُّقْطَانُ ولا يجب عليه
المثل ولا القيمة فيجوز أن هذا يتناول ذلك ، ويحلف ويكون باراً ،
فوجب أن يحترز عن موضع تأويله .

-
- (١) الأبريق وعاء له أذن وخرطوم ينصب منه السائل ، وأبريق :
مفرد وجمعه أباريق ، قال ذلك في المعجم الوسيط (٤ / ١) ،
وفي الصحاح المنير (٤٥ / ١) قال : " الأبريق فارسي معرب " .
(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) زيادة (كان) بعد قوله (أو) .
(٣) وهذا مذهب الشافعي رحمه الله كما نسى عليه السعد في شرح أدب
القاضي (١٧٧ / ٢) قال : " وعند الشافعي رحمه الله يضمن
النقضان ، ولا يضمن جميع القيمة " وأنظر أدب القضاء لابن أبي الدم
(ص ٥٥٧) .

(٤) هو الشافعي كما سبق ذكره آنفاً .

(فصل)

وان ادعى أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب فأراد استـحـلاف المدعى عليه ، لم يحلفه القاضي ما خرق ، ولكنه ينظر الى قدر النقصان ، ويحلفه بالله ما له عليك كذا وكذا درهمًا ، ولا أقل منه من الوجه الذى ادعى .

لأن هذا ما يجوز ورود البطلان عليه ، وهو أن يهرثه عنه أو كان خرقه باذنه فلا يجب عليه الضمان ، فوجب أن يحلفه على وجهه فى الحال ، ولا يحلف على عينه .

قال : وعلى قياس قول أبى يوسف على ما ذكرنا فى الشجاج

والغضب يجوز أن يقال : يحلف على عينه . (١)

وان لم يكن الثوب حاضرًا .

قال القاضي للمدعى : سم ما نقتى الخرق من ثوبك حتى

أحلفه عليه (١ / ٣٥) لأن المدعى يجب أن يكون معلومًا حتى

يعمل القاضى الى فعل القضاء بينهما أما باليمين ، أو بالبينة ، أو ينكل

(١) أنظر مسألة خرق الثوب فى المصدر شرح أدب القاضى

(١٧٨ / ٢) ، والجماعى شرح أدب القاضى الورقة (١ / ٤٣)

والمختصر الورقة (٨ / ب) .

فيلزمه ذلك القدر ، فوجب أن يأمره باعلامه . (١)
وكذلك لو ادعى أنه هدم حائطاً له ، أو فقأ عين عبد له ،
أو جنس على شيء من ماله فنقصه ، وليس ذلك الشيء بحاضر .
فإن القاضي يسأله عن قدر النقصان ، ثم يحلفه عليه ، لما
ذكرنا . (٢)

وإن ادعى رجل على آخر أنه قال له : يا فاسق ، أو يا زنديق
أو يا منافق ، أو يا كافر ،
أو عبد ادعى على آخر أنه قال له : يا زاني ، أو ادعى
عليه أنه غربه أو لطمه ، أو ادعى شيئاً يجب فيه الأدب والتعزير (٣) .

-
- (١) أنظر المصادر السابقة : الجماعى الورقة (٣٤ / أ) .
والصدر شرح أدب القاضي (١٢٩ / ٢) .
والمختصر الورقة (٨٠ / ب) .
- (٢) يشير الى قوله المتقدم من أن المدعى يجب أن يكون معلوماً حتى
يصل القاضي الى فصل القضاء بينهما . . إلخ .
- (٣) التعزير في اللغة : هو اللوم فتقول : فلان عزز فلانا أى لطمه
أنظر لسان العرب (٣٧ / ٦) ، والمعجم الوسيط (٥٩٨ / ٢) .
ومعنى التعزير في الشريعة : هو التأديب من قبل السلطان
بما دون الحد ، ويكون بضرب أو بما يراه الحاكم .
أنظر النفا في الفتاوى (٦٤٦ / ٢) .

فانه يحلفه بالله ما له عليك هذا الحق الذي ادعى ، ولا
يحلفه بالله ما قلت ، لأنه يقول أو يفعل ثم يبرئه عنه فيبرأ .
وإذا جازرود البطلان عليه لم يحلف على عينه (١) ، وإنما
يحلف على ثبوته في الحال ، وإن نكل عن اليمين ألزمه ما يجب فيه
لأنه بالنكول مقر .

فصل

وإن ادعى أنه وضع على حائطه خشباً أو أجرى على سطحه
ميزاباً أو فتح في حقه باباً ، أو أخرب زل (٢) تراب ،
أو دباة ميتة فرس به في أرضه ، أو شيئاً ما يكون فساداً في الأرض

(١) معنى قول المؤلف (لم يحلفه على عينه) لجواز أن يكون
الجانى فعل ذلك وأبرأه منه المجنى عليه أو عفا عنه
لأن هذا مما يسقط بالسامحة والمغفرة .

أنظر معناه في المصدر شرح أدب القاضى (١٨٠ / ٢) .

(٢) في النسخة الأصل (زل) ، وفي النسختين (أ - ز) ،

(ع) (زنبيل) .

ولعل السواب (زنبيل) كما في المعجم الوسيط (٣٨١ / ١)

وقال : الزنبيل هو القفة ، وجمعه زناهيل .

ما يجب على صاحبه أن يرفعه ، فإذا أراد استخلافه (٣٥ / ب)
حلف بالله ما فعلت كذا ، وكذا في حقه .

لأن هذا ما لا يجوز ورود البطلان عليه .

لأن الإبراء عنه والسلم منه على مال لا يجوز (١) ، فوجب

أن يحلف على عينه . (٢)

(١) لأنه بعد ثبوت هذا الحق للمدعي وهو استحقاق رفع هذه
الأشياء عن أرضه لا يتصور سقوطه بسبب من الأسباب ، فإنه
لو أذن في الابتداء أن يضع الخشب على حائطه وأن يلقى
الدابة الميتة في أرضه كان ذلك اعارة منه ففي أي وقت يحق
له المطالبة بإزالة ما أحدث في ملكه ، وما دام أنه حق ثابت
للمدعي فلا يجوز له حينئذ المسالحة عليه ولا يتصور سقوطه
بأي حال من الأحوال .

راجع السدر شرح أدب القاضى (١٨١ / ٢) .

(٢) راجع في مسألة وضع الخشب على الحائط الجماعى في شرح
أدب القاضى الورقة (٤٤ / أ) ، والمختصر الورقة (٨ / ب) ،
و (٩ / أ) .

(فـسـل)

وان ادعى أن له حق وضع الخشب على حائطه [وأنكر] (١)

صاحب الحائط .

في هذا

فانه يحلفه بالله ما لهذا الحائط موضع الخشب وهو كسدا

وكذا خشبة في موضع كذا من هذا الحائط حق واجب له .

لأنه يدعى عليه حق وضع الخشب وهو لو أقر به مسح

اقراره ، فاذا جحد وجب أن يستحلف عليه .

ولا يحلفه حتى يسي عدد الخشب ومواضعه من الحائط

ويصف ذلك بحيث إن نكل عن اليمين ألزمه لما بينا ، أنه يجب

أن يكون المدعى معلوماً ليصل الحاكم الى امضاء الحكم فيه عند

النكول .

وكذلك لو ادعى مسيل ماء^(٢) أو طريق ، فانه يصفه (٣)

ثم يستحلف لما بينا .

ولو ادعى أنه شق في أرضه نهراً فسال الماء اليه (٤)

سأله القاضى عن هذه الأرض ومواضعها وموضع النهر من هــــــــــــــ

(١) جميع النسخ (وأنك) والاغافة يقتضيها السياق .

(٢) مسيل الماء أى : مجرى الماء . أنظر المعجم الوسيط (٢ / ٨٧٠) .

(٣) معنى قوله يصفه : أى يبين هل هو مسيل ماء المطر أو الوضوء

أو ما أشبه ذلك حتى يكون معلوماً للقاضى ليصل الى امضاء الحكم فيه عند النكول .

(٤) قوله (اليه) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

الأرض وقدره لما بيننا ، ثم يسأل المدعى عليه عن ذلك ، لأنسه
يدعى عليه ابطال ما فعله فوجب أن يسأله عن دعواه .

فان جحد حَلَفَ بالله ما أحدثت في أرض هذا الرجل هذا
النهر الذي وعف ، لأنه يدعى عليه بطلان ما فعله .

ولو أقر به صح إقراره ، فاذا (٣٦ / أ)

جحد وجب أن يَسْتَحْلَفَ عليه (١) .

وان ادعى أنه حفر حفرة أضر ذلك بأرضه ، ولزمه نقصانه (٢)

حلّفه بالله ما له عليك هذا الحق الذي ادعاه ، لأنه لو أبراه
من ذلك جاز الإبراء ، فاذا هذا ما يجوز ورود البطلان عليه
فوجب أن يحلف على ثبوته ، ولا يحلف على عينه ، ولين كذلك مسألة
النهر ، لأنه لا يجوز إبراؤه عنه ، لأنه يكون معبراً منه الأرض
فكان له أن يخرجها متى شاء .

فاذا لا يجوز ورود البطلان عليه ، فيحلفه على حقيقة

الفعل .

وان ادعى عليه مالاً وقد رهن عنده رهناً بهذا المال

وخاف ان اقر بالمال أن يجحد الرهن .

(١) أنظر المسألة في الجعاس شرح أدب القاضى الورقة (٤٥ / ب)

وأنظر المختصر الورقة (٩ / أ) .

(٢) أى : أن الحفر تسبب في نقصان أرض المدعى .

فانه يقول للقاضي : سل هذا المدعى هل في يده رهن .
بهذا المال . فاذا جحد له بذلك وأراد استحلاف المدعى عليه
على المال حلفه بالله ما لهذا عليك كذا لا رهن بها عندك لهذا
المدعى ولا له عليك شيء منها .

لأنه : اذا حلف هكذا فقد أتى على دعواها جميعاً
فوجب أن يحلف هكذا . (١)

(١) أنظر المسألة في المصدر شرح أدب القاضي (١٨٨/٢ - ١٨٩)
وذكر المصدر أنه اذا أقر بالرهن فلا خوف ، وأنظر في المختصر
الورقة (٩/أ) .

(فصيل)

ولو ادعى على مَهْجُور شيئاً لا يؤخذ به في الحال حَلَفَ
لأنه يدعى عليه حقاً ولو أقر به ثبت ، فإذا أنكر جاز أن يُسْتَحْلَفَ
عليه فإن نكل الزمهُ وَأُخِذَ به بعد العتق .
لأنه بالنكول كالمقر (١) .

(١) أنظر المسألة في المصدر السابق (١٨٩/٢) فلقد ذكرها مطولة

وراجع المختصر الورقة (٦/ب) .

(فصل)

ولو أن المأذون اشترى (٣٦ / ب)

جارية وولتها ، ثم استحققت وهي ثيب (١) ، فانه يؤخذ
بالمقر (٢) بعد العتق لأن هذا ضمان لزمه بسبب هو مجبور
عليه فيه فتأخر الى وقت العتق .

رجل اشترى جارية ثم ظهر فيها شجة ، فاستحلها
البائع فنكل عن اليمين ، فردها عليه ، ثم قال البائع : هي حبلى
وقد حبلى عندك أيها المشتري .

فان القاضي يسأل المشتري فانه يدعى عليه بطلان رده بالعيب
وهو ظهور الحمل عنده فوجب أن يسأله عن دعواه ، فان قال :
ما لي به علم أراها الحاكم النساء .

لأنهما اختلفا وهبنا ظاهر يمكن الرجوع اليه ، فوجب
أن يرجع ، فان قلن : هي حبلى ، كلف المشتري بالله
ما حدث هذا الحمل عندك ، لأن سبب الخصومة هو ظهور الحمل

(١) قال الصدر الشهيد (٢ / ١٩٣) في شرحه : ان هذا
هو رأى الخفاف ، ولكن المتأخرين من صحح هذا الرأى
وفرق بين الثيب والبكر وجعل المأذون في الثيب كالمجبور
عليه ، وفي البكر كالحر .

(٢) المقر : هو مهر المرأة اذا وطئت عن شبهة هكذا عرفه نجم

الدين النسفي في غلبة الطلبة ع ٤٥ وقيل غير ذلك .
وأنظر التمرينات للجرجاني ع ١٥٣ وما ذكره في ذلك .

وقد ظهر فسخ دعواه فوجب أن يحلف عليه ، فان حلف فلا شيء عليه ، لأنه لم يثبت دعوى البائع ، وان لم يثبت دعواه لـم يلزمه شيء ، وان نكل قيل للبائع : أنت بالخيار ان شئت فاحبسها (١) ولا شيء لك ، وان شئت فردها على المشتري ، وترد عليه أرش الشجة التي كانت بها عندك .

لأن ما يجب لأحد المتعاقدين بالعقد وجب عليه مثله بالفسخ ، ثم المشتري لو وجد بها عيباً كان له الخيار بين الرد والامساك ، كذلك هذا .

وانما (٣٥/ب) قلنا انه اذا اختار الرد على المشتري رد [عليه] (٢) أرش الشجة ، لأن المشتري انما سلم اليه الثمن بشرط سلامة جميع الثمن له ، ولو لم يستلم جميعه ، كان له أن يرجع عليه بجميع الثمن ، كذلك اذا لم يستلم له البمضى كان له أن يرجع عليه بذلك القدر ، ولأن المانع من وجوب الرد على البائع هو ظهر الحمل ، وظهر الحمل لا فعل له فيه ، فلم يكن المانع من الرد فعله ، فلا يمنع الرجوع بالحمة ، بخلاف ما اذا باعه المشتري ، فان هناك ليس له أن يرجع بالحمة لأن المانع من الرد هناك فعله ، وان قال : قد كان هذا الحمل

(١) قوله (فاحبسها) سقط من النسخة (ع) .

(٢) قوله (عليه) سقط من النسختين (الأمل) ، (ع) وإثباته

من النسخة (أ - ز) .

عند البائع ، ولم أعلم ، فقد أقر المشتري أن الحمل كان وهو في يده فاستحلف البائع بالله لقد بعته وسلمتها وما بها هذا الحمل لانه أقر بثبوت الحمل عنده وادعى كونه عند البائع ، والبائع كذبه فيه فصار هذا يدعى وجوب الرد عليه ، وهو ينكر فوجب أن يستحلف فان نكل لزمته الجارية .

لانه بالنكول مقر ، ولو أقر به صريحاً لزمته الجارية . كذلك هذا .

وان حلف ردها على المشتري لأنه لما حلف لم تثبت دعوى المشتري فوجب ان يرد لها عليه ، ورد عليه أرش الشجة ، لما بينا (١) . فان جاء بها المشتري ترد بالشجة ، فلما حكم القاضي على البائع بردها عليه بالشجة قال البائع : هي حبلتي وقد حدث الحمل (٢)

(٣٧/ب) عندك ، وقال المشتري : بل كان عندك .

حلف البائع ههنا ولم يحلف المشتري ، وفي المسألة الأولى يحلف المشتري ، لأن البائع يريد أن يرد لها عليه ، بعدما قضى بالملك له ، وذلك لأن ههنا الجارية في يد المشتري ، فصار

(١) مسألة دعوى الحمل أو الرد بالمعيب أنظرها في العمدة الشهيد شرح أدب القاضي (١٩٤/٢) وما بعدها ، وراجعها في الجماعي شرح أدب القاضي الورقة (٤٦/ب) وما بعدها .

(٢) في الأصل تقديم كلمة البائع على القاضي هكذا : فلما حكم البائع على القاضي . . وهو خطأ من الناسخ .

المشترى يدعى عليه الرد وهو ينكر ، فكان البائع هو المدعى عليه
فكان اليمين عليه بخلاف المسألة الأولى .
لأن الجارية هناك في يد البائع فبما البائع يدعى بطـ
رده ، وهو ينكر فكان المشتري هو المدعى عليه فوجب أن يحلف
المشترى ، والله أعلم (١) .

(١) قوله : والله أعلم سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(فصل)

قال : وحلف اليهود بالله الذي لا اله الا هو الذي أنزل

التوراة على موسى (١) .

لما روى الشمسي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ((حلف ابن سوريّا

الأعور بالله الذي لا اله الا هو الذي أنزل التوراة على موسى ما وجدتم

حد الزاني في كتابكم الا هذا)) (٢) .

(١) مسألة تحليف اليهود أنظرها في أدب القاضي لابن أبي الدم ٢٢٧

وراجع المختصر الورقة (٩ / ب) .

(٢) ابن سوريّا الأعور واسمه عبد الله بن سوريّا ، ويقال : ابن سوريّا

الاسرائيلي ، كان من أخصار اليهود يقال : انه أسلم وخبره في

قيمة الزانين والرجم مشهورة من حديث ابن عمر في الصحيحين

وغيرهما ، جاء ذكره في البليقات لابن سعد (١ / ١٦٤) ،

والسيرة النبوية لابن هشام (١ / ٥٤٩) وترجم له في الاعراب

(٢ / ٣٢٦) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الحدود في باب أحكام أهل الذمة واحسانهم

اذا زنا ورفعوا الى الامام من حديث ابن عمر ولكن ليس فيه ذكر

ابن سوريّا ولا ذكر القسم (١٢ / ١٦٦) وذكرت القصة من طريق

كثيرة ولم تذكر ذلك .

ورواه مسلم في كتاب الحدود في باب نفي رجم اليهود وأهل الذمة

في الزنى من حديث ابن عمر (٣ / ١٣٢٦) .

ورواه أبو داود عن الشمسي عن جابر بن عبد الله في كتاب الحدود في

باب في رجم اليهودية (٤ / ٦٠٠) وفيه مجالد بن سميد وهو

ضعيف .

ورواه أيضا في الأفضية عن عكرمة مرسلًا باب كيف يحلف الذي (٤ / ٤٤) .

ولما روى البراء (١) بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
((حَلَفَ يَهُودِيًّا عَلَى شَيْءٍ فَقَالَ : أُنشِدُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى)) (٢) .
لأنه يؤمن به ويعظمه فوجب أن يحلف به .

(١) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي بن جشم الأوسي الأنصاري
يكنى أبا عمارة ، ويقال : أبا عمر غزا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم أربعة عشر غزوة واستغفر يوم بدر ، نزل الكوفة
وتوفي سنة ٧٢ هـ له ترجمة في الامامة (١٤٢/١) ، والتقريب
(٩٤/١) .

(٢) رواه مسلم من حديث البراء في كتاب الحدود في باب رجم اليهود
وأهل الذمة في الزنى (١٣٢٦/٣) وفيه قال ((أنشدكم بالله
الذي أنزل التوراة على موسى)) .

ورواه أبو داود في كتاب الحدود في باب في رجم اليهود (٥٩٦/٤)
ورواه أيضا أبو داود في كتاب الأقضية باب كيف يحلف الذمي
(٤٣/٤ ، و ٥٩٨/٤) ولفظه : قال النبي صلى الله
عليه وسلم : (يعني لليهودي) : ((أنشدكم بالله الذي
أنزل التوراة على موسى ما تجدون في التوراة على من زنى)) .
ورواه ابن ماجة في كتاب الحدود في باب رجم اليهود واليهودية
(٨٥٥/٢) .

وابن سعد في الطبقات (١٦٤/١) .

(فصل)
م

ويحلف غيرهم من أهل الشرك بالله ، لأنه يؤمن بالله (١)

ويعظمه .

وقال محمد (٢) : يحلف المجوس بالله الذي خلق النار . لما بينا

ولا يبعث بأحد الى بيت النار (٣) ولا الى كنيسة ، لأنه (٤) يكره

للقاضي ولأئمنه دخول بيت النار والكنيسة فلا يفعل ، ولأن الواجب

هو اليمين ، واليمين لا يختص بمكان دون مكان .

(١) لفظ الجلالة سقط من النسختين (أ-ز) ، (ع) .

(٢) أنظر قول محمد في المسوط (١٦٠/١٦) وهو قول أبي حنيفة

وأبي يوسف ، وأنظر البدائع (٢٢٨/٦) ، وذكر السرخسي

رواية عن أبي حنيفة أنه لا يحلف أحد الا بالله خالما ، أنظر

المسوط (١٦٠/١٦) .

(٣) المقصود ببيت النار هو معبد المجوس الذي تشمل فيه النار فيمهدونها .

(٤) قال الخفاف : لا تفلظ اليمين بالمكان فلا يبعث أحدا الى

بيت القرهان ولا الى البيعة فزاد الخفاف على ما ذكر المؤلف

بيت القرهان والبيعة وهي معبد اليهود وبين الخفاف ان العلة

في ذلك هي تعظيم المكان وهذا خلاف ما ذكر المؤلف من أن العلة

هي الكراهة ولم أعر على تعليل كتعليل المؤلف في كتب الحنفية

في حدود ما علمت . راجع الخفاف أدب القاضي (٢٠٧/٢) -

(٢٠٨) ، والمسوط (١٦٠/١٦) ، والبدائع (٢٢٩/٦) .

فصل

وان أقر بالمال وادعى أجلاً، لم يصدق على دعوى الأجل .
لأنه أقر بالملك وادعى حق الحبس لنفسه ، فلا يصدق على
دعوى الحبس كما لو قال : هذا العبد لك رهنته ، فانه لا يصدق
على دعوى الرهن الا ببينة كذلك هذا .

والقول في الأجل قول البائع مع يمينه ، يحلف بالله ما هذا
المال مؤجل على فلان الى هذا الوقت الذي ادّعاء لأن الأجل يستحق
من جهته .

فاذا قال : ما أجلت كان القول قوله ، واذا كان القول قوله
كان مقروناً بيمينه ، ولأنه يدعى عليه حق الحبس لنفسه ، وهو ينكر
فوجب أن يحلف عليه .

فان قال المدعى عليه : سل المدعى من أى وجه وجب هذا

المال .

فسأل . فقال : هو يعرف سببه ، أو قال : لا أبينه لم أكلفه

(٣٨ / ب) البيان .

لأن المدعى هو المال ، لا السبب ، والمال معلوم ، واذا كان

المدعى معلوماً لم يكلف بيان العين .

فان قال له : على ألف درهم من ثمن مائة ، أو دم لم يلزمه ،

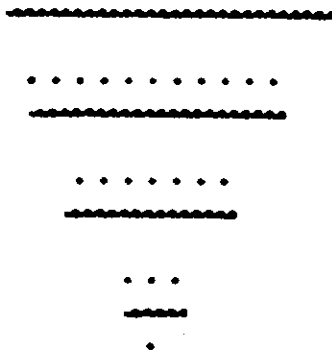
لأنه أقر بالحق مضافاً الى معنى استحيل وجهه من تلك الجهة

فلا يجب كما لو قال : لك على ألف درهم قبل أن أُخْلَقَ ، أو قبل
أن تُخْلَقَ فإنه لا يلزمه شيء . كذلك هذا .

ويحلف ما لهذا المدعى عليك ألف درهم واجبة ، ولا له عليك
هذا الألف من غير الوجه الذي اقررت به .

لأنه يدعى عليه الفأ غير ما أقر به ، وهو ينكر ، فوجب أن يحلف

عليه .



(فِصْل)

وان أقر بالمال وادعى شيئاً من الأشياء مثل أن يقول له على ألف درهم من ثمن العبد (١) الذي في يد المدعى ، سأل القاضى المدعى ، فان صدقه قيل له أقض الألف وسلم العبد .
لأنه أقر أن ثبوته من تلك الجهة وما يجب من جهة البيع فانه (٢)
يؤمر بتسليم الثمن وقض المبيع .

فان قال : هذه الألف من قرض أو غصب لم يصدق المقر له .

(١) أى : العبد الذى باعه المدعى على المدعى عليه ولم يقبضه المدعى عليه .

(٢) أى : المشترى يؤمر بتسليم ما تبقى من الثمن وهو الألف الذى أقر به ، وقال : انه من ثمن العبد الذى باعه عليه المدعى ولم يقبضه ويقض العبد من البائع الذى صدقه أن الألف هو من قيمة العبد .

ولو أن المؤلف عبر عن ذلك وقال : فيؤمر المشترى بتسليم الألف المتبقية من قيمة العبد ويؤمر البائع بتسليم المبيع الذى هو العبد لكان أوضح .

راجع المصدر الشهيد شرح أدب القاضى (٢ / ٢١١) .

لأنه أقر له من تلك الجهة فلا يلزمه من جهة أخرى ، وحلف المقر بالله ما له عليه ألف درهم من غير ثمن العبد ، لأنه يدعى عليه الفاً من غير هذه الجهة وهو ينكر ، فوجب أن يحلف ، وإن قال : العبد له ، والألف لي عليه من جهة أخرى سلم العبد اليه وأخذ الألف .

(١ / ٣٩) لأنه : أقر له بالملك في العبد فوجب أن

يسلمه اليه ، والمقر بالمال أقر بالألف فأمر بتسليم ألف اليه (١) .
وبالله التوفيق (٢) .

(١) راجع المصدر شئ أدب القاضى (٢١٣ / ٢) وقارن .

(٢) قوله (وبالله التوفيق) سقيط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

٨ - كتاب ما لا يجب فيه اليمين

ولا يحلف في الحدود كلها عند علمائنا (١) .

لأن الحدود يطلب فيها عين الشيء ، ولا يقضى بها يقوم مقام العين ، بدليل أنه لا يقضى فيه بالشهادة على الشهادة ، ولا بكتاب القاضى الى القاضى ، ولا بشهادة النساء مع الرجال ، ولا بالنكول فلا يستحلف عليه (٢) .

(٣)
وفي السرقة ان ادعى المال ، أحلف عليه ، فان نكل عن اليمين لزمه المال ولم يقطع ، لأن في دعواه شيئين اثنين :

(١) دعوى وجوب المال .

(٢) ودعوى وجوب القطع عليه .

والمال مما يجوز بذله وباحته فجاز الاستحلاف عليه .

والقطع لا يجوز بذله وباحته فلا يجوز الاستحلاف عليه . (٤)

(١) أى الحنفية .

(٢) المسألة في الجماع شرح أدب القاضى الورقة (٤٩ / ب)

وما بعدها ، والمدار شرح أدب القاضى (٢ / ٢١٢) ، والمختصر

الورقة (٩ / ب) .

(٣) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (حلفه) .

(٤) قلت المسألة في المسوط (١٦ / ١٢٠) ، والبدائع (٧ / ١٥) .

فصل

وَيَحْلَفُ فِي النِّكَاحِ (١) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْ ادَّعَى الرَّجُلُ
عَلَى الْمَرْأَةِ ، أَوْ الْمَرْأَةُ عَلَى الرَّجُلِ ، وَلَا يَحْلَفُ فِي الرَّجْعَةِ أَيُّهُمَا
ادَّعَى ذَلِكَ .

(١) سبق أن ذكر المؤلف رحمه الله أن أبا حنيفة لا يرى الاستحلاف
في سبعة مواضع وفي مقدمتها النكاح ، وسبق التعليق على
ذلك في ص ١٤٣ - ١٤٥ .
إلا أنه ذكر هنا أن أبا حنيفة يرى الاستحلاف في النكاح .
وقد يفهم من ظاهر هذا التناقض إذا لم يفهم المقصود بالاستحلاف
هنا فالمقصود أن الاستحلاف في النكاح يكون على شيئين : على
العقد ، وعلى المهر ، فيستحلف عليهما ، فإذا نكل يلزمه
المال ولا يلزمه النكاح ، ونظير هذا مسألة السرقة كما بينها المؤلف
قال السرخسي : " وإذا أرادت المرأة أن تحلف زوجها على
الدخول بها لتواخذه بالمهر ، وقالت تزوجني وطلقني بمسء
الدخول ، أو قالت تزوجني وطلقني قبل الدخول فعليه نصف
المهر أستحلفه بالله على ذلك فإن نكل عن اليمين لزمه المال
ولا يثبت النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله ، لأنها تدعى المال
والعقد والبدل يعمل في المال ولا يعمل في النكاح فيستحلف
لادعوى المال وعند النكاح يقضى بذلك دون النكاح .

ولا يَحْلَفُ فِي الْوَلَاءِ ، وَلَا يَحْلَفُ فِي الرِّقِّ ، إِذَا (١) ادَّعَى أَنَّهُ مَلُوكٌ لَهُ لَمْ يَحْلَفْ عَلَيْهِ .

وَلَا يَحْلَفُ فِي الْغَوِّ إِذَا ادَّعَى بَعْدَ مَضَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَنَّهُ فَاءُ الْبَيْهَاتِ لَمْ يَمْدُقْ .

وَلَا يَحْلَفُ فِي النِّسْبِ (٢) (٣٩/ب) إِنْ ادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ ابْنُ بَنِيهِ ، وَادَّعَى الْإِبْنُ ذَلِكَ لَمْ يَحْلَفْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا .

وَكَانَ عَمَّالًا يَرِيانُ : الِاسْتِحْلَافُ الْإِثْمُ فِي الْحُدُودِ .

وَجِهٌ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ [رَحِمَهُ اللَّهُ] (٣) لِأَنَّ الْيَمِينَ لَيْسَتْ

هِيَ الْحَقُّ لِلْمُدْعَى ، وَإِنَّمَا هِيَ لِتَبَيُّنِ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ ، وَهَذَا

مَا ادَّعَى عَلَيْهِ لَا يَمْرُجُ ، فَلَا يَجُوزُ الِاسْتِحْلَافُ عَلَيْهِ كَالْحُدُودِ .

وَجِهٌ قَوْلُهُمَا : فِي ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَا يَثْبُتُ بِكُتَابِ

الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي وَشَهَادَةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ ، وَالشَّهَادَةُ عَلَى

الشَّهَادَةِ فَجَازَ الِاسْتِحْلَافُ عَلَيْهِ كَالْأَمْوَالِ .

(١) قَوْلُهُ (إِذَا) تَكَرَّرَ فِي الْأَمَلِ خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) أَنْظَرَ مَسْأَلَةَ الِاسْتِحْلَافِ فِي النِّسْبِ بِجَزْئِيَّاتِهَا فِي الْمُدْرَشِيِّ

أَدَبُ الْقَاضِي (٢١٧/٢ - ٢١٨) ، وَالْجَمَاعِيُّ شَرَحَ أَدَبُ

الْقَاضِي الْوَرَقَةَ (٤٩/ب) ، (٥٠/أ) ، وَالْمَخْتَصِرُ (٩/ب) .

(٣) قَوْلُهُ (رَحِمَهُ اللَّهُ) سَنَطَ مِنَ النِّسْخَةِ الْأَمَلِ وَاثْبَاتِهِ مِنَ النِّسْخَتَيْنِ

(أ - ز) ، (ع) .

وقال أبو يوسف ، ومحمد (١) : كل نسب لو أقر به المدعى عليه
ثبت حلفه ، مثل أن يدعى أنه أبوه ، أو أمه . (٢)
لأنه لو أقر به سمح إقراره ، فإذا جحد وجب أن يستحلف عليه .
وكل نسب لو أقر به لم يثبت لم يستحلف عليه ، مثل أن يدعى أنه
أخوه (٣) ، لأنه لو أقر به لم يسمح إقراره .
فإذا جحد وجب أن لا يستحلف عليه ، وإنما قلنا ذلك لأنه يحمل
النسب على الغير بإقراره وذلك الغير لا يصدق فيه ، وهو لا يلى عليه
إلا أن يدعى في يده مالا ولا يثبت ذلك المال إلا بأن يستحلف على
النسب ، فإنه يستحلف عليه مثل أن يدعى أنه أخوه لأبيه ، وأن أباهما
مات ، وترك مالا في يد هذا المدعى عليه ، فإنه يحلف المدعى
عليه على دعوى هذا الرجل .

(١) أنظر قولهما في بدائع السمائع (٢٢٧/٦) .

(٢) قال العذر الشهيد رحمه الله : " إن إقرار الرجل يصح بأربعة
نفر : الأب ، والابن ، والمزوجة ، والمولى ، وإقرار المرأة يصح
بثلاثة نفر : بالأب ، والزوج ، والمولى ، ولا يصح بالأخ لأن
فيه تحميل النسب على الغير " أنظر تفصيل ذلك في المصدر

شرح أدب القاضى (٢١٦/٢ - ٢١٧) .

(٣) لأن سبب ثبوت النسب هنا غفى لا يطلع عليه الأخو .

أنظر المسوط (١١٨/١٧) .

لأنه يدعى استحقاق نصف ما في يده من هذه الجهة

(١/٤٠) ، ولو أقر به لزمه اقراره (١) .

فاذا جحد وجب أن يُستحلف عليه .

فان نكل عن اليمين شاركه في المال .

لأنه أقر بالشركة له فيما في يده ، ولا حجر عليه فصح

اقراره فوجب أن يشاركه فيه ، ولم يثبت نسبه .

لأن في اقراره شيئين اثنين :

(١) اقرار بوجود الحق على نفسه .

(٢) وثبوت النسب من أبيه .

فما كان اقراراً في حقه نفذ ، وما كان اقراراً في حقه

غيره لم ينفذ .

وكذلك الزمن (١) اذا طلب من أخيه نفقة فانه يستحلف

عليه ، لأنه يدعى عليه وجب النفقة لنفسه وهو ينكر ، ولو أقر ثبت ،

فاذا جحد جاز أن يستحلف عليه ، وان نكل لزمته النفقة لأنه بالنكول

كالمقر . (٢)

(١) قوله : (اقراره) سقنا من النسخة (ع) .

(٢) الزمن هو : الرجل المبتلى وجاء في الصباح المنير زمن الشفص

زمناً وزمانة فهو زمن من باب تعب وهو مرض يدوم طويلاً ،

والقوم زمني مثل مرضي وأزمنه الله فهو زمن . راجع الصحاح

ص ٢٧٥ ، والصباح المنير (٢٥٦/١) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٢١٧/٢) وما بعدها .

(فصيل)

ولو أن رجلاً ادعى أن فلاناً مات وأوصى الى هذا الرجل

وقال : لم يوصى الى لم يستحلف عليه .

لأنه أقر بوجود الحق له ، وهو بالجهد رد عليه اقراره

فلا يحلف علي جده (١) ، كما لو قال : لفلان علي كذا ، فقال ،

المقر له : ليس لي عليك شيء * فانه لا يحلف عليه . كذلك هذا (٢)

أويقول : لو أقر به لم يصح اقراره ، فاذا جحد لم يُستَحَلَفْ

عليه .

وكذلك لو قال : لفلان علي مال ، وقد وكل هذا بطالب

حقه فقال : هولم يوكلني لم يحلف عليه لما بينا . (٣)

(١) ذكر في كتاب الصدر تعليلاً أوضح فقال : " لأن ذلك ليس

حقاً لازماً لأن شرط صحة الدعوى أن تكون حقاً لازماً " أنظر

الصدر شرح أدب القاضى (٢١٩ / ٢) .

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) زيادة (الواو) هكذا (وكذلك) .

(٣) لأن المدعى به ليس حقاً لازماً فان الوكالة لم تثبت . أنظر

الصدر شرح أدب القاضى (٢١٨ / ٢ - ٢١٩) .

فصل

~~~~~

وصية

ولو ادعى على ميت حقا فقدّم الى القاضى ، لم يستحلف (١) اذا

لم يكن وارثا ، لأنه لو أقر ( ٤٠ / ب ) به لم يصح اقراره ، فاذا  
جحد لم يستحلف (٢) .

وان كان وارثا وترك ميراثا استحلف عليه ، لأنه لو أقر به صح

اقراره ، فاذا جحد وجب أن يستحلف عليه .

---

(١) يعنى الصنف بقوله : فقدّم وصية الى القاضى لم يستحلف : أى

لم يستحلف الوصى اذا لم يكن وارثا لأن فائدة الاستحلاف

النكول المترتب عليه البذل أو الاقرار ، والأرض لا يملكها

ولا أحدهما . راجع الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٢٠ / ٢ ) .

(٢) ابتداء من قوله : ( اذا لم يكن وارثا لأنه لو أقر . . الى قوله

فاذا جحد لم يستحلف ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

( فصل )

وان ادعى رجلان على رجل كل واحد يدعي أنه اشترى <sup>منها</sup> منه هذا العبد الذى فى يده (١) أو الثوب الذى فى يده فأقر أنه باع من أحدهما ، وهو هذا لم يحلف للآخر ، لأنه لو أقر به للثانى لم يصح [ اقراره ] (٢) فإذا جحد لم يستحلف عليه .

وانما قلنا إن اقراره للثانى لا يصح ، لأنه أقر به لأول ولا حجر عليه فيه ، فصح اقراره وملكه المقر له .

ولو أقر به الآن للثانى لم يصح اقراره (٣) فإذا جحد لم يستحلف عليه ، وكذلك إن نكل لاحدهما عن اليمين لم يحلف للآخر .

لأنه بالنكول كالمقر له ، فصار كما لو أقر به صريحاً ، ولو صن بالاقرار بينا حكمه . كذلك هذا .

وكذلك دعوى الهبة المقوضة .

وكذلك دعوى الاجارة .

- 
- (١) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) ( يدیه ) .  
(٢) قوله : ( اقراره ) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين (أ- ز) ، (ع) .  
(٣) لأنه خرج من يده ولا يملك تسليمه للثانى ، وفاء فداء الاستحلاف النكول المترتب عليه ما ذكرنا .

وكذلك لو ادعى النكاح على المرأة فأقرت لاحدهما ، لم تحلف للآخر لما بينا .

وإذا ادعى أحدهما الشرى وادعى الآخر الرهن أو الاجارة وأقر به للمرتهن أو للمستأجر ، حلف للمشتري لأن الاقرار بالرهن والاجارة لا يقتضى التملك فبقى على ملكه . (١)

---

(١) صورة هذه السألة : لو ادعى شخصان على رجل شيئا من العروض ما يباع وهرهن ، فأحدهما يدعى أنه ارتهن منه ذلك الشيء الذى فو يد المدعى عليه ، والثانى يدعى ذلك الشيء بعينه الذى ادعاه الأول ويقول ان المدعى عليه باعنيه .

وعندما سأل القاضى المدعى عليه أقربه لمن يدعى الرهن ، وعندما سماع المدعى الآخر الذى يدعى الشراء ذلك الاقرار ، قال : حلفه لي بالله ما باعه منى ، فان القاضى يحلف المدعى عليه لأن ما كان مرهونا أو مستأجرا يصح بيعه بعد اجارته أو رهنته وبيعه منعقد لازم لذلك يكون الاستحلاف عليه مفيدا .  
فان حلف المدعى عليه ما باعه فانتهت القضية .

وان نكل ثبت البيع ولزمه تسليم المبيع بعد انهاء مدة الرهن أو قبل نهايتها ، فالمشتري مخير فى ذلك لأن العين أصبحت ملكه كما بين المؤلف .

أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٢٢/٢ ) .





لأنه لو أقر بالشراء بعد اقراره لابنه الطفل لم يصح (١) .  
فإنما جحد لم يستحلف عليه (٢) .  
وإن أقام المدعى البينة على الشرى (٣) كان الأب خصماً ،  
لأنه (٤) ادعى الشفعة بالشرى وثبته بالبينة والأب هو الخصم  
فيما يجب للصغير وعليه ، فهذه بينة أقيمت على خصم فوجب  
أن يقبل ويقضى به .

---

(١) لأن اقراره أولاً أن هذه الدار لابنه الطفل فلان ، قد أثبت  
أن الدار ليست له وإنما هي في ملك ابنه فكيف يقبل منه  
دعوى الشراء فيما بعد .

(٢) بعد ذكر الصدر رحمه الله لهذه المسألة علق عليها فقال :  
" وهذا من جملة المخارج والحيل في دفع الخصومات "

أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٢٣/٢ ) .

(٣) أى : أقام الشفيع البينة على أن الأب هو المشتري وليس

ابنه الصغير . راجع الصدر السابق ( ٢٢٣/٢ ) .

(٤) أى : الشفيع .

( فصل )  
م

ولو قدّم رجلاً الى ( ٤١ / ب ) القاضى وقال : إن الميت

أوصى الى معه وطلب يمينه ، لم يحلف عليه .

لأنه لو أقربه لم يصح اقراره .

فإذا جحد لم يستحلف (١) عليه ، ولكنه يقول لـ

أقم البينة على دعواك (٢) .

---

(١) لأنه لو أقرب بالوصية لم يكن وصياً للميت بمجرد الاقرار لأنه

اقرار على غيره فلا فائدة فى الاستحلاف . انظر المصدر

شرح أدب القاضى ( ٢٢٥ / ٢ ) •

(٢) انظر المختصر ( ١ / ١١ ) •

٩ - باب : اليمين على العلم

---

ولو أن رجلاً قدم رجلاً الى القاضي وقال : إن أبا هذا  
توفى ولى عليه ألف درهم ، سأل المدعى عليه هل مات أبوه ؟  
لأنه : ادعى تحول الخصومة اليه بموت أبيه ، فوجب أن  
يسأله عن دعواه فان قال : نعم ، سأله عن دعوى الرجل .  
لأنه يدعى استحقاق ما فى يده على هذه الجهة ، وهو  
ثبوت المال فى ذمة أبيه فوجب أن يسأله عنه .

فان أنكر (١) حلفه بالله ما تعلم لفلان بن فلان على  
أبيك هذا المال الذى يدعيه وهو ألف درهم ولا شئ عنه ، لأنه  
يدعى استحقاق ما فى يده ، ولو أقر به (٢) صح .

---

(١) أى أنكر المدعى عليه الذى هو الابن أن يكون للمدعى  
على أبيه دين .

(٢) جاء فى حاشية نسخة (أ - ز) وكذلك حاشية نسخة (ع)  
تعليقاً على قوله ( ولو أقر به .. ) ما نصه :  
" فان أقر له بالدين على أبيه يستوفى الدين من نصيبه لاقراره  
على نفسه بذلك ، وان أنكر فأقام المدعى البينة على ذلك  
تقبل ويقضى بالدين ويستوفى من التركة لا من نصيب هذا  
الوارث " .

فإذا جحد جاز أن يستحلف عليه . (١)

ويَحْلَفُ عَلَى الْعِلْمِ لَانَهُ يَحْلَفُ عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ ، فَوَجِبَ أَنْ

يَحْلَفَ عَلَى الْعِلْمِ (٢) .

فان قال : لم يصل الي من مال (٣) أبي شي\* (٤) يحلف

البتة بالله ما وصل اليك من مال أبيك شي\* .

---

(١) جاء في حاشية نسخة (أ- ز) ، وكذلك حاشية نسخة (ع)

تعليقا على قوله ( يستحلف عليه .. ) ما نصه : " أي وان لم

يكن للمدعي بينة على ذلك وأراد استحلاف هذا الابن

يستحلف على العلم ، وان نكل يستوفى الدين من نصيبه " .

(٢) أنظر مسألة استحلاف الوارث في الصدر شرح أدب القاضى

( ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ ) وقال فيه : ان التحليف على العلم هو

قول ابراهيم والحسن ، وه قال علماءنا خلافا لابن أبي ليلى

وشريح وصيغة التحليف يحلف بالله ما يعلم أن فلان بن فلان

هذا على أبيك هذا المال الذى ادعاه وهو ألف درهم ولا شي\*

منه . وراجع الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١/٩٠ ) والمختصر

الورقة ( ١/١١ ) .

(٣) جاء في حاشية نسخة (أ- ز) ، (ع) تعليقا على قوله ( من مال )

ما نصه : " أي من ميراث أبي " .

(٤) جاء في حاشيتى نسخة (أ- ز) ، (ع) تعليقا على قول ( شي\* )

ما نصه : " ينظر ان صدقه المدعى فلا شي\* له ، وان كذبه

وقال : بل قد وصل اليه ألف درهم أو أكثر يحلف على البتات

بالله ما وصل اليك ارثه " .

لأنه يحلف على فعله (١) ، وهو قبضه الميراث فوجب

أن يحلف على البتات .

فإن حلفَ على ذلك ولم يكن القاضي حلفه على الدين

فأراد أن يحلفه على الدين وقال (٢) : لا يمين على ، لأنه لم

يصل (٣) إلى المال ، حلفه بالله ما تعلم (٤) / أ

أن لهذا على أبيك هذا المال الذي ادّعاه ولا شيء منه .

لأن لهذا المدعى حقاً في استحلافه إذ يجوز أن ينكس

فيثبت حقه ، ثم يظنهر للميت مال على انسان من دين أو وديعة

فيأخذه بحقه .

---

(١) جاء في حاشيتي نسخة (أ - ز) ، (ع) تعليقا على قوله

( على فعله ) ما نصه : " أي على فعل نفسه

فإن نكل لزمه القضاء ، وإن حلف فلا شيء

عليه " .

(٢) فسر قوله ( وقال ) بما جاء في حاشيتي نسخة (أ - ز) ،

(ع) ونصه : " أي الابن " .

(٣) فسر قوله ( لم يصل إلى ) بما جاء في حاشيتي نسخة (أ - ز)

، (ع) ونصه : " أي لم يصل إلى من ميراث أبي مال

فإن القاضي لا يقبل قوله ، ويحلفه على

العلم " .

وأشار في الكتاب قال :  
لأن المدعى يقول : أريد أن يثبت مالي على أبيه  
ثم أطالب مال أبيه ، وإن أنكر أن يكون أبوه مات ، حلف بالله  
ما تعلم أن أباك مات ولا وصل اليك من ميراثه شيء .  
لأنه يدعى تحول الخصومة اليه بموت أبيه وهو لو أقر به صح .  
فإذا جحد وجب أن يستحلف عليه ، ويحلف على فعل الغير ،  
فوجب أن يحلفه على العلم . (١)  
بدليل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم :

---

(١) صورة هذه المسألة : رجل يدعى على آخر أن أباه مات وله  
عليه ألف درهم مثلا ، والمدعى عليه ينكر موت أبيه ،  
ولكن المدعى يصير على أن أباه المدعى عليه قد مات ، وأن الألف  
تحولت الى ولده فلان .  
بخلاف ما ذكر في صدر المسألة من انكار الابن الدين على  
أبيه ، ففي هذه الحالة هل يحلف المدعى عليه أنه  
ما يعلم أن أباه مات ويكفي هذا أو يحلف أنه يعلم أن أباه مات  
ويحلف كذلك أن المال ما وصل اليه ارثا بعد موت أبيه ؟  
يحلف على العلم يمينا واحدا ما يعلم أن أباه مات ولا وصل  
اليه من ميراثه شيء . للأدلة التي ذكرها المؤلف .

(( أنه حلف اليهود (١) بالله ما قتلناه (٢) ولا علمناه (٣) قاتلا )) .

ولماروى عن عبدالله (٤) بن المبارك باسناد عن أشعث (٥) بن قيس

أن رجلا من حضرموت قدم رجلا من كندة الى رسول الله

- 
- (١) في الأصل ( اليهودى ) .  
(٢) حرف الهاء سا قطة من النسخ كلها .  
(٣) في الأصل بعمد قوله ( علمناه ) ( أنه ) وهذه التصويبات من صادر التخريج الآتية :  
والحديث أخرجه البخارى في كتاب الديات باب القسامة من حديث سهل بن أبي حشمة ( ٢٢٩ / ١٢ ) .  
وأخرجه مسلم في كتاب القسامة والمحارمين والقصاص والديات باب القسامة ( ١٢٩٤ / ٣ ) .  
وأخرجه أبو داود في كتاب الديات باب ترك القود من القسامة ( ٦٦١ - ٦٦٢ / ٤ )  
ورواه أبو داود من حديث عبدالرحمن بن بجيد ولفظه :  
( ( فكتبوا يحلفون بالله خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمناه قاتلا )) .  
وأخرجه النسائي في كتاب القسامة باب تهرئة أهل الدم ففى القسامة ( ج ٨ / ص ٥ ) .  
(٤) هو : عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي أبو عبد الرحمن المروزي روى عن حميد الطويل ويحيى بن سعيد الأنصارى ، والأعشى والثوري ، وشعبة ، وجماعة ، وعنه الثوري ، وضعه ابن راشد وأبو اسحق الفزاري وخلق كبير ، ثقة ثبت فقيه عالم - مات سنة ٨١ هـ . أنظر ترجمته في : التاريخ الكبير ( ٢١٢ / ٥ ) ، تذكرة الحفاظ ( ٢٧٤ / ١ ) ، والتفسير ( ٤٥٥ / ١ ) ، وشدرات الذهب ( ٢٩٥ / ١ ) .  
(٥) تقدم في ص ٦٧ .



صلى الله عليه وسلم : . . . فقال الحضرمي أرضى فو يده فضبني  
أبوه ، فقال الكندي : أرضى فو يدي ورثتها عن أبي (١) ، فقال  
رسول الله ﷺ يا أخا<sup>صلى الله عليه وسلم</sup> (٢) الحضرمي (٣) : ألك شاهد ؟ فقال :  
لا ، فقال : يعلف لي بالله ما يعلم أن أباه غصبه مني ، فتصدى  
الكندي لليمين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( من قطع  
حق أخيه السلم بيمين جاء يوم القيامة أجذم )) (٤) فامتنع  
( ٤٢ / ب ) الكندي عن اليمين وأقر له بالملك .

فدل على أنه اذا حلف على فعل غيره حلف على العلم .

- 
- (١) ابتداءً من قوله : ( فقال الحضرمي . . . الى قوله ورثتها عن  
أبي ) سقط من نسخة (ع) ووجدت هذه العبارة وهي  
خطأ ونصها ( فقال الحضرمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم )  
(٢) قوله : ( أخا ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، (ع) .  
(٣) تقدمت ترجمته أنظر ص ٦٩ .  
(٤) تقدم تخريج الحديث بمعناه أنظر ص ٦٦-٦٨ ، ولفظه عند  
عند أبي داود : " لا يقطع أحد ما لا بيمين الا لقي  
الله وهو أجذم ، فقال الكندي هي أرضه " ( ٥٦٦ / ٣ )  
ولفظه عند مسلم : " من اقتطع أرضا ظالما لقي الله  
وهو عليه غضبان " ( ١٢٤ / ١ ) .

- ولما روى عن ابراهيم أنه قال : اذا حلف على شيء وليسه (١)  
حَلَفَ على البتات ، واذا حلف على فعل غيره حلف على العلم (٢) .

---

(١) في النسختين (أ-ز) ، (ع) زيادة ( وأنه ) .

(٢) وأنظر قول ابراهيم النخعي في الصدر شرح أدب القاضى (٢٣٤/٢)

• سبق نقله في ص ٢٢٧ .

وابراهيم النخعي هو : ابراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي أبو عمران

الكوفي الفقيه ثقة الا أنه يرسل كثيرا ، مات سنة ٩٦ هـ ، له

ترجمة في :

سير أعلام النبلاء ( ٥٢٠/٤ ) ، وميزان الاعتدال ( ٧٤/١ ) .

• والتهذيب ( ١٧٧/١ ) .

## فصل

سسسس

ولو أن رجلاً اشترى من رجل جارية وقبضها فجاء آخر وادعى  
على المشتري أنه اشتراها من البائع قبل ذلك <sup>س</sup>حلفه بالله ما يعلم  
أن هذا الرجل اشترى هذا الشيء من فلان بن فلان <sup>(١)</sup> قبل  
أن تشتريه <sup>(٢)</sup> أنت منه .

لأنه يدعى عليه استحقاق ما في يده وهو لو أقر به صح إقراره .  
فإذا جحد وجب أن <sup>س</sup>يُستحلف عليه ، <sup>س</sup>ويحلف على فعل الغير ،  
فوجب أن <sup>س</sup>يحلف على العلم <sup>(٣)</sup> .

فان عرض وقال : قد يشتري الرجل الشيء ، ثم ينتقن البيع  
<sup>س</sup>حلفه بالله ما يعلم أن هذا اشترى من فلان هذا قبل أن تشتريه منه  
على التفسير الذي قلنا في باب اليمين ، لأن هذا ما يجوز ورود البطلان  
عليه ، فلا <sup>س</sup>يحلف على عينه ، وإنما <sup>س</sup>يحلف على شبوته في الحال .

---

(١) قوله ( فلان ) سقط من النسخة (ع) .

(٢) في النسخة (أ-ز) ( تشريه ) .

(٣) أنظر السألة في الجصاص شرح أدب القاضى ( ٥٣/ب ) ،

وأنظر المختصر الورقة ( ١١/ب ) .

وكذلك ان ادعى على رجل أن غلامه استهلك مالا أوجنتى عليه (١) ، أو على ابنه (٢) ، أو على عبده ، أو قتل ولياً لسه خطأ .

استحلف المولى عليه .

لأنه لو أقر على عبده بما يوجب المال صح اقراره به .

فإذا جحد وجب أن يستحلف عليه ، وان ادعى قتل عمه لم يحلف المولى (٣) ، لأنه لا يملك من ( ١ / ٤٣ ) عبده دمه فإذا لو أقر به لم يصح اقراره ، فإذا جحد لم يستحلف عليه وكذلك كل شيء تولاها انسان .

فأراد المدعى أن يستحلف عليه آخر ممن يجب عليه اليمين فأنسه يحلفه على علمه مثل أن يوكل وكهلاً بقض دينه من فلان ، ثم جاء الطالب بطالبه بذلك الدين ، وادعى المطلوب أنه سلم إلى الوكيل

---

(١) جاء في حاشية نسخة (أ - ز) تعليقا على قوله ( أوجنتى عليه )

ما نصه : " أى أوجنتى عليه جناية دون النفس " .

(٢) جاء في حاشية نسخة (أ - ز) تعليقا على قوله : ( أو على ابنه )

ما نصه : " أى أو ادعى انه جنى على ابنه " .

(٣) ابتداء من قوله : ( فإذا جحد . . الى قوله لم يحلف المولى )

ساقط من نسخة (ع) .

حَلَفَ الطالبُ بالله ما تعلم أن وكيلك فلاناً قد قبضَ هذا المال من  
هذا الرجل ولا شيئاً منه .

لأنه يحلف على فعل الخير ، فوجب أن يحلف على العلم .  
وكل من ادَّعى عليه حق في نفسه فإنه يحلف البتة .

مثل رجل اشترى من رجل أمة فقوضها فجاء رجل وادعى أنها  
له ، فإنه يحلف البتة على دعواه .

لأنه إنما يدخل في ملكه بقوله وقبول فعله ، فإذا هو يحلف  
على فعل نفسه فوجب أن يحلف على البتات .

فإن قال المدعى اشتريتها من فلان قبلك تحلف على علمه  
لأن المدعى يدعى الحق على البائع وذلك لأنه يحلف على نفسه  
الخير فوجب أن يحلف على العلم . (١)

---

(١) ذكرت المسألة مختصرة في الصدر شرح أدب القاضي (٢/٢٤٧) .

## فصل

—————

رجل ادعى داراً في يدي رجل ، فقال المدعى عليه : ورثته  
عن أبي لم يَصَدَّقْ ، لأن ظاهره وجوده في يده ، فوجب الحكم  
عليه بالحلف على البتات ، فصار هو فيما يدعى الأثر عن أبيه  
مدعياً خلاف الظاهر ، فلا يَصَدَّقُ عليه ، وَحُلِّفَ المدعى عليه  
على البتات إن ادعى المدعى أنه وصل اليه ( ٤٣ / ٥ )  
من غير ميراث .

لأنه يحلف على فعل نفسه فوجب أن يحلف على البتات .

فإن قال المدعى عليه : حلف المدعى ما وصل الي من  
الميراث ، حَلَفَ بالله ما يعلم أنها وصلت اليه من قبل أبيه ميراثاً  
له عن أبيه .

لأن : المدعى عليه يدعى عليه (١) البراءة من

اليمن البتات ، وهو لو أقربه صح .

فإذا جحد جاز أن يستحلف عليه .

ويحلف على فعل الغير فوجب أن يحلف على العلم .

فإن حَلَفَ حُلِّفَ الذي في يديه الدار البتة .

---

(١) قوله ( عليه ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

لأنه لما حلف لم يثبت دعواه ، وهو لو أقر به صح إقراره ،  
فإذا جحد جاز أن **يَسْتَحْلَفَ** عليه ، ويحلف على فعل نفسه فوجب  
أن يستحلف (١) على البتات ، فان نكل عن اليمين حلف  
الذى فى يديه الدار على العلم .

لأنه : بالنكول مقر ، ولو أقر أنه وصل إليه من قبل أبيه  
فانه **يَحْلَفُ** على العلم . كذلك هذا (٢) .

- 
- (١) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) ( يحلف ) .  
(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٤٧/٢ ) وما بعدها  
وراجع الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ٥٤/أ ) حيث  
ذكرنا هذه المسألة .

## فصل

رجل ادعى على رجل أن أباه مات وله عليه ألف درهم  
وقد خلف هذه الألف فقال : قد صدق ، ولكن هؤلاء اخوتى  
وهم صغار وأحضرهم وهم ثلاثة .

فان القاضى يجعل الألف للخريم ولا يصدقهم أنهم اخوتهم  
بمدا ثبت له الحق فى ذلك المال باقراره اذا لم يعرف ذلك  
الا بقوله .

لأنه : أقر بالألف الذى فى يده ولا حجر عليه فيه فصح  
اقراره وملكه ( ٤٤ / أ ) المقر له ، فاذا ادعى بعد ذلك سقوط  
بعض ، بمعنى لا يعرف ذلك الا بقوله لم يصدق ، ولو بدأ  
فقال : هؤلاء اخوتى ، ولهذا الرجل على أبى دين ألف درهم  
وترك ألف درهم هذه .

فان كانوا كباراً سألهم القاضى فى ذلك ، فان أقروا بشئ  
ما أقر به كانت الألف قضاءً للخريم ، وان أنكروا أخذوا حصتهم  
وحصة المقر للخريم .

لأنه : لما بدأ فقال : هؤلاء اخوتى فقد أقر لهم بالشركة  
فيما فى يده فصح اقراره وصاروا شركاء فيه ، وفى اقراره للخريم  
وجهان اثنان :

( ١ ) اقراره بوجوب الحق له على نفسه .

( ٢ ) وعلى غيره .



فما كان اقراراً على نفسه قبل وقضى به ، وما كان اقراراً  
على غيره (١) وقف على تصديقه ، فان صدقه ثبت ، والا لم يثبت .

فاذا حلفه على حق ثم أقام البينة عليه بذلك الحق قبلت . (٢)

لما روى أبو سعيد الخدري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال :

(( اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البينة العادلة )) (٣)

وروى عن شريح مثله . (٤)

وكذلك لو قال : اذا حلفت فأنت بري ، أو أحلف لي وأنت

بري ، فحلف ثم أقام البينة قبلت ولا يكون هذا براءة منه .

---

(١) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( الخير ) .

(٢) معنى ذلك : أن الرجل اذا ادعى على غيره حقاً واستحلفه

فحلف ثم جاء المدعى بعد ذلك بالبينة فان بينته تكون مقبولة

( ٢٥٢ / ٢ )

أنار الخفاف أدب القاضي مع شرح الصدر ، وقال الصدر معلقاً

على قول الخفاف هذا بقوله : وهذا مذهبننا .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الشهادات باب

البينة العادلة ( ١٨٢ / ١٠ ) ، وانظر روضة القضاة

( ٢٦١ / ١ ) وهذا لفظه : " وقال طاوس وابراهيم وشريح

البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة " .

(٤) أخرج البخاري في صحيحه مثله تعليقا في كتاب الشهادات باب

من أقام البينة بعد اليمين ( ٢٨٨ / ٥ ) .

ورواه وكيع في أخبار القضاة عن شريح موصولا ( ٣٧٣ / ٢ ) .

لأنه : أضاف البراءة الى سبب يستحيل ثبوته من تلك  
الجهة فلم تصح البراءة فكان له أن يأخذ بحقه . (١)  
ولو قال المدعى : لا بينة ( ٤٤ / ب ) لي عليه ، أو قال :  
كل بينة أتى بهم فهم شهود زور ، أو قال : كل شهادة مشهدة  
لي بها فلان وفلان على فلان بهذا الحق فلا حق لي فيها ثم

---

(١) هذا التعليل الذي ذكره المؤلف ليس واضحا ويأنس :  
لأن قوله : اذا حلف هذا شرط ، وقوله : فأنت برى  
جزء معلق بالشرط فان الجزاء انما يتعلق بالشرط بحرف  
الفاء ، وقوله أحلف أمر منه ، وقوله وأنت برى جواب  
له .  
فان جواب الأمر يكون بالواو فكان هذا بمنزلة المعلق بالشرط .  
أيضا .  
ألا ترى أن المولى اذا قال لعبده : ان أدبت الي ألفا  
فأنت حر ، كان تعليق العتق بأداء الألف .  
ولو قال له : أد الي ألفا وأنت حر كان بمنزلة الأول ،  
فاذا ثبت أن هذا تعليق بالشرط ، فالبراءات ما لا يجوز  
تعلقها بالشرط .

وإذا لم يصح فقد بقي مجرد اليمين .

أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢ / ٢٥٥ ) .

ادعى . بعد ذلك شهادتهما ، أو أقام بينته قبل .  
لأنه يقول : لم أعلم أنهما شهدا ، أو لم أعلم أنهما  
عابنا ذلك ، وهذا كله رواية الحسن بن زياد رحمه الله عن  
أبي حنيفة (١) رحمه الله .

وقال محمد (٢) : إذا قال : لست لي بينة بما ادعى

ثم أحضر شهوداً بعد ذلك لم تقبل .

وجه قول أبي حنيفة : لأنه يجوز أن يكون عند الشاهد  
شهادة على صحة دعواه ولا يعلمه المدعى في الحال ، فإذا علم  
بذلك وأقامه لم يكن باقراره الأول ، مكذباً شهوره ، فجواز  
أن تقبل .

وجه قول محمد : لأنه لما قال : لا بينة لي عليه ثم أقام  
البينة عليه صار باقراره الأول مكذباً نفسه وشهوده في دعواه الثاني  
وإذا كذب شهوره لم تقبل بينته .

---

(١) أنظر هذه الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله في الصدر شرح أدب القاض

• ( ٢٥٦/٢ )

(٢) أنظر قوله في المصدر السابق ( ٢٥٦/٢ ) .

١٠ - باب النكول (١)

وإذا ادعى رجل على رجل مالا أو عقاراً في يده ، أو شيئاً  
بعمينه واستحلفه القاضى فأبى أن يحلف (٢) .

فإن القاضى يقول له : أعرض عليك اليمين ثلاث مرات  
فإن حلفت والا ألزمتك المال ، والذي أعرض عليك  
أن تحلف [ بالله ] (٣) ما لهذا عليك هذا المال الذى ادعى  
وهو كذا ( ١/٤٥ ) وكذا ، ولا شئ منه ، أو ما له فى يـمـدك  
الضيعة التى بعدها ، ثم يقول : أهلك بالله ما لهذا عليك هذا

(١) النكول فى اللثة : هو من نكل ينكل نكولا ، أى نكس وجهين

وقال ابن الأثير : النكل بالتحريك من التنكيل ومنه  
النكول فى اليمين ، وهو الامتناع منها وترك الاقدام عليها  
والنكول فى الشرع : هو الامتناع عن اليمين .

أنظر ترتيب القاموس ( ٤٤٠/٤ ) ، ولسان العرب  
( ٢٠٣/١٤ ) ، وروضة القضاة ( ٢٧١/٤ ) ، والنهائية  
فى غريب الحديث ( ١١٦/٥ ) ، والمبسوط ( ٣١/١٧ ) ،  
والبدائع ( ٢٣٠/٦ ) .

(٢) أنظر مسائل النكول فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٥٩/٢ )

وما بعدها ، والجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١/٥٥ )  
وما بعدها ، والمختصر الورقة ( ١/١٢ ) وما بعدها .

(٣) فى الأصل ( بالمال ) والتصويب من النسختين (أ-ز) ، (ع) .

المال الذي ادعى ، وهو كذا وكذا ولا شيء منه ، فان أبى ، قال له : لقد بقيت الثالثة ثم أحكم عليك ، يقول له ثلاثا أخلص على ما ذكرنا .

فان نكل : ألزمه ذلك الشيء ، أو لا ، نقول يقضى بالنكول عندنا (١) .

وعند الشافعي (٢) [رحمه الله] (٣) لا يحكم بالنكول ،

ولكن ترد اليمين الى المدعى .

وجه قول أصحابنا ما روى عن ابن أبي مليكة عن (٤) ابن عباس

---

(١) أي عند الحنفية ، وأنظر شرح أدب القاضي للخصاف (٢/٣٢٠ -

(٣٢١) روضة القضاة (١/٢٧٣) .

(٢) أنظر مذهب الشافعي في هذه المسألة في كتاب أدب القاضي

للماوردي (٢/٣٥٥ - ٣٥٦) ، وأدب القضاة لابن أبي الدم

(ص ١٨٩) .

(٣) قوله ( رحمه الله ) سقطا من النسخة الأصل ، و ( أ - ز )

وإثباته من النسخة (ع) .

(٤) قوله ( ابن أبي مليكة عن ) سقطا من النسختين ( أ - ز ) ، (ع)

وابن أبي مليكة هـ : عبدالله بن عبيد الله بن عبدالله بن أبي

مليكة ( بالتصغير ) بن عبدالله بن جدعان أدرك ثلاثين

من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان ثقة فقيها ثبتا ، توفي

سنة ١١٧ هـ - له ترجمة في : تهذيب التهذيب (٥/٣٠٦ -

٣٠٧) ، وتقريب التهذيب (١/٤٣١) .

أنه أمره ليحلف امرأة فحلفها ، فنكلت عن اليمين ففرض عليها  
بالمال . (١)

ولما روى عن ابن عمر (٢) أنه باع عبداً فرد المشتري عليه  
بالمعيب فأنكر ابن عمر رضي الله عنه ذلك ، فاغتصم الي عثمان بن عفان  
رضي الله عنه ففرض اليمين على ابن عمر فقال : بالله لقد  
بعتته وما به داء تعلمه ، فقال : بعتته على البراءة ، فقال له  
ثانياً ، فنكلت عن اليمين ففرض عليه بالمال . (٣)

- 
- (١) أثر ابن عباس رواه ابن حزم في المحلى ( ٥٢٨/١٠ ) .  
وأخرجه الزيلعي في نصب الراية ( ١٠١/٤ ) وعزاه الي ابن أبي شيبة  
وذكره الخفاف في كتابه أدب القاضي أنظر ( ٢٦١/٢ ) .
- (٢) ابن عمر هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي  
ولد سنة ثلاث من الهجرة النبوية وهو أحد المكشرين من الصحابة  
ومن المجادلة مات سنة ٧٣ هـ له ترجمة في : التاريخ الكبير  
( ٢/٥ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٢٠٣/٣ - ٢٣٩ ) ، والتقريب  
( ٤٣٥/١ ) .
- (٣) رواه عبد الرزاق في مصنفه ( ١٦٨/٨ - ١٦٣ ) بلفظ : باع  
ابن عمر عبدا له بالبراءة فوجد الذي اشتراه به عيبا فقال لابن عمر :  
لم تسمه لي ؟ فاغتصم الي عثمان بن عفان فقال الرجل : باعني  
عبدا به داء ولم يسمه لي ، فقال ابن عمر : بعت بالبراءة ، ففرض  
عثمان أن يحلف ابن عمر بالله لقد باعه وما به داء علمه ، فأبى  
ابن عمر أن يحلف وقبل العبد .
- وروى البيهقي في السنن الكبرى نحوه في كتاب البيوع باب بيع البراءة  
( ٣٢٨/٥ ) .
- ورواه ابن حزم في المحلى مختصرا في كتاب الأفضية ( ٥٢٨/١٠ ) .  
وذكره الخفاف ، أنظر أدب القاضي مع شن الصدر ( ٢٦١/٢ ) .  
وأورده السنناني في روضة القضاة ( ٢٧١/١ ) .  
وذكره الجصاص في شرح أدب القاضي الورقة ( ٥٥/ب ) .

فدل على أن النكول ما يقضى به .  
ولما روى أن رجلاً ادعى على رجل مالاً فاختصما إلى شريح  
فعرض شريح عليه اليمين فنكل عن اليمين فقضى عليه بالمال ، فقال  
بعد ذلك : احلف ، فقال شريح : مضى قضائي . (١)

ولأنه : بالدعوى يتوجه عليه أحد شيئين :

(١) أما بذل اليمين .

(٢) أو المال .

ولو بذل المال صان يمينه ، وإذا صان المال كان بالذلة

يمينه ، ويقول له اعرض عليك اليمين على ما قلنا .

لأنه : يجوز أن لا يعلم هو أن الحكم يجب ( ٤٥/ب )

بالنكول فوجب أن يعلمه احتياطاً ويقول له ثلاثاً .

---

(١) رواه ابن حزم في المحلى ( ٥٢٨/١٠ ) ولفظه : " نكل رجل

عند شريح عن اليمين فقضى عليه فقال : احلف ، فقال شريح

قد مضى قضائي " .

وذكره الخفاف أنظر أدب القاضى مع شرح الصدر ( ٢٥٦/٢ ) .

وأخرجه الزيلعى فى نصب الراية أنظر ( ١٠١/٤ ) .

وذكره السمنانى فى روضة القضاة أنظر ( ٢٧٢/١ ) .

وأورده السرخسى فى المسوط ( ٣٤/١٧ ) .

وأشار إليه الجصاص فى شرح أدب القاضى الورقة ( ٥٥/ب ) بقوله :

وروى عن شريح مثل هذا

لأن الحكم بالنكول مجتهد فيه ، لأن بعض العلماء (١) يقولون لا يجب الحكم بالنكول ، فوجب أن يعيده ثلاثاً احتياطاً فإن أمره بالحلف فقال : لا أحلف ، ثم قال : اتحلف ، قال : نعم ، فلما قال : قل والله ، قال : لا أحلف (٢) ، فأنه

- 
- (١) يشير المؤلف بقوله : ( لأن بعض العلماء . . الخ ) إلى أن مسألة القضاء بالنكول مختلف فيها بين العلماء ، ولقد نص على ذلك الخصاص في كتابه أدب القاضي بشرح الصدر الشهيد ( ٢٦٢/٢ - ٢٦٣ ) فقال : " ان السلف اختلفوا في مسألة القضاء بالنكول على قولين : منهم من قال : يجوز القضاء بالنكول ، منهم : شريح ، ويقولهم أخذ علماؤنا رحمهم الله .  
ومنهم من قال : لا يقضى بالنكول لكن ترد اليمين إلى المدعى منهم : الشعبي ، ويقولهم أخذ الشافعي رحمه الله أنظر تفصيل المسألة في المراجع الآتية :  
المبسوط ( ٣٤/١٧ ) ، المدونة الكبرى ( ٩٠/٤ - ٩١ ) ،  
أدب القاضي للماوردي ( ٣٥٥/٢ - ٣٥٦ ) ، والمغنى ( ٢٣٥/٩ - ٢٣٦ ) .
- (٢) قال في هامش النسخة الأصل عرض عليه اليمين فنكل ، ثم عرضها فقال نعم ، فقال : قل والله لا أحلف على هذا ناكلاً مرتين .



يحتسب عليه بالمرّة الأولى ، ولا يبطل قوله أنا أحلف نكوله فـسـي  
المرّة الأولى .

لأنه وعد بأن يحلف ، ووعد به بأن يحلف لا يبطل حكم  
نكوله ، فوجب أن يحتسب عليه .

~~~~~

~~~~~

~~~~~

~~~~~

~~~~~

فصل

~~~~~

ولو ادعى عليه الحق فسأله القاضى فوجد ، ثم أراد  
استحلافه فسكت ، فانه يمرض عليه اليمين ثلاث مرات على ما فرنا  
ثم يحكم عليه .

وهذا نكول . (١)

هذا اذا لم تنزل به آفة تمنعه عن الكلام ، لأنه امتنع عن  
اليمين فصار كما لو نكل .

---

(١) أى أن سكوته يقوم مقام امتناعه عن اليمين نطقا .

فصل

م

ولو ادعى عليه المال فسأله القاضى فسكت ، وكلما كلمته

القاضى لا يرد عليه .

فانه يأخذ منه كفيلاً ، ويسأل : هل به خرسٌ ؟ (١) أو صمم (٢)

يمنعه من الكلام والسمع .

لأنه : بالدعوى توجه عليه الجواب (٣) .

فإذا امتنع عن ايفاء حقه أخذ منه كفيلاً ، ثم يسأل عن حاله

لأنه يجوز أن يكون المانع منه علة ، أو يكون غلقة ، فلا يجيب

الحكم ، ويجوز أن يكون ذلك تمهداً فيجب الحكم به ، فوجب

أن يسأل ، فان تبين أنه ليس به آفة ( ١/٤٦ ) وأعاد

المدعى عرضي عليه اليمين ثلاث مرات على نحو ما فصلنا ، ثم ألزمه

المال لما بينا .

---

(١) خرس : أى انعقد لسانه عن الكلام وقد يكون خلقة أو عيباً

أنظر المعجم الوسيط ( ٢٢٦/١ ) ، وراجع ترتيب القاموس

• ( ٣٦/٢ )

(٢) الصمم : هو : انسداد الأذن وقل السمع ، راجع لسان

العرب ( ٢٣٥/١٥ ) ، و ترتيب القاموس ( ٨٥٤/٢ ) .

(٣) أنظر المسألة فى المختصر الورقة ( ١٢/ب ) .

وان نكل عن اليمين ثم سأله أن يؤخّره يوماً فأخّره ثم

أعادته في مجلس آخر .

فانه يعرض عليه اليمين ثلاث مرات ، ولا يعتد بذلك النكول .

لأنه : لما سأله أن يؤخر الى مجلس آخر فقد أبطل حكم

ذلك النكول ، واذا أبطل حكم ذلك النكول وجب أن يستأنف

الحكم فيما بقى .

ويحكم بالنكول في كل شيء إلا في الحدود (١) والقصاص ، لأن

الحدود لا يجوز بذلها فلا يقضى فيها بالنكول ، ولأن الحدود

يطلب فيها عين الشيء .

وأما القصاص اذا ادعى عليه في النفس فحلفه ، فنكل (٢) ،

فانه يحبسه حتى يقر أو يحلف (٣) .

وما دون النفس ان نكل عن اليمين فيه ، اقتصر ، وهذا

قول أبي حنيفة (٤) [رحمه الله] (٥) .

---

(١) أنظر هذه المسألة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٥٩/٢ ) -

( ٢٦٠ - ٢٦٨ ) ، وروضة القضاة ( ٢٢٤/١ ) .

(٢) قال في هامش النسخة الأصل : " نكل عن اليمين في القصاص " .

(٣) أنظر هذه المسألة في الهدائع ( ٢٣٠/٦ ) .

(٤) أنظر قول أبي حنيفة في المصادر السابقة .

(٥) قوله ( رحمه الله ) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين

( أ - ز ) ، ( ع ) .

وعند صاحبيه (١) النفس وما دونها سواء (٢) ان نكسل

عن اليمين قضى عليه بالدية . (٣)

وجه قول أبي حنيفة [رحمه الله] (٤) :

لأن اليمين في القصاص حق مدعى ، بدليل أنه يستوفى

مع المال في القسامة ، وإذا كان حقاً مدعى وامتنع عن ايضائه وجب

أن يحبس .

---

(١) أنظر قولهما في الصدر شرح أدب القاضى (٢٦٨/٢) ، والبدايع

(٢٣٠/٦) .

(٢) أقول : قول المؤلف رحمه الله تعالى : " وعند صاحبيه النفس

وما دونها سواء . . الخ "

فيه قدور من الإيهام إذ يفهم منه أنه يقضى في النفس وفيما دونها

إذا نكل الجاني بالدية من غير فرق بين النفس والذي دونها

كالطرف ، بينما الصواب هو : أن النكول يوجب القصاص

بالدية في النفس وفيما دونها بالأرض عند أبي يوسف ومحمد .

راجع تفصيل هذه المسألة في الصدر شرح أدب القاضى (٢٦٨/٢)

وروضة القضاة (٢٧٤/١) ، والبدايع (٢٣٠/٦ - ٢٣١) ،

وراجع الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١/٥٦) ، (٥٦/ب) .

(٣) راجع المسألة في الصدر شرح أدب القاضى فإنه لم يذكر التوجيه

لأقوال الأئمة الثلاثة ، بل اكتفى بقوله : ( والحجج تعسرف

في المختلف ) .

(٤) قوله ( رحمه الله ) سقط من النسخة الأصل وثباته من النسختين

(أ- ز) ، (ع) .

وأما فيما دون النفس ، لأن فيما دون النفس يجوز بذله  
واباحته ، بدليل أنه لو وقع في يد انسان أكله (١) وأمر واحدا  
بقطعها جاز له أن يقطع ، وكذلك لو أمر انساناً أن يقطع  
سنة جاز .

(٤٦/ب) وإذا جاز بذله جاز أن يقضى فيه بالنكول

كالأموال .

وجه قولها : لأنه لا يجوز بذله مع الصحة فلا يقضى فيه

بالنكول كالنفس ، إلا أن ذلك وجب بنكوله وقد تعذر الاستيفاء

فوجب أن يعدل من القصاص الى الدية .

كما لو وجب الدم بين اثنين فعفى أحدهما فإنه لما تعذر

الاستيفاء في نصيب الذي لم يعف عدل الى الدية . كذلك هذا .

وان عرض عليه اليمين ثلاث مرات ولم يحلف فأراد القاضى

أن يقضى بالنكول فقال أحلف ، فحلف ، لم يلزمه شيء .

لأن النكول ليس بصريح اقرار ، ولا يجب بنفسه الحسب

ما لم يقضى القاضى ، لأنه مجتهد فيه ، فما لم يقضى القاضى به

إذا حلف برى عن دعواه دليله قبل النكول . (٢)

---

(١) الأكلة : هي الحكة . أنظر المعجم الوسيط ( ٢٢/١ ) .

(٢) وصورة المسألة لو أن رجلا ادعى على رجل مالا أو حقا من

الحقوق فأراد استحلافه على ذلك فقال له القاضى : احلف

.....  
== فامتنع المدعى عليه عن اليمين وقد أخبره القاضى وبين له انه  
اذا لم يحلف فانه يلزم ذلك المال أو الحق ، فعرض القاضى  
اليمين عليه ثلاث مرات فأبى أن يحلف ، وعندما أراد القاضى  
أن ينفذ الحكم قال المدعى عليه : أنا أحلف ، ففى هذه  
الحالة يقبل القاضى منه اليمين ويحلفه على دعوى المدعى ، ولا  
يقضى بالنكول الذى وقع منه .

أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٦٩/٢ ) .  
ومعنى قول المؤلف دليله قبل النكول : أى أن تحليف المدعى  
عليه كان ممكنا قبل أن تعرض عليه اليمين ثلاث مرات ، فاذا  
عرضت عليه اليمين ثلاث مرات ثم نكل وقبل أن يحكم القاضى  
عليه بناءً على نكوله ، قال : أنا أحلف ، فان ذلك يقبل  
منه بدليل قبول يمينه على فرض انه استحلف فحلف ولم يحتج  
الى النكول .

وما أن النكول دليل مختلف فى الحكم به فللقاضى تركه والحكم  
باليمين ، لأن للقاضى أن يقضى باجتهاد نفسه فيما وقع فيه  
الخلافاً .

## باب : أخذ الكفيل

إذا ادعى رجل على رجل حقاً ، وقال : لي بينة حاضرة .  
فإن القاضي يأخذ منه كفيلاً ثلاثة أيام بنفسه (١) .  
لأنه : يجب على المدعى عليه الحضور لسماع (٢) البينة  
عليه والقضاء عليه ، فإذا أراد أن يجعل ذلك في ثقة ، جاز ، وإنما  
وقته بثلاثة أيام لأن الشاهد إذا كان من القاضي على مسيرة دون  
الثلاث فإنه يلزمه الحضور لأداء الشهادة ، ولذلك قدره بالثلاث ،  
ولأن ( ٤٧ / أ ) القاضي يجلس في كل ثلاثة أيام ، فوجب أن يجعل  
ما بين مجلسي القاضي .

وقال أبو يوسف (٣) : أخذ منه كفيلاً إلى الوقت الذي يمكنه  
التقدم فيه إلى القاضي ، لأنه يجب عليه الحضور لسماع البينة عليه  
إذا حضر بينته ، فوجب أن يكفل إلى ذلك الوقت .  
ولا خلاف في الحاصل ، لأن أبا حنيفة (٤) [ رحمه الله ] (٥) قدر  
بثلاثة أيام .

- 
- (١) في النسخة (ع) " لنفسه " .  
(٢) قوله ( لسماع ) تكرر في الأصل وهو خطأ من الناسخ .  
(٣) أنظر قوله في الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٧٨ / ٢ ) ، وروضة  
القضاة ( ٢٩٣ / ١ ) .  
(٤) أنظر قوله في المصدرين السابقين ، وقال الصدر الشهيد ( ٢٧٨ / ٢ )  
أن ذلك ظاهر الرواية والمسألة خلافية ، وراجع الجصاص شرح أدب  
القاضي ( ٥٦ / ب ) وما بعدها . فالحاصل أن لا خلاف  
بينهما ، وراجع الورقة ( ٥٧ / أ ) .  
(٥) قوله رحمه الله سقط من النسخة الأصل وإثباته من النسختين (أ- ز) ، (ع) .



لأن ما بين قيام القاضى من المجلس الى وقت جلوسه فسـ  
المجلس الثانى ثلاثة أيام .

وأبو يوسف (١) يقول : الى الوقت الذى يمكنه التقدم فيه الى  
القاضى ، ولا يمكنه ذلك الا بعد جلوسه ، فان قال : ليس لى  
بينتة . ، لم يؤخذ منه كفيلا .

لما روى عن عمران (٢) بن عتبة أنه قال : خاصمت رجلا الى  
شريح ، وقلت لى عليه حق ولا بينة لى وسألته أن يكفل لى  
فلم يكفل .

ولأنه لما قال : لا بينة لى فقد أقر بأن حقه اليمين وهو  
يقدر على استيفائه فى الحال ، فلا معنى للكفيل .

فان كان المطلوب مسافر أجله القاضى الى وقت قيامه فسـ  
المجلس ، فان أتى بالبينة والا خلى سبيله .

لأن منعه (٣) عن السفر اضاربه ، وليس له أن يضر  
به من غير ثبوت حق عليه ، فان أشكل على القاضى أنه مسافر أم لا ؟ فان  
أقر الطالب أنه مسافر أجله الى قيام القاضى .

---

(١) أنظر قول أبى يوسف فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٢٧/٢ ) -

( ٢٧٨ ) ، وراجع روضة القضاة ( ٢٦٣/١ ) .

(٢) عمران بن عتبة : لم أجده بعد البحث .

(٣) قوله ( منعه ) تكرر فى الأصل خطأ من الناسخ .

لأنه لما أقر أنه سافر فقد أقر أنه ليس له حيسه ولا تكفيله

فلا يكفل (١).

وان جهد الطالب ( ٤٧ / ب ) وقال : هو مقيم عمل القاضى

على ما يصح عنده ، لأنه لو كان سافراً فإنه لا يكفل وان كان مقيماً

فإنه يكفل (٢) فوجب أن يحمل على ما يصح عنده .

---

(١) أنظر المسألة في الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ٥٦ / ب ) .

(٢) قوله ( وان كان مقيماً فإنه يكفل ) سقط من النسختين ( أ - ز ) .

• (ع)

فصل  
متمم

وان ادعى حدّاً في قذف، أو قصاصاً في نفس أو فيما دونه  
وقال : لي بينة حاضرة ، وطالب كفيلاً ، فأني أخذ له منه كفيلاً  
ثلاثة أيام .

في قول أبي يوسف ومحمد (١)

وقال أبو حنيفة (٢) : لا أكفله في ذلك .

وجه قول أبي حنيفة [رحمه الله] (٣) : أنه لا يجوز بذله ،

فلا يجوز أخذ الكفيل به ، دليله الحدود التي لا حق فيها لادمي

ولأنه لا يجوز استيفاؤه من غير من عليه فلا يجوز أخذ الكفيل به ،

دليله سائر الحدود .

فان قيل هذا يبطل بالتميز وهو أن رجلاً لو ادعى على رجل

تمزيها فانه يجوز أخذ الكفيل به ، وان كان لا يجوز استيفاؤه من

غير من عليه .

قيل هو : بالشم لم يوجب التميز وانما خير ويقف على خيار

الامام ان شاء ضرب وان شاء حبس .

---

(١) تقدم قوله . أنظر ص ٢٥٩

(٢) أنظر قوله في الصدر شن أدب القاضي ( ٢٨٢/٢ ) ، وراجع

روضة القضاة ( ٢٩١/١ ) .

(٣) قوله ( رحمه الله ) سقط من النسخة الأصل ، وإثباته من

النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

وان كان ذوهيئة (١) وهو أول ما فعل لم يضرب ولم يحبس  
فدل على أنه غير موجب فلذلك يجوز أخذ الكفيل به .  
ولأن احضار النفس لاقامة الحد موجب عقوبة ، بدليل : أنه  
اذا ثبت أحضر ، ولا تصح الكفالة بالمعقوبات (٢) ، فلا تصح بموجبها .  
وجه قول أبي يوسف ، وهو قول محمد : لأن احضار النفس  
ليس بعقوبة ولا بموجب عقوبة بدليل أنه يثبت ( ٤٨ / ١ ) مثله في  
المداينات (٣) فجاز أخذ الكفيل به ، دليله الأموال والتعزير (٤) .

- 
- (١) لم يذكر المؤلف دليلا لذلك ، وأقول ان الدليل على اقالمة  
ذوى الهيئات قول المصطفى صلى الله عليه وسلم فيما روته عنه  
أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : (( أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم  
الا الحدود )) أخرجه أبو داود فى كتاب الحدود باب فى الحد  
يشفع فيه ( ٥٤٠ / ٤ ) . وأخرجه الامام أحمد فى سننه  
• ( ١٨١ / ٦ )  
وذوى الهيئات : من لم تظهر منهم ريبة . أنظر معالم السنن  
على هامش أبى داود ( ٥٤٠ / ٤ ) .  
(٢) أى : لا تصح الكفالة فى الحدود مثل حد الرجم . . الخ  
(٣) يعنى بقوله المداينات : أى يجوز أخذ الكفيل فى الديون .  
(٤) أى : يجوز أخذ الكفيل فى التعزير . أنظر الصدر شرح  
أرب القاضى ( ٢٨٤ / ٢ ) .

فصل  
م

فان شهد عليه شاهدان ، أو أقر ، حبسه ، ولم يأخذ منه كفيلا .  
لأن الحد قد وجب بشهادتهما بدليل أنه لو أمضاه لكان مضيا حدا  
فصار الحبس للدرء أو يجوز أن يحبس للدرء .  
وإذا شهد عليه شاهد واحد <sup>(١)</sup> عدل حبس عند أبي حنيفة <sup>(٢)</sup> وعند  
أبي يوسف ، ومحمد <sup>(٣)</sup> لا يحبس ويكفل .  
وجه قول أبي حنيفة : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : (( أنه  
حبس رجلا في تهمة )) <sup>(٤)</sup> . وهذا يوجب أكثر من تهمة .

- 
- (١) قوله ( واحد ) سقط من النسخة ( أ - ز ) .  
(٢) أنظر قول أبي حنيفة في كتاب الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٨٢ / ٢ ) ،  
وفي الجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ٥٧ / ب ) .  
(٣) أنظر قول أبي يوسف ومحمد في المرجعين السابقين ، وراجع روضة القضاة  
( ٢٩٤ / ١ ) وهذا نص عبارته : " قال أبو يوسف ومحمد : إذا شهد  
واحد عدل كفلناه ولم نحبسه " .  
(٤) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم : (( حبس رجلا في تهمة ثم  
خلى عنه )) أخرجه أبو داود في كتاب الأفضية باب في الحبس في  
الدين وغيره عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ( ٤٦ / ٤ ) .  
وأخرجه الترمذي في كتاب الديات باب ما جاء في الحبس في التهمة  
( ٢٨ / ٤ ) ثم خلى عنه وقال : الترمذي حديث بهز عن أبيه  
عن جده حديث حسن .  
وأخرجه النسائي في كتاب قطع السارق باب امتحان السارق بالضرب  
والحبس ( ٦٧ / ٨ ) وزاد النسائي والترمذي ثم خلى عنه .  
وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه باب الحبس في الدين ، ولفظه :  
أن النبي صلى الله عليه وسلم (( حبس رجلا ساعة في التهمة ثم  
خلاه )) وأخرجه من طريق بهز بن حكيم .  
وأخرجه الحاكم في المستدرک ( ١٠٢ / ٤ ) من حديث بهز وقال :  
هذا حديث صحيح الاسناد ووافقه الذهبي عليه في تلخيص  
المستدرک .

- ولأن قول العدل يجب الحيد به لأنه لو أضاف (١) إليه  
شله يحكم به فإجاز أن يحبس بقوله .  
وجه قولهما : لأنه لا يقضى بقول الواحد فصار كما لو لم يقم (٢) .

---

(١) يعنى المؤلف بقوله " لأنه لو أضاف إليه شله يحكم به " : أى لو  
شهد مع العدل شاهد آخر أفضى القاضى الحكم .  
(٢) أى أن وجوده وعدمه سواء ما دام أنه لا يقضى بقوله .



فصل

مسمم

فان قتل خطأً أو جرح خطأً أخذ منه كفيلاً ، كما أخذ

في الأموال .

لأن الواجب به مال فجاز أخذ الكفيل به ، دليله سائر

الأموال . (١)

فان قدّمه في حد من حدود الله تعالى مثل : الزنا ، وشرب

الخمر ، وقال الذي قدّمه : لي بينة فخذ ( ٤٨ / ب )

منه كفيلاً ، لم يؤخذ لما بينا أنه لا يكفل في الحدود الا في

السرقه فانه يؤخذ منه كفيل لدعوى المال فانه في السرقه (٢) يدعي

شيئين :

١ - مالا . ٢ - وحداً . (٣)

والمال يجوز أخذ الكفيل به فوجب أن يؤخذ .

---

(١) وأنظر المسألة في المختصر الورقة ( ١ / ١٣ ) .

(٢) الكفيل لا يؤخذ هنا من أجل الحد الذي هو القطع وانما من

أجل المال : لأن المدعى كما قال المؤلف يدعى شيئين :

مالا ، وحداً .

(٣) أنظر الفتاوى الهندية ( ٢٥٨ / ٣ ) ، ومعين الحكام ص ٢٥٨

تجد تفصيل المسألة .



فصل  
م

وفى التميز يؤخذ الكفيل .

لأنه حق لآدمى يصح الإبراء عنه ويثبت بالشهادة على الشهادة

• شهادة النساء مع الرجال .

فجاز أخذ الكفيل به كالأموال . (١)

---

(١) أخذ الكفيل فيما يوجب التميز : مثل الحر يقذف العبد ،

أو الحر يشتم الحر ، وما أشبه ذلك مما يجب فيه التميز .

أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٨٤/٢ ) ، والجصاص

شرح أدب القاضى الورقة ( ١/٥٧ ) ، وأنظر محين الحكام

ص ٢٥٨ ، ولسان الحكام ص ٢٤٨ .

فصل

وان شهد الشهود على رجل بحق ، والقاضي لا يعرف  
الشهود ، فقال المدعى : أخذ منه كفيلاً حتى تسأل عن شهودي ،  
أخذ منه كفيلاً .

لأنه غير مندوب الي درسه (١) .

ويجب عليه أن يحضر عند تزكية الشهود والقبضاء عليه ،  
فإذا أراد أن يجعله في ثقة جاز ، فان قال : لا أرضى بهذا  
الكفيل ، أخذ له كفيلاً ثقة له دار ، لأن الكفيل للاستيثاق  
فإذا لم يكن ثقة لم يحصل الاستيثاق به ، فوجب أن يكون ثقة  
له دار يطلب من داره .

فان أبي أن يعطيه كفيلاً أمر بملازمته بالليل والنهار .  
لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( لصاحب الحق  
اليد واللسان )) (٢) .

الخالصة

- (١) لأنه ليس من الحقوق لله تعالى كحد الزنا يدرأ بالشبهة  
فلا يؤخذ منه كفيل ، وانما الحق هنا خالص للمبد ، وسبق  
كلام الصنف على هذا قريبا . راجع المختصر الورقة (٣/١)
- (٢) معنى الملازمة : أن يدور معه أينما دار أو يبعث أحدا ممن  
أمنائه ليكون معه وليس معنى الملازمة أن يجلس معه في موضع  
محين فان ذلك جهس . أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢/٢٨٦)
- (٣) الحديث رواه الدارقطني في كتاب الأفضية والأحكام (٤/٢٣٢)

.....  
==== بهذا اللفظ : قال : حدثنا أبو علي الصفار ثنا عباس

ابن محمد ثنا أبو عاصم حدثنا ثور بن يزيد عن مكحول قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( ان لصاحب الحق  
اليد واللسان )) .

ولقد علق الشيخ شمس الحق العظيم آبادي على هذا  
الحديث بما نصه : " وأخرجه النسائي عن أبي سلمة عن  
النهي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وكذلك مالك في الموطأ "

أنظر المغني على سنن الدارقطني ( ٢٣٢/٤ - ٢٣٣ ) .  
وأخرجه البخاري في كتاب الوكالة ، باب الوكالة في قضاء الدين  
( ٤٨٣/٤ ) ، وفي كتاب الاستقراض وأداء الديون  
باب استقراض الأبل ( ٥٦/٥ ) وفي باب الهبة ( ٢٢٧/٥ )  
وأخرجه بممناه .

وأخرجه مسلم في كتاب المساقاة باب من استلف شيئاً فقتضى  
خيراً منه ( ١٢٤/٣ ) .

وأخرجه ابن ماجة في كتاب الصدقات باب لصاحب الحق سلطان  
( ٨١٠/٢ ) عن ابن عباس .

ورواه أحمد في سننه ( ٢١٦/٢ ) .

وأورده الزيلعي في نصب الراية وهزاه الى الدارقطني ، وقال :  
هو مرسل .

وهزاه كذلك الى ابن عدي في الكامل ، أنظر نصب الراية  
( ١٦٦/٤ ) .

فالسان في التقاضى ، واليد في الملازمة ، فله أن يحفظه

ويلازمه .

فإن ادعى في يده شيئاً بمينه ينقل ويحول مثل العبد

والدابة ، فإنه يعطيه كقيلاً بنفسه ، وكقيلاً بذلك ( ٤٩ / أ )

الشيء .

لأنه يجب عليه أن يحضر ويحضر ذلك الشيء ، فإذا أراد أن

يجعل كل واحد منهما في ثقة جاز .

ولأن الشهود يشيرون إلى عين المشهود به كما يشيرون إلى

المشهود عليه ، ثم يجب أخذ الكفيل به ، كذلك يؤخذ بذلك

الشيء . (١)

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٨٥ / ٢ - ٢٨٦ ) .

فصل  
متمم

فان أبى أمره القاضى بأن يلزمه ، ويلزم ذلك الشئ .  
لأنه يجب له حق الاستيثاق ، فكان له أن يحفظه بنفسه . (١)

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٨٥ / ٢ ) .

فصل  
مممم

وان كان المدعى عقاراً أو ديناً .  
لم يأخذ كفيلاً بذلك الشيء ، وأخذ كفيلاً بنفسه ، لأنه  
لا يجب احضاره ، ان تعريفه بالتحديد لا بالاشارة ، فلا يؤخذ  
كفيل (١) .

وان كان المدعى مما ينقل ، وأعطاه كفيلاً بذلك الشيء لم  
يمط كفيلاً بنفسه ، أمره القاضي أن يلزمه الى أن يمطيه كفيلاً  
بنفسه .

لأنه يجب حضوره لسماع البينة عليه ، والقضاء عليه فكان له  
أن يجعله في ثقة ليأخذ كفيلاً به (٢) ولو أعطاه كفيلاً بذلك الشيء  
ووكيلاً في الخصومة جاز وأخذ من الوكيل كفيلاً .  
لأنه اذا حضره الكفيل وقضى به على الوكيل سلمه القاضي  
الى المقضى له فقد جعله في ثقة فيكتفى به .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٨٧/٢ ) .

(٢) الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٨٥/٢ - ٢٨٦ ) ، والمختصر

الورقة ( ١٣/أ ) .



فصل  
متمم

وان كان المدعى عقاراً وأعطاه وكيلاً في الخصومة وكفيلاً  
بالوكيل ، وسلم العقار الى الوكيل جاز ، ولم يجبر على أن  
يمطيه كفيلاً بنفسه .

لأنه يقدر على تسليمه عند القضاء [ به ] (١) فقد

جمل حق المدعى في ثقة فكفى ، ولأنه لا يجب احضاره ،

ولا يجب على الشهود الاشارة اليه فلا يؤخذ به كفيل .

---

(١) قوله ( به ) سقط من الاصل واثباته من النسختين ( أ - ز ) .



## فصل

وإذا سمعت الهيئة على المدعى عليه أو على كفيه ثم غاب مسن  
سَمِعَت الهيئة عليه لم يقضى به عند محمد (١) ، وقال : لعل له  
حجة تبطل بها شهادة الشهود .

وقال أبو يوسف (٢) : يقضى به ، ويجعل على حجتـــــــــــــــــه  
ان كانت له .

قال أحمد (٣) : قول أبي يوسف هو الصواب عندنا .

وجه قول محمد : لأن هذا قضاء على الغائب (٤) بالهيئة  
فلا يجوز كما لو كان وقت السماع غائباً .

وجه قول أبي يوسف : لأن السماع عليه قد صح فنيته لا تمنع  
القضاء بمد صحة ما يوجب الحكم بحضرته ، كما لو أقربه ثم غاب ، فإنه  
يقضى عليه ، كذلك هذا .

---

(١) أنظر روضة القضاة ( ٢٩٦/١ ) ، وشرح أدب القاضي للصدر

الشهيد ( ٢٩١/٢ ) .

(٢) أنظر : شرح أدب القاضي للصدر الشهيد ( ٢٩١/٢ ) حيث

قال الصدر الشهيد ما نصه : " وقال أبو يوسف رحمه الله يقضى

وهو اختيار صاحب الكتاب " ، وأنظر كتاب شرح أدب القاضي للجصاص

الورقة ( ٥٩/ب ) فقد نقل السألة عن الخصاص ونص على ذلك أنه

اختيار الخصاص .

(٣) أحمد المقصود به الخصاص كما أشرت إليه آنفاً وبينت أن الصدر الشهيد

والجصاص نقلاه ذلك الرأي عن أبي يوسف وأنه أى الخصاص

صوه .

(٤) سيأتى الكلام على مسألة القضاء على الغائب ص ١٢٥ .

قال القاضي <sup>(١)</sup> : ذكر أبو علي بن موسى رحمه الله في كتابه  
أنه إذا قال المدعى : لي بيعة حاضرة ، وأعطاه كفيلاً بنفسه ثلاثة  
أيام فتغيب الطالب ، فالكفيل ( ٥٠ / ١ ) على كفايته حتى يدفع  
المكفول به إلى المكفول له ويبرأ منه .  
وقد روى بعض أصحاب أبي حنيفة <sup>(٢)</sup> : أنه كان يقول إن الكفيل  
يبرأ عند مضي الثلاثة الأيام إذا تغيب الطالب وليس للطالب أن  
يطلب منه النفس .

---

(١) تكرر قوله ( القاضي ) في الأصل .

(٢) أنظر كتاب شرح أدب القاضي للصدر الشهيد ( ٢٧٨ / ٢ ) قال  
ما نصه : " والصحيح أنه يأخذ إلى ثلاثة أيام " .

فصل  
ـــــــــــــــــ

إذا قَدَّمَ رجلاً الى القاضي وقال : أنا وصى فلان ، وللميت  
علي هذا حق ، ولم يثبت وصيته عند القاضي . فقال : خذ لي منه  
كفيلاً حتى أثبت وصيتي وأثبت الحق عليه للميت ، لم يأخذ منه  
كفيلاً .

لأنه : ليس بخصم بعد لأن سبب الخصومة هي الوصية  
ولم تظهر فلم يكن له أن يخاصم .

وكذلك اذا قال : أنا وكيل فلان ، ولفلان على هذا حق  
فخذ منه كفيلاً حتى اثبت وكالتي والحق عليه ، لم يأخذ منه كفيلاً  
لما قلنا .

وان أقام الهيئة على الوصية أو الوكالة والقاضي في السألة  
عن الشهود (١) ، ثم أحضر خصماً ادعى عليه حقاً للموصى أو للموكل  
وسأله أن يأخذ منه كفيلاً الى أن يسأل عن شهوده ، ثم يثبت الحق  
على الرجل ، لم يفعل القاضي وذلك لأن الوصية لم تثبت (٢) فلم  
يصر خصماً ، فلا يؤخذ الكفيل له .

وان أحضر بينته على الوصية ، والحق الذي للميت على المدعى  
عليه في مجلس واحد ، قبل ذلك ، وحكم به كلاً اذا عدلت الهيئة .

---

(١) أنظر المختصر الورقة ( ١٣ / ب ) .

(٢) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( يثبت ) .

وكذلك الوكالة <sup>(١)</sup> والقياس عندنا أن لا يتقبل حتى  
ثبتت <sup>(٢)</sup> الوكالة والوصية أولاً ثم الحق .  
وجه القياس : لأن ( ٥٠ / ب ) الوصية لم تثبت <sup>(٣)</sup> فلم  
يكن خصماً به ، فلم يكن له أن يقيم البينة على الحق .  
وجه الاستحسان : أن البينة يجوز أن تقف <sup>(٤)</sup> بدليل  
أن أحد الابنين إذا أقام البينة على حق والابن الآخر غائب فإنه  
يقف على حقه .  
فان حضروا دعوى صارت تلك البينة له ، كذلك هذا اذا  
عدلت بينة الوصية أو بينة الوكالة علمنا بانه أقام البينة وهو خصم .

---

(١) في النسخة ( أ - ز ) ( للوكالة ) ، والصواب ما في النسختين  
( الأصل ) ، ( ع ) .  
(٢) في النسخة ( أ - ز ) ( ثبت ) .  
(٣) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( ثبت ) .  
(٤) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( يقف ) .

فصل

ولو ادعى على ميت حقاً وقدم وصيه الى القاضى ولم تثبت وصيته وطلب من الوصى كفيلاً حتى يثبت الحق على الميت لم يأخذ له كفيلاً (١) .

لأن الوصية لم تثبت ، فلم يكن خصماً عن الميت ، ولم يجب عليه قضاء الدين فلا يؤخذ الكفيل منه .

وكذلك لو كانت وصيته تثبت بهذا ، ولكن الوصى قال : لم يصر فى يدي من مال الميت شىء ، لأن القضاء لم يجب عليه (٢) فلا يؤخذ منه كفيل (٣) .

فان قال الطالب : أريد أن أثبت حقي على الميت بمحضر منه ثم أطلب مال الميت ، فغذ لي منه كفيلاً حتى أحضر شهسودى فإن القاضى يأخذ له منه كفيلاً ثلاثة أيام .

لأن الوصية لما تثبت كان خصماً عن الميت فى سماع البينة عليه .

- 
- (١) أنظر شرح أدب القاضى ( ٢٩٨/٢ ) ، وراجع المختصر  
الورقة ( ١/١٣ ) .
- (٢) قوله ( عليه ) سقط من النسخة (ع) .
- (٣) لأنه مفكر كالوارث الذى ينكر وصول التركة اليه فيكون القول قوله .  
راجع أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر الشهيد ( ٢٩٧/٢ ) .

ولو أقام البيئنة عليه بالمال وهو معسر قمت البيئنة عليه

وان كان الأداة لا يلزمه ، كذلك هذا .

وكذلك لو أحضر وارثاً وقال : الوارث لم يصر قتي يدي من قتل الميت

شيء فإنه يأخذ منه كفيلاً ( ١/٥١ ) على الوجه الذي قلنا لما بينا . (١)

---

(١) لأنه لما ثبت أنه وارث فقد انتصب خصماً عن الميت في سماع

البيئنة عليه ويشير بقوله على الوجه الذي قلنا لما بينا الى ما ذكره

آتفا في شأن ثبوت الوصية .

فصل  
مممم

ولو قدم رجلاً الى القاضى وادعى أن أباه مات وهو وارثه  
وأن له على هذا الرجل ألف درهم فأراد كفيلاً .

فإن القاضى يأخذ له منه كفيلاً ثلاثة أيام (١) ، ولا يشبه هذا

الوكيل والوصى .

لأنه يدعى الحق لنفسه عليه ، فكان خصماً له ، وله أن يأخذ

منه كفيلاً .

وكذلك كل من ادعى حقاً لنفسه فأنى أخذ له كفيلاً اذا كان

المدعى عليه ذلك من أهل المصر ، لما بينا أنه اذا كان مسافراً

لم يأخذ منه الكفيل .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٩٨/٢ ) .

(١) سألية

دار في يد رجل يدعيها لنفسه ، فادعى رجل أنها لـه  
اشتراها من فلان ، وطلب كفيلاً (٦) .

فانه يأخذ من المدعى عليه كفيلاً ثلاثة أيام .

لأنه يدعى الحق لنفسه ، وصاحب اليد يسكنها لنفسه ، فكان  
خصماً لمن يدعيه فيؤخذ منه كفيلاً .

وكذلك اذا ادعى رجل على امرأة أنها زوجته أو ادعت المرأة

على الزوج بذلك ، فإنه يؤخذ الكفيل من المدعى عليه (٧) .

لأنه يدعى الحق عليه لنفسه ولو أقربه صح اقراره ، فـاذا

جحد أخذ منه كفيلاً ليحضر شهوده .

وكذلك لو قدم رجلاً الى القاضي وقال : هو سُلوكي ، وقسال هو

انا حرٌّ (٤) ، فانه يأخذ (٥) له كفيلاً منه لما ذكرنا .

- 
- (١) في النسختين (أ- ز) ، (ع) (فصل) .  
(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢٩٨/٢) .  
(٣) الصدر السابق، (٢٦٩/٢) .  
(٤) الصدر السابق (٢٦٩/٢) .  
(٥) في النسختين (أ- ز) ، (ع) (بوضع) .



فصل  
متمم

واذا مات المطلوب ، أو الكفيل بالنفس بطلت الكفالة (١) .

لأنه : لا يقدر على ( ب / ٥١ ) تسليمه بمد موته فلا [ يكلف ] (٢)

وكذلك الكفيل اذا مات ، لأنه فات التسليم من جهته فسقط .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢ / ٣٠٠ ) .

(٢) فى النسخة الأصل ( يكفل ) وهذا تصحيف وما أثبت من

النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) وهماش الأصل .

## فصل

سسسس

ولومات الطالب لم تنهطل .

لأنه يضمن الكفيل تسليم المكفول به ولم يفت ، والوارث يقوم مقام الطالب فوجب التسليم اليه ، فان سلم الكفيل المكفول به الى وصيه برى .

لأن الوصي قائم مقام الميت فيما يجب له وعليه ، ولو سلم اليه برى ، وكذلك اذا سلم الى وصيه برى .

وان لم يكن له وصي به وسلم الى الوارث برى من حق ذلك الوارث خاصة ، ولعن بقى من الورثة أن يطالب الكفيل بتسليم المكفول به ، لأنه سلم اليه حقه وحق غيره فبرى من حقه وحق (١) حق الغير عليه .

---

(١) في النسختين (أ- ز) ، (ع) ( وري ) .

باب : العدوى <sup>(١)</sup> [والإعسداء] <sup>(٢)</sup>

---

قال أبو يوسف : إذا ادعى رجل على رجل دعوى وأراد عليه

عدوى وهو في الضر ، والقاضي لا يدرى أحق هو أو مظل .

فإنه يمد به عليه ، ويثبت من يحضره . <sup>(٣)</sup>

وَحِكِيَّ عَنْ مَالِكٍ (٤) أَنَّهُ قَالَ : مَا لَمْ يَمْرَفِ الْقَاضِي أَنْ يَمِينَ

الطالب والمطلوب معاملة لم يمد على المطلوب بدعوى الطالب .

---

- (١) العدوى : هي المعونة ، وهي طلبك الى وال ليمدك على من ظلمك أي ينتقم منه ، يقال : استعديت الأمير على فلان فأعداني أي استعدت به عليه فأعاني . أنظر مختار الصحاح ص ٤١٩ .  
والاعداء : هو طلب المدعى من القاضي أن يحضر خصمه . هذا مفهوم من الفتاوى الهندية ( ٣٣٤/٣ ) .
- (٢) في الأصل ( الأعرار ) وهو تصحيف والتصويب من النسختين ( أ - ز ) ، ( ح ) .
- (٣) أنظر قول أبي يوسف في شرح الجصاص على أدب القاضي <sup>الورقة</sup> ( ١/٦١ ) وما بعدها ، وراجع روضة القضاة للسمناني ( ١٦٢/١ ) فإنه قال : قال أبو يوسف على هذا أدركنا الناس . وراجع الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٠٣/٣ ) فقد جاء الصدر بأدلة تختلف عن أدلة المؤلف هنا ولا يتسع المقام لذكرها .
- (٤) أنظر قول مالك في تبصرة الحكام ( ٣٠٥/١ ) .

وقال أبو يوسف على هذا أدركنا الناس ولم يكن أحد ممن  
الفقهاء ينكر هذا على من فعله .

وابن أبي ليلى كان يفعله ولا ينكر عليه أبو حنيفة [رحمه الله] (١)  
وانما قلنا ذلك لما روى أبو هريرة وزيد بن (٢) خالد الجهني أن رجلين  
اغتصما إلى رسول ( ١/٥٢ ) الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما :  
يا رسول الله أقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر وهو أفقههما :  
أجل يا رسول الله أقض بيننا بكتاب الله وإذن لي أن أتكلم (٣) قال :  
تكلم ، قال : ان ابنى كان عَيْفًا (٤) على هذا فزنا

---

(١) قوله ( رحمه الله ) لا توجد في النسخة الأصل واثباتها ممن  
النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ، أنظر قول ابن أبي ليلى في  
الصدر شرح أدب القاضي ( ١٦٢/١ ) .

(٢) زيد بن خالد الجهني : صحابي مشهور شهد الحديبية وكان معه  
لواجهينة يوم الفتح مات سنة ٧٨ هـ وقال في التقريب مات  
بالكوفة ، له ترجمة في : الاستيعاب ( ٥٥٨/١ ) ، والأصابة  
( ٥٦٥/١ ) ، والتقريب ( ٢٧٤/١ ) .

(٣) هذه الجملة رواها الترمذي بلفظ ( وإذن لي فأتكلم ) ، ورواها  
النسائي بلفظ ( وإذن لي في أن أتكلم ) وسيأتي ذكر مصادر  
تخريص الحديث في ص ٢٨٤ .

(٤) في هامش ( أ - ز ) أي صبا ، والمعنى أي أجيرا ، والعسيف  
بمهلتيين الأجير وزنه ومعناه والجمع عسفاً كاجراً ، ويطلق  
أيضاً على الخادم وعلى العبد وعلى السائل ، قال ذلك الحافظ  
ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري ( ١٣٩/١٢ ) .

[بامراته] (١) فأخبرت أن علي ابنى الرجم فافتديت منه بحائسة  
شاة وجارية ، ثم إني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابنى  
جلد مائة وَتَغْرِيْبُ عامٍ ، وإنما الرجم على امرأته ، فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : (( أما والذي نفسى بيده لأقضين بينكما  
بكتاب الله تعالى ، أما غنمك وَخَادِمَكَ فَرَدُّ عَلَيْكَ ، وعلى ابنك  
جلد مائة وَتَغْرِيْبُ عامٍ وَاغْذُ يا أنيس (٢) الى امرأة هذا

---

(١) فى الأصل ( بامرة ) والتصويب من النسختين ( أ - ز ) ،

• (ع)

(٢) أنيس : بالتصغير - صحابى مشهور ذكر فى حديث الحسيب .

قال ابن السكن : لست أدري من أنيس المذكور فى

هذا الحديث ، ولم أجد له رواية غير ما ذكر فى

هذا الحديث .

ويقال : هو أنيس بن الضحاك الأسلمي .

وقال ابن الأثير : هو : أنيس بن مرشد الخنوى : شهد

مع النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة ، وحنينا - توفى

فى ربيع الأول سنة عشرين من الهجرة .

راجع ترجمته فى :

الاستيعاب ( ٦١ / ١ ) ، اسد الغابة ( ١٥٩ / ١ ) .

فان اعترفت فارجمها )) (١)

فقد أهدى على المرأة ولم يكن الحق ثبت عليها .

وروى أن رجلاً كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين

فجاء اليه وطالبه وأغلق عليه القول ، فقام واحد من أصحابه

ويقال إنه كان عمر فأنكر عليه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

(( لأن تكونوا على أولى من أن تكونوا ))<sup>(٢)</sup> على الرجل فإنه

---

(١) حديث المسيف رواه البخارى فى كتاب الحدود باب :

الاعتراف بالزنا ( ١٣٦/١٢ ) .

ورواه مسلم فى كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا

( ١٣٢٤/٣ ) .

وأخرجه الترمذى فى كتاب الحدود باب ما جاء فى الرجم على

الشيب ( ٣٩/٤ ) .

وأخرجه ابن ماجة فى الحدود أيضا باب حد الزنا

( ٨٥٢/٢ ) .

وأخرجه النسائى فى الأقضية باب صون النساء عن مجلس

الحكم ( ٢٤٠/٨ - ٢٤١ ) .

ورواه مالك فى المودأ فى الحدود ( ٨٩/٥ ) مع الزرقانى .

وأخرجه أحمد فى سنده ( ١١٦/١١٥/٤ ) .

وأخرجه البيهقى فى كتاب الحدود باب نفى البكر ( ٢٢٢/٨ ) .

(٢) فى النسخة .. ( أ - ز ) ، ( يكونوا ) .

ما قَدِّسَتْ أمة حتى يؤخذ من قوبها لضعيفها غير متمتع )) (١) .

فبان أن أخذ الحق من المطلوب واجب ، والقاضى ينوب عن المسلمين فيجب عليه أخذ الحق منه ولا يصل اليه الا بالاعداء عليه فوجب أن يفعل .

---

(١) أورد الهيثمي في مجمع الزوائد عدة أحاديث بمعناه بدون ذكر القصة التي ذكرها الناصحى ( ١٩٧/٤ ) - منها :  
حديث أبى سعيد بلفظ : (( لا قدست أمة لا يعطى الضعيف فيها حقه غير متمتع )) ، وقال رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح .

ومنها : حديث : قال يونس بن مغارق عن أبيه عن جده :  
(( لا قدست أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه غير متمتع )) .  
وقال : رواه الطبرانى في الكبير والأوسط . ورجاله ثقات .  
وقد ذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ( ١٨٣/٤ ) .  
وأورده الجصاص في شرحه لكتاب أدب القاضى للخفاف ( ٦١/ب )  
ولقد أورده الناصحى في كتابه هذا بمعناه فيما سبق  
أنظر ص .

ومعنى قوله : ( غير متمتع ) : أى : من غير أن يصيبه  
أذى بقلقه ويزعجه .

راجع النهاية في غريب الحديث ( ١٩٥/١ ) .

وروى عن ابن عباس ( ٥٢ / ب ) أن رجلا قدم مكة باهبل فباعها  
من أبي جهل ، فمطله <sup>(١)</sup> وظلمه فقام <sup>(٢)</sup> في المسجد وقال :  
يا معشر قريش اني رجل فريب ابن سبيل واني بعت اهلا من أبي جهل  
فمطلني وظلمني فمن رجل يمد يني <sup>(٣)</sup> عليه وبأخذ لي بحق ؟ قال :  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس قال : فقالوا له : ذلك الرجيسل  
يمديك <sup>(٤)</sup> عليه ، قال فانطلق اليه وذكر له ذلك ، فقام معه  
وحثت قريش في أثرهما رجلا ، وانما فعلوا ذلك استهزاء لما قد  
علموا ما بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أبي جهل من المداوة ،  
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم باهله فضربه ، فقيل : من هذا ؟  
فقال : محمد ، قال : فخرج اليه أبو جهل وما في وجهه  
رايحسة من الذعر <sup>(٥)</sup> ، قال : أعط هذا

- 
- (١) المظل : مأخوذ من قوله مظل الحبول ونحوه مطلا أي مسده  
والحديد طرقه ليطول ، ومظل فلانا : أي أجل موعد الوفاة  
بحقه . المعجم الوسيط ( ٨٧٦ / ٢ ) .
- (٢) قوله ( فقام ) مكرر في النسخة الأصل .
- (٣) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) يمدى ، وفي السيرة النبوية لابن هشام  
( يؤد يني ) ( ٣٨٩ / ١ ) ومعناها : أي يمد يني على أخذ حق .  
من هاشم السيرة النبوية لابن هشام .
- (٤) في السيرة النبوية لابن هشام ( يؤد يك ) ( ٣٨٩ / ١ ) .
- (٥) الذعر : ما لضم الخوف والفرع ، والفتح التخويف ، وقال الزمخشري :  
الذعر : مجاز يراد به الخوف ومن المجاز قولهم أتانا وما في وجهه  
دم اذا جاء فرعا ، وقال في هاشم نسخة ( أ - ز ) أي من الخوف .  
أنظر ترتيب القاموس ( ٢٥٨ / ٢ ) ، ولسان العرب ( ٣٩٣ / ٥ ) .  
وأساس البلاغة ( ٢٧٩ / ١ ) ، وراجع السيرة النبوية لابن هشام ( ٣٩٠ / ١ ) .



حقه فقال : نعم ، فدخل فأخبر حقه فأعطاه آياه ، فجاء الرسول  
وأخبرهم ، وجاء الرجل فوقف (١) عليهم وقال : جزاء الله خيراً  
فقد أخذ لي حقى قال : فلم يتفرقوا أن جاء أبو جهل فقالوا :  
ويلك ما صنعت ، فقال : والله ما هو الا أن ضرب علي السباب  
[فقلت من] (٢) فقال : محمد ، فذهب فؤادى ، فخرجت اليه  
وان معه لفحلاً (٣) ما رأيت مثل هامته وأنيابه لفحل قط وان [كان] أكلنى (٤)

---

(١) فى النسخة (أ- ز) ، ( ووقف ) وفى النسخة (ع) زيادة

( ينظر لى ) بمد قوله ( ووقف ) .

(٢) قوله ( فقلت من ) سقط من النسختين الأصل ، (ع)

واثباته من هامش (أ- ز) .

(٣) فى السيرة النبوية لابن هشام ( ٣٩٠/١ ) ( ان فوق رأسه لفحلاً

من الابل ) .

(٤) فى جميع النسخ ( وان كان ) ولعل الصواب ( وان كان ) كما

فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٠٩/٢ ) .

فى السيرة النبوية لابن هشام ( ٣٩٠/١ ) ( والله لو أبيت

لأكلنى ) .

وفى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٠٦/٣ ) ( ان كان

ليأكلنى ) .

لو امتنعت فرأيت ما ملكت نفسي أن أعطيته حقه ( ١ ) . ( ٢ )

وروى عن الهرماس ( ٣ ) بن زياد عن أبيه عن جده قال :

( ١ ) قال في حاشية نسخة ( أ - ز ) بعدما ساق رواية ابن عباس ما نصه : " وأورد هذين ليعين جواز الاعتداء بمجرد الدعوى الا ترى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه بمجرد الدعوى الا أن القاضى اليوم لا يقوم بنفسه " وذيّلها بقوله " سمع " . قلت : وهذا التحليق منقول من كتاب الصدر شرح أدب القاضى ( ٢ / ٣١٠ ) .

( ٢ ) ما روى عن ابن عباس : أن رجلا قدم مكة بابل فباعها من أبي جهل فمطأه بظلمه . الخ .

أورد الخصاص في أدب القاضى مع شرح الصدر الشهيد عليه وذكره الجصاص في شرحه الورقة ( ٦٦ / ب ) . ( ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ) .

وروته كتب السيرة فقد ذكره ابن اسحاق عن عبد الملك بن عبد الله بن أبي سفيان كما في السيرة لابن هشام ( ١ / ٣٨٩ ) ، وهذا الملك ابن عبد الله من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كما قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ( ٥ / ٣٥٤ ) .

وراجع نور اليقين في سيرة سيد المرسلين ص ٤٠ - ٤١ .

وأورد السمناني في روضة القضاة ( ١ / ١٦٨ ) .

( ٣ ) الهرماس بن زياد بن مالك الباهلى : صحابى سكن اليمامة

وهو آخر من مات بها من الصحابة . لترجمة في : التاريخ

الكبير ( ٨ / ٢٤٦ ) ، وأسد الغابة ( ٤ / ٦١٧ ) ، والاصابة

( ٣ / ٦٠٠ ) ، والتهذيب ( ١١ / ٢٨ ) ، والتقريب ( ٢ / ٣١٦ )

أثبت النبي صلى الله عليه وسلم استمدى (١) علي بن غريم لـ  
فأعدانسي . (٦)

وعن علي أن امرأة الوليد (٢) بن عقبة جاءت إلى رسول الله

---

(١) جميع النسخ استمديت ، وفي رواية الميهقي استمدى كما أثبت منه

• ( ٥٢/٦ - ٥٣ )

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الأفضية باب في الحبس في الدين

وغيره ( ٤٦/٤ ) من حديث الهرماس بن زباد عن أبيه عن

جده بلفظ : " أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بفريم لـ

فقال الزمه " .

وأخرجه ابن ماجة في الصدقات باب الحبس في الدين والملازمة

• ( ٨١١/٢ )

وأخرجه الميهقي في كتاب التفليس باب ما جاء في الملازمة

• ( ٥٣ - ٥٢/٦ )

وأورده ابن عاتم في الحلل ، وقال : سألت أبي عنه فقال :

لم يرو هذا الحديث غير النضر عن الهرماس ، والهرماس شيخ

أعرابي لا يعرف . أنظر : علل الحديث لابن أبي حاتم

• ( ٤٧٤/١ ) رقم السؤال ( ١٤٢٤ )

(٣) الوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عامر والقريش الأموي أخو

عثمان لأمه ، أسلم يوم فتح مكة له ترجمة في : اسد الغابنة

( ٦٧٥/٤ ) ، والاصابة ( ٦٣٧/٣ ) ، والتهذيب

• ( ١٤٢/١١ ) ، والتقريب ( ٣٣٤/٢ )

صلى الله عليه وسلم : تستمدى على زوجها ، فأعداها ، فجاءت  
[فقلت] <sup>(١)</sup> أبى أن يجىء فأعطاها هدية <sup>(٢)</sup> من ثوبه كهيئة  
الحدوى <sup>(٣)</sup> فجاءت به . <sup>(٤)</sup>  
وروى عن محمد بن عبد الرحمن <sup>(٥)</sup> عن أبيه قال : أستمدت  
عثمان بن عفان فأخذت بتلابيبه <sup>(٦)</sup> فأعداني . <sup>(٧)</sup>

- 
- (١) التاء ناقصة من الأصل في قوله ( فقلت ) والزيادة من  
النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .
- (٢) هدب الثوب وهدبته وهدابه : أى طرف الثوب ما يلي طرفه  
النهاية في غريب الحديث ( ٢٩٤/٥ ) .
- (٣) تقدم معنى الحدوى أنظر ص ٢٨١ .
- (٤) رواه عبد الله بن أحمد في زوائد السنن من حديث علي ( ١٥١/١ )  
وأبو يعلى في سننه . ( ب / ٢١ ) .
- وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ( ٣٣٤/٤ ) باب ضرب النساء .  
وقال : رواه عبد الله بن أحمد والبخاري وأبو يعلى ورجالهم ثقات .
- (٥) هو : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصارى أبو عبد الرحمن  
صدوق سيء الحفظ جداً مات سنة ٤٨ هـ له ترجمة في : الميزان  
( ٦١٣/٣ ) ، والتهديب ( ٣٠١/٩ ) ، والتقريب ( ١٨٤/٢ ) .
- (٦) التليب جمع مافى موضع اللب من ثياب الرجل ، ولهبته اذا  
جعلت في عنقه ثوبا أو ضميره وجررته به ، والتليب من الانسان .
- وهو ما بين الصدر والنحر ، أنظر لسان العرب ( ٢٢٩/٢ - ٢٣٠ ) .
- (٧) ذكره الخفاف في أدب القاضى ، أنظر الصدر الشهيد شرح  
أدب القاضى ( ٣٠٧/٢ ) .

وروى عن ابن سمود نحو هذا ، وكذلك إن كان خارج

المصر ، وهو يصل إلى الحاكم ويرجع إلى أهله قبل الليل (١)

لأنه في حكم المصر فصار كالمحلة التي في طرف البلد .

•

---

(١) هذا عطف على ما سبق ومعناه أن للقاضي أن يمدى على من كان خارج المصر وهو يصل إلى الحاكم ويرجع إلى أهله قبل الليل ، كما كان له أن يمدى على من هو في المصر قريبا منه .

أنظر بداية الكلام في أول الباب ص ٢٨١ .

فصل  
سسسس

وان كانت السافة أكر من ذلك (١) لم يعمده عليه حتى  
يقم الطالب شاهدين أن له عليه حقاً ونسبان ذلك الحق الس  
ما يستجير به القاضي احضاره ، لأن الضرر في احضاره عليه أكر  
فجعل في حكم الغائب وهذا نوع استعمان. (٢)

---

(١) أي أكر مما سبق تحديده آنفاً .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٠٦/٢ ) .

فصل  
م

قال اسماعيل بن حماد (١) : أريحة شهود لا أسأل عنهم (٢)  
شاهدا ردّ الطينة (٣) ، وشاهدا تمديد العلانية ، وشاهدا  
[الغربة] (٤) ليدعوبه القاضي على غير قرعة ، والرجل يستمدى على  
الرجل ويهد أشخاصه الى اليصر ويقم عليه شاهدين بحق يدعيه . (٥)

- 
- (١) هو : اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة الكوفي القاضي تفرقه  
على أبيه حماد والحسن بن زياد ، ولم يدرك جده ولي قضاة  
الجانب الشرقي ببغداد ، وقضاة البصرة والرقعة وصنف من  
الكتب " الجامع " في الفقه عن جده أبي حنيفة وله الرد على  
القدرية وغير ذلك - له ترجمة في : الجرح والتعديل ( ١ / ١٦٥ )  
وتاريخ بغداد ( ٦ / ٢٤٣-٢٤٥ ) ، وميزان الاعتدال ( ١ / ٢٩٠ )  
والجواهر النضية ( ١ / ٤٠٠-٤٠٣ ) .
- (٢) أنظر المختصر ( ١ / ١٥ ) .
- (٣) الطينة : قطعة من الطين يختم بها الصك ونحوه . أنظر  
لسان العرب ( ١٧ / ١٤٠ ) . قلت : وكانت تقوم مقام ( الختم )  
كما في عصرنا الحاضر .
- (٤) في النسخة الأصل ( الخيبة ) وما أثبتته من هاشم الأصل ومن  
النسخة ( أ - ز ) ، أما النسخة ( ح ) فقولها ( الغربة ) سقط منها .
- (٥) أنظر قول اسماعيل بن حماد في شرح أدب القاضي ( ٢ / ٣٢٣ )  
وشرح الجصاص ( ١ / ٦٥ ) وروضة القضاة ( ١ / ١٧٣ ) ،  
وقال في الروضة : " شاهدا المصرفة بدل الغربة " .

وقال ابن سماعه (١) : أما أنا فأسأل عن شاهدي رد الطينة

( ٥٣ / ب ) وشاهدي الاشخاص (٢) .

قال أبو بكر الجصاص : وهذا عندي أحسن ، (٣)

وجه قول اسماعيل بن حماد (٤) قال : لأنه ليس فيه تنفيذ

الحكم على غيره فإذا كان حال الشهود الستر جاز أن يقله ، وله

أن يحبس في رد الطينة .

لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم (( حبس رجلاً في تهمة )) (٥)

وهذا يوجب أكثر من التهمة . (٦)

---

(١) هو : أبو عبد الله محمد بن سماعه بن عميد ( أو عهد ) اللبني

الكوفي ولد سنة ١٣٠ تقريباً وتوفي سنة ٢٣٣ هـ وصنف كتباً

منها : " أدب القاضي والمحاضر والسجلات والنوادر " وغيرها

له ترجمة في : الفهرست لابن النديم ص ٢٠٥ ، وتاريخ

بغداد ( ٣٤١ / ٥ ، ٣٤٣ ) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي

ص ١١٦ ، والأعلام للزركلي ( ١٥٣ / ٦ ) ، وتاريخ التراث

العربي ( ٧٦ / ٢ - ٧٧ ) .

(٢) أنظر قول ابن سماعه في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٣٣ / ٢ )

وشرح الجصاص على أدب القاضي للخصاف ( ١ / ٦٥ ) .

(٣) أنظر قول الجصاص في كتاب شرح أدب القاضي له ( ١ / ٦٥ - ب ) .  
وتقدمت ترجمته في ص من الدراسة .

(٤) في النسخة (ع) زيادة ( واو ) .

(٥) تقدم تخريجه أنظر ص ٢٥٦ .

(٦) وهو الحبس في رد الطينة .



ووجه قول ابن سماعه : لأن في قبول هذه الشهادة ايجاب الحس

عليه أو الحضور ، فصار كالزام سائر الحق فيطلب منه التمديل .

ووجه قولها في تمديل العلانية : لأنه ليس في ايجاب حـسـق

ان عدالة شهود الأصل ثبتت بالتركبة بالسر (١) ففيه اعلام الناس  
بأنه مزكى .

وأما في تقديم الفريم ، فللقاضى أن يفعل ذلك من غير شهادة

فلم يكن فيه الزام حق فجاز أن يفعل .

فان كان الستمدى عليه في المص ، وهو مريض أو امرأة لا تخرج

بعث القاضى مع المدعى أمينا من أمانيه الى ذلك المريض ، والمرأة (٢) .

وهذا اذا كانت المرأة لا تخرج في الحوائج ولا تتبذل (٣) للناس

ولا تبرز لمجالس الحكم ، لأن المريض لا يقدر على الحضور بنفسه ،

والقاضى لا يحضر دون الناس فيقضى فيها ، فوجب أن يبعث أمينا

وكذلك المرأة .

---

(١) في النسختين (أ- ز) ، (ع) (ف) بدل من الباء .

وصورة تزكية السر : أن يبعث القاضى رسولا الى المزكى أو يكتسب  
اليه كتابا فيه أسماء الشهود وأنسابهم وحلالهم ومحالهم وسوقهم  
ان كان سوقها حتى يتعرف المزكى فيسأل من جيرانهم وأصدقائهم  
كذا في النهاية ، وينفذ على يدي أمينه مختوما بختمه الذى  
ذلك المزكى ولا يطلع أحدا على ما في يد صاحبه حتى لا يعلم فيخدع .  
وصورة تزكية العلانية : أن يجمع القاضى بين المعدل والشاهد  
ويقول للمعدل : أهذا الذى عدلته ؟ أو يقول للمزكى بحضور  
الشهود أهؤلاء عدول مقبولوا الشهادة .

الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٥٢٩ .

(٢) أنظر المختصر ( ١٤ / ١ ) .

(٣) تتبذل : المتبذل ، من الرجال الذى يلى الحمل بنفسه .

لسان العرب ( ١٣ / ٥٣ ) .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( وَأَخَذْنَا يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ الْكَلِمَاتِ ))

امرأة ( ١/٥٤ ) هذا فان اعترفت فارجمها (( (١) .

صحت بالمدعى مع الأيمن لأن الأيمن لا يُحَلَّفُ المدعى عليه (٢)

من غير دعوى المدعى فوجب أن يحضر .

---

(١) هذا الحديث جزء من حديث أبي هريرة الذي أورده المؤلف

في قصة العسيف ومر تخريجه في باب المدوى والاعسداء

• راجع ص ٢٨٣ .

(٢) قوله ( عليه ) مكرر في النسخة الأصل .

فصل  
م

- ويثبت بشاهدي عدل من يعرف المريض أو المرأة. (١)
- لأنه يجب نقل ما يجرى من اقرار المدعى عليه أو غيره إلى القاضى ، والنقل بالشهادة ، فوجب أن يثبت شاهدين ويكتب للأمين اليمين التى يستحلفه عليها .
- لأنه : يقيم الأمين مقام نفسه فيما لا يعمله بنفسه فيكتسب للأمين (٢) وبأمره أن يستحلفه على تلك الجهة .

---

(١) أنظر المختصر الوجبة ( ١ / ١٤ ) .

(٢) فى النسخة ( أ - ز ) ( الأمين ) .

فصل  
متمم

ثم يأتي الأمين اليه فيقول : **إِنَّ هَذَا أَمْرٌ الْقَاضِي وَأَدْعَى**  
عليك كذا ، وأراد استحلافك فأمرني القاضي باستحلافك  
إِنْ كُنْتَ جَاهِدًا لِدَعْوَاهُ .

فإن أقر المدعى عليه بدعوى المدعى شهد الشاهدان على  
ذلك ، ويقول له الأمين **وَكَلَّ وَكَيْلًا بِالْخِصْمَةِ** يحضر مع خصمك  
مجلس الحكم ، فإذا فعل ذلك شهد الشاهدان عند القاضي  
بما أقر به بمحضر وكيله .

لأن القاضي يأمر الأمين بما لا يقدر عليه بنفسه ، ولا يقدر  
على السماع **فَيَسْمَعُهُ الْأَمِينُ** ، ويقدر على القضاء عليه بالهيئة عند  
حضور وكيله فيتولاه **بِنَفْسِهِ** ، ويجوز أن يقوم الوكيل مقام المرئيين .

لأنه فات حضوره فقام وكيله مقامه كوصي الميت فإن قيل  
ليس **أَنَّ النَّهْيَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرٌ أُبْهِنَتْكَ** ( ٥٤ / ب )  
بتنفيذ الحكم حين بحثه الى المرأة .

قيل له : لأن النهي صلى الله عليه وسلم كان له أن يولي  
الحكم من شاء ، وهذا القاضي ليس له ذلك فلو كان **جَمْعًا**  
اليه الاستحلاف فله أن يأمره بتنفيذ الحكم .

فصل

م م م م

وان جحد وحلفه أمره الأمين بأن يقيم وكيلًا يحضر مع خصمه ليقوم الهيئة عليه ، وإن كانت له ، وإنما قلنا للأمين استحلافه لأن : القاضى لا يصل الى استحلافه مع غيبته ، والوكيل لا ينوب عنه إذ التّياّبة فى الايمان لا تصح ، فكان للأمين أن يعتقه .  
وانما <sup>(١)</sup> قلنا يأمره بأن يوكل وكيلًا .

لأنه : وجب للمدعى من الحق أن يقيم الهيئة فيقضى له [ ويجوز ] <sup>(٢)</sup> سماع الهيئة على الوكيل ، فيجب أن ينصب وكيلًا لأن القاضى يصل اليه بنفسه ، فلم يكن للأمين أن يفعله .

---

(١) قوله ( وانما ) سقط من النسخة (ع) .

(٢) فى النسخة الأصل ( وتجاوز ) وما أثبتته من النسختين

( أ - ز ) ، (ع) .

### فصل

فَإِنْ عَرَضَ عَلَيْهِ اليمين فَأَبَى أَنْ يَحْلِفَ <sup>(١)</sup> وَنَكَلَ عَنِ اليمين  
ثَلَاثَ مَرَاتٍ أَمَرَ أَنْ يُوَكَّلَ وَكَيْلًا ، فَإِذَا فَعَلَ شَهِدَ الشَّاهِدَانِ عِنْدَ  
القاضي بِمَحْضَرٍ مِنْ وَكَيْلِهِ بِنُكُولِهِ ، وَمَحْضَرٍ مِنَ المَدْعَى ، وَبِقَضَى  
القاضي بِهِ .

لأن القاضي لا يصل الى عرض اليمين بنفسه فيعرضه الأيمن  
ثلاث مرات ، ويصل القاضي الى الحكم بالنكول عند ثبوته عنده  
بالشهادة ، فلا يكون للأمين تنفيذه .

ولأن في الحكم بالنكول تنفيذ الحكم فلم يكن له أن يفعله  
إذ هو ليس بحاكم ، والاستحلاف لقطع الخصومة وليس ( ١/٥٥ )  
فيه تنفيذ الحكم ، بدليل أنه تُسْتَعْبَهُ بَيْنَةَ المَدْعَى بِمَدَى اليمين  
المدعى عليه ، فلذلك كان للأمين أن يفعله . (٢)

---

(١) في النسخة (ع) ( ان أحلف ) ، وفي النسخة ( أ - ز )

( أن حلف ) ، والصحيح ما في الأصل .

(٢) أنظر المختصر الورقة ( ١/١٤ ) .

فصل

إذا تقدم الرجل وأدعى أن خصمه امتنع من الحضور معه  
مجلس الحكم ، أعطاه القاضي خاتماً ، وقال : آره الخاتم وأدعه  
إلى [القاضي] (١) وأشهد عليه بذلك . (٢)  
لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم (( أعطى امرأة الوليد  
ابن عقبة هَدْيَةً من ثوبه كهيئة المدوى )) (٣) .  
وروى أن قاعد (٤) بن مقلص استمدى على غريم له فأعداه  
شريع فأبى أن ينقاد معه فأعطاه طينة ، (٥)  
وروى عن جابر (٦) بن نوح الحماني قال : رأيت على خاتم  
سميد (٧) بن أشوع الصابري وكان على قضاء الكوفة :

(١) قوله ( القاضي ) سقط من الأصل وإثباته من النسختين (أ- ز) ، (ع)

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣١٨ / ٢ ) .

(٣) تقدم تخريجه أنظر ص ٢٨٦ .

(٤) لم أجده بعد البحث .

(٥) لم أجده بعد البحث .

(٦) جابر بن نوح الحماني بكسر الميملة وتشديد الميم الكوفي ضعيف

..... مات سنة ٢٠٣ هـ له ترجمة في : ميزان الاعتدال

( ٣٧٩ / ١ ) ، والتهذيب ( ٤٥ / ٢ ) .

(٧) هو : سميد بن عمرو بن أشوع الهمداني قاضي الكوفي ثقة مات

في حدود سنة ١٢٠ هـ له ترجمة في : الجرح والتعديل ( ٥٠ / ٤ )

والميزان ( ١٢٦ / ٢ ) ، والتهذيب ( ٦٧ / ٤ ) ، والتقريب ( ٣٠٢ / ١ )

• أحب القاضي سعيد بن الأشوع \* (١) .

فإن آراءه ، وقال : لا أحضر وشهد بذلك عند القاضي شاهدان ستوران لم يسأل عنهما وكتب الى الوالى فى احضاره ، وإنما نجعل الشهادة شرطاً لأن : قول المدعى أنه : رد الطينة لا يقبل عليه فوجب أن يقيم شاهدين وقد بينا أنه لا يسأل عنهما ، ثم يكتب الى الوالى ، هذا اذا لم يكن مع القاضي من يحضره ، فاذا كان عند القاضي من يحضره بمثل رجلاً من [رجالته] <sup>(٦)</sup> لأنه [بلام] <sup>(٧)</sup> القضاء فجاز للقضاة أن يتولوه ، فاذا لم يكن عند القاضي من يحضره ، كتب الى الوالى فى احضاره ( ٥٥/ب ) [لأنه لا يقدر على احضاره الا من هذه الجهة] <sup>(٨)</sup> وهذا من عمل الشرط فوجب أن يكتب اليه فى احضاره .

---

(١) ذكره الخفاف . أنظر شرح أدب القاضي ( ٣١٦/٢ ) ونقله

عنه السمناني فى روضة القضاة ( ١٦٩/١ ) .

ورواه وكيع فى أخبار القضاة ( ١٧/٣ - ١٨ ) عن الحكم بن عمر

الحماني قال : وأبىبت سعيد بن الأشوع يقضى فى المسجد

مختوم على غاتمه \* أعداؤه أحب القاضي سعيد بن الأشوع \* .

(٢) فى النسخة الأصل (رجالته) والتصحيح من النسختين (أ-ز) ، (ع) .

(٣) فى النسخة الأصل (بلام) والتصحيح من النسختين (أ-ز) ، (ع) .

(٤) ما بين المحققتين : قوله ( لأنه لا يقدر على احضاره الا من

هذه الجهة ) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين

( أ-ز ) ، (ع) .



## فصل

فاذا حضر وشهد عليه الشهود يَرْتَوِ الخاتم في وجهه حبسه  
القاضى على قدر ما يرى تأديباً له ، لأنه دعي الى حكم الله تعالى  
فلم يجب فصار مرتكباً معصية فيؤدب عليه ، وكذلك لو سكت ولم  
يحضر ولم يقل لا أحضر لأن الامتناع من الحضور معصية وترك الانقياد  
لحكم الله تعالى فيما يجب عليه .

وكذلك لو قال : نعم أحضر ولم يحضر فهو كذلك الا أن  
الأول أفضل وأولى بالتأديب ، لأن الامتناع جنابة ، والأول جنس  
نهي جنابة ، امتنع ، ورد الطائفة فكان أولى بالتأديب .  
وان رأى القاضى أن لا يعطيه الغنام حين استعداه عليه ويكتب  
الى الوالى في احضاره خصمه معه فلا بأس بذلك .  
لأنه يجب احضاره وهذا طريق [اليه] <sup>(١)</sup> فكان له أن  
يفعله والله أعلم (٢) .

---

(١) قوله ( اليه ) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين

( أ- ز ) ، ( ع ) .

(٢) قوله ( والله أعلم ) ليس في النسختين ( أ- ز ) ، ( ع ) .

(١) سألة

ولو أن رجلاً جاء إلى القاضي وقال : إنَّ لي على فلان حقاً

وقد توارى وليس يحضر معي .

فإن القاضي يكتب إلى الوالي في احضاره . لما ذكرنا .

فإن قال الوالي : لم أظفر بالرجل ، وسأل الطالب الختم

على منزله كلفه القاضي أن يأتي بشاهدين أنه في منزله .

لأن الختم على بابه كعبسه ولا يقبل قوله فيما يوجب حبسه

بغير بيينة ، كذلك لا يقبل قوله فيما لا يوجب الختم على بابسه

إلا ببيينة .

فصل ( ١/٥٦ )

وإذا شهد شاهدان أنه في منزله سألها القاضي من أيمن  
علما بذلك ، فإن قالا : رأيناه اليوم أو منذ ثلاثة أيام قبل  
ذلك ، وأمَرَ بالختم عليه .<sup>(١)</sup>  
لأنهما قد يفسران لزومه الهيت بما يوجب ختم منزله ، وقد  
يفسران بما لا يوجب فلذلك سئل عن التفسير .

---

(١) أي : القاضي يأمر بالختم على منزل الخصم الذي شهد

الشاهدان بوجوده في بيته .

### فصل

فان قالا رأيناه منذ ثلاثة أيام ختم على باه .  
لأنه امتنع عن العضور مع القدرة عليه فوجب حبسه فكأن  
الغتم على باه بمنزلة حبسه .  
وان تقادمت الرؤية لم يشتم ، لأن العادة جرت بأن الرجل  
يحك في بيته مدة قليلة ، ولا يحك مدة طويلة فجعل الفصل  
بينهما ثلاثة أيام .  
فاذا شهدوا بأنا رأيناه منذ أكثر من ثلاثة أيام لم يحكم  
بكونه في البيت في الحال فلا يختم باه الا أن يكون المدعى لم يحكسه  
التقدم الى القاضي .

---

(١) لأن الرؤية اذا كانت قديمة فمن المحتمل أن يكون قد  
سافر قبل دعوى المدعى لذلك لا يحكم بأنه في بيته  
مع تقادم الرؤية .  
ولقد حدد الخصاص المدة بثلاثة أيام فما زاد عن ذلك  
يحتمر متقادما ، وهذا ما ارتضاه المؤلف هنا الا أن  
الصدر الشهيد نقل عن شمس الأئمة الحلواني أن ذلك  
مفوض الى رأى القاضي .  
أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٢٧/٢ ) .

لأن القرعة (١) لم تدركه لأن المدعى أتى بما وجب عليه  
وانما فات السماع من جهة القاضى اذا لم يخرج رقبته فلا يـرد  
شهادة شهوده لأجله .

فان بقاء المدعى بعد الغنم وقال : إنه جالس فأعديني عليه  
وانصب له وكيلًا واسمع من شهودى .

فان أبا يوسف (٢) قال : أنا أبعت رسولاً وصحه شاهداً  
فینادى الرسول بباه بحضرة الشاهدين يا فلان بن فلان القاضى

---

(١) أى لم يأت المدعى بى رقبته المحدد له أن يحضر فيه الى القاضى  
بحسب الترتيب أو القرعة أو الأسلوب المتبع فى تقديم أصحاب  
القضايا وحضورهم الى القاضى ، ويكون سبب التأخير هو القاضى  
فان السبب فى تأخر حضور المدعى هو القاضى فان الناصح  
هنا يرى أن شهادة الشهود تثقل وأن باب المدعى عليه  
يغتم ولو كانت المدة أكثر من ثلاثة أيام لاجل أن لا تـرد  
شهادة شهود المدعى .

• وراجع الصدر شن أدب القاضى ( ٢٢٨/٢ ) .

(٢) أنظر قول أبى يوسف فى الصدر شن أدب القاضى ( ٢٢٩/٢ )

• وشن البصائر الورقة ( ٦٤/ب ) .

• وراجع روضة القضاء ( ١/٤/١ ) وقد روى عن أبى يوسف مثل

قول أبى حنيفة أنه لا يـرد منه وثيلاً ، والقارى الهندية

• ( ٢٢٦/٢ )

(١)  
فلان بن فلان ( ب / ٥٦ ) يقول لك أحضر مع خصمك فلان  
ابن فلان مجلس الحكم ، والا نصبت لك وكيلاً وقبالت بينته عليك  
ينادى على هذا الوجه ثلاثة أيام (٢) ، كل يوم ثلاث مرات .  
فان لم يحضر وشهد الشهود عند القاضى بذلك نصب له  
وكيلاً وسمع من الشهود ويقضى عليه بمحضر من وكيله .  
وقال غير أبى يوسف : لا أرى أن ينصب له وكيلاً ، ولا يحكم  
عليه حتى يحضر .

وذكر أبو على بن موسى قول محمد مع قول أبى يوسف .  
وجه قول أبى يوسف : لأنه ظهر امتناعه ووجب إيصاله الى  
حقه ، وإيضاً المدعى الى حقه من هذا الوجه ، فوجب أن يفعل ،  
كما لو امتنع من قضاء الدين بعد ثبوته عليه فإن القاضى يبيع عليه  
ما له عنده ، كذلك هذا .  
ووجه قول غير أبى يوسف : ولم يبين الخصاص من هو ؟ (٣)

- 
- (١) أنظر المختصر الورقة ( ١ / ١٥ ) .  
(٢) قال الصدر فى شرح أدب القاضى ( ٣٢٩ / ٢ ) : انما  
قدره بثلاثة أيام لأن ذلك حسن لا بهلاء العذر .  
(٣) قال الصدر الشهيد رحمه الله كقول المؤلف أن الخصاص لم  
يبين من هو ؟ ثم نصب على ذلك بما نصه :

قال : لأن الختم على بابه ليس بحجر عليه ، وقد غاب  
عن مجلس القضاء فلا يقضى عليه بالهيئة .  
وقال أبو يوسف أيضا : لو أن رجلاً أتى بكتاب من قاضى  
الى قاضى بحق على رجل فلم يحضر المطلوب وأشهد عليه شاهدان  
ولم يحضر ولم يوكل فانا أقبل كتاب القاضى والهيئة وأنفذ القضاء  
عليه والوجه فيه ما بينا .

---

== " واختلف المشايخ فيه منهم من قال أراد به قول محمد  
رحمه الله ، وأكرههم قال : أراد به قول أبي حنيفة رحمه الله  
فانه روى عن محمد بن النوار مثل قول أبي يوسف فكان السراد  
به قول أبي حنيفة رحمه الله " .  
قال القاضى الامام أبو على النسفى : رأيت فى بعض النوار  
عن أبي حنيفة كقول أبي يوسف ، فصار هذا فصلا متفقا عليه  
بينهم أن القاضى ينصب وكيله ويقضى عليه بمحض من وكيله "  
أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢ / ٣٣٠ ) ، وراجع المختصر  
• ( ١ / ١٥ )

فصل  
مهم

وإذا تَوَارَى الخِصْمُ فِي مَنْزِلِهِ وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ لِلْقَاضِي ، فَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا <sup>(١)</sup> الْهَجُومَ عَلَيْهِ فِيهِمَثِ الْقَاضِي رَجُلَيْنِ يَشْتَقُ بِهِمَا وَمَحَبَّهَا جَمَاعَةٌ ( ١/٥٧ ) مِنَ النِّسَاءِ وَالْخُدَمِ وَالْأَعْوَانِ فَيَكُونُ بِالْبَابِ وَحَوْلِ الدَّارِ فَيَدْخُلُ النِّسَاءُ ثُمَّ الْخُدَمُ وَيَتَنَحَى حَرَمٌ فِيصْبِرُونَ الْمَطْلُوبُ فِي بَيْتٍ وَيَفْتَشُ الدَّارَ ، ثُمَّ يَدْخُلُ النِّسَاءُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ الْحَرَمُ فَيَفْتَشُنَ فَإِنْ أَصْبَنَهُ أَخْرَجَ إِلَى الْقَاضِي ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِغَفَاةٍ ، وَيَدْخُلُونَ الدَّارَ وَهُمْ <sup>(٢)</sup> لَا يَعْلَمُونَ .

وذكر أبو علي بن موسى: أن الذي ذكره الخفاف من أمر الهجوم قول محمد بن الحسن ، وحكي <sup>عن</sup> بعض أصحاب محمد أنه قال له : أليس قول <sup>(٣)</sup> الله تعالى : ( لا تدخلوا بيوتًا غير بيوتكم حتى تستأنسوا ) <sup>(٤)</sup> .

فقال محمد : ليس هذا في هذا .

وذكر أبو علي: أن أبا حنيفة رحمه الله <sup>(٥)</sup> لم ير ذلك .

- 
- (١) سيذكر المؤلف قريباً من هو القائل ؟  
(٢) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( هو ) والصحيح من الأصل .  
(٣) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( قال ) .  
(٤) سورة النور آية ( ٢٧ ) .  
(٥) قوله ( رحمه الله ) سقط من الأصل وإثباته من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .



قال أبو علي : وفي هذا القول غفلة لمن رأى ذلك من القضاة .

وجه قول أبي حنيفة قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا

لا تدخلوا بيوتًا غير بيوتكم حتى تستأنسوا )<sup>(١)</sup> الآية .

وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لمستأننكم الذين ملكت

أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات )<sup>(٢)</sup> الآية .

والذين ملكت أيمانكم البالغون منهم ، والذين لم يبلغوا الحلم

الاحرار الذين يعرفون المحورات هكذا فسرهم المفسرون<sup>(٣)</sup> .

فإذا لم يكن لهؤلاء أن يدخلوا فالرجال الذين لا نسب بينهم

وبين أهل المنزل أولى أن لا يدخلوا .

ولما روى ( ٥٧/ب ) أبو موسى الأشعري وأبو سعيد الخدري :

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (( إذا استأذن أحدكم

[ثَلَاثًا]<sup>(٤)</sup> ولم يؤذن له فليرجع ))<sup>(٥)</sup> .

---

(١) سورة النور آية ٢٧ .

(٢) سورة النور آية ( ٥٨ ) .

(٣) راجع تفسير الآية في فتح القدير للشوكاني ( ٥٠/٤ ) ، وتفسير

ابن كثير ( ٣٠٣/٣ ) .

(٤) في النسخة الأصل ( بيتا ) وما أثبتته من النسختين ( أ- ز ) ، ( ع ) .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان باب التسليم والاستئذان

ثلاثا ( ٢٧/١١ ) .

وأخرجه مسلم في كتاب الآداب باب الاستئذان ( ١٦٩٤/٣ ) .

وأخرجه أبو داود في كتاب الأدب باب كم مرة يسلم الرجل فسي

الاستئذان ( ٣٧١/٥ ) .

ووجه قول محمد : ما روى عن نافع (١) أن عمر يلخه عن نائحة (٢) في ناحية المدينة فأثاها حتى هجم عليها في منزلها ثم ضربها بالديرة (٤) حتى سقط خمارها ، فقيل له يا أمير المؤمنين إن خمارها قد سقط ، قال : إنه لا حرمة لها . (٥)

- 
- (١) نافع : تقدمت ترجمته ، وهو مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني ص ١٠٨ .
- (٢) ناحية المرأة تنوح نوحا ونائحة النوايح اسم يقع على النساء والبراد البكاء على الميت بصوت مرتفع .
- أنظر لسان العرب ( ٤٦٧/٣ ) ، والمصباح المنير ( ٢٢٩/٢ ) .
- (٣) بعد قوله ( المدينة ) علق عليها في هامش النسخة عن ( أ- ز ) ، ( ع ) بقوله ( العيشة ) ولا يوجد ذلك في الأصل .
- (٤) الدرة : بالكسر السوط الذي يضرب به .
- أنظر ترتيب القاموس ( ١٦٨/٢ ) ، والمعجم الوسيط ( ٢٧٩/١ ) .
- (٥) ذكره الخفاف في أدب القاض مع شرح المصدر ( ٣٣٩/٢ ) .
- وأورد السعدي في روضة القضاة ( ١٧٦/١ ) .
- وراجع سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ( ١٣٣ - ١٣٤ ) .

ولما روى أن علياً رضي الله عنه استعمل عبد الرحمن (١) بن أحنف  
على الرّي (٢) فأخذ المال وتواري عند نعيم بن [دجاجة] (٣) الاسدي  
فأرسل علي إليه من يخرجته من دار نعيم فجاها نعيم معهم إلى علي  
فقال : ان مفارقتك الكفر وان المقام معك لذل [فأمر علي] بالكف عنه . (٥)

(١) في روضة القضاة ( ١٢٦/١ ) عبد الرحمن بن مخز نقلا عن الخفاف  
وفي شرح أدب القاضي ( ٣٣٩/٢ ) عبد الرحمن بن محنف ، ولم  
أقف عليه بعد البحث .

(٢) الرّي : بفتح أوله وتشديد ثانيه وهي مدينة مشهورة من أعلام المدن  
كبيرة الفواكه والخيرات وهي محط الحاج علي طريق السابله وقصبة  
بلاد الجبال بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخا وتقع فسي  
ايران . أنظر ياقوت معجم البلدان ( ١١٦/٣ ) .

(٣) في جميع النسخ ( خفاجة ) واثباته من هاشم النسختين ( أ - ز ) ،  
( ع ) ومن مصادر ترجمته .

وهو : نعيم بن دجاجة ( بفتح الدال ) الاسدي الكوفي مقبول  
من الثانية ، له ترجمة في : التاريخ الكبير ( ٩٨/٨ ) ،

وتهذيب التهذيب ( ٤٦٣/١٠ ) ، والتقريب ( ٣٥٠/٢ ) .

(٤) في النسخة الأصل ( بالكشف ) وهذا تصحيف ، والتصحيح من  
النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٥) أورده الخفاف في أدب القاضي . أنظر شرح أدب القاضي

( ٣٣٩/٢ ) ، وراجع روضة القضاة ( ٣٣٩/٢ ) .

ولما روى ابن عمر أن عمر رضى الله عنه خطب الناس فقال : إنه  
بلغنى أن فى بيت فلان ، وفلان شراباً لرجل من ثقيف (١) ورجل من  
قريش يسمى الثقفى ، مرشداً ، أتى آت بيوتهما فان كان حقاً  
أحرقتهما فسمع القرشى ذلك فحذّر وأخرج ما فيه ، ولم يفعل الثقفى  
قال : فأتى بيت القرشى فلم يجد فيه شيئاً ، وأتى بيت الثقفى  
فوجد الخمر فأحرق البيت وقال (( ما أنت بِحُرَيْدٍ )) (٢) .  
ولأنه لما امتنع من الحضور صار ظالماً فله أن يهجم عليه .  
ولأنهم اتفقوا أنه لو رأى منكراً فى دار رجل جاز الهجوم عليه  
وتغيير ذلك ( ١/٥٨ ) الفكر ، فكذلك اذا امتنع الخصم .

---

(١) ثقيف : قبيلة منازلها فى جبال الحجاز بين مكة والطائف  
وتتقسم الى بطون مختلفة . أنظر معجم قائل السرب ( ١٤٦/١ )  
(٢) ذكره الخفاف فى أدب القاضى أنظر الشرح ( ٣١٠/٢ ) .  
وراجع سيرة عمر بين الخطاب لابن الجوزى ص ١٣٢ .